معالجات علمية
للظاهرة الدينية

الديـــن والدولـــة
فى
الواقـــع الغربـــى

دراسة لموقع ودور الدين فى الدولة القومية

تأليـــف
د. عبـــد العزيـــز صقـــر
دكتوراة الفلسفة في العلوم السياسية
دبلوم الدراسات السياسية والقومية
دبلوم الدراسات الإسلامية

الناشـــــر
دار ومكتبة العلم للجميع
لنشر وتوزيع المعرفة العلمية
(د. شعبان صقر وشركاه)



الديـن والدولـة فـى الواقـع الغربـى

دراسة لموقع ودور الدين فى الدولة القومية

(أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية)

الطبعة الأولى

١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م

رقم الإيداع ١٥٣٢ / ٩٥

I.S.B.N977 - 5634 - 00 - 8

الناشر

دار ومكتبة العلم للجميع

لنشر وتوزيع المعرفة العلمية

(د. شعبان صقر وشركاه)

٦٦ شارع ثروت أمام جامعة القاهرة

٤٨٤ شارع الملك فيصل

الجيزة - مصر

ت : ٧١٦٥١٠

معالجات علمية
للظاهرة الدينية

الدين والدولة
فى
الواقع الغربى

دراسة لموقع ودور الدين فى الدولة القومية

تأليف

د. عبد العزيز صقر

دكتوراة الفلسفة في العلوم السياسية

دبلوم الدراسات السياسية والقومية

دبلوم الدراسات الإسلامية

الناشر

دار ومكتبة العلم للجميع

لنشر وتوزيع المعرفة العلمية

(د. شعبان صقر وشركاه)

الإهـــداء

إلى العالميْن الجليليْن الذيْن علماني العِلْم : لماذا هو ؟ وكيف يتحصّل ؟ والذيْن ساهما بشكل مباشر في توجيه اهتماماتي الفكرية وصقل قدراتي البحثية في مجال التحليل السياسي :

أستاذى الدكتور/ محمد طـــه بدوى أطال الله فى عمره

وأستاذى الدكتور/ حامـــد عبد الله ربيع رحمه الله

محتويات للكتاب

الباب الأول

التعريف بظاهرة الدولة القومية : الإطار الفكرى للتحليل

الباب الثانى

الدين والسياسة فى الواقع القومى الغربى ، تحليل تجريبى

تصدير

هذا الكتاب هو الجزء التجريبي من الرسالة التي حصلت بها على درجة دكتوراة الفلسفة في العلوم السياسية من كلية التجارة جامعة الأسكندرية عام ١٩٩٠ . وقد قررت طبعه ونشره تحت إلحاح العديد من الأصدقاء من المشتغلين بالبحث في مجال العلوم السياسية الذين رأوا أن فائدة الرسالة قد تحققت على مستوى المعنيين بالتحليل السياسي وأنه يجب أن يُقدم هذا العمل للقارىء الذي سوف يتعرف من خلاله على إجابات العديد من علامات الاستفهام المطروحة أمامه خاصة وأن معالجة الموضوع قد تمت بشكل يسمح للقارىء العادي بفهم وتفسير أخطر المفاهيم والنظريات المتداولة والوقائع الجارية في عالمنا المعاصر : كالدولة القومية ، والعلمانية ، والعلاقة بين الدين والسياسة ، وظاهرة إنقسام بعض الدول واتحاد بعضها الآخر ، ودور الدين في الفقه والواقع والتطور والادراك السياسي الغربي ، والمشاركة السياسية ، والتأثير السياسي ، وموقف الجماعات الدينية المختلفة من الحياة السياسية الغربية ، وغير ذلك من الظواهر والمفاهيم السياسية التي لا يكاد القارىء العادي يتعرف على حقيقة دلالاتها رغم شيوعها وتداولها على نطاق واسع .

وبطبيعة الحال فقد تم إجراء التعديلات التي تستلزمها عملية تحويل رسالة علمية غير منشورة إلى كتاب متداول . وقد استفدت من كل الملاحظات والانتقادات التي وجهت الى رسالة الدكتوراة أثناء المناقشة وبعدها . كما صححت بعض الأخطاء اللغوية والنحوية التي اكتشفتها بعد مناقشة الرسالة . وأخيرا فقد حرصت - قدر المستطاع - على تحديث المعلومات التجريبية التي استندت إليها في عملية التحليل لكي أضع في الاعتبار الأحداث بين عام ١٩٩٠ الذي طبعت فيه الرسالة وعام ١٩٩٤ الذي شهد بداية طبع هذا الكتاب .

وأجد من الواجب - والشرف أيضا - أن أشير إلى أن أصل هذا العمل قد أعد تحت إشراف استاذي الدكتور/ محمد طه بدوي - استاذ ورئيس قسم العلوم السياسية بكلية التجارة جامعة الاسكندرية ، وبرعاية أستاذي الدكتور حامد ربيع - رحمه الله - استاذ كرسي النظرية السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ، وهما قطبان في عالم المعرفة السياسية العلمية لم يتأت لغيري من الباحثين في العلوم السياسية أن يتتلمذ عليهما معا وأن يجمع بين مدرستيهما في مجال التحليل السياسي ، وكلاهما حجة وبحر في هذا المجال .

وبعد ، فهذا أول كتاب تدخل به دار العلم للجميع - والتي أتشرف أيضا بالاشراف عليها - عالم النشر العلمي . أدعو الله أن تكون بداية طيبة وموفقة .

د . عبد العزيز صقر

القاهرة : يناير ١٩٩٥

تقديم

بقلم أ.د. محمد طه بدوى
أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية بكلية التجارة
جامعة الاسكندرية

" بسم الله الرحمن الرحيم "

فى هذا الكتاب يتناول الدكتور عبد العزيز صقر موضوعاً يأتى فى أيامنا فى مقدمة موضوعات المعرفة السياسية المعاصرة ، هو الكشف عن دور الدين فى الحياة السياسية فى ظل ظاهرة الدولة القومية . ويزيد من أهمية هذا التحليل الكاشف لهذا الدور أن صورة الدولة القومية جاءت منذ البداية وكأنها تظهر على صور المجتمعات السياسية السابقة عليها تاريخياً بخاصة رئيسية تتمثل فى فصل الدين عن السياسة ، بينما راح مؤلف هذا الكتاب يكشف بالملاحظة والمقارنة وبدءاً من الواقع ومن ثم بمنهج علمى صرف عن أن الدين لا يزال - رغم ذلك - يلعب دوراً مرموقاً وفعالا فى الحياة السياسية بالدول القومية المعاصرة وفى رسم السياسات العامة لها، بل وفى أعظم تلك الدول ارتباطاً بظاهرة القومية .

ولقد أفلح صاحب هذا العمل العلمي الجاد في تقديمه للقارىء والباحث على السواء ، وقد جمع فى صياغته بين الدقة فى التعبير والعمق فى التحليل والتأصيل ، مع الالتزام الصارم بالموضوعية ، الأمر الذى يعتبر معه هذا العمل - وبحق - اضافة إلى المكتبة العربية فى مجاله .

وفق الله صاحب هذا الكتاب القيم إلى تقديم المزيد فى خدمة العلم .

محمد طه بدوى

" بسم الله الرحمن الرحيم "

المقدمة

تنطلق هذه الدراسة من افتراض وجود علاقة بين الدين والحياة السياسية فى الواقع الغربى فى ظل الدولة القومية التى قامت أصلا على مبدأ الانفصال الوظيفى والحركى بين النشاط السياسى والنشاط الدينى بما يفرضه من عدم تدخّل القوى الدينية فى الحياة السياسية وعدم ارتباط الحركة السياسية بالقيم أو النشاطات الدينية .

ان النموذج القومى – كما شهده الواقع الأوربى عقب الثورة الفرنسية – هو نموذج تاريخى فرضه واقع سياسى معين إرتبط بصراع المجتمعات السياسية فى أوربا مع قوى الكنيسة والإقطاع وهيّأ لنشوئه عدد من العوامل الفكرية والواقعية الخاصة بالواقع الأوربى .

هذا الواقع السياسى الأوربى وتلك التراكمات الفكرية والحركية دعت جميعها الى ضرورة استبعاد الدين من عملية التجانس الاجتماعى ومن بين متغيرات الحياة السياسية ، والى ضرورة خلق الدولة القومية التى تعتمد فى تجانسها الاجتماعى وتكاملها السياسى على عامل الشعور القومى وحده ، وتجعل النشاط السياسى الصرف هو جوهر الحياة السياسية .

وعندما قامت الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ كان فى مقدمة أهدافها إستئصال الدين من الوجود السياسى ، وإحلال الرابطة القومية محل الرابطة الدينية كأساس للتجانس والاندماج ، ورفض إدراج الدين فى نطاق الحياة السياسية كأحد محددات الحركة السياسية أو كأحد أطراف العلاقة السياسية .

رغم ذلك فإن الملاحظة العلمية الأولية تشير الى أن النموذج القومى الغربى – وابتداء من الثورة الفرنسية – لم ينجح فى تخليص النشاط السياسى من الدوافع والمطالب والمؤثرات الدينية ، والى أن الدين لا يزال أحد متغيرات العلاقة السياسية من جهة وأحد مقومات عملية التجانس والتكتل الاجتماعى والسياسى من جهة أخرى فى ظل هذا النموذج القومى الغربى الذى أُريدَ له أن يعتمد فى تجانسه الاجتماعى وحركته السياسية على عامل الشعور القومى وحده .

ان الملاحظة الممحّصة للواقع السياسى الغربى تؤكد هذا الارتباط correlation بين الدين والحياة السياسية سواء على مستوى النظرة الكلية (الماكروكوزمية) بمعنى علاقة الدولة فى مثاليتها السياسية بالقوى الدينية ، أو على مستوى النظرة الجزئية (الميكروكوزمية) بمعنى علاقة الفرد فى سلوكه السياسى باتجاهاته الدينية .

موضوع هذه الدراسة هو متابعة دور الدين فى الحياة السياسية فى الواقع الغربى بهدف اكتشاف العلاقات المتبادلة بين الأفكار والاختلافات والنشاطات الدينية من جهة والنشاط السياسى فى الدولة القومية الغربية من جهة أخرى .

وبطبيعة الحال فان موضوع هذه الدراسة وهدفها يفرضان استخدام المنهج العلمى التجريبى ، أى المنهج الذى يعنى باستقراء الواقع السياسى بالملاحظة والمقارنة وتقديم تفسير علمى فى شأنه .

وللحفاظ على الحياد اللائق بالبحث العلمى فقد اقتصرنا فى تحليل الدين على مظهره التجريبى – الذى يقبل وحده التحقيق الاختبارى – سواء بمعنى السلوك الدينى أو بمعنى الأثر الذى تحدثه القيم والمعتقدات الدينية فى النشاط السياسى ، دون أن يتطرق التحليل لمحاولة نفى أو تأكيدهذه القيم والمعتقدات فى ذاتها ، إذ لا يملك البحث العلمى الأدوات التى تمكّنه من الحكم على صحة هذه المعتقدات أو تقييمها .

وأخيرا فقد اقتصرنا فى اختيار جمهور الملاحظة على دول تنتمى للواقع الغربى باعتباره مصدر ظاهرة الدولة القومية وأكثر النماذج المعاصرة إرتباطا بواقعها التاريخى ودلالتها الكلاسيكية . وقد استبعدنا من عملية التحليل الدول التى تنتمى إلى الإطار الحضارى الغربى ولكنها تعتمد على العامل العقيدى – الدينى أو الايديولوجى – فى تحقيق التجانس الاجتماعى وفى تغليف طبيعة الحركة السياسية لخروجها عن نطاق الدلالة الكلاسيكية للنموذج القومى .

تأسيسا على ما تقدم نتناول التحليل العلمى للعلاقات الإرتباطية بين الدين والحياة السياسية فى الواقع الغربى من خلال بابين :

الباب الأول : التعريف بظاهرة الدولة القومية ، الاطار الفكرى للتحليل .

الباب الثانى : حقيقة العلاقة بين الدين والسياسة فى الواقع القومى الغربى.

وفى الخاتمة نقدم بناء ذهنيا (تجريديا) لما انتهينا اليه من حقائق فى شأن هذه العلاقة بين الدين والحياة السياسية فى الواقع الغربى ، برجاء الانتفاع به كأداة ذهنية لفهم وتفسير دور الدين فى الحياة السياسية الغربية وحقيقة العلاقات الفعلية بين عناصر الوجود الدينى ومتغيرات الواقع السياسى الغربى .



الباب الأول

التعريف بظاهرة الدولة القومية

دلالة الخبرة القومية في التقاليد الغربية :

الإطار الفكري للتحليل

نظرية الدولة القومية - كما صاغتها تقاليد الثورة الفرنسية ، وكما استقبلتها جميع المذاهب الفكرية خلال القرن التاسع عشر - تقوم على أساس إستبعاد الدين من عملية بناء الدولة وتخطيط حدودها من جانب ، ومن عملية تنظيم العلاقة السياسية بين الحاكم والمحكوم من جانب آخر . فهى تجعل العلاقة بين المواطن والسلطة مباشرة ، وتجعل الشعور القومى وحده هو أساس التكتل الإجتماعى والوحدة السياسية . رغم ذلك فإن الدولة القومية لم ترفض الدين كوجود إجتماعى وكعلاقة خاصة بين الفرد وربه ، ولكنّها فقط رفضت تدخّل الكنيسة ، أو ما فى حكمها ، فى عملية صنع القرار السياسى ، كما رفضت كل سلوك دينى قيادى وكل تأثير للمؤسسات الدينية فى تشكيل السلوك السياسى الذى يجب أن يكون سلوكا سياسيًا صرفا ومتحرّرا من المؤثّرات الدينية .

هذا هو منطق القومية السياسية ، وهذه هى فلسفة الدولة القومية بدلالتها الكلاسيكية : رفض إضفاء الطابع الدينى على الوجود السياسى ، وتحقيق الإنفصال الوظيفى والحركى بين المؤسسات الدينية والمؤسسات السياسية .

فى هذا الباب الأول من الكتاب نحاول الكشف عن حقيقة العلاقة الجدلية بين الدين وظاهرة القومية السياسية ، والأسباب التى قادت إلى فرز هذه الظاهرة فى الواقع الأوربى ، والعوامل المهيئة لنشوئها ، لننتهى الى الكشف عن الموقع Position الذى يحتله الدين وحقيقة الدور Role المرسوم له فى نموذج الدولة القومية التقليدية ، من حيث هى نظام إجتماعى وسياسى وبحكم تعريفها وخصائصها الأصلية .

ونبدأ هذا الباب بفصل أول لتحديد دلالة مفهوم الدولة القومية وارتباطه بالتطور الواقعى للمجتمع السياسى الاوربى ، أما الفصل الثانى فهو مخصص للكشف عن الدلالة الحقيقية لمفهوم الدولة القومية فى التقاليد الغربية وذلك بربطه بواقع التطور السياسى الاوربى وابراز حقيقة الدور الذى أريد للدين أن يلعبه فى هذا النموذج القومى الذى أريد له أن يعتمد فى تجانسه الاجتماعى على عامل الشعور القومى وحده الأمر الذى وصف معه هذا النموذج بالنموذج القومى.



الفصل الأول

مفهوم الدولة القومية وحقيقة التطور السياسى الأوربى

الفصل الأول

مفهوم الدولة القومية وحقيقة التطور السياسى الأوربى

على الرغم من أنَّ مفهوم الدولة القومية National State هو المفهوم الرئيسى Central Concept فى الفكر السياسى المعاصر إلا إنَّه لا يزال حتى هذه اللحظة يعانى من الإضطراب وعدم الوضوح . ويرجع ذلك فى رأى الباحث الى الخلط بين مفهومين لظاهرة الدولة القومية أحدهما مثالى لم يتجاوز نطاق الفلسفة الأوربية أو الفقه الغربى ، والثانى واقعى أفرزه الواقع الأوربى فى القرن التاسع عشر .

أمَّا المفهوم المثالى لظاهرة الدولة القومية فيكاد ينطبق على الدلالة اللفظية لهذه الظاهرة . فالدولة القومية مفهوم مركَّب من مدركين لكل منهما دلالته الخاصة : مدرك الدولة State ومدرك القوم أو الأمة Nation . وهكذا يشير المفهوم فى أصل نشأته الى الدولة التى ينتسب رعاياها الى أمة واحدة ، أو الأمة التى تشكّل وحدة سياسية مستقلة وذلك حين ينتظم أفرادها فى دولة خاصة بهم . وبعبارة أخرى فقد ظهر هذا المفهوم المثالى للدولة القومية لكى يعبِّر عن طموحات الحركات القومية الأوربية وتطلعات الفقه الغربى إلى إنتظام الأمم الأوربية المتصارعة داخل وحدات سياسية مستقلّة .

وأما المفهوم الذى يجسِّد واقع الدولة القومية فى الخبرة الأوربية فى القرن التاسع عشر ويعكس مقوِّماتها وخصائصها العامة الأساسية والمشتركة بين مختلف تطبيقاتها فينصرف إلى تلك الدولة التى تعتمد فى تجانسها الإجتماعى وتكاملها السياسى على عامل الشعور القومى وحده .

هذا التعريف الأخير هو الذى سوف ينبع منه الإطار الفكرى للتحليل : من جانب لأنه يمثِّل التعريف المطابق لواقع الدولة القومية الأوربية ، ومن جانب آخر لأنه التعريف الذى يتضمَّن فى ثناياه منطق القومية السياسية فى علاقتها بالعامل العقيدى بصفة عامة والدينى بصفة خاصة . وهذا التعريف هو الذى سوف نطلق عليه وصف المفهوم الكلاسيكى للدولة القومية ، تمييزا له عن المفهوم المثالى من جهة ، وعن المفاهيم المعاصرة التى تراكمت عليه – كمفهوم الدولة الدينية أو الايديوكراسية أو دولة الطبقة – من جهة أخرى .

مفهوم الدولة القومية بهذا المعنى أحدث فى الظهور من مفهومى الدولة والأمة ، فكل منهما كان موجودا قبل مولد مفهوم الدولة – الأمة Nation - State [1] . كما إنَّ مولد هذا المفهوم الأخير ، نتيجة لإلتقاء مفهومى الأمة والدولة، لا يعنى أنَّ التطابق بين حدود الدولة وحدود الأمة صار مطلقا . فلا تزال هناك أمم موزَّعة على العديد من الوحدات السياسية .

١– راجع :

Breuilly : Nationalism and the State, 1985, PP. 44-45.

كما إنّ ثمّة دولا تجمع داخل حدودها أمماً شتّى ، الأمر الذى يجعل هناك دائما ضرورة للتمييز بين هذه المفاهيم الثلاثة : الأمة ، الدولة ، والدولة القومية[1].

فالدولة القومية ليست هى " الدولة " State بالمفهوم التقليدى ، وإنّما هى الصورة المعاصرة للدولة[2] . وهذه الأخيرة لا تعدو أن تكون هى الأخرى أحدث صورة تاريخية من صور المجتمعات السياسية .

الدولة القومية بهذا المعنى تعبّر عن مرحلة معينة من مراحل التطوّر السياسى[3] ، وهى تعبير عن التطوّر الواقعى للمجتمع السياسى الى ظاهرة الدولة ثم الى ظاهرة الدولة القومية، وذلك عبر مجموعة من التراكمات الفكرية والواقعية ، وهو ما يشير إلى أنّ ظاهرة الدولة القومية لا تمثّل الصورة النهائية أو المثالية للمجتمع السياسى ، وإنّما هى الصورة التاريخية المعاصرة التى سبقتها وستلحق بها صور أخرى ، بفعل التراكمات الفكرية والحركية التى تتحكّم فى عملية التطوّر السياسى[4] .

---

١ – راجع : د . محمد طه بدوى : النظرية السياسية ،١٩٨٦ ، ص ٤٢–٥٥ ؛

Northedge : The International Political System, 1976, P. 15.

٢ – راجع الصور أو النماذج المختلفة لظاهرة الدولة فى : د. حامد ربيع (محقّق) : سلوك المالك فى تدبير الممالك لابن أبى الربيع ، جـ٢ ، ١٩٨٣ ص ٢٦٨ – ٢٦٩ ؛ د. حامد ربيع : الثقافة العربية بين الغزو الصهيونى وإرادة التكامل القومى ، ١٩٨٣ ، ص ٩٩ ؛ السيد عبد المطلب أحمد غانم : علاقة الرأى العام بالتنمية السياسية ، رسالة ماجستير ، ١٩٧٦ ، ص ١٩٠ ؛ معجم العلوم الإجتماعية ، ١٩٧٥ ، ص ٢٦٨ – ٢٦٩ .

٣ – حول معنى إصطلاح التطوّر السياسى Political Process أنظر : د. حامد ربيع : محاضرات فى النظرية السياسية ، ١٩٧٩/٧٨ ، ص ٢٣٤ – ٢٣٥ .

٤ – ذهب بعض مفكّرين ، إختلفت مذاهبهم ، من أمثال هيجل Hegel (١٧١٣–١٧٧٨) ومازينى Mazzini (١٨٠٥ – ١٨٧٢) وغيرهم إلى أن الأمم هى الشكل الطبيعى والشامل فى التنظيم الاجتماعى للجنس البشرى ، وإلى أنّ الدولة القومية إنّما هى الوحدة النهائية فى التنظيم البشرى والصورة المثلى للتنظيم السياسى والتكامل البشرى داخل الوحدة السياسية ، وانهّ فى داخل هذه الدولة حقّق الأفراد أعلى مستويات الحياة والنظام والأمن والحرية . أنظر حول هذا المعنى : د. محمد طه بدوى : مدخل إلى علم العلاقات الدولية ، ١٩٧١ ، ص ١٩٤ ، هارولد لا سكى : أصول السياسة ، جـ٢ ، ترجمة : ابراهيم لطفى عمر ومحمود فتحى عمر ، د. ت ، ص ١٢٤ ؛

Deutsch: The Growth of Nations,in: McLellan et al (eds.):The Theory and Practice of international Relations, 1960,P. 38; McLellan et al (eds.): Ibid, P.24; Schuman: International Politics, 1958, P. 340.

والحقيقة أنّ القول بأنّ الدولة القومية هى النموذج المثالى للمجتمع السياسى فيه تعميم خاطىء ، والصحيح أنّ ذلك ينطبق على الواقع الأوربى وحده . أى الواقع المرتبط بصراع المجتمعات السياسية الأوربية ضد الإقطاع وسيطرة الكنيسة ، كما أنّ واقع المجتمع الأوربى قد يفرض صورة جديدة من صور المجتمعات السياسية تتجاوز صورة الدولة القومية ، وهو ما يبدو فى تلك المحاولات التى تهدف الى اقامة وحدة سياسية أوربية تبدأ بالوحدة الإقتصادية بين دول السوق الأوربية فى بداية التسعينات . الأمر الذى يؤكد ما سبق وذكرناه من أنّ الدولة القومية لا تعدو أن تكون مرحلة فى التطوّر العام للظاهرة السياسية . راجع حول هذا المعنى : د. حامد ربيع : الثقافة العربية ، ١٩٨٣ ، ص ٩٩ ؛ د . حامد ربيع : من يحكم فى تل أبيب ، ١٩٧٥ ، ص ٣٨ .

على أنّ الأصل الثابت والعامل المشترك فى جميع صور المجتمع السياسى هو وجود السلطة السياسية وانقسام المجتمع إلى حاكم ومحكوم أو آمر ومطيع . أمّا عملية التطوّر السياسى فترتبط فقط بشكل هذه السلطة وبطريقة تنظيم هذه العلاقة بين الحاكم والمحكوم وبالأساس الذى تستند إليه هذه السلطة وهذا التنظيم(١) .

فالمجتمع السياسى المعاصر لا يختلف عن المجتمع السياسى فى العصور الوسطى أو عن المجتمع السياسى فى العصور القديمة من ناحية إمتلاكه لظاهرة السلطة ومن ناحية إنقسامه إلى حاكم ومحكوم ، وإنّما يكمن الإختلاف الأساسى بين هذه المجتمعات فى تفسير ظاهرة السلطة السياسية : من يملكها ؟ لماذا ؟ كيف يمارسها ؟ وإنّ عملية التطور السياسى هى فى النهاية تعبير عن عملية التطوّر فى تفسير ظاهرة السلطة السياسية . وإنّ كل صورة تاريخية للسلطة السياسية هى فى النهاية تعبير عن صورة معينة من صور التفكير فى تفسير ظاهرة السلطة السياسية .

فالجماعات البدائية والعشائر الطوطمية لم تنظر الى السلطة السياسية كظاهرة ولم تدرك طبيعة هذه السلطة، ولذلك فهى لم تحاول تفسيرها، إنّ الدراسات الأنثربولوجية لا تشير الى محاولات لإسناد السلطة السياسية فى تلك المجتمعات لشخص أو جماعة معينة ، أو لايجاد سند لتركيز السلطة فى هذا الشخص أو تلك الجماعة ، أو لتنظيم العلاقة السياسية . وإنّ محاولات علماء الأنثروبولوجيا أنفسهم لدراسة السلطة السياسية فى تلك المجتمعات لا تعبّر عن إدراك هذه الجماعات البدائية لكُنْه essence ظاهرة السلطة وتفكيرهم فى تفسيرها ، وإنّما جاءت هذه الدراسات كمحاولة لفهم وتفسير ظاهرة السلطة عند البدائيين من وجهة نظر وبأدوات علم السياسة المعاصر. وقد انتهت هذه الدراسات الى أن هذه الجماعات قد عرفت صورة السلطة الجماعية المباشرة حيث تختفى العلاقة السياسية(٢) .

وفى مرحلة لاحقة عندما بدأت الجماعات تدرك طبيعة ظاهرة السلطة وتحاول تفسيرها برزت صورة السلطة المشخّصة ، أى المرتبطة بشخص أو مجموعة من الأشخاص يمارسونها كيف شاءوا . وقد استغرقت هذه الصورة التاريخية للسلطة السياسية مرحلة

---

١ - راجع صور أو نماذج تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم فى الحضارات المختلفة فى : د. حامد ربيع : سلوك المالك ، جـ١ ، ١٩٨٠ ، ص ١٤ - ١٦ .

٢ - راجع : د. محمد طه بدوى : النظرية السياسية ، ١٩٨٦ ، ص ٣٦ - ٣٧ ؛ د. محمد طه بدوى : أصول علوم السياسة ، ١٩٦٧ ، ص ٤٥ ؛ انجلس : أصل العائلة والملكيّة الخاصة والدولة ، ترجمة إلياس شاهين ، د. ت ، ص ١٠٩ وما بعدها ؛ مارشل ساهلنز : القبليّون فى التاريخ والانثربولوجيا ، فى : أشلى مونتاغيو (محرّر) : البدائية ، ترجمة د. محمد عصفور، عالم المعرفه، مايو ١٩٨٢، ص ٢٩٥ - ٢٩٦ ، ٣٠٩ ، وقارن : مطاع صفدى : السلطة تحت أسمائها الضائعة ، مجلة الفكر العربى المعاصر، ديسمبر ١٩٨٤ ، يناير ١٩٨٥ ، ص ٤-٦ .

طويلة من مراحل التطور السياسى إتّفقت فيها المجتمعات على تفسير جانبين من جوانب الظاهرة ، أى من يملك السلطة ، وكيف يمارسها . فهى بصفة عامة ملك لشخص يمارسها كيف شاء . أما جانب الظاهرة المتعلّق بلماذا ، بمعنى تفسير أساس السلطة وسندها ، فهو الذى اختلفت المجتمعات فيه : فلجأ بعضها إلى فكرة العصبيّة ، ولجأ بعضها الى فكرة الحق أو التفويض الإلهى ، ولجأ بعضها إلى فكرة الملكيّة العقارية ... وهكذا . تأتى مرحلة " الدولة " لتعكس وتجسّد صورة معيّنة من صور التفكير فى تفسير ظاهرة السلطة السياسية تختلف عن الصور التى سادت فى المراحل السابقة عليها . فالسلطة السياسية ليست ملكا لشخص بالذات يمارسها كيف شاء ، وإنّما هى ملك الجماعة السياسية كلّها ، تمارس لحسابها وعلى مقتضى نظام معين [1] . وهكذا يبدو الإختلاف بين مرحلة الدولة والمراحل السابقة عليها فى تاريخ التطوّر السياسى فى تفسيرها لظاهرة السلطة والذى يقوم على العناصر الآتية :

أ – السلطة السياسية ملك للمجتمع .

ب – المجتمع هو سند السلطة وصاحبها .

جـ – ممارسة السلطة تخضع للنظام الذى يقرّره المجتمع .

وخلاصة هذا التطوّر أنّ العلاقة السياسية أضحت محدّدة ومنظّمة بقواعد يخضع لها الحاكم والمحكوم ، وأنّ شرعية السلطة أضحت رهينة بالإلتزام بهذه القواعد .

المرحلة الأخيرة من مراحل التطوّر السياسى ترتبط ببروز الدولة كوحدة سياسية تقوم على أساس الوعى أو الشعور القومى National Consiousness الذى يربط بين أبناء الأمة الواحدة ، وهو ما عرف فى الفقه الغربى باسم الدولة القومية National State ، أى الدولة ككيان سياسى مستقل يعتمد على الشعور القومى الذى يربط بين أبنائها ويجعلهم يتعصّبون بعضهم لبعض فضلا عن تعصّبهم لوطنهم Patriotism [2] .

على أنّ الجدير بالملاحظة هنا هو أنّه إذا كانت كل مرحلة من مراحل تطوّر المجتمع السياسى تعبّر عن صورة معينة من صور التفكير فى تفسير ظاهرة السلطة ، وإذا كانت مرحلة بروز ظاهرة الدولة قد بدأت مع تنظيم السلطة وتقنين العلاقة السياسية ، فإن التطور

---

١ – راجع : د. محمد طه بدوى : النظرية السياسية ، ١٩٨٦ ، ص ٣٨ ؛ وقارن : انجلس : أصل العائلة والملكيّة الخاصة والدولة ، ترجمة إلياس شاهين ، ص ١٤١ ، ١٥٤ .

٢ – حول تعريف الدولة القومية راجع : د. محمد طه بدوى : النظرية السياسية ، ١٩٨٦ ، ص ٥٥ ؛ د. محمد طه بدوى : مدخل إلى علم العلاقات الدولية ، ١٩٧١ ، ص ١٩٣ – ١٩٤ ، د. حامد ربيع : الثقافة العربية بين الغزو الصهيونى وإرادة التكامل القومى ، ١٩٨٣ ، ص ٩٩ ؛
Padelford and Lincoln : The Dynamics of International Politics, 1967, P. 71 ; Friedrich : Man and his Government, 1963, P. 555; Johnson : Self - Determination, 1967, P. 19; Alpher: Nationalism and Modernity, 1986, P. 15.

اللاحق والمرتبط بظهور الدولة القومية لم يكن فى الواقع نتيجة لحدوث أى تغيّر فى تفسير ظاهرة السلطة ، وإنّما إستمرت نفس الفلسفة التى انطلقت منها ظاهرة الدولة فى تفسير علامات الإستفهام المرتبطة بظاهرة السلطة : من يملكها ؟ لماذا ؟ كيف يمارسها ؟ فالدولة القومية هى " دولة " بكل ما تعنيه هذه الكلمة من تصوّر معيّن لظاهرة السلطة السياسية .

من هذا الجانب يمكن القول إنّ بروز مفهوم الدولة القومية لا يعبّر عن مرحلة جديدة فى عملية التطوّر أفرزت صورة جديدة من صور المجتمعات السياسية ، بقدر ما يعنى إكتساب مفهوم " الدولة " لصفة جديدة تراكمت على صفاته الأصلية فإذا بها " دولة قومية " وليست مجرّد " دولة " .

وإذا كنّا قد إنتهينا من تعريف الدولة بأنّها تلك الصورة من صور المجتمع السياسى التى تردّ ظاهرة السلطة إلى الجماعة باعتبارها أصل السلطة وسند شرعيتها ، والتى تقوم فيها العلاقة السياسية بين الحاكم والمحكوم على أساس قواعد منظمة ، فإن صفة القومية National التى تراكمت على صفات ظاهرة " الدولة " لا ترتبط بظاهرة السلطة وإنّما بالجماعة السياسية التى تملك تلك السلطة ، أى بالعنصر البشرى الذى يمثّل أحد العناصر الأساسية المشكلة لظاهرة الدولة ، بالإضافة الى عنصرى الإقليم والسلطة المنظّمة .

إنّ التطوّر الذى لحق بطبيعة هذا العنصر كان من الأهميّة والخطورة حتى اعتقد البعض أنه يعبّر عن إحدى مراحل التطوّر السياسى، بمعنى بروز صورة جديدة من صور التفكير فى تفسير الظاهرة السياسية تختلف عن تلك الصورة التى قامت عليها فكرة "الدولة" إلاّ إنّ الحقيقة أن فلسفة الدولة القومية لا تختلف عن فلسفة الدولة قبل القومية فيما يتعلّق بتفسير ظاهرة السلطة ، وإنّما الإختلاف جاء فى الواقع مصاحبا لشعور الجماعة السياسية التى تعيش فى الدولة بهويّة مشتركة تمثّل وحدها عامل التجانس والتكامل بين سكان الدولة وعامل التميّز بينهم وبين سكان الدول الأخرى . وبعبارة أخرى فقد إرتبط ظهور الدولة القومية بظهور وعى جماعى Collective Consciousness بين سكان الدولة بأنّهم يشكّلون أمّة متميّزة، وبأن الدولة التى يعيشون فى إطارها هى وحدها وجهة الإنتماء والولاء Loyalty [١] .

على أنّ هذا الوعى الجماعى بالإنتماء إلى أمّة معينّة والولاء لها لم يظهر فجأة ، وإنّما جاء فى الواقع نتيجة سلسلة طويلة من التراكمات الفكرية والحركية التى هيأت لظهوره والتى لا موضع لذكرها الآن . ولكن يعنينا هنا أن نشير إلى أنّ هذا " الوعى الجماعى -Collec

---

١ - راجع :

Kohn: The Nature of Nationalism, American Political Science Review, XXXIII, Dec. 1939, PP. 1009 - 1010; Schwarzenberger : Power Politics, 1946, P. 64; Padelford and Lincoln : The Dynamics of Interntional Politics, 1967, P. 71; Mclellan et al (eds.) : The Theory and Practice of International Relations, 1960, P. 26; Grodzins: The Basis of National Loyalty, in : Ibid. , PP. 40-41.

tive Consciousness بالإنتماء إلى أمّة معيّنة والولاء لها " هو الذى نقصده من إصطلاح " القومية Nationalism (١) . وبناء عليه فإنّنا نعنى باصطلاح " الدولة القومية " تلك الدولة التى تضم شعبا تولّد لديه هذا الوعى الجماعى ، وبالتالى فهى تعتمد فى تجانسها وتكاملها على عامل الشعور القومى الذى يربط بين أبنائها كما تعتمد فى تميّزها عن غيرها من الدول على هذا الوعى القومى بشخصية الأمة وتميّزها عن غيرها من الأمم والتعصّب للوطن الذى يقلّها .

والخلاصة أنّ التطوّر المرتبط بظهور الدولة القومية يكمن فى عنصر التجانس أو الرابطة التى تربط الجماعة السياسية . فظهور الرابطة القومية وانتفاء أو إستبعاد سائر الروابط الأخرى ، وفى مقدّمتها الرابطة الدينية ، هو الذى يميّز مرحلة الدولة القومية عن مرحلة الدولة قبل القومية ، على الرغم من قيام الدولة فى كلتا المرحلتين على نفس العناصر (الشعب والإقليم والسلطة المنظّمة) ، وعلى الرغم من تعبير كلتا المرحلتين عن نفس صورة التفكير فى تفسير ظاهرة السلطة (من يملكها ؟ لماذا ؟ كيف يمارسها ؟) .

---

١ - تتجنّب معظم الدراسات التى تعالج ظاهرة القومية التعرّض لتعريف هذه الظاهرة وتلجأ - عوضا عن ذلك - لتعريف الأمة وتحديد المعايير التى تنشأ على أساسها . وذهب البعض إلى القول بصعوبة وضع تعريف علمى للظاهرة القومية بسبب تعدّد أشكالها من جانب ، واشتمالها على عوامل ذاتيه لا يمكن قياسها وتقييمها بدقة من جانب آخر ، فضلا عن إرتباط الظاهرة بمصالح بعض الدول وأطماعها السياسية . انظر حول هذا المعنى :

Featherstone: A Century of Nationalism, 1939, P. 10; Padelford and Lincoln : The Dynamics of International Politics, 1967, P.71 : Schleicher : International Relations, 1963, P. 49; Hagopian: Regimes, Movements and Ideologies, 1978, P. 34.

رغم ذلك فإنّ هناك بعض محاولات لتعريف المفهوم . أنظر على سبيل المثال : د. حامد ربيع : من يحكم فى تل أبيب ، ١٩٧٥ ، ص ١٩٩ ؛ كرين برينتون : تشكيل العقل الحديث ، ترجمة شوقى جلال ، عالم المعرفة ، اكتوبر ١٩٨٤ ، ص ٢٢٤ ؛ د. محمد أحمد خلف الله : التكوين التاريخى لمفاهيم : الأمة ، القومية ، الوطنية ، الدولة ، والعلاقة فيما بينها ، فى : ندوة : القومية العربية والإسلام ، ١٩٨٢ ، ص ١٩ - ٢٠ ؛ د. أحمد كمال ابو المجد : نحو صيغة جديدة للعلاقة بين القومية العربية والإسلام ، فى : المرجع السابق ، ص ٥٢٥ ، وليم جريفث : رؤية أمريكية حول دور الإتحاد السوفيتى ومشكلة الشرق الأوسط ، ندوة مجلة السياسة الدولية ، ابريل ١٩٧٨ ، ص ٢٤٢ ؛

Brinton : Ideas and Men - The Story of Western Thought, 1950, P. 416 ; Smart : Religion, Myth and Nationalism, in : Merkl and Smart (eds.) : Religion and Politics in the Modern World, 1985, PP. 15-16; Padelford and Lincoln : The Dynamics of International Politics, 1967, P. 71; Mclellan et al (eds.) : The Theory and Practice of International Relations, 1960, P. 27; Deutsch : The Growth of Nations, In : Ibid, P. 29, Schleicher: International Relations, 1963, P. 49; Alpher (ed.) : Nationalism and Modernity , 1986, P. 19; Hagopian : Regimes, Movements and Ideologies, 1978, P. 442.

ولإيضاح هذا التطور ودلالته فى التطوّر العام للمجتمعات السياسية نتعرّض بشىء من التفصيل للعناصر المشكّلة لظاهرة الدولة القومية :

العناصر المشكّلة لظاهرة الدولة القومية :

ورثت ظاهرة الدولة القومية نفس العناصر المشكّلة لظاهرة الدولة التى سبقتها فى الظهور ، وهى الشعب والإقليم والسلطة المنظّمة . وكل ما تميّزت به ظاهرة الدولة القومية عن ظاهرة الدولة قبل القومية هو مفهوم التجانس القومى بمعنى الوحدة والتشابه بين عناصر الأمة إستنادا إلى معايير معينة ، الأمر الذى يدعونا إلى إعادة التأكيد على أنّ ظاهرة الدولة القومية فى الواقع هى إمتداد لظاهرة الدولة وليست تعبيرا عن مرحلة مستقلّة من مراحل تطور المجتمعات السياسية ، وبصفة خاصة مع إستمرار نفس المنطق الذى تستند إليه كلتا الظاهرتان فى تفسير ظاهرة السلطة .

وإذا كان المجال لا يتسع للخوض فى التفاصيل المختلفة المتعلّقة بعنصر الإقليم Region [1] فضلا عن أنّ الإقليم يمثل الوعاء السياسى لكل مجتمع سياسى ، لا إختلاف فى ذلك بين صورة الدولة القومية وغيرها من الصور السابقة عليها ، فإنّه يتعيّن أن نشير هنا بصدد الحديث عن الدولة القومية إلى تلك النظرية التى تبالغ فى تقدير أهمية هذا العنصر ، وذلك حين تدّعى أنّ العلاقة بين الأمة والإقليم الذى تتقيّد به وتستقر عليه تقوم على أساس الإرتباط العضوى ، ليس بمعنى إنتفاء صفة الدولة عن الجماعات البشرية التى لا تملك إقليما، فإنّ هذه حقيقة لا موضع لمناقشتها [2] ، وإنّما بمعنى أنّ فقدان الدولة لجزء من إقليمها يؤدى إلى تدمير الأمة كلّها ، جسداً وروحا ، وذلك على أساس أن الدولة ، بعناصرها المختلفة ، هى كائن عضوى روحى ونتاج نمو تاريخى يتضمن تجربة العصور كلّها وليست مجرد شعب يعيش فى دولة [3] . وفضلا عن عدم استناد هذه النظرية إلى أيّة

---

١ – حول الإستخدامات المختلفة لكلمة " الإقليم " راجع : معجم العلوم الإجتماعية ، ١٩٧٥ ، ص ٥٨ .

٢ – سبق وذكرنا أنّ أى مجتمع سياسى لا يرقى إلى مرتبة الدولة إلاّ إذا تحقّقت فيه عناصر ثلاثة مع ترابط زمنى بين تلك العناصر وهى : الشعب والإقليم والسلطة المنظمة . فالمجتمع السياسى يصير " دولة " فقط عندما تتلازم وتتكامل تلك العناصر الثلاثة . ثم إن الدولة تصير " قومية " عندما يقوم التجانس بين شعبها على أساس قومى . وفى هذا الإطار نشير إلى أن المشكلة اليهودية تكمن فى عدم تلازم هذه العناصر الثلاثة إلا فى فترات محدودة فى التاريخ القديم فضلا عن الفترة التى بدأت بإنشاء الدولة العبرية . ولعل هذا ما يفسّر سعى اليهود الدائم لامتلاك " إقليم " باعتباره أحد العناصر المشكلة للدولة والذى لا يمكن تصوّر " دولة " بدونه . ولعل هذا ما ينفى أيضا تلك الدعوى التى تزعم بأنّ المجتمع اليهودى هو مجتمع قومى فى جميع مراحل تاريخه . راجع حول هذا المعنى : د. حامد ربيع : إطار الحركة السياسية فى المجتمع الإسرائيلى ، ١٩٧٨ ، ص ١٦ – ١٧ .

٣ – حول تفاصيل هذه النظرية وأهم دعاتها أنظر : فردريك هرتز : القومية فى التاريخ والسياسة ، ترجمة عبد الكريم أحمد ، ١٩٦٨ ، ص ٣٦-٣٧ .

حقائق علميّة مجرّدة ، فمن المعروف أنّ تلك النظرية هى واحدة من النظريات التى أثارها الفقه الفرنسى متأثرًا بنزعات فرنسا ومصالحها ، وساعيا لخدمة تلك المصالح والنزعات . لقد أثار كل من ميشيليه وارنست رينان هذه النظرية عندما أرغمت فرنسا عام ١٨٧١ على التنازل عن الإلزاس واللورين لألمانيا (١) .

العنصر الثانى من العناصر المشكّلة لظاهرة الدولة القومية هو عنصر السلطة المنظّمة . سبق وذكرنا أنّ هذا العنصر هو الذى ميّز ظاهرة الدولة عن المجتمعات السياسية السابقة عليها ، وأنّ هذا العنصر ينشأ عن تفسير معيّن لظاهرة السلطة مؤداه أنّ الشعب هو صاحب السلطة وسندها وأنّ العلاقة السياسية منظّمة ومقنّنة لحساب هذا الشعب . والفارق بين عنصر السلطة المنظّمة فى الدولة وعنصر السلطة فى المجتمعات السياسية السابقة على مرحلة الدولة ، أنّ الأولى تستند إلى فكرة الرضا التى تترتّب على الأصل الإرادى للسلطة والمشاركة فى تنظيم العلاقة السياسية ، وهو ما يفرض الولاء للدولة . فالسلطة فى الدولة ليست ملكا لشخص أو لمجموعة من الأشخاص يمارسونها كيف شاءوا ، وإنّما هى تستند إلى رضا المحكومين وقبولهم لها . هذا الرضا والقبول جاء نتيجة الشعور بالإنتماء للدولة والولاء لها والمشاركة فى تنظيم السلطة . بعبارة أخرى ، لقد إنفصلت السلطة عن الحكام وأصبحت الأمة ، فى النموذج القومى ، هى صاحبتها وانتفى الولاء للأديان والأسر المالكة والعصبيات القبلية وصار الولاء الأول للدولة وحدها . ولمّا صارت الدولة قومية ، بتراكم عامل التجانس القومى على عنصر الشعب ، فمن الطبيعى أن تصبح هذه السلطة المنظمة قومية National Organized Authority ، كما أصبح الإقليم الذى تمارس عليه هذه السلطة قوميًا أيضا National Territory .

أما العنصر الثالث من العناصر المشكّلة لظاهرة الدولة القومية فهو الشعب المتجانس بعامل الشعور القومى . وعامل التجانس هذا هو الذى يميّز مفهوم الدولة القومية عن مفهوم الدولة قبل القومية كما بيّنا . على أنّ هذا التعريف للعنصر البشرى فى الدولة القومية يعبّر فى حقيقة الأمر عن المفهوم الحقيقى أو الواقعى للدولة القومية كما عرفتها الخبرة الأوربية فى القرن التاسع عشر ، وهو يختلف عن التعريف المثالى والذى بمقتضاه وصفت هذه الدولة بأنها " دولة قومية " :

---

١ – تركت هذه النظرية صداها فى الفقه العربى المرتبط بظاهرة القومية . فقد كتب أنطون سعادة فى إحدى مقالاته : " إنّ القضاء على التعصّب الدينى ومحو لعنة الحزبية الدينية يكون بالإتجاه إلى الأرض وترابط جبالها وسهولها بأنهارها ، وإلى الشعب بنسيجه الدموى وتفاعله اليومى فى الحياة مع الأرض ... " انظر : أبا خلدون ساطع الحصرى : العروبة بين دعاتها ومعارضيها ، ٨٤س١٩ ، ص ١٠٥ .

أ - فقد كان العنصر الثالث المشكّل والمميّز للدولة القومية المثالية ينحصر فى كلمة واحدة وهى "الامة" Nation . فالمفهوم المثالى للدولة القومية يشير إلى أنّها تقوم على تلازم عناصر ثلاثة هى : الأمة والإقليم القومى والسلطة القومية . وهكذا يقابل عنصر " الأمة " فى ظاهرة الدولة القومية عنصر " الشعب " فى ظاهرة الدولة السابقة عليها .

والأمة Nation هى جماعة بشرية تولّد لدى أفرادها إحساسا مشتركا بالوحدة والتجانس والتميّز عن الجماعات البشرية الأخرى (١) . وقد إختلفت النظريات فى تحديد العامل أو العوامل التى تجعل بعض الجماعات البشرية تشعر بأنّها أمة واحدة متجانسة ومتميّزة عمّا عداها من الأمم : فذهب الألمان إلى أنّ أساس هذا التجانس ومقوّمه الأساسى يكمن فى عنصرى اللغة والأصل البيولوجى ، بينما ذهب الفرنسيون إلى أنّ الأمم تتكوّن بالعزيمة والمشيئة ، بمعنى أنّ العامل الحاسم فى تكوين الأمة هو رغبة جماعة من الناس فى أن تعيش معا دون إعتبار لأى عامل آخر (٢) .

ودون الدخول فى تفاصيل هذا الخلاف ودواعيه ، ودون التأكيد على إرتباط هذه النظريات بمصالح الدول الأوربية وخططها السياسية وبالفقه الأوربى وظروف القارة خلال القرن التاسع عشر، ودون محاولة تتبّع بداية تكوين الأمم الأوربية وعوامل تجانسها، فإنّه يعنينا فقط أن نشير إلى أنّ مفهوم الدولة القومية قد ظهر فى أوربا عندما شعرت الأمم بكيانها المتميّز ورغبت كل أمة فى أن تشكّل وحدها العنصر البشرى فى الدولة وذلك على

---

١ - حول معنى لفظ "الأمة" راجع : د. حامد ربيع : الثقافة العربية ، ١٩٨٣ ، ص ٢١٠ وما بعدها ؛ فردريك هرتز : مرجع سابق، ص ٨ - ١٤ ، ١٨-٢٢ ؛
Schleicher: International Relations, 1963, P. 49; McLellan et al (eds.): The Theory and Practice of International Relations, 1960, P. 24; Deutsch: The Growth of Nations-Some Recurrent patterns of Political and Social Integration, in : Ibid., p. 29; Northedge : The International Political System, 1976, P. 15; Hagopian : Regimes, Movements and Ideologies, 1978, P. 34.

٢ - بخصوص النظريات الأوربية التقليدية فى تحديد المعيار المميّز للأمم راجع : د. محمد طه بدوى : النظرية السياسية ، ١٩٨٦ ، ص ٤٣ ؛ فردريك هرتز : القومية فى التاريخ والسياسة ، ترجمة : عبد الكريم أحمد ، ١٩٦٨ ، ص ١٣-١٤ ، ١١٢-١١٣ ؛ ساطع الحصرى : محاضرات فى نشوء الفكرة القومية ، ١٩٦٤ ، ص ٦٦-٧٧ ؛ د. محمد عمارة : فجر اليقظة القومية ، ١٩٦٧ ، ص ١٩٥ - ١٩٧ ؛ آية الله مرتضى المطهرى : الإسلام وإيران ، جـ١ ، ص ٢٥ وما بعدها ؛ ثريا عبد الله : اللغة والمجتمع ، سلسلة كتابك ، العدد ١٥٢ ، ص ٤٧-٥٩ ؛ د. محمد السيد سعيد : الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية ، عالم المعرفة ، نوفمبر ١٩٨٦ ، ص١٠٢-١٠٩ ؛ كرين برينتون : تشكيل العقل الحديث ، ترجمة شوقى جلال ، عالم المعرفة ، اكتوبر ١٩٨٤ ، ص ٢٢٥ ؛
Alpher (ed.): Nationalism and Modernity, 1986, PP. 15-19; Hagopian: Regimes, Movements and Ideologies, 1978, P. 34; Greene : Dynamics of International Relations, 1964, P. 379 ; Schleicher : International Relations, 1963, PP. 53-59.

مقتضى مبدأ القوميات الذى دعا فى القرن التاسع عشر إلى ضرورة تطابق حدود الدولة كجهاز سياسى مع حدود الأمة ككيان إجتماعى طبيعى، وإلى حق كل أمة فى أن تشعر بكيانها داخل دولة خاصة بها، والذى إنتهى، مع غيره من التراكمات الفكرية والأحداث والتطورات التى أشرنا إليها فى موضع آخر [1] إلى بروز ظاهرة الدولة القومية فى الواقع الأوربى .

ب – وعندما أثبتت وقائع التاريخ وأحداث الواقع أنّ عوامل التجانس التى أشارت إليها النظريات السابقة لا تتحقّق فى كل أمة، وأنّه لا توجد أمة متجانسة تماما من منطلق معيار واحد ، وأنّه لا تكاد توجد دولة قومية ليس بها أقليات لغوية أو جنسية أو دينية [2]، وأنّ الشعوب تتقاطع تقاطعا عرضيا فيما يتعلّق بالإعتبارات اللغوية والعنصرية والثقافية بحيث يصعب فى بعض الأحيان تحديد معالم خالصة لشعب معين ، وأنّ تجانس بعض الأمم، إلى حد ما، لم يحل دون توزّعها على عدة دول لكل منها شخصية قومية متميّزة (فرنسا – أسبانيا) ، وأنه لا تزال هناك دول ذات تركيب قومى مختلط ، بمعنى أنّها تجمع فى داخل إطارها الإقليمى عدّة قوميات (سويسرا – بلجيكا – روسيا .. [3]) .

---

١ – راجع : عبد العزيز صقر : دور الدين فى الحياة السياسية فى الدول القومية ، تحليل تجريبى ، رسالة دكتوراة (جامعة الاسكندرية : كلية التجارة ، ١٩٩٠) ص ٢١٠ وما بعدها .

٢ – بخصوص التجربة الأوربية فقد أشار لينين Lenin (١٨٧٠ – ١٩٢٤) إلى أنّ هناك سبعة دول ذات تركيب قومى نقى جدا : ففى إيطاليا وهولندا والبرتغال والسويد والنرويج ينتمى ٩٩٪ من السكان إلى قومية واحدة . وفى أسبانيا والدانمرك تبلغ النسبة ٩٦٪ . ثم تأتى ثلاث دول ذات تركيب قومى شبه نقى هى :فرنسا ، وانجلترا ، وألمانيا . ففى فرنسا يتألف ٣ر١٪ من السكان من الإيطاليين الذين ضمّهم نابليون الثالث . وفى إنجلترا تشكّل إيرلندا حوالى عُشر إجمالى سكان بريطانيا ، وهى دولة ملحقة . أما فى ألمانيا فإنّ حوالى خمسة ملايين من سكانها ينتمون إلى أمم أجنبية (بولونيين – دانمركيين – إلزاسيين – لورينيين ..) وهناك دولتان صغيرتان من دول أوربا الغربية لهما تركيب قومى مختلط : سويسرا (٦٩٪ من سكانها ألمانا ، ٢١٪ فرنسين ؛ ٨٪ إيطاليين) ، وبلجيكا (٥٣٪ من سكانها فلاندريين ، ٤٧٪ فرنسيين) . راجع : لينين : نصوص حول المسألة القومية، ١٩٧٢، ص ١٥٨–١٥٩ . وفى دراسة أخرى أجراها Walker Connor تبيّن أنّ ١٢ دولة فقط ، من مجموع ١٣٢ دولة خضعت للتحليل، هى التى يمكن أن توصف بأنها دول قومية Nation States أى بنسبة ٩,١٪ من مجموع الدول . راجع :

Hagopian : Regimes, Movements and Ideologies, 1978, P. 37.

وأنظر أيضا :

Schuman : International Politics, 1958, P. 347; Krejci : What is a Nation ? in : Merkl and Smart (eds.) : Religion and Politics in the Modern World, 1985, P. 32.

٣ – راجع : د. السيد الحسينى : علم الإجتماع السياسى ، ١٩٨١ ، ص ٢٥٨ ، كرين برينتون : دراسة تحليلية للثورات ، ترجمة عبد العزيز فهمى ، ١٩٦٦ ، ص ٢٣٢ ؛

Schwarzenberger : Power Politics, 1964, PP. 54-55; Greene : Dynamics of International Relations, 1964, P. 379; Yinger : A Minority Group in America 1965, PP. 47-49; Merkl and Smart (eds.) : op. cit., PP. 2, 16 .

أمام كل ذلك لجأ الفقه الأوربى ، فى محاولة منه للإبقاء على الأمر الواقع وتدعيم فكرة الدولة القومية على ما آلت إليه ، إلى فكرة الجنسية أو الهويّه المشتركة أو الشعور القومى أو حب الوطن أو الولاء للدولة كعامل للتجانس بين سكان الدولة القومية على إختلاف لغاتهم واصولهم ورغباتهم . وهو ما دعى اليه صراحة جون ستيوارت ميل J.S.Mill فى مؤلَّفه Representative Government عام ١٨٦١ حين اعتبر الخضوع لحكومة واحدة هو أساس عملية التكامل القومى National Integration (١) .

وهكذا أضحت الدولة القومية – فى صورتها الواقعية – مجرّد تعبير قانونى عن وحدة الإرادة القومية . تلك الإرادة التى تعتمد فى وحدتها على عامل التجانس الادراكى وحده بغض النظر عن الإختلافات العنصرية والدينية واللغوية وغيرها ، بمعنى ان الولاء النهائى صار للدولة ، كما اصبح هذا الولاء اساس عملية التكامل القومى .



---

١ – Hartmann : The Relations of Nations, 1973, P. 29; Schwarzenberger : Power politics, 1964, P. 55; Friedrich : Man and His Government, 1963, P. 557 .

الفصل الثانـــى

موقع الدين ودوره
فى النموذج القومى التقليدى

القومية السياسية والظاهرة الدينية :

سبق وذكرنا أنّ النموذج القومى هو نموذج تاريخى فرضه واقع سياسى معيّن إرتبط بصراع المجتمعات السياسية فى أوربا مع قوى الكنيسة والإقطاع ، وهيأ لنشوئه عدد من العوامل الفكرية والواقعية الخاصة بالواقع الأوربى . هذا الربط بين الخبرة القومية والواقع السياسى الأوربى الذى فرضها هو المدخل الوحيد لفهم الدلالة الحقيقية لظاهرة الدولة القومية . والخلاصة التى انتهينا إليها ، والتى تمثّل عصب عملية التحليل ، أنّنا بصدد ظاهرة تملك طابعها المتميّز ومذاقها الخاص وأنّها لا تعدو أن تكون مرحلة فى التطور العام للمجتمعات السياسية الأوربية فرضتها ظروف معينة خاصة بالواقع الأوربى .

والتساؤل الذى نطرحه الآن ونحاول الإجابة عليه فى هذا الفصل هو : ما هى خصائص أو مميّزات النموذج القومى التقليدى ، والتى نبعت أيضا من أصوله التاريخية ؟ وما هى معطيات الواقع الأوربى التى جسّدت هذه الخصائص والتى برهنت على صحة هذا التأصيل الذى قدّمناه بخصوص الخبرة القومية ؟

ودون الدخول فى تفاصيل لا تسمح بها هذه الدراسة ، فإن تحليل حقيقة العلاقات المتداخلة بين القومية السياسية والدين يفرض ضرورة التمييز بين أربعة أبعاد : القيم الدينية، ثم السلوك الدينى بمعنى ممارسة الشعائر الدينية سواء بشكل فردى أو جماعى ، ثم السلوك السياسى الفردى المتأثّر بالقيم والدوافع الدينية ، ثم أخيرا السلوك القيادى بمعنى تدخّل رجال أو مؤسّسات الدين فى تشكيل السلوك السياسى وفى توجيه الحركه السياسية . وإذا كانت القومية السياسية تقبل البعدين الأول والثانى من الظاهرة الدينية بسبب إستقلالهما الوظيفى والحركى عن القيم السياسية والسلوك السياسى ، فإنّها تعارض كليّة البعدين الثالث والرابع من الظاهرة الدينية بسبب ما يعنيه التسليم بهما من إرتباط حركى وتداخل وظيفى بين الظاهرة الدينية وظاهرة السلطة وهو ما يعارض منطق ظاهرة القومية السياسية الذى يقوم على إبعاد أو فصل الوجود الدينى عن الوجود السياسى .

إنطلاقا من هذا التصوّر فإنّه يمكن القول إنّ أهم ما يميّز النموذج القومى الأوربى التقليدى – كنظام إجتماعى وسياسى – أنّه إستبعد الدين من عملية التجانس الاجتماعى ومن بين متغيّرات الحياة السياسية ، فاعتمد فى تجانسه الإجتماعى على عامل الشعور القومى وحده وجعل النشاط السياسى الصرف هو جوهر الحياه السياسية .

ولتأكيد هذا المنطق والبرهنة على أنّ الدول الأوربية المعاصرة قد تم بناؤها وتعيين مداها على مقتضاه إستدلّ الفقه الغربى بما تمخّضت عنه الحركات القومية الأوربية من دول

قومية تمّ تأسيسها وتخطيط حدودها وتحديد حركتها السياسية فى استقلال تام عن الدين ، بل وفى بعض الأحيان فى اتجاه مضاد لمقتضى الدين . وهكذا تحوّلت القومية السياسية إلى دين أوربا الجديد الذى حلّ محل الكاثوليكية كأساس للتجانس والإندماج وكمصدر لكافة الممارسات والنشاطات السياسية .

هذه هى خلاصة العلاقة بين القومية السياسية والدين والتى تشكّل جوهر ظاهرة الدولة القومية كما أرست دعائمها التقاليد الفكرية الغربية فى ضوء عيّنة من معطيات الواقع الأوربى عقب الثورة الفرنسية .

وقبل أن ننتقل إلى عملية التحليل النقدى لمعطيات الفقه الغربى بشأن علاقة الظاهرة الدينية بالقومية السياسية إنطلاقا من الواقع التجريبى ، نعالج فى هذا الفصل التأصيل الفقهى أو الفلسفى الغربى لهذه المسألة والمعطيات الواقعية التى إستند إليها لنجعل من ذلك مدخلنا لتقييم المعطيات الفكرية الغربية فى ضوء معطيات الواقع المعاصر ، أو على العكس من ذلك الحكم على الواقع القومى الغربى المعاصر إنطلاقا من المنطق الذى يستند إليه .

موقع الدين فى بناء القيم السياسية فى النموذج القومى :

إبتداء يتعيّن أن نشير الى ثلاث حقائق هامة يجب ألاّ تغيب عن الأنظار طوال متابعة هذه الدراسة : الحقيقة الأولى : أنّنا نتحدث عن الدولة القومية كواقع غربى أو أوربى على إعتبار أنّ الدولة القومية ولدت فى أوربا وبالتحديد فى أوربا الغربية فى القرن التاسع عشر ومنها انتقلت إلى أنحاء القارة ثم انتشرت خارجها . الدولة القومية بهذا المعنى إن هى إلاّ تعبير عن واقع سياسى يرتبط بالدولة الأوربية البرجوازية فى القرن التاسع عشر [1] ، والتى تولّدت عن صراع المجتمع السياسى الأوربى ضد الإقطاع من جانب وسيطرة الكنيسة الكاثوليكية من جانب آخر ، والتى هيّأت لنشوئها مجموعة مترابطة من التراكمات الفكرية والأحداث التى شهدتها تلك القارة والتى أشرنا إليها آنفا . *والحقيقة الثانية* : أنّ الديانة التى ورثتها فكرة القومية بعد أن دخلت معها فى صراع مرير هى الديانة الكاثوليكية Catholic Religion بصفة خاصة . كما أنّ الكنيسة التى استحقّت هذا القدر الضخم من الهجوم والعداء هى الكنيسة الرومانية الكاثوليكية Roman Catholic Church وكذا فإنّ رجال الدين الكاثوليك هم المستهدفون بتلك الموجة العاتية من الإزدراء والنقد . فالثابت أنّ كلا المذهبين المسيحيين الأرثوذكسى والبروتستانتى كانا من بين العوامل المهيّئة لنشوء ظاهرة الدولة القومية ، كما أنّ كلاهما قد دعا إلى فصل الدين عن الدولة ومن ثم لم يشكّل أى منهما

---

١ -راجع :
Kohn : Prophets and People. 1944, P. 15; Ward : Five Ideas that Change the World, 1959, PP. 27-28

أية عقبة فى طريق الفكرة القومية ، بل على العكس من ذلك فقد اتّخذ كلا المذهبين طابعا قوميا . وأمّا *الحقيقة الثالثة* فهى أنّ الهيكل القيمى للدولة القومية قد تم بناؤه قبل بناء الدولة القومية ذاتها ، بمعنى أنّ الأوربيين خلال صراعهم الطويل مع الإستبداد الإقطاعى والكهنوتى والإستعمارى قد انتهوا من صياغة منظومة القيم السياسية وحقوق المواطن وواجباته وشروط الحاكم وحدوده وعلاقة السلطة الدينية بالسلطة الزمنية ، وذلك قبل أن يتمكّنوا بالفعل من إقامة تلك الدولة التى تحتضن تلك القيم وتضعها موضع التطبيق ، وهو ما لم تعرفه أوربا بشكل كامل قبل الثورة الفرنسية وما لحق بها من أشكال للحكم .

بناء على ما تقدّم يمكن القول بأنّ الفقه الأوربى كان قد انتهى من حل قضية علاقة السلطة الدينية بالسلطة الزمنية وتحديد موضع الدين من بناء القيم ودوره فى الحياة السياسية قبل نشوء الدولة القومية كنظام اجتماعى وسياسى ، ولم تفعل الثورة الفرنسية أكثر من أنّها وضعت مجموعة النظريات والحلول الفكرية التى وضعها الفلاسفة الأوربيون فى هذا الشأن موضع التنفيذ حين أقامت نظاما للحكم على أساسها .

إنّ تتبّع مجموعة الأفكار والنظريات والأحداث التى هيّأت لنشوء ظاهرة الدولة القومية[1] يظهر بوضوح أنّ هذه النظريات والأحداث قد سارت فى اتجاه عام ثابت نحو تأكيد العناصر الآتية :

١ – إحلال عبادة مفهوم الدولة موضع عبادة الإله .

٢ – إعلاء وتقديم الولاء للدولة على أى ولاء آخر حتى لو كان للدين .

٣ – إحلال الرابطة القومية محل الرابطة الدينية كأساس لتجانس الجماعة السياسية.

٤ – تحويل الفرد من مقولة دينية إلى مقولة سياسية .

٥ – فصل العلاقة السياسية عن العلاقة الدينية .

٦ – صبغ الوجود الدينى بطابع النسبية والذاتية .

٧ – إخضاع التعامل السياسى للمنطق الفردى المطلق .

٨ – رفض القيم والأخلاق الكاثوليكية فى عملية بناء الدولة أو رسم السياسة العامة .

٩ – رفض تدخّل رجال الدين فى كل ماله صلة بالسلطة الزمنية .

١٠ – التسامح الدينى وحرية الإعتقاد .

١١ – الحرية هى القيمة العليا Top Value التى تعلو على سائر القيم .

---

١ – راجع الأصول التاريخية للدولة القومية فى : عبد العزيز صقر : دور الدين فى الحياة السياسية ، مرجع سابق ، القسم الأول ، الفصل الثانى .

١٢ - تأكيد الكيان المستقل للفرد .

١٣ - إعلاء العقل على اللاهوت .

هذه العناصر تظهر بوضوح الحل الذى وضعه الأوربيون لإشكالية العلاقة بين الدين والدولة ، وهو الحل الذى شكّل الأساس الذى قامت عليه ظاهرة الدولة القومية التى خلقها الأوربيون أنفسهم كأداة للتخلّص من طغيان السلطة الدينية وتجاوزات الكنيسة الكاثوليكية الغربية . ولذلك فقد قامت الدولة القومية على مبدأ الفصل بين الدين والدولة . بمعنى عدم توظيف الدين فى خدمة السياسة وعدم توظيف السياسة فى خدمة الدين ، ورفض تدخّل المؤسسات الدينية فى كل ما له صلة بالعلاقة بين المواطن والدولة ، وجعل نشاط القوى الدينية قاصرا على الجوانب الروحية دون الحياة السياسية ، وتخليص النشاط الدينى من الدوافع والمطالب السياسية .. وهكذا تحدّد للدين موضعه ودوره فى داخل النسق الإجتماعى القومى العام الذى يشغل نموذج الدولة القومية التقليدية [1] .

دور الدين فى بناء الدولة القومية :

كما استبعد الأوربيون الدين من عملية بناء القيم السياسية التى تمّت على أساسها عملية تفسير ظاهرة السلطة وتقنين العلاقة السياسية [2] ، فقد استبعدوا الدين أيضا من عملية بناء الدولة القومية التى تمثّل تجسيدا لهذه القيم . فلم يكن من المنطقى أن تظل الرابطة الدينية الكاثوليكية هى أساس تجانس دول أوربا التى فصلت الدين عن ميدان الحركة السياسية . وكان لا بد للفقه الأوربى من البحث عن أساس جديد لبناء وتكامل الدول يتفق مع منظومة القيم التى استقرّت فى الوعى الأوربى .

وقد حلّت الرابطة القومية محل الرابطة الدينية كأساس لبناء الدولة ، فكان ذلك إيذانا بمولد نموذج جديد أريد له أن يعتمد فى تجانسه الإجتماعى وتكامله السياسى على عامل الشعور القومى وحده ، الأمر الذى وصف معه هذا النموذج بوصف النموذج القومى .

لقد كان الدين الكاثوليكى هو أساس التجانس والإنصهار ، والرباط الوحيد بين دول ومقاطعات أوربا الغربية قبل تكوين الدولة القومية . وكانت الإمبراطورية الرومانية المقدّسة Holy Roman Empire تحكم جنسيات مختلفة تجمع بينها الرابطة الكاثوليكية . ولم يكن الأوربيون يكترثون لوجود أسر حاكمة تنحدر من جنسيات وأصول مختلفة طالما كانوا

---

١ - حول العلاقة بين القيم السياسية والتطوّر الحضارى راجع : د. حامد ربيع : نظرية القيم السياسية ، ٧٣-١٩٧٤، ص ٨ .

٢ - راجع :

Panikkar : Religion or Politics - The Western Dilemma, in : Merkl and Smart (eds.) : Religion and Politics in the Modern World, 1985. P. 47.

يتبعون المذهب الكاثوليكي . ولم يكن الأجنبى هو المختلف جنسا أو لغة وإنّما هو " الكافر " الذى يتبع دينا آخر او المنشق عن الكنيسة الكاثوليكية . ولذلك فعندما أراد الجرمان الإستيلاء على أجزاء من الإمبراطورية الرومانية اعتنقوا الكثلكة ممّا سهّل لهم الإندماج مع أهالى البلاد المفتوحة والسيطرة عليها . أمّا حدود دول أوربا فقد إرتبطت بأهواء وأحوال الملوك الذين استندوا إلى فكرة الحق أو التفويض الإلهى فى الحكم (١) . وأمّا المشاعر والولاءات فكانت متعدّدة إلاّ أنّها كانت ترتبط أساسا بثلاثة عناصر : الملك والدين والأمة (٢) .

وقد عجزت الرابطة الدينية دائما عن ايجاد الوحدة السياسية داخل الدولة الأوربية وقادت الى منازعات عنيفة وحروب دينية طاحنة فى مختلف الأقطار الأوربية . ويطفح تاريخ العصور الوسطى بصفحات الصراعات والحروب الدينية التى مزّقت بلاد أوربا الغربية وأشعلت بينها العداوة والبغضاء وكانت بمثابة المحرّك الأساسى للسياسة الأوربية وللحدود الدولية (٣) .

وعندما ظهرت الحركات القومية فى أوربا ودعت إلى بناء الدول على أساس القوميّات وليس الدين ولفتت أنظار الأمم إلى كيانها الذاتى وخصائصها المميّزة وحقّها فى تقرير مصيرها داخل وحدات سياسية مستقلة ، تصدّت لها البابوية ووقفت حائلا دون تحقيق فكرة الدولة القومية التى تُخطط حدودها ويُعيّن مداها على أساس القوميات : من جانب لتعارض فكرة الحدود القومية مع فكرة الحب أو الأخوة الإنسانية (٤) ، ومن جانب آخر لأنّها تعنى تفتيت الوحدة الدينية الكاثوليكية التى حاولت البابوية إقامتها فى أوربا بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية الغربية فى عام ١٨٠٦ وتقضى من ثم على حلم البابوية فى تشكيل جمهورية مسيحية تضم جميع الأمم الأوربية (٥) . ومن جانب ثالث لأنّها تهدّد مركز البابوية وتعلى السلطة الزمنية والقيادات السياسية على حساب السلطة الدينية والإكليركية . ثم أخيرا لأنّها تقود إلى تعاظم وإيناع المذاهب المنشقّة عن الكنيسة الكاثوليكية وفى مقدمتها البروتستانتية فضلا عن المذاهب والنظريات الإلحادية .

---

١ – راجع : ساطع الحصرى : ما هى القومية ، ١٩٥٩ ، ص ١٢٨ ؛ د. صوفى أبو طالب : دروس فى المجتمع العربى ، ١٩٦٦ ، ص ١٣٤ .

٢ – أنظر :

Krejci : What is a Nation, in : Ibid, PP. 30, 33 : Breuilly : Nationalism and the State, 1985, PP. 46-47.

٣ – راجع :

Gibb: Religion and Politics in Christianity and Islam, in : Proctor: Islam and International Relations, 1965, P.6.

٤ – راجع :

Brunner: In Search of an International Ethos, in : McLellan et al (eds.): op. cit., P. 518.

٥ – راجع :

Northedge : The International Political System, 1967, PP. 60 ff.

لكل ذلك فقد شجب البابا بيوس السادس Pius VI الثورة الفرنسية ومبادئها وإعلان حقوق الإنسان الصادر عنها ، ودمغ كل ذلك بالكفر (١) .

وحالت البابوية دون قيام دولة موحّدة قوميًا فى إيطاليا ، ودون إدماج روما فى الوحدة المنشودة (٢) . وكما تخلّى البابا بيوس السادس عن الثوريين فى فرنسا ، فقد تخلّى البابا بيوس التاسع (٣) عن الثوريين الطليان ورفض تأييد الحركة القومية الإيطالية فى حربها ضد النمسا " الكاثوليكية " عام ١٨٤٨-١٨٤٩ . كما استعان بالجيوش الفرنسيّة الأجنبية لحمايته وإعادة سلطته الزمنية على روما والتى سلبها منه القوميون عام ١٨٤٩ ، ورفض إشتراك روما فى الوحدة الإيطالية حتى بعد جلاء الفرنسيين وإجراء إستفتاء شعبى إختار فيه سكان روما الإنضمام إلى الدولة الموحّدة ، واعتبر نفسه سجين الفاتيكان حتى تم تسوية الخلاف بينه وبين الحكومة الإيطالية الفاشيستية بموجب إتفاقية لاتيران عام ١٩٢٩ (٤) .

أما فى ألمانيا فقد قاومت الكنيسة الكاثوليكية ، بتوجيه من البابوية ، الشعور القومى ودعت إلى تبنّى شعور الأخوة الدينية الذى يتعدّى الحدود القومية ويجمع بين الأمم الكاثوليكية مهما إختلفت لغاتها وجنسيّاتها .

وجدير بالذكر أنّه كانت هناك محاولات للتوحيد السياسى تحت قيادة البابوية . ومن ذلك محاولة الأب جيوبارتى (١٨٠١-١٨٥٢) ، الذى دعا فى كتاب نشر عام ١٨٤٣ عن " تفوّق الإيطاليين المدنى والأخلاقى " إلى اتّحاد إيطاليا تحت رعاية البابا ، وإلى ضرورة التمسّك بنظام الكنيسة الكاثوليكية باعتبارها تراث إيطالى ، واعتبر ذلك من أبرز التقاليد الوطنية التى يجب أن يقوم عليها الإتحاد . إلا أنّ إستبداد البابوية وعدم قوميتها ورغبتها فى

---

١ - راجع : البير سوبول : تاريخ الثورة الفرنسية ، ترجمة جورج كوسى ، ١٩٧٠ ، ص ١٨٠ - ١٨١ ؛ د. زينب عصمت راشد : تاريخ أوربا فى القرن التاسع عشر، ١٩٧٦ ، ص ٩٣ .

٢ - راجع : د. صلاح العقاد : دراسة مقارنة للحركات القومية ، ٧٦-١٩٧٧ ، ص ٧٧ ، ٨٢-٨٣ ؛ د. السيد رجب حراز : تاريخ أوربا المعاصر ، ٧٩-١٩٨٠ ، ص ٥٢-٥٣ ؛ د. بطرس غالى ود. خيرى عيسى : المدخل فى علم السياسة ، ١٩٧٦، ص ٨٠ ؛ د. زينب عصمت راشد : تاريخ أوربا فى القرن ١٩، ١٩٧٦، ص ٣٣٧ - ٣٤٠ - ٣٤٢ ؛ هانس كامن : القومية - معناها وتاريخها ، ص ٨٠ ؛ فردريك هرتز : القومية فى التاريخ والسياسة ، ترجمة عبد الكريم أحمد ، ١٩٦٨ ، ص ١٣٥ ؛ السيد عوض محمد عثمان : الشيوعية الأوربية - دراسة النموذج الإيطالى ، رسالة ماجستير ، ١٩٨٤ ، ص ١٣٢،
Alpher (ed.) : Nationalism and Modernity, 1986, P. 20

٣ - تولّى بيوس السادس Pius VI عرش البابوية من عام ١٧٧٥-١٧٩٩ ، أما بيوس التاسع Pius IX فقد تولّى العرش خلال الفترة من عام ١٨٤٦ الى عام ١٨٧٨ .

٤ - لمزيد من التفاصيل راجع:
The New Encyclopaedia Britannica, 1983, Vol 14, PP. 483-484.

السيطرة السياسية وعدم إستعدادها للتنازل عن بعض سلطاتها الدينية والزمنية الواسعة حال دون تحقيق فكرة جيوبارتى . فقد رفضت البابوية فكرة قيادة إيطاليا الموحّدة قوميا كما حالت دون قيام أية دولة أخرى بهذا التوحيد [1] . وبذلك أدركت الحركات القومية الأوربية أنّ البابوية هى أكبر عقبة فى سبيل الوحدة القومية لدول أوربا ، وأنّ الكاثوليكية بصفة خاصة لا تصلح كأساس لبناء الدول القومية وتخطيط حدودها والمحافظة على وحدتها وتكاملها والدفاع عنها ضد كل الأخطار الداخلية والخارجية التى تهدّدها ، وأنّه لذلك يجب استبعادها تماما من عملية التوحيد السياسى :

أ - فالكاثوليكية تحولت إلى مذهب فوق قومى يدعو إلى الوحدة الدينية بين الأمم ، وإلى الحب الأخوى ، وعدم الولاء لأى وطن بذاته ، وتوجيه الولاء للأمة المسيحية وحدها ، وعدم الإشتراك فى الحروب أو الخدمة العسكرية لأغراض غير دينية .. وغير ذلك من المبادىء التى تتعارض تماما مع روح القومية [2] .

ب - والكاثوليكية تسعى للسيطرة السياسية والحكم الإستبدادى ، وتؤكد إستقلالها عن السلطة الزمنية وتفوّقها عليها ، وتنظر إلى السلطة الزمنية باعتبارها سلطة مقيّدة بالقانون الطبيعى والإلهى الذى تملك هى وحدها حق تفسيره ، ولذلك توجب على السلطة الزمنية الخضوع لمراقبة سلطة الكنيسة الكاثوليكية التى تضفى على الملوك المشروعية الإلهية وتمنحهم التفويض الإلهى وتراقب تصرفاتهم باعتبارها ممثّلة أو مجسّدة للعناية الإلهية فى الأرض[3] .

جـ - والبابوية والكنائس الكاثوليكية لا تتورّع عن نهج سياسات تتعارض مع التطلّعات القومية وتعرّض مصير المجتمع القومى للخطر . وكثيرا ما تحالف البابوات ورجال الكنيسة مع

---

١ - راجع : د. صلاح العقاد : دراسة مقارنة للحركات القومية ، ٧٦-١٩٧٧ ، ص ٦٩ ؛ د. السيد رجب حراز : تاريخ اوربا المعاصر ، ٧٩-١٩٨٠ ، ص ٥٢-٥٣ ؛ د. زينب عصمت راشد : تاريخ أوربا فى القرن التاسع عشر ، ١٩٧٦ ، ص ٣٤١ ؛ كامل يوسف حسين : التطبيق الفلسطينى لنظرية العنف السياسى ، ماجستير ، ١٩٧٩ ، ص ٩١ .

٢ - راجع : فردريك هرتز : مرجع سابق ، ص ١٢٠-١٢١ ، ٢٢٦ ، ٢٢٩ ، ٢٣٢ - ٢٣٣ ؛
McLellan et al (eds.) : The Theory and Practice of International Relations, 1960, PP. 517-522; Schleicher : International Relations, 1963, P. 74; Davies: The Church of England observed, 1984, P. 60

وقارن

Rumpf and Hepburn : Nationalism and Socialism in Twentieth Century Ireland, : 1977, P. 15.

٣ - النظرية الحاسمة عن الحكم الكاثوليكى المعتمد على الحق الإلهى وضعها بوسوى Bossuet (١٦٢٧-١٧٠٤) فى كتابه الذى ألّفه لولى عهد فرنسا ونشر فى عام ١٧٠٩ بعنوان " السياسة المستقاة من الكتاب المقدّس " La Politique Tirée de L'Ecriture Sainte راجع بخصوص هذه النظرية : د. محمد طه بدوى : أمهات الأفكار السياسية الحديثة وصداها فى نظم الحكم ، ١٩٥٨، ص ٦٦-٧١ ، البير سوبول : تاريخ الثورة الفرنسية ، ترجمة جورج كوسى ، ١٩٧٠ ، ص ٦٤-٦٧ .

حكّام وجيوش أجنبية ضد القوى القومية . وكثيرا ما تخلّى البابوات ورجال الكنيسة عن مؤازرة القوى القومية فى حربها ضد قوى الإحتلال الأجنبى بحجّة وحدة الديانة الكاثوليكية(١) .

معطيات الواقع الأوربى :

النتيجة المنطقية لطبيعة الديانة الكاثوليكية وموقف البابوية من مبدأ القومية أن جرت الحركات القومية فى استقلال تام عن الدين ، بل وفى إتجاه مضاد تماما لطبيعة الديانة الكاثوليكية ورغبات البابوية. فهذه الحركات ، وإن كانت قد إختلفت فى تعيين المقوّم الأساسى لتكوين الأمم وتخطيط حدود الدول وفى تحديد القيمة النسبيّة لكل مقوّم من المقوّمات المشتركة بينها ، فإنّها جميعا قد إتّفقت على إستبعاد الدين من بين هذه المقوّمات، وعدم التقيّد به فى عملية بناء الدول وتعيين مداها ، وإعادة بناء دول أوربا على أساس القوميّات وفكرة الجنسية (٢) . وبذلك فقد تمخّضت هذه الحركات عن نموذج الدولة القومية التى تعتمد فى تحقيق تجانسها ووحدتها السياسية على عامل الشعور القومى وحده على غير مقتضى الديانة " الكاثوليكية " .

أ - فعلى الرغم من العداوة التقليدية بين الكاثوليك والبروتستانت ، فقد جمعت وحدة ألمانيا بين دول كاثوليكية مثل بافاريا ودول بروتستانتية مثل بروسيا ، وتجاهلت تماما تلك الفروق المذهبية التى كانت مصدرا للعداء بين الدول والدويلات الألمانية قبل الوحدة . بل وقد إعتمد الألمان على بروسيا البروتستانتية وليس على النمسا الكاثوليكية فى أمر تحقيق الوحدة المنشودة لإعتماد هذه الأخيرة فى حكم الأمم والشعوب المختلفة على الرابطة المذهبية الكاثوليكية بما يتعارض مع مقتضيات الفكرة القومية (٣) .

---

١ - راجع : د. صلاح العقاد : دراسة مقارنة للحركات القومية ، ٧٦ - ١٩٧٧ ، ص ٧٤-٧٧ ، ٨٢ ؛ د. بطرس غالى ود. خيرى عيسى : المدخل فى علم السياسة ، ١٩٧٦ ، ص٨٢-٨٣ ؛ د. زينب عصمت راشد : تاريخ أوربا فى القرن ١٩ ، ١٩٧٦ ، ص ٢٤٢ ؛ السيد عوض محمد عثمان : الشيوعية الأوربية ، ماجستير ، ١٩٨٤، ص ١٣٢ ؛ د. فتحى عبد الكريم : الدولة والسيادة فى الفقه الإسلامى ، ١٩٧٧ ، ص ٥٣ .

٢ - تستثنى بعض الكتابات إيرلندا من هذه القاعدة . أنظر على سبيل المثال :
Emerson : From Empire to Nation, 1962, P. 158.

٣ - من المعروف أنّ الألمان حين شرعوا فى توحيد ألمانيا سياسيا إنقسموا فيما يتعلّق بالدولة التى يجب الاعتماد عليها فى أمر تحقيق الوحدة إلى فريقين أو حزبين : حزب ألمانيا الكبرى الذى دعا إلى تحقيق الوحدة تحت زعامة النمسا Austria . وحزب ألمانيا الصغرى الذى دعا إلى تحقيق الوحدة تحت زعامة بروسيا Prussia . ورغم أنّ أسرة هابسبورج Habsburg المالكة فى الإمبراطورية النمساوية كانت تتمتّع بشهرة أقدم وأوسع من شهرة أسرة هوهنزولرن Hohenzollern المالكة فى المملكة البروسية، ورغم أنّ أنصار حزب ألمانيا الكبرى المؤيّد للنمسا كانوا أكثر من أنصار حزب =

والحركات القومية اليوغسلافية وحّدت عدّة شعوب تتبع أديانا ومذاهب مختلفة : فقد جمعت داخل حدود الدولة الصرب الأرثوذكسي المذهب مع الكروات Croats والسلوفن Slovenes الكاثوليك المذهب ومع البوشناق المسلمين . ولم يحل إختلاف المذهب والدين دون تحقيق وحدة هذه الشعوب وتماسكها (حتى بداية التسعينات من هذا القرن) .

وكذلك فإنّ إختلاف المذهب لم يحل دون قيام أمة موحّدة فى هولندا وسويسرا (١) . كما لم يمنع إختلاف الدين من إتحاد المسلمين مع المسيحيين فى ألبانيا بعد إنفصالها عن الدولة العثمانية .

ب - وعلى العكس مما تقدّم فقد استلزمت وحدة إيطاليا نشوب حروب دامية عديدة بين الطليان والنمساويين والفرنسيين مع أنهم جميعا كاثوليكى المذهب . فضلا عن ذلك فقد إقتضت الوحدة هجوم القوميين على روما أكثر من مرة وتجريد البابا من سلطاته الزمنية وحرمانه من ممتلكاته الواسعة مع أن الطليان بوجه عام شديدو التمسّك بنظام الكنيسة الكاثوليكية وشديدو الإيمان بقدسيّة المقام البابوى (٢) .

وكذلك فقد تحارب الصرب والبلغار واليونانيون فى ماكدونيا لتوسيع نطاق قومياتهم على الرغم من وحدة المذهب الأرثوذكسى التى تجمع بينهم . وسعت الحركة القومية فى كل من رومانيا وبلغاريا للتخلّص من سيطرة الكنيسة واللغة اليونانية وإحياء اللغات والسمات القومية المستقلّة .

كما أنّ وحدة الدين والمذهب لم تحل دون إنفصال المجر عن النمسا الكاثوليكيتين والنرويج عن السويد البروتستانتيتين (٣) .

= ألمانيا الصغرى المؤيّد لبروسيا ، فقد تحققت وحدة ألمانيا بالفعل عام ١٨٧١ تحت زعامة بروسيا وقيادتها بعد إستبعاد النمسا . ويرجع السبب الرئيسى لاستبعاد النمسا فى الواقع إلى أنّ النمسا كانت تحكم أمما شتّى (مجريين ، رومانيين ، أيطاليين ، ألمان ، صقالبة) . وكانت تعتمد فى حكم هذه الأمم على الرابطة المذهبية . فقد كانت أسرة هابسبورج تدّعى بحقّها فى حماية الكاثوليكية وتستند إلى هذا الحق فى حكمها لتلك الأمم . وطبيعى أنّ هذه السياسة المذهبية كانت تتعارض مع فكرة القومية وتحول دون تحقيق وحدة ألمانيا السياسية على مقتضاها وبما تفرضه من وضع المصالح الألمانية العامة فوق جميع النوازع والإعتبارات الدينية والمذهبية . لمزيد من التفاصيل راجع : ساطع الحصرى : ما هى القومية ، ١٩٥٩ ، ص ٨٨-٨٩ ؛ ساطع الحصرى : محاضرات فى نشوء الفكرة القومية ، ١٩٦٤، ص ٥١-٥٢ ؛

Schwarzenberger: op. cit., PP. 67-70; Breuilly: op. cit., P. 91.

١ - راجع : Schwarzenberger : op. cit p. 78.

٢ - لمزيد من التفاصيل راجع : كاهن : القومية ، ص ٨٢-٨٤ ؛ هرتز : مرجع سابق ، ص ١٩٧ ؛ د. زينب عصمت راشد : تاريخ أوربا فى القرن ١٩ ، ١٩٧٦ ، ص ٣٦٢ .

٣ - راجع ساطع الحصرى : ما هى القومية، ١٩٥٩، ص ١٨٩-١٩٠؛ د. صوفى أبو طالب : دروس فى =

وقد انتهى الفقه الأوربى من كل ما تقدّم من معطيات إلى البرهنة على أنّ الأديان والمذاهب الدينية لم تكن هى العامل المنشىء للدول القومية فى أوربا ، وعلى أنّ المذهب الكاثوليكى خاصة لم يكن من بين العوامل المهيّئة لنشوء الدولة القومية المعارضة لحلم الوحدة الكاثوليكية ، وعلى أنّ الدين قد أستبعد تماما كأحد عوامل التوحيد السياسى لدول أوربا وكأحد عناصر التجانس والإنصهار داخل المجتمع القومى ، وعلى أنّ الصراع المرير الذى استعر أواره بين زعماء الحركة القومية ورجال الدين الكاثوليكى فى أوربا قد إنتهى بهزيمة الكاثوليكية وتفكّك وحدة أوربا الدينية وانتصار المبدأ القومى وإعادة تشكيل خريطة أوربا السياسية وبناء دولها على أساس القوميات وفكرة الجنسية .

الدولة القومية والكثلكة :

وأخيرا فإنّ العرض السابق والذى حاولنا من خلاله تحديد موقع الدين ودوره فى عملية بناء النموذج القومى التقليدى ، ثم موقعه ودوره فى البناء القيمى لهذا النموذج ، يسمح لنا بفهم علاقة العداء التى نشأت بين الدين " الكاثوليكى " والدولة " القومية " بعد ظهورها فى أوربا الغربية فى القرن التاسع عشر :

لقد حلّت الرابطة القومية محل الرابطة الدينية الكاثوليكية ، كما حلّت الدولة القومية محل الدولة الدينية ، واحتلّ رجال السياسة مواقع الاكليريك أو رجال الدين ، فكان من الطبيعى أن تعلن الكنيسة الكاثوليكية كل أنواع العداء والشكوى ضد الفكرة القومية ، وأن يصم رجال الدين الكاثوليكى تلك الفكرة بالكفر والضلال ، وأن ينظروا إلى الدولة القومية باعتبارها نهاية العالم وأنّها نتيجة لمعصية الإنسان وغضب الرب [١]. وفى منشوره الشهير الذى أصدره عام ١٨٦٤ بعنوان A Syllabus of Errors هاجم البابا بيوس التاسع Pius IX كل الإيديولوجيات الحديثة، بما فيها الإيديولوجية القومية ، ووضعها ضمن قائمة "البدع"[٢].

والدولة القومية فى الواقع لم تقم فقط على أنقاض الدولة الدينية فى أوربا ولم تقتصر على أن تنتزع منها السلطان والمكانة ، وإنّما إرتبط هذا الإحلال أيضا بموجة من العداء

= المجتمع العربى ، ١٩٦٦ ، ص ١٣٦ – ١٣٧ ؛ د. محمود السقا : قضية الصراع العربى الإسرائيلى فى ضوء البعث العربى ، د. ت ، ص ٦٣ ؛

Breuilly : Nationalism and the State, 1985, PP. 103-111;

Alpher (ed.) : Nationalism and Modernity , 1986, PP. 16-20.

١ – حول موقف رجال الدين الكاثوليكى من مبدأ القوميات أنظر : ساطع الحصرى : ما هى القومية ، ١٩٥٩ ، ص ٢٣ .

٢ – أنظر فى ذلك :

Hagopian : Regimes , Movements and Ideologies, 1978, P. 468: The New Encyclopaedia Britannica. 1983, Vol. 14, P. 485.

للقيم الدينية والإزدراء لرجال اللاهوت والهجوم ضد كل مظاهر الدين . كما ارتبط هذا الإحلال كذلك بالعودة الى ما هو وثنى أو لاديني ، وبحرية بوهيمية لا تقيم وزنا للأعراف والتقاليد الدينية ، وبشطط عقلى لا محدود .

رغم ذلك فمن الخطأ أن يُظن أنّ دعاة القومية وفلاسفة الوحدة السياسية كانوا كلهم ضد الدين أو أنّهم أرادوا بناء الدولة على الالحاد . فقد أشاد مكيافيللى (١٤٦٩-١٥٢٧) بالديانات الوثنية التى حقّقت مجد روما القديم . كما أشاد روسو (١٧١٢ - ١٧٧٨) فى " العقد الإجتماعى " بديانات الوثنيين التى جعلت من الوطن موضع عبادة المواطنين ووحّدت بين أتباعها وضمنت لهم المجد . وكذا أشاد هيجل (١٧٧٠ - ١٨٣١) بكل دين وثنى يشتعل حماسة للوطن . ومن الأفكار الأساسية فى مذهب مازينى (١٨٠٥ - ١٨٧٢) أنّه لا يمكن وجود مجتمع ولا تقدّم مهم دون إعتقاد دينى قوى وأنّ الدين هو الشىء الوحيد الذى يمكن أن يدفع المواطن للتضحية واداء الواجب والحرص على مصلحة المجتمع. بل وحتى هتلر دعا الى وحدة الدين والدولة وسعى لبناء دين قومى مرتبط بدم الشعب الألمانى وتراثه . رغم كل ذلك ، فقد اتفق الجميع على أنّ الديانة الكاثوليكية بالذات هى ديانة فردية أخلاقية روحانية تعنى بأمور السماء وتهتم بما وراء عالم الواقع وليس لها إهتمام بالشئون الإجتماعية والسياسية اصلا ، وهى لا تتّفق مع القومية وتنقصها الوطنية [1] ، وأنّها من ثم لا تصلح لا كأساس لبناء الدولة ، ولا كعامل وحدة واندماج بين المواطنين ، ولا كمصدر لاستقاء القيم والمبادىء السياسية ، ولا كمرجع لتقييم الأوضاع السياسية ، وأنّه لذلك يجب استبعادها تماما وحصرها فى دائرة الضمير الفردى والعلاقة الدينية [2] .

---

١ - الإستثناء الوحيد الذى يرد على وصف العقيدة المسيحية بالفردية وعدم تطرّقها لظاهرة السلطة أو العلاقة السياسية يتمثّل فى تلك النصوص الواردة بالإصحاح الثالث عشر من " الرسالة إلى أهل روما " من العهد الجديد " الإنجيل " والتى تحض على طاعة السلطات الحاكمة وبذل الجزية لها وعدم مقاومتها باعتبارها من ترتيب الله وخادمته .

راجع : العهد الجديد ، الرسالة إلى أهل روما ١٣/١-٧ ؛

Brunner: In Search of an International Ethos, in: McLellan et al (eds.) : The Theory and Practice of international Relations, 1960, P. 517 .

٢ - راجع : جان جاك روسو : العقد الإجتماعى أو مبادىء الحقوق السياسية ، ترجمة عادل زعيتر ، ١٩٥٤ ، ص ٢٠٢-٢٠٩ ؛ فردريك هرتز : القومية فى التاريخ والسياسية ، ترجمة عبد الكريم أحمد ، ١٩٦٨ ، ص ٣٩١-٣٩٢ ؛

Davies: The Church of England Observed, 1984, P. 60; Friedrich: Man and his Government, 1963, P. 556; Lease: The Origins of National Socialism: Some Fruits of Religion and Nationalism, in : Merkl and Smart (eds.) : Religion and Politics in the Modern World, 1985, P. 81.

وقد حلّت القومية محل الكاثوليكية فى أوربا وتحولّت إلى دين أوربا الجديد The Modern European Religion الذى تُبنى الدول على أساسه ، وتدين له الشعوب بالولاء ، ويضحّى الأفراد بحياتهم فى الذود عنه ، وتسعى الحكومات لنشر دعوته وفرض رسالته ، والقادر وحده على تحقيق وحدة شعوب أوربا واندماجها وضمان مجدها الدنيوى(١).



---

١ - حول فكرة تحوّل القومية إلى دين أوربا الجديد راجع : كرين برينتون : دراسة تحليلية للثورات ، ترجمة، عبد العزيز فهمى ، ١٩٦٦ ، ص ٢٠٧ وما بعدها ؛ كرين برينتون : تشكيل العقل الحديث ، ١٩٨٤ ، ص ٢٢٤ ، ٢٢٦ ، ٢٧٤ ، ٣٧٦ - ٣٧٧ ؛ البير سوبول :مرجع سابق ، ص ٣٢٠ - ٣٢١ ؛ فردريك هرتز : مرجع سابق ، ص ١٤٢ ، ٤٣٥ ؛ كافين رايلى : مرجع سابق ، ص ١٧ ؛ ليونارد بايندر : الثورة العقائدية فى الشرق الأوسط ، تعريب خيرى حماد ، ١٩٦٦ ، ص ١٢١ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٧٢ ، ١٧٤ ؛ مكسيم رودنسون : ظاهرة التزمت الإسلامية ، مجلة الفكر العربى المعاصر ، ديسمبر ١٩٨٤/ يناير ١٩٨٥ ، ص ٣١ ؛ د. عبد الحميد متولى : أزمة الفكر السياسى الإسلامى فى العصر الحديث ، ١٩٧٤ ، ص ٨٩ - ٩٠ ؛ جوندولين كارتر وجون هيرز : نظم الحكم والسياسة فى القرن العشرين ، عرض وتقديم ماهر نسيم ، ص ١٧٩ ؛

McLellan et al (eds.) : The Theory and Practice of International Relations, 1960, P. 26; Grodzins : The Basis of National Loyalty , in : Ibid , P. 41: Schleicher: International Relations, 1963, P. 56; Schwarzenberger: Power Politics, 1964, PP. 60-62; Mosca : The Ruling Class, Trans . By : H. Kahn, 1865, P. 73; Schuman : International Politics, 1958, P. 336; Hayes: Nationalism - A Religion, 1960, P. 10; Hartmann : The Relations of Nations , 1973, P. 32, Merkl and Smart (eds.) : Religion and Politics in the Modern World, 1985, P.2.

الباب الثانى

الدين والسياسة في الواقع القومي الغربي

تحليل تجريبي

التناقض بين المعطيات الفكرية الغربية وافتراضنا النظرى :

العرض السابق لدلالة الخبرة القومية فى التقاليد الغربية سمح بإبراز حقيقة واضحة تفرض وجودها على جميع مستويات الأدب السياسى الغربى: الإستقلال الوظيفى والحركى بين الدين والسياسة . ولأول وهلة تبدو هذه الحقيقة متناقضة مع الافتراض النظرى الذى انطلقت منه هذه الدراسة والذى يشير مضمونه إلى وجود علاقة بين الدين والحياة السياسية فى ظل الدولة القومية وإلى أنّ الدين هو أحد متغيّرات العلاقة السياسية من جهة وأحد مقوّمات عملية التجانس والتكتّل الإجتماعى من جهة أخرى فى ظل هذا النموذج الذى أريد له أن يعتمد فى تجانسه الإجتماعى وحركته السياسية على عامل الشعور القومى وحده(١) .

وبطبيعة الحال فإنّ المنطق العلمى لا يرفض مثل هذا التناقض بين معطيات الفقه الغربى ومعطيات الملاحظة العلمية التى انطلقنا منها فى تصوير الفرض النظرى فى الواقع الغربى ذاته ، ولكنه على العكس يرفض الوقوف منه موقف الصمت واللامبالاه . إنّ وظيفة العلم هى إزالة الغموض الذى يحيط بالظواهر ودفع التعارض والتناقض فى تفسيرها حتى تظهر إلى العيان بوضوح تام . وأداة العلم فى تحقيق ذلك هى الإختبار والتجريب . وإذا كان الفقه الغربى قد ارتكز على بعض معطيات الحياة السياسية الأوربية للبرهنة على صحّة تأصيله للعلاقة بين الدين والحياة السياسية فى ظل النموذج القومى ، فإنّ مضمون افتراضنا النظرى لا يرقى إلى مستوى المعرفة العلمية إلاّ بعد تحقيقه وإثبات صحّته تجريبيا . أى عن طريق عرضه على الواقع الغربى ومواجهته بأحداث هذا الواقع . فإن ثبت بالتجريب صحّة هذا الفرض النظرى أعتُبر مضمونه ممثّلا لحقيقة العلاقة الفعلية بين الدين والحياة السياسية فى الدولة القومية .

فى هذا الباب التجريبى نقدم محاولة لتحقيق مضمون الفرض النظرى ولاختبار صحّة التأصيل الغربى لظاهرة الدولة القومية وتحليله الوظيفى لموقع ودور الدين فى النموذج القومى التقليدى والمعاصر .

الصور المعاصرة للدولة القومية :

خضع التأصيل الفكرى لمفهوم الدولة القومية لتطوّر ملحوظ يعكس تمشّى الفقه الأوربى مع واقع القارة. سبق وذكرنا أنّ مفهوم الدولة القومية كان فى أصل نشأته يشير الى الدولة التى ينتسب رعاياها إلى أمّة واحدة ، أو إلى الأمّه التى ينتظم أفرادها داخل حدود دولة خاصة بهم ، كتعبير عن التطلّعات الفكرية الغربية فى تلك الفترة . وفى مرحلة لاحقة تطوّر هذا

١ - تكفى الاشارة الى تفتت وصراع القوميات فى الاتحاد السوفيتى ويوجوسلافيا (سابقا) وغيرهما كدليل على انهيار الرابطة القومية واحلال الرابطة الدينية محلها من جديد . الصراع بين الانجليز والايرلنديين الشماليين يؤكد أيضا هذا الاتجاه . بل وليس بعيدا أن تشهد الولايات المتحدة نفس الظاهرة .

المفهوم المثالى وأصبح المفهوم الجديد للدولة القومية يشير إلى تلك الدولة التى تعتمد فى تجانسها على عامل الشعور القومى وحده وهكذا أصبح حب الوطن أو الولاء لحكومة واحدة ، وليس وحدة اللغة أو وحدة الجنس ، هو أساس عملية التكامل القومى [1] . على أنّ الأمر لم يقف عند حد هذا التطوّر وإنّما خضع المفهوم لتطوّر جديد إرتبط بصفة عامة بمرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى، وبصفة خاصة بمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية .

المفهوم المعاصر للدولة القومية يرتبط بظهور صور جديدة الدولة القومية لا تعتمد فى تجانسها الإجتماعى على عامل الشعور القومى وحده ، وإنّما أيضا على الرباط العقيدى الذى أضحى يلعب دورا أساسيا فى عملية بناء بعض الدول وتأسيس شرعيّة سلطتها السياسية ، ويحتل موقعا محوريًا فى بنائها القيمى وفى حركتها الإجتماعية . وهكذا لم يعد الولاء للدولة كمفهوم مجرّد هو وحده عامل التجانس الإجتماعى والتكامل القومى ، وإنّما أضحى الرباط العقيدى أيضا فى بعض الحالات هو أساس لعملية الوحدة السياسية والتجانس الإجتماعى وأحد مقوّمات عملية تنظيم العلاقة السياسية .

هذا الرباط العقيدى إتّخذ فى الواقع أحد مظهرين : إما فكر إيديولوجى ، وإمّا عقيدة دينية ، والدولة التى ترتبط وحدتها وحركتها السياسية بفكرها الإيديولوجى يمكن أن نطلق عليها وصف " الدولة الإيديوكراسية Ideocratic " . أما الدولة التى يمثّل الدين عامل التجانس والتفاعل الإجتماعى بين أتباعها فيمكن أن نطلق عليها وصف " الدولة الدينية Re-ligious . وأمّا الدولة التى ظل الرباط القومى وحده ، بمعنى مجرّد الإنتماء إلى دولة معيّنة والولاء لها ، هو أساس وحدتها وتجانسها وديناميّاتها السياسية ، فيمكن أن نطلق عليها وصف الدولة العلمانية Secular ، أى التى لا تعتمد على العامل العقيدى- الإيديولوجى أو الدينى - فى عملية بناء الدولة وتأسيس شرعية السلطة السياسية أو فى عملية رسم سياستها الداخلية أو الخارجية [2] .

والخلاصة أنّنا الآن ، فى العقد الأخير من القرن العشرين ، أمام ثلاث صور معاصرة للدولة القومية تختلف جميعها عن مضمون المفهوم القومى بدلالته المثالية - الذى كان ينصرف إلى نموذج الدولة - الأمة Nation-State، أى الدولة التى تعتمد فى تكاملها القومى على عنصر الإنتماء إلى أمة واحدة إستنادا إلى عامل اللغة أو الجنس . كما تختلف الصورتان الأخيرتان (الإيديوكراسية والدينية) عن الصورة التى عرفتها أوربا فى القرن التاسع عشر

١ - راجع فيما تقدّم الفصل الخاص بتعريف الدولة القومية ، ص ٢٤ -٢٥ ، ٣٣ - ٣٤ ، وراجع أيضا : د. محمد طه بدوى : النظرية السياسية ، ١٩٨٦ ، ص ٥٥ .

٢ - حول تصنيف الدول المعاصرة من حيث صفتها العقيدية أو موقفها من العامل المعنوى أنظر : د. حامد ربيع : نظرية القيم السياسية ، ١٩٧٧ ، ص ٢٣٨ ، السيد عبد المطلب أحمد غانم : علاقة الرأى العام بالتنمية السياسية ، رسالة ماجستير ، كلية الإقتصاد ، ١٩٧٦، ص ١٢٠ ؛ ليونارد بايندر : الثورة العقائدية فى الشرق الأوسط ، تعريب خيرى حماد ، ١٩٦٦ ، ص ١٧٧ .

(العلمانية) بتراكم الرباط العقيدى على الرباط القومى . وأخيرا فإنّ هاتين الصورتين الأخيرتين تختلفان عن بعضهما البعض فى صورة هذا الرباط العقيدى : فهو فى إحداها يتمثّل فى وحدة الفكر الإيديولوجى ، بينما يتمثّل فى الأخرى فى وحدة العقيدة الدينية .

جدير بالذكر أنّ التمييز بين هذه الصور الثلاث للدولة القومية لا ينفى عن أى منها وصف " الدولة القومية " . فالحقيقة أنّ جميع هذه الصور المعاصرة للدولة لا تزال ترتبط بالنموذج القومى كنظام إجتماعى وسياسى ، ولا يزال الرباط العقيدى محصورا داخل الحدود القومية متراكما على الرباط القومى لا ينفك عنه . وفى اللحظة التى يتجاوز فيها الرباط العقيدى الرباط القومى والإطار الإقليمى ، فإنّنا سنكون عندئذ بصدد صورة تاريخية جديدة من صور المجتمعات السياسية تتجاوز ظاهرة الدولة القومية وتعبّر عن مرحلة جديدة من مراحل التطوّر السياسى .

إنّ هذا التمييز بين صور الدولة القومية أساسه دور العامل العقيدى فى بناء الدول وتأسيس شرعيّتها وموقعه فى بنائها القيمى وحركتها الإجتماعية . وهو فى نفس الوقت تصنيف للدول المعاصرة بحسب درجة إقترابها أو إبتعادها عن مضمون المفهوم القومى بدلالته الكلاسيكية وبصفة خاصة بصدد موقفه من الظاهرة الدينية .

وإذا كان إعتماد كلتا الدولتين الدينية والإيديوكراسية على العامل العقيدى – الدينى أو الإيديولوجى – فى تحقيق التجانس الإجتماعى وفى تغليف طبيعة الحركة السياسية يخرجهما من نطاق الدلالة الكلاسيكية للنموذج القومى ، أى الذى يعتمد فى تجانسه الإجتماعى على عامل الشعور القومى وحده ، فإنّ إلتزام الدولة العلمانية بتلك الدلالة يجعلها أقرب هذه الصور إلى مضمون المنطق القومى وأكثرها صلاحية لاختبار صحة الفرض النظرى الذى انطلقت منه هذه الدراسة .

تأسيسا على ما تقدّم فقد إقتصرنا فى اختيار جمهور الملاحظة على تلك النماذج التى لا تزال ترتبط بالمفهوم الكلاسيكى للدولة القومية باعتبارها أكثر مناسبة وصلاحية للتحقيق الإختبارى للفرض . تلك النماذج التى أطلقنا عليها وصف الدول العلمانية (١) .

١ – مما لا شك فيه أنّه من العبث محاولة تحقيق فرض مضمونه وجود علاقة بين الدين والحياة السياسية فى الدول الدينية إذ أنّه من الطبيعى أن تقوم مثل هذه العلاقة فى دول تجعل من الدين المتغيّر الكلى والشامل والمتحكّم فى كافة نواحى المجتمع . أما الإنطلاق من فرض يشير مضمونه إلى وجود علاقة بين الدين والحياة السياسية فى الدول الإيديوكراسية ، فعلاوة على قابلية هذا الفرض لتحقيق صحّته تجريبيًا ، فإنّ عملية التحقيق هذه تكتسب أهمية خاصة بالنظر إلى موقف هذه الدولة من المتغيّر الدينى بصفة عامة . وإذا كنّا قد إقتصرنا فى هذه الدراسة على النموذج القومى العلمانى ، فإنّ دراسة دور الدين فى الحياة السياسية فى النموذج الإيديوكراسى ستشغل تفكيرنا فى المرحلة القادمة كإمتداد طبيعى لهذه الدراسة وكأحد أهم اهتماماتنا الفكرية، والتى لا يقلل من أهميتها سوى التغيرات الأخيرة فى العالم الاشتراكى .

التأصيل الفكرى لمفهوم الدولة العلمانيّة :

الدولة العلمانية هى الدولة اللادينية (١) ، أى الدولة التى لا تعتمد على الدين ، أو العامل العقيدى بصفة عامة ، لا فى بنائها وتعيين حدودها، ولا فى تأسيس شرعيّة سلطتها السياسية، ولا فى تحقيق وحدتها السياسية وتجانسها الإجتماعى ، ولا فى بناء هيكلها القيمى ، ولا فى تقنين تشريعها الدستورى والقانونى ، ولا فى رسم سياستها الداخلية أو الخارجية ... سبق وذكرنا أنّ هذه الصورة من صور الدولة القومية هى التى عرفتها أوربا إبتداء من الثورة الفرنسية ، والتى هيّأت لها مجموعة من الأحداث والتطوّرات الفكرية التى شهدتها القارة الأوروبية على وجه التحديد ، والتى برزت من خلال الصراع بين الدولة من جانب والسلطات الكنسية والإقطاعية من جانب آخر .

مفهوم الدولة العلمانية بهذا المعنى يعنى تفسيرا لتاريخ الحضارة الغربية وتعبيرا عن مرحلة من مراحل تطوّرها ، بمعنى أنّ هذه الحضارة الغربية المسيحية قد تحوّلت عقب أحداث الثورة الفرنسية إلى حضارة أفلت الفكر والأخلاق والحكم والقانون فيها من نفوذ الدين ، واستند إلى مبادىء مرتبطة بالعالم الدنيوى ، وذلك من منطلق الإعتقاد بأنّ تفسيرا غير دينى للواقع السياسى والإجتماعى والأخلاقى هو أمر ممكن ومبرّر .

---

١ - كلمة Secularism أو Seculair هى فى الأصل مصطلح كنسى يعنى فى قوانين الكنيسة الكاثوليكية إنتقال الرجل أو المرأة من الحياة المكرّسة للدين إلى الحياة الدنيوية ، أى تحوّلهم من إكليروس إلى رجال عاديين غير منخرطين فى كل ما له صلة بالكهنوت . وقد إستعار الفقه الغربى هذا المصطلح لوصف الأشخاص أو التنظيمات أو الاتجاهات المتحرّرة من التأثيرات الدينية والقيود الكنسية . وقد ترجم هذا المصطلح فى اللغة العربية إلى " العلمانية " ، وهو تحريف ، ولعل المقصود " العالمانية " نسبة إلى العالم وليس العلم . وهى أيضا ترجمة ليست معبّرة عن المعنى المقصود فى التقاليد الغربية . ولعل الأقرب إلى هذا المعنى أن نقول " اللادينية " . ولمّا كانت لفظة " علمانية " قد استقرت فى الفقة العربى كتعبير عن مدلول المصطلح الغربى ، رغم ما هى عليه من تحريف وعدم دقّة فى التعبير عن هذا المدلول ، فإنّ إستخدامنا لهذه اللفظة فى بحثنا فرض علينا التعرّض لأصلها والإشارة إلى مدلولها فى التقاليد الغربية . وبناء عليه فإنّنا نستخدم هذه الكلمة ليس بمعناها اللفظى وإنّما بالمعنى الإصطلاحى : أى ذلك الذى يتصف به الأشخاص أو المنظمات أو الإتجاهات أو غيرها من منطلق الوجود غير الدينى وغير الكهنوتى . حول تعريف " العلمانية " راجع : د. حامد ربيع : نظرية القيم السياسية ، ٧٨-١٩٧٩ ، ص ٢٠٣ ؛ حسن عباس حسن : الصياغة المنطقية للفكر السياسى الإسلامى ، رسالة دكتوراه ، ١٩٨٠ ، ص ٦٩ ؛ محمد مهدى شمس الدين : العلمانية ، ١٩٨٣ ، ص ٧، ١٢٥، ١٢٨-١٣٠، ١٤٧، ١٨٥ ؛ د. محمد عمارة : الإسلام بين العلمانية والسلطة الدينية ، ١٩٨٢ ، ص ٧-١٣ ؛ د. محمد البهى : الفكر الإسلامى والمجتمع المعاصر ، ١٩٨٣، ص ١٤٠ ، ٤٨١ ؛ صموئيل حبيب : الكنيسة فى مجتمع متطوّر ، ١٩٦٥ ، ص ١٢ ؛ فضل شلق : مفهوم العلمانية ، مجلة فكر ، فبراير ١٩٨٥ ، ص ٧٢ ؛ معجم العلوم الإجتماعية ، ١٩٧٥ ، ص ٢١٣ ، ٤٢٥ ؛ أنطوان فيرجوت : الدين والدنيوية فى أوربا الغربية ، مجلة قضايا عربية ، يونيو ١٩٨٣ ، ص ٩٠-٩٤ ؛
Smith : Religion and Political Development, 1970. P. 85; Theodorson and Theodorson : A Modern Dictionary of Sociology, 1969. P. 373.

على أنّ هذا التطوّر فى الحضارة الغربية والمرتبط بعملية "سلخ" الوجود السياسى عن إرتباطه القديم بالله والدين لا يتضمّن أى موقف مضاد للعقيدة المسيحية فى ذاتها، كما لا يعنى إلغاء الوجود الدينى كليّة ، وإنّما هو فى الحقيقة تطوّر مرتبط بتنظيم جديد للعلاقة بين السلطة السياسية والسلطة الدينية وترتيب جديد للبناء القيمي للحضارة الغربية . وبمقتضى هذا التطوّر الجديد تنصلّت الدولة من أية مسئولية أمام الوجود الدينى وجعلت هذه المسئولية أمام الشعب الذى تستمد منه سلطاتها . كما استأثرت بالسلطة العليا على كل المؤسسات والقوى، بما فى ذلك الكنيسة التى جُرّدت من كل سلطان سياسى وحُصر نشاطها فى الدائرة الدينية وحدها ، أى دائرة ما لله ، دون أن يُسمح لها بالتدخّل فى الدائرة الخاصة بما لقيصر(١) .

ولمّا كانت صورة الدولة العلمانية قد نشأت فى أوربا ، كما سبق وأوضحنا ، كرد فعل طبيعى للقيم الكاثوليكية ولتجاوزات الكنيسة ، فقد كان من الطبيعى أن تقوم هذه الدولة على أسس نظامية تتعارض تعارضا كاملا مع فكرة العقيدة ، وألا تعتمد فى بنائها أو فى بناء هيكلها القيمى على العقيدة أو على أى عامل معنوى آخر (٢) . لقد قامت الدولة العلمانية فى الواقع على مجموعة من المبادىء تعبّر عن هذه الإتجاه العام الذى ساد أوربا فى عصر النهضه ، والتى نجحت الثورة الفرنسية فى صياغتها وخلق وفرض النظم التى تعبّر عن إستيعابها فى هيكل التنظيم السياسى ، هذه المبادىء والنظم يمكن تلخيصها فى العناصر التالية (٣) :

أولا : مبدأ الحرية الفردية وما يفرضه من حرية دينية ، بمعنى حق المواطن فى أن يختار إنتماءه العقيدى ، وأن يؤمن بالدين الذى يراه ، وأن يقيم الشعائر المرتبطة بهذا الدين،

---

١ – راجع : محمد مهدى شمس الدين : العلمانية ، ١٩٨٠ ، ص ١٤٧ ؛ أنطوان فيرجوت : الدين والدنيوية فى أوربا الغربية ، مجلة قضايا عربية ، يونيو ١٩٨٣ ، ص ٩٤ ؛ تيوسبنكا : عصرنا الدنيوى ، فى : جون أريك نورد سكورج : التغيّر الإجتماعى ، ترجمة د. محمد خيرى محمد على ، د.ت ، ص ٤٠٤-٤٠٥ .

٢ – فى خطاب مشهور أمام الجمعية التأسيسية الفرنسية بتاريخ ١٩٤٦/٩/٣ تطرّق الرئيس شومان لتعريف مبدأ علمانية الدولة فقال : " علمانية الدولة تعنى أستقلالها إزاء أى سلطة ،وذلك بقصد تمكينها من أن تصير محايدة فى مواجهة كل فرد من من أفراد الجماعة القومية ، وبحيث لا تميّز فريقا من الأمة على فريق آخر . ليس هناك موضع فى المجتمع المعاصر لتقبل الكهنوتية كإتجاه سياسى لأنّ ذلك لا بد وأن يؤدى إلى مجتمع معنوى يستخدم السلطات العامة لتأكيد إرادته فى السيادة " . نقلا عن : د. حامد ربيع : نظرية القيم السياسية ، ٧٨-١٩٧٩ ، ص ٢٠٣ .

٣ – حول التأصيل الفكرى لمبدأ الدولة العلمانية ووضعها فى الإطار العام للتصوّر السياسى الغربى ، راجع : د. حامد ربيع : نظرية القيم السياسية ، ٧٨-١٩٧٩ ، ص ٢٠١-٢٤٤ .

ويزاول الطقوس والإجراءات التى يفرضها انتماؤه الروحى ، وحقّه أيضا فى أن يعلن عن إلحاده وعدم إيمانه بأى عقيدة على الإطلاق ، واعتبار مسألة الدين بصفة عامة شأن إنسانى ومسألة شخصية لا ترتبط بالعلاقة السياسية ولا تدخل فى اختصاص السلطة السياسية طالما لم تتعارض هذه المسألة مع النظام العام والشرعية القانونية.

ثانيا : مبدأ المساواة بين الأفراد جميعا بغض النظر عن موقفهم من مسألة الإيمان أو الإلحاد باعتبارهم جميعا أعضاء فى المجتمع الإنسانى . وتأسيس الدول على هذا الأساس من الوحدة الإنسانية ، ورفض مفهوم الوحدة الدينية الذى يقود إلى التفتت والصراعات بسبب تعدّد التصورات الدينية وما يرتبط بها من تحيزات وتعصّب يقود فى النهاية إلى إستخدام القوّة والصدامات العضوية مما يهدّد الدول بالتمزّق والإنهيار .

ثالثا : التمييز والفصل بين العلاقة الدينية والعلاقة السياسية على أساس إختلاف طرفى كل منهما ، وطبيعتهما ، والجزاء المترتّب على الإخلال بهما : فالعلاقة الدينية تقع بين الفرد وربّه أو بين الفرد والقوى الروحية أو الغيبية التى يؤمن بها ، أمّا العلاقة السياسية فتقع بين المواطن والسلطة . والعلاقة الدينية بطبيعتها علاقة روحية معنوية . أمّا العلاقة السياسية فهى بطبيعتها علاقة مدنية سياسية . وجزاء الإخلال بالعلاقة الدينية ينبع أولا وأخيرا من الضمير الفردى ويؤجّل تطبيقه إلى الحياة الآخرة ، بعكس الجزاء المدنى الذى يترتّب على الإخلال بالعلاقة السياسية والذى يأخذ شكل العقوبة المادية التى تطبّق فى الحياة الدنيوية .

رابعا : إنّ الدولة تعنى فقط بالعلاقة السياسية ولا صلة لها بالعلاقة الدينية ، وهو ما يعنى سلبيّة الدولة وحيادها إزاء العقائد ، بمعنى أنّ الدولة ، كتصوّر قانونى للمجتمع المدنى ، لا تؤمن بأى دين ، ولا تفرض على المواطن الإيمان بعقيدة معيّنة ، ولا ترجّح كفة عقيدة على أخرى ، ولا تمنع أى عقيدة من أن تعبّر عن وجودها ، كما لا تمنع مواطنا من الإعلان عن إلحاده وعدم إيمانه بأى عقيدة دينية على الإطلاق .

خامسا : وكما أنّ الدولة لا تتدخّل فى العلاقة الدينية وتعتبرها مسألة شخصية ترتبط بالتقوى الفردية وتترك للفرد أمر تنظيمها بنفسه أو عن طريق الكنيسة أو غيرها من المؤسسات الدينية ، فإنّها لا تسمح لأى سلطة أخرى بالتدخّل فى العلاقة السياسية بينها وبين المواطن ، وهى لا تقبل أى توجيه من السلطات الدينية أو غيرها فى تنظيمها للعلاقة السياسية وفى ممارستها للدور الذى تفرضه عليها هذه العلاقة ، وهى أخيرا ترفض تدخّل المؤسسات الدينية فى الحياة السياسية واستغلالها للقيم والدوافع الدينية للتأثير فى السلوك السياسى للأفراد وتوجيه النشاط السياسى فى الإتجاه الذى يحقّق مطالبها ومطامحها السياسية .

جميع هذه المبادىء والنظم تمّت صياغتها فى الفقه الغربى فى مبدأ واحد يدعو إلى " الفصل بين الدولة والكنيسة " ، بمعنى عدم الإختصاص وعدم التدخّل من جانب الدولة فى أعمال السلطات الدينية ، وعدم الإختصاص وعدم التدخّل من جانب الكنيسة فى نشاطات السلطات المدنية . وهو ما يفرض الإستقلال الكامل والتام بين الكنيسة والدولة وعدم تدخّل إحداهما فى دائرة نشاط الأخرى وعدم تبعيّة إحداهما للأخرى ، مع إحتفاظ الدولة بالسلطة العليا على كافة المؤسسات والمنظمات والقوى المختلفة التى تعيش فى إطارها .

بناء على هذا المفهوم للدولة العلمانية ، فإنّه يتعيّن على الكنيسة ، أو ما فى حكمها ، أن تقف من الحياة السياسية موقف الإستقلال وعدم التدخّل . كما يتعيّن على السلطة السياسية ألاّ تخضع لأى توجيه من السلطة الدينية بصدد العلاقة المدنية ، وأن تخلّص النشاط السياسى من الدوافع والمطالب الدينية ، وألاّ توظّف الدين أو المؤسسات الدينية فى خدمة السياسة ، كما لا توظّف المؤسسات السياسية لفرض ثقافة أو توجيه دينى معيّن على المواطن . وبعبارة موجزة فإنّ مبدأ علمانية الدولة يقضى بعدم تدخّل المؤسسات الدينية وكذا القيم والدوافع والمفاهيم الدينية فى كل ما له صله بالعلاقة بين المواطن والدولة ، وسواء مورس هذا التدخّل من جانب السلطة القائمة أو من جانب إحدى القوى الدينية أو غيرها من القوى الإجتماعية المختلفة .

والتساؤل الذى نطرحه بعد هذا التعريف لمفهوم الدولة القومية العلمانية هو :أين هذا التأصيل الفكرى لمفهوم الدولة العلمانية من الواقع التجريبى ؟ وبصيغة أخرى : هل نجح المفهوم العلمانى للحكم فى تخليص الحياة السياسية من مؤثّرات الدين وفى تحقيق الاستقلال الوظيفى والغاء علاقة التأثير والتأثّر بين السلوك السياسى والسلوك الدينى ، وفى تحويل المواطن إلى " قدّيس علمانى " Saint Laic – على حد تعبير بوردو – يشترك فى العلاقة السياسية بشق واحد من وجوده خال من المؤثّرات الدينية ومتحرّر من التوجيهات الكنسية؟

المباحث التالية ليست سوى محاولة للإجابة عن هذا التساؤل :

الفصل الأول

علاقة الدين بالتطوّر السياسى الأوربى
ونماذج الخبرة التاريخيَّة

مقدمــــة

الموضوع الذي يحظي باهتمامنا في هذا الكتاب هو موقع الدين من الحياة السياسية في الدولة القومية . النموذج المتداول والأكثر وضوحا فيما يتعلّق بالدولة القومية ينبع من الواقع التاريخي الذي عاصرته علي وجه الخصوص فرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا فيما بين القرنين الثامن عشر والتاسع عشر مع خلاف في بعض التفاصيل . ومن ثم فمن الطبيعي أن يكون اهتمامنا موجها بالصفة الأساسية لهذا التراث التاريخي الذي منه نبتت المفاهيم القومية وفيه تكاملت النماذج المختلفة للدولة القومية . هدفنا الأساسي ينطلق من الإفتراض الذي ساهمت في ترسيخه الأفكار والمفاهيم التي سادت العالم الثالث بصفة عامه والعالم العربي بصفة خاصة من أنّ الدولة القومية تقف من الدين موقف الرفض إن لم يكن الحياد كأحد متغيرّات الحياة السياسية . وكلمة الحياة السياسية تثير ثلاثة مفاهيم متتابعة ومترابطة : النظام السياسي ، السلطة الحاكمة ، ثم السلوك السياسي الفردي والجماعي . ومن ثم فإن هدفنا الأساسي في هذه الدراسة هو متابعة حقيقة ذلك التصورّ من حيث الواقع الفعلي : هل اختفي الدين من الحياة السياسية الأوربية أم أنّه – بغض النظر عن الإدراك المتداول – ظل فاعلا ومؤثّرا في مختلف كليّات الحياة السياسية ؟

لنستطيع الإجابة علي هذا التساؤل كان لا بد وأن نتعامل مع التطبيقات المختلفة للدولة القومية في غرب أوربا . ليس فقط أهمها ، وهي فرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا ، بل وكذلك تلك التطبيقات الأخري التي قد تبدو أقل أهمية ولكنّها في الواقع تصير أداة لضبط ما وصلنا إليه من نتائج في النماذج السابقة تزيد من دلالة وقوة حقيقة العلاقة بين الحياة السياسية في الدولة القومية والقوي الدينية .

نتابع الدراسة في مباحث سبعة نخصّص كل مبحث من المباحث الستة الأولي منها لدراسة دور الدين في الحياة السياسية في التطبيقات الأوربية التالية : فرنسا ، بريطانيا ، إيطاليا ، ألمانيا ، أسبانيا ، بلجيكا ، أما المبحث الأخير فنجمع فيه عددا من التطبيقات المختلفة للدولة القومية هي هولندا واليونان والنرويج وسويسرا ومالطه ونيوزيلند والبرتغال والسويد والنمسا .

المبحث الأول
الردّة القوميّة والتناقض بين المبادىء الثورية
وحقيقة الحركة السياسية في المجتمع الفرنسي

الثورة الفرنسية والدين المدني :

يصف البعض الثورة الفرنسية ذاتها - التي ارتبطت بها ظاهرة القومية السياسية ، والتي يمكن أن توصف بأنّها أول محاولة عملية لاستئصال الوجود الديني من الحياة السياسية ومن مقوّمات التجانس الإجتماعي - بأنها" ثورة دينية " إمتلكت كل خصائص ومقوّمات الثورات الدينية الأخري فيما عدا اللاهوت الذي استبدلته بوثيقة إعلان حقوق الإنسان (١) . فلقد كان للثورة رجالها وعقيدتها وشهداؤها ، كما لو كانت ثورة دينية وليست ثورة سياسية قامت لاستئصال شأفة الدين من ميدان السياسة ، والثابت أنّ رجال الثورة قد آمنوا بمبادئها إيمانا مطلقا وبذلوا كل ما في وسعهم لنشر هذه المباديء في داخل فرنسا وخارجها . واستشهد في سبيل هذه المباديء كثير من المؤمنين بها كما لو كانوا يجاهدون من أجل عقيدتهم الدينية . لقد حلّ مبدأ سيادة الأمة محل مبدأ الحق الإلهي للملوك ، وأضحي كما لو كان عقيدة دينية يؤمن بها الكثيرون ويستشهد في الدفاع عنها المؤمنون ، وتخرج الجيوش لنشرها ودعوة الشعوب المجاورة إلي الإيمان بها وبإنجيلها السياسي الذي يتضمّن وثيقة إعلان الحقوق وكتابات روسو عن العقد الإجتماعي والدين المدني وغيرها من كتابات عصر التنوير التي استمدّت الثورة منها أساسها العقائدي .

ومن ناحية أخري ، فإنّ واقع الخبرة الفرنسية والمعطيات التاريخية يؤكّدان أن موقف الثورة الفرنسية من الدين ليس ثابتا ، ولكنه في الواقع قد مّر بمرحلتين تنتهي المرحلة الأولي وتبدأ المرحلة الثانية في تلك اللحظة التي تولّي فيها نابليون بونابرت N. Bonaparte عرش فرنسا في عام ١٧٩٩ .

النموذج المثالي للدولة القومية (١٧٨٩ - ١٧٩٩) :

أمّا المرحلة الأولي ، والتي تبدأ منذ قيام الثورة قبل هذا التاريخ بعشر سنوات ، فإن الواقع الذي فرضته أحداث الثورة في أيامها الأولي يؤكّد أنّها قد نجحت إلي حد ما في استئصال الوجود الكاثوليكي من الحياة السياسية ، وفصل الممارسة السياسية عن الأخلاق والقيم المسيحية ، وطرد الكنيسة من كل ما له صلة بالعلاقة السياسية ، وتحويلها

١ - راجع التفاصيل والمصادر في : د. عبد الحميد متولي : أزمة الفكر السياسي الإسلامي في العصر الحديث ، ١٩٧١ ، ص ٨٩-٩٠ ؛ البيرسوبول : تاريخ الثورة الفرنسية ، ترجمة جورج كوسي ، ١٩٧٠، ص ٣١٩ - ٣٢٥ .

إلي مؤسسة قومية مختصة بشئون الوعظ والكهنوت تحت سلطان الدولة ، ورفض الإعتراف بالكثلكة دينا رسميا للبلاد أو أساسا للرابطة الإجتماعية (١) .

والحقيقة أنّ العنف الذي ارتبط بالثورة في تعاملها مع القيم والمؤسسات الكاثوليكية وحرصها علي " إهانة " رجال الدين الكاثوليك وتخريب كل نظام أو تقليد إعتبروه " مقدّسا " كان نتيجة ورد فعل طبيعي لتجاوزات الكنيسة الكاثوليكية ورجالها ، والتي اعتبرها كتّاب عصر النهضة المصدر المباشر للفساد السياسي وإهدار الحريّات الفردية وانتشار الجهل والخرافات وفقدان الدول لهيبتها وتمزيق الدول بالحروب والصراعات التي يمليها التعصب الديني وتعدّد الولاءات (٢) .

إن البُغض الخاص الذي حمله رجال الجمعية الوطنية للكنيسة ، بسبب ثروتها ونفوذها وتعصّبها ، ولرجال الدين ، بسبب انحلالهم وأرستقراطيّتهم وتحالفهم مع طبقة النبلاء ضد مصلحة الشعب أو الطبقة الثالثة ، ولعملية توظيف الدين في السياسة ، بسبب ما قادت إليه من تمزيق للوفاق والوحدة القومية وما خلقته من صراعات سياسية عدوانية أضحت الطابع المميّز لفرنسا وبصورة لامثيل لها في التاريخ الأوربي (٣) ، هذا البغض هو الذي يفسّر تلك الإجراءات التي يمكن أن توصف بالتطرّف والمبالغة أو علي الأقل بالتشدّد والقسوة إذا ما قورنت بما سبقها وما لحقها من إجراءات وأحداث .

لقد اتّخذت الثورة كل الإجراءات الكفيلة بإلغاء الدين من ميدان الحركة السياسية واستئصال الوجود الكاثوليكي من الحياة السياسية والرفض الكلّي والشامل للوجود

---

١ – حول موقف الثورة الفرنسية من القيم والمؤسسات الدينية ومبالغاتها في التعامل مع رجال الدين الكاثوليك راجع : هـ.أ.ل. فشر : تاريخ أوربا في العصر الحديث ، تعريب أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع ، ١٩٤٦ ، ص ١٨–١٩ ؛ البيرسوبول : تاريخ الثورة الفرنسية ، ترجمة جورج كوسي ، ١٩٧٠، ص ١٥١–١٥٢، ١٧٨–١٨٢، ٢١٩–٢٢٥، ٤٠٥–٤٠٨، ٥٦٤–٥٦٧ ؛

Burns: Ideas in Conflict, 1960, P. 348; Graham: Vatican Diplomacy, 1959, P. 39; Marx: The Civil War in France, in : Dahl and Neubarrer (eds.) : Readings in Modern Political Analysis, 1968, P. 265.

٢ – سبق وأوضحنا أنّ الثورة الفرنسية ليست في الواقع سوي التطبيق العملي للكتابات والافكار والفلسفات التي غمرت أوربا في عصر النهضة . ويمكننا أن نضيف الآن أنّ موقف الثورة من الدين قد حدّده هذان العاملان : فساد الكنيسة من جانب ، ثم كتابات وأحداث عصر النهضة من جانب آخر .

٣ – في هذا الإطار يمكن فهم محاولة روسو وضع دين مدني جديد ، بدلا من الكاثوليكية ، يحقّق الوحدة القومية والوفاق الإجتماعي ويقضي علي الفوضي السياسية والصراعات الدموية العنيفة التي كانت سائدة في فرنسا في عهده . ولعل هذا ما يفسّر لنا أيضا لماذا أعتبرت كتابات روسو الأساس الذي اعتمد عليه المجلس التشريعي في وضع الدستور الفرنسي الأول ولماذا وُصف كتابه " العقد الإجتماعي " الذي تحدّث فيه عن الدين المدني بأنه " إنجيل الثورة " . راجع الفصل الثامن من كتاب روسو : العقد الإجتماعي أو مبادىء الحقوق السياسية ، ترجمة عادل زعيتر ، ١٩٥٤ ، ص ١٩٩ – ٢١٢ .

السياسي والقيادي للكنيسة ولوساطة رجال الدين في العلاقة بين المواطن والسلطة . ولعل أخطر هذه الإجراءات وأكثرها جرحا لضمير العالم الكاثوليكي وإثارة لنقمة البابا هي تلك المتعلّقة بالدستور المدني للإكليروس الذي صدر في ٢٤ أغسطس ١٧٩٠ والذي بمقتضاه أصبحت كنيسة فرنسا كنيسة قومية ، فحظر علي المواطنين الفرنسيين أن يعترفوا بسلطة أي أسقف أو رئيس أساقفة تقع ابروشيته خارج فرنسا - في إشارة واضحة إلي بابا الفاتيكان - وخضعت الرسائل البابوية لمراقبة الحكومة ، وألغيت المدفوعات السنوية للبابوية ، وأصبحت التقسيمات الإدارية هي إطار التنظيم الكنسي الجديد ، فأصبح لكل محافظة أسقفية (أبرشية) ، وأصبح المطارنة (الأساقفة) والخوارنة (القسس) منتخبين مثل بقية الموظّفين دون تدخّل من البابا ، وأصبحت قرارات الجمعية الوطنية تُقرأ وتُشرح علي منابر الكنائس (١) .

ومن الواضح في الإجراءات التي اتّخذتها الجمعية التأسيسية أنها كانت تستهدف إلغاء الدين كوجود حركي وكسلوك قيادي ، وأنّها لذلك لم تتعرض للدين كوجود فكري أو كسلوك فردي ، بدليل أنّ الجمعية الوطنية قد تركت العبادة والعقائد من غير أن تُمس ، ولم يعلن الدستوريون حربهم علي الدين ولم يظهروا عداوة للكثلكة ، بل علي العكس من ذلك فقد أعلنوا عن احترامهم العميق للديانة الكاثوليكية التي حافظت أيضا علي امتياز الديانة العامة التي تسهر الدولة علي تأمينها وحدها (٢) . ورغم ذلك فقد أصرّت الجمعية علي إعادة تنظيم كنيسة فرنسا وإصلاحها كمؤسسة من مؤسسات الدولة وكإجراء مرتبط كل الإرتباط بإعادة التنظيم الإداري وبالأوضاع الإقتصادية والسياسية التي تتطلّبها عملية إعادة بناء فرنسا علي أسس علمانية . أي أنّها لم تشأ النيل من عقائد الشعب الدينية وإيمانه بالكثلكة ، وإنّما فقط أرادت أن تستردّ من الكنيسة ورجال الدين كافة الثروات والسلطات والنشاطات ذات الطبيعة المدنية في مجالات التعليم والقضاء والأحوال المدنية والخدمة العامة وغيرها ، وأن تلزمهم بحدود دائرتهم الدينية والتي يجب أيضا ألاّ تتجاوز الحدود القومية .

وفي محاولتها لإلغاء المسيحية السياسية وبناء دولة علمانية منفصلة عن الكنيسة إتّخذت الجمعية التأسيسية عدة إجراءات متتابعة تستهدف إحلال عبادة الدولة محل عبادة الدين العام ، وجعل الإنتماء القومي وحده هو أساس الوحدة السياسية والترابط الإجتماعي ، ورفض كل مظاهر للدين خارج نطاق الكنيسة ، وعزل المسيحية عن الحياة اليومية . ومنذ عام ١٩٧٠ حلّت الأعياد والإحتفالات المدنيّة محل الأعياد والإحتفالات الدينية ، وأصبح

---

١ - راجع : سوبول :تاريخ الثورة الفرنسية ، ترجمة جورج كوسي ، ١٩٧٠ ، ص ١٧٩ ؛
Pernoud and Flaissier: The French Revolution, 1965, P, 71: Graham : Vatican Diplomacy, 1959, P. 39.

٢ - راجع : سوبول : المرجع السابق ، ص ١٥١ ، ١٧٨ ، ١٨٢ .

شهداء الحرية أمثال ليبيليتيه وشاليه ومارا مقدّمين علي شهداء المسيحية ، واستبدل التقويم الديني بالتقويم المدني . بل وقد دعا البعض صراحة إلي أن تحلّ عبادة الجمهورية محل " العبادات الموهومة الكاذبة " ، ومنع كل احتفال ديني خارج الكنائس ، وصودرت الأشياء الثمينة التي كانت تستخدم للعبادة ، وصدر قرار يسمح بالتراجع عن الديانة الكاثوليكية ، وانسحبت بعض المناطق بالفعل من الديانة الكاثوليكية وطلبت إلغاء رعيّتها ، وحُوِّلت الكنائس في بعض المناطق إلي " معابد للحقيقة " ، وتكرّست كل كنائس باريس للعقل ، وأجبر أسقفها علي الإعتزال ، وأصدرت بلدية باريس قرارا بإغلاق الكنائس ، وامتنعت الحكومة عن دفع أجور للكهنة ، وحُرم دق أجراس الكنائس أو ارتداء الملابس الكنسية خارجها ، وألغيت الكاثوليكية كدين للدولة أو كديانة عامة ، واعتبر الزواج عقد مدني ، وأبيح الطلاق باعتباره مسأله تتعلّق بالحرية الفردية ، وفرض علي كل رافض لكل ما تقدّم أن يخرج من المملكة خلال ١٥ يوما تبدأ في ١٠ أغسطس ١٧٩٢ (١) .

وهكذا تطوّر العداء للكنيسة إلي عداء للمسيحية ذاتها ، وحدثت ردّة دينية حقيقية ، وتقدّم الإلحاد في صفوف الشعب الفرنسي ، وبدت الكنيسة والثورة كعدوّتين ، وكان انتصار الثورة يعني في نفس الوقت تقلّص نفوذ الكنيسة الكاثوليكية وضعف تأثيرها .

بداية الردّة القومية :

علي أنّ الإستدلال بهذه الإجراءات وتلك الأحداث علي أنّ النموذج القومي الذي فرضته أحداث الثورة الفرنسية قد نجح تماما في إلغاء الكنيسة كإرادة سياسية وفي خلق المفهوم العلماني للحكم بما يعنيه من استبعاد الدين من ميدان الحركة السياسية ومن عملية تأسيس الشرعية السياسية ، يخالف مدلول الوقائع والأحداث التي شهدها الواقع الفرنسي ذاته منذ اللحظة التي تولّي فيها نابليون بونابرت عرش فرنسا في عام ١٧٩٩ وحتي هذه اللحظة ، بل إنّ مظاهر الردّة القومية قد بدت في الواقع الفرنسي قبل هذه الفترة أيضا ، فمن الأحداث التي تعبّر صراحة عن خروج الجمعية التأسيسية ذاتها عن موقفها الصارم والمتشدّد تجاه البابوية والكنيسة ، حرصها علي قيام البابا بتعميد الدستور المدني ! . ففي أول أغسطس (آب) عام ١٧٩٠ تلقّي الكردينال " دي برنيس " – سفير روما في فرنسا وأحد المعارضين للدستور المدني – أمرا بطلب التكريس من البابا بيوس السادس لإضفاء الصفة القانونية علي الدستور المدني ، وهذا الطلب في الواقع له أكثر من دلالة : فهو أولا يعبّر عن ردّة قومية وخروج علي أهم المباديء الثورية فيما يتعلّق بمبدأ علمنة الدولة وفصلها عن الكنيسة ، وهو ثانيا يعني التسليم بضرورة تأسيس شرعية النظام الجديد علي الدين ليكون مقبولا من جانب الفرنسيين . وعندما رفض البابا بيوس السادس Pius VI الإعتراف بالدستور المدني

---

١ – راجع : سوبول : المرجع السابق ، ص ٣١٩–٣٢٣، ٥٦٤–٥٦٥ ؛ كاهن : القومية ، ترجمة أمين محمود الشريف ، د.ت ، ص ٢٩ .

وشجبه رسميًا في عام ١٧٩١ وهدّد بحرمان من يعتنق المباديء التي يقوم عليها من رحمة الكنيسة ، كان هذا الرفض إيذانا ببداية الإنشقاق والحرب الأهلية في فرنسا القومية . فقد انقسم الأساقفة والقساوسة ومعهم الأمة كلّها إلي قسمين : قسم آمن بفكرة الكنيسة القومية وضرورة الإستقلال عن البابا والانخراط تحت لواء الدستور المدني ، وقسم آخر إعتبر كل ذلك من أعظم الآثام في حق السيد المسيح ذاته والذي وضع الكنيسة البطرسيّة لتكون خليفة له في الأرض ومصدر التشريع ووجهة الطاعة والولاء (١) . وبينما أقسم رجال الدين من القسم الأول يمين الولاء لدستور المدني ، فقد رفض رجال الدين من القسم الثاني أن يحلفوا يمين الولاء لدستور المملكة وبالتالي للدستور المدني وبدءوا – ومعهم طوائف عديدة من الشعب – في القيام بحركة مقاومة لحكومة الثورة إنطلقت أولا من مقاطعتي ڤاندي وبريتاني ثم سرعان ما شملت البلاد بأسرها وتكتّلت فيها كل القوي السياسية والدينية المعارضة للثورة . وهكذا تقوّي الصراع السياسي بالصراع الديني وتضمنّت الحرب الأهلية معني دينيا بالإضافة إلي مضمونها السياسي (٢) .

وفي الواقع فقد أثبت هذا الصراع الديني لأعضاء الجمعية التأسيسية عدّة حقائق إعترفوا بها صراحة . أولّها أن إلغاء العبادة لا يعدو وأن يكون " غلطة سياسية " ساعدت علي تكتّل قسم كبير من الجماهير الشعبية المتعلّقة بالديانة التقليدية إلي جانب أعداء الجمهورية ضد الثورة . وثانيها أنّ فصل الكنيسة عن الدولة كان في الواقع مستحيلا من جهة لأن الشعب الفرنسي – وهو الكاثوليكي في أعماقه – قد اعتبر الفصل بمثابة إعلان حرب علي الدين وهو ما يعني تحوّل الشعب إلي معارض للثورة ، ومن جهة أخري لأنّه قد ثبت أنّ إلغاء الديانة يتسبّب في إفساد الطبائع وأخطار أخري وأنّه من الأفضل توثيق العري بين الكنيسة والدولة واستخدام رجال الدين في تحقيق التقدّم الإجتماعي . ولكل ذلك

---

١ – عندما سأل المسيح تلاميذه " من تقولون أني أنا ؟ " أجاب سمعان بطرس قائلا – فيما دوّنه متّي : " أنت هو المسيح إبن الله الحيّ ، فقال له المسيح " وأنا أيضا أقول لك : أنت صخر . وعلي هذه الصخرة أبني كنيستي . وقوات الجحيم لن تقوي عليها . وأعطيك مفاتيح ملكوت السموات . فكل ما تربطه علي الأرض يكون قد ربط في السماء . وما تحلّه علي الأرض يكون قد حلّ في السماء "(راجع الإنجيل كما دوّنه متّي : ١٦/١٣–٢٠) هذه الآيات تمثّل الأساس الذي تقوم عليه الكنيسة الكاثوليكية . فقد أصبح بطرس بموجب هذه الآيات خليفة السيد المسيح والمشرّع من بعده . وهذا الحق يثبت أيضا للكنيسة البطرسية من بعده والتي يؤمن أتباعها بحقها في أن تحلّ وتحرّم كيف شاءت ، وبأنّ من يخالفها يكون خاطئا وآثما ويمكنها حرمانه ، أي استبعاده من جماعة المؤمنين بها . ويؤمن هؤلاء بأنّ العناية الإلهية تحمي هذه الكنيسة وتمدّها بالقوة وأنّه لذلك لن ينال منها أحد ولو كانت قوّات الجحيم ، وذلك لأنها كنيسة المسيح وخليفته بطرس .

٢ – راجع : هـ.أ.ل. فشر : تاريخ أوربا في العصر الحديث ، ترجمة أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع ، ١٩٤٦ ، ص١٩ ؛ سوبول : تاريخ الثورة الفرنسية ، ١٩٧٠ ، ص ١٨٠ – ١٨١ ؛ محمد مهدي شمس الدين : العلمانية ، ١٩٨٠ ، ص ١٢٤ .

فإنّه إبتداء من عام ١٧٩٣ بدأت تصدر قرارات جديدة رسمية تؤكّد مبدأ حرية العبادة ، وتحوّلت المسألة إلي مجرّد " إعادة تنظيم الكنيسة " ، ولم تعد حريّة العبادة تصادف أي عائق سوي أنّه لم يعد مسموحا لرجال الدين " باستغلال وظائفهم لخداع المواطنين وتسليح الإعتقادات الباطلة أو الملكية ضد الجمهورية " (١) .

وحتي لو تجاوزنا عن تلك الأحداث التي شهدتها فرنسا منذ قيام الثورة وحتي اعتلاء بونابرت العرش – وهي فترة قصيرة لا تتجاوز العشر سنوات (١٧٨٩ – ١٧٩٩) ، وحتي لو سلّمنا بنجاح حكومة الثورة في استئصال الوجود الديني كليّة من نطاق الحياة السياسية وتحقيق وحدة الأمة وتجانسها الإجتماعي فقط من منطلق القومية السياسية ، فإنّ الأحداث السابقة واللاحقة علي تلك الفترة تؤكد أنها تمثّل وضعا إستثنائيا ومؤقّتا ومخالفا لكل التقاليد السابقة واللاحقة عليها . بل وكما سبق وبينّا فإنّها أيضا فترة مقيّدة من حيث دلالتها إذ شهدت أحداثا تمثّل خروجا علي مبادىء الثورة الأصلية وردّة حقيقية عن المفهوم القومي بدلالته الكلاسيكية .

أمّا التقاليد التاريخية السابقة علي الثورة الفرنسية بشأن العلاقة بين الظاهرة السياسية والظاهرة الدينية فليس هذا موضع دراستها . وقد تعرضنا بالتفصيل والمصادر في موضع آخر الي الخصائص التي تميّز بها منطق الحضارة المسيحية في تلك المرحلة وكيف إنّها كانت تنظر إلي النظام المثالي علي أنّه النظام الذي يقوم علي المثل الأخلاقية التي جاءت بها الديانة المسيحية وليس النظام الذي يقوم علي أسس منهجية تستمد وجودها من الواقع أو الذي يعبّر عن صلاحيته وظيفيا إبتداء من الخبرة التجريبية (٢) .

نابليون بونابرت وتطوّر الظاهرة القومية :

وأمّا فرنسا النابليونية ، فقد شهدت مجموعة من التطوّرات المتلاحقة التي سوف يقدّر لها أن تزيد من تأكيد هذه " الردّة " القومية وهذا الخروج علي التقاليد العلمانية التي أرستها الثورة . لقد استوعب نابليون كل دروس الحرب الأهلية وبات يدرك تماما – قبل أن يتسلم مقاليد الحكم – أنّ الدين من أهم أسباب الإستقرار والوفاق الإجتماعي ، وأنّه لذلك يجب أن يكون أحد أدوات الحكم ، وأنه من غير الكياسة إتخاذ إجراءات مناهضة للدين أو معادية لما يمثّله الدين من رموز ومؤسسات ومظاهر ، وبصفة خاصة إذا تعلّق الأمر بشعب شديد التعلق بديانته (٣) . بل علي العكس من ذلك ، كان يري أنّ سياسة حكومة الثورة المناهضة للمسيحية خلال العشر سنوات السابقة علي حكمه قد هدّدت الوحدة القومية ومزّقت الأمة الفرنسية

---

١ – راجع : سوبول : مرجع سابق ، ص ١٨٢ ، ٣٢٤ .

٢ – راجع : عبد العزيز صقر : دور الدين في الحياة السياسية ، مرجع سابق ، ص ٦٦-٦٨.

٣ – تصور نابليون لأهمية الدين في تحقيق سيطرة الحكم وكفالة وحدة الأمة برز واضحا من السياسة =

وخلقت مراكز منيعة لمقاومة حكومة الثورة . أي أنّ نابليون لم يكن يؤمن بضرورة استئصال الوجود الحركي للدين وبالتالي إلغاء الكنيسة كقوة سياسية ورفض السلوك القيادي لرجال الدين ، وإنّما كان يؤمن فقط بضرورة تطويع الوظيفة السياسية والإجتماعية للكنيسة والتحكّم في النشاط السياسي لرجال الدين بشكل يخدم في النهاية عملية الحكم ويحقّق للأمة درجة أعلي من الإستقرار الروحي والوفاق الإجتماعي والوحدة السياسية . كل هذا يفسّر لماذا سارع نابليون بمجرّد تولّيه السلطة بإعادة توطيد الدين وانتهاج سياسة مختلفة تماما عن تلك التي انتهجت في بداية الثورة . فقد أعاد الإعتبار للعقيدة الكاثوليكية التي كان يعتبرها ضرورية للوحدة القومية والنظام والحكم المطلق . فاعترف بها كدين لأكثرية الفرنسيين ، وشرع في إلغاء جميع العبادات الأخري التي استحدثها اليعاقبة في فرنسا منعا للتعدّدية الدينية التي قد تفضي إلي الصراع وعدم الوفاق الاجتماعي (١) ، وأزال الفصل بين الكنيسة والدولة ، كما أزال آثار القانون المدني للكنيسة عندما عقد مع البابا في يوليو عام ١٨٠١ إتفاقية بابويّة Concordat أُعيد بمقتضاها إعتبار المذهب الكاثوليكي الروماني المذهب الرسمي للدولة في فرنسا . ولم يمض عام واحد علي هذه الإتفاقية البابوية حتي نجح نابليون في عقد اتفاق جديد (عام ١٨٠٢) مع البابا الجديد بيوس السابع Pius VII في محاولة منه للتقرّب من الكنيسة وتهدئة طبقة الفلاحين المتمسكة بأهداب الدين والتي تألّفت منها قوّاته الحربية . والأكثر من ذلك أنّه في عام ١٨٠٤ مسح البابا نابليون إمبراطورا علي فرنسا – بعد موافقة الأمة الفرنسية ومجلس الشيوخ الفرنسي علي منح

= التي كان يتبّعها في مصر أثناء قيادته للحملة الفرنسية قبل أن يصبح إمبراطورا علي فرنسا . فالوثائق التاريخية تؤكد أنّ نابليون قد حاول احتواء العواطف الدينية وتطويع المؤسسات الدينية إلي أقصي حد ممكن ، وأنّه كان حريصا علي تملّق رجال الدين وعدم إثارة أي مشاعر عدائية إزاء المسلمين إلي الحد الذي دفعه إلي الإدّعاء بأن الفرنسيين مسلمون وأنّه شخصيا يعبد الله سبحانه وتعالي ويحترم القرآن والنبي صلي الله عليه وسلم . بل وتشير الوثائق إلي أنّ نابليون كان يحضر إحتفالات المسلمين الدينية مرتديا " الجبة والقفطان والعمامة" . وفي المنشور الأول الذي وزّعه علي المصريين حاول أن يثبت لهم فيه أنّه مسلم غيور ومجاهد في سبيل الدين فقال " وإثبات ذلك أنهم – أي الفرنسيين – قد نزلوا في روما وخرّبوا فيها كرسي البابا الذي كان دائما يحث النصاري علي محاربة الإسلام ، ثم قصدوا جزيرة مالطة وطردوا منها الفرسان الذين كانوا يزعمون أنّ الله تعالي يطلب منهم مقاتلة المسلمين ... " راجع : عبد الرحمن الرافعي : مصر في مواجهة الحملة الفرنسية ، ١٩٧٩ ، ص ٤٤ ؛ جمال بدوي : الشيخ نابليون ، جريدة الوفد ، ١٩٨٦/١٢/١٨ ، ص ٢ ؛
The New Encyclopaedia Britannica, 1983, Vol. 12, P. 834.

١ – جدير بالذكر في هذا الشأن أنّ الصراع بين المذهب الكاثوليكي والمذهب اليعقوبي كان يشكّل دائما أحد عوامل عدم الإستقرار وأحد أسباب عدوانية الصراعات السياسية وعدم الوفاق الإجتماعي في فرنسا . ولعل هذا يفسّر محاولة نابليون القضاء علي التعدّدية الدينية أو علي الأقل إعادة سلطة الكنيسة الكاثوليكية التي اعتبرها ضرورية للحكم المطلق والوحدة القومية والنظام .

نابليون لقب إمبراطور الفرنسيين (١) . فكان المسح البابوي بمثابة المسوّغ الشرعي للتاج الإمبراطوري ، بشكل يعيد إلي الأذهان تقاليد تنصيب ملوك أوربا في العصور الوسطي .

رغم كل ذلك فإنّه ممّا لا شك فيه أنّ فرنسا النابليونية كانت دولة علمانية . وهذه هي محصلّة الخبرة لنابليونية . فلقد أثبت حكم نابليون لفرنسا أنّ الدولة القومية لا تتعارض مع الدين – سواء كقيم أو كسلوك فردي أو كسلوك قيادي – إذا أُخضعت الكنيسة للدولة حتي أضحت أداة للحكم ووسيلة للخضوع الإجتماعي . فعندئذ يصبح كل نشاط الكنائس ورجال الدين نشاطا سياسيا صرفا .

شارل العاشر وملكية الحق الإلهي (١٨٢٤-١٨٣٠) :

وعلي الرغم من أنّ الكنيسة الكاثوليكية التي أعاد نابليون تأسيسها لم تكن بطبيعة الحال في نفس الوضع الشرعي الذي كانت عليه في ظل النظام القديم عندما كانت مصدر الإيمان ومصدر الشرعية السياسية الوحيد المعترف به والمتغيّر المتحكّم في العلاقة بين المواطن والسلطة ، فإنّ دلالة الأحداث التي شهدتها فرنسا عقب الثورة – قبل وأثناء حكم نابليون – تؤكد أنّ الوجود الديني – الفكري والحركي – لا يمكن استئصاله من نطاق الحياة السياسية ، وإنّما يمكن فقط تطويعه بدرجة أو بأخري . هذه الحقيقة يؤكدها استقراء التاريخ الفرنسي اللاحق علي حكم نابليون بونابرت . فالثابت أنّ بعض الحكام قد تمرّدوا علي تقاليد الثورة العلمانية وحاولوا العودة إلي التقاليد السابقة علي الثورة الفرنسية والمستندة إلي ملكية الحق الإلهي ، التي وضع بوسوي نظريّتها الحاسمة في كتاب " السياسة المستمدّة من الكتاب المقدّس " الذي نشر في عام ١٧٠٩ . ويكفي أن نشير فقط إلي محاولة شارل العاشر الذي اعتلي عرش فرنسا في عام ١٨٢٤ واتّخذ من الإجراءات ما يكفل له حكم فرنسا إستنادا إلي تلك النظرية . فأقام مراسيم تتويجه وتكريمه في كاتدرائية ريمس Reims (٢) ، وأعاد الإرتباط بين الكنيسة والدولة وأصدر قانونا بفرض عقوبات صارمة علي الإلحاد الديني ، وأعرب عن رغبته في إلغاء الدستور العلماني وإعادة النظام القديم ، واختار أحد رموز العهد القديم ويدعي " جول دي بوليناك Jules de Polignnc " عام ١٨٢٩ لرئاسة الوزارة . وقد أعلن هذا الأخير فور تولّيه للمنصب أنه سيمنح رجال الدين

---

١ – راجع كرين برينتون : دراسة تحليلية للثورات ، ترجمة عبد العزيز فهمي ، ١٩٦٦ ، ص ٢٣٥-٢٣٦ ؛ فشر : تاريخ أوربا في العصر الحديث ، ١٩٥٣ ، ص ٥٨ ، ٦٥-٦٨ .

٢ – وفقا لنظرية الحق الإلهي في الحكم ، يمنح التكريس – الذي يتم عادة في كاتدرائية ريمس – الملك صفته الإلهية ، فهناك يقسم الملك علي الولاء للكنيسه والشعب ، ثم يكرّس أي يدهن بالزيت المقدس ثم يمسحه رئيس الأساقفة ملكا يحكم بالحق الإلهي بهذه العبارة " كن مباركا وقم ملكا في هذه المملكة لأنّ الله منحك حق قيادتها " . ويساهم التكريس في إحاطة الملك بهالة من الإحترام الديني . راجع التفاصيل في : سوبول : المرجع السابق ، ص ٦٤ ؛ فشر : تاريخ أوربا في العصر الحديث ، ١٩٥٣ ، ص ١٣٩ .

ما كان لهم من نفوذ وسلطان وامتيازات . هذه المحاولة ، وبغض النظر عن مآلها (١) ، تؤكّد أنّ فرنسا قد ظلّت أمينة علي التقاليد السابقة علي الثورة وأنّها كانت ، في بعض الأحيان ، تنظر إلي فلسفة الثورة الفرنسية علي أنّها خروج علي تقاليد القارة أملته أدران الكنيسة ، وأنّ اضطهاد الكنيسة علي يد حكومة الثورة قد خلّصها من أدرانها وأعاد إليها رشدها ، وأنها لذلك يجب أن تعود لممارسة دورها الطبيعي في الحياة السياسية (٢) .

الحلف المقدّس ضد مبدأ القومية والثورة الفرنسية :

ولعل هذا التصوّر الأوربي كان وراء فكرة الحلف المقدّس The Holy Alliance الذي عقده ملوك دول النمسا وروسيا وبروسيا في ٢٦ أغسطس ١٨١٥ بعد انتصارهم علي نابليون بعد حروب دامت ربع قرن دون انقطاع . فبغضّ النظر عن الأغراض الحقيقية لإقامة مثل هذا التحالف ، فإنّ الأهداف المعلنة قد وصفت بأنّها " مقدسة " إذ أنّها ترمي إلي إقامة علاقات دولية بين الدول التي تتكون منها " الأمة المسيحية " علي أساس من تعاليم "الديانة الأزلية للرب المخلّص " ، والي إقرار قواعد السلام في أوربا بمراعاة " الأخلاق المسيحية " والتضامن " الأخوي " بين الملوك (٣) . هذه الأهداف المعلنة تمثّل امتدادا لتيار الردّة القومية الذي غمر أوربا بعد الثورة محاولا إعادة النظام القديم والخروج علي مباديء الثورة الفرنسية وفي مقدّمتها مبدأ اللادينية والقومية السياسية . وقد أسرعت كافة الدول الأوربية – ما عدا انجلترا – إلي الإنضمام إلي هذا الحلف " المسيحي " الذي استمرّ حتي عام ١٨٢٦ والذي أعاد تنظيم أوربا وفقا للنظام القديم السابق علي تقاليد الثورة الفرنسية ، فأنكر مبدأ القومية واعتبره من أعظم الأخطار التي تهدّد رخاء الجنس البشري ورفاهيته ، وحاصر مباديء الثورة الفرنسية لمنع تغلغلها في المجتمع الأوربي ، فعادت إلي الحياة مرة أخري جميع أدوات السيطرة البابوية : الجزويت ، ومحاكم التفتيش ، والرقابة الكنسية علي

---

١ – إحتجّ أعضاء البرلمان علي وزارة بوليناك ، فأصدر شارل العاشر مرسوما بحل البرلمان في ٢٥ يوليو عام ١٨٣٠ ، وفي ٢٧ يوليو من نفس العام قاد " لافاييت " الثورة التي خلعت شارل العاشر من العرش وأحلّت محله إبن عمّه لويس فيليب Louis Philippe ملكا علي فرنسا (١٨٣٠–١٨٤٨) . وقد بدأ حكمه بالتخلي عن مبدأ الحق الإلهي في الحكم . راجع : د. زينب عصمت راشد : تاريخ أوربا في القرن ١٩ ، ١٩٧٦ ، ص٢٨٦–٢٨٨ ، د. زينب عصمت راشد : تاريخ أوربا في العصر الحديث ، ١٩٨٠ ، ص٢٦–٢٨ ؛ فشر : المرجع السابق ، ص ١٤٠ – ١٤١ .

٢ – الدراسات التي تعني بدراسة تاريخ الكنيسة الكاثوليكية دأبت علي الربط بين الإضطهاد ونقاء الكنيسة، والتاكيد علي أنه من طبيعة الإضطهاد في كل العصور أن ينقى الكنيسة المسيحية من أدرانها ويطهّرها من أرجاسها ويجدد حياتها الروحية . وهكذا تبرّر عملية الإضطهاد كما لو كانت كفّارة لآثام الكنيسة وتجاوزاتها . كما تبرّر دعوة الكنيسة للعودة لممارسة نشاطها السياسي بأنّها قد تخلّصت من كل ما من شأنه أن يحول بينها وبين أدائها لوظيفتها السياسية .

٣ – راجع د. السيد رجب حراز : تاريخ أوربا المعاصر ، ١٩٧٩–١٩٨٠ ، ص ١٢ ؛ هانس كاهن : القومية – معناها وتاريخها ، ترجمة أمين محمود الشريف ، ص ٥١ .

المطبوعات ، وتدخّل الكنائس في إدارة سياسات الدول ونظم التعليم فيها ... فضلا عن الحرمان من الحقوق القومية . وغم كل ذلك فيبدو أنّ الأمم الأوربية قد وجدت أنّ هذا الحلف المقدّس ذي الصبغة الدينية أنسب لطبيعة هذه الأمم " المسيحية " أو علي الأقل يحول دون الأهوال والأخطار التي لحقت بهم من جرّاء مبدأ القومية ومفاهيم الثورة الفرنسية ، وذلك إلي الحد الذي دفع " جيته " إلي وصف هذا " التحالف المقدّس " بأنّه " لم يُبتكر ما هو أعظم وأجلّ فائدة للجنس البشري منه " (١) .

سياسة فرنسا البابوية :

بل ولو عدنا إلي التقاليد الفرنسية ذاتها إبتداء من حكم نابليون بونابرت لوجدنا أنّ حكّام فرنسا كانوا حريصين دائما علي كسب ود البابوية ، وأنّه طوال فترة الفتوح النابليونية والحصار القاري وبعدها إلتزمت سياسة الحكام بمبدأ إحترام عواطف الكاثوليك الفرنسيين بالدفاع عن المقام البابوي والمحافظة علي سلطان البابا في روما ومنع الإيطاليين من ضم روما إلي المملكة الإيطالية الموحّدة (٢) . فعندما استولي الجمهوريون علي روما بزعامة ماتزيني وبمساعدة غاريبالدي عام ١٨٤٨ وفرّ البابا بيوس التاسع إلي نابولي ، تدخّلت فرنسا – وعلي رأسها يومئذ لويس بونابرت Louis Bonaparte – فأرسلت جيشا الي روما إستطاع أن يقضي علي الجمهوريين ويعيد البابا إلي مركزه . والواقع أنّ لويس كان يرمي من وراء مساعدة البابا إلي كسب الحزب الكاثوليكي في فرنسا ، والذي يناصر البابا ، كما كان يأمل في أن يُمنح في النهاية لقب " إمبراطور الفرنسيين " . وقد ظلّت في روما حامية فرنسية للدفاع عن البابا حتي انسحبت من روما وفق شروط معاهدة عام ١٨٦٤ . إلاّ أنّه عندما حاول غاريبالدي من جديد ضم روما إلي المملكه بعد انسحاب الجيوش الفرنسية ، عادت فرنسا – وعلي رأسها حينئذ الإمبراطور نابليون الثالث – فأرسلت جيوشا لنجدة البابا . وقد اصطدمت هذه الجيوش بجيوش غاريبالدي وأنزلت بها هزيمة منكرة في معركة منتانا Metana في نوفمبر عام ١٨٦٧ . ومثل أسلافه ، فلم تكن العاطفة الدينية هي دافع نابليون الثالث لمساعدة البابوية ، وإنّما كان يهدف من وراء ذلك إلي تحقيق مآرب سياسية محدّدة : أولّها إرضاء رجال الدين الكاثوليك في فرنسا وضمان ولائهم . وثانيها

---

١ – راجع : فشر : المرجع السابق ، ص ١١٩ – ١٢٢ .

٢ – الإستثناء الوحيد من هذه السياسة ، والذي يعتبره المؤرخون من بين أخطاء نابليون الخطيرة التي هزّت من الأعماق أسس سلطانه في جميع أنحاء العالم الكاثوليكي وبصفة خاصة في إيطاليا، حدث في مايو ١٨٠٩ عندما قام نابليون بنفي البابا من ولاياته وألقاه في السجن وضم أملاكه وربطها بالنظام الإداري للإمبراطورية الفرنسية. فقد اعتبر الكاثوليك هذا التصرّف من نابليون إهانة بالغة للكرسي البابوي وللتقاليد الرومانية : أنظر حول ذلك: فشر: تاريخ أوربا في العصر الحديث، ١٩٤٦، ص ٨٦ .

الحصول علي مساعدة البابا في تعبئة كاثوليك الدول الأوربية إلي جانب فرنسا في حربها مع انجلترا (١) .

وقد ظلّت سياسة حكام فرنسا في معاونة البابا في روما والمحافظة علي سلطانه حتي عام ١٨٧٠ عندما نشبت الحرب بين فرنسا وبروسيا واضطرت فرنسا الي استدعاء الجنود الفرنسيين من روما . وبهزيمة فرنسا في تلك الحرب لم يعد في مقدورها مساعدة البابا الذى اضطّر لقبول الأمر الواقع والخضوع في النهاية للتنظيم الذي وضعه برلمان فلورنسا في مايو عام ١٨٧١ للعلاقة بين مملكة إيطاليا والبابوية ، والذي بمقتضاه تمتع الفاتيكان باستقلاله الحكومي الذي اكتمل بعقد اتفاقية اللاتيران عام ١٩٢٩ .

نابليون الثالث وتطوّر الحياة السياسية في المجتمع الفرنسي :

وهكذا نظر حكّام فرنسا دائما إلي الدين كقوّة جبّارة لا يمكن تجاهلها ، وإلي رجال الدين كعناصر فاعلة ومؤثّرة في أمة يتعلّق أكثرها بالديانة ، وإلي الكنيسة الكاثوليكية كأكبر مؤسسة قادرة علي تعبئة الكاثوليك وتوجيههم في الاتجاه الذي تريده . ولذا لم يكن غريبا أن نجد أنّ رجال الدين وأشياعهم كانوا عماد بلاط نابليون الثالث الإمبراطوري . ولم يكن غريبا أن تتحرّك سياسته الخارجية في الاتجاه الذي يرضي الأساقفة الكاثوليك : فكان دفاعه عن البابا في روما وإبقائه حامية فرنسية فيها لحمايته كما ذكرنا . وكان إنفاذه أربعين ألفا من المقاتلين الفرنسيين الأشدّاء في حملةكاثوليكية الي المكسيك . بل ولم يكن في سياسته الداخلية إلاّ منفّذا لرغبات رجال الدين حتي إنّه أقصي "ديروي " Duruy – أعظم أئمّة التربيّة في القرن التاسع عشر – من منصبه إرضاء لرجال الدين الذين صار لهم الحول والطول في البلاد ، والذين اعتبروا أنّ واجب الحكومة الفرنسية الأوّل هو تأييد المصالح الكاثوليكية في كل الأقطار ودعم الإكليروس . ولم يكن كل ذلك يرضي رجال الدين أيضا والذين شككوا في شرعيّة حكم نابليون الثالث نفسه إستنادا إلي المنشور البابوي الذي أصدره البابا بيوس التاسع في ٨ ديسمبر ١٨٦٤ ، والذي اعتبر فيه نظام الإنتخاب العام أحد ضروب الهرطقة . ولمّا كانت إمبراطورية نابليون الثالث قد قامت علي الإستفتاء الشعبي ، فقد استوجبت سخط القساوسة الكاثوليك علي الرغم من كل التضحيّات التي بذلها الإمبراطور من أجلهم (٢) .

---

١ – راجع : د. زينب عصمت راشد : تاريخ أوربا في القرن ١٩، ١٩٧٦، ص ٣٤٥–٣٦٧ ؛
The New Encyclopaedia Britannica, 1983, Vol. 14, PP. 483-484.

٢ – راجع : فشر : تاريخ أوربا في العصر الحديث ، ١٩٤٦ ، ص ٢٨٣ ؛
The New Encyclopaedia Britannica, 1983, Vol. 12, PP. 839-841.

الدين وظاهرة الصراع السياسي في الواقع الفرنسي :

إنّ تاريخ فرنسا حتي الحرب العالمية الأولي ليمتلأ بمثل تلك الأحداث التي تعبّر عن انقسام الأمة الفرنسية إلي حزبين كبيرين يقوم بينهما التنازع والصراع : حزب الإكليروس وأشياعهم من المتديّنين المحافظين ، وحزب اليسار أو الراديكاليين الذين ينزعون نزعة قوية إلي العلمانية ويحبّذون سيطرة العقل علي شئون حياتهم ، وأشياعهم من " الزنادقة " الذين يكرهون القساوسة ويرفعون شعار " الإكليروس هو العدو " ويشنّون حربا شعواء لاستبعاد رجال الدين من ميادين السياسة والبيت والمدرسة . وما تميّزت به فرنسا خلال تلك الفترة من عدم استقرار في أحوالها وعدم ثبات في أركانها وضعف في دعائمها الداخلية ليرجع سببه – علي الأقل جزئيا – إلي تلك الصراعات السياسية بين المدافعين عن الكنيسة وأعدائها [١] .

الدور القومي للكثلكة في فرنسا :

وعلي الرغم مما أحدثته الكثلكة من عدم استقرار في الواقع الفرنسي ، فقد ظلّت دائما الدين القومي في فرنسا [٢] ، ولم يفكّر الفرنسيون في التحوّل عنها إلي البروتستانتية أو إلي التخلي مطلقا عن الديانة ، والسبب في ذلك أنّ الفرنسيين – كما ذكرنا – أدركوا

---

١ – انظر: Carter and Herz:Government and Politics in the Twentieth Century,1961,: P. 174 .

٢ – عبارة "الدين القومي" سوف تتردّد في هذا الفصل من الدراسة أكثر من مرّة ، ولذا يتعيّن أن نبدأ بتحديد مدلولها . فالمقصود بالدين القومي الدين وقد أضحي أحد عناصر الطابع القومي بمعني التقاليد التاريخية . فعندما تري أمّة ما مُثُلها الدينية في ضوء تقاليدها ومن زاوية مزاجها الخاص يصير دينها قوميًا . الدين القومي إذن هو دين خاص بأمّة معيّنة يمثّل روحها القومية ، بمعني أنّه يعكس طبيعتها الذاتية وخصائصها السيكولوجية والسلوكية وتقاليدها الأخلاقية وتطلّعاتها القومية .
هذا الربط بين الأفكار الدينية والطابع القومي عرفته كافة دول أوربا القومية . فقد أكّد قوميّو كل دولة علي أهمية الدين وقيمته في تقاليدها القومية . ونظر قوميّو كل دولة إلي دينهم كنتاج للتجارب والتطلّعات القومية من جهة ، وكأحد العوامل المؤثرة في تلك التجارب والتطلعات من جهة أخري .
هذا الإعتراف بالدور القومي للدين لم يقتصر في الواقع علي دعاة القومية الأوربية المعتدلين ، ولكنه جاء أيضا من جانب غلاة النزعة القومية وأكثرهم صراحة في إظهار عدائهم للمسيحية . فغلاة القومية الفرنسية إعتبروا الكاثوليكي هو الفرنسي الحقيقي الوحيد . ومعظم الشعب الإنجليزي لا يزال يعتقد أنّ الكاثوليكي لا يستطيع الإحساس كإنجليزي ، لا لأن الكثلكة مذهب غير إنجليزي ، بل لأنّها لا تتفق مع التقاليد الأخلاقية التي تعد الميراث المشترك لكل الشعب الإنجليزي . ولذا فقد كتب العميد "انج" أنّه " من المستحيل أن تطيل الحديث مع كاثوليكي دون أن تحسّ بوجود حاجز لا يمكن التغلب عليه ".
بل وفي داخل بريطانيا سوف نري كيف أنّ كل قومية تريد أن يكون لها دين خاص بها يمثّل روحها القومية . وكذا فقد كان دعاة القومية الألمانية يعتقدون أنّ البروتستانتي هو الألماني الحقيقي ...
هذا الفهم للإرتباط Correlation بين القيم الدينية والطابع القومي هو الذي يفسّر محاولة هتلر – الذي أظهر إزدراء علنيًا للمسيحية – إيجاد دين قومي وكنيسة للرايخ في ألمانيا معتبرا المسيحية =

الدور القومي للدين وأثره كرابطة قويّة بين أفراد المجتمع ، وأهميته في تحقيق الإستقرار الإجتماعي والتضامن القومي ، ثم أنّهم انحازوا بصفة خاصة إلي الكثلكة لأنّهم اعتقدوا أنّ البروتستانتية بصفة عامة والكالفينية بصفة خاصة تمثّل خطرا علي الوحدة القومية ولا تتناسب مع الواقع الفرنسي . فالكالفينية تعارض الحكم الملكي المطلق في الوقت الذي ارتبطت فيه مسألة الوحدة القومية بالملكيّة في تصوّر الفرنسيين . سبق وذكرنا كيف ربط نابليون بونابرت بين الكثلكة من جانب والحكم المطلق والنظام والوحدة القومية من جانب آخر . أي أنّ الفرنسيين قد جعلوا الكثلكة دينهم القومي لأنّها تضمن لهم الوحدة القومية والحكم الملكي معا . وعلي هذا الأساس أيضا تقرّر مصير الكالفينية في فرنسا . فلم يلتفت إلي مطالب البروتستانت الفرنسيين الذين كانوا يحبّذون المحلية الإقليمية وتحديد سلطة الملك بواسطة سيطرة الأرستقراطيين (١) .

وبالإضافة إلي تقويّة السلطة الملكية ، فقد لعبت الكنيسة الكاثوليكية الفرنسية دورا هاما في الإعداد للوحدة القومية . وكان من بين الإنجازات التي ساهمت بها الكنيسة في هذا الشأن ترويض النبلاء المحاربين ، وتطوير الفروسية الفرنسية التي كان لها تأثير كبير في تكوين العقل القومي ، وتدعيم العِلم "المدرسي" الذي أضحي من أعظم عوامل الفخر لفرنسا (٢).

كل ما تقدم يدفعنا للإعتراف بالدور القومي للدين في التقاليد الفرنسية ذاتها ، وبالإنجازات التي ساهم بها في بناء الأمة الفرنسية وفي تحقيق وحدتها القومية . وهو دور

= اللوثرية نتاجا مباشرا للروح العنصرية للأمة الألمانية من جهة وإحدي العوامل التي يمكن أن تدعم القيم العنصرية النازية من جهة أخري .

وهكذا أصبحت هناك مفاهيم مختلفة عن شخصية المسيح في أوربا : فهو آري في ألمانيا ، وفرنسي في فرنسا ، وإنجليزي في انجلترا ...

لمزيد من التفاصيل حول علاقة التأثير والتأثر بين الدين والطابع القومي في أوربا راجع : فردريك هرتز : القومية في التاريخ والسياسة ، ترجمة عبد الكريم أحمد ، ١٩٦٨ ، ص ١٤٢-١٥٧ ؛ أندريه سيجفريد : سيكولوجية بعض الشعوب ، ترجمة غنيم عبدون ، ص ٦٥ ، ٧٧-٧٩ .

١ - حول الحركة السياسية الكالفينية المعادية الملكية في فرنسا وما ارتبط بها من حروب دينية بين الكاثوليك والهوجنوت Huguenots (١٥٦٠-١٥٩٨) راجع :
Breuilly : Nationalism and the State, 1985, PP. 47, 386.

٢ - المدرسيّة Scholasticism هي الفلسفة المسيحية التي شكّلت التقليد الأساسي للكثلكة في العصور الوسطي وحتي بداية عصر النهضة ، وتقوم علي التوفيق بين العقل والوحي ، وبين الطبيعة البشرية وأسرار الإيمان ، وبين فلسفة الإنجيل والفلسفة الإغريقية والعربية . ويأتي في مقدمة أعلام هذه الفلسفة القديس توما الأكويني والقديس بونافنتورا St. Bonaventure (١٢٢١-١٢٧٤) . راجع : د. أحمد سليم سعيدان : مقدمة لتاريخ الفكر العلمي ، ١٩٨٨ ، ص ٨٩ ؛ روبرت أغروس وجورج ستانسيو : العلم في منظوره الجديد ، ١٩٨٩ ، ص ١٧٤ ؛
Crump and Jacob (eds.) : The Legacy of the Middle Ages, 1969, P. 241.

يعترف به أكثر دعاة القومية الفرنسية عداء للدين . فدعاة القومية الفرنسية – أمثال شارلس مورا – يؤكدون الدور العظيم الذي قامت به الكنيسة الكاثوليكية في بناء القومية الفرنسية والمدنيّة الفرنسية – وهم إن كانوا لا يعطفون كثيرا علي المسيحية ، بسبب نزعتهم القومية العدوانية التي لا تتّفق مع المسيحية ، إلاّ أنّم يعترفون بدور الكنيسة القومي [١] .

أبعاد الإرتباط بين السلوك الديني والسلوك السياسي في التقاليد الفرنسية المعاصرة :

هذه الروح العامة التي تميزت بها الحياة السياسية في فرنسا ، والتي غلبت عليها ظاهرة الصراعات السياسية الدينية ونظرة الأغلبية الكاثوليكية إلي غيرها من الأقليّات الدينية نظرة الشك والعداء ، لا تزال سارية في التقاليد الفرنسية المعاصرة حتي هذه اللحظة، ويكفي للاستدلال علي ذلك أن نلقي الضوء في إيجاز شديد علي قضيّتين شغلتا الرأي العام الفرنسي في السنوات الأخيرة . القضية الأولي تعكس إستمرارية ظاهرة الصراع التي تميّز التقاليد الفرنسية بين المدافعين عن الكنيسة وأعدائها . أما القضية الثانية فتعبّر عن ذلك الإرتباط الذي يعتقده الفرنسيون أو يقيمونه بين فرنسا والكثلكة .

دور الكنيسة في التوجيه والتأثير السياسي :

القضية الأولي شهدها المسرح السياسي الفرنسي في إبريل عام ١٩٨٤ حين وقعت المجابهة بين الإئتلاف الحاكم اليساري المعادي للكنيسة من جهة ، والكنيسة الكاثوليكية وأشياعها من الجهة الأخري . وهي المجابهة التي انتهت بانتصار الكنيسة ، وتحطّم الائتلاف الحاكم ، وانسحاب الحزب الشيوعي منه ، ومحاولة الحزب الاشتراكي بزعامة ميتران التوّدد إلي الكنيسة واستعطافها لاستعادة ثقة الناخبين الفرنسيين المتعاطفين معها .

وقد بدأت الأزمة عندما تقدّم الإئتلاف اليساري (الإشتراكي – الشيوعي) ، والذي كان يحكم فرنسا منذ عام ١٩٨١ ، بمشروع قانون لعلمنة التعليم الخاص ، وهو التعليم الذي يقع تحت إشراف الكنيسة ويغطّي المدارس الحرّة المؤسسة علي مباديء دينية والمنظّمة من قبل طوائف دينية . وطالما نظرت الجماعات السياسية المعادية للكنيسة في فرنسا إلي هذه المدارس الحرّة باعتبارها متعارضة مع مبدأ علمانية الدولة ، وأنّها لذلك يجب تأميمها وإلغاء طابعها الديني . وقد جاء مشروع القانون معبّرا عن رغبة هذه الجماعات السياسية في الإطاحة بسلطة الكنيسة في التأثير علي النشء ، وذلك بإخضاع هذه المدارس لإشراف الدولة ، مثلها في ذلك مثل مدارس التعليم العامة التابعة للدولة . وقد كان رد فعل الكنيسة

١ – راجع فردريك هرتز : القومية في التاريخ والسياسة ، ترجمة عبد الكريم أحمد ، ١٩٦٨ ، ص ١٣٩ ، ١٤٢ ، ١٥٥ .

والمدافعين عنها حاسما وقويا. فقد رفضت الكنيسة المشروع علي لسان الكاردينال "جان رمادي لوستيجيه" - رئيس أساقفة باريس - الذي أعلن للرئيس ميتران رفضه للمشروع وإصراره علي عدم تنفيذه. أما أتباع الكنيسة من المواطنين الفرنسيين فقد نظّموا المظاهرات المعارضة لمشروع الحكومة اليسارية الخاص بعلمنة التعليم وإشراف الدولة علي جميع مدارس فرنسا. وقد قامت أكبر هذه المظاهرات في فرساي (٨٠٠ ألف متظاهر)، وفي باريس (مليون مواطن). وقد رفعوا جميعا شعار حرية التعليم ورفض تدخّل الدولة في المدارس الحرّة. وأمام الإضطرابات الشديدة التي شهدتها البلاد من جرّاء هذه الأزمة إضطر الرئيس ميتران إلي التدخّل وإصدار قرار في يوليو عام ١٩٨١ بإجراء إستفتاء شعبي يحسم هذه المجابهة بين الحكومة والكنيسة الكاثوليكية . ولمّا كان الدستور الفرنسي لا يخوّل رئيس الجمهورية حق إجراء استفتاء في مثل هذه القضية ، فقد تقدّم ميتران إلي البرلمان بطلب تعديل المادة (١١) من الدستور الفرنسي بما يسمح بتوسيع نطاق اللجوء إلي الإستفتاءات الشعبية لتشمل القضايا المؤثّرة في الحريات العامة، وفي مقدّمتها القضية محل النزاع بين الحكومة والمدارس الحرّة التي تدعمها الكنيسة. وقد رفضت الكنيسة والقوي المؤيدة لها فكرة إجراء استفتاء في هذه القضية. ومارست القوي اليمينية الضغط علي مجلس الشيوخ حتي أعلن رفضه لاقتراح الرئيس بشأن تعديل الدستور في أغسطس ١٩٨٤ .

وأمام هذا النفوذ الهائل للكنيسة الكاثوليكية والقوي اليمينية إضطر الرئيس الفرنسي لأن يسحب مشروع القانون الذي أثار ضدّه موجة عارمة من المعارضة . وقد أدّي ذلك إلي انسحاب الحزب الشيوعي من الإئتلاف الحاكم ، واستقالة "بيير موروا " رئيس الحكومة التي تقدّمت بمشروع القانون ، وتشكيل حكومة جديدة برئاسة "لوران فابيوس " Laurent Fabius الذي وصفه الشيوعيون الفرنسيون بأنّه " يميني النزعة والمفاهيم والسلوك السياسي والقرارات " . وهكذا انتصرت في النهاية الكنيسة الكاثوليكية التي استطاعت أن تدافع عن حقوقها في المدارس الخاصة وفي مجال التعليم ، وأبدي رئيس الجمهورية خضوعا لرغبات الكنيسة في هذه القضية في محاولة منه لاستعادة الحزب الاشتراكي بعض ما فقد من أصوات الناخبين الفرنسيين من جرّاء مشروع قانون المدارس الحره [١] .

هذه النتيجة في الواقع لها أكثر من دلالة : فهي من جهة تعكس استمرارية الصراعات السياسية في فرنسا بين المدافعين عن الكنيسة وأعدائها . وهي من جهة أخري تظهر القوة

---

١ - حول تفاصيل المجابهة بين الحكومة الفرنسية والكنيسة الكاثوليكية حول قضية المدارس الحرّة أو التعليم الخاص راجع : الأهرام ١٩٨٤/٥/٢٥ ص ٦. ١٩٨٤/٨/١٠ ص٤ ؛ الأخبار ١٩٨٤/٧/٢١ ص٩ ، ١٩٨٤/١٢/٢٥ ص٨ ؛ الشعب ١٩٨٤/٧/٣١ ص٤ ؛

Ball and Millard: Pressure Politics in Industrial Societies, 1986, P. 230; Carter and Herz : op.cit., P. 177; Time: 30/7/1984, PP. 48-49.

التي لا تزال تتمتّع بها الكنيسة الكاثوليكية والدور الذي لا تزال تلعبه في الحياة السياسية في فرنسا ، وقدرتها علي أن تدفع بالقوي السياسية المؤيّدة لمفاهيمها والمدافعة عن مبادئها في سبيل تحقيق أهدافها المدنيّة . وهي ثالثا تؤكدّ أنّ الدين "القديم " لم يُقض عليه في قلوب الفرنسيين ، وأنّه لا يزال مصدرا مهمًا للتوجيه الثقافي والسياسي في فرنسا . وهي أخيرا تثبت فشل الثورة الفرنسية في إلغاء الوجود الحركي للدين والسلوك القيادي لرجال الدين وفي إبعاد الكنيسة عن كل ما له صلة بالعلاقة بين المواطن والدولة . إنّ بلد الثورة الفرنسية – الذي احتفل بمرور مائتي عام علي قيام الثورة – يشهد واقعا يعبّر عن الخروج علي أهم المباديء الثورية بخصوص دور الدين في الحياة السياسية وموقف المواطن في لحظات الصدام بين الكنيسة والدولة [1] .

الدين كأحد متغيرات الصراع السياسي والقومي :

وإذا كانت هذه القضية تتّصل مباشرة بواقع الحياة السياسية في فرنسا ، فإن القضية الأخري بطبيعتها بنيويّة ترتبط بالدور القومي للدين وأثره علي عملية الوفاق والوحدة القومية . فعلي الرغم من أنّ الدولة البرجوازية التي أوجدتها الثورة الفرنسية قامت علي أساس استبعاد الدين من عملية التكامل القومي ، وعلي الرغم من نص الدستور الفرنسي في مادته الأولي علي أنّ فرنسا جمهورية علمانية ، وتأكيد ديباجته علي أنّ الإتحاد بين الفرنسيين يقوم علي أساس المساواة في الحقوق والواجبات دون تمييز بين الأجناس والأديان ، وعلي الرغم من أنّ المادة العاشرة من الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان تنص علي أنّه لا يجوز ازعاج شخص بسبب آرائه – وهي تشمل معتقداته الدينية [2] ، فإنّ فرنسا – التي شهدت في القرن التاسع عشر صراعات سياسية عدوانية بين الكاثوليكية واليعقوبية كان لها آثارها السلبية علي عملية التكامل القومي – تشهد في العقد الأخير من القرن

١ – نستطيع أن نضيف أيضا حوادث العنف التي شهدتها فرنسا في أكتوبر ١٩٨٨ ، بسبب عرض فيلم "غواية المسيح الأخيرة" The Last Temptation of Christ الذي أخرجه مارتن سكور سيزي الأمريكي . فرغم أن الفيلم قد أثار موجة من المعارضة والإحتجاج في سائر دول أوربا فضلا عن الولايات المتحدة ، إلا أنّه في فرنسا بالذات كان الإحتجاج عنيفا من جانب " الأصوليين الكاثوليك " الذين أحرقوا في يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٨٨ قاعة سينما سان ميشيل بالحي اللاتيني مما أدّي إلي اختناق بعض المتفرّجين فضلا عن الأضرار المادية . وقد أثبت التحقيق – كما جاء في صحيفة الفيجارو . أنّ الجناة من الأصوليين الكاثوليك الأعضاء في الجبهة الوطنية التي يتزعّمها الفاشستي لوبن . راجع التفاصيل في : د. لويس عوض : رحلتي السنوية ، الأهرام ١٩٨٨/١١/٥ ص ١٥ ؛ مجلة المختار الإسلامي ، نوفمبر ١٩٨٨ ص ١٩ – ٢٢ ؛ فهمي هويدي : رسالة الرواية الشيطانية ، الأهرام في ١٩٨٩/٢/٢٨ ص٧ .

٢ – راجع : دستور الجمهورية الفرنسية الرابعة ، النص الرسمي ، تقديم محمد كامل مرسي ، ١٩٤٧، ص ٤ – ٥؛ د. إسماعيل البدوي : دعائم الحكم في الشريعة الإسلامية والنظم الدستورية المعاصرة ، ٨٠-١٩٨١ ، ص١٣٦،

العشرين بدايات المجابهة - التي ربما يقدّر لها تهديد الوفاق والإستقرار السياسي من جديد - بين الكاثوليكية والإسلام . وإذا كان صراع القرن التاسع عشر قد حسم لصالح الكاثوليكية ، فإنّ الصراع الذي بدأ لم تتقرّر نتائجه بعد ، وإن كانت طبيعة الديانة الاسلامية واختلافها كليّة عن طبيعة الديانة اليعقوبية لتدعم التكهّن بأنّ الصراع الجديد سيكون أكثر عدوانية وبأن نتائجه ربما تسير في الإتجاه المعاكس (١) .

وإذا كانت التقاليد الفرنسية قد خرجت علي مقتضيات المبدأ القومي في صراعها مع اليعقوبية إبتداء من نابليون بونابرت الذي انحاز للكثلكة ، فإنّ التقاليد الفرنسية المعاصرة تمثّل نموذجا صارخا لهذا الخروج علي تعاليم الثورة الفرنسية في احد أهم كليّاتها والتي تجعل من عامل الشعور القومي وحده أساس عملية التجانس القومي والتكتّل السياسي ، هذه الحقيقة تبدو واضحة في دلالات انتخابات الرئاسة الفرنسية التي أجريت في مايو ١٩٨٨ وما سبقها من أحداث وما تلاها من انتخابات :

ففي الوقت الذي كانت فيه فرنسا تعد للإحتفال بمرور مائتي عام علي قيام الثورة الفرنسية ، شهدت الحياة السياسية الفرنسية مولد وإيناع حزب يميني متطرّف ترتكز توجيهاته علي مبادىء تتناقض تماما مع مبادىء الثورة الفرنسية وشعاراتها ، وهوحزب الجبهة الوطنية The National Front الذي يضم عددا كبيرا من " الأصوليين الكاثوليك " تحت زعامة جان ماري لوبن Jean Marie le Pen والذي تدعمه الكنيسة الكاثوليكية .

الدين والسلوك الإنتخابي :

وعلي الرغم من تحذيرات الرئيس ميتران ووصفه لمبادىء الجبهة الوطنية بأنّها تمثّل تهديدا للسلام المدني Civil Peace (٢) ، فقد حصل الحزب علي ٣٥ مقعدا في انتخابات البرلمان الفرنسي عام ١٩٨٦ (٣) ، كما حصل مرشّحه جان ماري لوبن علي ١٤,٤٪ من أصوات الناخبين الفرنسيين في الجولة الأولي لانتخابات الرئاسة الفرنسية التي أجريت عام ١٩٨٨ ، أي أنّه قد حصل علي موافقة ٤,٥ مليون ناخب فرنسي علي مبادئه التي تمثّل ردّة قومية بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معان . كما حصل الحزب في انتخابات البرلمان الأوربي التي أجريت في يونيه ١٩٨٩ علي سبعة مقاعد في البرلمان الأوربي من المقاعد الـ ٨١ المخصّصة لفرنسا (٤) . وقد أثبتت تحليلات السلوك الانتخابي أنّ رجال الدين الكاثوليك قد

---

١ - حول اليعاقبة والصراعات بين الكاثوليكية واليعقوبية راجع ص ٦٥ وانظر : كرين برينتون : دراسة تحليلية للثورات ، ١٩٦٦ ، ص ٩٧، ١٢١، ١٧٢، ١٧٤، ١٧٨، ٢٠١، ٢١١، ٢٢٢، ٢٢٨، ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٣٩ ؛ زينب عصمت راشد : تاريخ اوربا في القرن ١٩، ١٩٧٦، ص ٩٩-٢٠٨.

٢ - Time 11/4/1988, P. 26; 9/5/1988, P. 24.

٣ - السياسة الدولية ، اكتوبر ٩٤ ، ص ١٢ ؛ Time 25/4/1988, P. 15.

٤- الأهرام ٢٠/٦/١٩٨٩ ص ٤، ٢٢/٣/١٩٩٢، ص ٥، السياسة الدولية ، يوليو ١٩٩٢ ص ٢٧٣ .

حثّوا الناخبين علي دعم الإتجاه اليميني وإعطاء صوتهم لجان لوبن [١] . وقد جاءت نتيجة الإنتخابات الرئاسية لكي تؤكّد إستجابة ٤.٥ مليون ناخب لنداء الكنيسة ، ولكي تؤكّد في نفس الوقت أنّ السلوك الإنتخابي عند كثير من الفرنسيين لا يزال يخضع لتوجيهات رجال الدين الكاثوليك [٢] وقد تأكد ذلك أيضا في انتخابات ١٩٩٢ المحلية [٣] .

لقد ركّز هذا الحزب دعايته الإنتخابية علي التهديد بالخطر الذي يمثّله الإسلام علي مستقبل فرنسا ، وعلي الربط بين الإسلام والإرهاب ، وعلي لفت الأنظار إلي المسلمين الفرنسيين باعتبارهم أقلية غير متجانسة مع المجتمع القومي بسبب امتلاكهم لعقيدة تنظّم حياتهم الدنيوية بطريقة تتعارض جذريا مع القوانين الفرنسية ، وبسبب رفضهم الإندماج في المجتمع الفرنسي وإصرارهم علي أن تكون لهم مدارسهم وإذاعتهم ومراكزهم الدينية والثقافية بل وحتي مراكزهم التجارية وأطعمتهم الخاصة بهم والتي تجسّد تعاليمهم الدينية.

وكان من الطبيعي أن تتكاتف الكنيسة وسائر القوي اليمينية مع الحزب في تسليط الأضواء علي الإسلام باعتباره " دينا نشطا له قوة دفع ذاتيه تساعده علي الإنتشار، وأنّه لذلك" يتوسّع بلا توقف" ، وأنه في ظل المفهوم الديمقراطي للحكم إحتلّ كثير من المسلمين الفرنسيين مراكز بارزة في المجتمع الفرنسي ، وبصفة خاصة المسلمين من أصل فرنسي والذين يشغلون وظائفا عليا في مختلف القطاعات الفرنسية الأمر الذي يهدّد بتحولهم إلي قوة مؤثرة في صنع القرار الفرنسي، فضلا عن أنّ تعداد المسلمين الحالي، والذي يبلغ حوالي ثلاثة ملايين نسمة، يمثّل حوالي ٥.٥٪ من مجموع الناخبين الفرنسين الذين ينتخبون رئيس الجمهورية وأعضاء الجمعية الوطنية وأعضاء البلديّات المختلفة ، وهي نسبة تسمح للمسلمين بأن يؤثّروا في نتائج الانتخابات في الإتجاه الذي يحقّق مطالبهم ، كما أنّ هذه النسبة في تزايد مستمر بسبب التزايد الملفت للنظر في حجم الأقلية الإسلامية الفرنسية ورموزها ، سواء بسبب ارتفاع معدّل التناسل بين المسلمين ، أو بسبب هجرة الكثير من المسلمين إلي فرنسا ، أو بسبب تزايد اعتناق بعض الفرنسيين للدين الإسلامي [٤] .

---

١ - Time 25/4/1988, P. 16.

٢ - Ball and Millard: OP. Cit. P. 218.

٣- راجع : السياسة الدولية ، يوليو ١٩٩٢ ، ص ٢٩٣ ؛ الأهرام ، ١٩٩٢/٣/٣١ ص٤ .

٤ - تشير الإحصاءات إلي أنّ عدد المسلمين في فرنسا في بداية الثمانينات لم يكن يتجاوز المليونين ، وفي منتصف الثمانينات قفز هذا العدد ليبلغ مليونين ونصف ، وهو الآن - وفقا لآخر إحصاء رسمي صدر في فرنسا - يتجاوز ثلاثة ملايين . وبهذا التعداد فقد أضحي الإسلام الديانة الثانية في فرنسا بعد الكاثوليكية من حيث عدد المنتمين إليه ، إذ يزيد هذا التعداد كثيرا علي تعداد المنتمين إلي الطوائف الدينية الأخري كاليهود (٦٠٠-٧٠٠ ألف) والبروتستانت . راجع التقارير والإحصاءات الواردة في المصادر التالية: صفوت الشرقاوي: المسجد ودور جديد في مدن أوربا، مجلة الشباب وعلوم المستقبل، أغسطس ١٩٨١، ص ٣٤؛ جريدة النور ١٩٨٢/٦/٩ ص ١؛ ١٩٨٣/٨/١٧ ص ١؛ ١٩٨٥/٦/٢٦ ، =

وبعد أن نجح الحزب - بدعم الكنيسة الكاثوليكية - في إثارة فزع الفرنسيين من الأخطار التي تشكلها الأقلية الإسلامية، دخل المعركة الإنتخابية رافعا شعار "أطردوا العرب من فرنسا" و "أوقفوا هجرة العرب إلي فرنسا"، وغيرها من الشعارات المعادية للمهاجرين anti-immigrants (١). وهو وإن تخفّي في بعض الأحيان وراء العنصرية الجنسية، فإنّ عداءه الخاص للإسلام كان واضحا تماما في تلك اللافتات التي كان يروّجها في معظم أنحاء فرنسا خلال الدعاية الإنتخابية والتي كتب فيها - إلي جوار صورة لمئذنة أحد المساجد: " إن شاء الله خلال عشرين عاما ستصبح فرنسا بالتأكيد جمهورية إسلامية".

"Inch' Allah, Dans Vingt ans C'est sur la France Sera Republique Islamique" (٢)

هذا التهديد بالخطر الإسلامي والتلويح بقدرته علي سحق الكاثوليكية وقيادة عملية الردّة القومية إبتداء من فرنسا هو الذي يفسّر لماذا أعطي ٤.٥ مليون ناخب فرنسي اصواتهم لهذا الحزب الذي أصبح بفضل هذا التأييد الذي قادته الكنيسة القوة السياسية الرابعه في فرنسا بعد أن أزاح الحزب الشيوعي إلي المرتبة الخامسة (٣) .

القيادة الفرنسية وأدوات التحكّم في الظاهرة الإسلامية :

علي أنّ نشاط القوي اليمينية في مواجهة القوي الإسلامية المتنامية في الحياة السياسية الفرنسية لا يعبّر عن الاتجاه الوحيد في التقاليد الفرنسية المعاصرة . فالرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران سبق أن أعلن قبل انتخابات عام ١٩٨٨ بحوالي عامين أنّه إذا انتصر الإسلام - أي في الحرب العراقية الإيرانية - سيجد الغرب نفسه يقاتل من جديدعلي أبواب اليونان وألمانيا(٤) . وفي أكث من مناسبة واحدة ، وبصفة خاصة في

= ص ٢ ؛ ١٩٨٦/٣/٥ ص ٢ ؛ ٨٦/١٠/٨ ص ٢؛ ٩٤/٦/٢٩ ص ١ ؛ جريدة المسلمون ١٩٨٥/٥/١١ ص ٢؛ جريدة الرأي العام ١٩٨٨/٦/٢٤ ص ١ ؛ جريدة الأمة الإسلامية ، إبريل ١٩٨٥ ص ٢؛ يونيه ١٩٨٥ ص ١ ؛ جريدة الأهالي ١٩٨٥/٥/٢٢ ص ٢؛ الأهرام ١٩٨٩/٤/١٣ ص ٥ ؛ ١٩٨٩/٥/٢ ص ٧ ؛ أخبار اليوم ١٩٨٩/٥/٢٠ ص ٦ .

١ - أنظر : Time 25/4/1988, P. 15

وحول موقف اليمين الفرنسي من المهاجرين المسلمين بالذات راجع : السياسة الدولية يناير ١٩٩٢، ص ٢٩٢ ، ص ٣٠٨ ، يناير ١٩٩٤، ص ٣٤٧، الاهرام : ٩١/٩/٢٧ ص٦، ٩١/١١/٣٠ ص٥ ، ١٩٩٢/٣/١٢ ص٤ ، ١٩٩٢/٤/١٠ ص١٣ ؛ المسلمون : ١٩٩١/٥/٣ ص٥ .

٢ - أنظر : أخبار اليوم ١٩٨٨/٥/١١ ص٦ ؛ السياسة الدولية ، اكتوبر ٩٤ ص ١٦ .

٣ - حول موقف اليمين من الظاهرة الإسلامية في فرنسا راجع ايضا : ثناء فؤاد عبدالله : الثابت والمتغيّر في انتخابات الرئاسة الفرنسية ، السياسة الدولية ، يوليو ١٩٨٨ ، ص ٢١٨؛ الأهرام ١٩٨٦/٩/٢٧ ص ١؛ ١٩٨٧/١٢/٤ ص٥ ؛ ١٩٨٨/٦/١١ ص٤ ؛ أخبار اليوم ١٩٨٦/٩/٢٧ ص١ ؛ الأخبار ١٩٨٨/٥/٣ ص١٠ ، الشعب ١٩٨٦/٨/٥ ص٨ ؛ الأهالي ١٩٨٥/٤/٣ ص ٥ .

٤ - نبيل عبد الكريم : قراءة في السلام ، مجلة العالم ، ١٩٨٨/٨/٢٧ ص٧ .

الإحتفال بأعياد الميلاد عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥، حثّ الرئيس ميتران الفرنسيين علي زيادة النسل "خوفا علي الجنس الأبيض من الإنقراض"[1] . كما انشغلت وزارة الداخلية الفرنسية بالظاهرة الإسلامية وبصفة خاصة ظاهرة التزايد الملحوظ في عدد المساجد التي تعتبر " مركز الحياة الإسلامية وخلايا صالحة لانتشار الأفكار المتطرّفة"، وأعدّت التقارير والدراسات عن "فرنسا الجديدة ذات الألف مئذنة" [2] ، وفي أغسطس ١٩٨٦ وافقت الجمعية الوطنية الفرنسية - تحت ضغط اليمين - علي قانون جديد يضع قيودا صارمة علي التجنّس بالجنسية الفرنسية ، وهو القانون الذي قصد منه وقف "الغزو الإسلامي للمجتمع الفرنسي الكاثوليكي " إذ حدّد ثلاثة شروط "مطّاطة" وتقديرية ولا تحكمها ضوابط قانونية لكل طالب للجنسية الفرنسية وهي : أن يكون طالب الجنسية جديرا بها ، وأن يتقن اللغة الفرنسية ، وأن يكون ملمّا بتاريخ فرنسا [3] ! بل ويكفي أن نذكر أنّ مسجد باريس هو المؤسّسة الدينية الوحيدة في فرنسا التي تخضع للإشراف الحكومي ، والتي لا يزال يعيّن مديرها بقرار من رئيس الوزراء الفرنسي بما يتعارض مع مبدأ علمانية الدولة أو الفصل بين الدولة والمؤسسات الدينية [4] . وبالإضافة الي ذلك ، فقد دأبت وسائل الإعلام الفرنسية ، وبخاصة التي تدعمها الكنيسة وقوي اليمين ، علي تسليط الأضواء علي الظاهرة الإسلامية في فرنسا، ونشر دراسات وتقارير وتحقيقات عن طبيعة الدين الإسلامي وتعاليمه وقدرته علي الإنتشار داخل فرنسا وخارجها ، وموقف المسلمين من عملية الإندماج والتكامل القومي ، ودور المساجد في حياة المسلمين وغير ذلك . كما استثمرت بعض وسائل الإعلام أعمال العنف التي شهدتها فرنسا في عام ١٩٨٦ فضلا عن حوادث الإعتداء علي القوات الفرنسية في لبنان لكي تربط بين الإسلام وظاهرة الإرهاب الدولي وتحثّ الحكومة الفرنسية علي اتخاذ مواقف حاسمة إزاء الأقلية الإسلامية في فرنسا [5] .

كما استثمرت وسائل الاعلام الفرنسي المظاهرة التي قام بها مسلمون في السادس والعشرين من فبراير ١٩٨٩ المطالبة باغتيال الكاتب البريطاني سلمان رشدي وحرق كتابه

---

١ – الأحرار ١٩٨٦/٧/٢١ ص٦ .

٢ – النور ١٩٨٤/٦/١٣ ص٢ ؛ ١٩٨٤/١٠/٢٤ ص١ .

٣ – الشعب ١٩٨٦/٨/٥ ص٨. وراجع مضمون مشروع قانون الأجانب الذي أعدّه وزير الداخلية الفرنسية للعرض علي البرلمان خلال صيف عام (١٩٨٩) في : الأهرام ١٩٨٩/٤/١٨ ص٥ . وانظر كذلك : السياسة الدولية ، يناير ١٩٩٤ ص٣٤٧ وقارن موقف فرنسا من الاجانب الاسرائيليين في : الاهرام ، ١٩٩٤/٣/١٧ ص٨ .

٤– حول تاريخ مسجد باريس وموقف الحكومة الفرنسية منه راجع : النور ١٩٨٢/٦/٩ ص٢ ؛ ١٩٨٦/١٠/٨ ص٢ .

٥ – راجع جريدة الأمة الأسلامية : إبريل ١٩٨٥ ص٢ ، يونيه ١٩٨٥ ص ١ ؛ جريدة النور : ١٩٨٣/١١/٢ ص٢ ؛ ١٩٨٣/١٢/٧ ص٤ ؛ ١٩٨٤/١٠/٣١ ص١ ؛ ١٩٨٤/١١/١٤ ص٢ ؛ ١٩٨٥/٣/٢٧ ص٢ ؛ ١٩٨٥/٦/٢٦ ص ٢ ، ١٩٨٦/٢/٥ ص٤، ١٩٨٦/٣/٥ ص٢ ؛ ١٩٨٦/٥/٢٥ ص٢ ؛ ١٩٨٧/١١/١٨ ص٢ ؛ الأهرام ١٩٨٩/٤/٢٩ ص٤ ، ٩٢/٤/١٠ ص١٣ .

" الآيات الشيطانية " لشن حملة ضارية علي الإسلام والمسلمين ولزيادة حدّة المواجهة النفسية والمعنوية بين المسلمين والمجتمع الفرنسي الذي يعيشون في داخله . وفي كل مرّة كانت وسائل الإعلام الفرنسي تطرح هذا السؤال الخطير : هل يصلح الإسلام في فرنسا ؟ وبصيغة أخري : هل الإسلام - بقيمه وتعاليمه - يمكن أن يتعايش مع المجتمع الفرنسي الذي يقوم علي القوانين الوضعية والقيم والمثل العلمانية ؟ وبعد استعراض لبعض المواقف المنسوبة للأقلية الإسلامية في فرنسا كانت وسائل الإعلام - التي تطغي عليها قوي اليمين - تنتهي إلي تأكيد تناقض تعاليم دين الإسلام مع قوانين الجمهورية الفرنسية ، وعدم إمكانية إندماج الأقلية الإسلامية في المجتمع الفرنسي العلماني ، والي أنّه علي الأقلية الإسلامية إمّا الإذعان لقيم وتقاليد المجتمع القومي وإمّا الرحيل والعودة من حيث أتوا (١) .

إرتباط العنف السياسي بالوعي الديني في المجتمع الفرنسي :

ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، وإنّما شهدت الحياة السياسية الفرنسية موجة من الإنفجارات ، وبصفة خاصة تلك التي هزّت فرنسا في أكتوبر ١٩٨٧ ، إستهدفت مساجد ومراكز وشخصيات إسلامية ، كما نظّمت مظاهرات ومسيرات تطالب بطرد العرب والمسلمين من فرنسا . ورفعت دعاوي قضائية أمام المحاكم الإدارية الفرنسية لسحب التصاريح الممنوحة لإقامة مساجد للمسلمين بحجة أنّها تساند التطرّف الديني كما تصبح هدفا للمتطرّفين اليمينيين الفرنسيين بما ينجم عن ذلك من مشكلات أمنية . كما تشكّلت منظّمات وحركات يمينية لممارسة العنف ضد المهاجرين المسلمين الذين يتركّزون في جنوب فرنسا ، مثل منظمة "الفرقة الإنتحارية" التي أعلنت مسئوليتها عن بعض الإعتداءات التي وقعت بمدينة "نيس" وبمدينة "مرسيليا" في مايو عام ١٩٨٦ وهدّدت بتكرار هذه الإعتداءات ضد الأقليةالإسلامية غير القادرة علي "التكيّف" مع المجتمع القومي الكاثوليكي ؛ والحركة القومية ضد المهاجرين المغاربة التي أعلنت عن مسئوليتها عن هجوم وقع في مايو عام ١٩٨٨ في أحد بيوت الشباب بمدينة "نيس" . وقد تكرّر هذا الهجوم مرة أخري في ديسمبر عام ١٩٨٨ حين انفجرت قنبلتان في أحد بيوت الشباب بمدينة "نيس" فأصيب عشرة فرنسين . أمّا

---

١ - من الحوادث الأخري التي أثارت وسائل الإعلام الفرنسي ضد الأقلية الإسلامية في فرنسا قيام شاب مغربي مسلم في١٣ مارس ١٩٨٩ بقتل شقيقته التي كانت علي علاقة بفرنسي . وقد استغلت وسائل الاعلام تلك الحادثة لإعادة إبراز التناقض بين مفاهيم الحياة وسبل العيش التي يفرزها المجتمع الإسلامي داخل فرنسا وبين القيم والمثل التي يعيش عليها المجتمع الفرنسي منذ ثورة ١٧٨٩ . وقد أبرزت وسائل الإعلام مأساة "إلهام" مؤكّدة أنّ الشاب القاتل اقدم علي هذه الجريمة "البشعة" باسم الإسلام نظرا لأن تعاليم الإسلام لا تسمح بقيام علاقة بين فتاة مسلمة ورجل غير مسلم. لمزيد من التفاصيل راجع : شريف الشوباشي : أول مواجهة نفسية للمسلمين الفرنسيين ، الأهرام ١٩٨٩/٤/١٣ ص ٥ ؛ فهمي هويدي : محاكمة الإسلام ، الأهرام ١٩٨٩/٥/٢ ص ٧ .

"الفرقة الإنتحارية" فقد ركّزت إعتداءاتها علي "محلات الجزارة" التي تذبح حسب الشريعة الإسلامية والتي تمثّل "إستفزازا" للتقاليد الفرنسية الكاثوليكية وتجسيدا لعدم رغبة الأقلية الإسلامية في الإندماج في المجتمع القومي الفرنسي (١) .

ولكن هل تصبح فرنسا لبنان أخري في أوربا ؟ وهل تشهد حروبا دينية بين الكاثوليك والمسلمين مثل تلك التي قامت بين الكاثوليك والبروتستانت ؟

رغم افتقار المجتمع الفرنسي إلي الوفاق والتكامل الاجتماعي الكامل بسبب الصراعات السياسية ذات الطبيعة العدوانية بين الأغلبية الكاثوليكية والأقلية الإسلامية ، فإنّ محاولة التأكيد علي أنّ المجتمع الفرنسي في طريقه إلي حرب طائفية تهدّد كيانه وتهدم بناءه القومي هل من قبيل التكهّن الذي يخرج عن نطاق دراستنا . رغم ذلك فإنّ هناك بعض المؤشّرات التي يمكننا الإرتكاز إليها في تدعيم هذا الإتجاه .

فالفرنسيون اليمينيون ، سواء كانوا من الأصوليين الكاثوليك أو حتي من القوميين من غير المؤمنين بالمسيحية ، يؤمنون بأنّ الكنيسة الكاثوليكية ضرورية للوحدة القومية والنظام والعظمة الفرنسية . والفرنسيون المسلمون يأبون إلاّ أن يمارسوا حياتهم وفق التقاليد الإسلامية . وقد فشلت إستراتيجية بوتقه الصهر Melting Pot في إفقاد الأقلية الإسلامية هويّتها المميّزة وفي استيعابها داخل الجماعة الكاثوليكية المسيطرة في إطار المجتمع القومي . ولم تنجح مباديء الحرية والإخاء والمساواة والتسامح الديني في تحقيق عملية الإستيعاب Assimilation (٢) وإنّما احتفظ المسلمون بعزلتهم وهويّتهم الخاصة ولم يتخلّوا عن تقاليدهم الدينية وأنماطهم السلوكية وطرائق معيشتهم ، الأمر الذي خلق لدي الفرنسيين وعيا عنصريّا وطائفيا وأعاد إلي الروح العامة في فرنسا ظاهرة العداوة الطائفية وذلك القدر الكبير من التشائم حول مستقبل الكاثوليكية في فرنسا وذلك الخوف والفزع الذي ينتاب الفرنسيين كلّما ارتفعت في سماء فرنسا مئذنة من مآذن مساجد المسلمين (٣) .

---

١ – راجع الأهرام ١٩٨٨/١٢/٢٠ ص ٤ ؛ الأمة الإسلامية ١٩٨٦/٧/٢٢ ص٢ ، النور : ١٩٨٤/٨/٢٢ ص ٢ ؛ ١٩٨٦/٥/٢٨ ص ٢ ؛ ١٩٨٦/٧/٢ ص ٢ ؛ ٨٨/٣/٣٠ ص٢ ؛ ١٩٩٤/٥/١١ ص١ ، المسلمون ، ١٩٩١/٦/٢٨ ص٤ .

٢ – حول مفهوم الإستيعاب واستراتيجية بوتقة الصهر كإحدي إستراتيجيات مواجهة التعدد الديني راجع: إكرام عبد القادر بدر الدين : أزمة التكامل في الدول حديثه الاستقلال ، ماجستير ، ١٩٧٧ ، ص ٢٨ – ٣٠ ، ٧٣–٧٤ .

٣ – تزايد عدد المساجد في فرنسا بشكل ملفت للنظر : ففي عام ١٩٧١ لم يكن عدد المساجد يتعدّي ١٢ مسجدا . وفي عام ١٩٨٣ ظهر إحصاء رسمي في فرنسا يشير إلي وجود ٤٣٨ مسجدا في أنحاء فرنسا منها ٥١ مسجدا في باريس وحدها . أمّا الآن فتشير التقديرات إلي وجود حوالي ألف مسجد في أنحاء فرنسا . ويعد مسجد باريس أول وأكبر وأهم مساجد فرنسا . فقد تم إنشاؤه عام ١٩٢٦ تقديرا من حكومة فرنسا لدور مسلمي فرنسا ومستعمراتها في الحرب العالمية الأولي . وتنظر فرنسا الي مسجد باريس باعتباره السلطة الدينية الوحيدة المسئولة عن المسلمين فيها . ويخضع المسجد =

إن التعدّد الديني في فرنسا كان يقيم دائما حواجز نفسية بين الفرنسيين إلاّ أنّ الدولة كانت تنجح في النهاية في إذابة واستيعاب أتباع المذاهب غير الكاثوليكية في المجتمع القومي . إلاّ أنّ الإختلافات الدينية التي تعاني فرنسا منها الآن علي درجة كبيره من الحدّة بحيث أنّها أثارت وعيا عنصريًا وطائفيًا وتعصّبا دينيا يمكن أن يمزّق الأمة في صراعات دينية علي غرار التجربة اللبنانية . ولعل العامل الوحيد الذي يحول دون ذلك ، علي الأقل حتي الآن ، هو أنّ الكاثوليك لا يزالون يشكّلون حوالي ٩٠٪ من مجموع الشعب الفرنسي في حين لا تمثّل الأقليات الدينية الأخري سوي ١٠٪ . أما في حالة انخفاض نسبة السكان من الكاثوليك وارتفاع نسب الأقليات الأخري ، وبخاصة الأقلية الإسلامية ، فإنّ النتائج بلا شك ستكون خطيرة في الحياة السياسية الفرنسية ، وبصفة خاصة في وجود هذا الوعي العنصري والتعصّب الديني ، وفي ظل الإرتباط بين تعدّد الأقليات الدينية وتأثّر المشاركة السياسية بالدين (١) .

الجماعة الإسلامية كقوّة ضاغطة وأدواتها المركية :

وبالإضافة إلي ما يشكّله المسلمون من أزمة تكامل في المجتمع الفرنسي ، فإنّهم يشكّلون أيضا إحدي القوي الضاغطة في الحياة السياسية الفرنسية والمؤثّرة في عملية اتّخاذ القرار سواء في مجال السياسة الداخلية أو الخارجية . وهم يستخدمون للضغط علي الحكومة كل الأدوات المشروعة كالإضراب عن الطعام وتنظيم المظاهرات وعقد المؤتمرات وتدبير اللقاءات مع المسئولين الفرنسيين لعرض مطالب الأقلية الإسلامية ، والتي من أهمها تشكيل حزب إسلامي في فرنسا وتكوين هيئة لرقابة الشئون الإسلامية ومساواة المسلمين مع باقي الفرنسين في الحقوق والواجبات ووضعهم في الإعتبار عند صياغة القرارات السياسية وإنشاء مدارس خاصة لأبناء المسلمين وغير ذلك (٢) .

وفضلا عن هذه الأدوات المشروعة ، فقد شهدت العاصمة الفرنسية وضواحيها العديد من عمليات العنف عام ١٩٨٦ نسبت إلي منظمات دينية إسلامية ، وشيعية بصفة خاصة ، بهدف إثارة سخط الرأي العام الفرنسي ضد تورّط فرنسا في الجنوب اللبناني ، وللضغط

= لإشراف الحكومة ويعين مجلس إدارته بقرار من رئيس الوزراء الفرنسي . راجع حول كل ذلك : صفوت الشرقاوي : المسجد ودور جديد في مدن أوربا ، مجلة الشباب وعلوم المستقبل ، أغسطس ١٩٨١ ، ص ٣٤ ؛ الأهالي ١٩٨٥/٥/٢٢ ص٢ ؛ الأمة الإسلامية ، إبريل ١٩٨٥ ص ٢ ؛ المسلمون ١٩٨٥/٥/١١ ص٢ ؛ النور : ١٩٨٢/٦/٩ ص٢ ، ١٩٨٦/١٠/٨ ص٢ ، ١٩٨٧/١٠/١٤ ص٢ ، ١٩٨٧/١١/٢٥ ص٢ ، ١٩٨٨/٣/٣٠ ص٢ ؛ ١٩٨٩/٨/٢٣ ص٢ ، ١٩٩٢/٩/١٦ ، ص٣ ، ٩٤/٦/٢٩ ص١ .

١ – راجع حول ذلك : Macridis: Modern Political Regimes, 1986, P. 89 ; Merton: Social Theory and Social Structure, 1968, P. 83.

٢ – راجع: الرأي العام ١٩٨٥/١٢/٢٦ ص١؛ النور: ١٩٨٣/٨/١٧ ص١ ؛ ٨٤/٣/٢١ ص١؛ ١٩٨٤/٧/١١ ص١ ؛ ١٩٨٦/١/٢٩ ص٢ ؛ ١٩٨٧/١٠/١٤ ص٢ ؛ ٨٨/٢/١٠ ص٢ ؛ ١٩٨٨/٦/٨ ص٢ .

علي الحكومة الفرنسية لتغيير سياستها في الشرق الأوسط ، ووقف مبيعات الأسلحة الفرنسية للعراق، وإطلاق سراح الرهائن المسلمين المعتقلين في فرنسا ، وتسديد مليار دولار لإيران – هي قيمة التعاقد الذي وقّع بين إيران في عهد الشاه وفرنسا لتنفيذ مشروع لإنتاج اليورانيوم المخصّب . وقد تزامنت أعمال العنف التي شهدتها باريس مع أعمال عنف أخري تعرّض لها الجنود الفرنسيون المشتركون في القوات الدولية في جنوب لبنان(١).

والحقيقة التي لا بد من الاعتراف بها أنّ الضغوط – السلمية والعنيفة – التي مارستها الأقلية الإسلامية قد هزّت الرأي العام والحياة السياسية في فرنسا وحملت الحكومة الفرنسية علي تعديل سلوكها السياسي وإعادة صياغة سياستها في الشرق الأوسط وإعادة النظر في وضع المسلمين الفرنسيين . ويكفي أن نذكر عددا من الوقائع والدلالات في هذا الإتجاه:

أ – ففي مجال السياسة الخارجية ، إنتهجت فرنسا سياسة جديدة أكثر اعتدالا وأكثر تأييدا للحقوق العربية والإسلامية : فسحبت قواتها من الجنوب اللبناني ، ودفعت للحكومة الإيرانية جزءا من المبالغ المستحقة لها ، وأيّدت الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وتبنّت فكرة المؤتمر الدولي للسلام التي طرحها العرب ورفضها الأمريكيون والإسرائيليون كمحاولة للإتفاق علي تسوية عادلة ودائمة لمشكلة الشرق الأوسط ، وأفرجت عن بعض الرهائن والشخصيات الإسلامية رغم الاحتجاجات الأمريكية واليهودية ، ورفضت مرور الطائرات الأمريكية في أجوائها في طريقها لضرب ليبيا عام ١٩٨٦ ، كما رفضت التعاون مع الولايات المتحدة لدعم القوات التشادية لضرب قوات المعارضة التي تساندها ليبيا . وقبل التطورات الأخيرة المرتبطة باتفاق المباديء واتفاق غزة – اريحا ، التقي الرئيس ميتران بياسر عرفات أكثر من مرة رغم احتجاجات الجالية اليهودية الفرنسية وإسرائيل التي اعتبرت اللّقاء إهانة بالغة لها ، وأيّدت فرنسا المجاهدين الأفغان في صراعهم ضد نظام كابول الذي أيدته القوات السوفيتية ، واختار الرئيس ميتران – في ديسمبر ١٩٨٤ – "رولان ديما" المعروف بصداقته للعرب واهتمامه الخاص بالعالم الإسلامي ، وزيرا للعلاقات الخارجية ، وهو الوزير الذي حمّلته إسرائيل مسئولية قرار الرئيس ميتران باستقبال ياسر عرفات في فرنسا قبل أن تظهر بوادر التسوية السلمية (٢) .

---

١ – راجع : محمد عبد الفتاح: خريف النار في فرنسا، الأهالي ١٩٨٦/٩/٢٤ ص٢؛ ليلي حافظ : شيراك وتساؤلات تفجّرها قنابل الإرهاب ، الأهرام ١٩٨٦/٩/٢٦ ص٥ ؛ سلامة أحمد سلامة : الإرهاب المضاد يتحرّك ، الأهرام ١٩٨٦/٩/٢٨ ص ٧؛ الأهرام ١٩٨٦/٣/١٥ ص١ ، ١٩٩٢/٤/١٠ ص١٣ .

٢ – راجع مجلة السياسة الدولية : إبريل ١٩٧٧ ، ص ٢١١ ، ٢١٤ ؛ يوليو ١٩٨٩ ، ص ٢٩٤ ؛ الأهرام ١٩٨٦/٣/١٥ ص٤ ؛ ١٩٨٦/٩/٢٦ ص٥ ؛ ١٩٨٨/٩/١٤ ص١ ؛ ١٩٨٨/١٠/١٦ ص٢ ؛ ١٩٨٨/١٠/١٩ ص١ ؛ ١٩٨٨/١٠/٢٧ ص٥ ؛ ١٩٨٩/٢/٢٢ ص٤ ؛ ١٩٨٩/٤/٥ ص٤ ؛ =

ب – وفي مجال التعامل مع الجالية الإسلامية في فرنسا ، فقد دأب الرئيس ميتران علي توجيه برقيّات تهنئة إلي مسلمي فرنسا بمناسبة أعيادهم الدينية ، كما أصدر قرارا بإنشاء برنامج تليفزيوني موجّه للمسلمين الفرنسيين يذاع صباح الأحد من كل أسبوع ، فضلا عن أنّ باريس هي العاصمة الأوربية الوحيدة التي يستمع فيها المسلمون إلي إذاعة حيّة من مكّة تنقل لمسلمي باريس مباشرة شعائر الصلاة واحتفالات شهر رمضان وغير ذلك من البرامج الدينية ، كما أنّها العاصمة الأوربية الوحيدة التي يضم أحد مطاراتها الكبري – وهو مطار أورلي – مسجدا يؤدّي فيه المسافرون المسلمون الصلاة خلال وجودهم في المطار. كما توفّر المدينة أيضا " محلاّت جزارة" ومكتبات ، بل وحتي مراسم دفن وشواهد قبور تتّفق مع أحكام الشريعة الاسلامية ، وتمنح تصاريح لإقامة مساجد ومراكز دينية خاصة بالأقليّة الإسلامية ، وتؤخذ مشورة لجنة تنسيق في بلدية باريس تتكوّن من أعضاء مسلمين منتخبين وممثّلين عن بلدية باريس وعن الإتحادات المعنية ، فيما يتعلّق بمشروعات البلدية التي تهم الفرنسيين المسلمين . وقد استجاب وزير الداخلية الفرنسي – في الثمانينات – لطلب اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا بالسماح للمسلمات الفرنسيات أو المقيمات في فرنسا باستخدام صور فوتوغرافية بالحجاب عند استخراج الأوراق الرسمية ، كجواز السفر أو بطاقة الهويّة أو غير ذلك [1] ، وهي استجابة لم تلق قبول معظم المؤسسات الفرنسية التي رأت فيها عملا استفزازيا يخالف التقاليد العلمانية للدولة ، الأمر الذي فرض قضية الحجاب في الواقع الفرنسي .

الدين وعملية صنع القرار السياسي المرتبط بالسياسة الخارجية :

وأخيرا فقد كان الدين أحد مبرّرات الحركة الفرنسية الإستعمارية لدول الشرق والتي قامت "باسم المسيح" وتعاون علي القيم بها المبشّرون والمستشرقون والجنود تحت شعار "حق حماية الكاثوليك" [2] . وكذلك فقد كان الدين أحد الأسباب التي دعت الرأي العام الفرنسي

= ١٩٨٩/٤/١٥ ص٤ ؛ ١٩٨٩/٥/٢ ص١ ؛ ١٩٨٩/٥/٣ ص٥ ؛ ١٩٨٩/٥/١٧ ص٥ ؛ النور : ١٩٨٤/١٢/١٨ ص ٨ ؛ ١٩٨٦/٣/١٩ ص٢ ؛ ٤/٣٠ /١٩٨٦ ص١ ؛ ٨٦/٧/٩ ص٢ ؛ السياسة الدولية ، يوليو ١٩٩٠ ، ص ٢٨٨ ؛

Time: 5/5/1986, P. 14; 15/5/1989. P. 19; Newsweek: 8/5/1989. P. 35; 15/5/1989, P. 37; The Economist 6/5/1989, PP. 53-54 : Herald Tribune 3/5/1989, P.1.

١ – راجع : الأمالي ١٩٨٥/٥/٢٢ ص٢ ؛ الأخبار ١٩٨٥/٥/٢٩ ص٤ ؛ النور : ١٩٨٣/٥/١٨ ص ٢ ؛ ١٩٨٤/١١/٧ ص١ ؛ ١٩٨٦/١/٨ ص٢ ؛ ١٩٨٦/٥/٢٥ ص٢ ؛ ١٩٨٧/١٠/١٤ ص٢ ؛ الأهرام ١٩٨٩/٤/١٢ ص١٠ ؛ ١٩٨٩/٥/١١ ص٤ .

٢ – حول الإرتباط بين المسيحية وحركة الإستعمار الفرنسية راجع : محمد عودة : الإسلام والإستعمار ، في : اليسار الإسلامي ، إشراف د. حسن حنفي ، ١٩٨١، ص١٣٤، د. فؤاد محمد فخر الدين : مستقبل المسلمين ، ١٩٧٦ ، ص١٨٥ ؛ د. عبدالله عبد الرازق إبراهيم : المسلمون والإستعمار الأوربي لافريقيا، عالم المعرفة ، يوليو ١٩٨٩ ، ص٩ ، ٢٠، ٣٠، ٣٢؛ مصطفي نصر المسلاتي : الإستشراق السياسي ، ١٩٨٦ ، ص١٦١ .

للوقوف إلي جانب اليونانيين في صراعهم مع الإمبراطورية العثمانية [١] ، وإلي جانب لبنان المسيحية في صراعها مع لبنان الإسلامية ، وإلي جانب القبارصة اليونانيين في صراعهم مع القبارصة الأتراك [٢] ، وإلي جانب الصرب والكروات ضد المسلمين في يوغوسلافيا [٣].

خلاصـــة :

الإستقراء السابق للخبرة التاريخية الفرنسية إبتداء من الثورة الفرنسية ولواقعها المعاصر يظهر بجلاء الدور الذي لعبه ويلعبه الدين في الحياة السياسية الفرنسية. ولتوضيح مختلف أبعاد هذا الدور الهيكلية والوظيفية يمكن التمييز بين أربعة مستويات للتحليل تسمح بإبراز مختلف أبعاد ومظاهر وعناصر هذا الدور علي أساس التمييز بين التحليل الكلّي والجزئي للعلاقة بين الدين والحياة السياسية في فرنسا: ففي المستوي الأوّل (كلّي – كلّي) نسلّط الضوء من منطلق التحليل الماكروكوزمي علي العلاقة بين القوي الدينية والحركة السياسية في فرنسا، وموقف الدولة من المنظمات والقوي الدينية، وأثر نشاطات هذه الأخيرة علي مدي ثبات واستقرار النظام السياسي، والعلاقة بين الشرعية السياسية والشرعية الدينية وغير ذلك من عناصر تحليل الظاهرتين كحقائق كليّة . وفي المستوي الثاني (كلّي – جزئي) نركّز علي إبراز أثر التغيّرات أو التحوّلات في الحركة السياسية إزاء الاتجاهات الدينية علي السلوك السياسي الفردي . أما المستوي الثالث (جزئي – كلّي) فنقوم فيه بتحليل آثار السلوك الديني الفردي علي الحركة السياسية . وعند المستوي الأخير (جزئي – جزئي) يدور التحليل حول العلاقة بين الإتجاهات الدينية للفرد وسلوكه السياسي والإنتخابي .

هذه الأبعاد او المستويات الأربعة لتحليل معطيات عملية الإستقراء والملاحظة للعلاقة الفعلية بين الدين والحياة السياسية الفرنسية سوف تسمح بفهم الأوجه المختلفة لهذه العلاقة وذلك علي النحو التالي :

أولا : فالتحليل الكلّي / الكلّي لواقع هذه العلاقة يفرض التمييز بين بعدين : الأول تحليل موقف الدولة الفرنسية من المنظمات والقوي الدينية . والثاني تحليل موقف هذه الأخيرة من الدولة :

---

١ – راجع : د. زينب عصمت راشد : تاريخ أوربا في العصر الحديث ، ١٩٨٠ ، ص٤٧ ؛
Breuilly : Nationalism and the State, 1985, P. 107

٢ – في إبريل عام ١٩٨٤ إتّهمت حكومة قبرص التركية الحكومة الفرنسية بأنّها تقدّم الدعم والسلاح لحكومة القبارصة اليونانيين . راجع : النور ١٩٨٤/٤/٢٥ ص ١ .

٣ – حالت فرنسا دون صدور قرار من مجلس الأمن ضد الصرب مؤيدة بذلك الموقف الصربي كما انها لم تتدخل بشكل حاسم لوقف اعتداء الصرب علي المسلمين في يوغوسلافيا . وقد اعترف الرئيس الامريكي نيكسون انه لو كان سكان سراييفو من المسيحيين او اليهود فان العالم المتحضر ما كان ليترك الامر ليصل الي ما وصل اليه ، راجع الاهرام ٩٤/٤/٢٦ ص٤ ؛ ١٩٩٤/٥/٣ ص ٨ .

أ – العرض السابق لواقع العلاقة بين الدين والحياة السياسية الفرنسية يؤكّد أنّ حكومة الثورة ومنذ اللحظة الأولي لقيامها قد ارتبطت بعلاقة ثابته مع القوي الدينية ، وأنّ هذه العلاقة لا تزال قائمة حتي هذه اللحظة ، إلا أنّها أخذت مظاهر ودرجات مختلفة . فخلال السنوات العشر الأولي (١٧٨٩–١٧٩٩) كان عداء حكومة الثورة للكنيسة ورجال الدين هو أساس كل الإجراءات التي انتهت باستئصال الوجود الديني من الحياة السياسية . رغم ذلك فقد شهدت هذه الفترة بعض مظاهر الردّة القومية وفي مقدّمتها محاولة تأسيس شرعية النظام الجديد علي الدين وذلك عندما طلبت الجمعية التأسيسية من البابا بيوس السادس تعميد الدستور المدني . وقد عادت حكومة الثورة لتخفيف حدّة العداء للمسيحية والتركيز علي مسألة "إعادة تنظيم الكنيسة" بما يحول دون ادائها لأي وظيفة سياسية . وباعتلاء نابليون عرش فرنسا في عام ١٧٩٩ تطوّرت العلاقة بين الدولة والقوي الدينية من علاقة عداء ومواجهة إلي علاقة تحالف وتطويع : أي إعادة الإعتبار للكثلكة والسماح للكنيسة الكاثوليكية ولرجال الدين باداء دورهم السياسي والإجتماعي في تحقيق الإستقرار الروحي والوفاق الإجتماعي والوحدة السياسية مع المحافظة علي الطابع العلماني للدولة . وكان المسح البابوي لتاج نابليون الإمبراطوري عام ١٨٠٤ بمثابة إضفاء للشرعية الدينية علي شرعيته السياسية . وبمجيء شارل العاشر إلي الحكم في ١٨٢٤ عاد الإرتباط بين الكنيسة والدولة في ظل ملكية الحق الإلهي التي أقامها والتي انتهت بالثورة التي خلعته وأحلّت محلّه الملك لويس فيليب عام ١٨٣٠ . وعلي الرغم من أنّ تجربة الملك شارل العاشر لم تتكرّر مرة أخري، إلاّ أنّ موقف الدولة من القوي الدينية الكاثوليكية ظل ثابتا وأساسه احترام تلك القوي ودعم مطالبها وإضعاف خصومها . فنابليون بونابرت يقضي علي نفوذ اليعاقبة لصالح الكاثوليك . ولويس بونابرت يرسل جيشا الي روما للدفاع عن البابا . ونابليون الثالث يواصل سياسة الدفاع عن البابا في روما ويرسل حملة كاثوليكية إلي المكسيك وينفّذ رغبات رجال الدين في سياسته الداخلية . وقد ظلت فرنسا تتحرّك في سياستها الخارجية في الاتجاه الذي يرضي القوي الدينية الكاثوليكية . وليس موقفها إلي جانب اليونانيين ضد الأتراك سواء في البلقان أو في قبرص ، وإلي جانب المارونيين ضد المسلمين في لبنان ، وإلي جانب الصرب ضد المسلمين في البوسنة سوي تاكيد لهذا الإلتزام .

ب – أما موقف القوي الدينية والكاثوليكية من الدولة فكان يتحدّد دائما علي أساس مصلحة الكنيسة الكاثوليكية وتصوّرها لحدود وظيفتها السياسية . فعلي الرغم من اعتراف الكنيسة الكاثوليكية بكل الأدران والتجاوزات التي برّرت إجراءات تهذيبها وإلغاء دورها القيادي في النشاط السياسي ، إلاّ إنّ القوي الدينية رفضت إجراءات الثورة ضد الدين ، كما رفضت فكرة الدستور المدني الذي شجبه البابا ، وقادت حركة مقاومة حكومة الثورة إلي جانب القوي السياسية الأخري المعارضة للثورة ممّا هدّد الوحدة القومية وفرّق الأمة

الفرنسية وأشعل الحرب الأهلية . وكانت هذه الحركة وراء التحوّل الذي طرأ علي موقف الثورة من الدين إبتداء من عام ١٧٩٣ حين صدرت قوانين حريّة العبادة ، وأزيل الفصل بين الكنيسة والدولة في عهد نابليون ، وأُعيد الإرتباط بينهما في عهد شارل العاشر ، وعادت الكنيسة لتمارس وظيفتها السياسية بعد تطويعها لتتناسب مع الواقع الجديد . وقد كانت هذه الممارسة وراء موقف حكّام فرنسا المدافع عن البابوية في روما وعن العقيدة المسيحية في العالم . رغم ذلك فقد كانت القوي الدينية الكاثوليكية تتجاوز دائرة الولاء القومي وتحمل راية المعارضة للحكّام بناء علي توجيهات البابا أو من منطلق الفلسفة المسيحية الكاثوليكية . حدث هذا في عام ١٧٩١ عندما شجب البابا الدستور المدني وهدّد بحرمان كل من يعترف به من الكاثوليك فكان ذلك بداية للصراع الديني والحرب الأهلية في فرنسا بين أنصار البابا وأنصار الكنيسة القومية . وحدث هذا في عام ١٨٦٤ عندما صدر المنشور البابوي الذي اعتبر نظام الانتخاب العام أحد الآثام فكان ذلك بداية الخروج علي نابليون الثالث ومعارضة حكمه الذي قام علي الإستفتاء الشعبي علي الرغم من كل النفوذ الذي تحقّق لرجال الدين الكاثوليك في عهده . وحدث هذا في عام ١٩٨٤ عندما عارضت القوي الدينية مشروع قانون علمنة التعليم الخاص وأجبرت الرئيس ميتران علي سحبه . وبالإضافة إلي ذلك فقد لعبت الكثلكة دورا لا ينكره القوميون الفرنسيون في حفظ النظام وفي الإعداد للوحدة القومية وحمايتها . وهي في سبيل ذلك دخلت في صراعات سياسية وعدوانية مع كل الطوائف أو القوي الدينية غير الكاثوليكية كاليعقوبية في القرن التاسع عشر والإسلامية في الربع الأخير من القرن العشرين .

ثانيا : وأما التحليل الكلّي – الجزئي لمعطيات الواقع الفرنسي فيؤكّد أنّ التغيّرات في خصائص النظام السياسي واتجاهاته الدينية تؤثّر علي السلوك السياسي الفردي . فخلال مرحلة العداء السافر للكاثوليكية ورموزها كان العنف الديني هو أسلوب التعبير عن معارضة حكومة الثورة . وفي عهد نابليون بونابرت وفي ظل موقفه المهادن للقوي الدينية تخلّي الكاثوليك عن النشاطات العنيفة وتحوّلت الكنيسة وسائر القوي الدينية إلي أداة الحكم في تحقيق الضبط والخضوع الإجتماعي . وعندما تحقّقت الوحدة بين الدين والدولة في عهد شارل العاشر أصبحت المشاركة السياسية للقوي الدينية أكثر فعالية . وكان حكّام فرنسا حريصين دائما علي إرضاء رجال الدين الكاثوليك وضمان ولاءهم . وكان ذلك وراء دعمهم للبابوية وارسالهم الحملات العسكرية لنشر المسيحية والتحيّز إلي جانب الدول المسيحية في صراعها مع الدول غير المسيحية ، والدفاع عن فلسفة الكنيسة الإجتماعية وموقفها من قضايا التعليم والإجهاض وغيرها ، وعدم السماح بإيناع أي قوي دينية غير كاثوليكية في فرنسا، سواء كانت يعقوبية أم إسلامية أم غيرهما. وفي حالة تقاعس

الدولة عن أدائها لهذه الوظيفة الأخيرة فإنّ الكاثوليك يجب أن يتدخّلوا لوقف تعاظم أي قوي دينية أخري . مثال ذلك تكتّل ٤ . ٥ مليون ناخب كاثوليكي خلف جان ماري لوبن وحزبه المتطرّف في انتخابات البرلمان الفرنسي عام ١٩٨٦ ، وفي انتخابات الرئاسة عام ١٩٨٨ ، لمواجهة الأقلية الإسلامية ، فضلا عن ممارسة الضغوط المستمرة لإصدار القوانين التي تحدّ من هجرة المسلمين إلي فرنسا ، والقيام بأعمال عنف ضد شخصيّات ومراكز ومساجد إسلامية – كما حدث عام ١٩٨٧ – بالإضافة إلي المشاركة في مظاهرات ومسيرات تطالب بطرد المسلمين من فرنسا .

ثالثا : وعلي المستوي الجزئي / الكلّي فقد أظهرت عيّنة الملاحظات كيف كان سلوك رجال الدين وتجاوزاتهم وراء كل الإجراءات التي اتّخذتها حكومة الثورة في البداية لاستئصال شأفة الدين من الحياة السياسية ، وكيف أدّي انقسام الكاثوليك ما بين مؤيّد ومعارض لفكرة الدستور المدني إلي اندلاع الحرب الأهلية واكتسابها معني دينيا إلي جانب مضمونها السياسي . وكيف أنّ هذا الإختلاف بين المدافعين عن الكنيسة وأعدائها ، وما ارتبط به من مواجهات وصراعات سياسية ، ظل يشكّل دائما أحد أسباب ظاهرة عدم الإستقرار السياسي للنظام الفرنسي ، وكيف كان السلوك الديني الفردي يترك آثاره علي السياسة العامة والإستقرار السياسي للنظام . لقد كان موقف الكاثوليك المؤيّد للبابا وربطهم بين تأييدهم للحكّام وقيام هؤلاء الحكّام بحماية البابوية والكثلكة وراء السياسة التي التزم بها معظم حكّام فرنسا إزاء الدفاع عن المقام البابوي حتي لو اضطّروا إلي التدخّل في شئون إيطاليا الداخلية ، ووراء سياسة فرنسا الخارجية المنحازة للدول المسيحية ، ووراء حرص الحكومات الفرنسية علي عدم إصدار تشريعات تتعارض مع مبادىء الكنيسة الكاثوليكية خشية أن تفقد ثقة الناخبين الفرنسين . فهذا نابليون بونابرت يزيل آثار القانون المدني ويعلن حمايته للكثلكه ويطلب المسح البابوي لتاجه الإمبراطوري . وهذا نابليون الثالث يجعل رجال الدين وأشياعهم عماد بلاطه الإمبراطوري يُقصي "ديروي" – أعظم أئمّة التربية في القرن ١٩ – من منصبه إرضاء لهم . وهذا ميتران يسحب مشروع قانون علمنة التعليم الحر بعد أن أعلن رئيس أساقفة باريس رفضه للمشروع وبعد أن نظّم الكاثوليك المظاهرات لإعلان معارضتهم للمشروع والتهديد بحرمان الحزب الإشتراكي الحاكم من تأييد الكاثوليك في الانتخابات العامة . وهو التهديد الذي كان أيضا وراء إصدار القوانين والتشريعات التي تحدّ من قوة وتأثير الأقلية الإسلامية في صنع القرار القومي الفرنسي مثل قانون الأجانب وعدم منح تصاريح لإقامة مساجد جديدة للمسلمين وإخضاع مسجد باريس للإشراف الحكومي وغير ذلك .

رابعا : وأخيرا فإنّ التحليل الجزئي / جزئي لمعطيات الواقع الفرنسي يشير إلي تطرّق العلاقة بين الدين والحياة السياسية الي المستوي الميكروكوزمي ، وإلي أن الدين ظل دائما أحد متغيّرات السلوك السياسي الفردي . هذه حقيقة تؤكّدها دراسة العلاقة بين الإتجاهات الدينية للفرد وسلوكه السياسي (١) . فرجال الدين الذين رفضوا الإنخراط تحت لواء الدستور المدني وقادوا حركة المقاومة لحكومة الثورة إنطلقوا من إيمانهم بأنّ فكرة الدستور المدني تخالف تعاليم المسيح والتي تجعل من الكنيسة البطرسية مصدر التشريع ووجهة الطاعة والولاء . وأعمال العنف الديني التي صاحبت الحرب الأهلية في نهاية القرن ١٨ كانت بسبب العداء الذي أظهرته حكومة الثورة للمسيحية والموقف المتشدّد الذي اتّخذته تجاه الكنيسة ورجال الدين . كما أنّ العديد من الصراعات السياسية - السلمية والعدوانية - التي شهدتها فرنسا بين المدافعين عن الكنيسة وأعدائها كانت تنطلق من عاطفة الولاء للمسيحية والإلتزام بدعم موقف الكنيسة من جانب غالبية الكاثوليك الفرنسيين . هذا الإلتزام هو الذي يفسّر سخط رجال الدين الكاثوليك علي نابليون الثالث رغم أنّه كان من أكثر حكّام فرنسا دعما لهم ، وذلك بسبب المنشور البابوي الذي شكّك في شرعية حكمه القائم علي الإنتخاب العام ، وهو الذي يفسّر كل المظاهرات ومظاهر الرفض لمشروع قانون علمنة التعليم الخاص عام ١٩٨٤ الذي عارضته الكنيسة ، وهو الذي يفسّر الدّعم الذي لقيه حزب الجبهة الوطنية - الذي تدعمه الكنيسة الكاثوليكية - من جانب الناخبين الفرنسيين الكاثوليك الذين يخضع أغلبهم في ممارسة سلوكهم الإنتخابي لتوجيهات رجال الدين الكاثوليك. بل وقد كان هذا الالتزام بدعم الكثلكة ضد أعدائها المحتملين وراء أعمال العنف والإعتداءات التي تعرّضت لها المنشآت والشخصيّات الإسلامية وبصفة خاصة في نيس ومرسيليا عام ١٩٨٧ ، والمظاهرات والمسيرات والضغوط التي يمارسها الكاثوليك في فرنسا لمواجهة القوي الإسلامية والحيلولة دون تحوّلها إلي قوة مؤثّرة في صنع القرار الفرنسي (٢) .

---

١ - أكدت الدراسات التجريبية أن المتديّنين الفرنسيين يميلون الي التصويت لصالح الاحزاب اليمينية والمحافظة بينما يميل غير المتدينين إلي الاحزاب الاشتراكية والشيوعية . انظر :

Macridis, Roy C. : Modern Political Regimes, 1986, PP. 89-90

٢ - من الأحداث ذات الدلالة في هذا الشأن - بالإضافة إلي ما ذكرناه - هدم عمدة مدينة "شارفيو شافينيو" في الجنوب الفرنسي للمسجد الوحيد بها في أغسطس ١٩٨٩ ؛ وأزمة الحجاب التي ترتّبت علي طرد ثلاث طالبات مسلمات من إحدي المدارس في شمالي باريس لارتدائهن الزي الإسلامي في أكتوبر ١٩٨٩ ، ثم مهاجمة قاعة الصلاة التي أقامها المسلمون في مدينة شارفيو بعد هدم المسجد =

ومن جانب أخر يأتي الدين في مقدّمة متغيرات السلوك السياسي لكثير من المسلمين الفرنسيين ، وهو ما ظهر واضحا في أعمال العنف التي شهدتها فرنسا عام ١٩٨٦، وكذا حوادث الإعتداء التي تعرّضت لها القوات الفرنسية في لبنان وذلك لإجبار الحكومة الفرنسية علي التخلّي عن موقفها المتحيّز ضد المسلمين في لبنان وإيران وفلسطين . وفي فبراير عام ١٩٨٩ شهدت فرنسا مظاهرات قام بها مسلمون للإحتجاج علي نشر كتاب سلمان رشدي عن " الآيات الشيطانية " ، وعلي موقف الحكومة الفرنسية من فتوي الإمام الخوميني بقتل مؤلف الكتاب . وبالإضافة إلي أعمال العنف والمظاهرات ، يمارس بعض المسلمين النشيطين ضغوطهم السلمية علي الحكومة الفرنسية من أجل الحصول علي مزيد من المطالب لحماية الأقلية الإسلامية ضد عدوانية الأغلبية الكاثوليكية ، وذلك من خلال وسائل وأدوات مشروعة كالإضراب عن الطعام أو عقد الندوات والمؤتمرات أو تدبير اللقاءات مع المسئولين الفرنسيين وغير ذلك . وهكذا تتأثّر المشاركة السياسية بالدين عندما يشعر المواطن الفرنسي أنّ اتجاهات أو سياسات أو قرارات معيّنة تشكّل تهديدا لاتجاهاته الدينية أو مساسا بالتزامه العقائدي .

إلي هذا الحد يلعب الدين دورا فعّالا ومتعدّد الأبعاد في بلد الثورة الفرنسية وأكثر الدول الأوربية تطرّفا في تطبيق المنطق القومي وأشدها تمسكا بأهداب العلمانية .



= وإلقاء لحم الخنزير بداخلها في أكتوبر ١٩٨٩ أيضا . وقد تكررت قضية الحجاب وطرد الطالبات المحجبات من المدارس عام ١٩٩١ . وفي عام ١٩٩١ أيضا رفض ٨٣.٥٪ من سكان مدينة دوليبركور طلب توسعة المسجد الذي تقدّم به أبناء الجالية المسلمة ، . وقد تجددت المجابهات بسبب الحجاب وتزايدت الحملة العدائية ضد المسلمين بعد فوز اليمين وتشكيل حكومة يمينية في مارس ١٩٩٣ .

المبحث الثاني
الدين والصراع والتكامل السياسي في بريطانيا

مثلما كان اتّخاذ الكثلكة رمزا قوميا مصحوبا بصراعات سياسية عدوانية في فرنسا، فقد أدمج الدين في الصراع القومي الذي كان ولا يزال يمزّق الجزر البريطانية ويحول دون تحقيق وحدتها السياسية الكاملة . ومثلما ارتبطت الكثلكة بالحكم الملكي المطلق في فرنسا ، فقد ارتبطت البروتستانتية في الجزر البريطانية بقضية الحرية والتمرّد علي النظم الملكيّة في فرنسا وأسبانيا . ومثلما لعب الدين ولا يزال يلعب دورا هاما في الحياة السياسية الفرنسية، فإنّه يلعب دورا حاسما في تشكيل الطابع القومي وفي التأثير في النشاط السياسي في الجزر البريطانية. إنّ استقراء التاريخ وتحليل الواقع المعاصر ليؤكّدان هذه الحقيقة وهي ارتباط الحركات القومية وديناميات الحياة السياسية في الجزر البريطانية بالدين .

الدين والصراع القومي في بريطانيا :

إبتداءً فإنّ انتشار المذاهب الحرّة في الجزر البريطانية لم يؤسّس في الأصل علي قناعات دينية بقدر ما اعتمد اساسا علي اعتبارات سياسية . لقد اتّخذ سكان الجزر من البروتستانتية رمزا للوحدة وأداة لإذكاء الصراع ضد السيطرة الأوربية "الكاثوليكية" (١). فقد اعتنق الإنجليز البروتستانتية نفورا من الكثلكة – دين عدوّهم القومي (أسبانيا) . كما اعتنق الأسكتلنديون هذا الدين الجديد – في منتصف القرن ١٦ – تعبيرا عن تمرّدهم علي السيطرة الفرنسية (الكاثوليكية) . وهكذا ارتبط الاعتقاد في المذهب الجديد بقضية الحرّية وحركة التحرّر القومي ضد السيطرة الكاثوليكية (٢) .

وعندما انتهي الصراع القومي كان الإعتقاد في البروتستانتية قد أصبح راسخا لا ، لا بسبب ما تميّزت به هذه الديانة عن غيرها ، وإنّما بسبب دورها القومي وارتباطها بالهيبة والقوة القومية ونجاحها في تحقيق وحدة الأمة في صراعها مع العدو الكاثوليكي . وبطبيعة الحال فقد تميّزت المذاهب الجديدة بروح جديدة وبدلالات سياسية وإجتماعية لا يمكن تجاهلها ، إلاّ أنّ تفسير كل ذلك إعتمد أساسا علي التقاليد الإنجليزية وتطلّعات الأمة بحيث يمكننا القول أنّ ثمة عملية تزاوج قد تمّت بين روح الديانة البروتستانتية والتقاليد الأنجلوساكسونية أفرزت تلك الروح القومية التي غمرت الجزر فألهبت حماس أبنائها وحقّقت وحدتهم السياسية في مواجهة عدوّهم القومي (٣) . وهكذا أضحت الوحدة الدينية أساس الوحدة السياسية والوسيلة لبلورة الشخصية القومية والتعبير عنها والأداة لتحقيق التطلعات

---

١ – راجع :

Jennings : Party Politics, Vol. 3, 1962. PP. 83-84

٢– راجع : فردريك هرتز: القومية في التاريخ والسياسة، ترجمة عبد الكريم أحمد، ١٩٦٨، ص١٣٨، ١٥٥.

٣ راجع تعريف الدين القومي ص ٧٠ ، حاشية رقم ٢ .

القومية وحماية التراث التاريخي . ومثلما اتّجه كثيرون من دعاة القومية الفرنسية الي اعتبار الكاثوليكي هو الفرنسي الحقيقي الوحيد ، فإنّ القوميين الإنجليز أيضا يربطون بين انجلترا والبروتستانتية ويؤكدون علي أنّه "من المستحيل أن تطيل الحديث مع كاثوليكي دون أن تحسّ بوجود حاجز لا يمكن التغلّب عليه .."(١) . ولعل هذا ما يفسّر أيضا رغبة الإيرلنديين الشماليين الكاثوليك في إقامة دولة إيرلندية مستقلّة تستطيع أن تقطع بالقوة والعنف جميع الأواصر التي تربطها ببريطانيا البروتستانتية وتستعيد تراثها القومي وتقاليدها الكاثوليكية كما فعلت إيرلندا الجنوبية . وهكذا أدمج الإيرلنديون الكاثوليكية في صراعهم القومي مع الإنجليز (٢) ، مثلما أدمج الإنجليز البروتستانتية في صراعهم القومي ضد الأسبان ، ومثلما أدمج الإسكتلنديون الكالفينية في صراعهم القومي ضد الفرنسيين الكاثوليك . ويمكن الإستدلال علي ذلك بموقف الإيرلنديين الشماليين البروتسانت المؤيّد لاتحاد إيرلندا ببريطانيا والمعارض لفكرة استقلال ايرلندا الشمالية عن بريطانيا (٣) ، وهو موقف يؤكّد استمرارية الرابطة الدينية كأساس لعملية الوفاق الإجتماعي والتجانس السياسي ، وسمو العاطفة الدينية علي مجرّد العاطفة القومية في التقاليد المعاصرة . فعلي الرغم من كل الحقوق السياسية التي كفلها الإنجليز للإيرلنديين من أجل إزالة الحواجز التي تفصل الأمة الإيرلندية عن الأمة الإنجليزية ، فما زال الإيرلنديون الكاثوليك يضمرون أشد العداء للأمة الإنجليزية ودينها البروتستانتي ، وما زال الإيرلنديون البروتستانت يفضّلون أن يحكمهم برلمان إنجلترا علي الخضوع لسيطرة برلمان إيرلندي كاثوليكي . ولا تزال المسألة الإيرلندية

---

١ - هرتز : المرجع السابق ، ص ١٤٢ - ١٤٣ .

٢ - راجع : ساطع الحصري : ما هي القومية ، ١٩٥٩ ، ص ١٩٧ ؛ د. عبد الحميد متولي : أزمة الفكر السياسي الإسلامي في العصر الحديث ، ١٩٧٤ ، ص ٨٩ ؛ د. صلاح العقاد ، دراسة مقارنة للحركات القومية ، ٧٦-١٩٧٧ ، ص١١٤ ؛ فؤاد محمد فخر الدين : مستقبل المسلمين ، ١٩٧٦؛ ص١٤٤ ؛ د. صوفي ابو طالب : دروس في المجتمع العربي ، ١٩٦٦ ، ص١٣٥ ؛ جون إريك نورد سكوج : التغير الإجتماعي ، ترجمة د. محمد خيري محمد علي ، ١٩٦٩ ، ص ٣٧٩ ؛ مكسيم رودنسون : ظاهرة التزمّت الإسلامية والمحافظة في كل زمان ومكان ، مجلة الفكر العربي المعاصر ، ديسمبر ٨٤ يناير ١٩٨٥ ، ص ٣١ ؛ هـ . أ.ل. فشر : تاريخ أوربا في العصر لحديث ، ١٩٥٢ ، ص ٣٧٩-٣٨٣ ؛
Rumpf and Hepburn: Nationalism and Socialism in Twentieth-Century Ireland, 1977, PP. 13-16; Emerson : From Empire to Nation, 1962, P. 158; Alpher: Nationalism and Modernity, 1986, PP. 18, 26; Carey: Catholicism and Irish National Identity, in : Merkl and Smart (eds.) : Religion and Politics in the Modern World, 1985, PP. 104 ff.; The New Ency. Brit., 1985, Vol. 26, P. 544.

٣ - راجع : Rumpf and Hepburn : op . cit., PP. 176-183
وانظر كذلك : محمد مصطفي: مستقبل السلام في ايرلندا الشمالية ، مجلة السياسية الدولية ، ابريل ١٩٩٤ ص ٢٢٠-٢٢١.

حتي هذه اللحظة محور الحياة السياسية في بريطانيا والمصدر المباشر لجميع أشكال العنف والارهاب التي يشهدها المسرح السياسي البريطاني .

وإذا كان التعدّد الديني هو المسئول عن حالة عدم الوفاق وأزمة التكامل القومي في بريطانيا المعاصرة ، وهو المسئول عن حالة التوتر القائمة بين سكان إيرلندا الشمالية ، وإذا كانت كل محاولات الإنجليز والإيرلنديين البروتستانت - السلميّة والعنيفة - قد فشلت في إدماج الكاثوليك في المجتمع القومي البروتستانتي ، فإنّ التاريخ يؤكد أنّ الأمّة الإنجليزية ذاتها قد أبت أن تخضع لسيطرة الكاثوليك الأوربيين ، وأنّ الدين البرتستانتي قد لعب دورا في بنائها وضمان وحدتها القومية (١)، وهو درس لم يتعلمه الانجليز في صراعهم مع ايرلندا .

الدين وتطوّر الحياة السياسية في المجتمع الإنجليزي :

من المعروف أنّ الإنجليز قد دانوا بالكثلكة في نهاية القرن السادس الميلادي علي يد أوغسطين الذي أرسله بابا روما لتنصير الساكسونيين في عام ٥٩٧ (٢) ، وانهم قد ارتدّوا عن الكثلكة في القرن السادس عشر حين دفعهم الحنق علي الإستعباد الفرنسي - الأسباني إلي النفور من الكثلكة واعتناق المذاهب الحرّة المنشقّة علي عقيدة الكاثوليك الرومان والخارجة علي سلطان البابا ، ففي عام ١٥٣١ أعلن الملك هنري الثالث عشر Henry XIII نفسه رئيسا لكنيسة إنجلترا ، وقطع كل صلة تربط البابا بكنيسته المستقلة ، فكان بذلك من أوائل من اتّخذوا هذه الخطوة التي أدّت إلي اختفاء فكرة أوربا الموّحدة تحت سلطان البابا (٣) . ومنذ هذا التاريخ أضحي للإنجليز كنيسة مستقلّة لا تخضع لسلطان البابا تعرف باسم كنيسة إنجلترا Church of England وهي التي عجّلت بالوحدة القومية وقادت عملية التمرّد ضد السيطرة الكاثوليكية والإستبداد الملكي .

وعندما ظهر البيوريتان Puritans في الحياة السياسية الإنجليزية في أوائل القرن السابع عشر كان ذلك إيذانا بمولد أول حزب سياسي معارض في انجلترا ، فقد دخل البيوريتان في صراع مرير مع السلطة الملكية الموالية للكاثوليك وتحمّلوا الكثير من صنوف الأذي والإضطهاد في سبيل إحياء الروح المسيحية الحقيقية - كا يرونها - وفي سبيل تقرير الفرديّة الدينية والدفاع عن مبدأ الحكم الذاتي للكنائس (٤) . ولهذا يري البعض أنّ

---

١ - راجع : Jennings : Party Politics, Vol. 3, 1962, PP. 80 ff.

٢ - راجع : سليمان مظهر : قصة العقائد بين السماء والأرض ، ١٩٦٢ ، ص ٤٣٥ ؛ محمد كرد علي : تاريخ الحضارة في القرون الوسطي والحديثة ، ص ٢٤ - ٢٥ .

٣ - راجع حول ذلك :
Hartmann: The Relations of Nations, 1973, PP. 23,25; Breuilly: Nationalism and the State, 1985, P. 385.

٤ - راجع : Tawney : Religion and The Rise of Capitalism, 1961, PP. 197 ff.

البيوريتان هم " أول حزب سياسي نشأ في انجلترا في عهد الملك جيمس الأول (١٦٠٣-١٦٢٥)"(١) .

تلك الروح الثوريّة - التي اكتسبها البيوريتان من المذهب الكالفني المشبّع بروح القتال المقدّس من أجل خلاص المجتمع - هي التي قادت إلي الثورة الإنجليزية عام ١٦٤٠ وأطاحت برأس الملك شارل الأول Charles I في يناير ١٦٤٩ . ولعل هذا ما يفسّر لماذا يطلق بعض المؤرخين علي الثورة الإنجليزية وصف "الثورة الكالفينية" أو"الثورة البيوريتانية"(٢) . وعندما اقتضي مبدأ الوراثة الشرعية أن يتولّي العرش دوق يورك " الكاثوليكي " ، شهدت الحياة السياسية في انجلترا ظهور حزبين سياسيين : حزب "الهويجز" Whigs بزعامة "شافتسبري" الذي دعا إلي حرمان دوق يورك من العرش وحرمان الكاثوليك من عضوية مجلس اللوردات ، وحزب "التوريز" Tories بزعامة "هاليفاكس" الذي عارض الحرمان ودعا إلي المحافظة علي الوضع القائم والاكتفاء بتحديد سلطات الملك . وحزبا الأحرار والمحافظين الحاليّان ليسا في الواقع سوي امتداد لهذين الحزبين اللّذين نشآ حول مسألة دينية بحتة (٣) . كما أن حزب الأحرار البريطاني قد نشأ أصلا لحماية الجماعات غير الأنجليكانية والدفاع عن مصالحها في مواجهة التعصّب الإنجليكاني(٤) ، ذلك أنّه منذ انفصال كنيسة انجلترا عن الكثلكة والسلطان البابوي وحتي هذه اللحظة إرتبطت الحكومة في انجلترا بالكنيسة واضطهدت مخالفيها في المذهب . فتحت حكم المستقلّين كانت العبادة الإنجيلية وكذلك المذاهب الأخري المنافسة للعبادة الكالفينية مضطّهدة. وكذلك فقد تعرّض المستقلّون للإضطهاد الشديد تحت حكم غيرهم من الشيع . كما اضطّهد اليعاقبة الكاثوليك الرومان الذين يدينون بالولاء للبابا في نهاية القرن الثامن عشر (٥) . وعندما استتّب

---

١ - أنظر : فاروق عبد السلام : الأحزاب السياسية والفصل بين الدين والسياسة ، ١٩٧٩ ، ص ٣٦-٣٧ .

٢ - كرين برينتون : دراسة تحليلية للثورات ، ترجمة عبد العزيز فهمي ، ١٩٦٦ ، ص ٢٠٠ ؛ اموري د. رينكور : القياصرة القادمون ، ترجمة أحمد نجيب هاشم ، ١٩٧٠ ،ص ٣٦-٣٧.

٣ - حول نشأة حزبي الهويجز والتوريز راجع : د. فاروق عبد السلام : الأحزاب السياسية ،١٩٧٩ ، ص ٨٢-٨٣ ؛

Kelley: The Cultural Pattern in American Politics, 1979, PP. 35-36; Jennings: Party Politics, Vol. 2, 1961, P. 19; Beer: Modern British Politics, 1965, PP. 3 ff.

٤ - راجع التفاصيل والمصادر في :

Medhurst and Moyser: The Politics of Establishment-The Case of the Church of England and the Colombian Roman Catholic Church, Unpublished Dissertation, 1988, PP.4, 10, 35.

٥ - راجع : كرين برينتون : المرجع السابق ، ص ٢٣٣ ، ٢٣٦ ؛ فردريك هرتز : مرجع سابق ، ص١٥٦ ؛
Kelley: The Cultural Pattern in American Politics, 1979, P. 35; The New Encyclopaedia Britannica, 1985, Vol. 26, P. 544.

الأمر للكنيسة الانجليكانية تكتّلت الطوائف الدينية الأخري لإنشاء حزب سياسي يحميها من اضطّهاد الكنيسة الأنجليكانية . وهكذا نشأ الحزب البريطاني الحر British Liberal Party الذي وضع من بين أهدافه الأساسية حماية الجماعات غير الأنجليكانية والدفاع عن مطالبها في مواجهة التعصّب الإنجليكاني ، ومن المعروف - كما سيأتي - أنّ اضطهاد كنيسة انجلترا لمخالفيها في المذهب هو الذي دفع البيوريتان Puritans إلي الهجرة إلي العالم الجديد لبناء كنائسهم الخاصة والفرار من كنيسة انجلترا التي كانت توقع بهم الإضطهاد وتجبر بعضهم علي ترك البلاد إن هم رفضوا التعبّد علي الطريقة التي رسمتها لهم . وكذا فقد فرّ الكاثوليك المضطهدون في انجلترا إلي القارة الجديدة وأسّسوا فيها مستعمرة ميريلاند Maryland (١) .

ومع بداية القرن التاسع عشر ظهرت في الحياة السياسية في انجلترا حركة دينية إصلاحية كان لها أكبر الأثر في حالة الإستقرار السياسي النسبي التي تميّزت بها انجلترا في هذا القرن . فعلي الرغم من الصراعات الطائفية والاضطهاد الديني ، وعلي الرغم من أنّ المجتمع الإنجليزي في القرن ١٩ قد شهد التناقضات الطبقية التي أشار إليها ماركس في نظريّته عن الرأسمالية ، فإنّ سيطرة العقيدة المنهاجية Methodist وتبريراتها لظاهرة التفاوت الطبقي والتعدّد المذهبي حال دون أن تشهد انجلترا تلك الصراعات السياسية العدوانية التي عرفتها التقاليد الفرنسية ، مما جعل المجتمع الإنجليزي ينعم بحالة من الإستقرار السياسي النسبي تعارض توقعات ماركس (٢) .

الكالفينية والطابع القومي الإنجليزي :

لم يقتصر دور الدين في بريطانيا علي المساهمة في بناء الأمة وتحقيق وحدتها القومية واستقرارها السياسي ، بل أنّه أيضا لعب دورا حاسما في تحقيق إزدهارها الإقتصادي وتشكيل طابعها القومي. فقد طبعت التربية البروتستانتيةالشعب الإنجليزي بعدّة سمات أهمّها الفردية والليبرالية والتقوي والعناية البالغة بشئون الإقتصاد والمال وغيرها من النواحي المادية الدنيوية (٣). وقد ربط ماكس فيبر بين اعتناق الإنجليز لمذهب كالفن من جهة واعتناقهم للنظم السياسية الحرّة وتفوّقهم في التجارة والنشاط الإقتصادي من جهة أخري (٤). فقد كان

---

١ - Kelly: To Make Men Free, 1966, PP. 16-17; Kennedy: A Nation of Immigrants, 1964, P. 6; Jones: American Immigration, 1960,PP. 13-14.

٢ - راجع : فردريك هرتز : مرجع سابق ، ص ٤٢٨ ، ٤٣٢ ؛ د. السيد الحسيني : علم الإجتماع السياسي ، ١٩٨١ ، ص ٢٣ .

٣ - راجع حول ذلك: أندريه سيجفريد: سيكولوجية بعض الشعوب، ترجمة غنيم عبدون ، د.ت ، ص٧٧-٧٨، أموري د. رينكور: القياصرة القادمون ، ترجمة أحمد نجيب هاشم ، ١٩٧٠ ، ص ٣٧-٣٨ .

٤ - Weber: The Protestant Ethic and The Spirit of Capitalism, Trans. By Talcott Parsons, 1958, P. 45; The New Encyclopaedia Britannica, 1983, Vol. 15, P. 610; 1985, Vol. 26, P. 545.

كالفن يحث أتباعه علي احتراف المهن والإشتغال بالتجارة والجمع بين النواحي الدينية الروحية والنواحي الدنيوية المادية . وكان كالفن يؤمن بأنّ التقوي الشخصية هي المرجع الأخير للإلتزام الأخلاقي . فكل فرد مسئول عن أعماله وسلوكه بدون وساطة ، لذلك فإنّ عليه أن يتحرّر من كل سلطة تتحكّم في سلوكه ولو كانت الكنيسة أو البابا . وقد كان الإلتزام بهذه المباديء وراء اعتناق الإنجليز للنظم السياسية الحرّة وتفوقّهم في شئون الإقتصاد والتجارة .

وكذلك فإنّ كثيرا من الدراسات تشير إلي أنّ الخلفية المسيحية البروتستانتية للطابع القومي الإنجليزي واضحة في كثير من السمات التي اصطبغ بها الشعب الإنجليزي كالتسامح والإعتدال والتديّن والميل إلي السلام ونبذ العنف وغير ذلك من المباديء التي اتّفقت عليها ودعت إليها المذاهب الكالفينية المختلفة إمتثالا لتعاليم كالفن في النشاطات السياسية والإقتصادية وغيرها (1) . لكل ذلك يؤكّد "جوفري" Geoffrey أنّ الدين يأتي في مقدّمة عوامل ثلاثة ساعدت علي تكوين الهويّة الإنجليزية ، بالإضافة إلي الطبقة الإجتماعية والإقليمية (2) .

وهكذا لعبت الكالفينية دورا حاسما في تشكيل الطابع القومي للإنجليز بعد مساهمتها في بناء هذه الأمّة وتحقيق وحدتها القومية وإستقرارها السياسي وإزدهارها الإقتصادي . ولعل هذا الدور هذ الذي مكّن انجلترا من التفوّق علي فرنسا في القرن التاسع عشر كما تمثل ذلك سياسيا في ظاهرة الإستقرار السياسي النسبي واعتناق الأفكار الليبرالية ، وإقتصاديا في نمو الثروة وانتعاش الحياة الإقتصادية ، وإجتماعيا في الاستقرار الطبقي وخلوّها من الصراع المرير بين الطبقات الإجتماعية الذي عرفته فرنسا ، ودوليًا في الهيبة الدولية وبناء إمبراطورية عالمية .

الإرتباط بين الدين والدولة والطبيعة الدينية للمجتمع البريطاني المعاصر:

وفي القرن العشرين ، لا تزال الحياة السياسية في بريطانيا تصطبغ – ولو نسبيا – بالصبغة المسيحية الكالفينية . ولا يزال الطابع الإنجليزي يتأثّر بشكل حاسم بنشاط الكنائس الحرّة وبتعاليم مذهب كالفن . ولا يزال الدين البروتستانتي أحد مقوّمات بناء الدولة وأحد عوامل التوحيد والتجانس : فالصليب Cross لا يزال أحد عناصر العَلَم البريطاني الذي يمثّل الرمز القومي (3) . ومجلس اللّوردات لا يزال يضم في عضويته خمسة وعشرين أسقفا تنتخبهم الكنيسةالأنجليكانية فضلا عن رئيس أساقفة كانتربري The Archbishop

---

1 – راجع : فردريك هرتز : القومية في التاريخ والسياسة، ١٩٦٨ ، ص ١٥٥ – ١٥٦ .

2 – راجع : عبدالله سليمان ابو كاشف : الهويّة الوطنية للفلسطينيين في مصر، ماجستير، ١٩٨٤، ص٤٥.

3 – بالإضافة إلي العَلَم البريطاني فإنّ الصليب هو العامل المشترك في كثير من أعلام دول الغرب مثل ايسلندا والدانمرك والسويد وسويسرا وفنلندا ومالطة والنرويج واليونان ، وكذا علم كل من استراليا ونيوزيلندا .

of Canterbury[1] . والقانون الصادر عام ١٦٨٩ والذي يحرّم إعتلاء عرش انجلترا علي كل كاثوليكية أو متزوّج من كاثوليكية لا يزال ساريا ومتحكّما في عملية اختيار ملك بريطانيا الذي يجب أن يكون – هو وزوجته – بروتستانتي المذهب [2] . والحكم في بريطانيا لا يزال مرتبطا بالكنيسة وبالعقيدة الأنجليكانية Anglican . والعلاقة بين الدولة والكنيسة الأنجليكانية لا تزال علاقة مشاركة Partnership بحيث يمكننا وصف بريطانيا بأنّها "دولة الكنيسة" كما يمكننا وصف كنيستها الأنجليكانية الرسمية بأنّها "كنيسة الدولة" . والواقع المعاصر لا يزال يجسّد تلك العبارة التي عبّر بها أدموند بيرك (١٧٢٩-١٧٩٧) عن هذه الوحدة التي لا تنحلّ بين الدولة والكنيسة عند البريطانيين : "Church and State are Ideas inseparable in Their Minds" [3] فالملك لا يجب فقط أن يكون بروتستانتيًا ، بل وأن يتبع الكنيسة الأنجليكانية الرسمية . وبمجرّد تتويجه ملكا فقد أضحي رئيس الكنيسة الأنجليكانية والمسئول عن تعيين الأساقفة . ورئيس أساقفة كانتربري هو الذي يضع التاج علي رأس الملك في حفل التتويج . والبرلمان هو الذي يشرف علي تنظيم العبادة ويفرض سيطرته علي الشئون الدينية بشكل يحول دون تمتّع الكنيسة الرسمية بأي استقلال في إدارة شئونها . وفي عام ١٩٨٤ رفض مجلس العموم البريطاني طلب الكنيسة بتعديل طريقة تعيين القساوسة بحيث تتم بمعرفة الكنيسة مؤكّدا بذلك أنّ عملية اختيار القساوسة وتعيينهم في بريطانيا يجب أن تظل مرتبطة بالاختيار السياسي للحكومة باعتبار الكنيسة جزءا من النظام السياسي وليست منفصلة عنه [4] .

---

١ – حول عضويّة الأساقفة في مجلس اللوردات البريطاني راجع : حسن سيد أحمد إسماعيل : النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا ، ١٩٧٧ ، ص ١٣٧ ؛ ميشيل ستيوارت : نظم الحكم الحديثة ، ترجمة أحمد كامل ، ١٩٦٢ ، ص ٣٦-٣٨ ؛
Taylor: English History, 1914-1945, 1965, P. 169; Ball and Millard: Pressure Politics in Industrial Societies, 1986, P. 220.

٢ – يروي الدكتور العمري كيف كان هذا الشرط يتحكم في عملية إختيار الملك حتي لو اضطر الإنجليز الي تنصيب ملك أجنبي ، فيذكر حادثتين وقعت إحداهما في القرن ١٧ والأخري في اوائل القرن ١٨ . فعندما حاول الملك جاك الثاني إعادة الكثلكة وسلطان البابا إلي انجلترا خرج عليه الإنجليز واضطروه الي الهرب . وكان أمير الغال وولي العهد وليام أوف أورانج William of Orange كاثوليكيا ، فجعل البرلمان الملك مشتركا بينه وبين أخته الكبري الأميرة ماري Mary بعد إعلانهما الموافقة علي وثيقة تضمن عدم انتهاك الحريّات وعدم التحوّل بالبلاد عن الديانة البروتستانتية ، وذلك في عام ١٦٨٩ . وفي أوائل القرن ١٨ لم يكن في انجلترا وارث شرعي للعرش يتوفّر فيه شرط أن يكون بروتستانتي المذهب مما دفع البرلمان إلي نقل العرش إلي أسرة أجنبية هي أسرة "برونسويك" . راجع : د. أحمد سويلم العمري : السياسة والحكم في ضوء الدساتير المقارنة ، ص ٣٢٤-٣٣٥ ؛
Breuilly: Nationalism and the State, 1985, P. 386.

٣ – Burke: Reflections on the Revolution in France, 1955, P. 113, quoted from: Hagopian: Regimes, Movements and Ideologies, 1978, P. 479.

٤ – راجع: Ball and Millard:op-cit., P. 209; Medhurst and Moyser: op. cit., PP. 4,14=

والحقيقة أنّه لا تزال هناك علاقة عضويّة بين كنيسة انجلترا والدولة البريطانية تفرض علي هذه الكنيسة أن تناضل من أجل الدفاع عن مصالح ومواقف الدولة ، وأن تحوّل كنائسها ومنابرها إلي أماكن للدعاية السياسية وأن تسعي دائما للتأثير في الآراء السياسية لأتباعها بطرق مختلفة (١)، كما تفرض علي الملك أن يعلن دائما وفي كل مناسبة عن ولائه لكنيسة انجلترا، ومثال ذلك أنّه عندما أرادت الملكة اليزابيث الاحتفال بمرور خمسة وعشرين عاما علي تتويجها توجّهت إلي كاتدرائية القديس بول St. Paul's Cathederal لكي يقيم لها القساوسة الأنجليكان قدّاس شكر (٢)، كما لو كانت الملكة تحكم شعباكلّه من الأنجليكان(٣)، أو كما لو كانت قد عضّدت في مهامها الملكية بصلوات الأنجليكان وحدهم، أو كما لو كان الأنجليكان وحدهم هم الوطنيين الذين أرادوا أن يقدّموا الشكر للربّ علي محاسن حكمها!(٤).

التمييز الديني ومظاهر التحكّم في الأقليات :

علي أنّ ما تقدّم لا يمثّل كل مظاهر الاضطهاد الذي تمارسه الدولة البريطانية رسميّا ضد الجماعات الدينية غير الأنجليكانية . ولا يزال هناك - في الربع الأخير من القرن العشرين - العديد من مظاهر الاضطهاد الأخري . ومن ذلك أنّ بعض الوظائف لا تزال قاصرة علي الأنجليكان من أتباع كنيسة انجلترا ومحظورة علي غيرهم مثل وظيفة رئيس القضاة والقس العام Chaplain General في القوات المسلحة وبعض عمداء الكليات وأساتذة اللاهوت . كما أنّ المدارس والمعاهد والكليات الكنسية Chaplaincies جميعها قاصرة علي الأنجليكان . وكذا فإنّ المدارس الأوليّة القديمة Old Grammer Schools ومعظم المدارس الثانوية الجديدة كلّها أنجليكانية . ولا يسمح مطلقا بممارسة أي عبادة غير أنجليكانية في دور العبادة الملحقة بالمدارس والكليات وبصفة خاصة في أكسفورد وكمبردج Oxford & Cambridge (٥) . بل والمدقّق في قسم الإعلان عن الوظائف الخالية في

= وكذلك فإن القرار الذي اتخذته الكنيسة مؤخرا بتولي النساء منصب القسيس يجب ان يقره البرلمان .

١ - حول دور كنيسة انجلترا في الدعاية السياسية واهم طرق التأثير السياسي للكنيسة علي أتباعها أنظر : Jennings: Party Politics, Vol. 1, 1960. PP. 155-156.

٢ - Davies: The Church of England Observed, 1984, P. 56.

٣ - بالإضافة الي الأنجليكان من أتباع كنيسة إنجلترا الرسمية فإنّ هناك علي الأقل أربع جماعات دينية أخري : الكاثوليك وأتباع الكنائس الحرة Free Churches والمسلمون واليهود .

٤ - راجع دعوة الأمير تشارلز للفصل بين الكنيسة والتاج وحرمان الكنيسة الانجليزية من وضعها كدين رسمي للدولة بعدما أصبحت بريطانيا أمة متعددة الاعراق والديانات، في: الأهرام، ١٩٩٤/٦/٢٩ ص١.

٥ - في أكتوبر عام ١٩٨١ قرّرت لجنة التعليم في مدينة "ديربي" البريطانية إغلاق أبواب المدارس أمام الطلبة المسلمين بسبب إصرارهم علي رفض أداء الصلاة بالكنائس الملحقة بمدارسهم . وأكّدت صحيفة "ديلي ميل" البريطانية أنّ مئات الطلبة المسلمين لم يغادروا منازلهم ورفضوا الذهاب لمدارسهم إحتجاجا عل قرار لجنة التعليم . كما نظّم الطلبة المسلمون مظاهرات للإحتجاج علي هذه الإجراءات =

الصحف البريطانية سوف يكتشف كيف أنّ معظم الوظائف في مجال البحوث والدراسات الدينية هي فقط لأتباع الديانة الأنجليكانية . وفي الواقع ، فإنّ الإلتحاق بأي عمل آخر في بريطانيا بالنسبة لأتباع أي مذهب غير أنجليكاني لا تزال تقف أمامه عوائق كبيرة (١) .

الدين القومي وأثره في الحقوق المدنية :

وهكذا تبدو بريطانيا في النهاية دولة مسيحية بروتستانتية أنجليكانية بحكومتها وملكها وقانونها ونظام تعليمها . كما تبدو الأنجليكانية الدين القومي أو الشعبي National or Folk Religion المسيطر علي الحياة السياسية والعامة في بريطانيا والذي تصطبغ به كافة النشاطات والوظائف إبتداء من مراسم تتويج الملك وانتهاء بمراسم الزواج ودفن الموتي وتعميد الأطفال(٢) .

ولا يزال عدد غير قليل من الإنجليز يعتقدون أنّ الأنجليكاني من جوهر آخر غير جوهر المواطنين الآخرين ، وأنّ الأنجليكانية هي التعبير الصادق عن الاعتقاد الفعلي في اللّه ، وأنّهم بهذه العقيدة قد أصبحوا شعب اللّه المختار ، وأنّ الكنيسة الأنجليكانية أساس كل النظام الذي به وبكل جزء منه تتحقّق وحدة الأمة ، وهم يعتبرون الأنجليكانية جزءا لا يتجزّأ من الوعي القومي الإنجليزي ، ولذا يرون أنّ غير الأنجليكاني لا يستطيع الإحساس كإنجليزي (٣) . ولعل هذا يفسّر معاملة الإنجليز لكل من يدين بمذهب غير مذهبهم كأجنبي وكمواطن من الدرجة الثانية ، وحرصهم علي الإنتقاص من حقوقه المدنية . ولعل هذا ما يفسّر أيضا موقف الإنجليز من الكاثوليك الرومان في إيرلندا الشمالية .

الحوار القومي حول العلاقات بين الكنيسة والدولة في بريطانيا :

الحقيقة أنّ الانجليز الإنجليكان ليسوا جميعا من هذا الفريق الذي يعتنق المذهب الأنجليكاني بحماس شديد ويربط بينه وبين القومية ويدعو إلي تدعيم تبعيّة الكنيسة للدولة

= التي اتخذتها لجنة التعليم بالمدينة . ومن جانب آخر فإنّ موقف الحكومة البريطانية الثابت من هذه المسألة كان الدافع للأقليّة الإسلامية للمطالبة المستمرة بمدارس خاصة لأبناء المسلمين حفاظا علي شخصيتهم وهويّتهم الإسلامية في مواجهة سيطرة الديانة الأنجليكانية . راجع جريدة الأمة الإسلامية ٢٦/١٠/١٩٨٤ ص ١؛ ١٦/١٢/١٩٨٥ ص ١ ؛ الأخبار ١/٩/١٩٨٩ ص٤ .

١ – لمزيد من التفاصيل حول مظاهر تفضيل أتباع كنيسة إنجلترا علي غيرهم من أتباع الجماعات الدينية الأخري راجع :

Davies: The Church of England Observed, 1984, P. 56; Taylor: English History, 1914-1945, 1965, PP. 168-169.

٢ – Ibid., P. 169; Kelley: The Cultural Pattern in American Politics, 1979, P. 35.

وحول تعريف الدين القومي راجع فيما سبق ، ص ٧٠ (حاشية رقم ٢) .

٣ – راجع فردريك هرتز : مرجع سابق ، ص ١٤٣ ؛ اندريه سيجفريد : مرجع سابق ، ص ٧٨ ؛

Medhurst and Moyser:The Politics of Establishment, Unpublished Dissertation, 1988, P. 14; Hagopian: Regimes, Movements and Ideologies, 1978, PP. 478-479.

ومشاركتها لها في الحكم وفي السيطرة علي الحياة العامة . فهناك فريق آخر - وإن كان قليل العدد ضعيف الأثر - يدعو إلي ضرورة فك الإرتباط بين الكنيسة والدولة وبين رسالة الكنيسة والحدود القومية. وقد ارتكز كل فريق إلي عدد من المبرّرات والحجج التي تدعّم وجهة نظره[1]:

فالفريق المناصر لمبدأ قومية الكنيسة وتبعيّتها للدولة ينطلق في دعوته من التأكيد علي العناصر الآتية :

أ - أنّ الكنيسة في بريطانيا هي تعبير عن رمز قومي خُلق وتطوّر بتفاعل عوامل دينية وسياسية علي مدي أربعة قرون ، وأنّ في إلغاء طابعها القومي حرمان للجيل المعاصر من الإفادة من هذا التراث القومي المستمد من معطيات الحياة البريطانية والذي يشكّل جزءا من تاريخ بريطانيا .

ب - أنّ الوضع الحالي للكنيسة لم يعتمد في استمراره علي أي نظرية أو وثيقة مكتوبة، وإنما هو في الواقع إنعكاس لرغبة ثابته لدي سائر عناصر المجتمع في أنّ بريطانيا يجب أن تظل - كما قرّر الأنجليكان والمنهجيّون Methodists معا في عام ١٩٦٨ - دولة مسيحية بحكومتها وقانونها وتعليمها القائم علي المبادىء المسيحية .

جـ - أنّ كنيسة بريطانيا هي في طبيعتها تجسيد للأخلاق المسيحية وللطابع القومي للشعب الإنجليزي . فهي تتّسم بالاعتدال وعدم التطرّف سواء في الفكر أو في الممارسة ، وبالاهتمام بالتركيز علي الطبيعة العملية والأخلاقية للمسيحية بدلا من الإفراط في المسائل اللاهوتية . أي أنّها كنيسة متّصلة بالواقع البريطاني ، ولذلك فإنّها جديرة بأن تكون كنيسة قومية .

د - أنّ كنيسة بريطانيا بوضعها الحالي يمكنها إبداء الرأي في كل المشكلات التي تعترض حياة البريطانيين ، كما يمكنها أن تتصرّف كمرشد روحي للأمة بصفة عامة وللبرلمان بصفة خاصة ، وكمعبّرة عن الوعي القومي ، وإذا تخلّت الكنيسة عن صفتها الرسمية وتبعيّتها للدولة فإنّها لن تستطيع أن تضطلّع بهذه الأدوار .

لكل هذه الإعتبارات فإنّ كنيسة بريطانيا يجب أن تظل - عند هذا الفريق - المؤسّسة الرسمية والقومية والتابعة للدولة والمشاركة لها في نشاطاتها في The Establishment كافة المجالات[2] .

---

١ - حول تفاصيل الحوار القومي في بريطانيا بين أنصار مبدأ الكنيسة الرسمية ودعاة الفصل بين الكنيسة والدولة راجع :

Davies : Op. Cit., PP. 57-63.

وراجع : الاهرام، ١٩٩٤/٦/٢٩ ، ص١ ، ٩٤/٧/١ ص٤ ، ٩٤/٧/٣ ص٤ للتعرف علي موقف كل من الامير تشارلز والكنيسة الإنجليزية من هذه المسألة .

٢ - مصطلح المؤسسة Establishment يشير إلي كل المنظّمات أو التكوينات الإجتماعية التي تمثّل =

وعلي الجانب الآخر يقف المصلحون الأنجليكان الذين يرفضون كليّة مبدأ قوميّة الكنيسة وتبعيّتها للدولة ويؤكّدون أن هذه العلاقة قد وضعت كنيسة انجلترا في وضع "زائف" في العالم المعاصر ، وهو وضع يحول في النهاية دون آداء الكنيسة لرسالتها علي الوجه الأكمل . ويستند هذا الفريق إلي العناصر الآتية :

أ – أنّ الوضع الحالي جعل التاج يملك الكلمة الأخيرة في حين أفقد الكنيسة حريّتها حتي في أكثر الأمور حيويّة بالنسبة لها ، وهي تعيين القساوسة وتنظيم العبادة .

ب – أنّ رسالة الكنيسة تتعارض مع تبعيّتها لأي دولة قومية أو حزب سياسي أو قسم معيّن من المجتمع . فالكنيسة الأنجليكانية – كالكنيسة الرومانية الكاثوليكية – وظيفتها التبشير بمملكة الله علي الأرض قاطبة . وهي لذلك يجب أن تكون مفتوحة لكل الناس من جميع الأجناس بدون تمييز . ولا شك أنّ ارتباط الكنيسة بدولة معيّنة يجعلها مرتبطة بمصالح تلك الدولة التي قد لا تكون مهتمّة برسالة الكنيسة ووظيفتها التبشيرية . وتبدو النتائج الخطيرة لمثل هذا الإرتباط بوضوح من خبرة الكنائس الإنجيلية Evangelical في ألمانيا في عهد هتلر Hitler (١) ، لذلك فإنّه يتعيّن ألاّ ترتبط الكنيسة بأي جماعة إنسانية بالذات حتي تتمكّن من أداء رسالتها في حرية تامة .

جـ – ثبت أنّ رجال الدين في كنيسة انجلترا الرسمية – بوضعهم الحالي – يمثّلون جماعة متحالفة مع كبار الملاّك ورجال الدولة ، وأنّهم يتصرّفون كلوردات في مجلس اللوردات ويسعون لتأمين مستوي راق من المعيشة يليق بمكانتهم ، علي حساب دورهم الحقيقي في مساعدة الفقراء والضعفاء (٢) .

د – أنّ وظيفة الكنيسة الإتصالية أو الإعلامية Prophetic تفرض عليها إبلاغ كلمة الرب بما يتطلّبه ذلك من تقييم ونقد كل الأفكار والأوضاع والسياسات التي تتعارض مع

= السلطة والشرعية والتراث المستقر المتفق عليه والوضع القائم . وقد أشار هنري فيرلي – الذي أدخل هذا الإصطلاح في الأدب الإنجليزي لأول مرة في مقال نشر عام ١٩٥٥ – إلي المؤسسات والتكوينات التي ينطبق عليها هذا الإصطلاح في بريطانيا وهي : الأسرة المالكة والبرلمان والجهاز الحكومي وكنيسة إنجلترا والقوات المسلحة الملكية وهيئة الإذاعة البريطانية وجامعتي أكسفورد وكمبريدج والقانون والنقابات المهنية والعمالية والمجالس البلدية والصحف الكبري والمدارس العامة الحكومية وملاّك الأراضي والرأي العام البريطاني وأنماط السلوك الفردي التي تصوغها وتوجهها كل تلك المؤسسات . راجع :

Ency. Brit., 1960, Vol. 8.P. 727 .

١ – حول خبرة الكنائس البروتستانتية في ألمانيا الهتلرية أنظر فيما بعد ص ١٤٥ .

٢ – حول الإرتباط التقليدي البروتستانتية بين رجال الكنيسة الأنجليكانية وطبقات الحكّام والأثرياء والملاّك في بريطانيا راجع :

Jennings: Party Politics, Vol. I. 1960. p 156, ; Kelley: The Cultural Pattern in American Politics, 1979, P. 35.

المبادىء المسيحية حتي لو كان مصدرها نظام الحكم ذاته . فكيف يتأتّي لكنيسة رسمية وتابعة للدولة أن تؤدي هذه الوظيفة؟ ويمكن الإستدلال علي تقاعس الكنيسة في آداء وظيفتها في تقييم الأوضاع السياسية المعاصرة بموقفها من نزاع فوكلاند Falklands عام ١٩٨٢ . فقوميّة الكنيسة وتبعيّتها للدولة فرضت عليها مباركة انتصار الحكومة أيًا كان موقفها الحقيقي من الصراع ومبرّراته ، وإلاّ اتُهمت بالخيانة القومية . أي أنّ الكنيسة قد اتّخذت موقفا يتعارض تماما مع ما تراه موافقا لروح المسيحية والذي كان يفرض عليها الوقوف ضد الحكومة ورفض فكرة النزاع وإرسال قوات عسكرية إلي الجزر من أساسها(١).

وقد انتهي هذا الفريق من المصلحين الأنجليكان إلي أنّ كنيسة بريطانيا بوضعها الحالي لا تؤدّي وظيفتها الإعلامية أو الاتصالية ، وأنها قد تحوّلت إلي مجرّد كنيسة كهنوتية Priestly عاجزة عن أداء دورها الحقيقي المرتبط بنشر الدعوة الدينية وإظهار الحق وتقييم الأوضاع السياسية والإجتماعية والشخصية من منطلق التعاليم المسيحية .

والحقيقة أنّ علاقة الكنيسة الأنجليكانية بالدولة في بريطانيا تختلف تماما عن علاقة الفاتيكان بالدولة في إيطاليا . فالكنيسة الكاثوليكية الرومانية أبت بشدّة أن تكون تابعة لدولة أو حزب أو جماعة معينة وخاضت كفاحا طويلا قبل أن تحصل علي استقلالها الكامل ، وبذلك تجنّبت النتائج الخطيرة لمثل هذا الإرتباط كما بدت واضحة من خبرة الكنائس الإنجيلية في ألمانيا النازية أو الكنيسة الأنجليكانية في بريطانيا .

موضع الكنيسة الأنجليكانية بين القوي الضاغطة والقوي المساندة :

كل ما سبق يفسّر لنا لماذا لا تمارس الكنائس الأنجليكانية البريطانية دورا نشطا في الحياة السياسية كالدور الذي تمارسه عادة الكنائس الكاثوليكية ، ولماذا لا تدخل هذه الكنائس في قائمة جماعات الضغط التي تساهم بطريق مباشر أو غير مباشر في مختلف مراحل عملية صنع القرار السياسي البريطاني . وكيف يحدث ذلك والكنيسة جزء من النظام ذاته وواحدة من المؤسسات التي تمثل السلطة والشرعية والوضع القائم ؟

ليس معني هذا أنّ الكنائس الأنجليكانية لا تشارك مطلقا في الحياة السياسية فالملاحظ أنّ هذه الكنائس تلعب دورا محدودا في هذا المجال (٢) . ويكاد هذا الدور ينحصر في تأييد العمال وتوجيه الإنتقادات إلي بعض السياسات الإقتصادية دون أن يكون لهذا

---

١ – نفس الشيء يمكن أن يقال عن النزاع العربي الاسرائيلي والذي اتخذت كنيسة انجلترا بشأنه موقفا سلبيا تماما في الوقت الذي أظهرت فيه الكنيسة الكاثوليكية إهتماما ملحوظا حتي أنّها لعبت ولا تزال تلعب دورا نشطا من أجل التوصّل إلي تسوية سلمية للنزاع . حول موقف كنيسة انجلترا راجع :
Adams and Mayhew: Publish it not, 1976, P. 112 .

٢ – انظر علي سبيل المثال انتقاد رئيس كنيسة انجلترا للاوضاع الاجتماعية والاقتصادية في ظل حكومة جون ميجور المحافظة ، في : الاهرام ، ٩٤/٤/٧ ص٤ ، ٩٤/٥/٣١ ص٤ .

التأييد أو لهذه الإنتقادات تأثير كبير أو رد فعل مناسب من جانب الحكومة . ويكفي أن نتذكّر أنّه عندما تزعّمت بعض الكنائس حركة عّمال المناجم المضربين في إقليم ويلز في أوائل عام ١٩٨٥ ووجّهت إنتقادات شديدة للسياسات الإقتصادية لحزب المحافظين ، شنّت السيدة مارجريت تاتشر M. Thatcher رئيسة وزراء بريطانيا السابقة هجوما عنيفا علي قساوسة الكنيسة متّهمة إيّاهم " بكثرة الصياح وتوجيه النقد البذيء لسياسة حكومتها الإقتصادية " كما وصفت هؤلاء القساوسة بأنهم " ليسوا إلا ديكة تكثر الصياح" (١) .

وإذا كانت كنيسة إنجلترا لا تستطيع - بحكم تبعيّتها للدولة - أن تنتقد سياستها الخارجية - كما حدث في نزاع فوكلاند - فإنّ الدولة تسمح لها فقط بالتدخّل في بعض القضايا التي لا يمكن تسويتها بالطرق الدبلوماسية أو العسكرية . والدور الذي تلعبه الكنيسة في هذه الحالات يجب أن يخضع لإشراف الدولة ويحقّق في النهاية مصلحتها القومية . أي أنّ الكنيسة تقوم بهذه الأدوار كمؤسّسة من مؤسّسات الدولة وكأداة من الأدوات التي تلجأ إليها الدولة لتحقيق مصالحها في المجال الخارجي . وعلي سبيل المثال فإنّ الدور الذي لعبه القس " تري وايت " - المبعوث الخاص لرئيس أساقفة كانتربري - لإطلاق سراح الرهائن الغربيين في لبنان وليبيا ما كان يمكن أن تلعبه أي من مؤسسات الدولة الأخري . فقد فشلت كل محاولات الإفراج عن الرهائن الغربيين في لبنان التي قام بها وسطاء سياسيون قبل أو بعد وساطة مبعوث الكنيسة الأنجليكانية . كما توسّط القس "وايت" لدي العقيد القذافي لإطلاق سراح البريطانيين الأربعة الذين احتُجزوا في ليبيا عقب قرار بريطانيا قطع علاقاتها مع ليبيا بسبب أعمال العنف التي ارتُكبت في السفارة الليبية بلندن في يناير ١٩٨٥، وقد أعلن العقيد القذافي أنّه قد قرر الإفراج عن المعتقلين الأربعة البريطانيين " إستجابة لنداءات الكنيسة " وقام بتسليمهم للقس "وايت" . ولذلك فقد اجمعت الصحف والإذاعات ووسائل الإعلام الغربية الأخري في إحتفالاتها برأس السنةالميلادية في ديسمبر ١٩٨٦ علي أنّ القس "وايت " كان " من أبرز الشخصيات العالمية في عام ١٩٨٦" (٢) . وعندما اختُطف هذا القس نفسه في لبنان بعد اتّهامه بالتجسّس لصالح الحكومات الغربية ، سارعت بريطانيا بإيفاد المطران "جون براون" ليحلّ محل القس "وايت" كمبعوث للكنيسة الإنجليزية لمواصلة الجهود من أجل الإفراج عن الرهائن البريطانيين (٣) .

---

١ - جريدة الأهالي ١٩٨٥/٤/٢ ص٢ ؛ المختار الإسلامي ، يناير ١٩٨٥ ص ٨٤ .

٢ - تصدّرت أنباء وساطة القس "وايت" للإفراج عن الرهائن في لبنان وعن المحتجزين في ليبيا نشرات الأخبار العالمية . وعلي سبيل المثال : إذاعة صوت أميركا: ١٩٨٥/١/٥ الساعة ٧ مساء، ١٩٨٥/١/٦ الساعة ٨ مساء ؛ ١٩٨٥/١/٧ الساعة ٨ مساء ، ١٩٨٥/١/٨ الساعة ٧ مساء ، ١٩٨٦/١٢/٣١ الساعة ٩ مساء؛ إذاعة مونت كارلو : ١٩٨٥/٢/٥ الساعة ٩ مساء (بتوقيت القاهرة).

٣ - صوت أميركا - القسم العربي -، ١٩٨٨/٨/٢٨ ، أخبار الحادية عشر مساء (توقيت القاهرة) .

وبطبيعة الحال فإنّنا لا نحتاج للتذكير بالدور الذي لعبته الكنيسة الإنجليزية لتبرير الحركة الإستعمارية وارتكاب أعمال العنف التي تتعارض تماما مع روح الديانة الأنجليكانية ذاتها وذلك من أجل تحقيق مطامح الدولة السياسية (١) .

العلاقة الإرتباطية بين الإنتماء الديني والسلوك السياسي والإنتخابي:

يرتبط التفضيل الحزبي في بريطانيا إلي حد ما بالإنتماء الديني . فأتباع الكنيسة الأنجليكانية يميلون إلي تفضيل حزب المحافظين ، بينما يميل أتباع أديان الأقليات إلي الإنحياز إلي حزب العمال أو الأحرار (٢) . ولمّا كان الأنجليكان ينتمون عادة إلي الطبقة العليا في المجتمع البريطاني في حين تنتمي الجماعات الدينية الأخري في الغالب إلي الطبقة العاملة أو الوسطي الدنيا ، فإنّه يمكننا القول أنّ الإنتماء الديني يرتبط في علاقته بالسلوك الانتخابي بالإنتماء الطبقي . فالأنجليكان والأساقفة من الطبقة العليا يصوّتون عادة لصالح حزب المحافظين . والجماعات الدينية الأخري من الطبقات الدنيا والوسطي الدنيا تختار غالبا حزب العمال أو الاحرار (٣) ، وفي بعض الأحيان فإنّ الإختلافات الحزبية في بريطانيا تكاد تكون تجسيدا للإختلافات الدينية بشكل يبدي هذه الأحزاب في النهاية كما لو كانت أحزابا دينية تضاف إلي قائمة الأحزاب الدينية الأخري في بريطانيا كحزب الديمقراطيين المسيحيين وحزب الديموقراطيين الإشتراكيين المسيحيين (٤) . رغم ذلك ففي بعض الأحيان

---

١ – إرتباط الدين بالحركة الإستعمارية لم يقتصر في الواقع علي النشاط الإستعماري البريطاني ، فقد كان رجال الدين الأوربيون بصفة عامة هم طلائع الزحف الأوربي خارج القارة ، كما كانت المؤسّسات التبشيرية الأوربية واحدة من أهم الأدوات التي مهّدت لتلك الحركة الإستعمارية . وقد عبّر الرئيس الكيني عن هذا التوظيف الأوربي للدّين في حركة الإستعمار بقوله : "لقد جاءوا والإنجيل في أيديهم والأرض في أيدينا ، فأصبح الإنجيل في أيدينا والأرض في أيديهم "أنظر : د. عون الشريف قاسم : التراث الروحي والبعث القومي ، ١٩٧٦ ، ص ١٩٠؛ د. حورية مجاهد : الإستعمار كظاهرة عالمية ، ١٩٨٥ ، ص ٧٠ ؛ د. عبدالله عبد الرازق إبراهيم : المسلمون والإستعمار الأوربي لأفريقيا ، عالم المعرفة ، يوليو ١٩٨٩، ص٩ ؛ د. حسن حنفي : المسلمون في آسيا ، في : حسن حنفي (مشرف) : اليسار الإسلامي ، ١٩٨١ ، ص ٢٠٤ .

٢ – لمزيد من التفاصيل راجع :
Medhurst and Moyser: The Politics of Establishment, Unpublished Dissertation, 1988, P. 10; Ball and Millard: Pressure Politics in Industrial Societies, 1986, P. 218; Kelley: The Cultural Pattern in American Politics, 1979, PP. 35-36.

٣ – راجع حول ذلك :
Marcridis: Modern Political Regimes, 1986, P. 90; Jennings: Party Politics, Vol. 111, 1962, P. 119.

٤ – حول ظاهرة تطابق الإختلافات الحزبية مع الإختلافات المذهبية في الحياة السياسية البريطانية بما يعنيه ذلك من تحوّل الأحزاب العلمانية ذاتها إلي أحزاب دينية أنظر : =

الأخري يتحرّر الناخب البريطاني من أثر الإنتماء الديني علي تفضيله الحزبي وسلوكه الإنتخابي . فهناك بعض الرومان الكاثوليك في حزب المحافظين البريطاني كما أنّ هناك قليل من الأنجليكانيين في حزب العمال (١) . إلا أنّ ذلك لا يمثّل سوي استثناء وخروجا علي الإرتباط التقليدي بين دعم حزب المحافظين وعضوية كنيسة انجلترا من جانب وبين دعم حزب العمال وعضوية الكنيسة الكاثوليكية الرومانية من جانب آخر (٢) .

هذا الإرتباط بين الإنتماء الديني والسلوك الإنتخابي جعل الدين دائما موضع اهتمام كلا الحزبين المتنافسين علي السلطة في بريطانيا : المحافظين والعمال، علي الأقل كأداة للتأثير في السلوك الإنتخابي لشعب متديّن. وعلي الرغم من أنّ قانون الإنتخاب في بريطانيا يحرّم علي قساوسة الكنائس الترشيح في الإنتخابات (٣) ، فإنّهم يملكون القدرة علي التأثير من خلال حقّهم في التصويت - فيما عدا أعضاء مجلس اللوردات - فضلا عن قدرتهم علي التأثير في أتباع كنيستهم . لذلك فقد دأب حزب المحافظين علي تعضيد الكنيسة الانجليكانية والتعبير عن مصالحها لكسب تأييد قطاعات كبيرة من المواطنين من أتباعها (٤) .

ومن ذلك موقفه المتعنّت من الأقلية الكاثوليكية في أولستر Ulster . ومن ذلك أيضا ما أعلنته "مارجريت تاتشر" في اجتماع لكبار أساقفة الكنيسة الأسكتلندية المستقلّة من أنّ سياستها الإقتصادية والإجتماعية "تُعد تطبيقا أمينا للمباديء المسيحية " (٥) . وبغض النظر عن مدي صدق تلك المقولة وما أثارته من ردود أفعال في بريطانيا طوال الربع الثاني من عام ١٩٨٨ ، فلا شك أنّ لمثل هذه التصريحات أثرها علي أتباع الكنيسة الأنجليكانية الذين يميلون إلي تفضيل حزب المحافظين (٦) . أما أتباع أديان الأقليّات فيميلون إلي الإنحياز

= Berry: The Sociology of Grass Roots Politics, 1970, P.49; Kelley: The Cultural Pattern in American Politics, 1979, PP. 35-36 .

وحول الأحزاب المسيحية في بريطانيا أنظر :

Day and Degenhardt: Political Parties of the World, 1980, P. 350

١ - Berry: op. cit ., P. 61.

٢ - Ibid, P. 49 .

٣ - معني ذلك أنّ عضوية مجلس العموم في بريطانيا محرّمة تماما علي رجال الدين ويقتصر تواجدهم في البرلمان علي ٢٦ مقعدا في مجلس اللوردات .

٤ - د. خيري عيسي : النظرية العامة للأحزاب السياسية ، المجلة المصرية للعلوم السياسية ، أكتوبر ١٩٦٢، ص ٩٦ .

٥ - د. محمد مورو : تطبيق الشريعة الإنجليزية ، المختار الإسلامي ، أغسطس ١٩٨٨ ص ٩ .

٦ - أحد الأسباب التي بررّت بها مارجريت تاتشر إعتراضها علي المشروع الخاص بإقامة أوربا الكبري أنّه سيعيد إلي بريطانيا "أوثان" الإشتراكية وسيقود إلي تطبيق المباديء التعاونية والماركسية "الكافرة" علي الجزيرة البريطانية . راجع : الأهرام ٨٩/٩/١٥ ص٥ .

لحزب الأحرار أو العمال أملا في أن يخفّف عنهم – إذا وصل إلي الحكم – بعض مظاهر الإضطهاد التي يتعرّضون لها بسبب عقيدتهم . ولذلك غالبا ما يلجأ الوطنيّون الإيرلنديون الكاثوليك إلي حزب العمّال لمساعدتهم في الإنفصال عن بريطانيا وإنهاء سيطرة البروتستانت علي الأجهزة الحاكمة في إيرلندا الشمالية ، وكذا الحال في ويلز وسكوتلندا (١).

ولم يقتصر حزب العمال علي استمالة أصوات الأقليّات الدينية في بريطانيا والتي لا تشكّل نسبة كبيرة من مجموع الناخبين ، ولكنّه سعي كذلك للحصول علي تأييد قطاعات كبيرة من الناخبين عن طريق استمالة أتباع كنيسة انجلترا القومية وإثارة الشعور الديني الأنجليكاني في دعايته وتصريحاته السياسية : فالإشتراكية البريطانية " ليست ضد الدين والقومية ولكنّها حركة قومية صحيحة يتغلغل في أعماقها الشعور الديني الأنجليكاني" (٢) ، والنضال ضد الرأسمالية ومن أجل تدعيم النظام الإشتراكي "يقوده الحزب باسم يسوع المسيح"(٣) ... ورغم ذلك فقد فشل الحزب في السنوات الأخيرة في الحصول علي أصوات "المتديّنين" الذين يميلون إلي التصويت لصالح حزب المحافظين . فقد أثبتت الدراسات أنّه ، بإستثناء الرومان الكاثوليك ، فإنّ معظم أعضاء حزب العمال البريطاني هم من غير المتديّنين علي الإطلاق (٤) ، وأنّ هناك علاقة سلبية بين عضوية الكنيسة وبين المشاركة السياسية في حزب العمّال ، أي أنّ أعضاء الحزب أو مؤيّديه من أعضاء الكنائس ليسوا من النشيطين سياسيا . وذلك علي عكس الحال في حزب المحافظين الذي ينتسب معظم أعضائه إلي الكنائس – وبخاصة الأنجليكانية منها – كما أنّ العلاقة بين عضوية الكنيسة والإنتظام فيها وبين المشاركة السياسية هي علاقة إيجابية ، أي أنّ أغلبيّة الأعضاء في الكنائس الأنجليكانية المؤيّدين لحزب المحافظين هم من النشيطين سياسيا (٥) ، ويبدو هذا طبيعيا إذا علمنا أنّ مذهب المحافظة Conservatism في حد ذاته عادة ما يتضمّن الإكليروسية Cleri-calism – بمعني التداخل Interpenetration بين الكنيسة والدولة – وذلك من منطلق نظرته العضويّة Organic للمجتمع والتي تفترض وجود ارتباط داخلي بين السياسة والأخلاق من جانب، وبين الأخلاق والدين من جانب آخر، وفي النهاية بين السياسة والأخلاق والدين. وكنتيجة لهذه النظرة العضوية التي تغلّف مذهب المحافظين يصبح من غير المنطقي فصل القيم

---

١ – هـ . أ . ل . فشر : تاريخ أوربا في العصر الحديث ، ترجمة أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع ، ١٩٤٦ ، ص ٤٦٣ . وانظر نتائج انتخابات ١٩٩٢ ، في : السياسة الدولية ، يوليو ٩٢ ص٢٥٨ .

٢ – فشر : المرجع السابق ، ص ٣٢٥ .

٣ – Burns : Ideas in Conflict, 1960, P. 358.

٤ – المقصود بالتديّن هنا الإشتراك في عضوية إحدي الكنائس والإنتظام في التردّد عليها وليس حقيقة الإيمان ذاته والذي لا يملك العلم الأدوات التي تمكّنه من معالجته . فالتمييز هنا بين العضو في الكنيسة وغير العضو فيها بغض النظر عن حقيقة الإيمان من عدمه .

٥ – راجع حول ذلك :

Berry : The Sociology of Grass Roots Politics, 1970, PP. 51-53.

السياسية عن القيم الدينية ، أو فصل المؤسسات السياسية عن المؤسسات الدينية ، أو فصل النشاط السياسي عن النشاط الديني . وإذا كانت التطوّرات المعاصرة تفرض أن يكون لكل من الكنيسة والدولة ذاتيّتهما النظامية مؤسّساتهما المستقلّة ، فإنّ هذا – وفق مذهب المحافظين – لا يتطلّب بالضرورة الفصل الصارم بينهما (١) .

وعلي الرغم من أنّ الفلسفة السياسية للكنيسة الكاثوليكية الرومانية هي أساسا محافظة – بتأثير فلسفة الأكويني وبدليل نشاطها السياسي المحافظ في الدول الأخري – إلا أنّها لجأت في بريطانيا إلي التحالف مع حزب العمال الراديكالي لمجرّد أنّ حزب المحافظين تدعمه كنيسة بريطانيا الرسمية الأنجليكانية . رغم ذلك فيبدو أنّ الكاثوليك في بريطانيا لا يزالون أمناء علي عقيدتهم المحافظة والقائمة علي وحدة العرش والمذبح Union of Throne and Alter . يبدو هذا واضحا فيما أثبتته الدراسات – كما أسلفنا – من أنّ عددا – وإن كان ضئيلا – من الكاثوليك قد انضمّوا بالفعل إلي حزب المحافظين ، ومن أنّ أغلبية الكاثوليك الذين ظلّوا علي دعمهم لحزب العمّال يشكّلون في الواقع الجناح اليميني المحافظ للحزب والطائفة الوحيدة في الحزب التي لا يزال ينتسب أعضاؤها إلي الكنائس ويواظبون علي التردّد عليها ، وإن كان كل هذا لم يمنعهم من معارضة الحكومات البريطانية وممارسة الضغوط ضدّها في بعض القضايا كما سيأتي .

العنف الطائفي ونتائجه علي الحياة السياسية في المجتمع البريطاني:

تولّدت ظاهرة العنف أو الإرهاب ، التي أضحت إحدي سمات الحياة السياسية البريطانية خلال العشرين عاما الأخيرة ، نتيجة لتراكم نزعة التعصّب الديني علي نزعة التعصّب القومي لدي العديد من الأطراف والتي ينتمي بعضها إلي تقاليد غير بريطانية (٢) . علي أنّ معظم أعمال العنف التي شهدها المسرح السياسي في بريطانيا خلال تلك الفترة قامت بها منظمّة الجيش الجمهوري الإيرلندي IRA الكاثوليكية ، والتي تناضل منذ عام

---

١ – حول العلاقة بين مذهب المحافظين والإكليروسية راجع :

Hagopian: Regimes, Movements and Ideologies, 1978, P. 478; Ball and Millard : Pressure Politics in Industrial Societies, 1986, P. 218.

٢ – علاوة علي مظاهر العنف بين الطوائف البريطانية ، فقد أضحت بريطانيا مسرحا للعديد من أعمال العنف التي ترتكبها طوائف دينية أجنبية . وعلي سبيل المثال فقد شهدت مقاطعة "كنت" في جنوب شرق بريطانيا في أكتوبر عام ١٩٨٤ أعمال عنف قام بها مئات من طائفة السيخ خلال مظاهرة معادية للهند أمام معبد للسيخ في تلك المنطقة . وفي فبراير ١٩٨٤ قتل عضوان من جبهة تحرير كشمير – وهي الجبهة التي تناضل من أجل قيام دولة كشمير المستقلة عن الهند وباكستان – دبلوماسي هندي في بريطانيا إنتقاما لصدور حكم بالإعدام في الهند علي أحد أعضاء الجبهة . وفي ١٥ سبتمبر ١٩٨٥ تعرّض رئيس جمهورية قبرص الإسلامية – رؤوف دنكتاش – لمحاولة اغتيال خلال إقامته بفندق "بورتمان" في لندن . والأحداث من هذا النوع كثيرة . راجع : الأخبار ١٩٨٤/١٠/٨ ، ص٢ ؛ النور : ١٩٨٥/٣/٢٠ ص ٢ ؛ ١٩٨٦/٥/٢٨ ص ٢ ؛ السياسة الدولية ، اكتوبر ٩٤ ص ٣٢٨.

١٩٦٩ لإنهاء الحكم البريطاني وسيطرة البروتستانت علي شئون الحكم في إيرلندا الشمالية[1] . ففي محاولتها لإثارة الرأي العام والضغط علي الحكومة البريطانية ودعم قضيّة ثوّار الجيش الجمهوري الإيرلندي الإنفصاليين ، إستاثرت المنظمة بالمركز الأولي علي مستوي العالم من جهة عدد العمليّات الإرهابية وأعمال العنف التي قامت بها خلال السنوات الأخيرة [2] - وذلك قبل أن تقرر وقف أعمال العنف والبدء في التفاوض مع الحكومة البريطانية إبتداء من عام ١٩٩٤ - وهي أعمال دمويّة إستهدفت العديد من الجنود ورجال الشرطة وكبار الساسة البريطانيين فضلا عن المنشآت والأهداف البريطانية [3] ، وشارك فيها العديد من القساوسة ورجال الدين الكاثوليك من أمثال الأب الإيرلندي الكاثوليكي "باتريك ريان" Father Patrick Ryan [4] . وكان من الطبيعي أن تحاول المنظّمة إغتيال زعماء حزب المحافظين البريطاني بسبب مساندته للكنيسة الأنجليكانية وتجاهله لمطالب الكاثوليك الإنفصالية [5] كما حدث في أكتوبر عام ١٩٨٤ عندما حاولت المنظمة القضاء علي رئيسة الوزراء السابقة مارجريت تاتشر M. Thatcher وجميع أعضاء مجلس الوزراء البريطاني وعتاة حزب المحافظين الحاكم وذلك بتفجير قنبلة في فندق "جراند أوتيل" Grand Hotel ببرايتون Brighton أثناء انعقاد المؤتمر السنوي لحزب المحافظين فيما وصف بأنه أكبر محاولة اغتيال سياسي في بريطانيا منذ أن حاول الكاثوليك - أيضا - الإطاحة بملك بروتستانتي في عام ١٦٠٥ [6] .

---

١ - حول نشأة وتطوّر حركة الجيش الجمهوري الإيرلندي راجع : مجلة السياسة الدولية ، يناير ١٩٩٢ ، ص ٩٩-١٠١ ؛

Rumpf and Hepburn : Op. Cit., PP. 89, 236.

٢ - حول المساحات التي يغطيها الإرهاب الدولي المعاصر ونصيب إيرلندا الشمالية منه أنظر : الأخبار ١٩٨٨/٥/٣ ص ١١ .

٣ - راجع بعض مظاهر العنف الطائفي الذي اجتاح بريطانيا - وإيرلندا الشمالية بصفة خاصة في : مجلة السياسة الدولية: أكتوبر ١٩٧٥ ص ٢٠٩ ، يناير ١٩٧٦ ص ٢٣٥ ؛ أكتوبر ١٩٧٨ ص ٢٣٩-٢٤٠ ؛ يناير ١٩٩٢، ص ١٠٠ ؛ الأهرام ١٩٨٤/١٢/٢٥ ص٤ ؛ ١٩٨٧/٤/٩ ص ٤ ؛ ١٩٨٨/٢/١٦ ص٤ ؛ ١٩٨٨/٨/٢١ ص٤ ؛ ١٩٩٢/٤/١١ ص١ ؛ ١٩٩٢/١٠/٢٣ ص١ ؛ الأخبار ١٩٨٦/١/٣ ص٢ ؛ الوفد ١٩٨٧/٦/١٢ ص١ ؛ ١٩٨٩/٧/١٣ ص٦ ، مجلة العالم ١٩٨٨/٨/٢٧ ص ٢٦ ؛

Time: 27/8/1984, P. 22; 4/4/1988, PP. 24-25: 16/5/1988. P. 18; 19/9/1988, PP. 12-14; Observer 13/3/1988, P. 14.

٤ - راجع دور هذا القس وموقف السلطات البريطانية منه في :

Time 12/12/1988, P. 24, Observer 4/12/1988, P.1.

٥ - ولهذا السبب حاولت المنظمة أيضا اغتيال ملكة بريطانيا ، أنظر علي سبيل المثال مجلة السياسة الدولية ، يوليو ٩٣ ص٣٠٥ ، اكتوبر ٩٤ ص ٣١٥ ؛ الاهرام ، ٩٤/٤/٢٠ ص ٤ .

٦ - لتجنّب تكرار مثل هذا الحادث أثناء انعقاد مؤتمر حزب المحافظين البريطاني في أكتوبر ١٩٨٨ بمدينة برايتون ، فقد اتّخذت السلطات البريطانية تدابير أمنيّة إستغرق إعدادها عامين كاملين بتكاليف بلغت مليونا ونصف مليون جنية استرليني وتحوّلت مدينة برايتون التي عقد فيها المؤتمر إلي قلعة عسكرية =

وفي مارس ١٩٨٩ عثرت الشرطة البريطانية داخل أحد مخابيء الجيش الجمهوري الإيرلندي علي قائمة معدّة لاغتيال ٢٠٠ شخصية سياسية بارزة بينها مارجريت تاتشر رئيسة الوزراء السابقة (١) .

ولا تزال إيرلندا الشمالية تعيش حالة من الذعر وعدم الإستقرار بسبب الصراعات الدموية بين الكاثوليك والبروتستانت والتي تخلّف عشرات الضحايا في كل مّرة . وهي صراعات لا موضع للشك في بعدها الطائفي . فالكاثوليك يتعمّدون قتل البروتستانت . وهؤلاء الأخيرون يقصدون الكاثوليك بأعمال العنف ، كما حدث في مدينة "انيسكلين" حين فجّر الكاثوليك قنبلة قتلت عددا من البروتستانت ، فأطلق هؤلاء النار علي تجمّع من الكاثوليك ، فيما يعرف عادة بأنّه إجراء إنتقامي . ورغم الاتفاق الأخير علي وقف إطلاق النار، فإن العلاقة بين الطائفتين يغلب عليها طابع العداء والشكوك المتبادلة (٢) .

البعد الديني للمسألة الإيرلندية :

الواقع أنّه ليس ثمة تفسير لاستمرارية وعدوانية الصراع القومي في بريطانيا سوي التفسير الديني . فاختلاف المذهب هو الدافع الحقيقي لطلب الإنفصال - كما حدث في إيرلندا الكاثوليكية التي حصلت علي استقلالها عام ١٩٢١ واعترفت في دستورها صراحة بأنّ الديانة الكاثوليكية هي ديانة أغلبية الشعب(٣) . وإختلاف المذهب هو الذي أكسب الثوار الإيرلنديين قوة لمقاومة الإندماج ، بدليل امتثال الإيرلنديون البروتستانت لفكرة إتحاد إيرلندا وبريطانيا ، بل وحرصهم علي مقاومة مشروع الإنفصال والذي سوف يخضعهم لسيطرة حكومة دبلن Dublin الكاثوليكية . ولو كان الصراع بين الإنجليز والإيرلنديين قوميا بحتا لاشترك فيه كل الإيرلنديين سواء كانوا كاثوليكا أو بروتستانت . وهذا يخالف الواقع الذي يؤكد أنّ الإيرلنديين الكاثوليك وحدهم يطالبون بالإنفصال عن بريطانيا ويقاتلون من أجل ذلك ، في حين يطالب الايرلنديون البروتستانت بالوحدة مع بريطانيا ويقاتلون من أجل ذلك أيضا (٤) . وقد فشلت السياسة البريطانية السمحة إزاء الكاثوليك الإيرلنديين ، وفشلت كل

= محصنّة . أمّا القاعة التي عقد فيها المؤتمر أعماله فقد طوّقت بحوالي ١٥٠٠ شرطي بريطاني . راجع حول ذلك : الأخبار ١٥/١٠/١٩٨٢ ص٢ ؛ الأهالي ١٧/١٠/١٩٨٤ ص٢ ؛ الأهرام ١٨/١٠/١٩٨٨ ص ٤ ؛ The Economist 20/10/1984, P. 23;
Time : 22/10/1984, PP. 10-15; 24/10/1988, P. 14.

١ - الأهرام ١٣/٣/١٩٨٩ ص٤ .

٢ - الأهرام ١٠/١١/١٩٨٧ ص٤؛ ١٥/١١/١٩٩٢ ص١؛ ٢٣/٥/٩٤ ص٤، ٢٠/٦/٩٤ ص٤؛ ١٨/٩/٩٤ ص٤؛ Time 4/4/1988, P. 24

٣ - راجع : د. محمد الغنام : الإرهاب في الديمقراطيات الغربية ، السياسة الدولية ، يناير ١٩٩٢ ص٩٩؛ Graham: Vatican Diplomacy, 1959, P. 21; Carey: Catholicism and Irish National Identity, in : Merkl and Smart (eds.) : Religion and Politics in the Modern World, 1985, P. 104.

٤ - حول موقف كلا الطائفتين البروتستانتية والكاثوليكية في إيرلندا الشماليه من مشروع الإستقلال =

محاولاتها لمعالجة مشاكلهم وتحسين أحوالهم الإجتماعية العامة [١] ، في استمالة قلوب الكاثوليك الذين كلّما أرادوا تقوية روحهم القومية الإنفصالية تذكّروا ذلك الميراث المرير من الإضطهاد الذي لا قوه من البروتستانت لقرون عديدة [٢] . وحتي عندما حاول البريطانيون إيجاد حل جزئي للمسألة الإيرلندية يحد من أعمال العنف التي يمارسها الكاثوليك ، وذلك بالتفكير في تشكيل حكومة يشارك فيها البروتستانت والأقليّة الكاثوليكية لتتولّي حكم الإقليم[٣] ، صعّد الكاثوليك من أعمال العنف معلنين بذلك رفضهم التنازل عن مطلبهم بالإنفصال التام عن بريطانيا وإنهاء كل سيطرة للبروتستانت في إيرلندا الشمالية [٤] .

وقد ظلت أعمال العنف الكاثوليكي الذي تمارسه منظمة الجيش الجمهوري والعنف البروتستانتي المضاد الذي تمارسه منظّمات تكوّنت خصّيصا للدفاع عن البروتستانت وممارسة أعمال العنف ضد الكاثوليك - مثل إتحاد ايرلندا الدفاعي أو رابطة دفاع أولستر Ulster Defense Association [٥] ، هو السمة الغالبة علي هذا الإقليم الذي لم يعرف الوفاق منذ عام ١٩٢١ حين انفصل عن جنوب الجزيرة وضُمّ إلي بريطانيا برغبة الأغلبية البروتستانتية التي تقطنه، وذلك حتي عام ١٩٩٤ عندما بدأت مرحلة جديدة لم تتضح معالمها بعد .

التعدّد المذهبي ونتائجه علي الوحدة القومية في بريطانيا :

كل هذه الوقائع والأحداث تؤكّد البعد الديني للصراع القومي في إيرلندا الشمالية وتكشف عما تفجّره العداوات الدينية من صراعات دموية ، وعمّا يمكن أن يحدثه التعدّد الديني من فقدان للوحدة القومية والوفاق [٦] . فقد نجح الأنجلو ساكسون في إقامة وحدة بين ثلاث أمم يجمع بينها المذهب البروتستانتي هم الإنجليز English والويلزيين Welsh والأسكتلنديين Scottish ، ولكنهم لم ينجحوا أبدا في إدماج الأمة الإيرلندية Irish الكاثوليكية في إطار وحدتهم القومية . بل وحتي هذه الوحدة القومية البروتستانتية ظلّت مهدّدة دائما بسبب اختلاف مذاهب الكنائس . فكنيسة انجلترا أنجليكانية Anglican ، وكنيسة إسكتلندا مشيخيّة Presbyterian ، وكنيسة ويلز كالفينية Calvinistic . وكان

= راجع : فشر : تاريخ أوربا في العصر الحديث ، ترجمة أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع ، ١٩٤٦ ، ص ٤٦٣ - ٤٦٥ ؛ الاهرام ٩٤/٩/١٨ ص٤ .

١ - حول الجهود التي بذلتها الحكومات البريطانية من أجل حل المشكلات الإجتماعية والإقتصادية التي يعاني منها الكاثوليك في أولستر أنظر: فشر: نفس المرجع السابق، ص٤٦٣-٤٦٥؛
Time 4/4/1988, P.25.

٢ - راجع :
Alpher: Nationalism and Modernity, 1986, P. 26; Time 4/4/1988, PP. 24-25.

٣ - الأهرام ١٩٨٨/٨/٢١ ص٤ ؛ ٩٤/١/٢٢ ص٥؛ السياسة الدولية ، ابريل ٩٤ ص٢٢٠ .

٤ - راجع : السياسة الدولية ، يوليو ٩٣ ص٣٠٩ ؛ ابريل ٩٤ ص٢٢١، ٢٢٨، ٢٢٤؛ الاهرام : ٩٤/٢/١٠ ص٤، ٩٤/٤/٢٦ ص٤، ٩٤/٥/٢٣ ص٤، ٩٤/٦/٢ ص٤ .

٥ - انظر : احمد جلال الدين : الارهاب الدولي ، دكتوراه ، ١٩٨٤ ، ص ٤٠٩ .

٦ - حول الدور الوظيفي للدين في المجتمعات متعدّدة الأديان راجع :
Merton: Social Theory and Social Structure, 1968, P. 83.

الإسكتلنديون قد اشترطوا لقيام الإتحاد مع الإنجليز ضمان الحكم الذاتي والإستقلال الكنسي لاسكتلندا (١). ولا يزال للإسكتلنديين تقاليدهم القانونية ونظمهم التعليمية المنبثقة عن عقيدتهم الدينية الخاصة . ورغم ذلك يطالب بعض الاستكتلنديين بالإنفصال عن بريطانيا ، وتمارس حركة جيش التحرير الإسكتلندي أعمال عنف وإرهاب لإرغام الحكومة البريطانية علي تحقيق مطلبهم، كما حدث في عام ١٩٨٤ عندما أرسلت الحركة رسائل ناسفة وطرود ملغومة إلي رئيسة الوزراء أنذاك مارجريت تاتشر وعدد من أعضاء الحكومة البريطانية (٢) . وحدث ما يشبه ذلك في مقاطعة ويلز (٣). وقد تأكدت هذه النزعة القومية والدعوة الانفصالية في انتخابات ١٩٩٢ (٤).

وهكذا فإنّ الإختلافات الدينية لا تزال تشكّل أحد أهم عوامل تميّز القوميات البريطانية وتنافسها . كما إنّ الصراع الثقافي بين هذه القوميّات ، وحرص كل منها علي أن يكون لها دينها القومي الخاص ، ورفض كل منها للمفاهيم الدينية التي تقوم عليها عقائد القوميات الأخري ، لا يزال يشكّل عقبة أساسية في طريق الوحدة القومية البريطانية الكاملة ، ولا يزال هو المسئول عن ظاهرة العنف التي يشهدها المسرح السياسي البريطاني حتي هذه اللحظة (٥) .

خصائص المشاركة السياسية للجماعات الدينية في بريطانيا :

هناك ثلاث جماعات دينية كبري في بريطانيا : أتباع الكنيسة الرسمية الأنجليكانية ؛ والكاثوليك الرومان ؛ وأتباع الكنائس الحرّة (٦) . تأتي بعد ذلك جماعات دينية صغيرة الحجم كالمسلمون واليهود . وعلي الرغم من أنّ الجماعة البروتستانتية بصفة عامة تشكّل أغلبية مطلقة في بريطانيا فإنّها أقل الجماعات الدينية مشاركة في الحياة السياسية . ويكاد يقتصر دورها علي ما سبق وذكرناه ، وهي ظاهرة سوف تتكرّر أيضا في الخبرة الأمريكية.

القوي الضاغطة الكاثوليكية : بواعثها وأدواتها :

أمّا الجماعة الكاثوليكية ، فقد سبق ورأينا كيف أنّها المسئول الأول عن ظاهرة العنف الديني الذي يجتاح بريطانيا ويهدّد الاستقرار في إيرلندا الشمالية . وعلاوة علي ذلك ، فإنّ الأقلية الكاثوليكية في بريطانيا لا تفتأ تعارض السياسات الحكومية التي يري فيها الكاثوليك خروجا علي مفاهيمهم وتقاليدهم الدينية في المجالات الإجتماعية والأخلاقية

---

١ – راجع : فردريك هرتز : مرجع سابق ، ص ٢٠١ – ٢٠٢ ؛
Kelley: op. cit., P. 34; Medhurst and Moyser: op.cit., p.3.

٢ – جريدة وطني ١٩٨٤/١٢/٢ ص١ .

٣ – راجع : عادل محمد زكي صادق : الوحدة الوطنية في قبرص ، دكتوراه ، ١٩٨٠ ، ص ١٣٩ .

٤ – راجع : الأهرام ، ١٩٩٢/٣/٣ ص٥ ؛ ١٩٩٢/٤/١٠ ، ص ١ .

٥ – حول البعد الديني للصراع القومي في بريطانيا راجع :
Kelley: op.cit., PP. 34-35.

٦ – Taylor: English History, 1914-1945, 1965, P. 168 .

المختلفة. وتأتي في مقدّمة القضايا التي أثارت الأقلية الكاثوليكية في بريطانيا وحثّتها علي ممارسة الضغوط علي الحكومة لتعديل موقفها بصددها قضايا التعليم الديني والإجهاض والزواج المختلط . فقد كانت ضغوط الكاثوليك وراء إصدار قانون التعليم Education Act في عام ١٩٤٤ ، والذي أنهي مرحلة من النزاع الحاد بين الحكومات البريطانية والجماعات الدينية – وفي مقدّمتها الكاثوليكية – إستمرت طوال نصف قرن تقريبا . وفي ظل هذا القانون كان خمس الأطفال البريطانيين قد التحقوا بالمدارس الدينية حتي بداية الثمانينات[١]. ومن جانب آخر فقد قادت الكنيسة الكاثوليكية في بريطانيا الحملة المضادة لقانون الإجهاض Abortion الصادر في ٢٧ ابريل ١٩٦٧. وقد اشتركت في هذه الحملة كافّة المنظمات والجمعيات والنقابات الكاثوليكية البريطانية[٢] ، مثل اتحاد الأمهات الكاثوليك The Union of Catholic Mothers، وعصبة النساء الكاثوليكيات The Catholic Women's League ، ونقابة الأطباء الكاثوليك The Catholic Doctors' Guild وغيرها[٣] . وبالإضافة إلي قضايا التعليم والإجهاض فقد أثار الكاثوليك في بريطانيا مشكلات مع الحكومة بسبب ظاهرة الزواج المختلط Intermarriage ، وغير ذلك من القضايا الإجتماعيةوالأخلاقية [٤] .

الجماعة الإسلامية بين الوعي الديني ومشكلة عدم الإندماج :

أمّا الجالية الإسلامية في بريطانيا ، والتي يبلغ تعدادها حوالي مليوني نسمة [٥] ، فإنها – كالجالية الإسلامية في فرنسا وفي غيرها من الدول غير الإسلامية – تأبي الإندماج في التقاليد القومية للمجتمعات التي تعيش فيها ، وتحافظ علي تقاليدها الخاصة المنبثقة من العقيدة الإسلامية . فللمسلمين في بريطانيا مساجدهم ومراكزهم وجمعيّاتهم الخاصة التي ترعي شئونهم . كما أنّهم يطالبون بمدارس مستقلة لأبنائهم ويرجعون في شئون دينهم إلي لجنة للفتوي تابعة للمجلس الإسلامي بلندن ، وكثير من عاداتهم وتقاليدهم لا تزال مرتبطة

---

١ – راجع التفاصيل في :
Ball and Millard : Pressure Politics in Industrial Societies, 1986, PP. 228-229.

٢ – راجع التفاصيل في :
Ibid., P. 233; Kimber and Richardson (eds.): Pressure Groups in Britain, 1974, PP. 159, 162.

٣ – حول أهم منظمات الضغط الدينية في بريطانيا وبصفة خاصة الكاثوليكية منها راجع :
Ibid., P. 11; Potter: Organized Groups in British National Politics, 1961, PP. 55-56, 124-125.

٤ – Taylor: English History, 1965, P. 1965, P. 168.

٥ – ليست هناك إحصائية رسمية معتمدة لعدد المسلمين في بريطانيا ، كما لا توجد أي مواد مكتوبة وموثّقة بهذا الشأن . وتؤكد معظم التقديرات – غير الرسمية – علي وجود مليوني مسلم يحملون الجنسية البريطانية. علي سبيل المثال: إذاعة لندن برنامج لكل سؤال جواب، ١٩٨٨/٩/٧ ، ٥.٥٥ مساء (توقيت القاهرة) . وراجع أيضا التقديرات الواردة في المصادر التالية : الأهرام ١٩٨٤/٤/٦ ص٧ =

بالشرق الإسلامي . أما موقفهم الحاسم من اللحوم والخمور في بريطانيا فيعد من أهم مظاهر تميّزهم وصعوبة إندماجهم في التقاليد المحليّة . ويؤدي كل ذلك إلي خلق حالة من التوتّر في العلاقات بينها وبين الأغلبية القومية قد تنتهي بموجة من الاضطهاد عندما تحاول الأغلبية فرض التقاليد الدينية القومية علي كافة الرعايا دون تمييز ودون مراعاة لمشاعرهم الدينية ، كما حدث عندما طُلب من التلاميذ المسلمين في مدينة ديربي البريطانية أن يؤدّوا الصلاة في الكنائس الملحقة بمدارسهم في عام ١٩٨٤ كما أسلفنا . وكما حدث عندما اعترضت الهيئات البريطانية وجمعيات الرفق بالحيوان علي الطريقة التي يتبعها المسلمون في ذبح الماشية وفرضت حظرا علي طريقة الذبح التي تجري طبقا للشريعة الإسلامية بدعوي أنّ هذه الطريقة "قاسية وخالية من الرحمة" (١) ، وكما حدث حين رفضت الحكومة البريطانية تقديم الإعانة المالية لإحدي المدارس الإسلامية في مدينة باتلي الواقعة في يوركشير الغربية لأنها مدرسة خاصة للطالبات المسلمات فقط وليست مختلطة كسائر المدارس البريطانية ، أو عندما رفضت الحكومة تقديم الدعم لإحدي المدارس في برنت (٢).

ويكاد يقتصر الدور الذي تلعبه الجالية الاسلامية في الحياة السياسية في بريطانيا (٣) علي تقديم الإحتجاجات وتنظيم المظاهرات بهدف رفع صور الاضطهاد الذي تمارسه الأغلبية ضدهم سواء بالإساءة إلي عقيدتهم ، كما حدث في فبراير ١٩٨٩ عندما سمحت بريطانيا بنشر كتاب سلمان رشدي Salman Rushdie الهندي الأصل والبريطاني الجنسية بعنوان "الآيات الشيطانية" والذي رأي المسلمون أنّه يتضمّن إساءة بالغة للإسلام والرسول صلي الله عليه وسلم (٤) ، أو بحرمانهم من المدارس الإسلامية المستقلّة ، أو من ذبح لحوم الماشية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية ، أو غير ذلك من مظاهر الإضطهاد الذي تمارسه الأغلبية البروتستانتية .

= ٨٩/٤/١٨ ص١٠: ١٩٨٩/٥/٢ ص٧ ؛ النور : ١٩٨٣/٨/٢٤ ص٢ ؛ ١٩٨٣/٩/٢١ ص٢ ؛ ١٩٨٦/١/٢٩ ص٢ ؛ ١٩٨٧/٢/٤ ص٢ ؛ ١٩٨٨/٦/٢٩ ص٢ ؛ ٨٨/١١/٢٣ ص٢ ؛ الرأي العام : ١٩٨٥/١٢/٢٦ ص١ ؛ ١٩٨٦/٩/٢٤ ص١ ؛ ١٩٨٨/٦/٢٤ ص١ ؛ مجلة العربي : يونيو ١٩٨٩ ص٧٥، ٩٠ ؛ الأهرام ، ٩١/٧/٢٣ ص١٤ .

١ – راجع النور : ١٩٨٤/١٠/١٠ ص١ ؛ ١٩٨٧/١٢/٩ ص٢ .

٢ – راجع مجلة العربي ، يونيو ١٩٨٩ ، ص٧٥ ؛ النور ، ١٩٩٢/٥/٢٠ ص١ .

٣ – قبل تأسيس الحزب الإسلامي البريطاني الذي ظهر في الحياة السياسية في شهر سبتمبر عام ١٩٨٩.

٤ – جدير بالذكر أنّ قانون التجديف أو السخرية من الأديان المعمول به في بريطانيا ينطبق فقط علي المسيحية ، وهو ما يُعد أحد مظاهر اضطهاد الأقلية الإسلامية في بريطانيا ، ولذا فقد شهدت بريطانيا مظاهرات ضخمة قام بها المسلمون أمام مبني البرلمان البريطاني في مايو ١٩٨٩ للمطالبة بتعديل القانون بما يسمح بحماية المسلمين وتقديم سلمان رشدي للمحاكمة . راجع التفاصيل في : الأهرام ٢٧ ، ١٩٨٩/٥/٢٨ ؛

Observer 28/5/1989, P. I, International Herald Tribune 29/5/1989, P.2

وغالبا ما تنجح الجالية الإسلامية ، وبصفة خاصة الجالية العربية التي لها وزن سياسي في بريطانيا (١) ، في إقناع المسئولين البريطانيين بمدي ارتباط هذه القضايا بالعقيدة الإسلامية ومدي ما يمثّله موقف الأغلبية من تعصّب وإثارة لمشاعر المسلمين . ويكفي أن نذكر لتأكيد ذلك أنّ الحكومة البريطانية قد ألغت الحظر المفروض علي ذبح الماشية طبقا للشريعة الإسلامية أكثر من مرة . كما وافق مجلس مدينة "براد فورد" - تحت الضغط الذي مارسته الجالية الإسلامية - علي تزويد المدارس التي يدرس فيها طلاّب مسلمون في المقاطعة باللحوم المذبوحة بالطريقة الإسلامية . وفي الوقت الذي منعت فيه الحكومة المصرية إقامة صلاة عيد الأضحي (في عام ١٩٨٤) في الخلاء ، كانت الحكومة البريطانية قد سمحت لخمسين ألف مسلم بأداء الصلاة في حديقة "هايد بارك" بلندن (٢) . وقد اعترف تقرير حكومي صدر في بريطانيا بالتعصّب في أسلوب تدريس التاريخ في المناهج الدراسية البريطانية وطالب بضرورة التركيز علي الدور الذي لعبته الحضارة العربية والإسلامية (٣) . وعلي الرغم من كل الأزمة الدبلوماسية التي أحدثها صدور كتاب "الآيات الشيطانية" The Satanic Verses في العلاقات بين إيران من جهة وبريطانيا ودول الأسرة الأوربية من جهة أخري ، فقد أعلنت بريطانيا صراحة إعتذار المؤلف البريطاني وأسفه العميق "لما أحدثه نشر كتابه من ألم للمسلمين" كما اعترف كل من وزير الخارجية الأسبق جيفري هاو Geof-frey Howe ورئيسة الوزراء السابقة - تاتشر - بأنّ الكتاب أساء لمشاعر المسلمين وأنّه لذلك يعتبر "معاديا وجارحا" للمسلمين (٤) .

الجماعة اليهودية وأدوات المشاركة في العملية القرارية :

علي الرغم من أنّ الجالية اليهودية في بريطانيا لا يزيد تعدادها عن ٣٨٥ ألف نسمة وفقا لأعلي التقديرات (٥)، فإنّها تتمتّع بنفوذ سياسي قوي يتجاوز نطاق السياسة الداخلية

---

١ - لا شك أنّ الجالية العربية الإسلامية تتمتّع بثقل سياسي يفوق ذلك الذي تتمتّع به الجاليات الإسلامية غير العربية . رغم ذلك فإنّ النفوذ السياسي للجالية العربية في بريطانيا محدود للغاية إذا ما قورن بالنفوذ السياسي للجالية اليهودية . وباستثناء بعض القضايا الدينية والإجتماعية فإنّه يمكننا القول أنّه علي الأقل حتي حرب أكتوبر ١٩٧٣ فإنّه لم يكن للجالية العربية أي تأثير علي عملية صنع القرار البريطاني المرتبط بالقضايا السياسية . راجع علي سبيل المثال :

Adams and Mayhew: Publish it not, 1976, PP. 20, 27, 40.

٢ - راجع بخصوص كل ذلك : الرأي العام : ١٩٨٨/١٠/٢٨ ص٢ ؛ المختار الإسلامي ، نوفمبر ١٩٨٤ ص٣٧؛ النور: ١٩٨٤/٤/٢٥ ص٨ ؛ ١٩٨٤/٨/١٢ ص١؛ ١٩٨٧/١١/٢٥ ص٢؛ ١٩٨٧/١٢/٩ ص٢ .

٣ - الأهرام ١٩٨٨/١١/١٣ ص٤ . وانظر كذلك : الاهرام ، ٩٤/٥/٢٣ ص١ .

٤ - راجع : الأهرام ١٩٨٩/٢/١٧ ص٤؛ ١٩٨٩/٢/١٩ ص٤ ؛ ١٩٨٩/٢/٢٢ ص٤ ؛ ١٩٨٩/٢/٢٨ ص٤، ٧؛ ١٩٨٩/٣/٣ ص٤؛ ١٩٨٩/٣/٤ ص٤؛ الوفد ١٩٨٩/٢/٢٣ ص٦؛ النور : ١٩٨٩/٢/٢٢ ، ص٢ ؛

The Economist 25/2/1989, P. 14; Observer: 19/2/1989, P. 1; 26/2/1989, PP. 14-15; Time: 27/2/1989, PP. 6-11; 6/3/1989 PP. 20-22; Newsweek: 27/2/1989, PP. 10-15; 6/3/1989, PP. 16-17.

٥ - راجع : الرأي العام ١٩٨٦/٩/٢٤ ص١ ؛ النور ١٩٨٦/١/٢٩ ص ٢ ؛ ٨٧/٢/٤ ص٢ .

إلي مجال صنع القرار المرتبط بالسياسة الخارجية. وإذا كان تأثير الجماعة اليهودية في الحياة السياسية وفي صنع قرار السياسة الخارجية محدود في التقاليد الفرنسية المعاصرة - رغم أنّ فرنسا بها أكبر جالية يهودية في أوربا (١) - فإنّ التقاليد الإنجليزية تكاد تقترب من مثيلتها الأمريكية من ناحية خضوعها لتأثير اللوبي اليهودي ووضع مصالح اليهود في الإعتبار عند صنع القرار السياسي حتي لو جاء ذلك علي حساب مصلحتها القومية أو سمعتها الدولية (٢) .

واليهود في بريطانيا يشكّلون دولة داخل الدولة ، إذ أنّ لهم مجلس نوّاب يهودي ، وحاخام أكبر ، ومنظّمات حاكمة ، وصحف تنطق بلسانهم . وهم يمارسون تأثيرهم في القرار البريطاني من خلال السيطرة علي بعض مؤسّسات الدولة وأجهزة الإعلام وربط سلوكهم الإنتخابي وولاءهم الحزبي بمصالحهم ومصالح يهود العالم بأسره . ولليهود عدد كبير من الأعضاء في البرلمان البريطاني . كما أنّهم يمتلكون العديد من دور النشر والمؤسّسات الصحفية والإعلامية . وهناك العديد من المنظّمات اليهودية التي تمارس ضغوطها علي الحكومة البريطانية لصالح اليهود (٣) . وغالبية هؤلاء المسئولين اليهود أو المنظمات والمؤسسات اليهودية معروفون بولائهم المزدوج Dual Loyalty . فهم من الموالين لإسرائيل الذين يكرّسون نشاطهم السياسي لدعم قضية إسرائيل وممارسة الضغوط في البرلمان أو علي الحكومة البريطانية لاتخاذ سياسات في صالح إسرائيل وضد المطالب والحقوق الفلسطينية (٤) .

ومن خلال هذه السيطرة علي بعض مؤسّسات الدولة ووسائل الإعلام إستطاع اللوبي اليهودي أن يحوّل معظم هذه المنظمات أو المؤسسات وتلك الوسائل إلي مجرد أبواق تردّد الدعاية الصهيونية وأدوات لخلق رأي عام بريطاني متحيّز تحيزا فاضحا ضد العرب ولصالح إسرائيل ومدعّما علي الدوام لمطالب اليهود داخل وخارج بريطانيا (٥) . كما نجحت الأقليّة اليهوديّة في كسب تأييد معظم الحكومات البريطانية ، وذلك بحرصها دائما علي تأييد الحزب الموجود في الحكم أو الذي تتوفّر فرص فوزه بالسلطة ، وعدم إظهار ولائها لحزب

---

١ - ننبّه الي أنّه حتي هذه اللحظة لا يسمح لليهود في فرنسا بتولي مناصب القضاء كما ترفض بعض الجامعات إنضمام اليهود إلي هيئة التدريس بها .

٢ - لمزيد من التفاصيل حول مظاهر النفوذ اليهودي الهائل في بريطانيا راجع :
Adams and Mayhew: Op. Cit., PP. 26 ff.

٣ - حول أهم هذه المنظمات راجع :
Potter: Organized Groups in British National Politics, 1961, PP. 55-56.

٤ - راجع بهذا الخصوص : Adams and Mayhew: op. cit., PP. 47-49.

٥ - حول الموقف المتحيّز لوسائل الإعلام البريطانية ومظاهر سيطرة اليهود عليها وتوجيهها لدعم موقف إسرائيل وتشويه الحقيقة فيما يتعلّق بالصراع العربي الإسرائيلي راجع :خالد محمود الكومي : الوظيفة الدبلوماسية والدعاية الخارجية في ضوء التحدّي الصهيوني ، ماجستير ، ١٩٧٦ ، ص٢٤٥-٢٤٧؛
Ibid., PP. 67-90; Middle East International, August 1975, PP. 15-16.

معيّن بالذات حتي لا تفقد تأييد الحزب الآخر في حالة تمكّنه من الوصول إلي السلطة . ويشهد لذلك أنّ الجالية اليهودية ظلّت حتي السبعينات تؤيد تماما حزب العمال البريطاني[1]، وعندما استقرت الحكومة في حزب المحافظين تحوّل اليهود إلي تأييد حكومة المحافظين وخرجت أصوات مجلس النوّاب اليهودي في بريطانيا تشيد بها . وهكذا يحوّل اليهود مواقفهم بين الأحزاب محاولين في كل مرة إيهام الحزب الذي يصل إلي السلطة بأنّهم قد مارسوا تأثيرا لضمان فوزه[2] . وأخيرا فقد نجح اللوبي اليهودي أيضا في ملاحقة كل من يجرؤ علي معارضته في دوائر صناعة القرار وإبعاد كل مسئول يقف في طريق المصالح اليهودية . وكتاب مايكل آدمز وكريستوفر ماهيو حافل بالنماذج التي تقدّم الدليل علي ذلك[3]. ويمكننا أن نستشهد أيضا بالحركة التي خاضها يهود بريطانيا ضد وزير الدولة السابق للشئون الخارجية "ديفيد ميللر" والضغوط التي مارسوها والتي كانت من أهم عوامل إبعاده إلي وزارة الصحة في يوليو عام ١٩٨٨ بسبب الإنتقادات التي وجّهها إلي الحكومة الإسرائيلية في أعقاب زيارة قام بها للأرض المحتلّة في الضفّة الغربية وقطاع غزّة ، وكذا موجة الإنتقادات التي شنّها اللوبي اليهودي ونشرتها وسائل الإعلام البريطانية الخاضعة للنفوذ الصهيوني في يناير ١٩٨٩ ضد وزير الدولة للشئون الخارجية آنذاك ويليام وولد جريف بسبب التصريحات التي أدلي بها في تونس ضد الحكومة الإسرائيلية وبصفة خاصة وصفة لإسحق شامير – رئيس الوزراء الإسرائيلي – بأنّه "إرهابي تائب" [4] .

والحقيقة أنّ السيطرة اليهودية في بريطانيا لا تقتصر علي الرأي العام وأجهزة الإعلام ومؤسسات الحكم ، ولكنّها امتدّت في الواقع إلي كافة القوي السياسية المؤثّرة في المجتمع . تبدو هذه السيطرة واضحة – علي سبيل المثال – في قرار اللجنة التنفيذية لاتحاد العاملين في المهن الهندسية – وهي ثاني أكبر اتحاد عمّالي في بريطانيا – في ٩ أغسطس ١٩٧٨ بقطع علاقات الإتحاد مع الحركات العمالية السوفيتية "إحتجاجا علي الأحكام بالسجن التي صدرت ضد عدد من المنشقّين اليهود السوفيت" ! [5]

موضع القيم البروتستانتية في عملية صنع القرار السياسي البريطاني:

علي أنّ القول بأنّ النفوذ اليهودي هو أحد محرّكات السياسة الخارجية البريطانية إزاء القضايا التي تهم اليهود في العالم ، وإن كان يحمل قدرا من الحقيقة، فإنّ إطلاقه

---

١ – حول علاقة اليهود بحزب العمال البريطاني راجع التفاصيل في :
Adams And Mayhew: op. cit., P. 27.

٢ – راجع محمد الحناوي : يهود بريطانيا ضد سياسة شامير ، الأهرام ١٩٨٨/٦/٢١ ص٥ .

٣ – Ibid., PP. 51-65.

٤ – راجع التفاصيل في : الأهرام ١٩٨٩/١/٢٢ ص٥ ؛ ١٩٨٩/٢/١٠ ص ٦؛ ١٩٨٩/٣/١٠ ص٥ .
وانظر مثال آخر علي تأثير اللوبي في : الأهرام ، ١٩٩٢/٧/١٣ ص١ .

٥ – السياسة الدولية ، أكتوبر ١٩٧٨ ص ٢٤٣ .

يتضمّن قدرا كبيرا من المبالغة. فالحقيقة أنّ تأييد الرأي العام البريطاني لمطالب اليهود وتدعيمهم لقضاياهم الخارجية لم يخلقه النفوذ اليهودي في بريطانيا وحده ، ولكنّه يجد أساسه أيضا في القيم البروتستانتية التي يعتنقها الشعب البريطاني . توضيح هذه المسألة يفرض علينا التعرّض في إيجاز شديد لموقع الدين في عملية صياغة القرار البريطاني المرتبط بالسياسة الخارجية .

سبق وذكرنا أنّ العقيدة البروتستانتية هي إحدي مكوّنات الهويّة الإنجليزية (١) ، وأنّ اعتناق هذه العقيدة من جانب الإنجليز قد تم في البداية علي أسس سياسية وليست عقائدية، وأنّ كنيسة انجلترا قد تقدّمت علي غيرها من المؤسّسات التي هيّأت للوحدة القومية، وأنّ الإنجليز – كما لاحظ مونتسكيو – يتميّزون بالتقوي ويعتنون بشئون التجارة والإقتصاد ويعشقون الحريّة ، وأنّهم – كما لاحظ فيبر – قد وضعوا جذور النظام الاقتصادي الرأسمالي إنطلاقا من الأخلاق الكالفينية (٢) ، وإنّ الوحدة الدينية البروتستانتية كان لها أثرها الواضح في الوحدة القومية التي ضمّت الإنجليز والويلزيين والإسكتلنديين ، وأنّ كثلكة إيرلندا الجنوبية حالت دون اندماجها الدائم في مشروع الوحدة وتحول دون

١ – أنظر كذلك: عبدالله سليمان أبو كاشف: الهويّة الوطنية الفلسطينية في مصر، ماجستير، ١٩٨٤، ص٣٤ .

٢ – إذا كانت ملاحظة مونتسكيو Montesquieu – التي أشار إليها فيبر في كتابه – عن تميّز الإنجليز بالتقوي وحب الحرية والتجارة تلقي قبولا عاما لدي العلماء المختصّين بدراسة الطابع القومي والخصائص السيكولوجية للشعوب ، فإنّ محاولة فيبر M.Weber الربط بين هذه الخصائص واعتبار تفوّق الإنجليز في مجال التجارة وإرسائهم لدعائم النظام الرأسمالي الغربي نتيجة لتديّنهم والتزامهم بالتعاليم الأخلاقية لمذهب كالفن Calvin لا تنال مثل هذا القبول العام الذي نالته ملاحظة مونتسكيو ، بل علي العكس من ذلك فقد تعرّضت محاولة فيبر لانتقادات عديدة من كتّاب رفضوا هذا الربط المباشر بين الإلتزام بالأخلاق البروتستانتية وظهور المذهب الرأسمالي ، وذهبوا إلي أنّ نمو الرأسمالية قد ارتبط اساسا بنتائج الإكتشافات والمخترعات التي شهدتها انجلترا في القرنين ١٦ و ١٧ من جهة، كما أنّ روح الرأسمالية قد نمت في أماكن أخري تدين بالكثلكة مثل فينسيا وفلورنسا وجنوب ألمانيا حيث مراكز المال والتجارة . وذهب توينبي إلي أنّ رد منشأ المذهب الرأسمالي الي نظرية ماكس فيبر بعيد عن الحقيقة تماما وأن الأمر في الواقع لم يحدث إلاّ من حيث توافق ظهور المذهبين – الكنسي والإقتصادي – في وقت واحد . أي أنّ المسألة – بالنسبة له – لا تعدو أن تكون مصادفة في الزمان . علي أنّنا وإن كنّا لا نملك الأدوات التي تسمح لنا هنا بالبرهنة علي صحة أي من الرأيين ، إلا أنّنا نستطيع القول أنّ الأخلاق الكالفينية، وإن لم تتسبّب مباشرة في خلق المذهب الرأسمالي، إلا أنّها قد ساعدت علي إيناع النظام الرأسمالي وتشجيع نموّه بما قامت عليه من حثّ علي العمل والإدخار والنظام والمسئولية الفردية . وهي مسألة أكّدها أيضا أدم سميث Adam Smith في كتابه الشهير " ثروة الأمم" Wealth of Nations. لمزيد من التفاصيل حول نظرية ماكس فيبر والإنتقادات التي وجّهت إليها ودور الدين في الحياة الإقتصادية بصفة عامة راجع: وليم فرج: الكنيسة والتغيّر الإجتماعي، في : صموئيل حبيب: الكنيسة في مجتمع متطوّر، ١٩٦٥ ص ١٥٦؛ د. الطاهر لبيب: سوسيولوجية الثقافة ؛ ١٩٧٨، ص ٢٨–٢٩ ؛ د. غريب سيد أحمد ود. محمد علي محمد : الأخلاق عند الإجتماعيين ، ١٩٧٥، ص٩٥، ١٨٧؛ د. فؤاد زكريا: الجوانب الفكرية في مختلف النظم الإجتماعية،=

اندماج إيرلندا الشمالية في الدولة القومية في هذه اللحظة ، وأنّ الديانة البروتستانتية هي أحد مصادر الخصائص الإجتماعية والطابع القومي للشعب البريطاني . كل ذلك يؤكّد أنّنا بصدد شعب "متديّن" لعب الدين دورا حيويا في بنائه القومي وفي اكتسابه لخصائصه وهويّته المتميّزة وفي حياته السياسية والإقتصادية والإجتماعية ، وأنّ المواطن البريطاني ينطلق في سلوكه السياسي والإقتصادي والإجتماعي من اعتبارات دينية ترتبط بالقيم والأخلاقيات الأنجليكانية التي لا تزال تعتبر من أهم مقوّمات عملية صناعة القرار البريطاني سواء علي المستوي القومي أو علي مستوي التعامل الدولي . وإذا كنّا قد انتهينا من دراسة الدور القومي للدين في بريطانيا ودوره في الحياة السياسية وعلاقة السلوك السياسي والإنتخابي بالإنتماء الديني ، فكيف يمكننا البرهنة علي أنّ القرار البريطاني المرتبط بالسياسة الخارجية لا تزال تكمن خلفه "القيم الدينية البروتستانتية" ؟

مظاهر الإرتباط بين القرار السياسي الخارجي والتعاليم الكالفينية :

إنّ أي دراسة تحليلية للسياسة الخارجية البريطانية لا بد وأن تكتشف المنطق الديني الذي يغلّف الفلسفة التي تستتر خلف عملية صنع القرار المرتبط بالسياسة الخارجية البريطانية في القضايا المتّصلة بالكليّات الدينية للعقيدة البروتستانتية . ويبدو هذا الإرتباط بين الدين والسياسة أمرا طبيعيا في دولة تؤمن بالمذهب الكالفيني وتتّخذه مذهبها الرسمي . فقد كان كالفن يهدف إلي إقامة الحكم الديني الكامل . وكان يتطلّع إلي مجتمع من القدّيسين . ومثل اليهود ، فقد اعتقد كثير من المتطهرين الإنجليز بأنّ الأمّة الإنجليزية وحدها هي "الشعب المختار الجديد" وأنّها لذلك تملك وظيفة حضارية تتمثّل في نشر التعاليم الكالفينية خارج حدود الجزيرة ، وتزعّم كومنولث إنجيلي يضم كافة الأمم البروتستانتية ، وحماية هذه التعاليم وتلك الأمم (١) .

= ١٩٧٤ ، ص ٣٥-٣٦ ؛ د. كمال دسوقي : الإجتماع ودراسة المجتمع ، ١٩٧٦ ، ص٣٢٢-٣٢٣ ؛ د. أحمد حامد الأفندي: النظم الحكومية المقارنة، ١٩٧٢، ص١٨٢ ؛ د. عون الشريف قاسم : التراث الروحي والبعث القومي، ١٩٧٦، ص ١٨٩-١٩٠ ؛ محمد جلال كشك : الماركسية والغزو الفكري ، ١٩٦٥، ص ٢٩-٣٠ ؛ د. فؤاد محمد فخر الدين: مستقبل المسلمين ، ١٩٧٦، ص ١٩٩-٢٠٠ ؛ فردريك هرتز: القومية في التاريخ والسياسة، ١٩٦٨، ص١٥٥ ؛ كرين برينتون : تشكيل العقل الحديث ، ترجمة شوقي جلال ، عالم المعرفة ، أكتوبر ١٩٨٤ ، ص٨٤ ؛ د. علي ليلة : الدين بين التقليد والتجديد – تحليل سوسيولوجي لوجهة نظر ماكس فيبر ، مجلة السياسة الدولية ، يوليو ١٩٨٠ ، ص ١٥٢ ؛ د. أحمد أبو زيد : ماكس فيبر والظاهرة الدينية ، عالم الفكر ، أكتوبر ١٩٨٢ ، ص ٢٨٧-٣١٠ ؛ وحيد عبد المجيد : أخلاقيات كارتر والإنفراج الدولي ، السياسة الدولية ، يوليو ١٩٧٧ ، ص ٦٨ ؛
Weber: op.cit., P. 45; Tawney: Religion and the Rise of Capitalism, 1961, PP. VII-XII, 211,312-313; Anderson: Mr. Smith and the Preachers-The Economics of Religion in the Wealth of Nations, Journal of Political Economy, October 1988, PP. 1066-1086; The New Encyclopaedia Britannica, 1985, Vol. 26, P. 545.

١ – راجع هرتز : القومية في التاريخ والسياسة، ١٩٦٨، ص ١٣٩-١٥٥، ٣٤٧-٣٤٨؛ أندريه سيجفريد =

وبينما خرجت التقاليد الفرنسية المعاصرة علي كثير من مبادىء الثورة الفرنسية – رغم احتفال الفرنسيين بذكري مرور مائتي سنة علي قيامها – فإنّ التقاليد البريطانية في الواقع ظلّت أمينة علي مبادىء الثورة الكرومويلية Cromwellian، وبصفة خاصة بخصوص تلك الجزئية المرتبطة بروحها الدينية واحترامها الشديد للتعاليم الكالفينية . يمكننا الإستدلال علي ذلك بموقف بريطانيا من قضيتي فلسطين وجنوب أفريقيا (قبل التحولات الأخيرة) .

فمن المعروف أنّ كالفن قد استمدّ فكرة شعب الله المختار من العهد القديم ، وأنّه كان متأثرا بروح التوراة أكثر من تأثّره بتعاليم المسيح . وتمثّل هذه الفكرة أساس الموقف البريطاني المؤيّد للنظم العنصرية في فلسطين وأفريقيا .لقد آمن أتباع كالفن دائما بأنّهم الصفوة التي قدّر لها أن تنفّذ إرادة الرب . ومن ثم كان من المقبول عندهم أن يستأصل اليهود الوجود الفلسطيني لإقامة دولتهم "وفقا لمشيئة الرب" . كما كان من المقبول عندهم أن يقوم في أفريقيا السوداء نظام يؤمن بقدسيّة التفرقة العنصرية باعتبار أن اختلاف الأجناس هو أيضا " من عمل الرب " .

البريطانيون إذن يؤمنون بالعنصريّة وبالتميّز. تميّز اليهود في فلسطين وتميّز الرجل الأبيض في أفريقيا . وقد انعكس هذا الإيمان بعقيدة التميّز علي المواقف البريطانية من الصراع بين (اليهود) والعرب في فلسطين. وبين (الرجل الأبيض) والسود في روديسيا وجنوب أفريقيا (سابقا) .

هذا الأساس العقائدي لسياسة بريطانيا الخارجية تجاه اليهود إعترف به وايزمان صراحة في مذكّراته عندما تساءل عن أسباب حماسه الإنجليز لمساعدة اليهود وشدّة عطفهم علي أماني اليهود في فلسطين ، ثم أجاب علي ذلك بقوله "إنّ الإنجليز، ولا سيما من كان منهم من المدرسة القديمة ، هم أشد الناس تأثرا بالتوراة . وتديّن الإنجليز هو الذي ساعدنا في تحقيق آمالنا لأنّ الإنجليزي المتديّن يؤمن بما جاء في التوراة من وجوب عودة اليهود إلي فلسطين. وقد قدّمت الكنيسة الإنجليزية في هذه الناحية أكبر المساعدات (١) ". هذا الإعتراف يفسّر بوضوح تحيّز بريطانيا إلي جانب اليهود في صراعهم ضد العرب في فلسطين . فالإنجليزي "المتديّن" يؤمن بالتوراة وبحق اليهود في فلسطين . والرأي العام البريطاني يستثيره كل اعتداء علي اليهود . وبعض رجال الدين البريطانيين يقدّسون التوراة أكثر من تقديسهم للإنجيل إلي الحد الذي طالب فيه أحد كبار الأساقفة البريطانيين في فبراير عام ١٩٨٥ بضرورة حذف بعض عبارات من الأناجيل المسيحية ، وهي تلك العبارات التي تتناول هجوما علي اليهود (٢) .

= : سيكولوجية بعض الشعوب ، د. ت ، ص٧٩ ؛

Mazrui: Judeo-Christian Universalism and the Ethnocentrism of Western Social Science, Unpublished Dissertation, 1988, P. 5.

١ – د. أحمد شلبي : مقارنة الأديان ، جـ١ : اليهودية ، ١٩٦٦ ، ص ٨٦ .

٢ – المختار الإسلامي ، مارس ١٩٨٥ ص ٣٥ .

وبطبيعة الحال فإنّ كافة التحليلات العلمية الغربية تستبعد المتغيّر الديني تماما من عملية تفسير هذا التحالف الوطيد بين الحكومات البريطانية والحكومات العنصرية في فلسطين وجنوب أفريقيا علي اعتبار أنّ التفسير الديني – من وجهة نظر التقاليد العلمية الغربية المعاصرة – يمثّل ردّة علميّة في أدوات التفسير ومناهج التحليل السياسي ، ولذلك تركّز هذه الدراسات علي العوامل الإقتصادية والإستراتيجية كمحرّك أساسي للسياسة الخارجية البريطانية تجاه فلسطين وجنوب أفريقيا ، وتؤكد علي أنّ الإستثمارات البريطانية الضخمة في جنوب أفريقيا وفلسطين فضلا عن تقدير بريطانيا للموقع الإستراتيجي الممتاز لهاتين الدولتين وبصفة خاصة في إطار الصراع الإستراتيجي الذي كان محتدما مع الشرق كان هو الدافع الرئيسي وراء تصرّف بريطانيا في صالح نظام بريتوريا في جنوب أفريقيا وفي صالح يهود فلسطين ووراء اعتراضها علي كل مشروع كان يهدّد هذين النظامين العنصريين(١) .

وبدون شك فإنّ هذا التفسير لا يخلو من حقيقة ، وإن كان لا يعبّر عن كل الحقيقة . ولا يزال الجزء الآخر من الحقيقة يستتر خلف القيم البروتستانتية التي تؤمن بها الشعوب التي تؤيّد المفاهيم والسياسات العنصرية . وبهذا الخصوص تجدر ملاحظة أنّ الأقليّة البيضاء في جنوب أفريقيا متديّنة – تماما كالشعب البريطاني – وأنّ لدولة جنوب أفريقيا كنيسة رسمية – تماما كما هو الحال في بريطانيا – وأنّ هذه الكنيسة الرسمية – البروتستانتية بالضرورة – تؤيّد التفرقة العنصرية كمبدأ وكنظام ، وأن بريطانيا ظلت تدعم هذه الاقلية سياسيا ودبلوماسيا وعسكريا واقتصاديا حتي ميلاد الجمهورية الجديدة عام ١٩٩٤.

إن أي محاولة لفهم محركات السياسة الخارجية البريطانية يجب ألاّ تستبعد المتغيّر الديني والعلاقة الوثيقة بين الدولة والكنيسة الرسمية . لقد آمن أتباع كالفن دوما بأنّهم الصفوة التي اختارتها مشيئة الله لتنفيذ إرادته ، وأنّهم لذلك شعب مختار Chosen People وبلادهم هي القدس الجديدة . ولقد نظروا إلي خصومهم علي أنّهم ليسوا مجرّد أعداء سياسيين ، بل آثمين أيضا ، ولا يجب أن يُهزموا فحسب ، بل يجب القضاء عليهم (٢) . كل هذا يفسّر لنا معني المقصلة وفرق إطلاق الرصاص لإبادة كل معارضة تقف أمام الصفوة المختارة سواء في الداخل أو في الخارج . وإذا كانت هذه المظاهر قد اختفت الآن ، فإنّ المضمون لا يزال ثابتا ومظاهر أخري للتميّز والعنصريّة حلّت محل المظاهر القديمة .

خلاصـــــة :

الحكم الموضوعي الذي ننتهي إليه بعد هذا العرض لمعطيات الواقع البريطاني هو وجود

١- أنظر جيربوكسوك: مرجع سابق، ص٣٧؛ السياسة الدولية، يناير ١٩٧٥، ص٥٢؛ الأهرام ١٩٨٤/٦/٨ ص٥ .

٢ – كرين برينتون: دراسة تحليلية للثورات، ترجمة عبد العزيز فهمي ، ١٩٦٦، ص٢٠٩ .

علاقة بين الدين والحياة السياسية في بريطانيا. ولإبراز طبيعة هذه العلاقة ومظاهرها المختلفة يمكننا التمييز بين عدة مستويات للتحليل يسمح كل منها بفهم أحد أبعاد تلك العلاقة.

أولا : فالدين في بريطانيا هو تراث قومي يشكّل جزءا من تاريخ بريطانيا ويعبّر عن رمز قومي خُلق وتطوّر بتفاعل عوامل دينية وسياسية علي مدي أربعة قرون . وهو لذلك أحد ملامح الطابع القومي للبريطانيين بمعني السلوك الفردي والقناعة الشخصية . هذا البعد من أبعاد الظاهرة الدينية يبدو واضحا في الجوانب التالية :

أ – السلوك السياسي الفردي . فالدين هو أحد المتغيّرات الأساسية في السلوك السياسي الفردي وهو أحد أهم عناصر الإطار المرجعي لأعمال العنف والإرهاب التي تشهدها بريطانيا المعاصرة. وهو أحد أهم عناصر الإطار المرجعي لكثير من القيم السلوكية التي اصطبغ بها البريطانيون . وهناك علاقة وطيدة بين الإنتماء الديني من جانب والإنتماء الحزبي والسلوك الإنتخابي من جانب آخر . وغالبا ما يميل أتباع الكنيسة الأنجليكانية إلي تفضيل حزب المحافظين لتضمّن مذهبهم للإكليروسية . والبروتستانت في إيرلندا الشمالية يفضلون الوحدة مع بريطانيا عن الإنفصال الذي يطالب به الكاثوليك .

وهكذا يشكّل الدين أكثر العوامل المؤثّرة في الاختيار السياسي والحزبي وفي خلق واستمرارية العلاقات العدوانية بين أتباع المذاهب الدينية المختلفة في بريطانيا .

ب – والدين هو أحد العناصر التي تصبغ النظام السياسي البريطاني وتترك آثارها علي أوضاعه المؤسّسية والحركة النابعة من السلطة . يبدو هذا واضحا من مراجعة قانون تولّي العرش ، وطبيعة علاقة المشاركة بين الدولة والكنيسة الأنجليكانية ، وشروط تولّي بعض الوظائف الهامة ، ونظام التعليم ، والتبريرات الدينية للسياسات الحكومية ، والدعاية السياسية التي تمارسها الكنيسة الرسمية ، وقوانين حماية العقائد والمُثل والأخلاقيات الدينية ، والنشأة الدينية لبعض الأحزاب السياسية ، ومدي تأثّر السلطة في تعاملها الداخلي والخارجي بالقيم البروتستانتية ...

جـ – والدين هو أحد مصادر تصوّر البريطانيين العام والمجرّد للوجود والحياة والذي ينبع منه ويرتبط به كل ماله صلة بالوظيفة الحضارية للجماعة . هذا التصوّر أو الإدراك إنعكس علي علاقة الأغلبية الأنجليكانية الحاكمة مع أتباع أديان الأقليّات من جانب وعلي موقف الحكومات البريطانية من بعض قضايا الصراع الدولي من جانب آخر(١) . سبق وذكرنا أنّ القطاع الأنجليكاني من الشعب البريطاني يعتقدون أنّهم وحدهم شعب اللّه المختار وأنّه لذلك يجب أن يحتل غيرهم من المواطنين البريطانيين مرتبة أدني وأن

---

١ – في هذا الاطار يمكن فهم وتفسير موقف الحكومة البريطانية من قضية البوسنة والهرسك الي حد رفض استقبال اطفال البوسنة اللاجئين لبريطانيا. أنظر : الأهرام ١٩٩٢/١١/٢٦ ص٥ .

يحصلوا علي حقوق مدنية أقل . هذا الإعتقاد بالتميّز قاد إلي أمرين : الأول تأكيد الوظيفة الحضارية للأمة البريطانية وحقّها في نشر التعاليم الكالفينية خارج حدودها وحماية كافة الأمم التي تدين بعقيدتها . والثاني - تأييد النظم العنصرية في فلسطين وجنوب أفريقيا وروديسيا (سابقا).

ثانيا : أمّا المستوي الذي يشكّل جوهر عملية التحليل فيرتبط بالدين كقوّة سياسية وكمتغيّر أساسي في الحياة السياسية وكأحد مقوّمات عملية صنع القرار القومي أو الدولي . إنّ عيّنة الملاحظات والوقائع التي جمعناها تؤكّد فعالية الدين كوجود اجتماعي وسياسي يفرض ذاته علي المجتمع الإنجليزي . هذه الفعالية عبّرت عن نفسها في عدة مظاهر :

أ - دور الدين في الصراع القومي الذي كان ولا يزال يمزّق الجزر البريطانية ويحول دون تحقيق وحدتها السياسية الكاملة .

ب - إرتباط الشرعية السياسية بالشرعية الدينية ، علي الأقل شكليًا .

جـ - تأثّر المشاركة السياسية والإختيارات الحزبية بالدين .

د - الوظيفة السياسية المساندة للكنيسة الرسمية ، والضاغطة لكنائس الأقليّات .

هـ - إرتباط الحقوق المدنية بالإنتماء الديني .

و - الدين كقوة ضاغطة قومية ومؤثرة علي عملية صنع القرار السياسي البريطاني. وسواء مورس هذا الضغط من جانب الأغلبية الأنجليكانية (مثل تزعّم القساوسة لبعض حركات العمال المضربين ، أو توجيه النقد لبعض سياسات الحكومة) أو من جانب الأقليّات الدينية (الأقليّة الكاثوليكية والعنف الديني في إيرلندا الشمالية ، والضغوط التي مارستها لتعديل موقف الحكومة من قضايا مثل التعليم الديني والإجهاض والزواج المختلط وغيرها - الأقليّة الإسلامية والضغوط التي تمارسها للحيلولة دون فرض التقاليد الدينية القومية علي كافة الرعايا دون تمييز ولإجبار الحكومات البريطانية علي احترام التقاليد الخاصة المنبثقة من العقيدة الإسلامية - الأقلية اليهودية ونفوذها الهائل في الحياة السياسية البريطانية ...) .

ز - الدين كمصدر لصياغة التصوّر القيادي والإدراك الشعبي لمنطق التعامل الدولي . ويكفي أن نشير إلي الموقف المتميّز لبريطانيا من النظم العنصرية ، والذي تستتر خلفه القيم الدينية البروتستانتية[1] .

---

١ - من الوقائع ذات الدلالة في هذا الشأن الموقف الشاذ والمتميّز لبريطانيا في اجتماع القمة لمنظمة الكومنولث الذي عقد في العاصمة الماليزية كوالالمبور في أكتوبر ١٩٨٩ . فقد كانت بريطانيا هي الدولة الوحيدة - من بين تسعة وأربعين دولة - التي عارضت إستمرار العقوبات الإقتصادية والعسكرية ضد =

جميع هذه الأبعاد والمستويات لتحليل دور الدين في الحياة السياسية البريطانية تقود إلي ما سبق وقرّرناه من وجود إرتباط بين الظاهرتين تتقبلّه في النهاية المرجعيّة الأصلية لثقافة المجتمع البريطاني باعتباره أحد عناصر التراث القومي التي ترسّبت في الوعي الجماعي فإذا بها أيضا أحد عناصر الواقع البريطاني المعاصر . وقد عبّر أدموند بيرك عن هذا الإدراك الجماعي بقوله إنّ الكنيسة والدولة هما أمران لا يمكن الفصل بينهما في تصوّر البريطانيين .



= حكومة جنوب أفريقيا العنصرية ورفضت التوقيع علي البيان الختامي الذي أصدره قادة دول الكومنولث بسبب فقرات ثلاث خاصة بجنوب أفريقيا، وفي ١٩ فبراير ١٩٩٠ قررت الحكومة البريطانية رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة علي جنوب افريقيا العنصرية (السياسة الدولية ، يوليو ١٩٩٠ ، ص٢٧٨). كان هذا بطبيعة الحال قبل التحولات التي انهت نظام الحكم العنصري وقادت الي قيام اول جمهورية لصالح الأغلبية الافريقية بعد اول انتخابات عامة غير عنصرية تشهدها جنوب افريقيا في ابريل ١٩٩٤ .

المبحث الثالث

النشاط السياسي للكنيسة الكاثوليكيّة وخصائص النموذج الإيطالي للممارسة السياسيّة

موقف الكنيسة الكاثوليكية من الحركة القومية الإيطالية :

لعب المتغيّر الديني دورا أساسيا في الصراع القومي الذي شهدته إيطاليا طوال القرن التاسع عشر . وقد كانت البابوية Papacy ذاتها أحد أطراف هذا الصراع القومي ، وهو الطرف الذي وقف بإصرار ضد فكرة الوحدة القومية ووضع العراقيل أمامها واستعان بالجيوش الأجنبية - الفرنسية خاصة - للحيلولة دون ضم روما إلي المملكة الإيطالية وادماجها في وحدة تؤسس علي غير مقتضي الدين .

وكما سبق وذكرنا فقد كان من بين الإيطاليين من يدعو لتأسيس الوحدة المنشودة علي الدين . وقد ضمّت الحركة القومية الإيطالية من بين رجالها بعض رجال الدين من أمثال جيوبرتي (١٨٠١-١٨٥٢) الذي دعا إلي إتّحاد كونفدرالي بين الدويلات الإيطالية تحت سلطان البابا وتوجيهه وأكّد أنه لا يمكن قيام إيطاليا المتّحدة دون الاعتماد علي البابوية لأن الإيطالي - برأيه - لن يكون إيطاليًا بحق إلاّ إذا كان كاثوليكيا ، ولأنّ الكنيسة - كما قال - هي التي تولّت دائما توجيه إيطاليا وقيادتها . وبطبيعة الحال فإنّ هذه الفكرة التي دعا إليها جيوبرتي قد قُضي عليها نهائيا عندما تخلّي البابا بيوس التاسع Pius IX عن مؤازرة الثورة الإيطالية ضد النمسا (الكاثوليكية) ورفض التحالف مع الحركة القومية [١] .

وقد استمر الصراع بين دولة إيطاليا الموحّدة وبين البابوية حتي عقدت بينهما إتفاقية "لاتيران" Lateran في ١١ فبراير ١٩٢٩ بعد أن فشل التشريع البرلماني الصادر في عام ١٨٧١ في تنظيم العلاقة بينهما بشكل يرضي الكنيسة ، وبعد أن عانت الحكومة الإيطالية من آثار المنشورات البابوية التي تدعو "الكاثوليك المخلصين" إلي عدم الإشتراك في الإنتخابات العامة أو تولّي الوظائف الحكومية أو مزاولة أي نشاط سياسي في المملكة الإيطالية ، وبعد أن إمتثل بعض الكاثوليك لهذه المنشورات مما أدّي إلي حرمان الدولة الناشئة من خدماتهم وإسهاماتهم فضلا عمّا أدّى إليه ذلك من إضعاف للحكومة وتهديد للوفاق القومي [٢] .

---

١ - راجع فيما سبق ص ٤٠ . وراجع: د. نور الدين حاطوم: حركة القومية الإيطالية، ١٩٧١، ص١٥٥؛ السيد رجب حراز: تاريخ أوربا المعاصر، ٧٩-١٩٨٠، ص٤٨-٤٩؛

The New Encyclopaedia Britannica, 1983, Vol. 14, PP. 483-484.

٢ - لمزيد من التفاصيل راجع: د. السيد رجب حراز: نفس المرجع السابق، ص٦٦ ؛ Ibid., P. 485

إتفاقية لاتيران والردّة القوميّة :

بغض النظر عن نتائج هذه الإتفاقية المرتبطة بمركز الفاتيكان ، وبغض النظر عن الظروف التي دعت الحكومة الفاشستية إلي إبرامها مع الكنيسة الكاثوليكية ، فقد جاءت هذه الإتفاقية تتويجا لانتصار الكنيسة وتعبيرا عن "ردّة قومية" في التقاليد الإيطالية ، وذلك بما نصّت عليه من بنود تدعّم من مركز الكاثوليكية والكنيسة ورجال الدين داخل إيطاليا فضلا عن تدعيمها لمركز الفاتيكان واعترافها باستقلاله . فبمقتضي الإتفاقية إعترفت إيطاليا بالكاثوليكية باعتبارها المذهب الرسمي والديانة الوحيدة المعترف بها في البلاد ، وسمحت بتدريس هذا المذهب في المدارس الإيطالية الحكومية ، كما سمحت بعرض الصلبان التي عليها صور السيد المسيح ، والتزمت بدفع مرتّبات رجال الدين الكاثوليك ، واعترفت بالزيجات التي تعقدها الكنيسة الكاثوليكية [1] .

هذه البنود - التي تتعارض تماما مع مبدأ علمانية الدولة - هي في الحقيقة تقنين للمنشور البابوي الشهير الصادر في ديسمبر عام ١٨٦٤ والذي أدان بشدّة "أولئك الذين يزعمون بأنّ الكنيسة ليس لها الحق في استخدام القوة وممارسة السلطة الدنيوية" ، كما انتقد بشدّة مبدأ العلمانية عندما اعتبر البابا بيوس التاسع Pius IX - في منشوره المعروف باسم Syllabus of Errors - أحد هذه الآثام أو الأخطاء Errors ذلك الوضع الذيّ يتوجّب فيه أن تنفصل الكنيسة عن الدولة والدولة عن الكنيسة "church ought to be separated from the state, and the state from the church"[2]

ومن جانب آخر فقد جاءت هذه الإتفاقية تعبيرا عن شدّة تعلق الشعب الإيطالي بالعقيدة الكاثوليكية الرومانية باعتبارها مجدا من أمجاد إيطاليا التاريخية ، واعترافا بدورها في توطيد الوحدة القومية . فعلي الرغم من الدور السلبي للبابوية في حركة التحرّر القومي ، فقد كانت الوحدة الدينية الكاثوليكية أحد العوامل القوية التي حالت دون أي تقسيم سياسي للبلاد بعد تحقيق الوحدة . ثم من جانب ثالث فقد جاءت هذه الإتفاقية بمثابة اعتراف من الحكومة الإيطالية بالنفوذ الروحي الكبير الذي تمارسه الكنيسة الكاثوليكية علي الشعب الإيطالي وقدرتها علي ممارسة النفوذ والتأثير علي قطاعات عريضة منهم بشكل يدعو إلي ضرورة مهادنتها حفاظا علي الوفاق والسلام الإجتماعي . يؤيّد ذلك أنّه بعد زوال الفاشستية ، وبالتالي زوال الظروف التي أدّت إلي إبرام الإتفاقية ، بقيت مواثيق لاتيران

---

١ - راجع : د. السيد رجب حراز : مرجع سابق ، ص٦٥ ؛ السيد عوض محمد عثمان : الشيوعية الأوربية - دراسة للنموذج الإيطالي ، ماجستير، ١٩٨٤، ص ١٢٤ .

٢ - راجع حول هذا المنشور: السيد عوض محمد عثمان: مرجع سابق، ص٣٣٣ ؛

Padover: The Meaning of Democracy, 1965, PP. 76-77; The New Encyclopaedia Britannica, 1983, Vol 14, P. 14 P. 485.

كما هي ، بل وأصبحت جزءا من الدستور الإيطالي الصادر في ٢٧ ديسمبر عام ١٩٤٧. فعلي الرغم من نص الدستور في مادته الثامنة وفي مادته التاسعة عشرة علي حرية الاعتقاد والعبادة والدعوة ، فقد احتفظ – في مادته السابعة - بمركز خاص لتعاليم الكنيسة الكاثوليكية باعتبارها الدين الرسمي للدولة . وظلّت التعاليم الكاثوليكية تدرّس في المدارس الحكومية وظل للكنيسة حق إبرام عقود الزواج والإشراف علي تعيين الأساقفة والقساوسة(١) . وقد ظلّت مواثيق لاتيران معمولا بها حتي عام ١٩٨٥ عندما تم إجراء بعض التعديلات عليها وبموجبها لم يعد المذهب الكاثوليكي دين الدولة الرسمي في إيطاليا (٢) . Lateran Pacts

تصور الكنيسة الكاثوليكية الإيطالية لوظيفتها السياسية :

من الطبيعي في بلد مثل إيطاليا – مهد ووطن الفاتيكان ومركز العقيدة الكاثوليكية الرومانية وقبلتها ويدين حوالي ٩٩٪ من سكانه بتلك العقيدة – أن يلعب المتغيّر الديني فيه دورا مباشرا وحاسما في الحياة السياسية ، وأن يرتبط السلوك السياسي والانتخابي للإيطاليين بالقيم الدينية وتوجيهات الكنيسة . ومن الطبيعي أن تزداد فعالية هذا الدور عندما تظهر علي المسرح السياسي الإيطالي الحركات الإشتراكية والشيوعية المعادية للاكليروسية أو سلطة رجال الدين ونفوذ الكنيسة .

إنّ النظرة الممحّصة لديناميّات الحياة السياسية في إيطاليا المعاصرة لتؤكد لأول وهلة دور الكنيسة كمركز للتوجيه السياسي وإصرارها علي البقاء علي المسرح السياسي لاداء وظيفتها أو دورها السياسي، وتأثّر ميول ومواقف الإيطاليين السياسية وسلوكهم الإنتخابي بتوجيهات الكنيسة ورجال الدين. وقبل أن نتعرّض لبعض مظاهر وأدوات تدخّل الكنيسة في الحياة السياسية الإيطالية وعلاقة الإنتماء الحزبي والسلوك الإنتخابي بالسلوك الديني، يعنينا أن نشير – في إيجاز شديد – إلي تصوّر الكنيسة الكاثوليكية في إيطاليا للدور الذي يتعيّن عليها أن تؤدّيه في الحياة السياسية والمبرّرات التي تستند إليها في تحديدها لهذا الدور .

سبق وذكرنا أنّ الكنيسة الكاثوليكية علي وجه الخصوص قد عارضت المبدأ القومي وأنّها أبت الإستسلام أمام التيار القومى الجارف الذي عمّ أوربا في القرن ١٩ إلاّ بعدما ضمنت استقلال الفاتيكان . وهي رغم ذلك لم تعترف يوما بمبدأ فصل الدولة عن الكنيسة

---

١ – راجع : د. إسماعيل البدوي : دعائم الحكم في الشريعة الإسلامية والنظم الدستورية المعاصرة، ٨٠–١٩٨١، ص١٣٦؛ ميشيل ستيورات : نظم الحكم الحديثة، ترجمة أحمد كامل ، ١٩٦٢، ص٢٨٢ .

٢ – وقّع علي هذه التعديلات الرئيس الإيطالي "برتيني" عام ١٩٨٤ بعد عشرين عاما من التفاوض مع الفاتيكان . ويبدو أنّ هذه الخطوة قد تمّت تحت إلحاح الحزب الشيوعي (سابقا) الذي كان قد تعاظم دوره في الحياة السياسية الإيطالية خلال الثلاثين عاما الأخيرة واستطاع أن يجمع ما يزيد علي نصف مليون توقيع من المواطنين الإيطاليين علي وثيقة استفتاء تطالب بإلغاء إتفاقيات لاتيران وبعض القوانين الكنسية . راجع : السيد عوض محمد عثمان: مرجع سابق، ص١٢٨؛ مجلة السياسة الدولية ، يوليو ١٩٧٧، ص١٩٠؛ جريدة الأهالي ١٩٨٥/٦/١٢ ص٢ .

الذي عدّه بيوس التاسع أحد الآثام ووضعه في قائمة الأخطاء التي ابتليت بها أوربا في عهده . ومنذ صدور منشور البابا بيوس التاسع في ديسمبر ١٨٦٤ وحتي هذه اللحظة والكنيسة الكاثوليكية تعلن عن حقّها في التوجيه السياسي وفي الممارسة السياسية ذاتها . فالكنيسة – بحكم أنّها مسئولة عن المجتمع الإنساني وبحكم رسالتها الإنسانية – لا تستطيع أن تنعزل عن المشكلات الإجتماعية أو الإقتصادية أو أن تقف مكتوفة اليدين إزاء الأزمات السياسية في مجتمعاتها . وإذا كانت الكنيسة غير قادرة – وغير راغبة – الآن في العودة إلي تقاليد ما قبل الثورة الفرنسية ، فإنّها أيضا لا تقبل أن ينحصر دورها في دروس الأحد أو أن يُفرض عليها الصمت والإنطواء إزاء كل ما له صلة بالمشكلات والأزمات السياسية وغير السياسية . فالكنيسة يجب أن تهتم بالسياسة علي الأقل بالقدر الذي يحقّق مصالح رعاياها . وهي يجب أن تتدخّل بكل ما تملك من وسائل وأدوات لحماية الكتلة من محاولات كافة النظريات والحركات المعادية لها لتشويهها أو إبادتها . كما أنّ دورها في تقييم الممارسة السياسية والدفاع عن حقوق رعاياها لا يقبل المناقشة . وإذا تمكّنت السلطة السياسية من حرمان الكنيسة من الممارسة السياسية ، فإنّ مكانتها بين الكاثوليك ستسمح لها دائما بممارسة التوجيه السياسي .

إستراتيجية الكنيسة في التعامل مع القوي اليسارية ، وأدواتها الحركيّة :

إنطلاقا من هذا التصور يمكن تفسير كافة صور التدخّل السياسي – المباشر وغير المباشر – من جانب الكنيسة الكاثوليكية في إيطاليا ، والوظيفة السياسية التاريخية التي تمارسها الكنيسة الكاثوليكية في الواقع الإيطالي حتي هذه اللحظة . وفي الصفحات التالية سوف نسلّط الضوء فقط علي موقف الكنيسة من الحركات والأحزاب الإشتراكية والشيوعية في إيطاليا، كمظهر من مظاهر مشاركة الكنيسة في الحياة السياسية وقدرتها علي التأثير في الرأي العام والمؤسّسات السياسية والسلوك الإنتخابي للإيطاليين .

فمنذ ظهور الحركات الاشتراكية في أوربا في نهاية القرن التاسع عشر ، والكنيسة الكاثوليكية تنظر إليها باعتبارها عدوّها الرئيسي والخطر الذي يهدّد العقيدة الكاثوليكية . وعندما شهد الواقع السياسي الإيطالي مولد الحزب الشيوعي – الذي انشقّ عن الحزب الإشتراكي عام ١٩٢١ – قرّرت الكنيسة أن تلقي بكل ثقلها في الواقع الإيطالي وأن تمارس بكل قوّة وظيفتها الكفاحية لكي تحول دون وصول أو حتي مشاركة الشيوعيين في حكم إيطاليا. ومعطيات الواقع الإيطالى حتي الآن تؤكدّ أنّ الكنيسة قد نجحت بالفعل في حجب السلطة عن الحزب الشيوعي وحرمانه من كل فرصة تتيح له الوصول إلي الحكم منفردا أو بالإشتراك مع غيره من الأحزاب. والإستثناء الوحيد من ذلك هو فترة العشرة أشهر التي

تمكّن الحزب الشيوعي فيها من الإشتراك - بأربعة وزراء - في حكومة إئتلافية مع الحزبين الديموقراطي المسيحي والإشتراكي ، والتي استمرت من يوليو ١٩٤٦ حتي مايو ١٩٤٧(١) .

ويمكننا القول أنّ الكنيسة قد اتّبعت إستراتيجية مرنة ومتعدّدة المراحل تسمح لها بملاحقة الشيوعيين ووضع العقبات في طريقهم إلي السلطة كما أنّها استخدمت العديد من الأدوات التي تسمح بها طبيعة كل مرحلة (٢) :

أ - فعلي الرغم من موقف الكنيسة المعارض لوحدة إيطاليا القومية، وكذا رفضها لتشريع عام ١٨٧١ الذي أصدره البرلمان الإيطالي لتنظيم علاقة الكنيسة الكاثوليكية بالدولة الإيطالية - علي أساس أنّه صدر من جانب واحد ولا يعبّر عن إرادة الكنيسة ورغبتها في الحفاظ علي وظيفتها السياسية التاريخية والعودة إلي تقاليد ما قبل الثورة الفرنسية التي تضمن لها الهيمنة الزمنية فضلا عن الهيمنة الدينية (٣) - فقد اضطرّت الكنيسة في النهاية للتسليم بالأمر الواقع وبدأت مرحلة جديدة في علاقتها بالدولة الإيطالية الموحّدة تقوم علي التقارب والتعاون في مواجهة الحركات الإشتراكية التي بدأت تغمر أوربا في الربع الأخير من القرن التاسع عشر . فتخلّت الكنيسة عن بعض مطالبها السياسية ، وتراجع البابا عن دعوته للكاثوليك لمقاطعة الحكومة والإمتناع عن المشاركة في الحياة السياسية ، كما ألغي كافة المنشورات التي كانت قد صدرت فيما بين عامي ١٨٧٤ و ١٩٠٣ بهذا الخصوص ، وبذلك أطلق حرية الكاثوليك في المشاركة في الإنتخابات العامة وفي تولّي الوظائف الحكومية أو في مزاولة أي نشاط سياسي في المملكة الإيطالية (٤) .

ب - وبعد انتصار الفاشيّة في إيطاليا، إعتقدت الكنيسة أنّه يمكنها أن تتحالف معها لمواجهة التحدّي الذي تمثّله الحركات الإشتراكية والشيوعية . وفي ذات الوقت كانت الفاشية تسعي للحصول علي اعتراف وقبول الكنيسة لنظام حكم موسوليني . وقد جاءت إتفاقية لاتيران عام ١٩٢٩ تتويجا لهذا السعي من جانب كلا الطرفين للتحالف مع الطرف الآخر ، إذ مكّنت تلك الإتفاقية للكثلكة في الأراضي الإيطالية ، كما مكّنت للفاشستية في موقع السلطة واضفت عليها الشرعية التي كانت تتوخّاها بفضل دعم الكنيسة (٥) .

---

١ - راجع : نزيرة الأفندي : التوافق التاريخي والمعضلة السياسية الإيطالية، مجلة السياسة الدولية ، أكتوبر ١٩٧٥، ص١٠٧-١٠٨ .

٢ - راجع: السيد عوض محمد عثمان: الشيوعية الأوربية - دراسة للنموذج الإيطالي، ماجستير، ١٩٨٤ ، ص١٢٩-١٣٩.

٣ - حول تشريع برلمان فلورنسا الصادر في مايو ١٨٧١ راجع : د. السيد رجب حراز: تاريخ أوربا المعاصر ، ٧٩-١٩٨٠، ص٦٥؛ د. زينب عصمت راشد : تاريخ أوربا في القرن ١٩، ١٩٧٦، ص ٣٦٧.

٤ - راجع: د. السيد رجب حراز: مرجع سابق ، ص٦٦ ؛

The New Encyclopaedia Britannica, 1983, Vol. 14, P. 485.

٥ - من مظاهر هذا الدعم تأييد الكنيسة للنظام الفاشي في الاستفتاء العام الذي أجري عام ١٩٢٩ ، ومقابلة البابا لسكرتير الحزب الفاشستي عام ١٩٣٠ ، وهي المقابلة التي وصفت بأنّها "شرف لم يمنح من قبل لأي حزب سياسي في إيطاليا" .

جـ - إستخدمت الكنيسة حقّها الذي نصّت عليه إتفاقية لاتيران في تدريس التعاليم الكاثوليكية في المدارس الحكومية لكي تمارس الدعاية ضد الشيوعية وذلك بالتركيز علي طابعها المعادي للدين والتغييرات العنيفة التي يمكن أن يحدثها وصول الشيوعيين إلي الحكم أو تحول المجتمع إلي الإشتراكية .

د - مارست الكنيسة تأثيرها علي الناخب الإيطالي بكل الطرق لحثّه علي عدم التصويت لصالح الحزب الشيوعي . فأفتت بمخالفة كل سلوك انتخابي مؤيّد للشيوعيين للتعاليم الكاثوليكية ، وهدّدت بالحرمان الكنسي كل من يجرؤ علي الإنضمام للحزب الشيوعي ، وحذّرت من التغييرات العنيفة والتحوّلات الجذرية التي سوف ترتبط بوصول الشيوعيين إلي الحكم ، وذكّرت الرأي العام الإيطالي بالتراث التاريخي المرتبط بالكنيسة الكاثوليكية ودور العقيدة الدينية في دعم وحدةالشعب الإيطالي والخطر الذي يتهدد كل ذلك في حالة وصول الشيوعيين إلي الحكم . وقد مارست الكنيسة هذا النوع من التأثير أو التوجيه إمّا من خلال القساوسة الذين تتاح لهم فرص التوجيه من خلال الإتصالات الشخصية أو المواعظ الكنسية، أو عن طريق المنشورات والتصاريح البابوية التي تلعب دورا أساسيا في توجيه الناخبين في الإتجاه الذي ترغبه الكنيسة . ومن أمثلة ذلك التدخّل البابوي قبيل انتخابات إيطاليا الحاسمة عام ١٩٤٨ - والتي كان يتوقّف عليها مصير حلف الأطلنطي - عندما أعلن البابا" أنّ الحزب الشيوعي هو حزب ملحد يستحق الحرمان الكنسي" [١] . وكذا المرسوم البابوي الذي صدر عام ١٩٤٩ باسم "الاعلان المقدس" Asrriso Sacro الذي يتّهم الشيوعيين بالإلحاد والمادية والحض علي كراهية الله ويقضي بحرمانهم من الحقوق الكنسية ويمنع الكاثوليك من الإنضمام للحزب الشيوعي ويحظر عليهم قراءة أية مطبوعات شيوعية [٢] . وفي نوفمبر ١٩٦٤ صدر بيان عن مؤتمر اساقفة الرومان الكاثوليك يحذّر الناخبين من التصويت لصالح الشيوعيين[٣]. أما البابا يوحنا بولس الثاني فقد ساهم في حملة انتخابات المجالس المحلية الإيطالية التي أجريت في عام ١٩٧٥ لصالح الإئتلاف الحاكم عندما دعا في مؤتمر عقد في

---

١ - محمد سيد أحمد : برلينجوير ، جريدة الأهالي ، ١٩٨٤/٦/٢٠ ص٢ .

٢ - أثار هذا المنشور البابوي موجة من الجدل في إيطاليا حول تعريف الشيوعيين الذين يستحقون الحرمان الكنسي : هل هم الأعضاء في الحزب الشيوعي؟ أم أنّهم فقط العناصر النشطة والفعّالة في الحزب؟ أم أنّ الحرمان سيشمل أيضا كل من يؤيّد الحزب الشيوعي في الإنتخابات؟ ونتيجة لما أحدثه كل هذا الجدل من توتّر شديد في الأوساط اليمينية ، فقد تدخّلت بعض جهات دينية لتعلن أنّ الأمر يتعلق فقط بالمثقّفين الشيوعيين الضالعين في المادية الجدلية. وقد ألغي البابا يوحنا الثالث والعشرين هذا الحرمان الكنسي الذي تضمنّه هذا المنشور . راجع التفاصيل في : السيد عوض محمد عثمان : مرجع سابق ، ص١٣٥-١٣٦ .

٣ - نزيرة الأفندي: التوافق التاريخي والمعضلة السياسية الإيطالية، السياسة الدولية، أكتوبر ١٩٧٥ ص١١١.

مدينة "تورينو" في ١١ إبريل ١٩٧٥" كافة كاثوليك إيطاليا إلي التوحّد من أجل المصلحة العليا للأمة [١] ، في إشارة واضحة لتوجيه كافة الأصوات الإنتخابية للائتلاف الذي كان يتزعمه الحزب الديمقراطي المسيحي .

وتشير الدراسات والتحليلات الإنتخابية إلي الأثر الإيجابي لهذه النداءات والمراسيم والمنشورات البابوية ، وامتثال العديد من الإيطاليين لها في سلوكهم الإنتخابي . وعلي سبيل المثال فقد أثبتت بعض دراسات السلوك الإنتخابي أنّ المواطن اليساري في مدينة فلورانسا- وفي أكثر من مناسبة - لم يتردّد في أن يخرج عن انتمائه الإيديولوجي ليختار ممثّل القوي الدينية رغم ارتباطه الثابت وانتمائه الحركي لتلك الإيديولوجية اليسارية [٢] .

هـ - علاوة علي ذلك فقد كان البابا يتدخّل بشكل مباشر لوقف مد التيار الشيوعي وإحباط كل محاولة للتقريب بين الحركة الشيوعية والحركة الكاثوليكية وبصفة خاصة عندما بدأ الشيوعيون يطرحون فكرة الحوار الماركسي الكاثوليكي وفكرة الشيوعية الأوربية المتميّزة عن الشيوعية السوفيتية . ومن ذلك ما حدث عام ١٩٤٤ عندما تشكّلت جماعة "الشيوعيين الكاثوليك" من مجموعة من المثقّفين الكاثوليك المتأثّرين بفكرة إمكانية الإنتماء المشترك لتنظيمات دينية وراديكالية في آن واحد علي أساس أن الإنسان يستطيع أن يتبنّي قيم ومعتقدات متعارضة - علي الأقل ظاهريا ، وقد استمدّت هذه الجماعة إيديولوجيّتها من التفسيرات الراديكالية للقيم المسيحية والتي تبدو أنّها تدعم مصالح الطبقة الدنيا وتلتقي - من هذا الجانب - مع العقيدة الماركسية . وقد تدخّل البابا يوحنا الثاني عشر وفرض علي هذه الجماعة أن تحلّ تنظيمها في عام ١٩٤٥ ، أي بعد عام واحد من تشكليه .

و - وأخيرا فقد عمدت الكنيسة إلي خلق الجماعات والمنظّمات والأحزاب الكاثوليكية التي يمكنها أن تعبّر عن مصالح الكنيسة والتي يمكن للكنيسة من خلالها أن تمارس التدخّل في الحياة السياسية ، مثل الحركة الكاثوليكية ، وإتحاد الفلاحين وإتحاد العمال ، والحزب الشعبي الإيطالي ، والحزب الديموقراطي المسيحي .

فأما الحركة الكاثوليكية Catholic Action فتمثّل الجناح السياسي الرسمي للكنيسة الكاثوليكية في إيطاليا ، كما أنّها أداة الإتصال المباشر بين الكنيسة والحزب الديموقراطي المسيحي والتي تتولّي عملية نقل مطالب وتوجيهات الكنيسة إلي الحزب - أو علي الأقل جناحه اليميني المعبّر عن مصالح الكنيسة . وفي بعض مناطق من إيطاليا فإنّ قوة ونفوذ هذه الجماعة في الحياة السياسية تفوق قوة ونفوذ الحزب المسيحي ذاته . ولا يبدو هذا غريبا إذا علمنا أنّ هذه المنظمة هي التي لعبت الدور المباشر في إنشاء الحزب ومدّه بالقادة

---

١ - أحمد سيد حسن: تدخّل الرئيس ريجان والبابا يوحنا بولس لصالح اليمين، الأهالي ١٩٨٥/٥/٢٢ ص٢.

٢ - د. حامد ربيع (محقّق): سلوك المالك في تدبير الممالك ، جـ١، ١٩٨٠، ص٤٣.

والعاملين سواء علي المستوي القومي أو المحلي [1] . ومن المعروف أنّ هذه الجماعة قد لعبت الدور الرئيسي في دعم النظام الفاشي الإيطالي عندما دعت كافة الهيئات والجمعيات والمنظمات الكاثوليكية في إيطاليا لتأييد النظام الفاشي في الإستفتاء العام الذي أجري في عام ١٩٢٩ أثناء مرحلة التحالف الفاشي الكاثوليكي التي أشرنا إليها آنفا .

وأمّا إتحاد صغار المزارعين The Confederation of Small Farmers ، وإتحاد العمّال المسيحيين Christian Workers' Association ، فهما من المنظمات اليمينية التي تدعم الكنيسة وتدافع عن مطالبها [2] .

وأما أهم الأدوات التي تمارس الكنيسة من خلالها نشاطها السياسي فهي الأحزاب السياسية التي تخلقها أو تدعمها الكنيسة لكي تستوحي إتجاهاتها وتوجيهاتها العامة في برنامجها ومواقفها السياسية . وقد عرفت الحياة السياسية الإيطالية حزبين إرتبط كل منهما في نشأته ونشاطه السياسي بالكنيسة الكاثوليكية ، كما أنّ مصير كل منهما ومركزه بين القوي السياسية الأخري يقرّره أيضا موقف الكنيسة منه :

أوّل هذين الحزبين هو الحزب الشعبي الإيطالي الذي عرفته الحياة السياسية الإيطالية بعد الحرب العالمية الأولي كأداة رسمية للكنيسة في التعامل مع القوي الإشتراكية . وعندما فشل الحزب في التعامل مع هذه القوي سحبت الكنيسة تأييدها له فما لبث أن زال من الحياة السياسية تماما .

وأما الحزب الديموقراطي المسيحي فهو الذي سيطر علي الحياة السياسية الإيطالية منذ عام ١٩٤٦ وحتي عام ١٩٩٤ بفضل دعم الكنيسة له وإضفائها كل مظاهر الشرعية عليه وحث الكاثوليك علي التصويت له [3] . والواقع أنّ الكنيسة قد استطاعت – طوال هذه المدة – أن تفرض هذا الحزب في موقع السلطة وأن تضمن له أكبر نسبة من مجموع أصوات الناخبين وأن تستخدمه كأداة للحيلولة دون وصول الشيوعيين للحكم، وحتي في تلك اللحظات التي كان الحزب المسيحي يعجز فيها عن الحصول علي النسبة التي تسمح له بالإنفراد بالسلطة وتفرض عليه التحالف مع الأحزاب الأخري ، فإنّ الكنيسة كانت ترفض تماما فكرة تحالف الحزب المسيحي مع الحزب الشيوعي وتفرض عليه أن يستبعد كليّة فكرة التحالف مع الشيوعيين في أي حكومة ائتلافية يضطّر إلي تشكيلها . وقد ظل الحزب المسيحي أمينا علي هذا التقليد حتي عندما صعد الحزب الشيوعي إلي المرتبة الثانية في الحياة السياسية

---

١ – حول هذه الجماعة ودورها في الحياة السياسية الإيطالية راجع :
Hagopian: Regimes, Movements and Ideologies, 1978, PP. 359-361; Duverger: Political Parties, 1964, P. X X XII (The Introduction).

٢ – أنظر :. Ball and Millard: Pressure Politics In Industrial Societies, 1986, P. 220

٣ – راجع:
Ibid., P. 207; Day and Degenhardt: Political Parties of the World, 1980, P 184.

الإيطالية – بعد الحزب المسيحي الديمقراطي . فباستثناء حكومة ١٤ يوليو عام ١٩٤٦ التي اشترك فيها الشيوعيون بأربعة وزراء والتي لم تستمر أكثر من عشرة أشهر فإن جميع تحالفات الحزب المسيحي قد تمّت مع القوي اليمينية أو اليسارية غير الشيوعية حتي لو جاءت في الترتيب بعد الحزب الشيوعي من حيث عدد الأصوات التي حصلت عليها في الإنتخابات العامة . وعلي سبيل المثال ، فرغم أنّ الإنتخابات العامة التي أجريت في إيطاليا في يونية عام ١٩٨٧ قد أسفرت عن فوز الأحزاب: المسيحي الديموقراطي ثم الشيوعي ثم الإشتراكي بالمراكز الثلاثة الأولي بنفس هذا الترتيب ، فإنّ الحزب المسيحي قد شكّل الحكومة بائتلاف خماسي يضم – بالإضافة إليه – أربعة أحزاب أخري هي: الإشتراكي والجمهوري والإشتراكي الديموقراطي والليبرالي ، وذلك بعد استبعاد الحزب الشيوعي تماما رغم أنّ ترتيبه يأتي متقدّما علي هذه الأحزاب الأربعة جميعا . هذه الظاهرة تكرّرت في العديد من التحالفات الوزارية التي أضحت ظاهرة تتميّز بها الحياة السياسية في إيطاليا نتيجة إصرار الكنيسة علي استبعاد الشيوعيين عن الحكم.

وفي الواقع ، فإنّ هذا التقليد كانت الكنيسة قد أرسته أيضا بحق الحزب الإشتراكي الذي كان تحالف الحزب المسيحي الديموقراطي معه محظورا أيضا قبل الستينات . إلا أنّ الكنيسة عادت فسمحت للحزب المسيحي بالتحالف مع الإشتراكيين عندما تعاظم حجم ونفوذ الحزب الشيوعي الإيطالي إبتداء من الستينات ، وذلك علي أساس أنّ الحزب الإشتراكي هو في النهاية أقل عداء للكنيسة وللقيم الكاثوليكية من الحزب الشيوعي . ومع ذلك فقد كان التحالف مع الإشتراكيين مشوبا بالحذر من جانب الكنيسة التي كانت تتدخّل في كل مرّة يحاول فيها الإشتراكيّون المساس بامتيازاتها . مثال ذلك ما حدث في عام ١٩٦٦ حين أسقطت الحكومة الإئتلافية التي يشترك فيها الإشتراكيون عندما تقدّمت بمشروع قانون بإنشاء مدارس ودور حضانة تابعة للدولة ومتحرّرة من سيطرة الكنيسة (١) .

الهيمنة الكنسيّة ونتائجها علي طبيعة الحياة السياسية وخصائصها في المجتمع الإيطالي :

نتيجة لهذه الهيمنة أو الوصاية التي تفرضها الكنيسة علي النشاط السياسي في إيطاليا كانت الحياة السياسية هناك – حتي انتخابات ١٩٩٤ – تتسم بظاهرة تدعو للتأمّل . فالناخب الإيطالي (٤٥مليون) كان يعلم جيدا قبل توجّهه لممارسة سلوكه الإنتخابي أنّ ثمّة نتيجتين مؤكّدتين لابد وأن تسفر عنهما أية إنتخابات عامة في إيطاليا: الأولي – هي استمرار الحزب المسيحي الديموقراطي في الحكم – منفردا أو مؤتلفا . والثانية – هي استبعاد الحزب الشيوعي من الحكم – منفردا أو مؤتلفا كذلك. وبطبيعة الحال فإنّ كلتا النتيجتين مترتّبتان علي نفوذ الكنيسة في إيطاليا وموقفها المؤيّد للحزب المسيحي الديموقراطي والمعادي للحزب

١ – نزيرة الأفندي: التوافق التاريخي والمعضلة السياسية الإيطالية، السياسة الدولية، أكتوبر١٩٧٥، ص١٠٩ .

الشيوعي ، وعلي ما نجحت الكنيسة في إقراره في الوعي السياسي للناخب الإيطالي من أنّ وصول الشيوعيين إلي الحكم معناه نهاية الدين وتدمير الكاثوليكية ، ومن أنّه لا يمكن استبعاد الحزب المسيحي من الحكم في إيطاليا – مركز الكاثوليكية ومقر الفاتيكان – دون وقوع حرب أهليّة (وهو ما لم يحدث رغم استبعاد الحزب المسيحي في انتخابات ١٩٩٤) .

هذا ما أكدته الإنتخابات الإيطالية العامة (يونيه ١٩٨٧) رغم كل التوقّعات والتكهّنات التي أغفلت دور الكنيسة وأهميّتها كأحد محددات الوعي السياسي للناخب الإيطالي فأشارت إلي إمكانيّة استبعاد الحزب الديموقراطي المسيحي من الحكم – لأول مرة في تاريخ إيطاليا – وإلي امكانية اشتراك الشيوعيين في السلطة – لأول مرة منذ أربعين عاما – وهو ما لم يحدث في انتخابات ١٩٨٧ ولكن حدث بعضه في انتخابات مارس ١٩٩٤[١] .

إنّ الإنتخابات الإيطالية – في ظل النفوذ الهائل للكنيسة الكاثوليكية – لم تكن تأتي باتجاهات سياسية جديدة في الحكومة أو في مقاعد البرلمان ، كما كانت نتائجها معروفة مسبقا ، وكل التغيير الذي كان يحدث "احيانا" لم يكن ليزيد عن "صيغة تحالف" جديد – يكون الحزب المسيحي دائما نواته وعموده الفقري – وما كان يترتّب علي ذلك من مشكلات تنجم بين الأحزاب المتالفة حول السياسات الواجب اتباعها وترتيب الأولويّات وتوزيع المناصب والوزارات ، وبصفة خاصة الخلاف حول منصب رئيس الوزراء الذي كان يتنازعه أكبر حزبين في الأحزاب المتالفة ، كما حدث في الإئتلاف الحكومي الذي أتت به إنتخابات يونيه ١٩٨٧ بين الحزبين المسيحي والاشتراكي [٢] . وهذه كانت المعضلة الوحيدة تقريبا التي تلي مرحلة إعلان نتائج الإنتخابات الإيطالية – المعروفة مقدّما – والتي ظلت سمة تميّز الحياة السياسية في إيطاليا ، وكانت تؤدّي أحيانا إلي تشكيل حكومة أقليّة من الحزب الديموقراطي المسيحي وحده ، كما كان الوضع بالنسبة لحكومة "ألدو مورو" ، وحكومة جوليو أندريوتي (في ١٨/٢/١٩٧٢) ، والحكومة التي أتت بها انتخابات يونيو ١٩٧٦ [٣] .

---

١ – أشارت إستطلاعات الرأي قبيل الإنتخابات إلي أنّ الحزب الشيوعي سيحل محل الحزب الديموقراطي المسيحي في الحصول علي أغلبية المقاعد في البرلمان وذلك للمرة الأولي منذ الحرب العالمية الأولي. كما توقّع بعض زعماء الأحزاب الإيطالية إستبعاد الحزب المسيحي من الحكم واشتراك الشيوعيين في السلطة. راجع حول ذلك: الأخبار ١٩٨٧/٦/١٤ ص٢؛ الوفد ١٩٨٧/٦/١٥ ص٤؛

Newsweek 15/6/1987, P. 14

٢ – راجع تفاصيل الخلاف بين الحزبين المسيحي والإشتراكي حول رئاسة الحكومة في : ليلي حافظ : إيطاليا . حالة خاصة، الأهرام ١٩٨٧/٦/١٩ ص٥ ؛ السياسة الدولية ، أكتوبر ١٩٨٧ ، ص٢٢٨؛

Newsweek 29/6/1987, PP. 16-17; Time 29/6/1987, PP. 20-21

٣ – راجع حول ذلك: نزيرة الأفندي: التوافق التاريخي، مرجع سابق ، ص١٠٧؛ نزيرة الأفندي: إيطاليا. عاصفة عبر الأطلنطي، السياسة الدولية، أكتوبر ١٩٧٦، ص١٤٢؛ السياسة الدولية، إبريل١٩٧٢، ص٢١١، هالة سعودي: الأزمة السياسية في إيطاليا، السياسة الدولية، إبريل ١٩٧٨، ص١٦٢ .

وخلاصة ما تقدّم ، أنّ الوصاية التي فرضتها الكنيسة علي الحياة السياسية في إيطاليا بهدف ضمان سيطرة الحزب المسيحي علي السلطة وحرمان الحزب الشيوعي منها من جهة ، ثم ارتباط السلوك الإنتخابي للناخب الإيطالي بتوجيهات الكنيسة من جهة أخري ، قد جعلا الحياة السياسية في إيطاليا تتّسم بخصائص انفردت بها دون سائر أقطار أوربا :

أ - إستمراريّة سيطرة الحزب الديموقراطي المسيحي - بدعم من الكنيسة - علي الحياة السياسية في إيطاليا حتي في تلك اللحظات التي فشل فيها في قيادة البلاد وفي حل الكثير من المشكلات السياسية والإقتصادية والإجتماعية التي واجهت إيطاليا بعد الحرب العالمية الثانية . وهو الوضع الذي استمر حتي أطيح بالحزب في انتخابات ١٩٩٤ .

ب - حرمان ثاني أكبر أحزاب إيطاليا ، والذي يستقطب وحده حوالي ثلث أصوات الناخبين (٣٤.٤٪ عام ١٩٧٦، ٣٠٪ عام ١٩٨٣، ٢٦.٦٪ عام ١٩٨٧)[1] من الاشتراك في الحكم والتعبير عن قطاعات الرأي العام العريضة التي يمثّلها . فلا شك أنّ انتصارات الحزب الشيوعي في الإنتخابات العامة خلال الثلاثين عاما الأخيرة تمثّل تفويضا شعبيا واضحا بإعطاء الشيوعيين دورا في الحكومة ، وحرمان الحزب من المشاركة في الحكم يعارض جوهر التقاليد الديموقراطية إذ أنّه يتضمّن مصادرة ملايين الأصوات التي أدلي بها الناخبون الإيطاليون لصالح الحزب الشيوعي. هذا في الوقت الذي سُمح فيه لأحزاب صغيرة لا تمثل قطاعات عريضة من الرأي العام الإيطالي بالإشتراك في الحكم، كالأحزاب الأربعة التي اشتركت في الإئتلاف الحاكم عقب انتخابات ١٩٨٧ وهي الحزب الجمهوري والحزب الليبرالي والحزب الإشتراكي الديمقراطي والحزب الاشتراكي .

جـ - إستمرارية صيغة التحالف الحكومي مع الأحزاب الصغيرة كبديل لإمكانية تولّي أو اشتراك الشيوعيين في الحكم . وعادة ما ترتّب علي هذه الصيغة عدم استقرار حكومي بسبب اختلاف توجّهات وبرامج الأحزاب المتآلفة أو انسحاب أحد هذه الأحزاب من الإئتلاف وما نجم عن ذلك من أزمات وزارية زادت عن ٥٠ أزمة في الفترة من عام ١٩٤٦ حتي عام ١٩٩٤ [2] . أي بمعدّل حكومة كل ١١ شهرا تقريبا وهو معدّل ينم عن حالة عدم الاستقرار الوزاري أو الحكومي التي شهدتها إيطاليا منذ سيطرة الحزب المسيحي علي الحكم عقب الحرب العالمية الثانية وحتي انهياره عام ١٩٩٤ .

د - تضخّم حجم الوزارة ، إرضاء لجميع الأحزاب المشتركة في الإئتلاف الحاكم .

١ - في انتخابات ١٩٩٢ حصل الشيوعيون علي ٢١.٧٪ من الأصوات (١٦.١٪ للحزب الديموقراطي لليسار، ٥.٦٪ لحركة إعادة تأسيس الحزب الشيوعي) .

٢ - راجع: الأهرام: ١٩٨٧/١١/١٥ ص٤، ١٩٨٨/٢/١٦ ص٥، ١٩٨٩/٥/٢٠ ص٤، ١٩٨٩/٥/٢١ ص٤، ١٩٨٩/٥/٢٢ ص٥؛ ١٩٨٩/٦/٢٨ ص٥ ؛ ١٩٨٩/٧/٢٤ ص٤؛ ١٩٨٩/٧/٢٩ ص٥؛ مجلة السياسة الدولية، يوليو ١٩٨٩ ص ٢٩٣ ؛

Time 22/2/1988, P.11: Herald Tribune 20-21/5/1989, P.2

الإستراتيجية الكنسيّة وخلق القوي المساندة الدولية :

علي أنّ استراتيجية الكنيسة الكاثوليكية لمواجهة الحركة الشيوعية في إيطاليا لم تقف عند هذا الحد ولم تقتصر علي كل هذه الأدوات ، ولكنّها اضطرّت في السنوات السابقة علي انهيار الانظمة الاشتركية في الاتحاد السوفيتي وشرق أوربا إلي التحالف مع القوي الرأسمالية المعادية للشيوعية خارج إيطاليا والتي كانت تشارك الكنيسة فزعها من الإنتصارات التي حقّقها الشيوعيون في السنوات الأخيرة ومن إمكانية وصولهم إلي السلطة في السنوات القليلة القادمة في بلد عضو بحلف الأطلنطي ، وفي عاصمته مقر قيادة الجناح الجنوبي للحلف ، ويشترك خبراؤه في "مجموعة التخطيط النووي" للحلف – وهي الجهة المخوّلة بوضع الاستراتيجية النووية للحلف بما يعنيه ذلك من امتلاكها لكافة المعلومات السرية في هذا المجال . وبطبيعة الحال فإنّ وصول الحزب الشيوعي الإيطالي – وكان أكبر الأحزاب الشيوعية الأوربية الموالية لموسكو – إلي الحكم من شأنه أن يقوّض دعائم أمن الحلف بما يترتّب عليه من تعرية للحلف وكشف لأسراره وتغلغل الشيوعيين في أركانه ، فضلا عن تحوّل إيطاليا – في حالة وصول الشيوعيين للحكم – عن أسس الحكم الديموقراطي كما أرست دعائمه التقاليد الغربية إلي أسس الحكم الإيديوكراسي وفقا للنظرية الماركسية بما يفرضه ذلك من تغييرات جوهرية وأوضاع جديدة كانت ستؤثر في موازين القوي الدولية وعلاقات الشرق والغرب .

لكل ذلك فقد تكاتفت جهود الكنيسة الكاثوليكية مع جهود دوائر حلف الأطلنطي لدعم الحزب الديموقراطي المسيحي وتقويته . فقامت دول الحلف بتقديم المنح والقروض لحكومات الحزب المسيحي ، كما مارست أسلوب التهديد بمنع المعونة الإقتصادية عن إيطاليا أو بالإنسحاب من الحلف في حالة وصول الشيوعيين للسلطة ، وذلك لحث الناخب الإيطالي علي إعطاء صوته للحزب المسيحي الديموقراطي الذي ترتبط بوجوده مساعدات الغرب – فضلا عن رحمات الكنيسة . وكان من الطبيعي أن تقف الولايات المتحدة بالذّات في مقدّمة دول حلف الاطلنطي التي ترفض إشراك الشيوعيين في حكم إيطاليا وتدعو إلي استخدام كافة الأدوات والسياسات المتاحة لمنع وصول الحزب الشيوعي إلي السلطة . ولقد عبّر كيسنجر عن ذلك صراحة في مؤتمر حلف الأطلنطي الذي عقد في بروكسل عام ١٩٧٦ وفي مؤتمر الطاقة حيث هدّد بانسحاب القوات الأمريكية من أوربا في حالة دخول الشيوعيين إلي حلف الأطلنطي (١) .

---

١ – حول موقف السياسة الأمريكية والأوربية الغربية من الحزب الشيوعي الإيطالي بصفة خاصة والأحزاب الشيوعية الأوربية بصفة عامة راجع : نزيرة الأفندي: الإنتخابات الإيطالية وحتميّة التغيير، السياسة الدولية، يوليو١٩٧٦، ص١٤٩، ١٥٢–١٥٣؛ هالة سعودي : الأزمة السياسية في إيطاليا، السياسة الدولية ، إبريل ١٩٧٨، ص ١٦٤؛ وحيد عبد المجيد : رحلة كارتر والسياسة الجديدة تجاه أوربا، السياسة الدولية، إبريل ١٩٧٨ ص١٤٢؛ شهريّات السياسة الدولية: إبريل ١٩٧٨ ص٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٨، ٢٣٠؛ أكتوبر ١٩٧٧، ص٦١ ؛ مجلة الطليعة، فبراير ١٩٧٦ ص ١٤٩؛ الأهالي ١٩٨٥/٥/٢٢ ص٢ .

وهكذا فضّلت الكنيسة الكاثوليكية إيطاليا التي يحكمها الديموقراطيون المسيحيّون – حتي ولو كانت تعاني من مشكلات إقتصادية وعدم استقرار حكومي ، وحتي لو تطلب ذلك جلب النفوذ الأمريكي والأوربي لدعم أحد أطراف الصراع السياسي القومي ضد الطرف الآخر – ورفضت تماما إيطاليا التي يحكمها أو يشارك في حكمها الشيوعيون – حتي لو تمكّن الحزب الشيوعي من الحصول علي تأييد أكثر من ثلث الناخبين الإيطاليين ، وحتي إن كان قادرا علي توفير ضمانات الإستقرار السياسي والإزدهار الاقتصادي . وهكذا أضحي الدين أحد متغيّرات السلوك السياسي عند الإيطاليين الذين لا يزال يسير أغلبهم في ركب الكنيسة معلنين بذلك قناعتهم بوظيفتها السياسية ودورها التوجيهي لسلوكهم الإنتخابي بغض النظر عن الإعتبارات السياسية والإقتصادية . وهذا نموذج للردّة القومية التي باتت تجتاح أوربا وتهز بعنف عرش قوميّتها السياسية ودعائم مذهبها العلماني (١) .

الحزب الشيوعي الإيطالي وتوظيف الدين في عملية تخطيط الحركة السياسية:

وإذا كان اعتماد الحزب الديمقراطي المسيحي علي الدين لتدعيم مركزه وضمان فوزه الدائم بالسلطة أمرا طبيعيا بالنسبة لحزب يرتبط في نشأته وهيكله وبرنامجه وتوجّهه بالكنيسة الكاثوليكية ، فإنّ اعتماد الحزب الشيوعي الإيطالي علي الدين أيضا في صراعه مع الحزب المسيحي علي السلطة يبدو أمرا غير طبيعيا – من الناحية النظرية – بالنسبة لحزب يساري متطرّف يستلهم العقيدة الماركسية التي تملك تصوراً محدّدا إزاء المسألة الدينية يقود إلي ضرورة استبعادها علي الأقل من نطاق العلاقة السياسية (٢) . فعلي الرغم من ذلك ، فإنّ واقع الحياة السياسية في إيطاليا يؤكّد أنّ رغبة الحزب الشيوعي الإيطالي في زيادة حجم عضويته وفي الحصول علي الدعم الشعبي الذي يمكنّه من الإقتراب من موقع السلطة وكسر الحصار المفروض عليه من جانب الكنيسة والحزب المسيحي الذي تدعمه، قد اضطرّته إلي اللجوء الي استراتيجية جديدة تستهدف عدم إثارة العاطفة الدينية لدي الإيطاليين ضدّه واستغلال تلك العاطفة لصالحه وذلك بمحاولة خلق القناعة لدي الإيطاليين بأنّ حزبهم الشيوعي ليس نمطا مكرّرا للحزب الشيوعي السوفيتي أو غيره من الأحزاب الشيوعية في دول الكتلة الشرقية (سابقا) ولكنه حزب راديكالي غير معاد للدين يعكس مقومات مجتمعه القومي ولا يدخل في صراع مع أي من عناصره الأساسية ، وفي مقدمّتها العقيدة الكاثوليكية .

---

١ – تخلت الكنيسة ، ومن ثم الايطاليون ، عن الحزب المسيحي بعد تورطه في قضايا الفساد وفشله في حكم ايطاليا . وقد حاول الحزب تطهير قياداته وتعديل مواقفه وتغيير اسمه الي "الحزب الشعبي" ابتداء من أوائل عام ١٩٩٤، إلا أن الكنيسة قررت البحث عن بديل سوف تكشف عنه الحياة السياسية الإيطالية خلال المرحلة القادمة .

٢ – في عام ١٩٩١ غير الحزب الشيوعي اسمه ليصبح "الحزب الديمقراطي اليساري"وقد رفض الشيوعيون المتطرفون الانضمام الي الحزب الجديد وكونوا حزبا أخر باسم "اعادة التشكيل الشيوعي".

هذه الإستراتيجية نستطيع أن نكتشفها من متابعة مجموعة التغييرات والتحوّلات التي طرأت علي هيكل الحزب وتحركاته ومقولات زعمائه (١) :

أ - فقبل تأسيس الحزب رسميا عام ١٩٢١ حاول الشيوعيون التأكيد علي مبدأ التسامح والمهادنة مع الكنيسة وعلي أنّ شيوعيّة الحزب لا تعني رفضه للحرية الدينية ، بل إنّ أحد أهداف الحزب الأساسية هو ضمان الحرية الدينية . كما وعدت المنشورات والمطبوعات الشيوعية التي ظهرت في تلك الفترة بتمتّع الكنيسة ومن ينتسب إليها بحرية حقيقية ومطلقة إذا وصل الشيوعيون إلي الحكم .

ب - وأثناء الحكم الفاشيستي لإيطاليا دعا الحزب الشيوعي الكاثوليك للتحالف معه "من أجل الدفاع عن حرية الدين التي تتعرّض لتهديد الحكومة الفاشية" ! وفي محاولته لاستقطاب القوي العمالية الكاثوليكية طرح الحزب فكرة إمكانية الجمع بين العقيدة الكاثوليكية ودعم الحركة الراديكالية في إيطاليا من أجل التخلّص من مساويء الفاشية . وبمقتضي هذه الفكرة أضحي في مقدور العمال أن يؤيّدوا بقوة الحزب الشيوعي مع احتفاظهم بارتباطهم القوي أيضا بالكنيسة . تبدو هذه الفكرة واضحة في تلك الدعوة التي وجّهها "تولياتي" إلي القوي العمّالية الكاثوليكية : "دعونا نتعاون ونتوحّد من أجل كسب ظروف معيشية أفضل ولكسب الحرية والسلام . إنّ الشيوعيين يأتون وأيديهم ممتدّة للتعاون مع العمّال الكاثوليك دونما أيّة شروط وبروح من الإخلاص التام ويعملون من أجل إقناع كافة القوي المعادية للفاشية بمدي أهمية التوحّد مع العمال الكاثوليك لكسب مطالبهم المادية والسياسية والثقافية وللدفع عن حرية الدين وعن حرية التنظيمات الكاثوليكية التي تتعرّض لتهديد الحكومة الفاشية . إنّ هذه الوحدة هي أحد الشروط الأساسية لنجاح النضال المظفّر للجماهير ضد الحرب ومن أجل تحرير الشعب الإيطالي " .

جـ - أوضح الحزب في دعايته السياسية أنّه ليس في حالة عداء مع الكاثوليكية وأنّه يتعيّن الفصل بين موقفه من الكاثوليكية كعقيدة وموقفه من الكنيسة الكاثوليكية كمؤسّسة ، إذ أنّ الكنيسة ليست بالضرورة التجسيد الحقيقي للعقيدة الكاثوليكية . والكاثوليكية والكنيسة ليسا شيئا واحدا . ولذا فإنّ الحزب حين يتّهم الكنيسة بالرجعيّة والفساد فإنّ هذا الإتّهام لا ينبغي أن ينسحب إلي العقيدة الكاثوليكية ذاتها ، وإنّما المقصود من ذلك إنتقاد الكنيسة "لتخلّيها عن الجوهر الحقيقي للكاثوليكية" . وما دامت الكنيسة قد انحرفت عن جوهر العقيدة ، فإنّه يتعيّن الفصل بين الدولة والكنيسة حماية للدين وللدولة معا من تجاوزات الكنيسة وفسادها .

د - رغم ذلك فقد أعلن الحزب بعد الحرب العالمية الثانية موافقته علي المادة السابعة من

---

١ - راجع: السيد عوض محمد عثمان: الشيوعية الأوربية ، ماجستير، ١٩٨٤، ص١٢٩-١٣٩ .

الدستور المقترح، وهي المادة التي تنص علي اعتبار الكاثوليكية الدين الرسمي للدولة (١).
كما أعلن الحزب في مؤتمره الحادي عشر أنَّه إذا كان يعارض سيطرة الكنيسة علي الدولة فإنَّه أيضا لا يقبل الدولة التي تعتنق الإلحاد وأنَّه يحترم حرية العقيدة والضمير للمؤمنين وغير المؤمنين علي السواء (٢) ، وهو ما عاد وأكّده الحزب في مؤتمره الخامس عشر (٣٠ مارس - ٣ إبريل ١٩٧٩) حين أيّد صورة الدولة العلمانية التي لا تجاهر بالإنحياز إلي أي تيار فكري أو إيديولوجي أو ديني معيّن .

هـ - أعلن الحزب تخلّيه عن كثير من المقولات الماركسية حول الدين ، وبصفة خاصة مقولته المشهورة "الدين أفيون الشعوب" التي أسقطها الحزب من قاموسه . كما أعلن الحزب أنَّه سيقوم بعملية مراجعة كاملة لتفسير مقولات ماركس حول هذه المسألة .

و - طرح الحزب صيغة التسوية التاريخية Historical Compromise أو "الحل الوسط التاريخي" باعتباره أكثر الحلول ملاءمة لواقع إيطاليا . ومن خلال هذا المشروع إعترف الحزب الشيوعي بمكانة الكتلة في إيطاليا عندما أعرب عن عدم رغبته في الاستئثار بالحكم والإنفراد بالسلطة ، وإن كان قد أشار أيضا إلي أنَّ احتكار التيار المسيحي للسلطة فيه تجاهل لكافة القوي الشيوعية والإشتراكية التي تمثّل الآن قطاعات واسعة في المجتمع الإيطالي . ولذا فإنَّ المشروع الذي تقدّم به الحزب الشيوعي يقوم علي أساس ضرورة تمثيل القوي الثلاث المعبِّرة عن الواقع الإيطالي في الحكم وانطلاقا من القناعة بأنَّ حكومة إئتلافية من عناصر مسيحية و إشتراكية وشيوعية ستكون وحدها القادرة علي تحقيق الأمن والإستقرار السياسي والإجتماعي والإزدهار الإقتصادي في إيطاليا (٣) .

---

١ - إبتداء من السبعينات بدأ الحزب الشيوعي يطالب بإلغاء بعض بنود إتفاقيات لاتيران . ففي ٢١مايو ١٩٧٧ نجح الحزب في أن يجمع ما يزيد علي نصف مليون توقيع من المواطنين علي وثيقة استفتاء تطالب بإلغاء هذه الإتفاقية . وفي عام ١٩٧٦ طالب الحزب بضرورة سحب اعتراف الدولة بالكتلكة باعتبارها عقيدة الدولة وإلغاء شرط إلزامية تدريسها في المدارس الحكومية. وقد نجحت جهود الشيوعيين في الثمانينات في تحقيق مطلبهم الخاص بالتخلّي عن مبدأ دين الدولة . راجع حول ذلك : السيد عوض محمد عثمان: المرجع السابق، ص١٣٨؛ السياسة الدولية، يوليو ١٩٧٧ ص١٩٠؛ الأهالي ١٩٨٥/٦/١٢ ص٢ .

٢ - نزيرة الأفندي: التوافق التاريخي والمعضلة السياسية الإيطالية، السياسة الدولية، أكتوبر١٩٧٥ ص١١١ .

٣ - حول فكرة الائتلاف الوطني الذي يضم الأحزاب الإيطالية الثلاث الكبري الممثّلة لمكوّنات واقع أيطاليا المعاصر راجع: نزيرة الأفندي: نفس المرجع السابق، ص١٠٨؛ وحيد عبد المجيد: أزمة الماركسية بين الإيديولوجية والتطبيق ، السياسة الدولية ، يناير ١٩٧٧ ص٧٨؛ خيري عزيز: قاموس الأحزاب الشيوعية الأوربية ، السياسة الدولية، أكتوبر ١٩٧٧، ص٨٨؛ الأهرام ١٩٨٤/٦/٢٢ ص٦ ؛ الأهالي ١٩٨٤/٦/٢٠ ص٢؛ ١٩٨٤/٨/١ ص٢ .

ز - وبعد أن أجري الحزب كل هذه التحولات الجوهرية في تصوّراته وتحركاته إزاء المسألة والحركة الدينية في إيطاليا في محاولته لعبور فجوة عدم الثقة لدي الكاثوليك ولتبديد مخاوفهم الناتجة عن اعتقادهم في عداء الحزب الشيوعي للدين ، إنتقل الحزب عقب ذلك إلي مرحلة جديدة تنظيمية ترتبط بدعوة الكاثوليك "المخلصين لعقيدتهم" للإنضمام لعضوية الحزب الشيوعي دون أن يضطروا للتخلي عن عقيدتهم الدينية ويعتنقوا الماركسية ، وذلك بعد أن أجري الحزب تعديلا جوهريا في نظامه الأساسي فيما يتعلق بشروط العضوية ، وبمقتضاه أُعفي عضو الحزب من شرط اعتناق الماركسية اللينينيّة والإلمام بها . بل وفي تطوّر آخر في هذا الشأن إقترح "لوشيو لومباردو" - أحد المفكّرين البارزين بالحزب الشيوعي الإيطالي - أن يتخلّي الحزب عن تأييده الرسمي للماركسية اللينينيّة ، كما أكّد المؤتمر الخامس عشر للحزب (١٩٧٩) علي احترام الحزب الكامل لكل ما يمليه الضمير الشخصي للفاعلين في الحزب فيما يتعلّق بمعتقداتهم الفلسفية والدينية[١].

هـ - وأخيرا فقد تخلّى الحزب عن صفته الشيوعية حين أطلق علي نفسه اسم الحزب الديمقراطي لليسار [٢] .

الحركة الشيوعية واستراتيجية التحالف مع القوي الدينية في إيطاليا :

والخلاصة أنّ الحزب الشيوعي الإيطالي قد أدرك أنه بدون تدعيم القوي الدينية فإنّه لن يتمكن من الوصول إلي السلطة في مجتمع يدين ٩٩٪ منه بالكثلكة وتحتل الكنيسة الكاثوليكية فيه مركزا مرموقا . كما أدرك أنّ الحلول الدينية التي تقدّمها الكنيسة للطبقة العمّالية تحول دون توجّه هؤلاء العمّال إلي التنظيمات الشيوعية . ومن هنا فقد اضطّر الحزب - في سبيل الوصول الي السلطة - إلي إخفاء عداءه للدين وإتبّاع إستراتيجية جديدة تسمح له في النهاية بإمكانية التحالف مع القوي الدينية ، وبصفة خاصة من الطبقات العمّالية والحركات الثورية الكاثوليكية . وأهم عناصر هذه الإستراتيجية - فضلا عن عدم إظهار العداء للدين - يتمثل في التركيز علي عناصر التشابه بين العقيدة الدينية والعقيدة الماركسية ، ومحاولة تقديم تفسيرات راديكالية سياسية لبعض مبادىء المسيحية ، والدعوة لإقامة حوار فكري بين الشيوعيين والكاثوليك ينتهي بالتحالف والتعاون الحركي بينهما في مجال الحياة السياسية . العناصر الأولي من هذه الإستراتيجية يمكن اكتشافها بسهولة من عبارة "بالميروتولياتي" - أحد زعماء الحزب الشيوعي الإيطالي - التي ذكرها إبّان المؤتمر العاشر للحزب عام ١٩٦٢ : "إنه في المنظمات الرومانية الكاثوليكية توجد دلالات علي قبولها لمبادىء تعدّ في جوهرها مبادىء إشتراكية" [٣] .

١ - مجلة السياسة الدولية، يناير ١٩٧٨ ص٢٢٠ .

٢ - راجع: الأهرام ، ١٩٩٢/٢/٣ ص٥ ، مجلة اليسار ، يونيو ١٩٩١ ، ص ٧١، السياسة الدولية، اكتوبر ١٩٩٢ ص١٦٠ .

٣ - نزيرة الأفندي : التوافق التاريخي ، مرجع سابق ، ص ١١٠ .

إنّ محاولة التقريب بين المباديء الشيوعية والكاثوليكية التي يقوم بها الشيوعيّون لاستقطاب الطبقات العمّالية والحركات الثورية الكاثوليكية عرفتها العديد من المجتمعات الغربية وكان صداها أكبر في خبرة أمريكا اللاتينية (١) ، لكن ما يعنينا التأكيد عليه هنا هو أنّ الشيوعيين في إيطاليا قد حاولوا الإفادة من نتائج بعض النظريات الإجتماعية المعاصرة التي تؤكّد علي أنّ الإنسان يمكنه أن يتبنّي معتقدات وقيم متعارضة (٢) ، وذلك لمحاولة إقناع الناخب الإيطالي بأنّه ليس شرطا أن يكون سلوكه الإنتخابي متوافقا مع انتمائه الديني ، وأنّه يستطيع إذن أن يصوّت لصالح الشيوعيين بل وأن ينضم إلي حزبهم في نفس الوقت الذي يظل فيه مرتبطا بعقيدته الدينية .

المتغيّر الديني وتطوّر الحياة السياسية في إيطاليا :

تؤكّد البحوث والدراسات الواقعية أنّ الشيوعيين قد نجحوا بالفعل في ضم أعداد ضخمة من العمال الكاثوليك إلي صفوف الحزب ، أوعلي الأقل الحصول علي دعمهم في الإنتخابات العامة . كما نجح الحزب في أن يضم إلي صفوفه قساوسة ورجال دين ، وفي أن يتحوّل من حزب شيوعي منعزل عن الجماهير "المؤمنة" إلي حزب يزيد عدد أعضائه عن ٢ مليون مواطن إيطالي٩٠٪ منهم من الكاثوليك الذي يوزّعون ولاءهم بين الحزب والكنيسة . بل وقد نجح الحزب ايضا في أن يجتذب إلي قوائمه شخصيات كنسية ومسيحية مرموقة – كما حدث في الانتخابات النيابية الإيطالية التي أجريت في عام ١٩٧٦ (٣) .

لقد بات الناخب الإيطالي مقتنعا بأنّ الحزب الشيوعي الإيطالي قد تحوّل من حزب شيوعي متطرّف يستلهم العقيدة الماركسية الإلحادية، إلي حزب شيوعي معتدل ليس له طابع معاد للدين ويقبل في عضويّته "المؤمنين المخلصين " للعقيدة الكاثوليكية . وقد تقدّم كثير من الكاثوليك للإنتخابات علي قوائم الحزب الشيوعي خلال العشرين عاما الأخيرة دون أن يمتّوا إلي الفكر الماركسي بصلة . كما انضمّ كثير من الكاثوليك إلي عضوية الحزب دون أن يتخلّوا عن عقيدتهم الكاثوليكية . وأعطي بعض الكاثوليك صوتهم الإنتخابي لمرشّحي الحزب الشيوعي دون أن يساورهم الشك في أنّهم "مخلصين" لعقيدتهم وكنيستهم .

وهكذا أدّي تعديل موقف الحزب الشيوعي من الدين إلي دفع الحزب إلي موقع متقدّم علي الساحة السياسية في إيطاليا حتي كان بالأمس الحزب الثاني في إيطاليا – بعد الحزب المسيحي الديموقراطي – وأقوي حزب شيوعي غير حاكم في العالم ، وأكثر الأحزاب

---

١ – راجع : عبد العزيز صقر: دور الدين في الحياة السياسية ، مرجع سابق، ص٥٢٨ وما بعدها .

٢ – راجع: د. السيد الحسيني : علم الاجتماع السياسي ، ١٩٨١، ص ٣٥-٣٦ .

٣ – راجع: السيد عوض محمد عثمان: الشيوعية الأوربية ، ماجستير، ١٩٨٤؛ ص١٢٥، ١٣٠؛ خيري عزيز: قاموس الأحزاب الشيوعية الأوربية ، السياسة الدولية، أكتوبر ١٩٧٧، ص٨٨ .

الشيوعية التي كانت تثير فزع دول الغرب ودوائر حلف الأطلنطي فضلا عن الفاتيكان وقوي اليمين في داخل إيطاليا وخارجها .

إنّ مطالعة نتائج الإنتخابات العامة والإقليمية خلال الثلاثين عاما الأخيرة في إيطاليا لتؤكّد لأول وهله هذا التطوّر الملحوظ في مركز الحزب الشيوعي الإيطالي وتزايد دوره في الحياة السياسية والقفزات السريعة التي حققها حتي تقلّصت الفجوة التي كانت تفصل بينه وبين الحزب المسيحي الديموقراطي الذي تدعمه الكنيسة والقوي الخارجية . وقد جاء هذا التطوّر في مركز الحزب متزامنا مع تطوّر موقفه من المسألة الدينية وادراكه لأهمية توظيف الدين في الحياة السياسية واستخدامه كأحد قواعد اللعبة السياسية ، حتي كادت تختفي الفجوة بينه وبين الحزب المسيحي الذي ارتبط تفوّقه بهذا التوظيف للدين وبدعم القوي الدينية ، وحتي أنّه في بعض المناطق – مثل جمهورية سان مارينو – عاد الشيوعيون إلي السلطة الحاكمة عندما اشتركوا مع الديموقراطيين المسيحيين في تشكيل حكومة إئتلافية عام١٩٨٦(١) .

وقد تراجع مركز الحزب الشيوعي في الحياة السياسية الإيطالية بعد تغيير استراتيجيته واسمه وانقسامه تحت تأثير أزمة الاتحاد السوفيتي وانهيار انظمة شرق اوربا(٢) .

خلاصـــــــــــه :

العرض السابق لمعطيات الواقع الإيطالي يشير الي وجود علاقة بين المتغيّر الديني والحياة السياسية الإيطالية وإلي أنّ ثمّة دورا واضحا تلعبه العقيدة الكاثوليكية في إيطاليا سواء علي مستوي التحليل الكلّي (الماكروكوزمي) بمعني علاقة الدولة في مثاليّتها السياسية بالقوي الدينية ، أو علي مستوي التحليل الجزئي (الميكرو) بمعني علاقة الفرد في سلوكه السياسي باتجاهاته الدينية :

أولا : فعلي مستوي التحليل الكلّي يكفي أن نشير إلي العلاقة الوثيقة بين الكنيسة والحكومة والحياة العامة في إيطاليا ، وإلي نشاطات الجماعات والمنظمات والأحزاب الكاثوليكية السياسية المعبّرة عن مصالح الكنيسة وأثر هذه النشاطات علي الإستقرار الحكومي والمشكلات السياسية والإجتماعية والإقتصادية التي واجهت إيطاليا بعد الحرب

---

١ – راجع: الأهرام ١٩٨٩/٣/١٤ ص١٤ ، ١٩٩١/٦/٢ ص١٢ .

٢ – حصل الحزب الديمقراطي لليسار علي ١٦.١٪ من الأصوات في انتخابات ١٩٩٢ مقابل ٢٦.٦٪ في انتخابات عام ١٩٨٧. رغم ذلك فقد حافظ الحزب الديمقراطي لليسار (الشيوعي سابقا) علي مركزه كثاني أكبر الأحزاب الإيطالية ، راجع: عز الدين شكري : الانتخابات الايطالية ، مجلة السياسة الدولية، يوليو ١٩٩٢ ص ٢٦٨.

العالمية الثانية ، وإلي الدور الهائل الذي تلعبه الكنيسة الكاثوليكية والبابا وسائر رجال الدين الكاثوليك في ممارسة التوجيه السياسي وفي تشكيل الوعي السياسي للناخب الإيطالي ؛ وإلي العلاقة بين الشرعية الدينية والشرعية السياسية ، والتغيرات التي طرأت علي الحزب الشيوعي الإيطالي لمحاولة إضفاء بعض مظاهر الشرعية عليه ، وأثر ذلك علي تطور مركزه ودوره في الحياة السياسية الإيطالية .

ثانيا : وعلي مستوي التحليل الجزئي فقد برز الدين في الواقع الإيطالي كأحد متغيرات السلوك السياسي علي مستوي الممارسة الفردية . وقد عبّر هذا الإرتباط بين الدين والسلوك السياسي الفردي عن نفسه في مظهرين :

أ – تأثر الإختيار السياسي والحزبي للمواطن الإيطالي بانتمائه الديني .

ب – إمتثال المواطن الإيطالي في ممارسته لسلوكه السياسي والإنتخابي لتوجيهات الكنيسة الكاثوليكية .



المبحث الرابع
القوي الدينية وتطوّر الحياة السياسيّة في الخبرة الألمانية

الدور القومي للمسيحية اللوثرية في المجتمع الألماني :

شهدت ألمانيا صراعات دينية عنيفة بين الكاثوليك والبروتستانت أعاقت عملية نمو وعي قومي ألماني مشترك وقادت في النهاية إلي تغلّب النزعة المحليّة علي الوحدة القومية [1] . ولمّا كانت الكثلكة تعارض الحركات القومية التي ظهرت في ألمانيا في القرن التاسع عشر – تماما كما حدث في إيطاليا – فقد تقرّر مصيرها في ألمانيا علي هذا الأساس ، فارتبط أغلب الألمان بالديانة البروتستانتية وأظهروا ريبة ونفورا من الكثلكة [2] . وهكذا اتّخذ الألمان قرارهم بقبول البروتستانتية – كما فعل الإنجليز – بناء علي أوضاع سياسية أكثر ممّا قام علي أسس دينية . وفي مرحلة لاحقة إرتبط الألمان بالدين الجديد واعتبروه دينهم الخاص الذي يعبّر عن روحهم القومية ، وتوحّدت المسيحية مع الألمانية Germanness ، وأضحي المسيحي وحده هو الألماني الحقيقي. أمّا اليهودي أو المسلم أو البوذي فإن كان يمكنه أن ينتمي إلي الدولة الألمانية ، فإنّه لا يستطيع أن يُستوعَب في الأمة الألمانية أو في شعب الرايخ الذي يجب أن يكون مسيحيا . وهكذا أضحي الدين أحد أهم مقوّمات الهوية القومية الألمانية . ولا يزال الألمان يعتقدون أنّ المسيحي وحده هو الذي يستطيع أن يكون ألمانيا ، وأنّ المسيحية وحدها هي الديانة المتوافقة مع القومية الألمانية [3] .

وعلي الرغم أنّ نفوذ البروتستانتية اللوثرية قد اضمحلّ في ألمانيا المعاصرة – وبصفة خاصة في الأجزاء الغربية التي أضحت الآن كاثوليكية أكثر ممّا مضي [4] – فإنّ تعاليم لوثر Luther قد لعبت الدور الحاسم في الإسهام في عملية بناء الدولة الألمانية الحديثة وفي تشكيل العقل الألماني والأخلاق الألمانية . لذلك يصف دعاة القومية الألمانية لوثر بأنّه "أعظم بطل قومي" وبأنّه "التعبير الحقيقي عن الروح الألمانية" . من المعروف أنّ لوثر – وعلي خلاف

---

١ – راجع حول ذلك :

Breuilly: Nationalism and the State, 1985, P. 46; Alpher (ed.): Nationalism and : Modernity, 1986. p. 16.

٢ – كانت الكنيسة الكاثوليكية في ألمانيا في القرن ١٩ تنفّر الألمان من فكرة الوحدة القومية وتدعو إلي فكرة الأخوّة الدينية ، ولمّا كانت ألمانيا مسرحا للكثير من أعمال العنف الديني ، فقد رأي بسمارك Bismark أنّ توحيد ألمانيا لا يتحقّق إلا باستبعاد الكنيسة الكاثوليكية من عملية الوحدة والحيلولة دون تدخّلها في الحياة السياسية . راجع : د. أحمد حامد الأفندي : النظم الحكومية المقارنة ، ١٩٧٢، ص١٩١ .

٣ – Lease : The Origins of National Socialism-Some Fruits of Religion and nationalism, in: Merkl and Smart (eds.): Religion and Politics in the Modern World, 1985, pp. 72-73, 78.

٤ – أندريه سيجفريد : سيكولوجية بعض الشعوب ، ترجمة غنيم عبدون ، د.ت، ص١١٦ .

كالفن – كان يدعو إلي وجوب طاعة السلطة السياسية التي يجب أن تسيطر علي كافة القوي الإجتماعية – بما في ذلك الكنيسة ، وإلي أنّ الحكم الصارم هو السبيل الوحيد لحفظ النظام وكبت الطبيعة البشرية "المنحطة" . هذه التعاليم هي التي تفسّر لنا لماذا ارتبط الدين في التقاليد الألمانية البروتستانتية بالدولة إرتباطا وثيقا جعل من الكنيسة مجرّد مؤسّسة من مؤسسات الدولة ، ومن رجال الدين مجرد موظّفين في جهاز الدولة البيروقراطي (١) . وتعاليم لوثر هي التي غرست في الألمان الميل للخضوع الكامل للسلطة ومعاداة الكاثوليكية والسامية. كما أنّ النزعة القومية العدوانية وكافة المذاهب العنصرية الألمانية التي قامت علي تمجيد العنف والقوة والإستعلاء علي سائر الأجناس غير الآرية ليست في الواقع سوي ترديد أو تطبيق متطّرف لتعاليم لوثر (٢) .

النظام النازي بين القوي الدينية الضاغطة والقوي الدينية المساندة :

على أنّ هذا الأساس العقائدي لوضع الكنيسة البروتستانتية ودورها السلبي في الحياة السياسية في ألمانيا لم يحل دون سعي الكنيسة الكاثوليكية الألمانية لمواصلة صراعها القديم مع السلطة السياسية . بل والثابت أنّ الكنيسة البروتستانتية وبعض رجال الدين من أتباع لوثر قد لعبوا دورا حاسما في معارضة النظام النازي .

وإذا كانت دراسة النظام النازي تخرج عن نطاق بحثنا – باعتباره نظام ايديوكراسي لا يعبّر عن النموذج القومي بدلالته الكلاسيكية – فإنّنا سنقتصر فيما يلي علي تسليط الضوء – وفي إيجاز شديد – علي الدور الذي لعبته الكنائس ورجال الدين في حركة المعارضة السياسية المنظّمة لنظام هتلر ومبادئه العنصرية وموقفه من الدين (٣) .

دور الكنيسة الكاثوليكية في معارضة المفاهيم العنصرية والحكومة النازية:

علي الرغم من أنّ الكاثوليك لم يكن تعدادهم يزيد عن ١٣٪ من تعداد الشعب الألماني في العهد النازي ، فقد كانوا يشكّلون أكبر جماعة دينية معارضة وأكثرها تأثيرا في الحياة السياسية قبل وبعد تولّي هتلر الحكم في نهاية عام ١٩٣٢ .

---

١ – Ball and Millard: Pressure Politics in Industrial Societies, 1986, P. 205; Carter and Herz:Government and Politics in the Twentieth Century, 1961, P. 177.

٢ – راجع : أندرية سيجفريد ، مرجع سابق ، ص ٩٨-١٠٣ ؛ فردريك هرتز : القومية في التاريخ والسياسة ، ترجمة عبد الكريم أحمد ، ١٩٦٨ ، ص ١٣٩، ١٤٢ ، ١٥٠-١٥٤ ؛

Ibid., P. 177; Lease: op. cit., PP. 68-69.

٣ – اعتمدنا بصفة أساسية علي المعلومات الواردة برسالة الدكتوراه التي أعدّها عادل محمد شكري عن "النازية" ، ١٩٦٥ ، ص١١٤-١٦١. راجع أيضا :

Moltmann: The Cross and Civil Religion, in : Moltmann et al : Religion and Political Society. 1974, P. 13.

ويمكن تلخيص الدور الذي لعبته الكنيسة الكاثوليكية في معارضة المفاهيم العنصريّة والحكومة النازيّة فيما يلي :

أ – عارضت الكنيسة المبادىء العنصرية في التفوّق العنصري واللاسامية مستندة في ذلك إلي تعاليم السيد المسيح التي تقضي بعدم التفرقة بين الأجناس ومساواتها أمام الخالق.

ب – ثار رجال الدين الكاثوليك وهاجموا ما ذهبت إليه النازية في تبرير التعقيم كحل لمشكلة تلوّث العنصر ، وقام الأساقفة الكاثوليك بتفنيد أسس هذه الدعوي باعتبارها إخلالا بحقوق الخالق وتدخّلا في ملكوته وسلطانه .

جـ – أفتت الكنيسة بعدم جواز انضمام الكاثوليكي إلي حزب هتلر ، وعدم جواز اشتراك أعضاء الحزب النازي في القدّاسات الكاثوليكية ، وعدم صلاحية الكاثوليكي الذي ينضم إلي الحزب النازي لمنح الغفران .

د – أعلنت الكنيسة رفضها لموقف النازية من الدين والكنيسة والبابوية وبصفة خاصة إنكارها لتعاليم التوراة ووصايا موسي وعدم إقرارها بوصاية البابا في روما علي الكاثوليك .

هـ – رفضت الكنيسة الكاثوليكية مبدأ "ألمانيّة الكنيسة" وقوميّتها ، وعارضت المشروع النازي لإقامة كنيسة ألمانية وطنية تؤمن بالمفاهيم العنصرية ، وأعلنت أنّ كل ذلك لا يمت إلي مسيحية المسيح بأية صلة .

و – أعلنت الكنيسة الكاثوليكية تأييدها لمعاهدة فرساي .

وبالإضافة إلي الدور المباشر للكنيسة ورجال الدين الكاثوليك – الذين رفضوا مهادنة النازية وحرصوا دائما علي إعلان آرائهم المعارضة للمفاهيم العنصرية والنازية مخاطرين في ذلك بعداء الحزب النازي ورجال الجستابو الذين دأبوا علي أعتقال كبار الأساقفة الكاثوليك بتهمة القيام بنشاطات معادية للدولة – فقد شارك رجال الدين في الحياة السياسية أيضا عن طريق تأييد الأحزاب السياسية الكاثوليكية ومؤازرتها وبخاصة حزب الوسط Centre الكاثوليكي الذي كان يدافع عن آراء الكنيسة . فقد اتّجه أغلب أساقفة الكاثوليك إلي إظهار تأييدهم العلني للحزب ، بل واشترك بعض الأساقفة فيه ، ودخل بعضهم البرلمان نائبا عنه .

وعندما فشل هتلر تماما في تحويل الكنيسة الكاثوليكية إلي كنيسة "وطنية" تؤمن بالنظريات العنصرية النازية ناصبها العداء وهاجم بشدة ما أسماه بالكاثوليكية السياسية Politisher Katholicismus وأعلن أنّه لن يتهاون مع "هؤلاء الإنتهازيين الذين يتّخذون من

الدين وسيلة للوصول إلي مكاسب سياسية" ، "هؤلاء الذين يتّخذون من مسوح الرهبنة ستارا لإخفاء مطامعهم الدنيوية في السطوة السياسية والسلطان" (١) .

الكنائس البروتستانتية والتمييز بين القوي المساندة والقوي الضاغطة

وإذا كانت وحدة الكنيسة الكاثوليكية وتنظيمها قد زادا من قدرتها علي ممارسة النفوذ المعارض لسياسات هتلر ، فقد حال تعدّد المذاهب البروتستانتية والمشاحنات فيما بينها وغياب القيادة الموحّدة دون ممارسة البروتستانت لدور فعّال في الحياة السياسية الألمانية في العهد النازي . وقد انقسم البروتستانت حيال النازية إلي إغلبية مهادنة وأقليّة معارضة .

فقد سايرت أغلب الكنائس البروتستانتية الحكومة النازية في مشروعها الذي يهدف إلي إقامة " كنيسة الرايخ " الموحّدة تحت زعامة "أسقف الرايخ" والمعبّرة وحدها عن "المسيحية الإيجابية" التي تدعو إلي القيم الوطنية والعنصرية (٢) . وقد أفرزت هذه الكنائس للنازيين كل التبريرات والتفسيرات الدينية للنظرية العنصرية وما ارتبط بها من مفاهيم وسياسات كالتعقيم وشرعيّة الحرب واللاّسامية وغير ذلك . وقد ساعدها علي ذلك موقف المذهب البروتستانتي ذاته الذي يشجّع علي إيناع مفاهيم التميّز والإستعلاء ، كما بيّنّا في أكثر من موضع في هذه الدراسة (٣) .

وإلي جانب موقف أغلبية كنائس البروتستانت التي اعتمد عليها النازي في إنشاء ديانة قومية علي أساس تعاليم النظرة النازية للعالم ، فقد كانت هناك أقليّة من كنائس البروتستانت التي أعلنت رفضها للقيم العنصرية النازيّة ولمحاولة النازيين إختراق الكنيسة البروتستانتية واستغلالها لتبرير نظريّتهم العنصرية علي حساب القيم المسيحية الحقيقية . وقد تزعّم حركة الكنائس البروتستانتية المعارضة للنازية القس الألماني الشهير "نيمولر" Niemuller الذي كوّن جبهة من بعض رجال الدين باسم "إتحاد الأساقفة البروتستانت" لمعارضة النازية وتدخّل حكومتها في شئون الكنيسة البروتستانتية ولحماية الكنائس من

١ - راجع عادل محمد شكري : النازيّة ، دكتوراه ، ١٩٦٥ ، ص١٢٢-١٣٣ ؛

Merkl: German Nationalism in the Weimar Era, in : Merkl and Smart (eds.): Religion and Politics in the Modern World, 1985, P. 95.

٢ - شاركت الكنائس الكاثوليكية في موجة العداء للساميّة ، ونظر بعض رجال اللاهوت - من أمثال Karl Adam - لهذه الظاهرة من منطلقات دينية ، ولذا يتحدث البعض عن النظرية العنصرية الكاثوليكية الألمانية ، علي أساس مشاركة الكنيسة الكاثوليكية في ألمانيا في تأسيس العنصرية والقومية الألمانية علي الدين . راجع علي سبيل المثال :

Lease: op. cit., PP. 79-80.

٣ - لعل هذا يفسر موجة العنف في ألمانيا والذي يشنه اليمين المتشدد ضد الأجانب من منطلق المفاهيم العنصرية . راجع : الأهرام : ٩٢/٤/١٢ ص٨ ، ٩٢/٨/٢٦ ص٤، ٩٢/٨/٣٠ ص٤، ٩٢/١١/٩ ص٤؛ ١٥ ، ٩٤/٥/٢٩ ص٤ ، السياسة الدولية : يناير ٩٢ ص٩٤ ، يوليو ٩٢ ص ٢٧٣، يناير ٩٣ ص ٣٢٤ ، ٣٢٩ ، ابريل ١٩٩٣ ص٢٥٨ .

عملية صبغها بالنازية Nazification of Churches . وفي مايو ١٩٣٧ تقدّمت المعارضة البروتستانتية بمذكّرة إلي هتلر إستنكر فيها القساوسة أساليب الحكومة وسياستها "اللامسيحية" كما أبدوا فيها إستياءهم لمعاداة السامية ولاضطهاد الحكومة لعقول المواطنين ولمعسكرات الإعتقال والجستابو وغير ذلك .

وبطبيعة الحال فقد ناصب الحكم النازي الكنائس البروتستانتية المعارضة العداء فوصفها بأنّها تعبّر عن " المسيحية السلبية" التي "تغفل التبشير بالقيم العنصرية وبذلك ترتكب أكبر الأخطاء في حق الوطن" . كما تعرّض رجال الدين المعارضين لحملات من الإعتقال والسجن ، وقُتل بعضهم . أمّا القس "نيمولر" فقد أودع السجن ثم معسكرات الإعتقال حتي حرّره الحلفاء عام ١٩٤٤(١) .

والخلاصة أنّ الثابت من تاريخ ألمانيا النازية أنّها قد تعرّضت لتيار قوي من المعارضة الدينية التي أعلنت رفضها للمباديء العنصرية ولحركة "الإصلاح" التي قام بها النازيون بهدف تحطيم المسيحية التقليدية وإنشاء ما أسموه "بالمسيحية الإيجابية" القومية والعنصرية.

وقد اشتركت كافة الكنائس في معارضة المباديء العنصرية حتي نهاية عام١٩٣٢ عندما تولّي هتلر حكم ألمانيا ، وإن كانت الكنيسة الكاثوليكية قد تفوقّت كثيرا علي مثيلتها البروتستانتية في هذا المجال . أما ابتداء من عام ١٩٣٣ وحتي سقوط النازية وهزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الثانية ، فقد انقسمت القوي الدينية في اتجاهين: الإتجاه الذي ظل علي موقفه من المفاهيم العنصرية سواء قبل وصول هتلر إلي الحكم أو بعده . وقد ضمّ هذا الإتجاه المعارض كافة الكنائس الكاثوليكية وبعضا من كنائس البروتستانت بزعامة Niemuller. أمّا الإتجاه الثاني فهو الذي ساير الحكومة النازية في إجراءاتها "للإصلاح الديني" وأفرز لها التفسيرات الدينية للنظرية العنصرية . وقد ضمّ هذا الإتجاه أغلب كنائس البروتستانت التي هي أقرب إلي المفاهيم العنصرية من الكنائس الكاثوليكية .

القوي الدينية وتطوّر أساليب وأدوات الصراع السياسي بعد الحرب العالمية الثانية:

أما بعد الحرب العالمية الثانية فقد ظلّت القوي الدينية تلعب دورها في الحياة السياسية وإن كان ذلك بأدوات وصور جديدة ، كما خرج اليهود من الإضطهاد النازي كقوّة سياسية جديدة لا يمكن تجاهلها في التقاليد الألمانية المعاصرة وبصفة خاصة في ألمانيا الغربية (قبل الوحدة) .

أمّا أهم هذه الصور والأدوات الجديدة لمشاركة القوي الدينية في النشاط السياسي

١ – راجع : عادل محمد شكري ، مرجع سابق ، ص ١٤١ – ١٥٢ .

فيتمثّل في مشاركة رجال الدين في الجمعيّات والمجالس التشريعية ، ثم تشكيل الأحزاب السياسية التي تدافع عن مصالح الكنيسة وتعبّر عن عقائد ورغبات ومطالب الكنائس التي تدعمها . وعلي سبيل المثال ففي ولاية بافاريا Bavaria يعيّن بعض قادة الكنيسة في مجلس الولاية الأعلي State's Upper House ، وهم يلعبون داخل المجلس الأدوار التي تمليها عليهم الكنائس ويشكلون جماعة ضغط وبصفة خاصة إزاء السياسات التي تمس مصالح أو عقائد الكنيسة ، مثل قضية التعليم الديني التي تمثّل قضية النزاع الأساسية بين الحكومات البروتستانتية والكنيسة الكاثوليكية في ألمانيا "الغربية" منذ عام ١٩٤٩(١) .

وأمّا الأحزاب السياسية التي تمارس من خلالها الكنائس نشاطها السياسي وتدافع عن طريقها عن فلسفتها الإجتماعية ومصالحها السياسية فهي عديدة في ألمانيا ، إلاّ أنّ أهمها جميعا الحزب الديموقراطي المسيحي الذي يحصل علي أكبر نسبة من مجموع أصوات الناخبين ويحتكر أغلب مقاعد البرلمان الألماني (البوند ستاج) منذ الحرب العالمية الثانية وحتي هذه اللحظة (٢) . وعلي الرغم من أنّ الإيديولوجية المسيحية الديمقراطية هي أساسا مشروع روماني كاثوليكي ، إلاّ أنّ البروتستانت في ألمانيا يلعبون دورا رئيسيا في الحياة السياسية من خلال هذا الحزب(٣) .

وإلي جانب الحزب الديموقراطي المسيحي ، فإنّه يوجد في ألمانيا العديد من الأحزاب الدينية الأخري التي وإن لم تتمكّن من الإنفراد بالسلطة ، فإنّها نجحت في الإشتراك في العديد من الحكومات عن طريق الإئتلاف مع الحزب الديموقراطي المسيحي ، كالحزب المسيحي الإجتماعي والحزب الإشتراكي المسيحي والحزب الإشتراكي الديموقراطي (البروتستانتي)وغيرها (٤) .

وعلي الرغم من الهزيمة التي مني بها الحزب المسيحي الديموقراطي في الانتخابات المحلية التي جرت عام ٨٩ في كل من برلين الغربية وولايتي هيسن وفرانكفورت والتي أسفرت عن خروجه من الحكم في هذه الولايات (٥) ، فقد ظل الائتلاف الحاكم في ألمانيا "الغربية" يضم حزبين دينيين هما الحزب المسيحي الديمقراطي بزعامة المستشار هيلموت

١ - Ball and Millard: Pressure Politics in Industrial Societies, 1986, PP. 219, 229.

٢ - راجع : د. أحمد حامد الأفندي : النظم الحكومية المقارنة ، ١٩٧٢ ، ص ٢٢٠ ؛ مجلة السياسة الدولية ، يناير ١٩٦٦ ص١٩٨؛ يناير ١٩٧٠ ص١٦٩؛ يناير ١٩٩١ ص٢٤٢، الاهرام ٩٤/١٠/١٧ ص٤ ؛

Ibid., P. 217; Day and Degenhardt: Political Parties of the World, 1980, P. 124

٣ - Hagopian: Regimes. Movements, and Ideologies, 1978, P. 467.

٤ - حول هذه الأحزاب أنظر : د. أحمد حامد الأفندي ، مرجع سابق ، ص ٢٠٣ ؛ السياسة الدولية : إبريل ١٩٦٩ ص٢١٧ ؛ يناير ١٩٦٧ ص٢١٧؛ ميشيل ستيوارت : نظم الحكم الحديثة ، ترجمة أحمد كامل، ١٩٦٢ ، ص ١٩٠-١٩٢ .

٥ - في مايو ١٩٩٠ خسر الحزب أيضا الانتخابات المحلية في مقاطعتي ساكسوني وفيستفاليا .

كول والحزب المسيحي الإجتماعي بزعامة تيوفايجل - بالإضافة إلي الحزب الديموقراطي الحر (١) . وعلي الرغم من أنّ الحزب المسيحي الديمقراطي قد خسر ٩ مقاعد في البرلمان الأوربي في الانتخابات التي أجريت في يونية ١٩٨٩، إلا أنّه ظل الأول بين الأحزاب الألمانية إذ احتفظ بـ ٣٢ مقعدا في البرلمان الأوربي الجديد (مقابل ٤١ مقعدا في البرلمان السابق). كما حصل الحزب الديموقراطي الإشتراكي (البروتستانتي) علي ٣٠ مقعدا (٢) . وفي انتخابات ١٩٩٤ استرد الحزب المسيحي مكانته بحصوله علي ٤٧ مقعدا في البرلمان الاوربي .

الجماعة اليهودية واستغلال الإطار العام لوقائع الإضطهاد النازي :

وأمّا الجماعة اليهودية في ألمانيا الغربية فقد ظهرت علي المسرح السياسي الألماني كقوّة ضاغطة بعد الحرب العالمية الثانية . وقد أحسن اليهود توظيف عملية الإضطهاد التي تعرّضوا لها أثناء الحكم النازي واستثمارها في ممارسة الضغوط علي الحكومة الألمانية لصالح قضايا اليهود في العالم وبصفة خاصة في إسرائيل ، هذه الضغوط التي كانت وراء دور ألمانيا "الغربية" في شحن الأسلحة إلي إسرائيل أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ واتخاذها العديد من المواقف المتحيّزة لصالح إسرائيل في الشرق الأوسط (٣) . ومن ذلك الضغوط التي مارسها اليهود عام ١٩٨٥ لمنع صفقة الدبابات الألمانية للسعودية وتذكيرهم الألمان بأنّ عليهم إلتزاما معنويًا تجاه إسرائيل بعدم بيع أسلحة للدول العربية نظرا لقتلهم ٦ مليون يهودي علي أيدي النازيين في الحرب العالمية الثانية . وكذا الضغوط التي مارسها اليهود في عام ١٩٨٨ والتي أدّت إلي تراجع الحكومة الألمانية وعدد من بنوك ألمانيا الغربية – وعلي رأسها البنك المركزي – عن تقديم قروض للأردن لتمويل شراء ثماني طائرات عسكرية أوربية من طراز "تورنادو" وذلك بحجّة أنّ هذه الطائرات "قد تستخدم ضد إسرائيل" (٤) .

ولم يقتصر دور اليهود في الحياة السياسية الألمانية "الغربية" علي هذه المعارضة السلبية لسياسة ألمانيا تجاه الدول العربية ، ولكنّهم مارسوا ضغوطا شديدة من أجل الحصول علي تعويضات مالية ضخمة عن الأضرار التي ألحقها الحكم النازي باليهود(٥) .

---

١ – استمر هذا الوضع في ألمانيا الموحّدة . انظر نتائج انتخابات ألمانيا الموحدة في ديسمبر ١٩٩٠، في: السياسة الدولية ، يناير ١٩٩١، ص٢٤٢؛ إبريل ١٩٩١ ص٢٦٥.

٢ – راجع الأهرام ١٩٨٩/٦/٢٠ ص٤؛

The Economist 20/5/1989, P. 25; 24/6/1989, P. 26

٣ – لمزيد من التفاصيل راجع :

٤ – راجع : جريدة الأحرار ١٩٨٥/٣/٤ ص٧ ؛ الأهرام ١٩٨٨/١١/١٣ ص٤.

Lewan : West Germany Waits for the US, Middle East International, April 1976, P.10.

٥ – حول وضع اليهود في ألمانيا في فترة الحكم النازي راجع :

Schuman: International Politics, 1958, PP. 350-354.

ففي ١٠ سبتمبر عام ١٩٥٢ إنفردت حكومة ألمانيا الإتحادية - تحت ضغط القوي اليهودية داخل وخارج ألمانيا - بعقد إتفاقية لدفع تعويضات "لإسرائيل" عن الأضرار التي لحقت باليهود في العهد النازي . وقد نصّت الإتفاقية علي أن تدفع ألمانيا لحكومة إسرائيل ثلاث مليارات مارك وللمؤتمر اليهودي العالمي ٤٥٠ مليون مارك . وقد استخدمت إسرائيل هذه المبالغ في صناعة الحرب والأغراض العسكرية وبناء المستعمرات وغير ذلك . وفي ٢٩ يونيو عام ١٩٥٦ وتحت الضغط اليهودي المتزايد - أصدرت الحكومة الألمانية قانون التعويضات الفرديّة (المعدّل في أول يوليو ١٩٥٧) والذي يقضي بدفع تعويضات جديدة - بلغت ١.٥ مليار مارك - للأفراد المتضرّرين من الحكم النازي أو ورثتهم ، تعويضا شخصيا . ورغم ذلك فقد طالبت إسرائيل بدفع هذه التعويضات الشخصية إليها لاستخدامها في الأغراض التي تتوخّاها . وفي ١٧ يناير ١٩٧٥ أعلن وزير الإعلام الألماني أنّ الحكومة الألمانية ستدفع ٦٠٠ مليون مارك كتعويضات جديدة لضحايا النازية من اليهود .

وبعد أن استنفذت الضغوط اليهودية طاقة الحكومة الألمانية ، إنتقلت القوي اليهودية لتمارس ضغوطها علي المؤسسات والشركات الألمانية كي ترغمها علي دفع تعويضات إستثنائية إلي مسجوني معسكرات الإعتقال النازية من اليهود الذين أرغموا علي العمل فيها أثناء الحرب العالمية الثانية . كما مارس اليهود ضغوطهم علي هذه الشركات من أجل توجيه الإستثمارات الألمانية صوب إسرائيل . وقد نجحت هذه الضغوط بالفعل في استثمار العديد من المؤسسات والشركات الألمانية أموال ضخمة في إسرائيل . وقد استخدمت إسرائيل هذه الإستثمارات لإقامة العديد من المشروعات التي تؤمّن إحتياجاتها وتقوّي مركزها الإقتصادي والعسكري في المنطقة (١) .

وأخيرا ترتبط المشاركة السياسية لليهود أو تدخّلهم في الحياة السياسية الألمانية بتلك التصريحات أو الممارسات التي يري اليهود أنّها تثير مشاعرهم أو تحمل مشاعر العداء لهم أو تمتدح أعداءهم . ومن ذلك مظاهرات اليهود عام ١٩٨٥ في بون إحتجاجا علي زيارة الرئيس الأمريكي الأسبق ريجان لقبر الجندي المجهول في مدينة "بيتربرج" الألمانية في مناسبة الإحتفال بمرور أربعين عاما علي إنتهاء الحرب العالمية الثانية ، إذ أنّ القبر كان يتضمّن رفات بعض قوّات الصاعقة النازيين (٢) . كما مارس اليهود ضغوطا شديدة إنتهت باستقالة رئيس البوند ستاج الألماني "فيليب يينجي" Philipp Jenninger في نوفمبر عام ١٩٨٨ بعد الخطاب الذي ألقاه أمام البرلمان في الإحتفال بالذكري السنوية الخمسين لليلة "

---

١ - لمزيد من التفاصيل حول إتفاقيات التعويضات راجع: د. عز الدين فودة : التعويضات الألمانية لإسرائيل ، المجلة المصرية للعلوم السياسية ، مايو ١٩٦٢، ص١٢٣-١٢٧؛ مجلة السياسة الدولية ، إبريل ١٩٧٥ص٢١٢ .

٢ - جريدة وطني : ١٩٨٥/٥/٥ ص٨ ؛ ١٩٨٥/٥/١٩ ص ٨ ؛ Time 6/5/1985, P. 13.

الزجاج المحطّم" Night of the Broken Glass والذي تضمّن عبارات تمتدح هتلر وحكمه . وقد اعترف فيليب بينجي بالنفوذ اليهودي الهائل في ألمانيا عندما أعلن عقب استقالته – في اليوم التالي مباشرة لخطابه الذي أثار اليهود في ١٩٨٨/١١/١١: " أنّ هذا الإحتجاج العاصف علي خطابه قد علّمه درسا هو أنّه لا يمكن لاحد في ألمانيا أن يسمّي الأشياء بأسمائها وأنّه من السابق لأوانه أن يتحدّث الألمان الغربيون بصراحة حول تلك الفترة " (١). واخيرا فقد عارض اليهود بشدة نشاط النازيين الجدد الي حد المطالبة بتصفيتهم جسديا علي يد المخابرات الاسرائيلية (الموساد) (٢) .

خلاصـــــة :

نخلص ممّا تقدّم إلي تأكيد دور الدين في الحياة السياسية في ألمانيا حتي عندما قاد التطبيق المتطرّف للمفهوم القومي إلي الشوفينية Chavinism التي ترفض المعارضة الدينية الرسمية كما حدث في عهد النازي . بل وقد توحدت "المسيحية" و "الألمانية" وأضحي الدين أحد أهم مقوّمات الهويّة الألمانية حتي في عهد هتلر ذاته والذي سعي إلي الربط بين القومية الألمانية والعقيدة المسيحية وإلي تأسيس العنصرية الألمانية علي الدين .

بالإضافة إلي ذلك ، فإنّه يمكننا البرهنة علي فاعلية هذا الدور بالإشارة إلي العناصر التالية :

أ – دور الكنائس الكاثوليكية في حركة المعارضة السياسية للنظام والمباديء العنصرية .

ب – دور إتّحاد الأساقفة البروتستانت بزعامة القس نيمولر في معارضة النازية .

جـ – دور أغلب كنائس البروتستانت في دعم النظام النازي وتبرير المفاهيم والسياسات العنصرية (دور مساند) .

د – تأثّر المشاركة السياسية للجماعات الدينية بالإنتماء المذهبي . بمعني أنّ التعدّد الديني والمذهبي قاد إلي الإختلاف في السلوك السياسي .

هـ – الأحزاب الكاثوليكية والبروتستانتية التي تملك إستقلالا حركيا إلاّ أنّها تعبر عن إرادة الكنيسة وتدافع عن مصالحها (حزب الوسط الكاثوليكي – الحزب المسيحي الديمقراطي – الحزب المسيحي الإجتماعي – الحزب المسيحي الإشتراكي – الحزب الإشتراكي الديموقراطي البروتستانتي – وغيرها) .

و – مشاركة رجال الدين في المجالس والجمعيّات التشريعية .

---

١ – راجع: الأهرام:١٩٨٨/١١/١٢ص٤؛ ١٩٨٨/١١/١٣ ص ٤؛ السياسة الدولية، يناير ١٩٨٩ ص ٢٩٤ ؛
Newsweek 14/11/1988, P. 13; Observer: 13/11/1988, P.1; 20/11/1988.P. 26.

٢ – راجع : الأهرام ١٩٩٢/٨/٢٦ ص٤ ، ٩٢/٨/٣٠ ص٤ ، ١٩٩٢/١٢/١ ص ٤ .

ز - الدين هو أهم العوامل التي حدّدت السلوك السياسي للجماعة اليهودية وشكّلت قيم المجتمع الألماني وموقفه تجاهها .

وسواء كانت العلاقة بين القوي الدينية والسلطة هي علاقة تحالف واحتواء (قبل الحرب العالمية الثانية بين النظام النازي ومعظم الكنائس البروتستانتية ، وبعدها بين السلطة والقوي السياسية المعبّرة عن إرادة الكنيسة) ، أو علاقة صراع ومواجهة (قبل الحرب الثانية بين النظام النازي والجماعة اليهودية وحركة المعارضة الكاثوليكية والبروتستانتية - بعد الحرب الثانية بين الحكومات البروتستانتية والكنيسة الكاثوليكية حول بعض القضايا الإجتماعية مثل قضية التعليم الديني) ، فهي في كلتا الحالتين تعبير عن علاقة ثابتة ودور فعّال للمتغيّر الديني في الحياة الألمانية ، وهو الدور الذي يمكن الإستناد إليه ايضا في تفسير التطورات السياسية الالمانية الاخيرة ، سواء المتعلقة بوحدة المانيا ، أو المتعلقة بنشاطات النازيين الجدد المعادية للأجانب في المانيا ، أو المتعلقة باستئثار المسيحيين - الذين يمثلهم الحزب المسيحي الديمقراطي والحزب المسيحي الاجتماعي البافاري - بدفة السياسة الألمانية - الغربية ثم الموحدة [1] ، أو المتعلقة بانتعاش التنظيمات والأحزاب المسيحية الأصولية مثل : أنصار الإنجيل ، والمركز المسيحي ، والرابطة المسيحية ، والمحور المسيحي ، وغيرها [2] .



١ - في اكتوبر ١٩٩٤ فاز الائتلاف الحاكم (المسيحي الديموقراطي والمسيحي الاجتماعي والديموقراطي الحر) في الانتخابات البرلمانية ليواصل المسيحيون حكم المانيا لأربع سنوات جديدة .

٢ - أنظر : الأهرام ، ١٥/١٠/١٩٩٤ ص٥ .

المبحث الخامس
علاقة الكنيسة بالدولة وطبيعة الحركة السياسيّة في التقاليد الأسبانية

مكانة الكثلكة في التقاليد الأسبانية :

إحتفظت الكاثوليكية دائما بمكانة خاصة في التقاليد الأسبانية . وقد ربط الأسبان حركتهم الإستعمارية بالكاثوليكية ونشر كلمة الرب . وكانوا يرغمون السكان الهنود في المستعمرات الأسبانية الأمريكية علي التعبّد أمام مذبح الكنيسة تحت تهديد السياط . ولمّا كان الأسبان من أشدّ الأوربيين تمسكا بأهداب الدين ، فإنّهم لم يعمدوا إلي إبادة الهنود – كما حدث في الولايات المتحدة علي يد المستعمرين الإنجليز – ولكنهم عكفوا علي ترويضهم وتنصيرهم عن طريق النشاط المكثّف للفرق الدينية وطوائف الرهبان[1] . ومن هذا المنطلق أيضا يمكن تفسير موقف الأسبان المعادي للثورة الفرنسية . فإذا كان الإيطاليّون – الأقل تديّنا بصفة عامة من الأسبان – قد استثارهم نزاع نابليون مع البابا وتحقيره له ، فإنّ الأسبان – الأكثر تدينا والتزاما بالكثلكة – قد نظروا بكل ازدراء لمباديء تلك الفلسفة الأجنبية المعادية للبابويّة . وبالنسبة لهم ، لم تكن مباديء حقوق الإنسان التي بشّرت بها الثورة تعني شيئا ذا وزن أمام مباديء الكاثوليكية ومقام البابوية . ولم تكن الدولة – كمفهوم مجرّد – لتتفوّق في مكانتها وسموّها علي الكنيسة الكاثوليكية [2] .

وقد ظلّت الكنيسة الكاثوليكية تشغل نفس الأهمية التي كانت تشغلها في الفلسفة الكاثوليكية للملكيّة الأسبانية . وكان لها تأثيرها البالغ في حركات التحرّر القومي في أسبانيا ، كما أنّها شكّلت أحد دعائم حكم فرانكو Franco وإحدي القوي السياسية الفاعلة في الحياة السياسية الأسبانية المعاصرة .

دور الكنيسة في دعم الحركات الإنفصالية في أسبانيا ونتائجه علي العلاقات الأسبانية البابويّة :

لقد كان للكنيسة الكاثوليكية دورها البالغ في المراحل الأولي للحركة القومية في إقليم الباسك Basque [3]. ولا يزال رجال الدين الكاثوليك يلعبون دورا مؤثرا في سير الحركة

---

١ – راجع: ج. هالكرو فرجسون: ثورات أمريكا اللاتينية، ترجمة عبد الرؤوف عز الدين، ١٩٦٦، ص ٧، ٥١؛

Medhurst and Moyser: The Politics of Establishment - The Case of the Church of England and the Colombian Roman Catholic Church, Unpublished Dissertation, International Political Science Association, 1988, P. 4.

ولسنا في حاجة للتذكير هنا بمحنة المسلمين في الاندلس واساليب تنصيرهم واضطهادهم .

٢ – حول موقف الأسبان من الثورة الفرنسية وسياستها تجاه البابوية أنظر : هـ.أ.ل. فشر:تاريخ أوربا في العصر الحديث ، تعريب أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع، ١٩٤٦، ص٨٦–٨٨.

٣ – Alpher (ed.): Nationalism and Modernity, 1986, P. 25.

الوطنية الثورية في الباسك علي الرغم من النزعة اليسارية للثوار . كما تقف الكنيسة وسائر المؤسّسات الكاثوليكية مع الثوّار الإنفصاليين الذين يتمسكون بالكاثوليكية رغم نزعتهم اليسارية . ولحزب الباسك الوطني الكاثوليكي تاريخ حافل بالنضال من أجل قضيّة الباسك. كما يقاتل الرهبان والقساوسة في صفوف منظمة الباسك الإنفصالية الأمر الذي كان له أثره في التدهور المستمر في العلاقات في الفترة الأخيرة بين حكومة أسبانيا من جهة والكنيسة الكاثوليكية الأسبانية والفاتيكان من جهة أخري إلي حد التهديد بقطع العلاقات بين أسبانيا والفاتيكان إحتجاجا علي الدور الذي تلعبه الكنيسة ورجال الدين في دعم الثوّار . إلاّ أنّ هذا التهديد لم يمنع رجال الدين الكاثوليك من تأييد حقوق الثوّار في المطالبة بانفصال الباسك . ويكفي أن نشير بهذا الخصوص إلي الدور الذي لعبة الأسقف "أنطونيو أنوفيروس" عام ١٩٧٥ خلال الإجتماعات التي عقدها زعماء الكنيسة لبحث تطوّر الأزمة بين الحكومة الأسبانية من جهة والفاتيكان والكنيسة الكاثوليكية في أسبانيا من جهة أخري . فقد طالب الأسقف بمزيد من الحرية لرجال منظمة الباسك وبضرورة تدعيم مطالب الثوّار . وقد أُضير الأسقف بسبب هذه المطالب التي اعتبرتها السلطات الأسبانية تحدياً لها وتدعيما لمنظمة الباسك الثوريّة الإنفصاليّة المسلحة ، فطُلب إليه مغادرة البلاد (١) .

وفي قطلونية – التي تقع في الشمال الشرقي من أسبانيا ويطالب سكّانها بالإنفصال أيضا عن أسبانيا – لا تزال الكنيسة الكاثوليكية تفتح أبوابها للثوّار الإنفصاليين وتدعمهم في صراعهم مع الحكومة الأسبانية ، بل وتفتح الكنيسة أبوابها لاجتماعات كافة القوي السياسية المؤيّدة لمطالب الحركة الإنفصالية ومن بينهم الشيوعيين . مثال ذلك ما حدث في أوائل شهر سبتمبر عام ١٩٧٤ عندما انعقد – دون تصريح رسمي – ما أطلق عليه "المجلس الوطني لقطلونية" في دير للراهبات بالقرب من لشبونة . ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل تدخّل مطران برشلونه – عاصمة الإقليم – عندما تدخّلت الشرطة وألقت القبض علي بعضهم ، فطالب المحافظ بالإفراج عن المعتقلين وبضمان حق الإجتماع وتكوين الجمعيّات . وقد أدّت مثل هذه المواقف من جانب الكنيسة ورجالها في لشبونه إلي مزيد من توتّر العلاقات بين أسبانيا والفاتيكان وخلو عدد من المطرانيات الهامة في أسبانيا من المطارنة الذين كان يتم تعيينهم من قبَل الفاتيكان – بعد موافقة الحكومة الأسبانية . وقد أشارت بعض الصحف الأسبانية في ذلك الوقت إلي بعض مظاهر هذا التوتر في العلاقات بين الفاتيكان والحكومة

١ – يقع إقليم الباسك شمال أسبانيا ويبلغ عدد سكانه ٢.٧ مليون نسمة . ويطالب ثوّار الإقليم بدولة منفصلة عن كل من أسبانيا وفرنسا ، وبضرورة انسحاب قوّات الجيش والبوليس الأسبانية من الإقليم . راجع حول ذلك : د. نازلي معوض أحمد : النظام الأسباني ما بعد الجنرال فرانكو ، السياسة الدولية ، يناير ١٩٧٦، ص١٦٧ ؛ سوسن حسين : وحدة أسبانيا وتحديّات الحركات الإنفصالية ، مجلة السياسة الدولية ، يوليو ١٩٨٠ ص٢٢٢ ؛ د. محمد الغنام : الإرهاب في الديمقراطيات الغربية ، السياسة الدولية ، يناير ١٩٩٢ ، ص ٩٦-٩٧؛ جريدة الأحرار ، ١٩٨٤/١١/٢٦ ، ص٧ .

الأسبانية عندما استدلّت علي ذلك بموقف الفاتيكان السلبي من الحادث المروع الذي وقع في شارع البريد في سبتمبر ١٩٧٤ وراح ضحيّته عدد من الكاثوليك . فإنّ جريدة الفاتيكان اليومية التي دأبت علي استنكار حوادث العنف في كل مناطق العالم لم تتناول بالتعليق هذا الحادث الذي أودي بحياة أحد عشر كاثوليكيا في أسبانيا (١) .

الدين ومتغيّرات الهيكل النظامي في أسبانيا :

ولم يقتصر دور الكنيسة ورجال الدين في أسبانيا علي دعم حركات التحرّر القومي ومساندة الثوار الإنفصاليين ، بل إنّها تمارس دورا نشطا في الحياة السياسية الأسبانية تتيحه لها تلك العلاقة الوثيقة بين الدولة والكنيسة والمقرّرة بموجب الدساتير والمواثيق الأسبانية والإتفاقيات المبرمة بين أسبانيا والفاتيكان (٢) . فالدستور الأسباني الصادر عام ١٨١٢ حصر حق الانتخابات في الأسبان الكاثوليك . والميثاق الأسباني الذي أصدره فرانكو عام ١٩٤٥ إعترف في مادته السادسة بالديانة الكاثوليكية " ديانة للدولة الأسبانية تُمنح الحماية الرسمية" . والمادة الأولي من قانون الوراثة الصادر عام ١٩٤٧ تجعل من أسبانيا "دولة كاثوليكية" . وفي الإتفاق الذي عقده نظام حكم فرانكو من الفاتيكان عام ١٩٥٣ أحتفظ للكنيسة الكاثوليكية ببعض النفوذ في مجال الحياة السياسية .

الكنيسة ونظام حكم فرانكو :

هذا الطابع الذي تغلب عليه الكثلكة في أسبانيا ، وهذا الدور المعترف به للكنيسة الكاثوليكية هناك ،هو الذي يفسّر لنا لماذا تحالف فرانكو مع الكنيسة في الحرب الأهليّة الأسبانية (١٩٣٦-١٩٣٩) ، ثم لماذا وقع الصدام بين الكنيسة ونظام حكم فرانكو بعدما استتبّت الأمور في البلاد . فقد اعتمد فرانكو علي نفوذ الكنيسة وتحالف معها لتوطيد حكمه حتي أضحت الكنيسة أحد أعمدة ثلاثة قام عليها حكم فرانكو بالإضافة إلي الجيش

---

١ – وقع هذا الحادث في ١٣ سبتمبر ١٩٧٤ ، وكان يوافق انعقاد أول اجتماع لمجلس الوزراء الأسباني برئاسة الجنرال فرانكو بعد شفائه من مرضه وإعادة تسلّمه للسلطة التي كانت قد انتقلت إلي الأمير بعد مرض فرانكو ونقله الي المستشفي . وقد وضعت قنبلة في مقهي شهير بشارع البريد علي بعد امتار من ميدان باب الشمس – أعرق ميدان في العاصمة – وفي مواجهة إدارة الأمن العام . وكان يتردّد علي هذا المقهي رجال الشرطة العلنيّة والسريّة . وقد انفجرت القنبلة في الساعة الثانية والنصف – وهو الوقت الذي تكون فيه المقهي مكتظّة بالروّاد – فقتل أحد عشر شخصا وجرح ما يزيد عن الخمسين بينهم بعض رجال الشرطة . راجع التفاصيل في : د. الطاهر أحمد مكي : الضغوط الداخلية علي المسرح الأسباني، السياسة الدولية، يناير ١٩٧٥، ص١٣١-١٣٢؛

The Economist 28/9/1974, P. 40.

٢ – راجع: هـ.أ.ل.فشر : تاريخ أوربا في العصر الحديث ، ١٩٤٦ ، ص٩٢ ؛

Graham: Vatican Diplomacy, 1959, PP. 19-20; Ball and Millard: Pressure Politics in Industrial Societies, 1986, P. 205.

والفلانج Falange(١) . وفي ذات الوقت فقد قبلت الكنيسة هذا التحالف الذي يضمن نفوذها في الحياة السياسية ويمنحها بعض الامتيازات التي تحتاج إليها . إلاّ أنّ المواجهة قد وقعت بين الطرفين عندما بدأ التعارض بين سياسة الحكومة وفلسفة الكنيسة الإجتماعية وتزايدت حدّة الإنتقادات التي توجّهها الكنيسة للحكومة . وبعبارة أخري فقد وقع الصدام بين فرانكو والكنيسة عندما بدأ رجال الدين الكاثوليك ينتقدون بعض السياسات التي مارسها حكم فرانكو والتي اعتبرتها الكنيسة ضد فلسفتها الإجتماعية التي يجب أن تغلّف الطابع الإجتماعي للدولة ، ولا سيما قمعه لمطالب العمّال وإهماله الأحوال المعيشية للفقراء . وقد اضطرّ فرانكو إزاء ذلك التدخل من جانب رجال الدين إلي محاولة "تهذيب" الكنيسة وتقييد نشاطها والقضاء علي استقلالها التنظيمي وذلك بالإحتفاظ للدولة – في الإتفاقية التي عقدها مع الفاتيكان عام ١٩٥٣ – بحقوق واسعة في التعيين في الوظائف الكهنوتية العليا وفي الإشراف علي التعليم الثانوي في المدارس الحكومية والدينية علي السواء (٢) .

الكنيسة كقوّة ضاغطة ، أهدافها وأدوات تحقيقها :

علي أنّ هذه الإجراءات لم تنجح في إبعاد رجال الدين عن نطاق الحياة السياسية في أسبانيا ، وإنّما استمرّ نشاطهم المعارض للحكومات سواء في فترة حكم فرانكو أو بعدها (٣) ، بخصوص تلك القضايا التي تتعارض مع المباديء الإجتماعية للكنيسة – كقضايا التعليم والاجهاض ، أو السياسات التي تقلّص من امتيازات الكنيسة – كحقّها في فرض ضرائب علي أتباعها :

فأمّا مسألة إشراف الحكومة علي التعليم في المدارس الدينية – وعلي الرغم من النص عليها في اتفاقية عام ١٩٥٣ مع الفاتيكان – فقد ظلّت موضع نزاع حاد بين الحكومات الأسبانية والكنيسة الكاثوليكية ، وبصفة خاصة في ظل الحكومة الإشتراكية . ففي أواخر عام ١٩٨٤ وافق البرلمان الأسباني علي قانون التعليم الجديد الذي تقدّمت به حكومة "فيليب جوانزليز" الإشتراكية ، والذي يتضمّن بعض الإصلاحات التعليمية أهمها فرض نوع من الرقابة علي المدارس الخاصة التي تديرها الكنيسة علي أساس أنّها تحصل علي معونات حكومية ، وإجبار الأطفال علي تلقّي تعليمهم الأساسي في المدارس الحكومية . وقد قادت الكنيسة المظاهرات التي اجتاحت معظم مدن أسبانيا والتي ضمّت مئات الآلاف من الآباء

---

١ – الحزب الفاشي الرسمي في أسبانيا في عهد فرانكو .

٢ – راجع: Carter and Herz: Government and Politics in the Twentieth Century, 1961,: PP. 174-175.

٣ – ولد فرانكو في ١٨٩٢/١٢/٣ ، وتوفّي في ١٩٧٥/١١/٢٠. وقد عيّن فرانكو رئيسا للحكومة الوطنية وقائدا أعلي للقوات الوطنية في أول أكتوبر ١٩٣٦. أمّا أول حكومة فرانكوية فتكوّنت في أول فبراير عام ١٩٣٨ .

الذين اصطحبوا معهم أطفالهم إحتجاجا علي القانون الجديد . كما استعان المتظاهرون خلال المظاهرات بكلمات مسجلّة للبابا منذ نوفمبر عام ١٩٨٢ يطالب فيها الحكومات باحترام رغبة الآباء الكاثوليك في اختيار نوع التعليم الذي يرغبونه لأبنائهم (١) .

وفي منتصف الثمانينات شهدت أسبانيا صراعا عنيفا بين رجال الكنيسة الكاثوليكية من جانب ورجال السياسة والقضاء من جانب آخر بسبب قرار الحكومة الأسبانية بإلغاء العقوبة علي عمليات الإجهاض abortion . وقد تحدّت الكنيسة القرار واتّخذت في المقابل قرارا بطرد الأطباء الذين يجرون عمليات الإجهاض من صفوف الكنيسة (٢) .

وفي محاولتها للمحافظة علي امتيازاتها ، فقد قاومت الكنيسة الكاثوليكية الأسبانية بنجاح محاولات الحكومة في أوائل الثمانينات لإلغاء ضريبة الكنيسة التي يدفعها الكاثوليك(٣).

ومن جانب آخر ، فإنّ الكنيسة الكاثوليكية في أسبانيا تلعب دورها في الحياة السياسية بطرق أخري غير مباشرة مثل توجيهها لأصوات أتباعها في الإنتخابات العامة وتحديدها للطريقة التي يجب أن يعبّروا من خلالها عن سلوكهم الإنتخابي (٤) ، وكذا من خلال القوي السياسية التي ترتبط بالكنيسة وتدافع عن مصالحها وفي مقّدمتها الحزب المسيحي الديموقراطي والحركات اليمينية المناضلة ضد رجال الدين التقدّميين والمعروفة باسم "جند المسيح ملكا" Guerrilleros de Cristo Rey وغيرها (٥) .

رجال الدين التقدّميّون والتحالف الشيوعي الكاثوليكي :

ومثلما نجح الشيوعيون في إيطاليا ، فقد نجح الشيوعيون الأسبان في استقطاب العديد من رجال الدين الثوريين إلي صفوفهم وإشراكهم في العمليّات الثورية المضادة للحكومة فضلا عن الدفاع عن مطالب الشيوعيين . ويكفي أن نشير إلي أنّه عندما تشكّل الحزب الشيوعي الأسباني كان من بين أعضاء لجنته التنفيذية راهب من الآباء اليسوعيين(٦)، وإلي أنّه عندما أعلنت وكالة الأنباء الأسبانية في ٢٢ ديسمبر عام ١٩٧٦ نبأ اعتقال "سانتياجو كاريلو" سكرتير عام الحزب الشيوعي الأسباني وخمسة آخرين من كبار قادة الحزب، سارعت الكنيسة الكاثوليكية بتوجيه نداء بالعفو الشامل عن المعتقلين السياسيين(٧).

١ - جريدة الأحرار ١٩٨٤/١٢/٣ ص٧ ; The Economist 24/11/1984, P. 69.

٢ - جريدة النور ١٩٨٥/٧/١٧ ص ٢ .

٣ - Ball and Millard: op. cit., P. 217.

٤ - Ibid., P. 218.

٥ - راجع : د. الطاهر أحمد مكي : الضغوط الداخلية علي المسرح الأسباني ، السياسة الدولية ، يناير ١٩٧٥ ص ١٣٣ .

٦ - د. الطاهر أحمد مكي : أسبانيا والبحث عن حل ديمقراطي، السياسة الدولية، أكتوبر ١٩٧٦، ص ٨٨ .

٧ - السياسة الدولية ، إبريل ١٩٧٧ ص٢٠٠ .

الشعب الأسباني بين الإرتباط وفك الإرتباط بين الدين والحياة السياسية:

كل ما تقدّم يحسم الجدل الحاد الذي يقسّم الشعب الأسباني من حين لآخر حول العلاقة بين الإيديولوجية والسياسة ، وعلي وجه التحديد حول موضع الكنيسة في الحياة السياسية . إنّ قوة الكنيسة الكاثوليكية الأسبانية وتأثيرها ودورها الإيجابي في الحياة السياسية يمثّل إنتصارا لذلك التيّار المدافع عن الكنيسة في مواجهة التيار الآخر الذي يطالب بضرورة إقصاء الكنيسة عن الحياة السياسية وإبعاد رجال الدين وكل المدافعين عن النظام القديم من المشاركة في العملية السياسية (١) .

خلاصـــــة

إنّ تعدّد أبعاد الدور الذي يلعبه الدين في الحياة السياسية في أسبانيا يفرض علينا أن نميّز بين عدة مستويات أو منطلقات لتحليل وفهم هذا الدور وطبيعة العلاقة بين القوي الدينية والسلطة السياسية :

أولا : فعلي مستوي التحليل الكلّي فقد تمثّل هذا الدور في عدة مظاهر اهمّها :

أ – دعم الدين لحركات التحرّر القومي ومساعدة الثوّار الإنفصاليين في الباسك وقطلونيه .

ب – العلاقة الوثيقة بين الدولة والكنيسة .

جـ – الكنيسة أحد دعائم حكم فرانكو وأحد عناصر المعارضة السياسية له .

د – الكنيسة كجماعة ضغط ومعارضتها لسياسات الحكومة التي تتعارض مع مبادئها .

هـ – الكنيسة تدعم الأحزاب والقوي السياسية المؤيّدة لمفاهيمها والمدافعة عن مبادئها في سبيل تحقيق أهدافها المدنية .

ثانيا : وعلي مستوي التحليل الميكروكوزمي فقد بدا واضحا مما تقدّم أنّ الدين هو أحد محدّدات السلوك السياسي الفردي سواء باعتباره أحد دوافع السلوك السياسي واحد عناصر الإطار المرجعي للفعل السياسي، أو بمعني مشاركة رجال الدين في النشاط السياسي، أو بمعني تأثّر المواطن في فعله السياسي وسلوكه الإنتخابي بتوجيهات الكنيسة ورجال الدين .

ثالثا : أمّا طبيعة هذه العلاقة بين القوي الدينية والسلطة ، فقد شهد الواقع الأسباني عدّة نماذج تتراوح بين التحالف والإحتواء والصراع .

* * *

---

١ – راجع حول ذلك : Carter and Herz : op. cit. p. 174.

المبحث السادس
الدور القومي للدين وارتباطه بالنشاط السياسي في الواقع البلجيكي

الدين وحركة التحرّر القومي للبلجيكيين :

كما ثار الإيرلنديّون الكاثوليك علي الإنجليز البروتستانت وفشلت حتي الآن كل محاولات إدماجهم في المجتمع القومي ، فقد ثار البلچيكيون الكاثوليك علي الهولنديين البروتستانت وأنهوا مشروع الوحدة الذي فرضه مؤتمر فيناً بينهما وذلك علي الرغم من وحدة اللغة التي تجمعهما . وقد ذهب المؤرخون إلي أنّ أحد أسباب ثورة بلجيكا Belgium علي الإستعمار الهولندي عام ١٨٣٠ هو "أنّ البلجيكيين كانوا يمقتون الدين البروتستانتي" (١) . وإذا كان البلچيكيون قد نجحوا في بناء دولة مستقلة عام ١٨٣٩ ، ولأنّ طبيعة ومحرّك الصراع البلجيكي الهولندي لا يختلفان كثيرا عن طبيعة ومحرّك الصراع الدائر بين الإنجليز والإيرلنديين الشماليين ، فإنّ مستقبل الصراع الأخير ليس من الصعب التكهّن به .

إنّ الإتحاد الذي فرضته الدول الأربع الكبري التي تزعّمت مؤتمر فينا (١٨١٤-١٨١٥) لإعاقة تقدّم فرنسا وآرائها الثورية ، والذي عرف باسم "الأراضي المنخفضة المتّحدة United Netherlands ، قد استند أساسا إلي عامل التقارب المكاني وعامل وحدة اللغة ، وتجاهل تماما الإختلاف المذهبي بين عقيدتين تكنّ كل واحدة منهما للأخري أشدّ العداء . وعلي الرغم من أنّ مشروع الإتحاد وكذا دستور الدولة المتّحدة قد نصّا علي حرية العقيدة والمساواة بين مختلف المذاهب الدينية أمام القانون وحق جميع الأفراد في شغل مناصب الدولة دون النظر إلي مذاهبهم الدينية ، فإنّ استحكام البغض بين أتباع المذهبين حال دون اندماجهما معا ، وأبي البلجيكيون أن يحكمهم تاج هولندا البروتستانتية . وعندما قامت ثورة بلجيكا في عام ١٨٣٠ لم تخمد إلاّ بعد أن تخلّص البلجيكيون من حكم الهولنديين البروتستانت وأعلنوا دولتهم المستقلّة في مايو ١٨٣٩ (٢) .

مظاهر الإرتباط بين الدين والحركة السياسية في بلجيكا :

كان من الطبيعي لهذا الدين الذي قاد حركة التحرّر القومي للبلجيكيين وأشعل الصراع مع الهولنديين أن يتبوأ مكانه اللائق في الحياة السياسية في بلجيكا المستقلّة . فكان من الطبيعي أن تهيمن الأحزاب الدينية علي الحياة السياسية ، وأن تنشأ بعض الأحزاب

---

١ - أنظر في ذلك : هـ.أ.ل . فشر : تاريخ أوربا في العصر الحديث، ١٩٤٦، ص١٤٣؛ فردريك هرتز: القومية في التاريخ والسياسة، ١٩٦٨، ص١٣٩؛ د. زينب عصمت راشد: تاريخ أوربا في القرن ١٩، ١٩٧٦،ص٣٠٠.

٢ - لمزيد من التفاصيل راجع : د. زينب عصمت راشد: نفس المرجع السابق ، ص٢٩٥-٣١٤.

السياسية حول مسائل دينية ، وأن يرتبط السلوك السياسي للبلجيكيين بالقيم المسيحية ، وأن يشارك رجال الدين في الحركات المعارضة للسياسات الحكومية المنافية للأخلاق المسيحية ، وأن ينظر البلجيكيون إلي الأقليات الدينية المتنامية كمصدر خطر ينذر بحرب صليبيّة جديدة . وكل ذلك ليس في النهاية سوي بعض مظاهر العلاقات المتبادلة بين القيم والدوافع الدينية من ناحية والسلوك السياسي من ناحية أخري في بلجيكا المعاصرة .

الأبعاد الدينية للظاهرة الحزبية في المجتمع البلجيكي :

فأما بخصوص ظاهرة هيمنة الأحزاب السياسية المسيحية علي الحياة السياسية البلجيكية وانفراد بعضها بالسلطة لفترات طويلة ، فهي حقيقة تؤكّدها كافة الدراسات والدوريّات التي تعني بتحليل ومتابعة واقع الحياة السياسية ومراكز وأدوار الأحزاب والقوي السياسية المختلفة . ويكفي أن نشير هنا فقط إلي أسماء أهم هذه الأحزاب المسيحية ، كالحزب الديموقراطي المسيحي ، والحزب الإشتراكي المسيحي ، والحزب الإجتماعي المسيحي ، وحزب الفلاندرز والولون المسيحي ، والحزب الكاثوليكي[١] . جميع هذه الأحزاب المسيحية – وغيرها – ترتبط بالكنيسة وتدافع عن فلسفتها الإجتماعية ومصالحها السياسية علي الرغم من أنّ دستور بلجيكا ينص – ضمنا – علي الفصل بين الكنيسة والدولة[٢] . ويكفي أن نشير لتاكيد ذلك إلي موقف الحزب الكاثوليكي من قانون علمنة التعليم الذي صدر في بلجيكا في عام ١٨٧٩ .

يذكر ديفرجيه أنّ الكاثوليك البلجيكيين قد لعبوا دورا كبيرا في معارضة هذا القانون فور صدوره ، وأنّهم قد تحدّوا الحكومة التي أصدرته وذلك عندما قاموا بإنشاء مدارس دينية كاثوليكية مستقلّة عن المدارس التي تشرف عليها الحكومة وألحقوا أطفالهم بها . كما قاموا بتشكيل جمعيّات وإدارات خاصة للإشراف علي التعليم الديني سرعان ما تحولّت (في عام ١٨٨٤) إلي فروع محليّة للحزب الكاثوليكي الذي أصبح بفضل هذه الجمعيّات أو الإدارات من أكثر الأحزاب الأوربية تنظيما[٣] . وهكذا ارتبطت نشأة الحزب الكاثوليكي البلجيكي بمسألة دينية بحتة تدور حول محاولة الكنيسة الكاثوليكية مواجهة محاولة الحكومة البلجيكية فرض علمنة التعليم علي قطاع المتديّنين من الشعب البلجيكي . وعندما ارتبط نشاط هذا

---

١ – راجع بخصوص مراكز هذه الأحزاب ودورها في الحياة السياسية في بلجيكا : د. نعمان الخطيب : الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة ، ١٩٨٣، ص٦٢٤؛ د.الشافعي أبو راس: التنظيمات السياسية الشعبية، ١٩٧٤، ص١٩٤–١٩٥؛ د.فاروق عبد السلام: الأحزاب السياسية، ١٩٧٩، ص٨٦؛ فرنسوا هوتار: المؤمنون والسياسة، مجلة دراسات إشتراكية ، يناير ١٩٨٦ ، ص٣٢؛ مجلة السياسة الدولية : ديسمبر ١٩٦٨ ص١٨١؛ يوليو ١٩٧٧ ص١٧٦؛ يناير ١٩٨١ ص٢٠٢ ؛

Duverger: Political Parties, 1964, PP. 6, 41-42; Day and Degenhardt: Political Parteis of the World, 1980, PP. 20-21; Carter and Herz: Government and Politics in the Twentieth Century, 1961, P. 177.

٢ – Graham: Vatican Diplomacy, 1959, P. 21

٣ – Duverger: Political Parties, 1964, p. X X XII

الحزب بتلك المسألة الدينية شهدت الحياة السياسية في بلجيكا انقساما وصراعا حزبيًا عندما تكتّلت الأحزاب المسيحية خلف الحزب الكاثوليكي بينما وقفت الأحزاب الليبرالية والإشتراكية إلي جانب الحكومات الساعية إلي فرض العلمنة وفي مواجهة الكنائس والأحزاب الدينية التي تدعمها كالحزب الكاثوليكي والإجتماعي المسيحي وغيرهما . وقد ازداد الأمر سوءا عندما ارتبط هذا الإنقسام الحزبي حول مسألة علمنة التعليم بانقسام آخر عنصري بين الـ Flemish والـ Walloon . فبينما رفضت الجماعة الأولي - الأكثر تديّنًا - كل قوانين ومحاولات علمنة التعليم ، فقد ساندت الجماعة الثانية هذه القوانين والمحاولات . وعندما وقفت الجماعة الأولي خلف الأحزاب الدينية ، سارعت الجماعة الثانية بالتكتّل خلف الأحزاب الليبرالية والإشتراكية بشكل هدّد بإحياء العداء القديم بين كلتا المجموعتين من السكان (١) .

العلاقة الإرتباطية بين النشاط السياسي والقيم الدينية :

وأمّا تأثر السلوك أو النشاط السياسي للبلجيكيين بالقيم والأخلاقيات الدينية فيبدو واضحا في موقف الكاثوليك من قضية سباق التسلّح ، وهي القضية التي طغت علي المسرح السياسي البلجيكي في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات من هذا القرن ، وبصفة خاصة عندما تم اختيار منطقة "فلورينز" البلجيكية للبدء في نشر صواريخ "كروز" الأمريكية . فقد عارض كثير من البلجيكيين نظام الأسلحة النووية وأبدوا مشاعر النفور والكراهية إزاءه إنطلاقا من عقيدتهم الدينية المسيحية التي تعلي من قيمة الحياة باعتبارها هبة مقدّسة من "يسوع"، وتدعو إلي الحفاظ عليها . كما أدان كثير منهم سباق التسلّح والإنفاق الباهظ علي التسلح إنطلاقا من عقيدتهم المسيحية التي ترفض مثل هذا الإنفاق باعتباره منافيا للأخلاق المسيحية وتدعو بدلا من ذلك إلي توجيه هذه الأموال لمساعدة البلدان التي تتعرّض للكوارث أو التي يموت أبناؤها بسبب المرض والجوع . وقد شارك رجال الدين في المظاهرات التي نُظّمت في بلجيكا ضد نشر الصواريخ الأمريكية وانضمّ كثير منهم إلي المنظّمات والحركات ذات الأغراض السياسية وغير السياسية لاستخدام منابرها في الدفاع عن المبادىء المسيحية التي تتعارض مع فكرة سباق التسلّح . وقد بدت الدوافع الدينية والمبرّرات الأخلاقية لأول مرّة في نشاطات هذه المنظمات والحركات التي قادت حركة معارضة إستخدام الأسلحة النووية ورفض الإحتفاظ بالصواريخ الأمريكية علي أراضي بلجيكا، كالحركات النسائية ومنظّمات المحافظة علي البيئة وحركات السلام وغيرها . وقد أشارت عمليات قياس الرأي - في تطوّر جديد لم يكن موجودا من قبل - إلي أنّ ثمة رابطة قد نشأت بين الإنخراط في الشئون الكنسية وبين اتّخاذ نظرة إيجابية عن نشر الأسلحة في الغرب (٢) .

---

١ - راجع : Carter and Herz: op. cit, P. 177.

٢ - لمزيد من التفاصيل راجع : فرنسوا هوتار : المؤمنون والسياسة، مجلة دراسات إشتراكية، يناير ١٩٨٦ ص٣٢-٣٤ .

التحالف الحركي بين القوي الدينية والقوي الشيوعية في بلجيكا :

ولمّا كانت الحركات والمنظّمات الشيوعية في بلجيكا تعارض بشدّة نشر الصواريخ الأمريكية متوسّطة المدي فوق الأراضي البلجيكية - من منطلق الولاء لموسكو ودوائر حلف وارسو (سابقا) - فقد شهد المسرح السياسي البلجيكي تلك الظاهرة التي كانت تهدّد الوفاق السياسي الأوربي بعد أن انتقلت عدواها من القارة اللاتينية. فقد تحالف الكاثوليك مع الشيوعيين، وانظم رجال الدين الي الحركات والمنظّمات التي تقودها القوي الشيوعية، وظهرت الكتابات والمنشورات التي تؤكّد علي اتّفاق أفكار "ماركس وانجلز" مع أفكار "المسيح" عن المساواة والأخوّة وحب الجار ، ولذا فإنّ أتباع "ماركس" وأتباع "المسيح" يجب أن يتحالفا ويتعاونا لحماية تلك المباديء المتّفق عليها والتي تهدّدها "سياسات التسلّح الأمريكية" .

وهكذا ظهرت في بلجيكا - مثلما ظهرت في إيطاليا وأسبانيا - فكرة إمكانية الجمع بين المسيحية (الكاثوليكية) والماركسية ، أي إمكانية تحوّل الفرد إلي الماركسية مع احتفاظه بقناعته الدينية . وإذا كان "بوردو" قد وصف المواطن في ظل المفهوم العلماني للحكم بأنّه "قدّيس علماني" فإنّ المواطن في ظل هذا التحالف الكاثوليكي - الشيوعي يمكن أن نصفه بأنّه" قدّيس شيوعي" ، أي أنّه يميني الإعتقاد يساري الحركة، يؤمن بمباديء "المسيح" لكنّه يتصرّف وفقا لمباديء "ماركس" !

في هذا الإطار يمكننا فهم تلك الحركة من المسيحيين الداعية إلي الإشتراكية في بلجيكا وهذه المشاركة من جانب بعض رجال الدين في المظاهرات والإحتجاجات والمسيرات التي تقودها القوي الشيوعية وتلك الدعوة التي يحملها بعض رجال الدين الكاثوليك من أجل " التعاون المشترك والتحالف المثمر " بين الشيوعيين والكاثوليك في المجالات السياسية . وقد بلغت هذه الظاهرة من القوة إلي الحد الذي دفع أحد هؤلاء "القدّيسين الشيوعيين" - وهو الراهب البلجيكي بجامعة لوفان الكاثوليكية الأب فرنسوا هوتار - إلي التنبؤ بأنّه سيأتي الوقت الذي تجد الكنيسة فيه نفسها مضطّرة لتبرئة كارل ماركس وإطلاق إسمه علي أشهر الميادين في المدن البلجيكية مثلما اضطّرت من قبل إلي تبرئة جاليليو وأطلقت إسمه علي أحد الميادين الرئيسية في مدينة لوفان ، وأنّ المسألة لا تعدو أن تكون مسألة وقت (وفي عام ١٩٩٤ أصدر الفاتيكان طابعين احتفالا باسهامات جاليليو) [١] .

وفي ١٣ ديسمبر ١٩٨٨ نجحت حركة المعارضة لنشر الصواريخ الأمريكية في بلجيكا - والتي قادها رجال الدين من منطلق الأخلاقيات المسيحية - في تحقيق هدفها النهائي عندما تم نقل آخر عشرين صاروخا نوويا متوسط المدي لتدميرها في الولايات المتحدة في إطار

---

١ - نفس المرجع السابق ، ص ٣٤ ، الاهرام ١٩٩٤/٦/١٢ ص٤ .

الإتفاقية التي أبرمت عام ١٩٨٧ بين الإتحاد السوفيتي (سابقا) والولايات المتحدة . فكانت بلجيكا بذلك - وتحت الضغط المستمر من جانب القوي الدينية - هي أول دولة في مجموعة دول حلف الأطلنطي تتخلّص من الصواريخ النووية [1] (وذلك قبل انهيار الاتحاد السوفيتي) .

الجماعة الإسلامية ومشكلة عدم الإندماج في المجتمع البلجيكي :

وأما نظرة الشك والريبة التي تنظر بها الأغلبية الكاثوليكية إلي الأقليات الدينية الأخري في بلجيكا فتبدو واضحة في ذلك المقال الذي نشرته مجلة Why Not البلجيكية الأسبوعية في عام ١٩٨٣ والذي حذّرت فيه من تزايد عدد المهاجرين المسلمين في بلجيكا ولفتت الأنظار إلي اتّجاه العمّال المسلمين في فرنسا إلي تشكيل نقابات خاصة لحمايتهم والدفاع عن حقوقهم ، مثل النقابات الإسلامية في مصنعي رينو وستروين للسيارات . ولمّا كان الكاثوليك المتحمّسون في بلجيكا - وكما هم أيضا في فرنسا - يرفضون هذا الميل من جانب الجماعة الدينية الإسلامية للحفاظ علي هويّتهم المستقلّة وتقاليدهم الدينية ، فقد وصفت المجلة ظاهرة تزايد عدد المهاجرين المسلمين في بلجيكا بأنّها تضع البلاد "علي حافة حرب مقدسة" [2] .

خلاصـــــة

يتبيّن ممّا تقدّم أنّ ثمّة علاقة بين الدين والحياة السياسية في بلجيكا عبّرت عن نفسها في عدة مظاهر :

أولا : الدور القومي للدين، والذي تمثّل في الصراع القومي بين البلجيكيين الكاثوليك والهولنديين الكالفنيين بسبب اختلافهم في المذهب وعلي الرغم من وحدة اللغة. وهكذا لعب الدين دورا أساسيا في عملية بناء دولة بلجيكا وتخطيط حدودها الحالية.

ثانيا : النشأة الدينية لبعض الأحزاب السياسية وهيمنة الأحزاب الدينية علي الحياة السياسية في بلجيكا .

ثالثا : مشاركة رجال رجال الدين في النشاط السياسي ومقدرتهم علي تشكيل جماعة ضغط نجحت في تعديل موقف الحكومة إزاء بعض القضايا مثل قضية علمنة التعليم وقضية نشر الأسلحة النووية في بلجيكا .

رابعاً : خضوع المواطن البلجيكي في سلوكه السياسي لمتغيّرات معينة تنبع من مدركاته ومفاهيمه الدينية .

* * *

---

١ - صوت أميركا : ١٩٨٨/١٢/١٣، أخبار الثامنة مساء (توقيت القاهرة) .

٢ - راجع : النور ١٩٨٣/٩/٢١ ص٨ وحول وضع الجالية المسلمة في بلجيكا والمشكلات التي تعاني منها انظر : جريدة المسلمون ، ١٩٩١/٦/٢١ ص٣، ٤؛ السياسة الدولية ، يوليو ١٩٩٢ ص٢٧٦ .

المبحث السابع
معطيات الحياة السياسيّة في تطبيقات أوربيّة أخري

علي الرغم من أنّنا تعرّضنا بشيء من التفصيل لدور الدين في الحياة السياسية فضلا عن دوره القومي في عيّنه من دول أوربا الغربية تعبّر عن المفهوم القومي بدلالته الكلاسيكية، إلاّ أنّ ذلك لا يعني أن الدينّ لاّ يلعب دورا هاما في الحركة السياسية في باقي دول غرب أوربا أو أنّ الحركات القومية التي قامت في هذه الدول قد استقلّت تماما عن الدين. فالواقع يؤكّد ارتباط الحركات القومية وديناميّات الحياة السياسية في كثير من هذه الدول بالقوي الدينية، الأمر الذي يفرض ضرورة التعرّض ولو بشيء من الإيجاز لبعض النماذج كأداة لضبط ما وصلنا إليه من نتائج في تحليلنا للتطبيقات السابقة ، وبما يسمح في النهاية بتعميم هذه النتائج .

التعدّد الديني والصراع السياسي في هولندا :

ففي هولندا التي كانت تنافس البرتغال في "نشر كلمة الرب" ، والتي حولّت معظم سكان البلاد التي استعمرتها إلي البروتستانتية - كما حدث في سيلان وجزر الهند الشرقية وجنوب أفريقيا وأستراليا[1]، فإنّ مشاعر العداء لا تزال تحكم العلاقة بين الأغلبية البروتستانتية التي لم تنس ثورة البلجيكيين عليهم ومقتهم لدينهم البروتستانتي والأقليّة الكاثوليكية التي تحاول أن تعبّر عن مصالحها وتدافع عن حقوقها من خلال الأحزاب السياسية الكاثوليكية مثل حزب الشعب الكاثوليكي Catholic People's Party والنداء الديمقراطي المسيحي Christian Democratic Appeal وحزب الأراضي المنخفضة الروماني الكاثوليكي Netherlands Roman Catholic Party [2] . ورغم ذلك فغالبا ما تقف الأغلبية البروتستانتية في طريق مشاركة الكاثوليك في النشاط السياسي . ويشير ديفرجيه إلي أنّه عندما قام الكاثوليك بتأسيس حزبهم المحافظ The Catholic Conservative Party في هولندا ، سارع الكالفينيون Calvinists بإنشاء حزب مضاد للحزب الكاثوليكي ولمباديء وافكار الثورة الفرنسية Anti-Revolutionary Party وهو الحزب الذي شارك في معظم الحكومات الهولندية وخاض المعارك من أجل قضية التعليم الديني . كما أقام البروتستانت الحزب المسيحي التاريخي Christian Historical Party أيضا لنفس السبب ، وهو معارضة مشاركة الكاثوليك في الحياة السياسية في هولندا [3] ،

---

١ - حول حركة الإستعمار الهولندية ومبرّراتها الدينية أنظر : محمد عودة: الإسلام والإستعمار، في: اليسار الإسلامي ، إشراف د. حسن حنفي، ١٩٨١، ص١٣٤؛ د. فؤاد محمد فخر الدين: مستقبل المسلمين، ١٩٧٦ ، ص١٨٣، ١٨٧ .

٢ - راجع حول هذه الأحزاب :

Day and Degenhardt: Political Parties of the World, 1980, pp. 241, 244.

٣ - راجع : Ibid., pp. 241-242; Duverger: Politicl Parties, 1964, P. X X XI,

إلاّ أنّ ذلك لم يحل دون مشاركة الكاثوليك في الحياة السياسية بل ومشاركتهم أحيانا في الحكم ، كما حدث في ١٣ إبريل عام ١٩٦٥ عندما تشكّلت في هولندا حكومة من ائتلاف يضم الحزب البروتستانتي والحزب الكاثوليكي وحزب العمّال (١) .

وبينما ينظر البلجيكيون إلي الأقلية الإسلامية كمصدر خطر ينذر بحرب صليبية جديدة، نجد أنّ الحكومات الهولندية قد منحت الأقلية الإسلامية(٢) الكثير من الامتيازات مثل تخصيص قناة تليفزيونية وموجه إذاعية لخدمة التجمّعات الإسلامية البعيدة عن العاصمة إمستردام . وإصدار قانون يسمح للمسلمين بذبح الماشية علي الطريقة الإسلامية ، ومنح أذونات لبناء المساجد لأداء شعائرهم فيها . والأكثر من ذلك أن السلطات الهولندية قد سمحت لمساجد إمستردام باستخدام مكبّرات الصوت لدعوة المسلمين إلي الصلاة يوم الجمعة (٣) ، في الوقت الذي كانت فيه قد ألقت القبض علي أحد رجال الدين الكاثوليك في عام ١٩٧٥ لأنّه خرج في موكب ديني ضمّ عددا من الأشخاص الذين يلبسون لباس الكنيسة الكاثوليكية الخاص بالطقوس الدينية وأدّوا الصلاة علانية ، إستنادا إلي أنّ ذلك التصرف يخالف نص المادة ١٨٤ من دستور المملكة الهولندية التي تشترط أن تكون ممارسة الشعائر الدينية في أماكن محدّدة ومغلقة (٤) .

والخلاصة أنّ الصراع السياسي والحزبي في هولندا يرتبط بالإختلاف المذهبي وتراث العداء بين البروتستانت والكاثوليك، وأنّ كل طائفة تلجأ إلي الأدوات السياسية التي تدافع عن مبادئها وحقوقها المدنية وفي مقدّمتها الأحزاب السياسية - البروتستانتية، والكاثوليكية.

الدين وحركات التحرّر القومي في البلقان :

لعب الدين دورا لا يمكن إنكاره في حركات التحرّر القومي في الأجزاء الأوربية التي

١ - أنظر : مجلة السياسة الدولية ، يوليو ١٩٦٥ ، ص ٢١٤ .

٢ - يعتبر الإسلام هو الدين الثاني من حيث عدد المنتمين إليه بعد الكاثوليكية في بلجيكا وبعد البروتستانتية في هولندا . ويبلغ عدد المسلمين في هولندا حوالي ٢ مليون نسمة. راجع حول ذلك: صفوت الشرقاوي : المسجد ودور جديد في مدن أوربا ، مجلة الشباب وعلوم المستقبل ، أغسطس ١٩٨١ ، ص ٣٤؛ جريدة الأمة الإسلامية؛ مارس ١٩٨٧ ص٢ ، النور ١٩٨٦/٢/١٢ ص٢ .

٣ - راجع : النور ١٩٨٦/٢/١٢ ص٢؛ ١٩٨٧/١٢/٣٠ ص٢، ١٩٨٨/٦/٨ ص٢ .

٤ - عندما قدّم هذا القس للمحاكمة بسبب هذا التصرّف حكمت محكمة الدرجة الأولي ببراءته إستنادا إلي المادة التاسعة من الإتفاقية الأوربية التي اشتركت فيها هولندا والتي بموجبها لا يعاقب أحد بسبب ممارسته العلنية لشعائر عقيدته الدينية . وقد أيّدت محكمة الإستئناف في هولندا هذا الحكم. ورغم ذلك فقد طعنت النيابة العامة الهولندية في هذا الحكم واحتجّت بأنّ حكم محكمة الإستئناف يستند إلي تفسير خاطيء لنص المادة التاسعة من الإتفاقية واصرّت علي أنّ المتهّم قد خالف القانون في تصرّفه وأنّه لذلك تجب محاكمته . راجع: د.إسماعيل البدوي: دعائم الحكم في الشريعة الإسلامية والنظم الدستورية المعاصرة ، ٨٠-١٩٨١ ، ص١٣٩ .

كانت خاضعة للإمبراطوريةالعثمانية ، وقد قادت الكنيسة الأرثوذكسية حركات التحرّر المطالبة بالإنفصال عن الحكم العثماني المسلم . ولم تفلح السيطرة العثمانية التي استمرّت حوالي ثلاثة قرون (١) في إدماج شعوب البلقان في الإمبراطورية الإسلامية بسبب عقيدتها الأرثوذكسية ونشاط الكنيسة وعدائها للحكم العثماني المسلم . وطوال هذه القرون الثلاثة ، دأبت الكنيسة ورجالها علي تصوير علاقة شعوب البلقان بالدولة العثمانية علي أنّها علاقة بين مسيحيين ومسلمين ، وعلي وصف شعوب البلقان الأرثوذكسية Orthodox Balkan Peoples علي أنهّا رعايا الباب العالي "المسيحيين" (٢) . وما أن بدأ الضعف يدبّ في كيان الإمبراطورية حتي اندلعت ثورات شعوب البلقان التي قادتها الكنائس ورجال الدين الأرثوذكس للتخلّص من حكم الأتراك المسلمين . وقد أسفرت هذه الثورات عن قيام عدة دول مستقلّة عن الدولة العثمانية وهي اليونان وبلغاريا ورومانيا ويوجوسلافيا وألبانيا . وقد كان الدين أحد الأسس التي قام عليها انفصال هذه الدول عن الدولة العثمانية (٣) .

ولّما كانت دول شبه جزيرة البلقان - باستثناء اليونان - تنتمي - حتي الأمس القريب - إلي الدول الايديوكراسية ، فإنّنا سنقتصر هنا علي إبراز دور المتغيّر الديني في بناء الدولة اليونانية وتحقيق إستقلالها القومي ، وكذا الدور الذي يلعبه في حياتها السياسية .

الدور القومي للكنيسة الأرثوذكسية اليونانية :

فالكنيسة الأرثوذكسية اليونانية لعبت الدور الأساسي في المحافظة علي كيان الأمة اليونانية بلغتها الخاصة وتقاليدها الأصلية وهويّتها المتميّزة. وكانت الكنيسة دائما هي المرجع الرسمي والوحيد لجميع اليونانيين وفي جميع الأحوال . وهذه المكانة التي احتلّتها الكنيسة في حياة اليونانيين Greeks هي التي أهلّتها لقيادة حركة التحرّر القومي . ولذلك فقد اصطبغت الحركة الثورية الإستقلالية التي قامت في اليونان للتحرّر من الحكم التركي المسلم بالطابع الديني وقادها العديد من القساوسة ورجال الدين وفي مقدمتهم الأسقف جرمانوس - أسقف باتراس بشمالي المورة - الذي طالب في عام ١٨٢١ بضرورة استقلال اليونان وانفصالها عن الدولة العثمانية، ورفع شعار "الإيمان والحرية والوطن" الذي اتخّذته الحركة الإستقلالية شعارا لها (٤). والكنيسة هي التي أثارت مشاعر الأرثوذكس ضد الحكم

١ - سيطرت الدولة العثمانية علي معظم بلاد البلقان منذ سقوط القسطنطينية في القرن الخامس عشر (عام ١٤٥٣) ، وحتي القرن الثامن عشر عندما بدأت الإمبراطورية في الضعف والإنحلال .

٢ - أنظر هـ.أ.ل. فشر: تاريخ أوربا في العصر الحديث ، ١٩٤٦، ص٣٧٠، ٣٧٣ .

٣ - راجع : ساطع الحصري: محاضرات في نشوء الفكرة القومية، ١٩٦٤، ص٨٨-١٢٠؛ د. زينب عصمت راشد: تاريخ أوربا في العصر الحديث، ص٤٧ ؛

Alpher (ed.): Nationalism and Modernity, 1986, p. 18; Breuilly: Nationalism and the State, 1985, P.91.

٤ - د. عبد الحميد متولي : أزمة الفكر السياسي الإسلامي في العصر الحديث ، ١٩٧٤، ص٨٩.

العثماني "الذي يهدّد الأمة اليونانية بالفناء"، وحركت فيهم مشاعر العداء ضد الأتراك المسلمين ، واستحثّتهم علي الثورة علي العثمانيين وتكوين دولتهم المستقلة ، ويبدو هذا التأثير الديني واضحا في البيان الذي أصدره المؤتمر القومي الذي عقد في مدينة "ميسولونجي" عام١٨٢٢ لإعلان استقلال الأمة اليونانية. فقد جاء في هذا البيان: "إنّ الأمة اليونانية تُشهد الأرض والسماء علي أنّها لا تزال موجودة وحيّة ... وهي تعلن استقلالها السياسي أمام اللّه وأمام البشر .. وإنّ هذه الحرب التي تخوض غمارها الآن هي حرب قومية مقدسة" (١) .

وهكذا ارتبطت الحركة القومية اليونانية بالدين . وكانت الأرثوذكسية إلي حد كبير هي أساس المطالبة بالإستقلال عن الحكم العثماني . وكانت الكنيسة ورجالها هم قادة الحركة الوطنية ومحركها ، وكان العداء المرير الذي يكنّه اليونانيون للأتراك يكشف عن عداوة دينية زادت من حدّة العداء القومي بينهما .

ومن جانب آخر ، فإنّ الدول الأوربية المسيحية كانت متحمّسة للثورة اليونانية ضد الأتراك المسلمين في الوقت الذي كانت تعارض فيه الحركات الإستقلالية التي أنعشتها الأفكار الثورية الفرنسية . فالدول الأربع التي تزعّمت مؤتمر فينا عام ١٨١٥ والتي قرّرت العودة إلي النظام الأوربي السابق علي فتوحات نابليون وعارضت الحركات القومية الإستقلالية التي مزّقت القارة الأوربية ، هي بذاتها التي هجمت أساطيلها علي الأسطول العثماني الراسي في خليج "نافارين" وتمكّنت من إحراقه وإبادته تماما (٢) . هذا التعارض في مواقف الدول الأوربية من الحركات القومية لا يمكن تفسيره إلاّ من منطلق التعصّب الغربي ضد الحضارة الإسلامية والرغبة في القضاء علي سيطرة المسلمين علي أجزاء من أوربا(٣) ، وهو ما تكرر أيضا في يوغسلافيا (سابقا) (٤) .

وبناء علي ما تقدّم يمكننا القول أنّ فضل بناء الدولة اليونانية المعاصرة يرجع في جزء كبير منه إلي الكنيسة الأرثوذكسية من جهة ومساعدة دول أوربا المسيحية من جهة أخري. ولتأكيد دور المتغيّر الديني في استقلال دولة اليونان وفي تحقيق الإندماج والتجانس القومي بين اليونانيين يكفي أن نشير - بالإضافة إلي ما تقدّم - إلي عملية "مبادلة السكّان"التي جرت بين اليونان وتركيا بعد الإستقلال والتي بمقتضاها تخلّصت اليونان من معظم المسلمين الأتراك وقبلت علي أرضها معظم اليونانيين الأرثوذكس الذين كانوا خارج حدود الدولة

---

١ - ساطع الحصري : محاضرات في نشوء الفكرة القومية، ١٩٦٤ ، ص٩٢.

٢ - نفس المرجع السابق ، ص٩٢؛ د. زينب عصمت راشد: تاريخ أوربا في العصر الحديث ،ص٤٧.

٣ - راجع :د. صوفي ابو طالب : القومية العربية، في : د. محمد محمود الصياد وآخرين : المجتمع العربي والقضية الفلسطينية ، ١٩٧٧ ، ص ٢٠٩ ؛

Breuilly: op. cit. p. 107 .

٤ - حول الموقف اليوناني المؤيد للصرب راجع : الاهرام ١٩٩٤/٢/١٥ ص٥ .

اليونانية[1]، وإلي معاهدة لوزان التي أبرمت في عام ١٩٢٢ بين تركيا واليونان والتي نصّت علي أن تكون للأقليتين الأرثوذكسية في تركيا والإسلامية في اليونان حقوق متساوية مع الأغلبية القومية وعلي أنّه ليس من حق أي من الدولتين إصدار قوانين أو قرارات من شأنها أن تنقص من حقوق الأقلية الدينية .

الدين والسلوك السياسي لليونانيين :

تؤكد أحداث الواقع المعاصر أنّ اليونانيين لم يتخلّوا يوما عن تراث العداء الذي خلّفه الصراع ضد المسلمين الأتراك ، ويكفي أن نشير إلي موقف اليونان من مشكلة قبرص Cyprus ودعمها المستمر لقبرص اليونانية والكنيسة الأرثوذكسية هناك والتي لعبت دورا هاما كذلك كعامل مساعد للقوميين القبارصة اليونانيين [2] . كما أنّ حقيقة الأوضاع التي يعيش فيها المسلمون الأتراك في اليونان لتؤكّد هذه الحقيقة ، وهي أنّ الشعور الديني لا يزال يتحكّم في سلوك اليونانيين السياسي إزاء الأقليّة الإسلامية في اليونان . فالأقليّة المسلمة اليونانية – والتي يتركّز أغلبها في شمالي وشمال شرقي البلاد – تعاني من اضطّهاد حقيقي تفرضه الأجهزة اليونانية ذاتها [3] . وعلي الرغم من كل محاولات تركيا لتحسين علاقتها مع اليونان ، فإنّ السلوك السياسي لليونانيين لا يزال مرتبطا بالشعور الديني المعادي للأتراك المسلمين . ويكفي أن نشير للإستدلال علي ذلك إلي أنّه عندما قام رئيس وزراء تركيا في يونية ١٩٨٨ بزيارة رسمية لليونان – لأول مرة منذ ٣٦ عاما – بهدف تطوير العلاقات والتخلّص من شعور العداء السائد في العلاقة بين البلدين ، عمّت المظاهرات ومسيرات الإحتجاج المعادية لتركيا شوارع العاصمة اليونانية طوال الأيام الثلاثة التي استغرقتها الزيارة [4] . وفي نفس الشهر – أي يونيه ١٩٨٨ – كان مسجدان من مساجد المسلمين بشمالي اليونان قد تعرّضا لاعتداءين بالقنابل [5] . وبغض النظر عن الأضرار المادية التي لحقت بالمسجدين ، فإنّ دلالة الحدث يجب ألاّ تقف عن هذا الحد ، خاصة وأنّ الإعتداء علي المساجد جاء متزامنا مع زيارة رئيس الوزراء التركي لليونان .

وقبل انتخابات البرلمان الأوربي التي أجريت في يونية ١٩٨٩ قامت حكومة اليونان

---

١ – راجع : ساطع الحصري : محاضرات في نشوء الفكرة القومية ، ١٩٦٤، ص١٥٥ .

٢ – Emerson: From Empire to Nation, 1962, P. 158

٣ – راجع بعض صور هذا الإضطهاد في : جريدة النور ١٩٨٣/٨/١٧ ص٤، ٨٨/١٢/٣ ص٢؛ ١٩٨٩/٩/٦ ص٢؛ جريدة الرأي العام ١٩٨٦/٩/٢٤ ص٢ ، المسلمون ٩١/٤/١٩ ص٦.

٤ – الأهرام ١٩٨٨/٦/٢١ ص٥ ؛
Newsweek 27/6/1988. p. 17; The Economist 18-24 /6/1988, pp. 29-30 .

٥ – راجع التفاصيل في : النور ١٩٨٨/٦/٨ ص٢ ؛ ١٩٨٨/٦/١٥ ص٢ .

بإغلاق حدودها مع تركيا لمنع ١٨ ألف تركي يحملون جوازات سفر يونانية من دخول اليونان للإشتراك في الإقتراع علي مقاعد البرلمان الأوربي (١) .

وكما شارك القساوسة ورجال الدين الأرثوذكس في الصراع القومي ضد الأتراك المسلمين وفي حركة المعارضة للتقارب اليوناني التركي ، فقد مارسوا الضغوط كذلك علي الحكومة اليونانية عندما كانت تتّخذ من السياسات أو تصدر من القوانين ما يتعارض مع مباديء الكنيسة . مثال ذلك الأزمة التي شهدتها اليونان في أوائل عام ١٩٨٥ والتي أثيرت حول نظرية داروين . فقد تقرّر علي المدارس الحكومية كتاب يعالج نظرية داروين في النشوء والإرتقاء ، الأمر الذي أثار الكنيسة الأرثوذكسية اليونانية فتدخّل رئيسها وطالب بضرورة منع تدريس هذا الكتاب وغيره من الكتب التي تشجّع علي الإلحاد . كما شارك القساوسة والراهبات في المظاهرات التي عمّت أنحاء العاصمة أثينا إحتجاجا علي السماح بتدريس هذا الكتاب في مدارس الدولة "التي يؤمن شعبها بالعقيدة الأرثوذكسية" (٢) .

والخلاصة أنّ هناك عدّة أبعاد تبرز دور الدين في الواقع اليوناني : أولها - البعد القومي سواء بمعني ارتباط حركة التحرّر القومي بالعقيدة الأرثوذكسية ، أو بمعني مشاركة الكنيسة ورجال الدين في قيادة الحركة وصبغها بالطابع الديني ، أو بمعني تدخّل الدول المسيحية الغربية في الصراع من منطلقات ترتبط بالدين . وثانيا - تأثّر المشاركة السياسية للجماعات الدينية بالاختلافات الدينية . وثالثا - الكنيسة الأرثوذكسية كجماعة ضغط في لحظات الصدام بين سياسات الحكومة والمباديء الدينية . وأخيرا خضوع المواطن في سلوكه السياسي لتوجيهات رجال الدين ومؤثّرات العقائد والمثل والأخلاقيات الدينية .

العلاقة الإرتباطية بين المتغير الديني ومتغيرات الحياة السياسية في نماذج أخري:

وبالإضافة إلي ما تقدّم ، فإنّه يمكننا البرهنة علي ارتباط الحياة السياسية بالوجود الديني في سائر الدول التي تنتمي إلي الإطار الحضاري الغربي بالإشارة إلي بعض المظاهر المشاهدة في نماذج أخري :

فالتعصّب للأغلبية الدينية يؤكّده واقع هذه الدول علي الرغم من كل القوانين والدساتير التي تؤكّد علي عدم التمييز بسبب الدين . ففي *النرويج* - حيث الأغلبية الكبيرة من البروتستانت - يجب أن يكون الملك ونصف عدد الوزراء علي الأقل من أتباع لوثر. وفي *سويسرا* أيضا التي يدين معظم سكانها بالعقيدة البروتستانتية ، يتضمّن الدستور كل الإحتياطات والقيود التي تحول دون نمو سلطة رجال الدين الكاثوليك ودون إجابة كل مطالب

١ - الأهرام ١٩٨٩/٦/٢٠ ص ٤ .

٢ - راجع: مجلة المختار الإسلامي ، مارس وإبريل ١٩٨٥ ص ٣٥ .

الأقليّة الكاثوليكية التي تشكّل حوالي ٤٠٪ من الشعب السويسري والتي تشكّل أغلبية سكانية في بعض الولايات . ولم يقتصر الدستور علي اضطهاد الأقلية الكاثوليكية ولكنّه مارس الإضطهاد أيضا ضد بعض طوائف البروتستانت مثل طائفة الجزويت (الآباء اليسوعيين) إذ حرّم تكوين جمعيات الجزويت في سويسرا (١) .

وبعض الأحزاب السياسية المؤثّرة في الحياة السياسية في بعض هذه الدول موجّهة دينيا وعلي صلة وثيقة بالكنيسة ، مثل الحزب الإشتراكي المسيحي في لكسمبرج ، والحزب القومي في مالطة ، وحزب الوسط الإشتراكي الديموقراطي في البرتغال ، وجبهة الشعب المسيحي والحزب الديموقراطي المسيحي في النرويج ، والحزب الديموقراطي المسيحي في سويسرا والسويد ، وحزب الشعب الديمقراطي المسيحي في النمسا ، وحزب الشعب المسيحي في الدانمرك(٢) .

والكنائس ورجال الدين يلعبون دورا نشطا في الحياة السياسية في بعض الدول كقوة ضاغطة لا يمكن تجاهلها من جانب الحكومات ، وتشكّل المواجهة بين الكنيسة والحكومة في هذه الدول نذيرا بنشوب أزمة سياسية حادّة ، مثل تلك الأزمة التي شهدتها مالطة Malta في أكتوبر عام ١٩٨٤ بسبب الخلاف بين حكومة "دوم منتوف" العمّالية الإشتراكية والكنيسة الكاثوليكية حول قضية التعليم الخاص .

وقد بدأت أزمة مالطة – التي تعتبر أسوأ أزمة سياسية مرّت بها منذ استقلالها عام ١٩٦٤ – حين رفع حزب العمّال الحاكم شعار "التعليم للجميع" وأصدر قرارا بمجانية التعليم وإلغاء جميع المدارس الخاصة التي تسيطر عليها الكنيسة الكاثوليكية . ولمّا كانت الكنيسة الكاثوليكية تتمتّع بنفوذ كبير في مالطة (٣) وموقفها ثابت في معارضة فكرة مجانية التعليم وعلمانيته ، فقد اعتبر "جوزيف ميرسيا" أسقف الكنيسة الكاثوليكية هناك أنّ هذا الموقف من جانب الحكومة يمثّل نوعا من التحدّي لسيطرة الكنيسة ونفوذها . ولذا فقد أعلنت الكنيسة معارضتها لقرارات الحكومة . واشتدّت حدّة المواجهة بين الحكومة والكنيسة . وتفجرّت في شوارع العاصمة "فاليتا" أعمال عنف بين مؤيّدي حزب العمال الحاكم ومؤيّدي

١ – راجع ميشيل ستيورات: نظم الحكم الحديثة ، ترجمة أحمد كامل ، ١٩٦٢ ، ص٢٥٩–٢٦٠ ، ١٩٤–٢٠٧.

٢ – راجع: Macridis: Modern Political Regimes, 1986, p. 90; Day and Degenhardt: Political Parties of the World, 1980. pp. 258, 395-397.

٣ – تمتلك الكنيسة الكاثوليكية $\frac{1}{66}$ من أراضي مالطة ، كما تسيطر علي ثلثي ممتلكات الجزيرة من مستشفيات وأراضي زراعية وغيرها ، فضلا عن ٧٢ مدرسة خاصة تضم ٣٠٪ من أطفال الجزيرة. وتحصل الكنيسة علي رسوم دراسية وتبرعات باهظة من هذه المدارس التي يتخرّج منها نوعية من التلاميذ متميزة عن أولئك الذين يتلقّون تعليمهم المجاني في مدارس الحكومة. وعلي الرغم من أنّ مساحة مالطة لا تتجاوز ٣١٦ كيلو مترا مربعا وعدد سكانها لا يزيد عن ٣٥٠ ألف نسمة، فإنّه يوجد بها ١٤٠ كنيسة كبيرة و ٢١٠ كنيسة صغيرة .

الحزب الوطني المعارض الذي يساند موقف الكنيسة الكاثوليكية في رفضها لسياسات الحكومة فيما يتعلّق بقرارات مجانية التعليم وإلغاء التعليم الخاص الذي تديره الكنيسة . وقد انتّهت هذه الأزمة باستقالة رئيس الوزراء الإشتراكي (١) .

وفي البرتغال Portugal لعبت الكنيسة الكاثوليكية الدور البارز الذي أنهي حكم اليسار في نهاية عام ١٩٧٥ بعد صراع مرير بين الكنيسة والشيوعيين البرتغاليين (٢) .

وفي السويد Sweden حالت الكنيسة أيضا دون إيناع القوي الشيوعية ، بتدخّلها في الحياة العامة ، ودعمها لأحزاب اليمين وبخاصة الحزب الديموقراطي المسيحي (٣) ، وحثّها الناخبين لإعطاء صوتهم للأحزاب التي تدعمها وعدم التصويت لصالح الشيوعيين . ولذلك فقد فشل الحزب الشيوعي السويدي في الحصول علي دعم العمال رغم جاذبية الأفكار والحلول التي يقدمها عادة لمشكلات الطبقة العمالية . وقد انتهي "ريد نفلت" Rydenfelt في دراسة شهيرة عن الشيوعية في السويد إلي أنّ وجود المذاهب الدينية القويّة قد يكون أحد العوامل التي تبعد العمال عن الإرتباط بالشيوعية (٤) .

وفي النمسا Austria شارك أسقف فيننّا في المساعي الدولية لتسوية مشكلة الشرق الأوسط (٥) . وتمارس الجماعة اليهودية نفوذا كبيرا في الحياة السياسية ، وهو النفوذ الذي بدا واضحا قبيل انتخابات الرئاسة التي أجريت في النمسا في ٤ مايو عام ١٩٨٦ عندما تكتّل اليهود للحيلولة دون وصول كورت فالدهايم Kurt Waldheim إلي منصب الرئاسة . وعلي الرغم من فوز فالدهايم بالمنصب ، فإنّ اليهود قد نجحوا في إثارة الرأي العام النمساوي والعالمي ضد فالدهايم ، وقادوا مظاهرات داخل النمسا تطالب باستقالة فالدهايم حتي بعد فوزه . وقد تردّد فالدهايم بالفعل في تقديم استقالته تحت الضغط اليهودي إلاّ أنّه تراجع عن ذلك بعد أن كشفت لجنة المؤرّخين الدولية – التي شكّلتها الحكومة النمساوية لبحث أنشطة فالدهايم عندما كان ضابطا في صفوف الجيش الألماني في يوغوسلافيا واليونان – عن عدم وجود أدلّة تدينه (٦) . وقبل هذه الأزمة بعام واحد كان اليهود قد أثاروا أزمة أخري

---

١ – راجع التفاصيل في: الأخبار ١٩٨٤/١٠/١٦ ص٨؛ الأحرار ١٩٨٤/١٢/١٧ ص٧.

٢ – راجع التفاصيل في: سوسن حسين : سقوط اليسار واستيلاء اليمين البرتغالي علي السلطة، السياسة الدولية، ابريل ١٩٨٠، ص١٧٠–١٧١؛ السياسة الدولية : أكتوبر ١٩٧٥ ص١٩٢، ٢٠١–٢٠٢؛ إبريل ١٩٧٦ ص ١٧٧ .

٣ – راجع : Day and Degenhardt: op. cit., p. 315.

٤ – راجع : د. السيد الحسيني : علم الإجتماعي السياسي، ١٩٨١، ص٣٣؛ د. نازلي معوض أحمد : إخفاق التجربة الإشتراكية في السويد، مجلة السياسة الدولية، يناير ١٩٧٧، ص٦٧؛ د. نعمان الخطيب: الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة ، ١٩٨٣، ص ٦٢٩.

٥ – راجع : جريدة وطني في ١٩٨٤/١٢/٢ ص٧ .

٦ – إتّهم اليهود فالدهايم بالتورّط في جرائم حرب في يوغوسلافيا واليونان أثناء الحرب العالمية الثانية . وقد تدخّلت كل من إسرائيل والولايات المتحدة لتأييد يهود النمسا . كما تبنّي المؤتمر اليهودي =

عندما طالبوا بضرورة استقالة وزير الدفاع النمساوي "فريد هلم فريشيشلاجر" لأنّه تجرأ وأساء إلي مشاعر اليهود عندما اجتمع مع مجرم نازي كان مسجونا في إيطاليا ثم عاد إلي موطنه في النمسا . ولم تهدأ ثورة اليهود التي كادت أن تطيح بحكومة النمسا حينئذ إلاّ عندما اعترف الوزير امام البرلمان بأنه "أخطأ بهذا التصرّف"(١) .

خلاصـــــة

جميع هذه الملاحظات تبرهن علي وجود علاقة بين الدين والحياة السياسية في تلك العيّنة من دول أوربا الغربية ، وعلي أنّ ثمة وجود اجتماعي وسياسي للقوي والمؤسسات الدينية يفرض نفسه علي واقع الحياة السياسية والقضايا الديناميّة فيها ، وعلي أنّها من ثم تشكّل إحدي القوي السياسية التي لا يمكن تجاهلها عند دراسة متغيّرات الحياة السياسية وخصائص ومحدّدات المشاركة السياسية في تلك الدول . ويكفي أن نشير إلي بعض المظاهر:

أ - تأثّر المشاركة السياسية والحقوق المدنية بالدين في الدول التي تتعدّد فيها الأقليّات الدينيّة .

ب - كثير من الأحزاب السياسية المؤثّرة في الحياة السياسية وغيرها من الأدوات والتنظيمات المشروعة كالجمعيات والنقابات موجّهة دينيا ، بل وبعضها يحمل إسم الكنيسة صراحة .

جـ - دور المؤسسات الدينية والكنائس كقوّة ضغط ضد سياسات الحكومات التي تتعارض مع مباديء الكنيسة وأهدافها المدنية .

د - أثر القيم والأخلاقيات الدينية في سلوك الناخبين ودور الكنيسة ورجال الدين في تشكيل هذا السلوك .

* * *

= العالمي مهمّة تشويه تاريخ فالدهايم ومحاولة إثبات عدم صلاحيّته لحكم النمسا باعتباره أحد النازيين . لمزيد من التفاصيل راجع: وكالة الأنباء الفرنسية: ٣، ١٩٨٦/٤/١٠؛ الوفد ١٩٨٨/٢/٢٣ ص٤ ؛ النور ١٩٨٦/٦/١٨ ص٢؛ الأحرار ١٩٨٦/٦/٢٣ ص٩ ؛

Newsweek: 5/5/1986, pp. 17-18; 19/5/1986. p. 14; 26/5/1986 pp. 8-9; 11/5/1987. p. 12; 22/2/1988, p. 26; Time: 12/5/1986,p. 16, 11/5/1987, p. 6; 18/1/1988, p. 11; 8/2/1988, p. 14; 22/2/1988, pp. 6-8

١ - جريدة الأحرار ، ١٩٨٥/٢/٤ ص ٧ .

الفصل الثاني

التعدّد الديني ونتائجه على عملية المشاركة السياسيّة
في النموذج الأمريكى

مقدمـــــة :

الحياة السياسية في المجتمع الأمريكي تتميّز بالتناقضات ، فهو مجتمع يزعم بأنه يشكّل دولة قومية ، وهو من حيث حقيقته مجتمع أقليّات لا يزال في بداية التطوّر السياسي الذي قد يقوده إلي الدولة القومية ، وهو حتي لو قدّر له أن يصير دولة قومية ، فإنّه يحمل معني مختلفا عن معني الدولة القومية كما فهمناها في التراث الأوربي . البعض يسمّيها بالدولة الإقليم التي تعبّر عن نموذج جديد للدولة القومية . ورغم أنّ هذا الفكر لا يزال في بدايته لم يكتمل في إطار متكامل ، إلاّ إنّه يوضّح كيف أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تطرح أمامنا نموذجا متميّزا .

ولعلّ أحد مظاهر هذا التميّز هو موقع الدين في الحياة السياسية الأمريكية . الولايات المتحدة تعيد للذهن قصة روما القيصرية بلغة القرن العشرين ، فرغم أنّ روما القيصرية لم تكن تعرف الدين بمعني الحقيقة المنزّلة ، إلاّ أنّها كانت تقوم علي أساس حماية نظام متميّز للقيم يسود الحاكم قبل أن يسود المحكوم . ولعلّه من نافلة القول أن نذكّر بإحدي هذه القيم وهي أنّه لا يجوز لروماني أن يحمل السلاح داخل العاصمة الرومانية ، وهذا يفسّر لماذا لم تعرف روما القيصرية إنقلابا في أي مرحلة من مراحلها .

الولايات المتحدة الأمريكية هي روما بلغة القرن العشرين [1] . وهي بهذا المعني تستمد نظامها للقيم من التقاليد الدينية ، وعلي وجه التحديد التقاليد البروتستانتية .

هدفنا في هذا الفصل أن نبيّن كيف أنّه من حيث الواقع فإنّ الحياة السياسية الأمريكية تخضع لنظام من القيم الدينية تتفاعل في داخله أديان متعدّدة في درجات مختلفة ولكن بصفة خاصة الديانة البروتستانتية ، وكيف أنّ المجتمع الأمريكي هو في حقيقته مجتمع أقليّات دينية وإثنية تفصل بينها مسافات إجتماعية وإتجاهات تعصبيّة تنعكس بصورة واضحة علي كل ما له صلة بالسلوك السياسي والإنتخابي .

إنطلاقا من هذا الهدف نتابع الدراسة في مباحث خمسة نخصّص الأول منها لتتبّع الأصول التاريخية للمجتمع الأمريكي وسيطرة المتغيّر الديني علي الحياة السياسية. أما المباحث من الثاني حتي الخامس فنتعرّض من خلالها لموقع ودور الجماعات الدينية في الحياةالسياسية الأمريكية بالترتيب التالي: الجماعة اليهودية ، الجماعة الكاثوليكية ، الجماعة البروتستانتية ، ثم الجماعة الإسلامية .

---

١ – المؤلّف الفرنسي أموري دي رينكور Amaury de Riencourt مؤلّف بعنوان "القياصرة القادمون" The Coming Caesars يصف فيه الولايات المتحدة بأنّها "روما الجديدة" ويقدّم العديد من أوجه الشبه بين روما الغابرة وأمريكا المعاصرة. راجع بصفة خاصة الباب الثاني من الترجمة العربية للكتاب بعنوان "أمريكا: روما الجديدة" ص١١٩-٢٩٣، وانظر ص٢٠١-٢٠٤ في: أموري د. رينكور: القياصرة القادمون، ترجمة أحمد نجيب هاشم ، ١٩٧٠ .

المبحث الأول
إطار الممارسة السياسية وخصائصها في المجتمع الأمريكي

الأصول التاريخية للمجتمع الأمريكي وسيطرة المتغيّر الديني علي الحياة السياسية :

إرتبطت الولايات المتحدة الأمريكية في نشأتها واكتسابها لطابعها السياسي المميّز بالتراث الديني الذي خلّفه البيوريتانيون Puritans الذين استوطنوا نيوإنجلند New England أوائل القرن السابع عشر[1] . وليست الفلسفة التي تستتر خلف طريقة الأمريكيين في الحياة The American Way of Life بما في ذلك الحياة السياسية Political Life، سوي جزء من هذا التراث البيوريتاني. وليست الحكومات الأمريكية المعاصرة سوي امتداد لحكومات الولايات الأمريكية التي شكّلها هؤلاء "الأتقياء الصالحون" في "أورشليم الجديدة". كما يشكّل ميثاق الميفلَوَر Mayflower Compact الذي وقّعه جماعة الحجّاج Pilgrims سنة ١٦٢٠ الأساس التاريخي للفلسفة السياسية الأمريكية والإطار المرجعي لمندوبي الولايات الذين وقّعوا علي الدستور الأمريكي سنة ١٧٨٧ . كل هذا يفسّر لماذا تمتزج الوطنية بالدين في أمريكا [2]، ولماذا يشعر الأمريكيون دائما بأنّهم "أمّة مسيحيّة متديّنة"[3]، وبأنّ دولتهم قد قامت أصلا علي أسس روحية [4] . وهو ما يفسّر أيضا لماذا يوظّف الدين عادة في الحملات

---

١ – راجع : Lerner: America as a Civilization, 1957, P. 703; Lees: The Political System of the United States, 1969, P. 29; Bryant: America as God's Kingdom, in: Moltmann et al: Religion and Political Society, 1974, P. 56.

٢ – راجع نتائج الدراسة التي أجراها كل من ديفيد إيستون وروبرت هس عن مفهوم الولاء عند الأطفال الأمريكيين في: هاري هولو واي وجون جورج: الرأي العام، الأحزاب السياسية، القلّة المسيطرة وجموع الشعب في الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة د. أمين سلامة، ١٩٨٣، ص١٢٥–١٢٦، ١٩٣ .

٣ – راجع: الأهرام ١٩٨٩/٣/٢٠ ص٤؛ فهمي هويدي: أصوليون وأمريكيون، الأهرام ١٩٨٩/١/٢٤ ص٧؛ Gallup: The Gallup Poll 1972-1977, 1978, Vol. 1, pp. 392-398; Vol. 2, pp. 627-629, 859-862; Gallup: The Gallup Poll 1982, 1983, pp. 11-16, 121; Lerner: op. cit, pp. 706-707.

٤ – لا يزال الأمريكيون يحتفلون بعيد الشكر Thanks Giving Day في آخر يوم خميس من شهر نوفمبر من كل عام، باعتباره أحد الأعياد الدينية الرسمية التي تعطل فيها المدارس والجامعات والمصالح الحكومية لكي يتفرّغ الشعب الأمريكي لزيارة الكنائس وأداء الصلوات وتقديم الشكر لله علي النعم التي منّ بها عليهم . وكان البيوريتان هم أول من احتفل بهذا اليوم لتقديم الشكر والصلاة لله الذي أنجاهم من مخاطر الهجرة إلي العالم الجديد. وبناء علي طلب الكونجرس أعلن الرئيس الأمريكي واشنطن في ٣ أكتوبر ١٧٨٩ أنّ السادس والعشرين من تشرين الثاني قد يكون "يوم شكر وصلاة" . وفي عام ١٨٦٣ أعلن الرئيس الأمريكي أبراهام لنكولن Abraham Lincoln تحويل هذا اليوم إلي مناسبة قومية تعطّل فيها كافة المصالح لكي تتاح الفرصة لإجتماع العائلات لتقديم الشكر لله بشكل =

الإنتخابية، ولماذا ترتبط دائما الدعوة للعودة إلي التراث القومي والتقاليد التاريخية بالدعوة للعودة إلي القيم البروتستانتية والتقاليد البيوريتانية .

إنّ أصل المجتمع الأمريكي يعود إلي تلك المستعمرات Colonies التي أسّسها أولئك البيوريتان الذين فرّوا من اضطهاد كنيسة إنجلترا Church of England لكي يعبدوا اللّه علي طريقتهم الخاصة في الدنيا الجديدة التي ظنّوا أنّها سوف تكون لهم أرض كنعان "أورشليم الجديدة" (١) التي طالما حلموا بها بعد كل الإضطهاد الذي عانوه في أوربا . أما النظم التي وضعوها للحكم في مستعمراتهم فقد حاولوا من خلالها تحقيق المثل العليا للمجتمع المسيحي والتاكيد علي مباديء التسامح والحرية التي حرموا منها في أوربا ، فصاروا روّادا في هذا المجال وتفوّقوا في ذلك علي أقرانهم الأوربيين . ويكفي أن نشير لبيان الخلفيّة الدينية للتقاليد الأمريكية الأولي إلي أنّ قوانين ونظم مستعمرة فرجينيا Virginia – وهي أوّل مستعمرة أنشئت في الولايات المتحدة إذ بدأ المستوطنون إقامتهم بها في سنة ١٦٠٧– قد وُضِعت في كنيسة "جيمستون" في ٣٠ يوليو ١٦١٩. أمّا مجموعة الحجّاج Pilgrims الذين وصلوا إلي شاطيء نيوإنجلند New England في ١١ نوفمبر ١٦٢٠ علي ظهر السفينة "ميفلَور" Mayflower " فقد وقّعوا فيما بينهم عقدا سياسيا واجتماعيا يحدّد طريقة الحياة التي يرغبون في العيش علي نهجها وأسس المجتمع المثالي الكامل الذي يحقّق علي الأرض حلم الرب العلي القدير" . وإنّ الإطّلاع علي ديباجة هذا العقد – والذي عرف باسم ميثاق أو عهد "الميفلَور" Mayflower Compact – نسبة إلي السفينة التي حملتهم إلي نيوإنجلند – ليؤكّد لأول وهلة كيف سيطر الإنجيل علي أذهان هؤلاء الرجال ، وكيف كان الدافع الديني من أقوي العوامل التي دفعتهم إلي ترك أوربا والسعي إلي العالم الجديد بحثا عن الحرية الدينية والسياسية التي تسمح لهم أن يعبدوا اللّه علي طريقتهم الخاصة بعد أن رفضوا التعبّد علي الطريقة التي رسمتها لهم كنيسة انجلترا الانجليكانية كما سبق لهم أن رفضوا طريقة الكنيسة الرومانية . بعبارة أخري ، فإنّ قراءة هذه الوثيقة تؤكّد أنّ هدف هؤلاء المهاجرين من استعمار هذه الأرض الجديدة هو إقامة مجتمع مسيحي لا يدين بالولاء للبابا الكاثوليكي ولا يتبع كنيسة انجلترا ولا يتعرّض من

= جماعي . راجع : روبير بيلا: الديانة المدنية في الولايات المتحدة ، ترجمة د. قصي الحسين، مجلة الفكر العربي المعاصر ، ديسمبر ١٩٨٤ يناير ١٩٨٥، ص٨٧، ٩٠ .

١ – حول عملية تشبية الأرض الأمريكية بأرض كنعان، وتشبيه المهاجرين من أوربا إلي أمريكا بالمهاجرين اليهود من مصر إلي أورشليم، وتشبيه إجتياز الأوربيين للمحيط الأطلنطي باجتياز اليهود للبحر الأحمر في طريقهم إلي فلسطين، وتشبيه واشنطن بالنبي موسي المختار من قبل اللّه لتخليص شعبه من الظلم والإضطّهاد ، راجع :

Kohn: The Idea of Nationalism, 1961, P. 665; Stocks: Church and State in the United States, Vol. 1, 1950, p. 467.

جرّاء ذلك لاضطهاد أي من الكنيستين . مجتمع يقوم علي الحرية والفردية وعلي أساس أنّ الإنسان يمكنه أن يكون مسيحيا صالحا دون أن يدين بالولاء لأي من الكنيستين الكاثوليكية أو الأنجليكانية . ويكفي أن نشير فقط الي تلك الفقرة التي يحدّد فيها المجتمعون الهدف من رحلتهم ونوع الحكم الذي يرتضونه والتي نصّها : ".. لمّا كنا قد قمنا بهذه الرحلة تمجيدا لله وإعلاء لشأن المسيحية وتبجيلا لمليكنا وأمّتنا ولننشيء أول مستعمرة في الجزء الشمالي من فرجينيا ، فإنّنا بموجب هذا الميثاق نتعاقد كلّنا بإخلاص أمام الله ، وبحضورنا جميعا ، ونكوّن منّا هيئة مدنية سياسية لتحسين أمورنا وصيانة حياتنا وتعزيز هذه الأغراض المذكورة[١] .." وهكذا وضعت هذه الوثيقة أساس الحكم الديمقراطي الذي يستند إلي رضاء المحكومين بعد أن قرّرت حرية الجماعة واستقلالها السياسي والديني . وعلي هذا الأساس اقام البيوريتان مستعمرة بليموث (١٦٢٠) ، ومستعمرة ماستشوستس Massachusetts (١٦٣٠) . ولم ينتصف القرن السابع عشر حتي استطاع البيوريتان أن يطبعوا ستّا من المستعمرات بطابعهم الديني والخلقي ثم استطاعوا فيما بعد أن يستولوا علي معظم أراضي نيوإنجلند وأن يفرضوا تصوّراتهم الدينية ومبادئهم الأخلاقية والسياسية في أنحاء القارة[٢] .

ولم تقتصر ظاهرة الهجرة الأوربية إلي القارة الجديدة علي جماعة البيوريتان ، بل وفدت إلي شواطيء أمريكا موجات متتالية من المهاجرين من شتّي الطوائف الدينية : فجماعة الأصدقاء أو الكويكرز Quakers [٣] هي التي أسّست مستعمرة بنسلفانيا Penn-sylvania (١٦٨٢) – علي يد "وليم بن" William Penn – واستوطنتها . أمّا مستعمرة ميريلاند Maryland فقد أسّسها واستوطنها الكاثوليك (١٦٣٤) بعد أن أعدّها كل من اللورد بالتيمور Lord Baltimore وسيسل كالفرت كملجأ للكاثوليك الإنجليز المضطهدين في انجلترا . كما قدم أفواج من اليهود إستوطنوا فيلادلفيا ونيوبورت Newport وسواهما[٤].

---

١ – أنظر: ستيفن فنسنت بنيه : أمريكا ، ترجمة عبد العزيز عبد المجيد، ١٩٤٢، ص٢٣.

٢ – راجع بهذا الشأن :

Bailyn: The Ideological Origins of the American Revolution, 1971, P. 247; Jones : American Immigration, 1960, PP. 11 ff.

٣ – تأسّست هذه الجماعة في انجلترا في سنة ١٦٢٤ . وهي جماعة دينية بروتستانتية تعرف بمحبة السلام والدعوة له كما تفرض علي أتباعها ألاّ يحاربوا وألاّ يؤيدوا الحروب وشتي أنواع العنف . راجع: كرين برينتون : تشكيل العقل الحديث، ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة، أكتوبر ١٩٨٤، ص٢٩٧؛ ستيفن فنسنت بنيه: مرجع سابق، ص٢٣.

٤ – راجع: ستيفن فنسنت بنيه: مرجع سابق، ص٢٢، ٣٨؛ وكالة الإعلام الامريكية : موجز التاريخ الأمريكي، د.ت، ص ٤، ١٢ ؛

Kelly: To Make Men Free, 1966, p.17; Jones: op. cit., p. 13.

وعلي الرغم من أنّ البيوريتان قد قدموا إلي الأرض الجديدة فرارا من الإضطهاد الذي حلّ بهم في أوربا، وعلي الرغم من أنّهم قد أسّسوا مستعمراتهم علي مباديء حرية الجماعة واللامركزية وانتخاب كل من يتولّي منصبا رسميا فأرسوا بذلك دعائم الديموقراطية الإنتخابية في أمريكا، إلاّ أنّهم لم يتخلّوا أبدا عن رسالتهم "لتوصيل الإنجيل ونشر رسالته العالمية في كل أنحاء القارة "(١)، وذلك عبر كنيستهم التي أدّعوا - مثل مَن اضطّهدوهم - أنّها الكنيسة المسيحية الحقيقية الوحيدة. لذلك فإنّ النظم السياسية التي أنشأوها والتشريعات الصارمة التي أصدروها قامت أساسا علي تفسيرهم لتعاليم المسيحية . فلم يكن مسموحا بشرب الخمر أو لعب الميسر أو الخروج علي تعاليم المسيحية مهما كانت الظروف . ولم تكن الحكومة منفصلة عن الكنيسة . وتمتّع رجال الدين في النظام الحكومي بالنفوذ والسلطان . وكان حق الإنتخاب قاصرا علي أعضاء الكنيسة. وكان للكنيسة التطهريّة السلطة العليا علي غيرها من الكنائس - تماما كما هو الحال بالنسبة للكنيسة الأنجليكانية في انجلترا . وكان يتعرّض للمحاكمة والنفي كل من يخرج علي النظام الكنسي، كما حدث للقس "روجر وليامز" الذي طُرد من مستعمرة ماستشوستس بسبب معتقداته الداعية إلي فصل الكنيسة عن الحكم والمعارضة لإباحة الكنيسة الإستيلاء علي أراضي الهنود . وقد أنشأ القس "روجر وليامز " بعد طرده مستعمرة جديدة في "رود أيلند" Rhode Island (١٦٣٦) (٢) .

وهكذا مارس البيوريتان - بعد استيلائهم المادي والفكري علي القارة الجديدة كلّها فيما وصف بأنّه "إنتصار المسيح في أمريكا" - الإضطهاد ضد الخارجين علي الكنيسة حين حرموهم من حق الإنتخاب ، فضلا عن الترشيح . كما وضعت قيود للحيلولة دون استقلال الكاثوليك ببعض الأقاليم الأمريكية التي تجمّعوا فيها . ومن ذلك أنّه حين تدخّلت الحكومة البريطانية في ماستشوستس وأصدرت قانونا يمنح المهاجرين الفرنسيين (الكاثوليك) في إقليم كويبك حق التمتّع بالحرية الدينية وممارسة عاداتهم المعترف بها ، عارض البيوريتان ذلك واعتبروه أحد القوانين الجائرة التي ستؤدّي علي المدي البعيد إلي خلق إقليم تسود فيه الكاثوليكية اللاتينية بشكل مطلق (٣) .

هذه النبذة التاريخية السريعة تسمح لنا الآن بتقرير عدّة نقاط : (أولا) أنّه علي الرغم من تنوّع المهاجرين والوافدين إلي القارة الجديدة ، فإنّ الوفود الأسبق زمنا والأكثر عددا

---

١ - راجع:

Mazrui: Judeo-Christian Universalism and the Ethnocentrism of Western Social Science, 1988. p.3; Jones: op. cit., p. 14; Bailyn: op. cit., p. 249.

٢ - راجع: ستيفن فنسنت بنيه: مرجع سابق، ص٣٨؛ وكالة الإعلام الأمريكية ، موجز التاريخ الأمريكي ، ص٩ .

٣ - وكالة الإعلام الأمريكية : المرجع السابق ، ص ٣١ .

كانت من الإنجليز البروتستانت . (ثانيا) أنّ هؤلاء المهاجرين قد أقاموا منذ البداية نموذجا للحياة الأمريكية يعكس المباديء البيوريتانية الهادفة إلي خلق مجتمع من "الأتقياء الصالحين" . (ثالثا) أنّ فرار هؤلاء المهاجرين من الإضطهاد الديني والسياسي الأوربي لم يمنعهم من ممارسة كلا النوعين من أنواع الإضطهاد ضد المذاهب والطوائف الأخري . (رابعا) أنّ التعدّد العنصري والطائفي ، وعلي الرغم من الوحدة السياسية التي فرضتها حرب الإستقلال ، حال دون اندماج المستعمرات أو الولايات فيما بعد - في مجتمع قومي واحد . ولا يزال المجتمع الأمريكي حتي هذه اللحظة يتكون من فئات تختلف فيما بينها في التركيب الإجتماعي والأصل العنصري والمذهب الديني ، وهو ما يفرض التعدّد في القيم وأنماط السلوك الفردي. (خامسا) أنّ الديانة البروتستانتية ظلّت دائما هي الديانة المسيطرة. حتي عندما نصّ التعديل الأول من لائحة الحقوق Bill of Rights علي فصل الكنيسة عن الدولة ، فقد ظلّت القيم والأخلاقيات الكالفينية هي أساس النظم الإجتماعية والإقتصادية والسياسية الأمريكية . (وسادسا) فإنّ الإستعلاء الديني والعنصري سمة من سمات كل جماعة بروتستانتية - كالفينية كانت أم لوثرية - والمجتمع الأمريكي شأنه في ذلك شأن المجتمع البريطاني أو الالماني أو جنوب الأفريقي أو غيرها من المجتمعات التي دانت بمباديء الحركة الإصلاحية الأوربية .

الطبيعة العلمانية للدستور الأمريكي ووثيقة الحقوق :

علي أنّ هذه التقاليد الأولي - والتي ترجع إلي القرن السابع عشر وثلاثة أرباع القرن الثامن عشر ، والتي تميّزت بالإرتباط بين الدين والسياسة وبالإضطهاد الذي مارسته الأغلبية البروتستانتية التي قيدّت حق الترشيح لبعض المناصب وخاصة منصب حاكم الولاية وكذا حق الإنتخاب كما اشترطت ضرورة إجراء إختبار ديني لكل من يرغب في تولّي منصب عام... وغير ذلك - قد هدّدت مشروع الإتحاد بين الولايات والتي تضم مختلف الطوائف الدينية التي فرّت من الإضطهاد في أوربا والتي شاركت في الحرب الأمريكية ضد الإنجليز لضمان حريّتهم السياسية والدينية معا . ومن جانب آخر فإنّ الأرض الأمريكية كانت قد استقبلت ضمن أفواج المهاجرين كثيرين ممّن يحملون الأفكار والمذاهب المادية والإلحادية التي انتشرت بين الأوربيين إبّان عصر النهضة . وقد آمن بهذه الأفكار بعض الآباء المؤسّسين أمثال جيفرسون Jefferson - الذي ظلّ قابضا علي السلطة مدة الحرب والسنوات الأولي بعد الإستقلال . وقد أدّى كل ذلك إلي إعادة النظر في المسألة الدينية وفي العلاقة بين الكنيسة والدولة . وقد أعلن جيفرسون هذا صراحة حين طالب بأن تكون مسألة الدين موضع مناقشة ، وأعلن أنّ هذه المسألة لا تتعلّق في النهاية بالمواطنة التي لا يتحقّق خلاصها ونقاؤها إلاّ بالتحوّل تماما عن العقائد الدينية وعدم تأسيس الدولة علي أى منها ، ونفي كل علاقة بين الدين والنظم الحرّة حين أعلن "إنّ التاريخ لم يقدّم مثالا واحدا لشعب

محكوم بالقساوسة ومتمسك بحكومة مدنية حرّة " . وقد تمادي جيفرسون وأصدقاؤه الأحرار الفرجينيون في هذه المسألة إلي الحد الذي وصف عنده بالإلحاد (١) .

ولمّا كانت الدساتير والوثائق والنظم لا تعدو أن تكون مجرّد صدي أو تسجيل أمين للأفكار والإتجاهات السائدة في المجتمع ، فإنّ الدستور الأمريكي الذي وضع بعد الإستقلال النهائي للولايات (١٧٨٣) بأربع سنوات (أي في سنة ١٧٨٧) في مدينة فيلادلفيا "المتديّنة"، وكذا وثيقة الحقوق التي تتضمّن التعديلات التي لحقت بالدستور والتي تم إقرارها في سنة ١٧٩١، قد عكسا تماما أفكار جيفرسون التي كانت مطبّقة بالفعل في فرجينيا والتي يبدو أنّها كانت مقبولة أيضا من أولئك "المتديّنين" الذين كانوا يرون أنّ طبيعة الإنسان الفطرية مشوبة بالخطيئة الأولي وأنّ فصل الدولة عن الدين ، وإن كان يتعارض مع تقاليد أبائهم إلا أنّه ضرورة يمليها التعدّد المذهبي لمنع اضطهاد الأغلبية الدينية للأقليات المختلفة عنها في المذهب خصوصا وأنّ الخبرة الأوربية والإضطهاد الناجم عن وحدة الدين والكنيسة فيها وبصفة خاصة في انجلترا كان لا يزال ماثلا في الأذهان (٢) .

وهكذا نصّ الدستور الأمريكي في مادته السادسة علي عدم فرض أي أختبار ديني علي أي شخص يتقدّم لشغل وظيفة عامة . كما نصّت المادة الأولي من وثيقة الحقوق علي أنّه لا يجوز للكونجرس سن أي تشريع يضفي علي عقيدة ما الصفة الرسمية أو يحول دون ممارسة عقيدة ما لشعائرها "Congress shall make no law respecting an

---

١ – الحقيقة أنّ جيفرسون كان عقلاني النزعة . لقد كان مؤمنا ولكنه لم يكن يؤمن بإله اليهود أو المسيحيين التقليدي . ولم يكن يذهب إلي الكنيسة لأنّ الإيمان بالنسبة له مسألة شخصية لا يجب أن تخضع لأي إشراف أو وساطة سواء من جانب الكنيسة أو الحكومة ، لقد كان الدين بالنسبة له لا يعني أكثر من الإعتراف بإله – أيّا كان هذا الإله. وقد نظر إلي المسيح باعتباره من أعظم المعلّمين . وقد وضع بعده في الترتيب سقراط . أمّا الأخلاق والسياسة وغير ذلك من المسائل المرتبطة بالحكم والعلاقات بين الناس ، فهي علمانية لا علاقة لها برجال الدين أو الكهنوت، وعالمية أي ليست مرتبطة بأوربا المسيحية. ومن هذا المنطلق كان جيفرسون لا يقبل فكرة الدين المنظّم علي أساس أنّ الدين مسألة شخصية وفردية ، كما كان لا يقبل فكرة إرتباط الدولة بدين معيّن لنفس السبب . لذا كان يري أنّ الحرية الدينية هي أولي الحريات التي يجب النص عليها في الدستور وأنّ إقامة حاجز – أو علي حد تعبيره a wall of separation – بين الكنيسة والدولة هو الضمان الوحيد للحريّات وللسلام الديني . راجع بهذا الخصوص : د. ت . سميث: التبريرات الديموقراطية، في: جون إريك نورد سكوج: التغير الإجتماعي، ترجمة د. محمد خيري محمد علي ، د. ت ، ص٢٥٣ ؛

Padover: The Meaning of Democracy, 1965, pp. 69-79.

٢ – حول تفاصيل الجدل أو الحوار بين الجماعات الدينية والسياسية المؤيدة والمعارضة لمبدأ الفصل بين الكنيسة والدولة في الولايات المتحدة خلال الفترة السابقة علي وضع الدستور راجع :

Lerner: op. cit, p. 713; Bailyn: op. cit., pp. 246-257; Kelly: op. cit., p. 27.

establishment of religion, or prohibiting the free exercise thereof" (١) . وهكذا منعت المادة الأولي إجراء أي اختبار عند تولّي المناصب ، كما منعت المادة الثانية إتّخاذ دين رسمي للدولة أو اضطهاد دين معيّن بالذات . وبذلك فقد أغلق واضعو الدستور والوثيقة البابيْن الذيْن طالما مارست من خلالهما الأغلبية البروتستانتية الإضطهاد الديني والسياسي، كما حسموا الأمر تماما بخصوص العلاقة الجدلية بين الدين والدولة بأن أرسوا دعائم مبدأ العلمانية أو اللادينية كأساس للحكم والذي يقوم علي الفصل بين الكنيسة والدولة . وعبارة "الفصل بين الكنيسة والدولة" - كما أسلفنا - لا تنطوي علي أي تجاهل لقيمة العقائد الدينية كما لا تتضمن أي عزم من جانب الدولة للحدّ من النشاط الديني للكنائس ولكنّها فقط تعني - كما قال جفرسون نفسه أمام جماعة من الأساقفة في سنة ١٨٠٢ - "إنشاء سور حاجز a wall of separation بين الكنيسة والدولة" ، أي بين النشاط الديني والنشاط السياسي (٢) . وفي الواقع فقد كان هذا الفصل لتجنّب الإضطهاد ولضمان الحرية الدينية ، كما جاء إنتصارا لعدم الإكتراث بالفوارق التي بين المذاهب الدينية أكثر من كونه صادرا عن التسامح الذي انعدم وقتئذ إلي حد كبير في الصراعات السياسية والإجتماعية (٣) .

المحكمة العليا ومعطيات الحياة السياسية الأمريكية :

والتساؤل الذي نطرحه بعد هذا العرض السريع لأصول المجتمع الأمريكي الأولي وطبيعة دستوره هو : هل نجح الدستور الأمريكي "العلماني" في قيادة تلك الأمّة المشحونة بالروحية؟ أم لا تزال المشايعة الدينية تلعب دورها في الحياة السياسية ؟ وهل تعكس العلاقة السياسية في الواقع الأمريكي هذه الطبيعة "الدينية" للشعب أم تلك الطبيعة "العلمانية" للدستور؟

---

١ - حول قصة وضع الدستور الأمريكي سنة ١٧٨٧ والتعديلات العشرة التي لحقت به والتي عرفت باسم Bill of Rights ونصوص مواد الدستور واللائحة وبصفة خاصة التي أقرّت الحرية الدينية وفصل الكنيسة عن الدولة راجع : د. حسن سيد أحمد إسماعيل : النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا ، ١٩٧٧، ص١٥٨ وما بعدها ؛ د. أحمد كمال أبو المجد: الرقابة علي دستورية القوانين في الولايات المتحدة الأمريكية والإقليم المصري، ١٩٦٠، ص٣٥٢؛ د. إسماعيل البدوي : دعائم الحكم في الشريعة الإسلامية والنظم الدستورية المعاصرة ، ٨٠ - ١٩٨١ ، ص ١٣٥ ؛ إيرون الكسندر: الدستور البريطاني ونظام الحكم في مجموعة الأمم البريطانية ، ترجمة محمد الهمشري ، ١٩٤٠، ص١٠٢؛ البرت ساي وجون الومز ومريت باوند : أسس الحكم في أمريكا ، ترجمة محمد فرج، ١٩٨٠ ، ص٩١؛ ستيفن فنسنت بنيه : أمريكا ، ١٩٤٥ ، ص٧٦ ؛

Kelly: op. cit., pp. 31-36; Prewitt and Verba: An Introduction to American Government, 1977, P. 557.

٢ - راجع: د. أحمد كمال أبو المجد : الرقابة علي دستورية القوانين في الولايات المتحدة، مرجع سابق، ص ٣٥٢.

٣ - أموري د. رينكور: القياصرة القادمون، ترجمة أحمد نجيب هاشم، ١٩٧٠، ص٩٥.

لقد شهد الواقع الأمريكي العديد من الصراعات التي نشبت بين الجماعات الدينية من جانب والسلطة السياسية من جانب آخر حول مسألة الحرية الدينية ومبدأ الفصل بين الكنيسة والدولة. وقد أفرزت هذه الصدامات العديد من القضايا التي عُرضت علي المحكمة العليا الأمريكية للبتّ في مدي دستوريّتها. وقد ارتبطت هذه القضايا بالتعديل الدستوري الأول والحاجز الذي أقامه بين الكنيسة والدولة . وكثيرا ما تردّدت في أرجاء المحكمة وعلي لسان بعض قضاتها عبارات مثل "إنّنا أمّة متدينة" و "إنّنا شعب مسيحي" وأشباهها ، وهي عبارات تعارض تماما الطبيعة العلمانية للدستور وتعبّر عن التقاليد السابقة علي وضع الدستور الأمريكي وملحقاته. لقد رأت بعض الجماعات الدينية أن الدستور في الحقيقة لم يقف عند حد وضع حاجز بين الكنيسة والدولة، ولكنه تخطّي هذا الحاجز بشكل يحدّ من نشاط الكنائس ويقيّد الحريات الدينية . وعلي سبيل المثال فإنّ جماعة الأصدقاء أو الكويكرز Quakers يرفضون تماما حمل السلاح والمشاركة في الحروب من منطلق عقيدتهم الداعية إلي السلام ونبذ العنف، وجماعة شهداء الرب Jehovah's Witnesses يرفض أتباعها تقديم التحيّة للعَلم القومي زاعمين أنّ هذه التحيّة لا تعدو أن تكون نوعا من الوثنية والشرك ترفضه تعاليم المسيح. وأتباع الديانة الإسلامية يرفضون المشاركة في أي حرب يخوضها الجيش الأمريكي ضد إحدي الدول الإسلامية، كما حدث عام ١٩٨٤ عندما رفض أحد جنود البحرية الأمريكية من المسلمين السود الإنضمام إلي وحدته في بيروت لئلا يضطر إلي إطلاق النار علي "إخوانه المسلمين" بما يتعارض مع عقيدته الدينية [1] . وقد شهدت الحرب الأمريكية الفيتنامية العديد من المحاكمات العسكرية لعسكريين رفضوا الإشتراك في الحرب لأسباب دينية .

وبطبيعة الحال فإنّ الدستور الأمريكي قد حال دون تمتّع مثل هذه الجماعات بحريّتها الدينية وممارسة السلوك الذي تفرضه عليهم عقيدتهم التي يؤمنون بها . فقد حكمت المحكمة العليا بدستورية القوانين التي أجبرت أعضاء جماعة الأصدقاء علي أداء الخدمة العسكرية والإشتراك في العمليّات الحربية ، والتي ألزمت أتباع جماعة شهداء يهوه بتحيّة العلم الأمريكي وقضت في سنة ١٩٤٠ بفصل كل من يرفض المشاركة في هذه التحيّة الجماعية من تلاميذ المدارس ، والتي أوقعت العقوبات العسكرية الصارمة علي كل من رفض الإشتراك في القتال لأسباب دينية لتعارض ذلك من اليمين الذي يحلفه كل طالب للجنسية الأمريكية بأن "يؤيّد ويدافع عن دستور الولايات المتحدة الأمريكية وقوانينها ضد كل الأعداء الخارجين والأهليين ". وقد قضت المحكمة في سنة ١٩٢٩ بأنّ "قوانيننا لا تسمح بمنح حقوق الجنسية للأفراد الذين لا يقسمون بأنهم سيحملون السلاح دفاعا عن الولايات المتحدة" .

---

١ – أدانت المحكمة العسكرية التي شكّلت في ولاية كارولينا الشمالية العرّيف المسلم وجرّدته من رتبته العسكرية وحكمت عليه بالسجن لمدة أربعة أشهر مع الأشغال الشاقة وغرامة قدرها ٣٩٥ دولارا . أنظر: جريدة النور القاهرية، ١٩٨٤/٦/٢٠ ص٢. وانظر مثالا آخر من الحرب التي قادتها الولايات المتحدة ضد العراق (١٩٩٠-١٩٩١)، في : الأهرام ٩١/٤/٣ ص١٨ .

وبينما نظرت هذه الجماعات الدينية إلي موقف المحكمة باعتباره مخالفا لنصوص الدستور التي تنص علي ضمان حرية ممارسة الشعائر الدينية ، وبصفة خاصة التعديل الأول والتعديل الرابع عشر (سنة ١٨٦٨) من لائحة الحقوق ، فقد قرّرت المحكمة أنّ الحرية الواردة في لائحة الحقوق ليست حرية مطلقة وإنّما هي تخضع لضرورات الحياة الإجتماعية المنظّمة علي الصورة التي تقدّرها بها السلطة التشريعية . وقد نظرت المحكمة إلي إصرار هذه الجماعات الدينية علي ممارسة الشعائر التي تتعارض مع مقتضيات الحياة الإجتماعية المنظّمة علي أنّه تصرّف يتميّز بالحدّة والتطرّف من جانب هذه الجماعات .

علي أنّ الثابت أنّ المحكمة العليا قد بدأت أخيرا تعيد النظر في نطاق الفصل الذي يقرّره الدستور ، في تعديله الأول ، بين الكنيسة والدولة ، وبدأت في الإتجاه المؤيّد لحريّة الجماعات الدينية في ممارسة شعائرها التي قد تتعارض مع طبيعة الدستور العلمانية في محاولة منها لخفض ارتفاع الحاجز الذي أقامه الدستور بين الدولة والكنيسة ، والتوفيق بين الطبيعة العلمانية للدستور والطبيعة الدينية للشعب الأمريكي أو علي الأقل لبعض جماعاته . يبدو هذا واضحا في العديد من القرارات والقوانين التي أصدرتها المحكمة العليا لصالح الجماعات والمسائل الدينية . ففي سنة ١٩٥٢ قررّت المحكمة دستورية برنامج ديني أصدرته ولاية نيويورك يُسمح بمقتضاه لممثلي بعض الطوائف الدينية بإلقاء التوجيهات الدينية خارج مباني المدارس العامة . وهو الحكم الذي أفرز العديد من خطط التعاون بين المؤسسات الدينية والمدارس العامة في الولايات المتحدة (١) . وفي سنة ١٩٤٧ قررّت المحكمة دستورية قانون يسمح بإسهام الدولة في نفقات نقل تلاميذ المدارس من وإلي مدارسهم بما في ذلك المدارس الدينية . وفي سنة ١٩٦٨ ساندت المحكمة أمرا مألوفا في نيويورك بتقديم الكتب المدرسية بالمجّان للتلاميذ من مراحل معيّنة علي أن يشمل ذلك التلاميذ في مدارس الإبروشيات . وفي سنة ١٩٧١ دعّمت المحكمة اللائحة التي بمقتضاها تقدّم الحكومة الفيدرالية منحا لبناء الكليّات بحيث تشمل تلك الكليّات التي تنتسب لهيئات دينية ... وقد جاءت تبريرات المحكمة في هذه القضايا تعكس هذا الإتجاه الجديد . ويكفي أن نشير إلي إحدي الفقرات التي وردت في حيثيّات أحد هذه الأحكام . تقول المحكمة : "إنّنا أمّة متديّنة ، ونظمنا كلّها تفترض الإيمان بخالق أعلا . كما أنّنا نكفل حرية العبادة علي النحو الذي يختاره الأفراد ونسمح باختلاف وجهات النظر إلي أبعد مدي في العقائد ووسائل تلبية الحاجات الروحية . فإذا تعاونت الدولة مع الجهات الدينية لتدعيم هذا الإتجاه ، فهي لا تمارس أمرا ممتنعا عليها ، وإنما تؤكّد تقديرها للطبيعة الدينية لهذا الشعب ، ومنعها من ذلك يضعها في موقف الإستهانة غير اللائقة بالحاجة الروحية للشعب وينطوي في الواقع

---

١ - حول بعض هذه الخطط راجع: جون إريك نورد سكوج : التغيّر الإجتماعي ، ترجمة د. محمد خيري ، ١٩٦٩، ص٣٧٥.

علي تفضيل الملحدين علي المتديّنين ، وليس في الدستور نص واحد يلزم الدولة باتخاذ هذا الموقف العدائي من الأديان " .

ولم يقتصر هذا التطوّر علي القضايا المتعلّقة بالمدارس والهيئات التعليمية ولكنّه امتدّ كذلك إلي القضايا الأخري . ففي سنة ١٩٤٦ عارضت المحكمة موقفها السابق من مسألة حمل السلاح حين قررّت لياقة شخص للتجنّس بالجنسية الأمريكية رغم أنّه لم يكن راغبا في حمل السلاح دفاعا عن الولايات المتحدة لأسباب دينية . وفي سنة ١٩٤٨م سمحت المحكمة للّذين لا يرغبون في الإشتراك في الحرب لأسباب دينية بترك الخدمة . وبعد ثلاث سنوات تم تعديل هذا القانون بحيث أضحي علي الذين لا يرغبون في الخدمة العسكرية بسبب عقيدتهم الدينية أن يلحقوا بالخدمة المدنية في الأعمال الحكومية نفس مدّة تجنيدهم .

ولم يقف التطوّر عند هذا الحد وإنّما تجرأت المحكمة إلي حد إقرار قوانين تشترط إغلاق أماكن العمل في يوم الأحد (سنة ١٩٦٠) ، وتحرّم تلقين نظرية التطوّر في المدارس العامة (سنة ١٩٦٨) . وفي سنة ١٩٤٣ أتيح للمحكمة أن تعيد النظر في موقفها من مشكلة تحيّة العلَم فقرّرت" أنّ حرية المخالفة ليست قاصرة علي المسائل الثانوية التافهة، وإلاّ فإنها لا تعدو حينئذ أن تكون شبحا هزيلا لحرية إسميّة موهومة ، وإنّما يتأكّد الوجود الحقيقي لهذه الحرية حين تقع في مجال حيوي يمس النظام السائد في صميمه" . وإذا كانت المحكمة قد رأت في الامتناع عن تحيّة العلم سنة ١٩٤٠ تطرّفا يصادم المصلحة العليا للجماعة ، فإنّها في سنة ١٩٤٣ أكّدت أنّ الدولة لا تملك تثبيت الوحدة القومية عن طريق الإجبار والإكراه وأنّه إذا كانت تحيّة العلم من المسائل الهامة – كرمز للوحدة القومية – فإنّه لا يجوز تحقيق الإجماع في المسائل السياسية أو الإعتقادية عن طريق الكبت والإكراه (١) .

وهكذا انتصرت المحكمة الدستورية في النهاية لحرية أداء الشعائر الدينية وأعادت الإعتبار للطبيعة الدينية للشعب الأمريكي التي تجاهلها واضعو الدستور . ويكفي أن نشير إلي أنّ المحكمة العليا منذ إنشائها تفتتح كل دورة من دوراتها بهذا الدعاء " "ليحفظ الله الولايات المتحدة وهذه المحكمة المحترمة" .

إرتباط ملامح الإتجاهات الرئاسية بنوع التعليم الديني :

إذا كان توماس جفرسون – الذي اتّهم بالإلحاد – قد نجح في أن يفرض آراءه علي الدستور ، وإذا كان بعض الرؤساء الأمريكيين ، أمثال أبراهام لينكولن ، قد عُرفوا بعدم

---

١ – راجع بخصوص كل ذلك : د. أحمد كمال أبو المجد : الرقابه علي دستورية القوانين في الولايات المتحدة، ١٩٦٠، ص٢٥٢–٣٦٥ ؛ البرت ساي وجون الومز ومريت باوند : أسس الحكم في أمريكا، ترجمة محمد فرج، ١٩٨٠، ص٩٢–٩٤؛
Lees: op. cit., p. 29; Kelly: op. cit., pp. 33-35; Lerner : op. cit., pp. 713-714; Ball and Millard: Pressure Politics in Industrial Societies, 1986. pp. 229-230; Time 6/7/1987, pp. 42-43.

الانتماء لأي كنيسة (١) ، فإنّ معظم الرؤساء الأمريكيين قد أبدوا ، علي العكس من ذلك ، ميولا دينية واضحة، واستقي كثير منهم أفكاره السياسية من المصادر الدينية (٢) . فجيمس ماديسون James Madison - الرئيس الرابع للولايات المتحدة - كان يلتزم بالأخلاقيات الدينية في سلوكه السياسي حتي أنّه خسر انتخابا" لأنه رفض أن يقدّم للناخبين المشروبات الكحولية كما كان يفعل المرشّحون الأخرون (٣) . وقد حاول روزفلت Roosevelt أن يطبّق مباديء المسيحية علي العلاقات بين الدول فدعا إلي نبذ الحروب وإلي سياسة حسن الجوار والوفاء بالإلتزامات الدولية ومساعدة الدول القويّة للدول الضعيفة (٤) . وفي رسالته إلي الكونجرس الأمريكي في ٦ يناير ١٩٤١ أكّد روزفلت أنّ حريّة كل فرد في عبادة الله علي طريقته الخاصة هي إحدي الحريّات الأربع التي يتعيّن دعمها (٥) . وقد اعتقد البعض أنّ روزفلت كان أعظم قائد عرفته البشرية بعد عيسي المسيح . أما الرئيس إيزنهاور Eisen-hower فقد أعلن صراحة " أنّه لا معني لشكل حكومتنا إلاّ إذا كانت قائمة علي أساس عميق من الإيمان الديني أيًا كان نوعه" .

Our form of government has no sense unless it is founded in a deeply felt religious faith, and I don't care what it is.(٦)

وأمّا الرئيس الأمريكي جيمي كارتر Jimmy Carter فقد دمج معتقداته الدينية في برنامجه السياسي وقدّم نفسه للناخب الأمريكي كمسيحي "مولود من جديد" a "Born again" christian يرفع قيمة الأخلاق المسيحية ويدّعي أنّه سوف "لا ينطق بكذبة إطلاقا". وقد ركّز كارتر - في حملته الإنتخابية سنة ١٩٧٦ - علي القيم الدينية والتقاليد العائلية المحافظة وأكّد علي أنّه "سيعيد بناء العائلة الأمريكية" علي أساس من هذه القيم وتلك التقاليد (٧) . ولّما كانت طبيعة الشعب الأمريكي تميل إلي التديّن ، فقد فاز كارتر علي

---

١ - أنظر: Lerner : op. cit., p. 713.

٢ - حول ارتباط ملامح الإتجاهات الرئاسية بنوع التعليم الديني الذي مارسه الرؤساء الأمريكيون أنظر : Ibid., p. 704

٣ - الأهرام ١٩٨٨/١٠/٧ ص ٢٠ .

٤ - راجع مقتطفات من خطب روزفلت السياسية أمام الكونجرس الأمريكي والكونجرس البرازيلي في : Shwarzenberger: Power Politics, 1964, P. 217 .

٥ - هذه الحريات الأربع التي دعا إليها روزفلت هي : (أ) حرية الكلام والتعبير . (ب) حرية كل فرد في عبادة الله علي طريقته الخاصة . (جـ) التحرّر من ربقة العوز . (د) التحرّر من الخوف . راجع : أموري د. رينكور : مرجع سابق ، ص ٢٧٦ .

٦ - Lerner : op. cit., p. 715.

٧ - راجع : وكالة الإعلام الأمريكية : موجز التاريخ الأمريكي ، ص ١٧٦ ؛ Ball and Millard: op. cit., p. 218; Gallup: The Gallup Poll 1972-1977, 1978, Vol. 2, P. 874; Pomper and Colleagues: The Election of 1980, 1981, p. 53.

منافسه فورد Gerald Ford حين ألهم مشاعر أعداد كبيرة من الأمريكيين وخاصة في الجنوب حيث الدعم الكامل الذي تلقّاه كارتر من جانب الجماعات الإنجيلية Evanglical وبصفة خاصة من جانب المعمدانيين Baptists علي الرغم من أنّ هذا الإقليم كان جمهوريًا في إثنين من الإنتخابات الثلاثة السابقة علي انتخابات عام ١٩٧٦ (١) . وقد استمر كارتر بعد فوزه يقدم التبريرات الدينية والأخلاقية لسياسته الداخلية والخارجية ويستشهد بآيات وتعبيرات من الإنجيل في خطبه ومفاوضاته السياسية . وهو حين يتحدّث مع ممثّلين عن الدول الإسلامية يتطرّق إلي القيم الإنسانية والأدبية المتعدّدة التي يشترك فيها الأمريكيون والمسلمون ويقول لهم "نحن نشترك أولا وقبل كل شيء في إيمان عميق بالإله الواحد الأسمي الذي يدعونا لأن نكون مؤمنين وعطوفين وعادلين" ، كما يعبّر لهم عن شعوره بالسخط والإشمئزاز الشديد بسبب الحرب التي تخوضها القوات السوفيتية ضد "شعب شديد التعلّق باستقلاله وعقيدته" – يعني أفغانستان(٢) . أمّا حين يتحدّث إلي ممثّلين عن اليهود فإنّه يتطرّق إلي أوجه الشبه بين أمريكا وإسرائيل فيشير إلي أنّهما قد أنشأهما الروّاد الأوائل وأنّهما يقتسمان تراث الكتاب المقدّس ويقول لهم "أنا أؤمن تماما بأنّ استقرار الدولة الإسرائيلية هو تحقيق للنبوّة الكتابية" (٣) .

أما ريتشارد نيكسون Richard Nixon فقد نبّه الي أهمية التصدّي لقضية البعد الروحي في الإنسان وحكمة الإنجيل القائلة "ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان" ففي الصفحات الأخيرة من الكتاب الذي ألّفه بعنوان "١٩٩٩ – نصر بلا حرب" أكّد نيكسون علي ضرورة الإهتمام بالبعد الروحي في الإنسان وعلي أنّ القيم العلمانية العقلية سوف يؤدّي انتصارها – كما تنبّأ نيتشه – إلي مصرع الحضارة ، وعلي أنه إذا كان الدستور الأمريكي ينص علي عدم تدريس الدين في المدارس فإنّ ذلك لا يعني رفض الدين في الحياة (٤) .

ريجان واستغلال الإطار العام للحركة السياسية في الثمانينات :

أثبت الرئيس الأمريكي السابق رونالد ريجان Ronald Reagan براعة فائقة منذ البداية في استغلال تلك الطبيعة الدينية للشعب الأمريكي وفي الضرب علي أكثر الأوتار

---

١ – حول خلفيّة كارتر الدينية وأثرها علي نجاحه في الانتخابات الرئاسية عام ١٩٧٦ راجع :
Gallup: The Gallup Poll 1972-1977, 1978, Vol. 2, pp. 874-877, 911; Kelley: Interprenting Elections, 1983, p. 183; Heard and Nelson (eds.): Presidential Selections, 1987, pp. 290-292; Pomper with colleagues: The Election of 1984, 1985, P. 175.

٢ – راجع نص خطاب كارتر الذي ألقاه أمام بعض المتخصّصين في الدراسات الإسلامية في كليّات وجامعات واشنطن في ٧ فبراير ١٩٨٠ في : مجلة المجال، مارس ١٩٨٠، الملحق .

٣ – جريدة النور ٢٧/١٠/١٩٨٧ ص٢ .

٤ – ترجم كتاب نيكسون وعرضته جريدة الأهرام خلال شهري سبتمبر وأكتوبر ١٩٨٨ . راجع بصفة خاصة عدد ٧/١٠/١٩٨٨ ص٦ .

إثارة للمشاعر سريعة الإستجابة لدي الأمريكيين ، حتي أنّه قد تفوّق في ذلك علي كارتر نفسه الذي يبدو أنّه كانت لديه مشاعر دينية عميقة وحقيقية (١) . ولكن لماذا وكيف لعب الرئيس ريجان بالورقة الدينية في انتخابات الرئاسة عامي ١٩٨٠ ، ١٩٨٤ ، وما دلالة فوزه في المرّتين بمقعد الرئاسة ؟

إنّ سيرةَ الرئيس رونالد ريجان الشخصية، كما أظهرتها إستطلاعات الرأي واعترافات المقرّبين منه ، لم تكن تدفع إلي الإعتقاد بأنّه "متديّن" إلي الدرجة التي تدفعه – كما قال أحد مراسلي وكالة رويتر للأنباء في واشنطن – لشن حرب صليبية لإقناع الناخب الأمريكي "بأنّ الله يجب أن يكون هو القوة الموجّهة للحياة الأمريكية" ولأن يردّد – كما قال أحد الأساتذة اليهود الأمريكيين – نفس المفاهيم التي كان يستخدمها الخوميني في إيران (٢) . لذلك فإنّ البحث عن تفسير لتوظيف الدين في حملات الرئيس ريجان الإنتخابية يجب ألاّ

---

١ – تعرّض الرئيس ريجان لانتقادات لم يتعرّض لها كارتر وهي في كثير منها تمس أخلاقياته السياسية والدينية. فقد شكّكت جيرالدين فيرارو Geraldine Ferraro التي رشّحت لمنصب نائب الرئيس الديموقراطي المرشّح في انتخابات ١٩٨٤ والترمونديل Walter Mondale – في تديّنه وإخلاصه كمسيحي واتّهمته بأنّه يهمل عائلته ، ولا يكاد يعرف بعض أحفاده، وأنّه لا يتبرّع للأعمال الخيرية ، ولا يذهب إلي الكنيسة إلا في المناسبات السياسية . ومن جانب آخر فقد أكدت مصادر بالبيت الأبيض أنّ الرئيس ريجان – الذي ينتمي إلي الكنيسة المشيخية Presbyterian – لا يحضر غالبا الصلوات في الكنائس . ومن جانب ثالث فقد علّق "توماس أونيل" – رئيس مجلس النواب الأمريكي (الديموقراطي) – علي دعوة ريجان لإعادة الصلوات في المدارس بقوله : "يجب أولا أن يبنوا كنيسة في كامب ديفيد "في إشارة واضحة إلي أنّ المكان الذي كان يقضي فيه الرئيس ريجان عطلة نهاية الأسبوع يخلو من وجود كنيسة . ومن جانب رابع فبينما حصل الرئيس كارتر علي جائزة (الميثوديست Methodist الدولية للسلام التي أنشأتها جماعة الميثوديست (أي المنهجيين) الشديدة التمسّك بالمسيحية فقد انعقد في بروكسل مؤتمر دولي لمحاكمة سياسة الرئيس ريجان إنتهي بإدانة هذه السياسة واتهامها بانتهاك المبادىء الأساسية للقانون الدولي وتهديده السلام العالمي . وقد أورد حكم المحكمة بعض أمثلة بهذا الخصوص ومنها : غزو جرينادا (سنة ١٩٨٣) ، والتدخّل في الحرب الأهلية في السلفادور ، ومساعدة جماعة الكونترا بغرض الإطاحة بالحكومة الشرعية في نيكاراجوا ، وتلغيم شواطىء نيكاراجوا ، فضلا عن الشرق الأوسط وبصفة خاصة الدور الذي لعبته السياسة الأمريكية في فلسطين ولبنان وتدخّل القوات الأمريكية لضرب مقر الرئيس القذافي في ليبيا .. وغير ذلك . راجع بخصوص كل ما تقدّم : الأخبار ١٩٨٤/١٠/٢ ص٩ ؛ الوفد ١٩٨٤/٤/١٢ ص٩ ؛ الشعب ١٩٨٤/١١/٢٧ ص١٢ ؛ المختار الإسلامي نوفمبر ١٩٨٤ ص٢٩؛ وطني ١٩٨٥/١١/١٣ ص١؛

New York Times 31/7/1984, p. 21.

٢ – راجع : الوفد ١٩٨٤/٤/١٢ ص٩؛ الأهرام ١٩٨٤/٦/١٤ص٣ . وللوقوف علي حقيقة عملية توظيف الدين في حملة الإنتخابات الرئاسية عام ١٩٨٤ راجع جريدة النيويورك تايمز الأمريكية وبصفة خاصة الأعداد التالية (عام ١٩٨٤) : فبراير : ٧ ؛ مارس : ٧ ، ٨ يوليو : ٣١ ؛ أغسطس : ٢٩ ؛ سبتمبر : ٢ ، ٣ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١١ ، ١٣ ، ١٥ ، ١٧ ، ١٩ ؛ أكتوبر : ٢ ، ٤ ، ٦ ، ٨ ، ٩ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢٢ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٩ ، ٣١ ؛ نوفمبر : ٤ ، ٨ ، ١٣ .

ينصرف إلي الإعتبارات الشخصية وإنّما إلي المعطيات الموضوعية التي فرضت علي ريجان الربط بين فوزه في معركة الرئاسة وبين "اللّعب بالورقة الدينية" . وتأتي في مقدمّة هذه المعطيات بطبيعة الحال الطبيعة الدينية التي تغلب علي الشعب الأمريكي وتعكس روحه البيوريتانية . وقد رأت معظم الدراسات التي أجرتها الجامعات والهيئات الأمريكية أنّ المناخ السائد في الولايات المتحدة والذي يغلب عليه الطابع اليميني الصرف هو الذي دفع ريجان إلي "اللّعب بالورقة الدينية" (١) . وبعبارة أخري لقد أراد ريجان أن يكسب دعم كافة التيارات الدينية اليمينية والمحافظة التي رغم أنّها تشكّل قاعدة عريضة في المجتمع الأمريكي ، ظلّت في الماضي بعيدة عن مسرح الحياة السياسية التي كانت تسير علي غير مقتضي رغباتها ومطالبها ، والتي قرّرت مؤخّرا ، وبصفة خاصة ابتداء من الثمانينات ، أن تخرج من عزلتها وأن تشارك في الحياة السياسية وأن تفرض نفسها علي المسرح السياسي لكي توقف "هذا الإنهيار الأخلاقي الذي وقعت فيه الأمة" ، ولكي تعيد للعائلة الأمريكية عوامل وحدتها وتماسكها ، وتأتي في مقدمة هذه الجماعات وأكثرها نشاطا في الأوساط الدينية اليمينية ، والتي حرص الرئيس ريجان علي استعطافها ، جماعة الأغلبية الأخلاقية Moral Majority بزعامة القس جيري فالويل Jerry Falwell (٢) . لقد خاطب ريجان هذه الأغلبية الأخلاقية والدينية والمنظمات والجماعات التي تنظر إلي الولايات المتحدة كدولة "مسيحية" أقامها المتطهّرون "الأتقياء" ، وذلك لحشدها كلّها خلفه في معركة الرئاسة .

ومن جانب آخر فقد لمس ريجان حقيقة أنّ هذه التيارات الدينية والمحافظة باتت تشكّل التيار الرئيسي داخل الحزب الجمهوري (٣) . ولذا فقد رأي أن يستثمر المناخ الذي يسيطر

---

١ – بخصوص إيناع القوي اليمينية البروتستانتية في الحياة السياسية الأمريكية وبصفة خاصة إبتداء من اوائل الثمانينات راجع : سليمان قناوي : ريجان يسحب الورقة الدينية حتي لا يغضب اليهود، الأخبار ١٩٨٤/١٠/٢ ص٩ ؛ فهمي هويدي : أصوليون وأمريكيون الأهرام ١٩٨٩/١/٢٤ ص٧ ؛ السياسة الدولية ، يناير ١٩٨٩، ص٢٢-٢٣؛

Ball and Millard: op. cit., p. 218; Pomper with Colleagues: The Election of 1980, 1981, pp. 115-116; Pomper with Colleagues: The Election of 1984, 1985, p. 174; Heard and Nelson: op. cit., pp. 290-293; Kelley: Interprenting Elections, 1983, pp. 183-184; Gallup: The Gallup Poll 1982, 1983, p. 15.

٢ – حول هذه الجماعة ودورها في دعم ريجان ومطالبها الخاصة بربط التعليم بالقيم الدينية ورفض إباحة الإجهاض والشذوذ الجنسي وغير ذلك من القضايا الإجتماعية التي تبنّاها ريجان في حملته الإنتخابية أنظر : فهمي هويدي · أصوليون وأمريكيون ،الأهرام ١٩٨٩/١/٢٤ ص٧ ؛

Heard and Nelson: Op.Cit., p. 291; Abramson, Aldrich and Rohde: Change and Continuity in the 1984 Elections, 1987, P. 141; Pomer With Colleagues: The Election of 1984, 1985, pp. 49, 74.

٣ – راجع : مجلة السياسة الدولية ، اكتوبر ١٩٩٢ ص ٢٠٤ ؛

Pomper and Colleagues: The Election of 1980, 1981, PP. 53-55.

عليه اليمينيّون الدينيون في حزبه الجمهوري وذلك برفع لواء الدين ودفعه إلي مقدّمة القضايا التي يدور حولها الحوار السياسي بين المرشّحين لمنصب الرئاسة محاولا بذلك كسب أصوات تلك الجماعات التي تفضّل سيطرة القيم الدينية الأخلاقية – وفي مقدّمتها الصدق والنقاء – علي الممارسة السياسية علي الأقل المرتبطة بالتعامل الداخلي (١) .

ومن جانب ثالث فقد لجأ ريجان في بناء دعايته الإنتخابية إلي الدين لمواجهة نشاط "الحزب الديموقراطي" الديني والذي بلغ إلي حد إدراج إسم القس الأسود "جيسي جاكسون" Jesse Jackson في المؤتمر القومي للحزب الديموقراطي كمرشّح لمنصب الرئيس . وعلي الرغم من فشل جاكسون في الحصول علي ترشيح الحزب له لخوض إنتخابات الرئاسة ، إلاّ أنّ مجرّد إدراج إسمه في المؤتمر كمرشّح لانتخابات الرئاسة وخوضه مرحلة الإنتخابات التمهيدية في نطاق حزبه الديموقراطي قد أوحي للرئيس السابق ريجان بعدة أمور : (أوّلها) أنّ الرأي العام الأمريكي بات يتقبّل ، بل ويؤيّد قطاع كبير منه ، فكرة وصول رجل دين أسود إلي أعلي منصب في الولايات المتحدة ، وذلك علي الرغم من التقاليد الأمريكية المعادية لسلطة رجال الدين والقائمة علي مبدأ الفصل بين الدين والدولة ، وهي تقاليد لا تزال تدعمها بعض الجماعات البروتستانتية – التي تشكّل أغلبية الشعب الأمريكي– إلي حد إنشاء إتحادات ومنظمات للدفاع عن هذه التقاليد العلمانية مثل Protestant and Other Americans United for Separation of Church and State (٢) . (وثانيها) أنّ المنافسة أثبتت أنّ جاكسون كان له ثقل سياسي لا يمكن تجاهله وعلي سبيل المثال فقد حصل جاكسون علي ٢١٪ من أصوات الناخبين في الإنتخابات التمهيدية عام ١٩٨٤ أمام منافسه الديموقراطي والترمونديل . كما حصل علي ٧ مليون صوتا و ٢٩٪ من أصوات الوفود الإنتخابية التي حضرت مؤتمر الحزب الديموقراطي الذي عقد في مدينة أتلانتا بولاية جورجيا في ١٨ يوليو ١٩٨٨ أمام منافسه مايكل دوكاكيس Michael Dukakis ، أما في انتخابات نيويورك الفاصلة ، فقد حصل جاكسون علي ٢٦٪ من الأصوات في الإنتخابات التمهيدية عام ١٩٨٤ (٣) . (وثالثها) أنّ نجاح القس جاكسون لم يقتصر فقط علي الدعم الذي حصل عليه من السود والجماعات الفقيرة من العمّال

١ – نجح ريجان بالفعل في فرض قضية الدين كقضية أساسية Key Issue في حملتي الإنتخابات الرئاسية عامي ١٩٨٠ ، ١٩٨٤ . أنظر حول ذلك :
Pomper With Colleagues: The Election of 1984, 1985, pp. 30-31, 48-52, 74, 174; New York Times: 2/9/1984, p.1; 15/9/1984, p. 29.

٢ – Ball and Millard: Pressure Politics in Industrial Societies, 1986, p. 230

٣ – أخبار اليوم ١٩٨٨/٧/٢٣ ص٦ ؛ الأهالي ١٩٨٤/٦/٢٠ ص٢؛ الأهرام ١٩٨٤/٧/٢٠ ص٤؛
Time 11/4/1988, p. 10.

والفلاّحين، ولكنه حصل أيضا – في انتخابات عام ١٩٨٤ التمهيدية – علي ٢٣٪ من أصوات البيض [1] . (ورابعها) أنّ خُطب القس جاكسون قد أثارت حماس الجمهور وحركت مشاعرهم بما تضمّنت من تأكيد وترسيخ للقيم الدينية وبالنظر إلي مكانته كرجل دين وراعي الحقوق المدنية للسود وأحد معاوني الزعيم الأمريكي الراحل مارتن لوثر كنج Martin Luther King[2]. لكل ذلك ، فقد أراد ريجان أن يستقطب أصوات المتديّنين والسود التي حصل عليها القس جاكسون ضد منافسيه الديموقراطيين مونديل (١٩٨٤) ودوكاكيس (١٩٨٨) لصالح الحزب الجمهوري .

وأخيرا فإنّ ريجان – الذي ينتمي هو نفسه إلي الإتجاه المحافظ الجديد – لم يغفل عن أصوات اليهود ، وقد اعتقد أنّ حمله للكتاب المقدّس وإنكاره للفصل بين الدين والدولة وتصويره للصراع في الشرق الأوسط بأنّه صراع ديني وللحروب العربية الإسرائيلية بأنّها حروب صليبية وارتداءه لغطاء الرأس اليهودي [3] وحديثه عن معركة "هرمجدّون" وما يحيط بها من نبوءات في التوراة [4] ، سيرضي اليهود ويدفعهم إلي مناصرته ، وهو ما لم يتحقّق بسبب رفض اليهود لنزعة ريجان المحافظة [5] .

---

١ – راجع حول النجاح الذي أحرزه جاكسون في الانتخابات التمهيدية :

Pomper With Colleagues: The Election of 1984, 1985, pp. 18-19; Abramson, Aldrich and Rohde: op. cit., pp.40-41 and the Tables pp. 32,41; Time 18/4/ 1988, p. 23.

٢ – إذاعة صوت أميركا ، ١٩٨٨/٧/٢١ ، برنامج من أقوال وتعليقات الصحف الأمريكية ، الساعة ١١،١٥ مساء (توقيت القاهرة) ؛

Pomper: The Election of 1984, 1985, P. 30; Time: 2/5/1988, pp. 8-9; 21/12/ 1988, p. 30

٣ – أنظر مجلة الإعتصام ، نوفمبر – ديسمبر ١٩٨٤ ، ص ١١ ؛ الأهالي ٨٤/١٠/٣١ ص٢ .

٤ – تتنبّأ التوراة بقيام هذه الحرب بين اليهود وأعدائهم ، وبانتصار اليهود في هذه الحرب بمساعدة جيش المسيح المنتظر ، وبداية عهدهم السعيد الذي يمتد ألف عام تحت حكم المسيح . ويؤمن الأمريكيون بدورهم بهذه المعركة بل وتمثّل هذه المسألة قضية محورية في اعتقاد تيار كبير من الأصوليين الأمريكيين يضم حاليا أكثر من عشرة ملايين شخص ينطلقون جميعا من هذه المعركة في تصوّرهم لمستقبل العالم . وقد ذكر الرئيس ريجان أكثر من مرّة "إنّ هذا الجيل قد يري تحقيق نبوءة الكتاب المقدّس حول معركة هرمجدّون" . راجع حول ذلك : فهمي هويدي : أصوليون وأمريكيون ، الأهرام ١٩٨٩/١/٢٤ ص٧ ؛ عادل حسين : اليهود في أمريكا ، الشعب ١٩٨٦/١٢/٩ ص٢ ؛ قاموس الكتاب المقدّس ، ص٩٩٩، التوراة : رؤيا ١٦ : ١٦.

٥ – من الثابت أنّ اليهود كانوا وراء فكرة الدولة القومية ، وأنّهم يشكلون أحد العوامل التي هيأت لظهور الدولة القومية في أوربا والتي كانت – بالنسبة لهم – الطريق الوحيد لوقف موجة الإضطهاد التي تعرّضوا لها في المجتمعات الأوربية ، إذ عن طريقها تندمج كافة العناصر والطوائف في إطار المجتمع القومي بغض النظر عن الدين . وعندما رفع ريجان لواء الدين في حملته الإنتخابية وأعلن أنّ =

والحقيقة أنّ ريجان – كما أكدت التحليلات الإنتخابية – قد نجح تماما في حشد كافة التيارات الدينية – ما عدا اليهود – خلفه وفي استثمار موجة الحرارة الدينية المنتشرة في المجتمع الأمريكي المعاصر لصالحه . وقد فاز بالفعل علي كارتر (١٩٨٠) وعلي مونديل (١٩٨٤) بفضل تأييد هذا القطاع العريض من المسيحيين الأمريكيين الذين عكفوا في الماضي عن المشاركة السياسية [1] . ولكن كيف استثار ريجان هذه التيارات الدينية والمحافظة ودفعها إلي صناديق الإنتخاب ؟

استراتيجية توظيف الدين في حملات الرئيس ريجان الإنتخابية :

إنّ متابعة حملته الإنتخابية – الأولي والثانية – وسياساته الدينية طوال سنوات حكمه الثمانية (يناير ١٩٨١ – يناير ١٩٨٩) تمكننا من استخلاص عناصر الإستراتيجية التي أتّبعها ريجان للإفادة من المتغيّر الديني لدعم مركزه الإنتخابي والرئاسي .

(أ) فقد ركّزت حملته الإنتخابية علي وصفة بأنّه محافظ Conservative يقدّس القيم الإجتماعية العليا . بل وقد بدا ريجان للناخبين أكثر محافظة منهم أنفسهم فـي الوقت

= الإرتباط بين الدين والدولة هو أحد التقاليد التي قام عليها المجتمع الأمريكي ، ثارت ثائرة اليهود وبدأ بعضهم يلوّح باحتمال اتّهام ريجان بمعاداة الساميّة بسبب تصريحاته التي تعيد للدين سلطانه القديم باعتباره أساس وحدة المجتمع والرباط الذي يحقّق التجانس والإندماج بين الأمريكيين ، وهو ما يعني – بالنسبة لليهود – عودة التقاليد قبل القومية ، وعودة الإضطهاد الذي تمارسه الدولة المسيحية ضد اليهود ، وعودة العزلة التي تفرض على اليهود بسبب عقيدتهم .ولم يهدأ اليهود إلاّ عندما تدخّل نائب ريجان في ذلك الوقت – وهو الرئيس السابق جورج بوش – الذي دعا اليهود لتجاهل تصريحات ريجان بخصوص الدين في إشارة واضحة منه إلي أنّ هذه التصريحات لا تعدو أن تكون مجرد دعاية إنتخابية لكسب أصوات اليمين الأمريكي . رغم ذلك ، فقد منح معظم اليهود أصواتهم لمنافس ريجان في انتخابات الرئاسة (كارتر سنة ١٩٨٠، مونديل سنة ١٩٨٤) والذيْن أكدا أنّ الفصل بين الدين والدولة أمر حيوي للحكومة الدستورية في أمريكا ، وهو ما يضمن ذوبان اليهود واندماجهم في المجتمع الأمريكي ويحول دون عزلتهم واضطهادهم . لكل ذلك كان تأييد اليهود لمونديل أكثر من تأييدهم لكارتر، بسبب نزعة الأخير الدينية ، أما ريجان فقد كان أقل المرشّحين حصولا علي أصوات اليهود بسبب تأييده للمبادىء المسيحية الأصولية ، راجع حول ذلك : الأهرام ١٩٨٤/٩/١٤ ص٣ ؛ الأخبار ١٩٨٤/٨/٢٩ ص٢ ؛ ٨٤/١٠/٢ ص٩ ؛ ١٩٨٤/١١/٧ ص١ ؛

Gallup: The Gallup Poll 1972-1977, 1978, Vol.2, P. 876; Abramson, Aldrich and Rohde: op. cit., pp. 141-142 and the table p. 137; Pomper with Colleagues: The Election of 1984, 1985, pp. 50, 74.

وحول دور اليهود في دعم الدولة القومية ، راجع : عبد العزيز صقر ، مرجع سابق ، ص٢٣٦.

١ – راجع : منار الشوربجي : انتخابات الرئاسة الامريكية ، السياسة الدولية ، اكتوبر ٩٢ ص٢٠٤ ؛ Ibid . p. 69; Id.: The Election of 1980, 1981, p. 15; Abramson, Aldrich and Rohde: Change and Continuity in the 1984 Elections, 1987, pp. 141-142; New york Times 19/9/1984, p. 9.

الذي بدا فيه منافسه الديموقراطي ليبراليا Liberal [1] ، والواقع أن ريجان كان يستجيب بذلك لضغوط الإتجاه المحافظ والجماعات الدينية - الأنجليكانية في الغالب - والتي أعلنت أنها لن تدعم الأحزاب أو الأشخاص ولكنّها ستعطي صوتها للسياسات المحافظة التي تعيد الإعتبار للقيم الدينية في مجالات الأسرة والمجتمع .

(ب) تصوير أجهزة الدعاية له أمام الرأي العام الأمريكي كرجل متديّن يتميّز بالتقوي والورع ويحسن ترتيل آيات الكتاب المقدّس الذي لا يفارقه ويؤلّف كتبا في الدعوة إلي الدين المسيحي [2] . وقد كان ريجان حريصا علي أن يبدو للناخب الأمريكي ، وبصفة خاصة هذا القطاع العريض من الأصوليين ، كمسيحي متديّن حتي في تلك اللحظات التي تتحقّق فيها أهدافه . ففي نهاية خطابه الذي ألقاه بعد ترشيحه في انتخابات ١٩٨٠ طلب ريجان من الحاضرين أن يشتركوا معه في صلاة صامتة Silent Prayer [3] . وفي اليوم التالي لإعادة ترشيحه لفترة رئاسة ثانية عام ١٩٨٤ أقام ريجان " إفطار صلاة " a prayer breakfast حضره العديد من القادة الدينيين في دالاس Dallas [4] . أمّا بعد فوزه في انتخابات الرئاسة عام ١٩٨٤ فقد كان ريجان حريصا علي أن يتّسم حفل التنصيب - والذي يعكس عادة القيم التي يتبنّاها الرئيس المنتخّب - بالطابع الديني وعلي أن تتوسّط مراسم حلف اليمين القدّاسات الدينية المتعدّدة وعلي أن يزيّن المكان كلّه بالصلبان الكبيرة [5] ، بشكل يعيد الي الأذهان مراسم تتويج الملوك في التقاليد الكاثوليكية في العصور الوسطي .

(جـ) إقحام الكتاب المقدس في المعركة الإنتخابية . فقد طاف ريجان الولايات الأمريكية حاملا الإنجيل وملوّحا به ومعلنا : "إنّ في هذا الكتاب الحلول لكل مشاكل أمريكا" و "إنّ هذا الكتاب المقدّس يحمل الحل لكل مشاكلنا السياسية والإقتصادية والإجتماعية" [6].

(د) كان ريجان يضمّن خطبه وأحاديثه بعض العبارات والقيم الدينية كما كان يُنهي خطبه وأحاديثه بعبارة : "God bless you" [7] .

---

١ - Pomper with Colleagues: The Election of 1980, 1981, pp. 15, 55, 104; Abramson, Aldrich and Rohde: op. cit., p. 164.

٢ - الشعب ٣٠/١٠/٨٤ ص١٢؛ ٢٧/١١/٨٤ ص١٢؛
Time 13/8/1984, p. 15

٣ - Heard and Nelson: Presidential Selection, 1987, p. 293.

٤ - Pomper: The Election of 1984, 1985, p. 74; Abramson, Aldrich and Rohde: Change and Continuity of the 1984 Elections, 1987, p. 141.

٥ - نُقلت مراسم هذا الإحتفال عبر الأقمار الصناعية وشوهدت علي شاشات التليفزيون المصري في حينه . راجع : المختار الإسلامي ، فبراير ١٩٨٥ ، ص ٧٣ .

٦ - جريدة الأمة ١٥/٩/٨٤ ص٨ ؛ الأهالي ٣١/١٠/٨٤ ص٢ ؛ المختار الإسلامي ، نوفمبر ١٩٨٤ ص٢٨؛
Pomper: The Election of 1984, 1985, p. 38.

٧ - أنظر علي سبيل المثال :
Heard and Nelson (eds.) : Presidential Selection, 1987, P. 293; Presidential Documents: 7/11/1988, pp. 1402, 1404.

(هـ) كان ريجان يربط في دعايته الإنتخابية بين الدين والسياسة ويتجاهل التحريم الوارد في التعديل الدستوري الأوّل بشأن الدين الرسمي established religion (١) . ففي حملته الإنتخابية عام ١٩٧٤ أعلن ريجان صراحة : "إنّ الدين والسياسة لا يمكن الفصل بينهما وأنّ الذين يطالبون بعكس ذلك ينقصهم الإخلاص الديني " ، كما أعلن : "أنّ الأخلاق القويمة لا يمكن أن تقوم إلاّ علي الدين . وبغير الإيمان بالله فإنّ الديموقراطية الأمريكية لا يمكن أن تستمر ولا أن تزدهر" و "أنّ انهيار كل حضارة عظيمة في الماضي كان يسبقه ابتعاد تلك الحضارة عن آلهتها" (٢) .

(و) تأكيد الأساس الروحي والطبيعة الدينية للمجتمع الأمريكي . فقد قال ريجان في إحدي خطبه "إنّ أمريكا قد أسّسها أولئك الرجال الذين كانوا يؤمنون أنّ الله هو برّ الأمان لهم. وهو أيضا برّ الأمان لنا " ، كما أعلن في خطبة أخري أنّه "لا يوجد شيء إسمه الفصل بين الدين والسياسة ، وأنّ القائلين بهذا الفصل لا يفهمون القيم التي قام عليها المجتمع الأمريكي " . كما أعلن صراحة في خطبة أخري : "إنّ الدين قد لعب وسيظل يلعب دورا أساسيا في حياة أمّتنا الأمريكية " . وإنطلاقا من ذلك ركّز ريجان في حملته الإنتخابية علي ضرورة عودة الشعب الأمريكي إلي القيم التقليدية وكان يؤكّد في تصريحاته علي القضايا الأخلاقية والقيم العائلية التي ترتبط بصفة أساسية بالدين (٣) .

(ز) مخاطبة الناخب كمسيحي وتصوير الرئيس المرشّح ريجان وأعضاء حملته الإنتخابية كمسيحيين أتقياء . فالخطابات التي أعدّتها اللجنة المسئولة عن إعادة انتخاب ريجان في الحزب الجمهوري سنة ١٩٨٤ بدأت بعبارة "عزيزي الناخب المسيحي " ، كما تضمنّت عبارات أخري مثل " ونحن كمسئولين عن الحزب الجمهوري نمارس هذه المسئولية تحت رعاية الرب " (٤) .

(ح) التودّد إلي الأقلية الكاثوليكية التي يبلغ تعدادها حوالي ٢٧٪ من تعداد الشعب

---

١ - Abramson, Aldrich and Rohde: Change and Continuity in the 1984 Elections, 1987, p. 141.

٢ - الأخبار ١٩٨٤/٨/٢٩ ص٢ ؛ الأمة ١٩٨٤/٩/١٥ ص٨؛ المختار الإسلامي ، نوفمبر ١٩٨٤ ص٣٢ ؛ Pomper: The Election of 1984, 1985, pp. 51,74; New York Times: 7/2/1984, p 16; 7/10/1984, p. 30.

٣ - راجع الأخبار ١٩٨٤/١٠/٢ ص٩ ؛ الوفد ١٩٨٤/٤/١٢ ص٩؛ المختار الإسلامي ، نوفمبر ١٩٨٤ ص٢٨؛ الأهرام ١٩٨٦/١٠/٣١ ص٥ ؛ Pomper with Colleagues: The Election of 1980, 1981, pp. 53-54; Id.: The Election of 1984, 1985,p.38; Heard and Nelson (eds.) : op. cit, p. 299.

٤ - د. محمد مورو : الإنتخابات الأمريكية في الصحافة العربية ، المختار الإسلامي ، نوفمبر ١٩٨٤ ، ص٢٨

الأمريكي مما يجعلها في المرتبة الثانية مباشرة بعد الأغلبية البروتستانتية [1] . ولذلك فقد حرص ريجان خلال فترة حكمه الأولي علي إرضاء الكاثوليك الأمريكيين لكسب أصواتهم في انتخابات ١٩٨٤ : فأعاد العلاقات الدبلوماسية مع الفاتيكان ، وأخذ موافقة المحكمة العليا علي قيام الحكومة بالإنفاق علي الإحتفالات الدينية في ذكري ميلاد المسيح [2] ، كما كان الرئيس ريجان دائم اللقاء مع البابا أو مبعوثي الفاتيكان ، وكان حريصا علي إيفاد مبعوثيه إلي الفاتيكان للتشاور في المشكلات الدولية التي تهم الفاتيكان وبصفة خاصة ما يتعلق منها بالقدس وبولندا وأمريكا الوسطي [3] . وحرص ريجان كذلك علي حضور إحتفالات بعض الهيئات والجمعيات الدينية الكاثوليكية في المناسبات المختلفة . وعلي سبيل المثال فقد حضر إحتفال جامعة جورج تاون – وهي أول جامعة كاثوليكية في أمريكا – بمرور مائتي عام علي إنشائها في أول أكتوبر ١٩٨٨ ، وأعلن في كلمته التي ألقاها بهذه المناسبة "أن أمريكا لم تتنازل عن شبر واحد للشيوعية في عهده [4] . ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، فقد أشارت وسائل الإعلام قبيل إنتخابات ١٩٨٤ إلي أنّ السيدة "نانسي" – زوجة الرئيس السابق ريجان – تري أنّ ريجان يشترك مع البابا يوحنا في العديد من أوجه الشبه وذلك في محاولة منها لاستعطاف الكاثوليك الأمريكيين لانتخاب ريجان . حدث هذا في أوائل مايو ١٩٨٤ أثناء لقاء الرئيس ريجان مع بابا الفاتيكان في ولاية ألاسكا الأمريكية . فقد استغلّت السيدة نانسي مكانة البابا الروحية عند الكاثوليك لكي تمارس الدعاية الإنتخابية لزوجها حين أكّدت أمام عشرات الصحفيين أنّ زوجها يشبه إلي حد كبير البابا يوحنا "فكلاهما قوي . وكلاهما تحركه مشاعر خاصة نحو الآخر . ويكفي أنّ صلة قويّة لن تفرّق بينهما أبدا وهي محاولات الإغتيال المتكرّرة التي يتعرض لها كل منهما مرة كل بضعة شهور . وكلاهما رجل حاسم وله مواقف قوية ومشاعر رقيقة " . ولم تقف زوجة الرئيس عند هذا الحد من التشابه بين ريجان والبابا يوحنا ، ولكنها أضافت أيضا "أنّ كليهما عريض الكتفين" [5] .

(ط) الوعد بدعم البرنامج الإجتماعي للكنيسة ، والذي يتعارض تماما مع مبدأ علمانية الدولة، وبصفة خاصة بصدد ثلاثة مطالب للكنيسة وهي: السماح بإقامة الصلوات في المدارس، وتجريم الإجهاض، والدعم الحكومي للمدارس الدينية، وقد تبنّي ريجان مطالب الكنيسة وسائر القوي اليمينية بخصوص هذه القضايا ودفعها إلي مقدّمة القضايا التي دارت حولها حملته الإنتخابية .

---

١ – راجع :

Gallup : The Gallup Poll 1982, 1983, P. 37; Id.: The Gallup Poll 1972-1977, 1978, Vol. 2, p. 641; U.S.Department of Commerce: Statistical Abstract of the United States, 1988, P. 52.

٢ – الوفد ١٩٨٤/٤/١٢ ص٩ .

٣ – أنظر علي سبيل المثال : الأهرام : ١٩٨٨/٤/٥ ص٥ ؛ ١٩٨٤/٨/٢ ص٤ ؛ ١٩٨٨/١٠/٢١ ص٤ .

٤ – صوت أميركا ، ١٩٨٨/١٠/٢ ، برنامج مجلة اليوم ، ٩.١٥ مساء (توقيت القاهرة).

٥ – راجع : الأهرام ١٩٨٤/٥/١١ ص٦ .

إرتباط الإختيار السياسي بالقضايا الإجتماعية والدينية في الثمانينات :

وبخصوص المطلب الأول فقد وقف ريجان بقوة مع مطلب الكنائس والقوي اليمينية في جعل الصلاة إجبارية في المدارس العامة وفي إلغاء قرار المحكمة العليا الصادر عام ١٩٦٢ والذي ألغي الصلاة في المدارس لتعارض ذلك مع المادة الأولي في لائحة الحقوق (١) ، وبصفة خاصة عندما تبيّن له أنّ الرأي العام الأمريكي مع هذا المطلب (٢) . ولذا فقد ركّز ريجان في حملته علي هذا المطلب . فطالب بضرورة إجراء تعديل دستوري يسمح للأطفال بالصلاة في المدارس ، ولم يترك مناسبة دون أن يتطرّق إلي هذا الموضوع الذي يهم الأغلبية المحافظة واليمينية في الشعب الأمريكي . ففي اليوم التالي لإعادة ترشيحه في انتخابات سنة ١٩٨٤ أكّد ريجان للقادة الدينيين ضرورة ربط التعليم بالقيم الدينية وأنّه يتفّق معهم في ضرورة التحفّظ بخصوص تحريم التعديل الدستوري الأول إتخاذ دين رسمي للدولة ، كما أدان ريجان أولئك الذي يعارضون إباحة الصلاة في المدارس ووصفهم بأنّهم "متعصّبون" intol-erants ، وأضاف "أنّ الدين والسياسة مرتبطان بالضرورة" religion and politics are necessarily related (٣) . وأثناء حملته الإنتخابية في ولاية أوهايو Ohio أعلن ريجان في مارس ١٩٨٤ : "إنّ الأمريكيين يعودون الآن – أي في ظل حكومته – إلي الله .. وإنّ الله الذي بارك بلدنا وجعلنا شعبا مباركا يجب ألاّ يطرد من فصول مدارس أمّتنا" . وفي تاكيده علي الطابع الديني للأمة والذي يبرّر إدخال الصلاة في فصول المدارس الأمريكية أشار ريجان إلي أنّ ذكر الله قد ورد في إعلان الإستقلال وفي النشيد الوطني الأمريكي ، وإلي أنّ العملة الأمريكية تحمل شعار " بالله نثق " (٤) .

وعلي الرغم من فشل كل المحاولات السابقة لفرض الصلوات في المدارس وحكم المحكمة العليا بعدم دستورية هذا المطلب ، إلاّ أنّ ريجان طالب وألحّ علي ضرورة إجراء إصلاح دستوري يعلو علي قرار المحكمة العليا الصادر سنة ١٩٦٢ (٥) . وعلي الرغم من مماطلة الكونجرس – الذي كان يسيطر عليه الديموقراطيون الليبراليون – في هذه المسألة ،

---

١ – حول موقف القوي اليمينية والمحافظة من قرار المحكمة العليا الخاص بمسألة الصلاة في المدارس راجع:

Pomper with Colleagues: The Election of 1984, 1985, p. 49.

٢ – أثبتت إستطلاعات الرأي التي أجراها جالوب علي الرأي العام الأمريكي عام ١٩٨٢ أنّ نسبة ٨٢٪ من كل من الكاثوليك والبروتستانت كانوا يؤيّدون مطلب الصلاة في المدارس . راجع :

Gallup: the Gallup Poll-Public Opinion 1982, 1983, p. 122.

٣ – Abramson, Aldrich and Rohde: Change and Continuity in the 1984 Elections, 1987, p. 141; Pomper With colleagues: The Election of 1984, 1985, p. 74.

٤ – الوفد ١٢/٤/١٩٨٤ ص٩؛ New York Times 7/3/1984, p.1.

٥ – Gallup: The Gallup Poll 1982, 1983, p. 124

فقد استمر ريجان في دعمه لهذه القضية واستطاع أن يشرك الكونجرس في الحوار المستمر بشأن التعديل المقترح إدخاله علي الدستور الأمريكي في هذا الشأن .

ولم يقتصر خروج ريجان علي مبدأ العلمانية في مجال التعليم علي دعوته بضرورة السماح بالصلاة في المدارس ولكنّه طالب أيضا - في حملته الإنتخابية عام ١٩٨٠ - بضرورة ربط التعليم بالقيم الدينية حين دعا إلي رفض تدريس نظرية النشؤ والإرتقاء" التي تتعارض مع ما جاء في الكتاب المقدّس" (١) .

وقد أثار ريجان موجة عارمة من الجدل حين شكّك في عقيدة كل من يعارض مطلبه بإجراء الإصلاح الدستوري الذي يسمح للتلاميذ بالصلاة في المدارس ناعتا معارضيه بالتعصّب وعدم الإخلاص "كمسيحيين" . فقد حذّر المرشّحون الديموقراطيون من مغبّة التشكيك في إيمان كل من يعارض برنامج ريجان الإنتخابي ، كما أظهرت بعض وسائل الإعلام إستياءها من هذا التوظيف للدين في الحملة الإنتخابية إلي الحد الذي اعتبر فيه ريجان "أنّ الله جمهوري" (٢) .

وأمّا بخصوص المطلب الثاني فقد أعلن ريجان رفضه إضفاء الشرعية علي عمليات الإجهاض Abortion وبصفة خاصة بعد أن دعت إحدي المنظمات الدينية ذات النفوذ - وهي منظمة الأكثرية الأخلاقية The Moral Majority إلي إصلاح دستوري يعلو علي قرار المحكمة العليا الصادر في عام ١٩٧٣ بشأن الإجهاض ، كما هدّدت بأنّها ستستخدم لجان العمل السياسي PACs لتنظيم هزيمة المرشّح الذي يدافع عن حق المرأة في الإجهاض (٣) . كما كانت قضية إباحة الإجهاض تلقي معارضة شديدة من ا لكنيسة الكاثوليكية وهو ما أراد ريجان أن يتحاشاه وخاصة عندما أعلن رئيس أساقفة نيويورك الكاثوليكي جون أوكونور John J.O'connor موقف الكنيسة الرسمي من هذه المسألة والتي "تسوّي بين الإجهاض والقتل وتعتبر أي قانون يمنح الشرعية للإجهاض بمثابة قانون يخالف أبسط حقوق الإنسان فضلا عن مخالفته للنص المقدّس "لا تقتل" . والأكثر من ذلك أنّ الأسقف أوكونور قد حرّض الكاثوليك علي عدم إعطاء صوتهم لكل من يؤيّد الإجهاض عندما تساءل في دهشة "كيف يصوّت كاثوليكي في وعي كامل لمرشّح يؤيّد الإجهاض؟ " (٤) . وقد احتلّت هذه القضية مكانة

---

١ - Pomper: The Election of 1980, 1981, p. 54.

٢ - راجع علي سبيل المثال :
New york Times: 31/7/1984, p. 21; 9/9/1984, pp. 24-25; 17/9/1984, p. 12.

٣ - Ball and Millard: Pressure Politics in Industrial Societies, 1986, p. 218; Pomper: The Election of 1984, 1985, p. 49.

وحول قضية الاجهاض في حملة انتخابات ١٩٩٢ وموقف كل من بوش وكلينتون من قرار المحكمة العليا الأمريكية في ٩٢/٦/٣٠ باباحة الاجهاض ، انظر : الأهرام الدولي ، ١٩٩٢/٧/١ ص٨ .

٤ - الأخبار ١٩٨٤/٨/٢٩ ص٢؛ الأهالي ١٩٨٤/١٠/٣١ ص٢؛ المختار الإسلامي، نوفمبر ١٩٨٤، ص٢٩ ؛
Pomper : The Election of 1984, 1985, p. 49; New York Times 10/9/1984, p. 9.

بارزة في المعركة الإنتخابية عامي ١٩٨٠ ، ١٩٨٤ . وقد وقف ريجان مع منع الإجهاض من منطلق ديني بحث لكسب تأييد القوي الدينية المختلفة التي تعارض إباحة الإجهاض كالجماعات البروتستانتية الأصولية والكاثوليك واليهود الملتزمين وغيرهم [١] .

وأمّا بخصوص المطلب الثالث فقد وعد ريجان بدعم المدارس الكنسية من أموال الضرائب. ولمّا كانت المدارس الدينية الكاثوليكية هي أكثر الجهات إفادة من هذا الإجراء [٢] ، فقد أراد ريجان بذلك إسترضاء الأقلية الكاثوليكية إلي أقصي حد ممكن وبصفة خاصة للدور التأثيري الذي تلعبه الكنيسة الكاثوليكية علي رعاياها .

وهكذا ارتبطت القضايا الإجتماعية والدينيّة ، مثل الصلاة في المدارس والإجهاض ودعم المدارس الدينية والمساواة بين الرجل والمرأة ، بالقضايا الإقتصادية والسياسية ، كالضرائب والعلاقة مع الإتحاد السوفيتي والإنفاق علي التسلح وأمريكا الوسطي والشرق الأوسط وغيرها . وقد أثبتت الدراسات التي أجريت علي السلوك الإنتخابي في الثمانينات أنّ عملية التصويت قد ارتبطت بالقضايا الإجتماعية والدينية أكثر من ارتباطها بالقضايا السياسية الأخري . وقد بدا للناخب الأمريكي في انتخابات عامي ١٩٨٠ ، ١٩٨٤ أنّ عليه أن يختار بين سياسات ريجان المحافظة وسياسات منافسيه الليبرالية . أي أنّه كان عليهم الإختيار بين برنامج ريجان الذي يدعو إلي : رفض العلمانية ، والعودة إلي القيم الدينية والتقاليد المحافظة ، ربط التعليم بالقيم الدينية ، السماح بالصلاة الإجبارية في المدارس ، دعم المدارس الدينية ؛ رفض شرعية الإجهاض ، المحافظة علي الفروق بين الجنسين ورفض مطالب المنظمات التي تدعو إلي تحقيق المساواة بينهما ؛ بناء العائلة علي أساس من الدين والأخلاق ؛ ثم أخيرا رفض منح الحكومة الفيدرالية أي سلطات تسمح لها بالتدخّل في الحياة العائلية ، وبين برنامج مونديل وفيرارو الذي يدعو إلي : فصل الدين عن الدولة والمحافظة علي الحاجز الذي أقامه جيفرسون في الدستور الأمريكي بين الدين والدولة ، إباحة الإجهاض باعتباره مسألة شخصية وحق من حقوق المرأة ، رفض فرض الصلاة في

---

١ - راجع بهذا الشان :

Heard and Nelson: Presidential Selection, 1987, P. 274; Pomper: The Election of 1980, pp. 54-55; Id. : The Election of 1984, 1985, pp. 49, 174; New york Times: 25/11/1984, P.2; 5/12/1984, P. 23; 13/12/1984, p. 12; 19/12/1984, p. 16; 20/12/1984, P. 20 ; 27/12/1984, p. 14; Time: 7/1/1985, p. 40; 14/1/1985, p. 12.

٢ - أثبتت دراسات جالوب للرأي العام أنّ الكاثوليك أكثر مطالبة بضرورة المساعدة الفيدرالية للمدارس الإبراشية من البروتستانت . ففي أحد استطلاعات الرأي التي أجريت بهذا الشأن بلغت نسبة الكاثوليك المطالبين بدعم المدارس الدينية ٧٣٪ مقابل ٤٦٪ من البروتستانت . أنظر :

Gallup: The Gallup Poll 1972-1977, 1978, Vol. 1, pp. 52,379.

المدارس لتعارض ذلك مع مبدأ العلمانية ؛ تأييد الحقوق المتساوية بين الجنسين ، تأييد حق الدولة في التدخّل لتنظيم مسائل مثل الإجهاض والصلاة في المدارس وغيرها ممّا يكون له أثر في الحياة الأمريكية العامة . وفي النهاية فقد قرّر الناخب الأمريكي إعطاء صوته لريجان "المحافظ" ورفض الإتجاه "الليبرالي" الذي عبّر عنه مرشّح الحزب الديموقراطي . وقد جاءت نتيجة الإنتخابات الرئاسية عامي ١٩٨٠ ، ١٩٨٤ ترجمة دقيقة لهذا الإختيار (١) .

جورج بوش وطبيعة الحركة السياسية وخصائصها في المجتمع الأمريكي المعاصر:

أمّا الرئيس السابق جورج بوش G. Bush فيرجع تملّقه للعامل الديني الي عام ١٩٨٧ حين عّرف نفسه – كما فعل كارتر من قبل – بأنّه مسيحي "مولود من جديد" a born again Christian (٢). وقبل يومين فقط من انتخابات الرئاسة عام ١٩٨٨ أعلن ريجان أنّ بوش – مثله – يطالب بضرورة السماح بالصلاة في المدارس ويريد أن يأتي إلي المحكمة العليا قضاة يسمحون للأطفال بأن يبدؤا يومهم في المدارس العامة بالصلاة ، ويوفّقوا بين علمانية الدستور والقيم الدينية والتقاليد الأمريكية المحافظة (٣) . وفي اللحظة التي أعلن فيها عن فوزه في انتخابات الرئاسة في نوفمبر ١٩٨٨ ، أعلن بوش – في أول خطاب له بعد فوزه – أنّه كلّما كبر سنّه زاد شعوره بالجانب الروحي في الحياة وأنّه يشكر الله علي هذه النعمة (٤) . وقد ذهب البعض إلي أنّ الأمريكيين العرب قد أعطوا صوتهم لبوش

١ – أكّدت تحليلات السلوك السياسي وعمليات قياس التصويت الإنتخابي أنّ فوز ريجان يدين في جزء كبير منه لمطالبته بإدخال التعديلات الدستورية التي تخفّف من وطأة العلمانية وتعيد الإعتبار للقيم الأمريكية التقليدية والتقاليد الدينية ، وأنّه لذلك قد حصل علي تأييد أعلي نسبة من الأصوليين من المذاهب المختلفة . وعلي العكس فإنّ أحد أسباب فشل الحزب الديموقراطي خلال عقد الثمانينات إتجاهه الليبرالي في الوقت الذي شهدت فيه الولايات المتحدة إيناع الإتجاهات الدينية اليمينية والمحافظة . راجع بهذا الخصوص :

Abramson, Aldrich and Rohde : Change and Continuity in the 1984 Elections, 1987, p. 141; Pomper with Colleagues: The Election of 1980, 1981, pp. 51-55, 115-116; Id.: The Election of 1984, 1985, p. 66 and the tables pp. 68, 69, 172, 174.

وتجدر الاشارة الي انه عندما فاز الديمقراطيون بالرئاسة عام ١٩٩٢ واصل البابا الكاثوليكي معارضته لموقف الحزب الديمقراطي من مسألة الاجهاض . راجع الاهرام ٩٤/٦/٤ ص٤ .

٢ – Time 21/12/1988, p. 29.

٣ – Presidential Documents 7/11/1988, p. 1409.

٤ – إذاعة صوت أميركا ، ١٩٨٨/١١/٩ ، تغطية الإنتخابات الأمريكية ، الساعة ٧ صباحا (توقيت القاهرة) . ومن المعروف أنّه نادرا ما تخلو خطابات الرؤساء الأمريكيين ، وبصفة خاصة خطابهم الأوّل بعد الفوز بمنصب الرئاسة ، من ذكر إسم "الله" عدة مّرات وإظهار قدر من التقوي والورع . راجع نماذج بهذا الخصوص في : روبير بيلا : الديانة المدنية في الولايات المتحدة ، ترجمة د. قصي الحسين ، مجلة الفكر العربي المعاصر ، ديسمبر ١٩٨٤ – يناير ١٩٨٥ ص ٨٤ – ٩٤ .

"بسبب تدينه واقترابه من الله " (١) . وفي انتخابات ١٩٩٢ ركز بوش علي قضايا الدين والقيم الأسرية (٢) .

وهكذا ارتبطت ملامح الإتجاهات الرئاسية في الولايات المتحدة بنوع التعليم الديني الذي مارسه الرؤساء الأمريكيون ، وظهر الدين علي مسرح الحياة السياسية في أمريكا مع إيناع الإتجاهات الدينية اليمينية ، وأصبح قضية أساسية في الحملات الإنتخابية وبصفة خاصة في الثمانينات عندما قرّرت القوي اليمينية والمحافظة الخروج من عزلتها والمشاركة في الحياة السياسية كواجب مقدّس "للحيلولة دون وصول الشيوعيين والملحدين إلي المناصب السياسية" (٣) ولإنقاذ الأمة من الإنهيار الأخلاقي الذي بات يهدّدها في ظل مبدأ العلمانية والفكر الليبرالي ، وذلك بإعادة السيطرة للأخلاق والتقاليد الدينية والقيم العائلية المحافظة (٤). وقد نجحت هذه القوي في طرح القضايا الدينية في الحملات الإنتخابية وفي ربط السلوك الإنتخابي بالقيم الدينية والتعاليم الأخلاقية ممّا دفع المرشّحَيْن – الجمهوري والديموقراطي– إلي تجاهل مبدأ علمانية الدولة والتطرّق إلي المسائل الدينية والتنافس في إرضاء الناخبين . ولمّا كان ريجان ومن بعده بوش قد أفرطا في وعودهما للأغلبية الدينية والأخلاقية ، فقد تقرّرت نتائج الإنتخابات علي هذا الأساس : ففاز المرشّح الجمهوري بأغلبية أصوات القوي اليمينية بينما خسر المرشّح الديموقراطي الذي لم تدعمه سوي الإتجاهات الليبرالية والمعادية لظاهرة الانتعاش الديني وبصفة خاصة اليهود ، حتي أنّه لم يحصل علي الدعم الكامل من الجماعة الكاثوليكية المعروفة بولائها التقليدي للحزب الديموقراطي وعلي الرغم من محاولة مونديل إستمالتهم بترشيح فيرارو الكاثوليكية لمنصب نائب الرئيس (٥) . ويبدو أنّه لم يدرك ما سبق أن أعلنته القوي اليمينية والمحافظة من أنّها لن ترتبط في سلوكها الإنتخابي بالأحزاب أو بالأشخاص وإنّما بالسياسات ، ومن أنّها ستعطي صوتها في النهاية للمرشّح الذي يتبنّي سياسات محافظة وهو ما فعله المرشح الجمهوري (ريجان ؛ بوش) الذي أفرزه في النهاية هذا التحالف بين اليمينية الدينية والمحافظة السياسية ، وهو السمة المميّزة للحياة السياسية الأمريكية المعاصرة .

العلاقة الإرتباطية بين التفضيل الحزبي والإنتماء الديني :

علي الرغم من أنّ الولايات المتحدة لم تعرف ظاهرة الأحزاب الدينية ، كما هو الحال

١ – راجع هدايت عبد النبي : الأمريكيون العرب والرئيس المنتخب ، الأهرام ١٩٨٨/١١/١٨ ص٥ .
٢ – راجع : مجلة السياسة الدولية ، اكتوبر ١٩٩٢ ص ٢٠٤ ، الأهرام ١٩٩٢/٨/١٧ ص٥ .
٣ – Pomper with Colleagues: The Election of 1984, 1985, p. 49.
٤ – Pomper with Colleagues : The Election of 1980, 1981, pp. 51-55.
٥ – في انتخابات ١٩٩٢ نجح كلينتون في استقطاب القوي المحافظة واعادتها الي الحزب الديموقراطي . انظر: السياسة الدولية ، اكتوبر ١٩٩٢ ص٢٠٣ ، يناير ١٩٩٣ ص ١٢٩ . وعن تعليمه الديني وخلفيته الاجتماعية أنظر : الأهرام ، ١٩٩٢/١١/٢٤ ص٧ . وعن اتجاهاته الدينية يمكن الإشارة إلي استفتائه للتوراة قبل اتخاذه قرار غزو هايتي (١٩٩٤) . راجع الأهرام ٩٤/٩/١٨ ص٤.

في أوربا ، فإنّ الواقع التجريبي يشير إلي وجود علاقة قوية بين الإنتماء الديني والإنتماء الحزبي في الولايات المتحدة . وهي علاقة تقليدية نشأت مع ظهور الأحزاب الأمريكية ولا تزال قائمة – وإن كانت أقل قوة – حتي الآن .

ويمكن القول أنّه قد ساعد علي نشوء مثل هذا الإرتباط بين الإنتماء الديني والإنتماء الحزبي في أمريكا أنّ الأحزاب قد نشأت في الولايات المتحدة نشأة واقعية ولم يُنص عليها في الدستور الذي لم يتعرّض للظاهرة الحزبية من قريب أو من بعيد . لذلك فقد تحرّرت الأحزاب من الطبيعة العلمانية للدستور وعكست الطبيعة الدينية للشعب الأمريكي وارتبط التوزيع الحزبي في النهاية بالإنقسام الديني ، فارتبط مفهوم الأغلبية بالسيادة العددية للبروتستانت في حين ارتبط مفهوم الأقلية بالكاثوليكية من جهة، كما أرتبطت الأغلبية بالحزب الجمهوري في حين ارتبطت الأقليّات بالحزب الديمقراطي من جهة أخري . وكان من نتيجة ذلك أن أصبح الحزب الجمهوري يميل إلي البروتستانتية في حين أصبح الحزب الديمقراطي يدافع عن الكثلكة عقيدة أكبر الأقليات الدينية وأكثرها تأييدا له . وعلي هذا الأساس تحدّد منذ البداية ولاء الأمريكيين الحزبي ، وأصبح البروتستانتي يؤيّد الحزب الجمهوري لمجرّد أنّ أسلافه قد أيّدوا هذا الحزب ، ولمجرّد أنّ تأييد الحزب الديموقراطي يعني بالنسبة له دعم من يدينون بالعقيدة الكاثوليكية . وكذا كان الحال بالنسبة للكاثوليكي أيضا . وهكذا ارتبط الإنتماء الحزبي والسلوك الإنتخابي في الماضي إرتباطا وثيقا بالتشيّع الديني [١] .

والواقع أنّه كانت هناك مبرّرات موضوعية تفرض مثل هذا الإرتباط بين التفضيل الديني religious preference والسلوك الإنتخابي Voting behavior في الولايات المتحدة.

سبق وذكرنا أنّ الأغلبية البروتستانتية قد مارست الإضطهاد الديني والسياسي ضد الأقلية الكاثوليكية وسعت لفرض سيطرتها علي غيرها من الطوائف عن طريق فرض ما تملكه من قيم وأنماط للسلوك . وبطبيعة الحال فقد كان للكاثوليك كنيستهم وتقاليدهم الدينية الذاتية . وقد خشي كل فريق من هيمنة الفريق الآخر علي الحياة السياسية وفرض قيمه وتقاليده الخاصة علي المجتمع القومي في حالة انفراده بالسلطة . ومن هنا سعي كل فريق إلي التكتّل خلف الحزب الذي يعكس قيمه وتقاليده ، أو علي الأقل الذي لا يحاول فرض وصايته الثقافية أو الفكرية علي سائر الجماعات الدينية في أمريكا . فتكتّل الكاثوليك خلف الديموقراطيين بينما ربط البروتستانت نشاطهم السياسي بالجمهوريين . بل وفي كثير من

١ – راجع : السياسة الدولية ، يناير ٩٣ ص ١٢٩ ، ١٣٠ ،

Ladd and Hadley: Transformations of the American Party System, 1975, PP. 46-47; Lipset and Raab: The Politics of Unreason, 1971, p. 444; Ladd: Where Have All the voters Gone?, 1978, p. 9 ; Pomper with Colleagues: The Election of 1980, 1981, pp. 22, 25; Id.: The Election of 1984, 1985, p. 170.

الولايات والمدن كان الإنقسام بين الديموقراطيين والجمهوريين هو في أساسه نفس الإنقسام بين الكاثوليك والبروتستانت ، أي أنّه كان هناك إرتباط بين الكاثوليك والديموقراطيين من جانب وبين البروتستانت والجمهوريين من جانب آخر [١] . ولعل هذا يفسّر لماذا تأتي ترشيحات الكاثوليك لمنصب الرئاسة في الولايات المتحدة من جانب الحزب الديمقراطي ، ولماذا يفشل هؤلاء المرشّحون الكاثوليك في الوصول إلي هذا المنصب . فالديمقراطيون يرشّحون أحد الكاثوليك للمنصب بسبب هذا الإرتباط العضوي بين الحزب والكاثوليك . أما فشل هذا المرشّح في الفوز بمنصب الرئاسة فلأنّ الأغلبية البروتستانتية لا تسمح بوصول رئيس كاثوليكي إلي البيت الأبيض وتفضّل التصويت لصالح المرشّح الآخر الذي يعتنق نفس عقيدتهم الدينية [٢] ، وبصفة خاصة في إطار المشاعر المعادية للكاثوليك Anti-Catholics التي لا تزال تسيطر علي الأغلبية البروتستانتية [٣]. وباستثناء جون كيندي John Kennedy ، الذي قدّم للبروتستانت الضمانات الكافية التي تجعله يقدّم الولاء القومي علي الولاء البابوي ويتبع ضميره أكثر من الكنيسة [٤] ، فقد فشل كل مرشّح كاثوليكي آخر في الحصول

---

١ – كلينتون روسيتر : الأحزاب والسياسة في أمريكا ، ترجمة د. محمد لبيب شنب ، ص١٠٨ . ومن المعروف أنّه عندما يحدث ذلك ، أي عندما تتطابق الإختلافات الحزبية مع الإختلافات الدينية ، فإنّنا نكون بصدد أحزاب دينية religious parties . قارن بهذا الخصوص :

Goodman: The Two - Party System in the United States, 1960, p. 369.

٢ – رغم موقف الأغلبية البروتستانتية الرافض لفكرة وصول كاثوليكي إلي البيت الأبيض، فقد حاول الديموقراطيون أكثر من مرة ترشيح أحد الكاثوليك لمنصب الرئاسة . وبعد هزيمة الفريد سميث الكاثوليكي الذي كان مرشّحا ديموقراطيا للرئاسة عام ١٩٢٨ ، إعتقد الكثيرون أنّ الحزب الديموقراطي قد أدرك أنّ التعصب البروتستانتي سيحول دون وصول مرشح كاثوليكي إلي البيت الأبيض وأنّه لذلك سيمتنع عن ترشيح كاثوليكي لهذا المنصب ، إلاّ أنّ الحزب عاد في سنة ١٩٦٠ – وبإيحاء من الفاتيكان – ورشّح جون كيندي للمنصب، وإذا كان التعصّب الديني قد حال دون فوز سميث عام ١٩٢٨، فإنّ التعاطف الديني هو الذي قاد إلي نجاح كيندي في عام ١٩٦٠ . فعلي الرغم من أنّ كيندي قد فقد عددا من الأصوات الإنتخابية بسبب ديانته ، فقد دلّت تحليلات إنتخابات سنة ١٩٦٠ علي أنّه قد حصل علي أصوات إنتخابية أكثر ممّا فقده بسبب ديانته وذلك بسبب التأثير الخالص للمسألة الكاثوليكية . وهكذا كان المتغيّر الديني هو العامل الحاسم في الحالتين . راجع التفاصيل في: البرت ساي وجون الومز ومريت باوند : أسس الحكم في أمريكا، ترجمة محمد فرج ، ١٩٨٠ ، ص١٥٠-١٥١؛

Lees: The Political System of the United States, 1969, p. 28.

وقارن :

Goodman: The two-party sytem in the United States, 1960, p. 370.

٣ – أنظر : Lipset and Raab: The Politics of Unreason, 1971, p. 442; Lerner : America as a civilization, 1957, p. 714.

٤ – راجع : Pomper: The Election of 1984, 1985, p. 171.

علي التأييد الكامل من البروتستانت ، حتي أولئك الذين كانوا محطّ إعجاب الأمريكيين مثل جروفر كليفلاند ودورو ويلسون وغيرهما [١] .

وعلاوة علي هذا الإرتباط بين الديانة ومنصب الرئاسة ، فقد ظهر أثر الإنقسام الديني علي الواقع الحزبي في المجتمع الأمريكي في صور أخري مختلفة منها [٢] :

(أ) أنّ رجال الصناعة الكاثوليك لم يستطيعوا المضي في طريق واحد مع الجمهوريين البروتستانت .

(ب) أنّ الزرّاع الذين يرجعون إلي أصل إسكندنافي لم يستطيعوا التحوّل من الحزب الجمهوري إلي الحزب الديموقراطي فتوقّفوا في الطريق وانضموا إلي حزب ثالث .

(جـ) أنّ الصراعات الحزبية كانت تدور غالبا حول العديد من القضايا الدينية ، وكان السلوك الإنتخابي يتحدّد علي أساس موقف كل حزب من هذه القضايا . ويكفي أن نشير بهذا الخصوص إلي المعارك التي دارت حول قانون إغلاق المحال يوم الأحد a sunday closing law ، ودعم المدارس الإبراشية ، وقراءة الإنجيل في المدارس العامة ، واختيار الكاثوليك في مجالس المدارس المحليّة ... وغير ذلك من المسائل التي كانت – ولا تزال – محل خلاف وعامل مواجهة بين الكاثوليك والبروتستانت ، وبالتالي بين الديموقراطيين والجمهوريين ، وهو العامل الذي تحكّم – ولا يزال يتحكّم – بشدة في عملية الإختيار السياسي Political choice [٣] . وقد رأينا كيف تحكّم هذا العامل في السلوك الإنتخابي خلال الثمانينات ، وكيف أنّه أضحي يتحكّم في النتائج النهائية لانتخابات الرئاسة ويحتل مركز الصدارة في الحملات الإنتخابية للحزبين ، ممّا دفع أحد القادة الجمهوريين إلي الإعتراف – قبيل إنتخابات ١٩٨٤ – بأنك لن تفوز بالعديد من الأصوات برفع الضرائب والدخول في جدل مع رؤساء الأساقفة [٤] . كما اعترف أحد أعضاء الكونجرس من الجمهوريين قبيل انتخابات الكونجرس عام ١٩٨٦ بأنّه "إذا لم يثر الجمهوريين القضايا

---

١ – أشار روسيتر إلي أنّ السيدات العجائز في أمريكا قد أعجبن بجروفر كليفلاند ودورو ويلسون ولكنهنّ لم يستطعن حمل أنفسهن علي التصويت لصالح مرشّح كاثوليكي . رغم ذلك فالثابت أنّ كليفلاند قد فاز في انتخابات عام ١٨٨٨ بأغلبية الأصوات علي المستوي القومي إلاّ أنّ بنيامين هاريسون – منافسه الجمهوري – حصل علي أغلبية أصوات المجمع الإنتخابي ففاز بالرئاسة ، راجع : كلينتون روسيتر : الأحزاب والسياسة في أمريكا ، ترجمة د. محمد لبيب شنب ، ص ١٠٨ ؛ الأهرام ١٩٨٨/١١/٤ ، ص٥؛ السياسة الدولية ، يوليو ١٩٩٢ ص ٨٩ .

٢ – روسيتر : الأحزاب والسياسة في أمريكا ، مرجع سابق ، ١٠٨ .

٣ – راجع أيضا :

Silbey, Boguc and Flanigan (eds.) : The History of American Electoral Behavior, 1978, p. 255.

٤ – Pomper with Colleagues: The Election of 1984, 1985, p. 74.

الدينية والإجتماعية – كسلاح في الحملة الإنتخابية ضد الحزب الديموقراطي الليبرالي – فإنّهم قد يخسرون مقاعدهم في انتخابات ١٩٨٦" (١) . وهكذا يؤثّر الدين في انتخابات الكونجرس مثلما يؤثّر في انتخابات الرئاسة وتلعب الإنقسامات الدينية دورا هاما في السياسات الحزبية .

عملية الإختيار السياسي ومؤثراتها الدينية :

وإذا كان تأثير الدين في الحياة السياسية الأمريكية قد أصبح في القرن العشرين أقل قوة ممّا كان عليه في الماضي بفعل الحروب والأزمات التي زادت من ترابط الشعب الأمريكي فضلا عن الرخاء الإقتصادي (٢) ، فلا يزال للعقيدة الدينية أثرها في تحديد الميول

---

١ – Abramson, Aldrich and Rohde: Change and Continuity in the 1984 Elections, 1987. p. 250

٢ – من المعروف أنّ الحروب هي احدي العوامل التي تساعد علي تحقيق الوحدة السياسية والوفاق القومي بما تفرضه من تكتّل كافة القوي لمواجهة الخطر الذي يتهدّدها جميعا . ومن جانب آخر فإنّ الإرتفاع غير العادي في مستوي المعيشة في الولايات المتحدة يجعل من الصعب رسم خط عقائدي بين الأحزاب وذلك لأنّ الناخبين في البلاد التي تسود فيها درجة مقبولة من الرخاء يفرضون درجة كبيرة من الإعتدال علي نظام الحزبين ويرفضون التعصّب الذي يسود عادة في المجتمعات الأقل رخاء . ومن جانب ثالث فالواقع يؤكّد إرتباط السلوك الديني في علاقته بالسلوك الإنتخابي في الولايات المتحدة بالطبقة الإجتماعية : فبينما جذب الحزب الديموقراطي أصوات الناخبين من الطبقة الدنيا والوسطي الدنيا – وهم عادة من الكاثوليك – فقد دأب الناخبون البروتستانت من الطبقة العليا والوسطي العليا علي إعطاء أصواتهم للحزب الجمهوري . ولأنّ معظم المهاجرين الكاثوليك من الجيل الثاني والثالث – والذين أتوا من إيرلندا وإيطاليا وشرق أوربا – قد استطاعوا تحسين مستوي معيشتهم ، فقد تحولوا بأصواتهم من الحزب الديموقراطي إلي الحزب الجمهوري الأكثر تعبيرا عن أوضاعهم الإجتماعية والإقتصادية الجديدة ، وكذا فإنّ اختلاف المستوي الإقتصادي والإجتماعي للبروتستانت في الشمال عنه في الجنوب الأمريكي أدّي بدوره إلي اختلاف السلوك الإنتخابي بينهما : فالبروتستانت الأغنياء خارج الجنوب يميلون إلي أن يكونوا جمهوريين في حين يعطي أغلب البروتستانت الفقراء في الجنوب أصواتهم لمرشّح الحزب الديموقراطي . وهكذا نستطيع القول أنّ الناخبين من الطبقة العاملة والفقيرة (سواء كانوا كاثوليك أو بروتستانت جنوبيين) يميلون إلي التصويت للحزب الديموقراطي ، أما الطبقة العليا والمتوسطة (وتضم البروتستانت وبعض الكاثوليك) فتميل إلي دعم الجمهوريين . وبصفة عامة يزيد إرتباط السلوك الإنتخابي بالدين بين الطبقة العاملة والفقيرة عنه بين الطبقة المتوسطة ، كما تزيد نسبة مشاركة الطبقة العاملة الكاثوليكية عن مثيلتها البروتستانتية . راجع حول كل ذلك : ميشيل ستيوارت : نظم الحكم الحديثة ، ترجمة أحمد كامل ، ١٩٦٢ ، ص ٣٤١ ؛

Macridis: Modern Political Regimes, 1986, p. 90; Goodman: The two-Party System in the United States, 1960, p. 370; Lerner: America as a civilization, 1957, p. 712; Pomper: The Election of 1984, 1985, p. 174; Abramson, Aldrich and Rohde: Change and continuity in the 1984 Elections, 1987, pp. 113, 139-140, 142, 150 and the tables pp. 136-137 and the figure, p. 155.

السياسية والسلوك الإنتخابي . وعلي الرغم من أنّ عملية الحراك Mobility الحزبي أصبحت أكثر مرونة الآن بحيث أضحي في مقدرة الكاثوليكي أن يتحوّل من الحزب الديموقراطي إلي الحزب الجمهوري (١) ، كما أضحي في إمكان الناخب البروتستانتي أن يعطي صوته لمرشّح الحزب الديموقراطي (٢) ، فإنّ واقع الحياة السياسية في الولايات المتحدة يؤكّد أنّ الخيارات السياسية لا تزال تتأثر بالعامل الديني وأنّ المعتقدات والميول الموروثة لا تفتأ تعمل بطريقة خفيّة وتترك بصماتها علي كثير من مظاهر النشاط السياسي المعاصر . فالناخب الكاثوليكي حتي اليوم غالبا ما يفضّل الحزب الديموقراطي الذي ما يزال أكثر كاثوليكيّة في أسلوبه وفي أعضائه . والناخب البروتستانتي لا يزال يفضّل الحزب الجمهوري الذي ما يزال أكثر بروتستانتيّة في ذكرياته وفي جاذبيّته للمؤيّدين (٣) . هذه حقيقة أكّدتها كافة الدراسات

---

١ - كما حدث في انتخابات عام ١٩٧٢ التي فاز فيها ريتشارد نيكسون ، فقد أعطي أغلب الكاثوليك أصواتهم لمرشّح الحزب الجمهوري . وكما حدث في انتخابات عام ١٩٨٤ التي حصل فيها المرشّح الجمهوري ريجان علي ٥٥٪ من أصوات الكاثوليك بينما حصل المرشّح الديموقراطي مونديل علي ٤٤٪ فقط من أصواتهم . بل وقد أشارت تحليلات السلوك الإنتخابي عام ١٩٨٤ إلي أنّ مونديل قد خسر حتي أصوات الكاثوليك البيض من الطبقة العاملة White Working-Class Catholics والذين عرفوا تقليديا بدعم الحزب الديموقراطي . راجع بخصوص ذلك :

Gallup: The Gallup Poll 1972-1977, 1978, Vol. 1, p. 77; Abramson, Aldrich and Rohde: op.cit., pp. 141-142 and the table. p. 137.

٢ - كما حدث في انتخابات عام ١٩٦٤ التي تحوّل فيها البروتستانت إلي الحزب الديموقراطي وأعطي أغلبهم صوته لجونسون Johnson. وكما حدث في انتخابات عام ١٩٧٦ التي فاز فيها جيمي كارتر والذي أعطاه البروتستانت غالبية أصواتهم. فقد أوضحت تحليلات الكشوف الإنتخابية لعام ١٩٧٦ أنّ كارتر قد حصل علي أعلي نسبة حصل عليها مرشّح ديموقراطي من أصوات البروتستانت في الوقت الذي انخفضت فيه نسبة أصوات الكاثوليك التي أيّدته عن معدّلها الطبيعي في تأييد مرشّح الحزب الديموقراطي. وقد عوّضته أصوات البروتستانت عن هذا التدنّي في أصوات الكاثوليك. راجع بخصوص ذلك: البرت ساي وجون الومز ومريت باوند : أسس الحكم في أمريكا ، مرجع سابق ، ص ١٥١ ؛

Gallup: The Gallup Poll 1972-1977, 1978, Vol. 2, pp. 876, 910, 1160, 1161; Ladd: Where Have All the Voters Gone?, 1978, p. 9; Abramson, Aldrich and Rohde : op. cit., p. 154.

٣ - كلينتون روسيتر : الأحزاب والسياسة في أمريكا ، مرجع سابق ، ص ١٠٨ - ١٠٩ ، وقارن نتائج إستطلاعات الرأي التي أجراها جالوب عام ١٩٧٥ علي الرأي العام الأمريكي والتي أثبتت أنّ ٢٧٪ فقط من البروتستانت الذين استُطلع رأيهم قد اعتبروا انفسهم جمهوريين في حين اعتبر ٤٣٪ منهم أنفسهم ديموقراطيين . وعلي الجانب الآخر فبينما اعتبر ٥٣٪ من الكاثوليك أنفسهم ديموقراطيين فقد اعتبر ١٥٪ منهم أنفسهم جمهوريين . وقد اعتبر ٣٠٪ من البروتستانت و ٣٢٪ من الكاثوليك أنفسهم مستقلين . أنظر :

Gallup: The Gallup Poll 1972-1977, 1978, Vol. 1, pp. 452-453, 604; Vol 2, pp. 783, 896, 1173-1174.

والتحليلات التي تناولت السلوك الإنتخابي لكلا الطائفتين علي الأقل خلال النصف الأخير من القرن العشرين والتي أثبتت موالاة الكاثوليك للديموقراطيين ودعم البروتستانت للجمهوريين [1] . بل ويفوق أثر الإنتماء الديني في السلوك السياسي للأمريكيين الأثر الذي يحدثه الإنتماء العنصري . وعلي سبيل المثال فقد أظهرت بعض الدراسات أنّ الألمان الذين يعيشون في الولايات المتحدة يختلف سلوكهم الإنتخابي باختلاف مذهبهم الديني . فالألمان اللّوثريون Lutheran غالبا ما يتصرّفون بشكل مختلف عن أبناء عمومتهم من الكاثوليك . مثال ذلك ما حدث في انتخابات عام ١٩٢٨ حين أيّد الكاثوليك الألمان في ولاية مينوسوتا Minnesota الفريد سميث Al Smith – الكاثوليكي الذي كان مرشّحا للرئاسة من قبَل الحزب الديموقراطي – في حين تخلّي عنه البروتستانت الألمان في نفس الولاية . وهو ما تكرّر في انتخابات عام ١٩٦٠ حين صوّت الكاثوليك من أصل ألماني في الولاية ذاتها لصالح الحزب الديموقراطي فجاء رد فعل البروتستانت من أصل ألماني بالتصويت لصالح المرشّح الجمهوري وذلك لعدم رغبتهم في فوز كيندي بالرئاسة . وفي ولاية وسكونسن Wisconsin المجاورة – بشمال الوسط الأمريكي – يختلف الإختيار السياسي للأمريكيين الكاثوليك من أصل ألماني عن الإختيار السياسي للأمريكيين البروتستانت من أصل ألماني أيضا [2] . وهكذا صار أتباع المذهبين دائما في اتجاهين متضادين رغم وحدة الأصل العنصري التي تجمع بينهما .

التعدّد الديني ونتائجه علي عملية المشاركة السياسية :

الحقيقة أنّ النظرة المحصّة للمجتمع الأمريكي تظهره في صورة مجموعات من الأقليّات الإثنية والدينية [3] . فالأمريكي دائما يعرّف نفسه بأنّه أمريكي كاثوليكي من أصل

---

١ – راجع علي سبيل المثال :
Pomper : op. cit., 1981, p. 115 and the table, p. 116; Id. : op. cit., 1985, pp. 66, 167, 168; Ladd and Hadley: op. cit, PP. 46-47; Abramson, Aldrich and Rohde: op. cit., pp. 137, 141, 152 and the figure p. 153; Time: 2/5/1988, p.8.

٢ – راجع التفاصيل والمصادر في :
Sibey, Bogue and Flanigan (eds.) : The History of American Electoral Behavior, 1978, pp. 43, 110, 128

وراجع البحوث التي أجريت علي عيّنة تتضمّن أمريكيين من أصل ألماني كاثوليك ولوثريين والتي أظهرت بعض الفروق بينهم في السلوك السياسي والمترتّبة علي الإختلاف المذهبي بينهما وذلك علي الرغم من وحدة الأصل العنصري ، نفس المرجع ، ص ٣٠٤ – ٣٢٦.

٣ – أنظر في ذلك : د. حامد ربيع : الدعاية الصهيونية ، ١٩٧٥ ، ص ١٣٤ ؛
Lerner: America As a Civilization, 1957, pp. 501-511; Kennedy : A Nation of Immigrants, 1964, pp. 1-3, 84-85; Jones: American Immigration, 1960, pp. 39-63; Pomper: op. cit., 1985. p. 48.

إيرلندي أو إيطالي أو فرنسي ، أو يعرّف نفسه بأنه أمريكي بروتستانتي من أصل انجليزي أو ألماني .. وهكذا . فالعامل الديني والعامل الإثني كلاهما من مقوّمات الهويّة الأمريكية وكلاهما يلعب دوره في التأثير علي السلوك السياسي . هذه سمة يتّسم بها كل مجتمع تتعدّد فيه الأقليات الدينية والإثنية (١) . والمواطن الأمريكي هو أولا وقبل كل شيء عضو في إحدي الجماعات الدينية أو الإثنية . وسلوكه واختياره السياسي لا بد وأن يعكس في النهاية القيم والمطالب المستقاه من هذه العضوية . ولذلك فهو حين يتوجّه إلي صندوق الانتخاب فإنّ اختياره يتحدّد علي أساس هذا الإنتماء الديني أو الإثني أكثر ممّا يتحدّد علي أساس الانتماء الطبقي أو الحزبي أو المهني أو غيره . وبعبارة أخري فإنّه يشارك في الحياة السياسية لا بصفته مواطنا أمريكيا علمانيا وإنّما بصفته بروتستانتيا أو كاثوليكيا أو يهوديا أو مسلما – علي نحو ما سنري عند دراسة الجماعات الدينية المختلفة (٢) . ولذلك فبالنسبه له فإنّه ليس ثمة فرق جوهري في الواقع بين مبادىء وبرامج الحزبين الجمهوري والديموقراطي. بل ولا يختلف عنده كثيرا مرشّح الجمهوريين عن مرشّح الديموقراطيين لرئاسة الجمهورية(٣)، وكل ما يعنيه من هذه العملية مدي تفهّم هذا المرشّح أو ذاك لمطالبه ومدي تعبيره عن مصالحه ومصالح الجماعة التي ينتمي إليها . وبطبيعة الحال فإنّ المرشح المثالي – بالنسبه له – من

---

١ – حول الإرتباط بين المشاركة السياسية والتفضيل الديني في الدول التي تتعدّد فيها الأقليات الدينية بصفة عامة أنظر : د. معتز سيد عبدالله : الإتجاهات التعصبيّة ، عالم المعرفة ، مايو ١٩٨٩ ، ص ٣٤-٣٥؛

Macridis: Modern Politcal Regimes, 1986, p. 89; Merton: Social Theory and Social Structure, 1968, p. 83: The New Encyclopaedia Britannica, 1985, Vol. 26, p. 544.

٢ – لعل هذا يفسّر ما أثبتته تحليلات السلوك الإنتخابي من أنّ غير المنتمين إلي أي دين هم أقل الأمريكيين مشاركة في الحياة السياسية . وهؤلاء يبلغ آخر تعداد لهم – وفقا لتقديرات جالوب سنة ١٩٨١ ومكتب الإحصاء الأمريكي سنة ١٩٨٦ – ٨٪ من مجموع الشعب الأمريكي ، راجع :

Abramson, Aldrich and Rohde: Change and Continuity in the 1984 Elections, 1987, p. 113; Gallup : The Gallup Poll 1982, 1983, p. 37; U.S. Department of Commerce: Statistical Abstract of the United States, 1988, table No. 75, p. 52.

٣ – قبيل إنتخابات الرئاسة الأمريكية التي أجريت في نوفمبر ١٩٨٨ عبّر أحد الفنانين الأمريكيين عن هذا المعني بإصداره كتيّبين يحمل أولهما عنوان "حكمة بوش" بينما يحمل الثاني عنوان "حكمة دوكاكيس" – وهما المرشّحان الجمهوري والديموقراطي للرئاسة في هذه الانتخابات . وعلي الرغم من أنّ صفحات كلا الكتابين كانت بيضاء تماما ولم يكتب في أي منهما كلمة واحدة ، فقد كان الإقبال علي شرائهما كبيرا . وقد كان هذا الاقبال في الواقع تعبيرا عن إعجاب الأمريكيين بحكمة هذا الفنان نفسه والذي أراد أن يقول ما يعتقده الأمريكيون جميعا من أنّه لا فرق بين كلا المرشّحين لمنصب الرئاسة وأنّه لا حكمة علي الإطلاق لدي أي منهما، ومن ثم فإنّ السلوك الإنتخابي لا بد وأن يرتكز علي عوامل أخري . راجع بهذا الشأن : الأهرام ١٩٨٨/١١/٣ ص٥ .

كان ينتمي إلي نفس الجماعة الدينية أو الإثنية ، أو علي الأقل من كان وثيق الصلة بها أو من كانت سياساته لا تتجاهل حقوقها ومطالبها . لذلك فإنّ الناخب الأمريكي يجب أن يكون علي وعي كامل بأمرين قبل أن يدلي بصوته في الإنتخابات : الخلفية الدينية - الإثنية للمرشّح ثم برنامجه الإنتخابي أو سياساته المعلنة من خلال الحملة الإنتخابية . وقد أثبتت الدراسات التي أجريت علي السلوك الإنتخابي في الولايات المتحدة وجود هذا الوعي السياسي الديني- الإثني وتحكّمه في الإختيارات السياسية للناخب الأمريكي (١) . كما أثبتت نتائج الإنتخابات الأمريكية (١٩٨٨) أنّ الإختيار السياسي للناخب الأمريكي يرتكز أساسا علي السياسات والوعود الشخصية أكثر من ارتكازه علي الإنتماء الحزبي للمرشّح . ففي الوقت الذي فاز فيه ريجان بمنصب الرئاسة لمدتين متتاليتين ، كان حزبه الجمهوري قد تدهور مركزه في الكونجرس الذي أصبح يسيطر عليه الديموقراطيون (٢) . ولو كان اختيار ريجان مؤسسا علي الإعتبارات الحزبية لهيمن حزبه الجمهوري في نفس الوقت علي الكونجرس الأمريكي ، ولكنّه في الواقع - وكما أسلفنا - إختيار مؤسّس علي اعتبارات دينية ترتبط بوعوده بانتهاج سياسات محافظة إتّفقت عليها كل الجماعات الدينية - باستثناء اليهود - وهو ما ضمن له الفوز إذ تكتّلت خلفه كافة القوي الدينية اليمينية والمحافظة سواء كانت بروتستانتية جمهورية الولاء أو كاثوليكية ديموقراطية الولاء (٣).

كل ذلك يؤكّد ما سبق وذكرناه من أنّ دعم الجماعات الدينية والإثنية لأحد الأحزاب أو لأحد المرشّحين دون الآخر يتوقّف علي قدرة هذا الحزب أو المرشّح علي التعبير عن مصالح هذه الجماعات ، مع الأخذ في الاعتبار أولوية أثر الإنتماء الديني علي الإنتماء العنصري أو الأصل القومي في هذا الشأن ، كما أوضحنا بالنسبة للأمريكيين من أصل ألماني ، وكما هو واضح بالنسبة للأمريكيين اليهود من أصول مختلفة (٤) . فليس الإنتماء الحزبي والسلوك

١ - يعتبر "كيللي" من أهم الكتاب الذين عنوا بدراسة هذه المسألة ، وله العديد من المؤلّفات التي أثبت من خلالها أنّ التاريخ الأمريكي بطوله يؤكّد حقيقة أنّ المتغيّر الديني كان دائما من العوامل المؤثّرة في الإختيار السياسي . راجع علي سبيل المثال :

Kelley: The Cultural Pattern in American Politics, 1979, pp. 4-5, 70-79, 101-104, 217-220 .

٢ - حول مركز الحزبين الجمهوري والديموقراطي في الكونجرس الأمريكي في الثمانينات راجع :

Abramson, Aldrich and Rohde: Change and Continuity in the 1984 Elections, 1987, pp. 5,72, 233.

٣ - حصل ريجان في انتخابات عام ١٩٨٤ علي ٧٠٪ من أصوات البروتستانت البيض وعلي ٥٥٪ من أصوات الكاثوليك ، أنظر حول ذلك ::

Ibid., p. 141 and the table p. 137.

٤ - هذه هي النتيجة التي تؤكّدها إستطلاعات الرأي التي قام بها جالوب خلال المدة من ١٩٧٢ إلي ١٩٧٦. أنظر : =

السياسي للناخب الأمريكي سوي تعبير سياسي عن القيم التي يستقيها من عضويّته في جماعة دينية وإثنية معيّنة ، وعلي المستوي الجماعي فإنّ هذه القيم هي التي تحدّد مواقف الناخبين والإطار المرجعي الذي يحكم عملية الإختيار السياسي أو السلوك الإنتخابي لأنّ الفرد – في ضوء النظرة الاجتماعية الشاملة – يرتبط سلوكه السياسي وقراره الإنتخابي بالإطار الإجتماعي الذي ينتمي إليه . وقد أثبتت الدراسات التجريبية في مجال السلوك السياسي أنّ الفرد يفكّر سياسيا كما هو كائن إجتماعيا وأنّ السمات الإجتماعية تحدّد تفضيلاته السياسية "A person thinks, politically, as he is socially. Social characteristics determine political preference" [1] . ولعل متابعة إتجاهات التصويت عند اليهود تقدّم نموذجا واضحا بهذا الخصوص .

إرتباط التفضيل السياسي والسلوك الإنتخابي بالإنتماء الديني عند اليهود :

إن ولاء الجماعة اليهودية الأول موجّه مباشرة وصراحة إلي الدولة العبريّة ، وهو ولاء مقدّم علي الولاء سواء للمجتمعات القومية التي نزحوا منها في أوربا ، أو للمجتمع الأمريكي الذي هاجروا إليه . وكذا فإنّ التفضيل الحزبي والسلوك الإنتخابي لليهود يرتبط تماما بالإنتماء الديني [2] . فهم دائما مع الحزب الذي يعبّر عن مصالحهم ويتبنّي مطالبهم . وهم علي استعداد دائما للتحوّل من حزب إلي آخر إذا بدا هذا الأخير أكثر تفهّما لمطالبهم أو إذا أفرط في وعوده الإنتخابية لهم . دليل ذلك أن اليهود قد عُرفوا علي طول تاريخ السلوك الإنتخابي الأمريكي بتأييدهم للحزب الديموقراطي وبأصواتهم الموالية للديموقراطيين وبأنّهم مع الكاثوليك يشكّلون تقليديا أكبر كتلة مناصرة للحزب الديموقراطي [3] . رغم ذلك فقد

= Gallup : The Gallup Poll 1972-1977, 1978, Vol. 2, p. 885.

وحول تأثير العوامل الدينية والإثنية علي السلوك السياسي في الولايات المتحدة في الفترة الأخيرة أنظر أيضا :

Time 18/4/1988, p. 22.

١ – حول مناهج دراسة السلوك الإنتخابي بصفة عامة والمنهج الإجتماعي بصفة خاصة راجع :
Abramson, Aldrich and Rohde: op. cit., pp. 93, 133.

٢ – راجع :
Goodman : The two-Party System in the United States, 1960, p. 370; Brownfeld: Jews in American Politics, in: Middle East International, July 1975, p. 28.

٣ – د. أحمد حامد الأفندي : النظم الحكومية المقارنة ، ١٩٧٢ ، ص٩٥ ؛ ساي وألومز وباوند :أسس الحكم في أمريكا ، ترجمة محمد فرج ، ١٩٨٠ ، ص ١٥١ ؛
Gallup: op.cit., 1978, Vol. I,p. 453; Pomper: op. cit., 1981, p. 115 and the table p. 116; Id.: op. cit., 1985, p. 66 and the table p. 68; Ladd: op. cit., p.9; Ladd and Hadley: op.cit., pp. 60-63; Abramson, Aldrich and Rohde: op. cit, p. 141; Time 2/5/1988, p.8.

وانظر : السياسة الدولية ، اكتوبر ١٩٩٢ ص ٢٠٣ .

شهدت العديد من انتخابات الرئاسة إنحياز اليهود للحزب الجمهوري لاعتبارات دينية بحتة (١)، كما حدث في الإنتخابات التي أجريت أعوام ١٩٠٤ ؛ ١٩٠٨ ؛ ١٩١٢ ؛ ١٩٢٠ ؛ ١٩٢٤ ؛ ١٩٢٨ (٢) . وكما حدث في انتخابات ١٩٨٠ حين تحوّل بعض اليهود عن كارتر الديموقراطي إلي منافسه الجمهوري ريجان (٣) . وكما حدث في انتخابات ١٩٨٨ عندما أعطي اليهود معظم أصواتهم للمرشّح الجمهوري جورج بوش ودعموا حملته الإنتخابية ، وقد كان هذا التحوّل أحد أسباب تفوّق بوش علي منافسه دوكاكيس في استطلاعات الرأي التي أُجريت قبيل الإنتخابات ثم في النتائج النهائية (٤) .

والخلاصة إنّه في ظل الإنفصال الديني والعنصري الذي تعاني منه الولايات المتحدة يرتبط التفضيل الحزبي والسلوك الإنتخابي إلي حد كبير بالإنتماء الديني .

المشاركة السياسية للجماعات الدينية في المجتمع الأمريكي :

تشارك الجماعات الدينية المنظّمة في الولايات المتحدة في الحياة السياسية بحجم

١ – حول علاقة المشاركة السياسية بالإنتماء الديني عند اليهود في الولايات المتحدة أنظر : د. حامد ربيع : الدعاية الصهيونية ، ١٩٧٥ ، ص١٣٨ – ١٣٩ ؛

Brownfeld: Jews in American Politics, Middle East International, July 1975, p. 28.

٢ – في انتخابات عام ١٩٢٨ علي سبيل المثال أعطي ٧٨٪ من الناخبين اليهود صوتهم لمرشّح الحزب الجمهوري . راجع :

Ladd and Hadley: op. cit. p.61 and the table p. 62; Lane: Political Life; 1961,p. 242.

٣ – Abramson, Aldrich and Rohde: Change and Continuity in the 1984 Elections, 1987, p. 152, and the figure, p. 153.

٤ – كان تأييد اليهود في بداية الحملات الإنتخابية لدوكاكيس الديموقراطي بسبب اتجاهه العلماني وتأكيده علي ضرورة المحافظة علي الحاجز الذي أقامه الدستور بين الكنيسة والدولة ، وهو ما يعني بالنسبة لليهود ضمان اندماجهم في المجتمع الأمريكي المسيحي وخشية أن يردّد بوش الجمهوري المحافظ نفس التصريحات التي ردّدها سلفه ريجان والتي يربط فيها بين الدين والسياسة ويدعو إلي فرض الصلوات في المدارس وغير ذلك من مبادىء أصولية يرفضها اليهود ويرون فيها تهديداً لوجودهم وإنذارا بما يمكن أن يتعرّضوا له من إضطهاد في مجتمع مسيحي متديّن . رغم ذلك فقد أكّدت إستطلاعات الرأي العام أن اليهود قد حوّلوا دعمهم قبل ثلاثة أسابيع من الإنتخابات الأمريكية عام (١٩٨٨) إلي الحزب الجمهوري . ويرجع هذا في الواقع إلي أمرين : الأوّل – دخول السود بزعامة القس جاكسون كقوّة مؤثّرة في الحزب الديموقراطي وخشية الضغوط التي يمكن أن يمارسها السود في حالة فوز المرشّح الديموقراطي دوكاكيس لدعم حقوق الفلسطينيين والحدّ من الإنسياق الكامل وراء المطالب اليهودية . والثاني – تفوّق بوش علي دوكاكيس في وعوده لليهود بخصوص دعم موقفهم في الشرق الأوسط وعدم الإعتراف بحقوق الفلسطينيين . لذلك فقد ترك اليهود "بيتهم القديم" وانتقلوا إلي تأييد الحزب الجمهوري . وعندما تفوق كلينتون علي بوش في تأييد اسرائيل خلال الحملة الانتخابية عام ١٩٩٢ عاد اليهود الي بيتهم القديم وانتخبوا مرشح الحزب الديمقراطي .

يتناسب عكسيا مع حجمها الفعلي من حيث عدد المنتمين إليها (١) . فالملاحظة أنّ اليهود - الذين لا يتجاوز تعدادهم في الولايات المتحدة ٥.٥ مليون نسمة أي ما يعادل ٢٪ فقط من مجموع الشعب الأمريكي (٢) - هم أكثر الجماعات الدينية المنظّمة مشاركة في الحياة السياسية وتأثيرا فيها . تأتي بعدهم الجماعة الكاثوليكية التي يبلغ تعدادها حوالي ٢٧٪ من

١ - في أوائل عام ١٩٨٨ بلغ عدد سكان الولايات المتحدة ٢٤٤ مليونا و ٤٢٧ ألف و ٢٨ نسمة بزيادة قدرها ٢.٢ مليون نسمة عن عام ١٩٨٧ وبزيادة قدرها حوالي ١٠.٤ مليون نسمة عن عام ١٩٨٤ (٢٣٤ مليون نسمة) . وفي الأربعينات كانت النسب المئوية لحجم الجماعات الدينية الثلاث التي تتضمنّها الدراسات والإحصاءات الرسمية كالتالي : البروتستانت ٦٩٪ من مجموع السكان والكاثوليك ٢٠٪ ؛ اليهود ٥٪ . وفي السبعينات ذكر جالوب النسب التالية : البروتستانت ٦١٪ ؛ الكاثوليك ٢٧٪ ؛ اليهود ٢٪ . وفي عام ١٩٨١ ذكر جالوب أيضا أنّ نسب الجماعات الدينية الثلاث كالتالي : البروتستانت ٥٩٪ ؛ الكاثوليك ٢٨٪ ؛ اليهود ٢٪ . وفي عام ١٩٨٦ بلغت هذه النسب - وفقا لآخر كتاب سنوي أصدره مكتب الإحصاء الأمريكي لعام ١٩٨٨ - كالتالي : البروتستانت ٥٩٪ ؛ الكاثوليك ٢٧" اليهود ٢٪ . وبمقارنة نسب الجماعات الثلاث عام ١٩٨٦ (وفقا لتقديرات مكتب الإحصاء) بنسبها عام ١٩٤٧ (وفقا لتقديرات جالوب) ينتج الآتي: البروتستانت : -١٠٪ ، الكاثوليك + ٧٪ ، اليهود -٣٪ . ومن الملاحظ أنّ هذه الاحصاءات لا تشير إلي الجماعة الإسلامية - رغم أنّ تعدادها يقترب من تعداد الجماعة اليهودية - ولكنها تضعها مع الجماعات الأخري تحت بند "آخرين" Others . وتبلغ نسبة هذه الجماعات مجتمعة (وفقا لتقديرات مكتب الإحصاء) في عام ١٩٨٦ حوالي ٤٪ بينما كانت نسبة هذه الجماعات عام ١٩٥٧ (وفقا لنفس المصدر) ١٪ أي بزيادة ٣٪ . أمّا أولئك الذين ليس لهم أي تفضيل ديني no religious preference فكانت نسبتهم عام ١٩٥٧ تبلغ ٣٪ . أما في عام ١٩٨٦ فقد بلغت نسبتهم ٨٪ ، أي بزيادة قدرها ٥٪ . ونخلص من كل ذلك إلي أنّه بينما تعداد الجماعة البروتستانتية والجماعة اليهودية في تناقص مستمر ، فإنّ تعداد الجماعة الكاثوليكية والجماعات الأخري - بما فيها الجماعة الإسلامية - والجماعات التي لا دين لها في تزايد مستمر ، راجع التفاصيل والمصادر والجداول في :

Gallup: The Gallup Poll 1972-1977, 1978, Vol.1, p. 393, Vol.2, p. 641; Id.: The Gallup Poll 1982, 1983, p. 37; Statistical Abstract of the United States, 1988, table No. 75. p. 52.

وانظر كذلك : أخبار اليوم ١٩٨٤/١١/٢٤ ص٧ ؛ الأهرام ١٩٨٨/١٢/٣٠ ص٤ .

٢ - تختلف الإحصاءات في تقدير تعداد اليهود في الولايات المتحدة . وتتراوح هذه التقديرات بين ٥-٦ مليون نسمة أو ٢٪ - ٣٪ من الشعب الأمريكي - راجع حول ذلك :

Ladd and Hadley: Transformations of the American Party System, 1975, p. 60; The Gallup Poll, 1978, Vol. 1, p. 393, Vol 2, p. 641; The Gallup Poll, 1983, p. 37; Statistical Abstract of the U.S., 1988, p. 52, 55.

وراجع أيضا : نادية حسن سالم : الصورة القومية للشخصية العربية ، رسالة دكتوراه ، ١٩٧٦ ، ص ٣٨١؛ نادية حسن سالم : دراسة تحليلية للدعاية الصهيونية في الولايات المتحدة ، رسالة ماجستير، ص٧٣ ، وقد وردت نفس الأرقام في المصادر الجماهيرية التالية : الوفد ١٩٨٤/٤/١٩ ص١٠ ، أخبار اليوم ١٩٨٨/٢/٢٧ ص٦؛ إذاعة صوت أميركا : ١٩٨٦/٧/١٨، برنامج عن الأديان في الولايات المتحدة ٧.١٥ مساء (توقيت القاهرة) .

مجموع الشعب الأمريكي . أما الأغلبية البروتستانتية (٥٩٪) فتأتي في المرتبة الثالثة من حيث حجم مشاركتها في الحياة السياسية [1] . ثم أخيرا تأتي الجماعة الإسلامية [2] . وسوف نتناول فيما يلي بعض مظاهر مشاركة هذه الجماعات في النشاط السياسي بحسب حجم مشاركتها الفعليّة في الحياة السياسية .



١ - راجع :

Lane: Political Life, 1961, p. 245; Abramson, Aldrich and Rohde: op. cit., pp. 112-113.

٢ - لا تشكّل الجماعة الإسلامية في الولايات المتحدة إحدي الجماعات الدينية المنظّمة المحرّكة للصراع السياسي داخل المجتمع الأمريكي حتي هذه اللحظة . ونحن إذ نفرد لها مبحثا مستقلا في هذا الفصل نهدف إلي إبراز الكم الإسلامي في الولايات المتحدة وإمكانات تحوّله إلي قوة ضاغطة مؤثّرة في عملية صنع القرار السياسي . قارن :

The New Encyclopaedia Britannica, 1985, Vol. 26, p. 544.

المبحث الثاني

الجماعة اليهوديّة واستغلال الإطار العام للحركة السياسيّة في الواقع الأمريكي

الوظيفة السياسية للجماعة اليهودية في الولايات المتحدة :

من الملاحظ أنّ الجماعة اليهودية ، وإنّ كانت أقل الجماعات الدينية الثلاث الكبري حجما ، فإنّها أكثرها مشاركة في الحياة السياسية وتأثيرا فيها ، والواقع أنّ هذا الدور الخطير الذي تلعبه الأقلية اليهودية (٢٪) في الولايات المتحدة ليس تقليديا ، ولكنّه مرتبط بصورة عامة بظهور الصهيونية العالمية وبصفة خاصة بفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وخلق دولة إسرائيل وحرب ١٩٦٧ . أما قبل ذلك فقد كانت الجماعة اليهودية في الولايات المتحدة جماعة غير سياسية non-political group تعيش في عزلة وتعاني من الإضطهاد وتوصف بأحطّ الصفات وأبشعها وتتحمّل وزر قتل السيد المسيح[1] . وعندما ظهرت الحركة الصهيونية وأعلنت عن هدفها لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين ، بدأ تحوّل اليهود إلي جماعة تهتم بهدف سياسي مشترك وتسعي إلي تحقيقه ، وبدأت تنظر إلي ذاتها كجزء لا يتجزأ من الشعب اليهودي الواحد الذي يجب أن يسعي كل المنتمين إليه لضمان خلق دولته القومية ودعمها باستمرار . وقد نجح يهود أمريكا - مثلما نجح يهود أوربا- في الضغط علي الحكومات الغربية لتحقيق حلم اليهود في إقامة دولة خاصه بهم في فلسطين . وما أن تحقّق ذلك حتي بدأت سلسلة من المواجهات والحروب بين الدولة العبريّة الوليدة وجيرانها . وبدا لليهود أنّه بدون الدعم الغربي - السياسي والإقتصادي والعسكري - الكامل لدولتهم فإنّ الإستئصال والفناء هو النتيجة المحتومة لأي مواجهة مع العالم العربي ، وأنّ توقّف هذا الدعم يوما واحدا معناه "دق مسمار" في نعش الدولة العبرية . حينئذ تحوّلت الجماعة اليهودية في الولايات المتحدة إلي أكثر الجماعات الدينية ممارسة للسياسة وتأثيرا فيها The most politicized group ، إذ أصبحت هذه الممارسة بالنسبة لها مسألة "حياة أو موت" : حياتها وحياة إسرائيل ، أو موتها وفناء دولة إسرائيل . وهكذا فإنّ الهدف النهائي من كل مشاركة اليهود في الحياة السياسية الأمريكية لا يعدو أن يكون منع اضطهاد اليهود في أميركا من جانب ، ومنع وقف الدعم الأمريكي للدولة العبرية من جانب آخر . ولعل هـذا يفسّر بقاء الأقليّة اليهوديّة في الولايات المتحدة رغم قيام دولة إسرائيل وعدم هجرة

---

١ - حول وضع اليهود في الولايات المتحدة حتي نهاية القرن التاسع عشر راجع التفاصيل والمصادر في : د. حامد ربيع : مقدمة في العلوم السلوكية، ١٩٧٢، ص١٨٢-١٨٤ ؛
Earl: Religious Conflict in America, 1964, p. 3; Mcdonagh and Eugene: Ethnic Relations in the United States, 1953, p. 15.

اليهود الأمريكيين إليها رغم ما يبذله اليهود من جهود لتشجيع هجرة يهود العالم إلي إسرائيل [١] .

وإذا كان هذا هو الهدف من المشاركة السياسية للجماعة اليهودية ، فما هي الأدوات والأساليب التي لجأ اليها اليهود والتي جعلت منهم أكبر جماعة ضغط دينية في الولايات المتحدة وأكثرها تأثيرا في الحياة السياسية ؟

الجماعة اليهودية واستغلال طبيعة المجتمع الأمريكي وخصائصه :

إنّ النظرة الممحّصة والتأمل الدقيق في استراتيجية التعامل اليهودي مع المجتمع الأمريكي يؤكّدان أنّ اليهود قد أدركوا منذ البداية طبيعة وخصائص المجتمع الأمريكي الذي سيمارسون فيه نشاطهم السياسي . فبدا لهم أنّهم لن يستطيعوا ممارسة التأثير المطلوب إعتمادا علي نفوذهم العددي – وقد فشلت الأقليّة الزنجيّة Negro ، والتي يزيد تعدادها عن أربعة أمثال تعداد الأقلية اليهودية، في الحصول علي كل حقوقها المدنية ، التي لن تكلّف الأمريكيين شيئا ، حتي الآن [٢]. ثم بدا لليهود أنّ الخبرة الأمريكية تدعو الأمريكيين للتعاطف

---

١ – رغم قيام دولة لليهود في فلسطين فإنّ هجرة يهود العالم إليها لا تساعد علي بقائها ، بل علي العكس قد تعجل بفنائها وفناء كل اليهود معها . إنّ يهود العالم جميعا – والذي لا يصل تعدادهم (١٢مليون) إلي تعداد سكان محافظة القاهرة وحدها – لا يمكنهم الحياة في دولة محاطة بالأعداء من كل جانب بدون الدعم الدائم من الدول المسيحية الغربية. وفي حالة هجرة جميع اليهود إلي فلسطين ، فإنّ الدعم الغربي سوف يتوقّف – علي الأقل تدريجيا – عندما ينعدم الضغط الصهيوني وعندما تشعر الشعوب الغربية بهذا العبء الضخم الذي كانت تتحمّله بسبب حفنة من اليهود يعيشون في أرض غيرهم. لذلك فإنّ الإبقاء علي الجاليات اليهودية في الدول الغربية يدعم موقف إسرائيل أكثر من هجرتهم إليها ، إذ أنّ تمتّعهم بجنسيات الدول الغربية يمنحهم فرصة ممارسة الضغط علي الحكومات الغربية بصفتهم مواطنين غربيين وليسوا أجانب ، كما يحافظ عليهم كمصدر مباشر للدعم المالي الضخم الذي يحتاجه بقاء دولتهم ، فضلا عن الدعم السياسي والدبلوماسي والعسكري الذي تحصل عليه إسرائيل بمساعدة اللوبي اليهودي الغربي . في هذا الإطار يمكن تفسير إحتفاظ إسرائيل بثلاثة أربا ع اليهود (٩مليون) خارج حدودها وبصفة خاصة في أوربا وأمريكا التي تستأثر وحدها بضعف ؛ كان إسرائيل (٥و٣ مليون) من اليهود . هذا في الوقت الذي تحرص فيه اسرائيل علي تهجير يهود الفلاشا من إثيوبيا أو اليهود السوفيت أو الرومانيين أو غيرهم من الأقليات اليهودية التي لا تشارك في عملية دعم إسرائيل والتي ليس لها دور في عملية صنع القرار السياسي في المجتمعات القومية التي تعيش فيها.

٢ – في أوائل الثمانينات بلغ عدد الزنوج في الولايات المتحدة حوالي ٢٦ مليون نسمة ، أي ما يعادل حوالي ٩٪ ن مجموع الشعب الأمريكي حينئذ (٢٣٤ مليون) ، في الوقت الذي لم يكن تعداد اليهود فيه يزيد عن ٢٪ من الشعب الأمريكي ، مع الأخذ في الإعتبار التزايد المستمر في تعداد الزنوج والإنخفاض المستمر في تعداد اليهود . فلم يكن تعداد الزنوج في أوائل الستينات يزيد عن ١٩ مليون نسمة . أي أنّهم قد تزايدوا بمقدار ٧ مليون نسمة خلال عقدين من الزمان . أمّا اليهود الذين كانوا يشكلون ٥٪ من مجموع ا لسكان عام ١٩٤٧ ، فقد أصبحوا يشكّلون ٣٪ فقط من السكان عام ١٩٥٧ و ٢٪ من السكان عام ١٩٨٦ . وإذا كان تزايد تعداد الزنوج أمرا طبيعيا، فإنّ تناقص تعداد اليهود، =

مع الأقليّات الدينية المضطّهدة بالنظر إلي أنّ المهاجرين الأوائل كانوا من البيوريتان المضطهدين في أوربا . ثم من جانب ثالث فقد بدا لليهود أنّه إذا كانت الحرية الدينية والسياسية مطلبا للمهاجرين الذين استقّروا في الشرق الأمريكي ، فإنّ البحث عن الثراء والمنصب كان هو المحرّك الأساسي للمهاجرين إلي الغرب الأمريكي . وهكذا بدا المجتمع الأمريكي "عاريا" ومكشوفا تماما : فهو مجتمع مركّب من عدد من الأقليات الإثنية والدينية . وهو مجتمع متديّن أقامه البيوريتان علي أسس روحية تسيطر عليها العقيدة البروتستانتية المتأثّرة بالتوراة وبالفكر العنصري . وهو مجتمع رأسمالي ترتبط عملية صنع القرار السياسي فيه بأصحاب الثراء والمناصب العليا . ثم أخيرا هو مجتمع قومي قامت دولته علي أساس علماني يصهر كافة الأقليات في بوتقة واحدة بغض النظر عن الإختلافات الدينية والإثنية .

هذه الخصائص التي تكشّفت لليهود عن الشعب الأمريكي تشكّل الأساس الذي بني عليه اليهود إستراتيجيّتهم للمشاركة الفعّالة في الحياة السياسية الأمريكية ولممارسة النفوذ والتأثير علي مجتمع لا يمثّلون هم أكثر من ٢٪ من مجموع سكانه ، لكي يقّدم لهم ولدولتهم العبريّة دعما بلا حدود وتأييدا بلا مقابل .

إستراتيجية التعامل اليهودي مع متغيّرات الواقع الأمريكي :

نستطيع أن نحدّد أهم عناصر هذه الإستراتيجية في الآتي :

أ – إستغلال العاطفة الدينية لدي الشعب الأمريكي ، وفي نفس الوقت الحيلولة دون ربط الدين بالدولة أو سيطرة المباديء الأصولية .

= إلي الحد الذي يدعو البعض للتكهّن باختفاء اليهود تماما من العالم في عام ٣٠٠٠ ، أمر يحتاج لتفسير. ويمكن القول أنّ هناك ثلاثة أسباب يمكن الاستناد إليها في تفسير ظاهرة التناقص المستمر في عدد اليهود : الأول – هو قلّة المواليد في الأسر اليهودية ، إذ لا تتعدّي نسبتها ١,٥٪ (٢,٢٪ داخل إسرائيل). والثاني – هو كثرة عدد الشيوخ أو كبار السن . ويكفي أن نذكر أنّه في عام ١٩٨٧ وصلت نسبة اليهود الذين تزيد أعمارهم عن ٦٥ عاما ١١٪ من مجموع اليهود (١٩٪ من الشعب اليهودي في إسرائيل). أما السبب الثالث – فهو ميل اليهود إلي الزواج من نساء غير يهوديّات بسبب الهجرة والإختلاط مع الشعوب والديانات المختلفة وبصفة خاصة في أمريكا وأوربا ودول الكومنولث. وقد زادت هذه الظاهرة من حدّة التناقص المستمر في عدد اليهود حتي ذهبت بعض الدراسات إلي التنبؤ بأنّ عدد اليهود في العالم لن يتجاوز ٨ ملايين مع بداية عام ٢٠٠٠ ، وأنّه لن يتجاوز ٦ ملايين في عام ٢٠٣٠ ، وأنّهم سيختفون من العالم نهائيا حوالي عام ٣٠٠٠ . حول هذه الظاهرة راجع : أخبار اليوم ١٩٨٨/٢/٢٧ ص٦ والتي نقلت هذه الدراسة عن مجلة "نوفيل أوبزرفاتور" الفرنسية ، الوفد ١٩٨٤/٤/١٩ ص ١٠ والتي نقلت ذلك أيضا عن تقرير للمؤتمر اليهودي الأمريكي . وحول تعداد الزنوج وتوزيعهم في الولايات المتحدة حتي بداية الستينات راجع :

Taeuber, K. and Taeuber, A. : The Negro Population in the United States, in: Davis (ed.): The American Negro, 1966, PP. 98 ff.

ب – إستغلال التركيب المميّز للمجتمع الأمريكي القائم علي تجمّع عدد من الأقليّات .

جـ – إستغلال الروح الرأسمالية التي تشجّع علي الوصول إلي مراكز التأثير .

بخصوص العنصر الأول فقد سعي اليهود للتأكيد علي التراث الديني المشترك بين اليهود والمسيحيين وبصفة خاصة البروتستانت الذين كانوا أكثر تأثرا بروح التوراة القتالية ودعوتها الكفاحية "لتحقيق حلم الرب" ونبؤتها بعودة اليهود إلي "أورشليم"، والتي تعني في نفس الوقت العودة الثانية للمسيح التي ينتظرها المسيحيّون. وقد هدف اليهود من وراء ذلك إلي إستعطاف المسيحيين في الولايات المتحدة وخلق القوي الدينية المساندة والمؤيّدة لإقامة ودعم وطن قومي لليهود. وقد ركّز اليهود علي التأكيد علي وحدة الثقافة المسيحية اليهودية ودور التقاليد اليهودية – المسيحية المشترك في بناء الحضارة الغربية والخطر الذي يمثّله الشرق الإسلامي علي هذه الحضارة[1]. وقد ظهر هذا العنصر من عناصر الإستراتيجية اليهودية واضحا في فترات الحروب التي خاضتها إسرائيل مع الدول العربية، كأداة لخلق القناعة العقائدية لدي الرأي العام الأمريكي بضرورة مساندة إسرائيل، ولإيجاد قوة ضاغطة مؤثرة في عملية صنع القرار السياسي لصالح الدولة العبرية[2] . فخلال فترة حرب ١٩٦٧ ركزت الدعاية الصهيونية في وسائل الإعلام الأمريكية علي عداء العرب الساميّة واضطهادهم لليهود "الأبرياء الذين يتجمّعون للصلاة حول حائط المبكي". كما أعادت إلي أذهان المسيحيين أوضاع "أهل الذمّة" في التقاليد الإسلامية في العصور الوسطي. أما خلال حرب ١٩٧٣ فقد ركّزت الدعاية الصهيونية علي مبدأ الجهاد الإسلامي والحروب الصليبية والتعصّب الديني عند المسلمين ووحشيّتهم وكراهيّتهم لليهود والمسيحيين علي السواء، وتصوير حرب أكتوبر علي أنّها استمرار للحروب المقدّسة وبداية لإعادة غزو المسلمين للعالم المسيحي وتدميره[3] . وهكذا ركّزت وسائل الدعاية الصهيونية علي مخاطبة المواطن الأمريكي باعتباره عضوا في جماعة دينية بهدف إثارة عاطفته الدينية وتحريضه للمشاركة في ممارسة التأثير علي الحكومة الأمريكية لكي تزيد من دعمها للدولة اليهودية التي تقف وحدها في مواجهة "البرابرة المسلمين".

---

١ – الواقع أنّ الإهتمام بالنواحي الثقافية في الإستراتيجية اليهودية ليس جديدا علي التقاليد اليهودية ، ولكنه كان دائما أحد العناصر المسيطرة علي جميع صور النشاط اليهودي . راجع بهذا الخصوص : د. حامد ربيع : الدعاية الصهيونية ، ١٩٧٥، ص١٢١؛ د. حامد ربيع (محقق): سلوك المالك في تدبير الممالك، جـ١ ، ١٩٨٠ ، ص ١٩٣-١٩٤ .

٢– تمارس القوي الضاغطة تأثيرها علي العملية القرارية إمّا بالمشاركة في صنع القرار أو بتحديد توقيت القرار أو بمنع إتخاذ القرار .

٣ – راجع نماذج لما كتبته الصحف والمجلات والدوريات الأمريكية الخاضعة للنفوذ الصهيوني خلال حربي ٦٧، ٧٣ في : نادية حسن محمد سالم : الصورة القومية للشخصية العربية مع مقارنة بالشخصية الإسرائيلية في الولايات المتحدة الأمريكية وأثر الدعاية الصهيونية عليها ، رسالة دكتوراه ، ١٩٧٦، ص٤١٥-٤٢٦ .

وفي الواقع فقد تأثر بعض الرؤساء الأمريكيين بهذه الدعاية الصهيونية وتحوّلوا إلي مجرّد أبواق تردّدها . فالرئيس الأمريكي كارتر - كما ذكرنا في أكثر من موضع - يؤكّد علي التراث الديني المشترك بين أمريكا وإسرائيل كمبرّر لدعم اليهود وضمان بقاء دولتهم ، ويعترف بأنّه "يؤمن تماما بأنّ استقرار الدولة الإسرائيلية هو تحقيق للنبوءة الكتابية" (١). أما الرئيس رونالد ريجان فكان يردّد طوال فترة رئاسته وخلال حملاته الإنتخابية نفس مفاهيم ولغة وسائل الدعاية الصهيونية : "فالتراث اليهودي هو أحد مصادر الحضارة الغربية . وبين الولايات المتحدة وإسرائيل تقاليد وأخلاقيات وآداب مشتركة مصدرها التراث اليهودي - المسيحي المتكامل . ودفاع الولايات المتحدة عن إسرائيل هو في الحقيقة دفاع عن هذه التقاليد والأخلاقيات والآداب المشتركة . والغرب يعلم جيدا ماذا سوف يحدث عندما يتركون البرابرة barbarians يعتقدون بأنّهم يمكنهم التصرّف بلا رادع . ولذا فإنّ الأمريكيين قد نذروا أنفسهم لتلك المعركة ضد أولئك الذين قد يتبعون نموذج هتلر" (٢) .

وهكذا نجح اليهود في خلق القناعة لدي الأمريكيين - حكّاما ومحكومين - بأنّ تأييدهم لإسرائيل ليس موقفا سياسيا ولكنه موقف عقيدي بالدرجة الأولي . هذه حقيقة يعترف بها الآن المحلّلون الأمريكيون (٣) ، وتؤكدها الدراسات التجريبية (٤) .

ومن جانب آخر ، فقد سبق وذكرنا أنّ الجماعة اليهودية لم تكن تسمح للأغلبية المسيحية بإثارة مسألة الدين ولو من قبيل الدعاية الإنتخابية ، وأنّها دائما تتمسك بالطبيعة القومية للدولة وبمبدأ الفصل بين الكنيسة والدولة ، وتري في كل دعوة لإقحام الدين في الحياة السياسية أو لفرض المبادىء الأصولية علي المجتمع الأمريكي تهديدا لوجودها وعودة إلي تقاليد العصور الوسطي وما يرتبط بها من عزل لليهود واضطهادهم (٥) ، وأنّها لذلك لم

١ - جريدة النور ١٩٨٧/١٠/٢٧ ص٢ .

٢ - Presidential Documents 7/11/1988, p. 1403.

٣ - راجع بهذا الخصوص : نيكسون : حرب بلا نصر ، إعداد أحمد إسماعيل ، جريدة الأهالي ١٩٨٩/٤/١٢ ص١٠ ؛ فهمي هويدي : أصوليون وأمريكيون ، الأهرام ١٩٨٩/١/٢٤ ص٧ ؛ المسلمون ٩١/٥/٣ ص٢؛

Time 29/6/1987, p. 34.

٤ - في أكتوبر ١٩٧٣ طرح جالوب السؤال التالي علي عيّنة من الأمريكيين : هل أنت مع العرب أم مع إسرائيل ؟ فأجاب ٥٤٪ من العيّنة بأنّهم مع اسرائيل في حين أجاب ٨٪ منهم بأنّهم مع العرب . وحول سؤال : هل تؤيّد أن تدعم الولايات المتحدة إسرائيل بالمعدّات والسلاح؟ أجاب ٣٧٪ بالتأييد و ٤٩٪ بالرفض . وعندما طرح السؤال: هل تؤيّد أن تدعم أمريكا العرب بالمعدّات والسلاح ؟ أجاب ٢٪ فقط بالإيجاب و ٨٥٪ بالرفض. راجع بهذا الخصوص :

Gallup: The Gallup Poll 1972-1977, 1978, Vol. 1, pp. 204-206, 220.

٥ - من المعروف والثابت تاريخيا أنّ اليهود بطبيعتهم يميلون إلي العزلة وعدم الإندماج مع أتباع الديانات الأخري وأنّ ذلك كان يشكّل أحد أسباب إضطهادهم في كافة المجتمعات التي أقاموا فيها . رغم ذلك فإنّ اليهود يرفضون دائما أن تُفرض عليهم هذه العزلة التي تعني في حد ذاتها ممارسة الإضطهاد =

تصوّت لصالح ريجان بسبب نزعته الدينية وسياسته المحافظة وتحالفه مع القس الإنجيلي جيري فالويل Jerry Falwell زعيم منظّمة الأكثرية الأخلاقية " Moral Majority "، الذي كان يخشاه اليهود أكثر من خشيتهم للقس الأسود جيسي جاكسون ، بسبب دعوته للعودة إلي التقاليد الدينية ورفضه للعلمانية وحثّه للأصوليين علي ضرورة المشاركة في الحياة السياسية وممارسة السلوك الإنتخابي كواجب مقدّس وكأداة لتحقيق أهدافهم وتطبيق مبادئهم الأصولية [1] .

أما **العنصر الثاني** من عناصر الإستراتيجية اليهودية فيتمثّل في استغلال التعاطف الأمريكي مع الأقليّات المضطّهدة بالنظر إلي أنّ المجتمع الأمريكي ذاته قد أقامته الأقليّات المضطّهدة في أوربا ممّا جعله رائدا في مجال الدعوة للتسامح الديني والتعايش بين الأديان والأجناس ، وفي ظل ظاهرة الإنفصال العنصري والديني Racial and religious segregation التي يعاني منها المجتمع الأمريكي . وقد استغلّت الدعاية الصهيونية هذا التركيب المميّز للمجتمع الأمريكي وهذا القبول العام لمنطق الأقليّات لكي تؤكّد أمرين : الأوّل – أنّ النزاع بين إسرائيل وجيرانها العرب هو نزاع بين أقلية دينية مستضعفة ترغب في الحياة في سلام ، وأغلبية دينية معادية ومضطّهدة لليهود [2] . والأمر الثاني – هو حق اليهود في الولايات المتحدة – مثل غيرهم من الأقليات – في الإهتمام بقضايا مجتمعهم القومي ، والمشاركة في كل ما من شأنه دعم موقف إسرائيل ، وربط مستقبل الأقلية اليهودية في أمريكا بمستقبل العلاقات الأمريكية مع إسرائيل باعتبار هذه الأخيرة تمثّل موضوعا محوريا بالنسبة لليهود الأمريكيين [3] .

= ضدّهم كما تحرمهم من تحقيق مآربهم إذ تضعهم في دائرة الضوء وتبعدهم عن مراكز التأثير . لكل ذلك فقد شجّع يهود أوربا الفكرة القومية ولا يزالوا يدافعون عن هذه الفكرة ويتّهمون كل من يفكر في الإنحراف عنها بمعاداة الساميّة . إنّها الفكرة الوحيدة التي تحقق رغبتهم في العزلة وعدم الإندماج وفي نفس الوقت تخفيهم عن الأنظار إذ أنّه بمقتضاها لا يتم التعامل مع اليهود كأقليّة دينية ، وإنّما كأفراد إنصهروا في المجتمع وتجانسوا مع عناصره الأخري ، ورغم أنّ الحقيقة تكون دائما عكس ذلك. فاليهود الأمريكيون – علي سبيل المثال – لم يندمجوا أبدا في المجتمع القومي ولا يزال وضعهم الحالي يعكس تقاليد العزلة الدينية والثقافية والإجتماعية ، بل وحتي المكانية ، التي تشكل جزءا من تراثهم الديني . حول ظاهرة العزلة الإجتماعية لليهود الأمريكيين خاصة راجع : د. حامد ربيع : الدعاية الصهيونية ، ١٩٧٥، ص١٣٧-١٣٨؛ عبد العزيز صقر : مرجع سابق ، ص٢٣٦ .

١ – راجع :
Pomper with Colleagsues: The Election of 1984, 1985,pp. 49, 74.

٢ – راجع نماذج لما كتبته وسائل الإعلام الأمريكية خلال حربي ٦٧ ، ١٩٧٣ والتي تركّز علي إظهار اليهود كفئة مستضعفة ، والعرب كأغلبية معادية للسامية في: نادية حسن سالم : الصورة القومية للشخصية العربية ، رسالة دكتوراه ، ١٩٧٦، ص٤٢٩-٤٣٠.

٣ – حول النفوذ الذي حققه اليهود في أمريكا إعتمادا علي منطق الأقليات أنظر: جون سنتسنجر: ترومان والإقتراع اليهودي ومولد إسرائيل ، ١٩٧٤، عرض نبيه الأصفهاني ، السياسة الدولية ، أكتوبر ١٩٧٤، ص١٩٣؛ السياسة الدولية ، يوليو ١٩٩٢ ص ٨٦-٨٧ .

وباستغلال هذا التعاطف الأمريكي مع الأقليات المضطّهدة بسبب الدين ، تمكّنت الأقلية اليهودية من استعطاف الأمريكيين الي حد تطوّع الآلاف منهم لخدمة الجيش الإسرائيلي (١) ، فضلا عن خلق رأي عام أمريكي متعاطف مع إسرائيل ومؤيّد لحق اليهود في الحصول علي الدعم اللازم لمواجهة "اللاسامية العربية" المدعّمة بالسلاح السوفيتي ، والحيلولة دون تحطيم دولة إسرائيل وتشتّت اليهود واضطهادهم من جديد . وقد انعكس كل ذلك علي السياسات الأمريكية المؤيّدة لحق اليهود الأمريكيين في دعم "إخوانهم" في إسرائيل ، وفي ممارسة الضغوط من أجل الدفاع عن قضاياهم . بل وقد وصل الأمر إلي حد تقبّل الأمريكيين لهذا الولاء المزدوج ليهود أمريكا ، وإعفائهم من دفع الضرائب علي الأموال التي يتبرّعون بها لإسرائيل ، والسماح لهم بدفع ملايين الدولارات لتمويل مرشّحي الإنتخابات الإسرائيلية (٢). بل والسماح لمواطن أمريكي أصبح عضوا في برلمان أو حكومة دولة أجنبية – هي إسرائيل – بالإحتفاظ بجنسيّته الأمريكية(٣) .

وأمّا **العنصر الثالث** من عناصر الإستراتيجية اليهودية لاستثمار أو توظيف طبيعة المجتمع الأمريكي لدعم مصالح اليهود وإسرائيل فيتمثّل في استغلالهم الروح الرأسمالية السائدة للوصول إلي مراكز المال والتأثير في المجتمع لتعويض ضعف نفوذهم العددي . وقد نجح اليهود بالفعل في أن يصبحوا الطبقة البرجوازية التي تتحكّم في النشاط الإقتصادي وتحتل المرتبة الأولي في الصدارة الإجتماعية، وهو الأمر الذي يهيّيء لها التأثير في الحياة السياسية إذ يعتمد حجم هذا التأثير في الولايات المتحدة أساسا علي مدي ما تمارسه الأقلية من نفوذ إقتصادي واجتماعي. ومن المعروف أن ٤٠٪ من اليهود الأمريكيين يقيمون في نيويورك ويشكّلون حوالي ١٥٪ من مجموع سكانها. كما يتركّز باقي اليهود في الولايات الصناعية الكبري ويسيطرون علي النشاط الإقتصادي فيها، مثل ولاية الينوي وكاليفورنيا وميتشجان ومريلاند، وهي في نفس الوقت ولايات لها ثقل إنتخابي كبير بما تملكه من عدد

---

١ – أنظر : New York Times 9/12/1984, P. 62.

٢ – ذكرت صحيفة الواشنطن بوست في ١٩٨٨/٦/٥ أنّ المرشّحين في الانتخابات الإسرائيلية التي أجريت في نوفمبر ١٩٨٨ إستطاعوا جمع ثلاثة ملايين دولار من اليهود الأمريكيين ، وأن شيمون بيريز قد حصل وحده علي مليوني دولار خلال جولة قام بها في الولايات المتحدة ، وقد توقّعت الصحيفة أن يحصل الإسرائيليون علي عشرة ملايين دولار أخري قبل بدء الإنتخابات . أنظر : الأهرام ٨٨/٦/٦ ص٤؛ ١٩٨٩/٦/٨ ص٤.

٣ – احتفظ موشي أرينز بالجنسية الأمريكية في الوقت الذي كان يشغل فيه منصب وزير دفاع إسرائيل وإلي أن أصبح سفيرا لإسرائيل في الولايات المتحدة . كما جمع الحاخام الإسرائيلي مائير كاهانا بين عضوية الكنيست الإسرائيلي (إنتخابات ١٩٨٤) والجنسية الأمريكية، وقد أثار هذا الوضع ردود فعل مختلفة داخل الولايات المتحدة باعتباره مخالفا للتقاليد القومية وتهديدا لمصالح الدولة الأمريكية إذ أنّ عضوية مواطن في برلمان دولة أجنبية يفرض عليه العمل لمصلحة هذه الدولة والذي قد يتعارض مع ولائه لجنسيته الأخري. راجع: الأهرام ١٩٨٤/٧/٢٧ ص١؛ المختار الإسلامي، ديسمبر ١٩٨٤ ص٦٣.

كبير من الأصوات الإنتخابية. ويسيطر اليهود علي عدد من الوظائف العليا ذات النفوذ في مجالات الحكم والإعلام والتعليم وغيرها. فمنهم حكّام الولايات وعمداء المدن - مثل إدوارد كوتشي عمدة نيويورك السابق - وضبّاط القوّات المسلّحة والأطبّاء وكبار رجال الإعلام. كما أنّ ٩٪ من أعضاء هيئات التدريس الحالية في الولايات المتحدة من اليهود (رغم أنّهم يمثّلون فقط ٢٪ من السكّان)، وهو عمل يحتل المرتبة الأولي في الصدارة الإجتماعية طبقا لنتائج إستفتاء أجري مؤخّرا في كاليفورنيا. وبصفة عامة يشكّل اليهود حوالي ٢١.٨٪ من الطبقة العليا ذات النفوذ والتأثير السياسي والإجتماعي والاقتصادي والإعلامي في الولايات المتحدة، وهي نسبة مرتفعة للغاية بالنظر إلي نسبتهم العددية التي لا تتجاوز ٢٪ من مجموع الشعب الأمريكي[١].

ما أريد أن أؤكّده هنا هو أنّ تركّز اليهود في المدن الكبري، والدور الحيوي الذي يلعبوه في النشاط الاقتصادي، وشغلهم لأكثر المناصب حساسية وتأثيرا، وسيطرتهم علي وسائل الإعلام ومصادر المال، قد جاء نتيجة تخطيط مسبّق وكأحد عناصر تلك الإستراتيجية الهادفة إلي مساعدة الأقلية اليهودية في الولايات المتحدة لكي تمارس نفوذا أكبر من النفوذ الذي يتيحه حجمها العددي في المجتمع الأمريكي، ولكي تكون أكثر اقترابا من عملية صنع القرار السياسي، وبصفة خاصة المرتبط بالسياسة الخارجية، وأكثر تأثيرا في الرأي العام الأمريكي الذي ترتكز عليه عملية صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة[٢]. وبعبارة أخري فإنّ هناك صلة بين المركز الإجتماعي والإقتصادي المرتفع لليهود من جانب ونشاطهم السياسي وتأثيرهم البالغ علي الحياة السياسية الأمريكية من جانب آخر.

أدوات ومسالك الإستراتيجية اليهودية :

وإذا كانت هذه هي عناصر الإستراتيجية التي بناها اليهود إنطلاقا من الواقع

١ - لمزيد من التفاصيل حول وضع الأقلية اليهودية في الولايات المتحدة وأثره علي نشاطها السياسي راجع : د. حامد ربيع : الدعاية الصهيونية، ١٩٧٥، ص١٣٥؛ نادية حسن سالم : دراسة تحليلية للدعاية الصهيونية في الولايات المتحدة عام ١٩٦٧، ماجستير، ص٧٥-٨٠؛ نادية حسن سالم : الصورة القومية للشخصية العربية، دكتوراه، ١٩٧٦، ص ٣٨١-٣٨٧؛ هاوود بودين وجاك شوشتر : أساتذة الجامعات الأمريكية ثروة وطنية مهدّدة، عرض وتحليل د. صلاح جعنيني، عالم الفكر، إبريل ١٩٨٨، ص ٢٥٨؛ مجلة المجال، يوليو ١٩٧٩ ص٢؛

Lerner: America as a Civilization, 1957, p. 712; Ladd and Hadley: Transformations of the American Party System, 1975, pp. 60-61; Abramson, Aldrich and Rohde: Change and Continuity in the 1984 Elections, 1987, p. 154; Brownfeld: Jews in American Politics, Middle East International, July, 1975, p. 28; Statistical Abstract of the United States, 1988 table No. 79, p. 55.

٢ - حول موقع الرأي العام في عملية صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة راجع : مجلة المجال، أغسطس ١٩٨١، ص١٧-٢٥.

الأمريكي، فما هي الأدوات التي لجأ إليها اليهود في تطبيق هذه العناصر والتي من خلالها يلعب اليهود دورهم النشط والفعّال في الحياة السياسية الأمريكية ؟

نستطيع أن نحدّد أهم هذه الأدوات والمسالك المنطقية في الآتي : رجال الدين – وسائل الإعلام – المنظمات الصهيونية – المظاهرات – سلاح معاداة السامية – الملاحقة والتشهير – الإغراء بالمال – العنف والتصفية الجسدية . وفيما يلي نتناول بعض مظاهر إستخدام اليهود لهذه الأدوات والمسالك (١) :

(أ) رجال الدين اليهود الذين يتولّون عملية الإقناع العقائدي والذين يُنظر إليهم كسفراء لإسرائيل في المجتمع الأمريكي . ويلعب رجال الدين دورهم من خلال اللقاءات والندوات مع رجال الدين المسيحي ، والدراسات والمقالات التي ينشرونها في صحافة البروتستانت والكاثوليك ، وغير ذلك . ويكفي أن نشير إلي أنّه يوجد في الولايات المتحدة أكثر من ألف تجمّع أو تنظيم للحاخامات اليهود إشتركت في تقديم المساندة السياسية والمالية والعقائدية للدولة العبرية (٢) . وعلي سبيل المثال فإنّ الحاخام "سلفر" هو الذي صمّم في عام ١٩٤٤ برنامج العلاقات العامة الذي استطاع أن يخلق إتجاها أمريكيا عاما مؤيّدا ليهود فلسطين (٣) . وبينما كان الإتجاه العام الذي غلب علي الندوة التي عقدتها مجلة "برزنت تنس" – الناطقة باسم الجماعات اليهودية في أمريكا – في عام ١٩٨٨ هو انتقاد السياسات الإسرائيلية بسبب أعمال العنف التي تمارسها ضد الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية ، فقد انبري الحاخام "إيسمار شورش" – عميد الجامعة اليهودية الدينية بنيويورك – للدفاع عن إسرائيل وتخفيف حدّة الإنتقادات الموجّهة إليها معلنا "أنّ توجيه الانتقادات لسياسة الحكومة الإسرائيلية بسبب موقفها من الضفة الغربية وقطاع غزة لا يؤثّر علي مساندة اليهود الأمريكيين لدولة إسرائيل . وعلي اليهود الأمريكيين أن يساعدوا إسرائيل علي حل المشكلة الفلسطينية" (٤) ...

(ب) وسائل الإعلام المختلفة التي يسيطر عليها اليهود ويوجّهونها لتحقيق أغراضهم . وقد لعبت هذه الأداة الدور الرئيسي فى عملية "تجميل" الطابع القومي اليهودي و "تشوية" الطابع القومي العربي وخلق اتجاه عام متحيّز لليهود وضد العرب (٥) . وتكفي مطالعة

---

١ – راجع أيضا: د. حسن بكر : اللوبي الصهيوني ، مجلة السياسة الدولية ، يوليو ١٩٩٢ ص٩١ .

٢ – حول دور الحاخامات اليهود في الولايات المتحدة وكيفية توظيف الحركة الصهيونية لهم راجع : د. حامد ربيع: الدعاية الصهيونية، ١٩٧٥، ص١٢٢-١٢٣، ١٤٩؛ نادية حسن سالم؛ دراسة تحليلية للدعاية الصهيونية في الولايات المتحدة ، ماجستير ، ص٨٩ .

٣ – راجع التفاصيل في : د، محمد ابراهيم فضة: الجماعات الضاغطة الصهيونية والسياسة الأمريكية، السياسة الدولية، أكتوبر ١٩٧٦ ، ص١٠٣ .

٤ – راجع : الأهرام ١٩٨٨/٥/٣ ص١١ .

٥ – راجع : د. حامد ربيع : مقدمة في العلوم السلوكية ، ١٩٧٢، ص١٨٤-١٨٧ ؛
Wilmot: The Dispossessed Minority, 1972, pp. 163 ff.

الصحف والمجلات الأمريكية في فترات الحروب بين العرب وإسرائيل للوقوف علي حقيقة هذا التحيّز الواضح للجانب الإسرائيلي ولكل ما له صلة بمصالح اليهود وبصفة خاصة في علاقتهم بالعرب ، هذه حقيقة أثبتتها كثير من الدراسات التحليلية لوسائل الإعلام الأمريكية(1) . ولا تزال وسائل الإعلام الأمريكية تتبنّي وجهة النظر اليهودية وتعبّر عن آمالهم ومصالحهم ، ويكفي أن نذكر لتأكيد ذلك أنّ إذاعة صوت أميركا هي الإذاعة الوحيدة- الناطقة بالعربية - التي نقلت خبر احتفال الألمان في ١٩٨٨/١١/٩ بالذكري السنوية الخمسين لما يُعرف "بليلة الزجاج المحطّم" The night of broken glass ، وهي الليلة التي حطّم فيها الألمان النازيّون نوافذ المحلات التي يمتلكها اليهود وحرقوا معابدهم وقتلوا بعضهم، وهي ليلة ١٩٣٨/١١/٩ التي كانت بداية الحملة النازية ضد اليهود (2) . ولم يقف الأمر عند هذا الحد، وإنّما تعرّضت معظم الصحف والمجلات الأمريكية لهذه الذكري، فأدانت موقف دول العالم "التي لم تتدخّل لإنقاذ ٣٠٠٠٠٠ ألماني يهودي من الإبادة النازية التي بدأت في تلك الليلة "المشئومة" ، كما أشارت إلي دولة إسرائيل باعتبارها "الملجأ الذي يحمي اليهود من مثل هذا الإضطهاد النازي" (3) . وقد شاركت مجلة الوثائق الرئاسية التي يصدرها مجلس الشئون الدولية في واشنطن في هذه "المظاهرة الإعلامية" عندما نشرت حديثا للرئيس ريجان بهذه المناسبة في عددها الصادر في نوفمبر ١٩٨٨ يصف فيه هذه الليلة بأنّها "فظيعة" dreadful، ويهدّد - في إشارة واضحة إلي العرب - كل من يفكّر في احتذاء نموذج هتلر. يقول ريجان في الحديث الذي أدلي به للمجلة المذكورة في ١٩٨٨/١١/٤ "إنّنا نتعهّد بأن نظل متيقّظين في معركتنا ضد أولئك الذين سوف يتبعون مثال هتلر "We Vow to be vigilant in our battle against those who would follow Hitler's example (4) وكان ريجان قد ذكر أمام تجمّع لليهود أثناء حملته الإنتخابية عام ١٩٨٤ "أنّ أي شخص يتذكّر درس المحرقة holocaust- سيفهم لماذا أرسل - أي ريجان - القوّات الأمريكية إلي لبنان" (5). أي أنّه قد فعل ذلك لحماية اليهود من الإضطهاد الذي يتعرّضون له من جانب مسلمي جنوب لبنان وحتي لا تتكرّر لليهود مأساة هتلر علي يد العرب ! (6) .

---

١ - أنظر علي سبيل المثال : خالد محمود الكومي : الوظيفة الدبلوماسية والدعاية الخارجية، ماجستير ، ١٩٧٦ ، ص٢٤٧ وما بعدها ؛ نادية حسن سالم : دراسة تحليلية للدعاية الصهيونية، ماجستير ، ١٩٧٣، ص١٤٥ وما بعدها ، نادية حسن سالم : الصورة القومية للشخصية العربية، دكتوراه ، ١٩٧٦، ص٤١٥-٤٢٧؛ د. فخري الدباغ : غسل الدماغ ، ١٩٨٢ ، ص ١٥ ، ٧٠ ؛ د. محمد ابراهيم فضة : الجماعات الضاغطة الصهيونية والسياسة الأمريكية، السياسة الدولية، أكتوبر ١٩٧٦ ، ص ١٠٧ ، د. حسن بكر : اللوبي الصهيوني ، السياسة الدولية، يوليو ١٩٩٢ ص٩٢ .

٢ - صوت أميركا ١٩٨٨/١١/١٠ ، أخبار التاسعة والعاشرة مساء (توقيت القاهرة) .

٣ - انظر علي سبيل المثال : Time 21/11/1988, p. 43; Newsweek 14/11/1988, p.13.

٤ - Presidential Documents 7/11/1988, p. 1403.

٥ - New York Times 29/10/1984, p. 23.

٦ - هكذا تتباكي وسائل الإعلام الأمريكية علي بضعة آلاف من اليهود إضطهدهم النازي وتتجاهل تماما =

(جـ) المنظمات اليهودية : وهي منظمات نشطة وفعّالة وقادرة علي التأثير في المجتمع الأمريكي والوصول إلي كل فرد فيه . واليهود هم أصحاب عدد من التنظيمات الجماعية في الولايات المتحدة والتي ترتبط نشاطاتها بجميع أنواع ومظاهر الوجود الإجتماعي [1] . وتتكتّل جميع هذه المنظّمات لدعم مصالح إسرائيل . بل إنّ بعضها قد ارتبطت نشأته بهذا الهدف مثل لجنة الشئون العامة اليهودية الأمريكية (أيباك) ، والتي تعد أقوي المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة وأكثرها جميعا تأييدا لإسرائيل . فقد أنشئت هذه اللجنة عام ١٩٥٤ لحشد التأييد المستمر للدولة اليهودية داخل الكونجرس الأمريكي وللضغط علي رجال الكونجرس من أجل استمرار إرسال المعونة العسكرية والمادية لإسرائيل [2] . ومن المنظمات اليهودية الأخري التي تمارس نشاطا في الحياة السياسية الأمريكية لصالح إسرائيل : رابطة الدفاع اليهودية ، التي شنّت حملة في أواخر عام ١٩٧٥ لتتبّع ومضايقة أعضاء الوفود الدبلوماسية لـ ٧٢ دولة صوّتت لصالح قرار الأمم المتحدة باعتبار الصهيونية حركة عنصرية ؛ والمؤتمر اليهودي الأمريكي ، الذي رفع قضية أمام محاكم واشنطن في أواخر عام١٩٧٥ أيضا لاستصدار حكم بوقف تنفيذ الإتفاق الإقتصادي الموقّع في عام ١٩٧٤ بين الولايات المتحدة والسعودية ؛ واللجنة اليهودية للمتابعة ، التي أعلنت في مارس ١٩٧٨ أنّها قد بدأت حملة منظّمة لملاحقة الدبلوماسيين المصريين في الولايات المتحدة من أجل تحطيم علاقة التعاون القائمة بين القاهرة وواشنطن [3] ، ... وغيرها .

(د) المظاهرات التي اعتاد اليهود القيام بها للإحتجاج علي كل قرار أو تصرّف تراه الجالية اليهودية في غير مصلحة إسرائيل . مثال ذلك المظاهرة التي قام بها اليهود أمام البيت الأبيض في ٦ أكتوبر ١٩٧٥ إحتجاجا علي اتفاقية الفصل بين القوات في

= ملايين الفلسطينيين الذين تضطهدهم إسرائيل وتهدم عليهم بيوتهم – وليس فقط نوافذهم – فضلا عما ترتكبه بحقّهم من مذابح وفظائع لا مثيل لها في التاريخ الحديث ، بما في ذلك نموذج هتلر ، كا تنظر وسائل الإعلام الأمريكية إلي إسرائيل كملاذ وملجأ يحمي اليهود من الإضطهاد ولا تلتفت إلي حقيقة إنتزاع اليهود لهذه الأرض من أصحابها وتحويلهم إلي لاجئين وأقليات معرّضة للإضطهاد أيضا في الدول التي نزحوا إليها – وهو تحيّز واضح ليس في حاجة إلي برهان . أمّا تبرير الرئيس السابق ريجان عملية إرسال قوّات أمريكية إلي لبنان بأنّها كانت لحماية اليهود الذين قد يتعرّضون "لمحرقة" جديدة علي يد اللبنانيين ، في الوقت الذي كانت فيه الجيوش الإسرائيلية تغزو الجنوب اللبناني وترتكب فيه المذابح والفظائع ضد الفلسطينيين ، فإنّه ممّا لا يحتاج لتعليق .

١ – راجع : د. حامد ربيع : الدعاية الصهيونية ، ١٩٧٥ ، ص١٤٩. وراجع قائمة بأهم المنظمات اليهودية ذات النفوذ في الولايات المتحدة في : نادية حسن سالم : ماجستير، ١٩٧٣، ص ٨٠-٨١؛ نادية حسن سالم : دكتوراه ، ١٩٧٦، ص٢٨٣.

٢ – صوت أميركا ، ١٨/١٠/١٩٨٨ ، برنامج مجلة اليوم ، ٩.١٥ مساء (توقيت القاهرة). أنظر أيضا: الأهرام ١٩/١٠/١٩٨٨ ص٤؛ الشعب ١٠/١٠/١٩٨٨ ص٢، السياسة الدولية ، يوليو ١٩٩٢ ، ص٩١ .

٣ – راجع مجلة السياسة الدولية : إبريل ١٩٧٦ ص ١٨٣ . ١٨٤؛ يوليو ١٩٧٨ص ١٩٥ .

سيناء [1] . والمظاهرات التي كانت تطالب بسقوط ريجان - خارج مبني كان الرئيس الأمريكي يلقي فيه خطابا أمام إحدي المنظمات اليهودية قبيل انتخابات الرئاسة في نوفمبر ١٩٨٤ - بسبب عدم رضوخه للضغط اليهودي لنقل السفارة الأمريكية في إسرائيل من تل أبيب إلي القدس [2] ، وكذا المظاهرة التي قام بها اليهود في إبريل ١٩٨٥ إحتجاجا علي زيارة الرئيس ريجان لمقبرة عسكرية في ألمانيا تضم بعض أفراد الصاعقة النازية ، وهو التصرّف الذي اعتبره اليهود تجاهلا لمشاعرهم [3] ... وغيرها .

(هـ) الدعم المالي لكل مسئول أو مرشّح لمنصب هام يعلن عن استعداده لتلبية طلبات اللوبي اليهودي والدفاع عن مصالح الدولة العبرية . وسوف نري بعد قليل كيف استخدم اليهود سلاح الدعم في الحملات الإنتخابية سواء لمنصب الرئاسة أو لمقاعد الكونجرس .

(و) ملاحقة والتشهير بكل مسئول يجرؤ علي الوقوف في طريق الدعم الأمريكي لإسرائيل أو ينافس النفوذ اليهودي في الحياة السياسية الأمريكية : فالجنرال جورج براون - الذي كان يشغل منصب رئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة - والذي أشار في أحدي تصريحاته في ١٣ نوفمبر ١٩٧٤ إلي تغلغل النفوذ الصهيوني في أمريكا وأعلن "أنّ حظرا بتروليا عربيا جديدا قد يدفع الأمريكيين إلي اتخاذ موقف أقوي يحطّم النفوذ اليهودي في هذا البلد" ، عاد بعد أقل من أسبوعين - تحت الضغط والملاحقة اليهودية - وقدّم إعتذارا علنيًا عمّا ورد بتصريحه عن اليهود [4] . كما تعرّض السناتور "تشارلز بيرسي" - الذي كان يشغل منصب رئيس لجنة العلاقات الخارجية في الكونجرس - لحملة صهيونية عالمية عام ١٩٨٤ بسبب تأييده لحقوق الشعب الفلسطيني [5]. وكان "جيمس فورستال" - وزير الدفاع الأمريكي الأقدم - قد انتحر عقب إصابته بانهيار عصبي بسبب ما تعرّض له من حملات تشهير مزرية من اليهود بعد أن أعلن عن الأضرار اللاحقة ببلاده من جرّاء النفوذ الصهيوني في الحكم الأمريكي [6] .

وعلي الرغم من الدور الكبير الذي لعبه هنري كيسنجر H.Kissinger اليهودي ووزير الخارجية الأمريكي الشهير - لمد إسرائيل بالسلاح أثناء حرب ١٩٧٣ فضلا عن المساعدات المالية العاجلة والدعم السياسي والدبلوماسي المطلق، بالإضافة إلي دوره في وقف إطلاق

---

١ - مجلة السياسة الدولية ، يناير ١٩٧٦ ، ص ٢٤٠ .

٢ - الأخبار ١٩٨٤/١١/٦ ص ٨.

٣ - صوت أميركا : ١٩٨٥/٤/٢٨ ، أخبار العاشرة مساء (توقيت القاهرة) .

٤ - السياسة الدولية ، يناير ١٩٧٥، ص ٢٤٠.

٥ - الأحرار ١٩٨٤/٨/٦ ص ٧ .

٦ - د. فخري الدباغ : غسل الدماغ، ١٩٨٢ ، ص١٧٧-١٧٨، وراجع نماذج أخري لضحايا عملية التشهير والملاحقة اليهودية في : الأهرام : ١٩٩٤/١/٢٥ ص٨، ١٩٩٤/٢/٥ ص١، الوفد ١٩٨٩/٤/٢٠ ص١٢.

النار وبدء عملية المفاوضات المباشرة بين مصر وإسرائيل ، علاوة علي تقديمه ما وصف في أحد تقارير مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية في واشنطن بأنّه أكبر تنازل أمريكي لإسرائيل عام ١٩٧٥ وهو عدم اعتراف أمريكا بمنظمة التحرير الفلسطينية ، إلاّ أنّ كيسنجر قد اتُّهم - رغم كل ذلك - من قبل اليهود بالتباطؤ في إمداد إسرائيل بالمساعدات العسكرية أثناء الحرب ، وطالبت بعض الدوائر الخاضعة للنفوذ الصهيوني في الولايات المتحدة بإعفائه من منصبه . بل وقد فُرض عليه "الحرمان الديني" من قبل مجموعة من زعماء اليهود في أمريكا الذين وصفوه بأنّه "أخطر تهديد يواجه ملايين اليهود منذ الحرب العالمية الثانية"[١] .

وقد كان من الطبيعي أن يتعرّض كل من القس الأسود جيسي جاكسون J. Jackson وزعيم المسلمين السود لويس فرقان L.Farrakhan لحملة إرهاب واسعة النطاق بسبب إنتقاداتهما لإسرائيل وجماعات الضغط اليهودية الموالية لها ومنافستها النفوذ اليهودي في الحياة السياسية الأمريكية[٢] . كما كان من الطبيعي أن يتلقّي الدكتور ماهر حتحوت - المتحدّث باسم المركز الإسلامي في لوس أنجيلوس - تهديدا بالإغتيال عندما بدأ المركز إبتداء من عام ١٩٨٨ يخطّط لانتخاب عضو مسلم في الكونجرس الأمريكي وبسبب دعوته المسلمين الأمريكيين لتسجيل أسمائهم في الكشوف الإنتخابية وممارسة حقّهم الإنتخابي والمشاركة في الحياة السياسية لتأكيد دورهم كعنصر فاعل علي المسرح السياسي الأمريكي[٣] .

ولم يسلم رؤساء الولايات المتحدة ذاتهم من هذه الضغوط التي يمارسها اليهود ضد كل من تباطأ في إجابة مطالبهم ، ويكفي أن نتذكّر تلك الحملة التي خضع لها الرئيس الأمريكي نيكسون أثناء حرب ١٩٧٣ وتهديد اللوبي اليهودي له بأنّهم يستطيعون تأليب الرأي العام ضدّه لأنه "يتجاهل الأخطار التي تحيط بإسرائيل" ، وهي الحملة التي قادت إلي تفويض كيسنجر لتلقّي تعليمات وتوجيهات تل أبيب وتنفذيها فورا ومنح إسرائيل مبلغ ٥٠٠ مليون

---

١ - راجع تقرير مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية في واشنطن بعنوان : خيارات الرئاسة الأمريكية في التسعينات ، ترجمة وإعداد هالة مصطفي ، الأهرام ١٩٨٨/١١/٢٧ ص٥ ؛ وانظر السياسة الدولية : يوليو ١٩٧٥ ص٢٢٣ ؛ أكتوبر ١٩٧٥ ص٢١٤.

٢ - راجع علي سبيل المثال : الأهالي ١٩٨٤/٧/٢٥ ص٢؛ النور ٨٤/٧/١١ ص١ ؛
Pomper: The Election of 1984, 1985, p. 47; Time: 11/4/1988 pp. 10-11; 18/4/1988, pp. 22-24; New York Times: 6/5/1984, p. 26; 26/6/1984, p. 7; 28/6/1984, p. 22; 29/6/1984, pp. 1, 12; 30/6/1984, p. 1; 31/7/1984, p. 15.

٣ - أنظر : فهمي هويدي: فقه الأقلية ، الأهرام ١٩٨٩/١/١٧ ص٧؛ فهمي هويدي : الإسلاميون علي طريق المشاركة ، الأهرام ١٩٨٩/٩/٢٦ ص٧ .

دولار كمعونة عاجلة ثم مبلغ ٢ر٣ مليون دولار أخري وكذا مبلغ ١٢٨ مليون دولار قيمة أسهم "النداء اليهودي" التي اشترتها الولايات المتحدة ، فضلا عن تزويد إسرائيل بالمساعدات العسكرية التي تطلبها والسماح بمشاركة أفراد أمريكيين في المعارك (١) .

(ز) أمّا سلاح معاداة الساميّة Anti-semitism ، فهو أمضي سلاح تشهره الجالية اليهودية في أمريكا ضد كل من يتناول تصرّفاتها بالنقد وكل من يشترك في نشاطات معادية لليهود (٢) . وقد أشهر اليهود هذا السلاح مؤخرًا ضد كل من جاكسون ولويس فرقان(٣). كما أشهروه ضد "فريدريك مالك" - أحد مساعدي جورج بوش في الحملة الإنتخابية (٨٨) والذي كان يشغل منصب نائب رئيس اللجنة القومية للحزب الجمهوري - لمجرّد أنّه قد أعدّ قائمة في عام ١٩٧١ - بناء علي تعليمات الرئيس الأمريكي نيكسون - بأسماء كبار موظّفي وزارة العمل الأمريكية من اليهود (٤) ، وضد خمسة آخرين من أعضاء اللجنة الاستشارية في الحملة الإنتخابية لجورج بوش والذين اتّهمتهم صحيفة "جويش ويك" بالعمل مع إحدي المنظمات المعادية لليهود . وعلي الرغم من أنّ هذا الإتهام في حد ذاته يتعارض مع حريّة الأفراد في الإنتماء إلي التنظيمات السياسية المختلفة ، وعلي الرغم من رفض مستشارو بوش لهذا الإتهّام وإنكارهم الإشتراك في أي نشاطات معادية للساميّة ، وعلي الرغم من تأكيد المتحدّثة باسم الحملة الإنتخابية لجورج بوش علي أنّ هذه الإتّهامات "نتيجة لدوافع سياسية وأنّه قد تم تخطيطها لتحويل الإنتباه عن القضايا الحقيقية" ، وعلي الرغم من اعتراف بوش ذاته بأنّ فريدريك مالك "رجل شريف لا يحمل أي أثر - ولو ضئيل - من آثار التعصّب"، فإنّ جميع المتّهمين بمعاداة السامية قد أجبروا علي تقديم إستقالتهم (٥).

---

١ - راجع : دونالدنيف: محاربون ضد اسرائيل ، عرض حمدي فؤاد ، الأهرام ٨٨/٨/٢٣ ص٥ .
Congress and The Nation Review, Vol. IV, 1977, p. 852.

٢ - يستخدم اليهود سلاح معاداة الساميّة لتهديد كل من يجرؤ علي انتقاد إسرائيل سواء في الولايات المتحدة أو في غيرها من الدول . راجع علي سبيل المثال في بريطانيا :
Adams and Mayhew: Publish it not, 1976, p. 112.

٣ - Time: 11/4/1984. P. 8; 18/4/1988, PP. 22, 24; New York Times : 26/6/1984 P. 7; 30/6/1984, P.I.

٤ - كان فريدريك مالك يعمل رئيسا للعاملين في البيت الأبيض في عهد الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون وكان نيكسون يعتقد أنّ الموظّفين اليهود بوحدة الإحصاء في وزارة العمل يقومون بتغيير البيانات عن حالة الإقتصاد الأمريكي وعن البطالة من أجل إحراجه سياسيا ، ولذلك فقد أصدر نيكسون تعليمات - في عام ١٩٧١ - لفريدريك مالك للتقصّي عن هذه "المؤامرة اليهودية" في وزارة العمل . وبناء علي هذه التعليمات فقد قام فريدريك مالك بوضع قائمة بأسماء كبار موظّفي وزارة العمل الأمريكية من اليهود ، وهو ما اعتبره اليهود عملا معاديا لهم كما اتّهمته صحيفة "واشنطن بوست" في ١٩٨٨/٩/١١ بممارسة التمييز العنصري ضد اليهود . راجع : الأهرام ١٩٨٨/٩/١٣ ص٤ .
The Washington Post 11/9/1988, PP. A1, A14; 12/9/1988, PP. A1, A4.

٥ - راجع : الأهرام ١٩٨٨/٩/١٣ ص٤ ؛ ١٩٨٨/٩/١٤ ص٤ .

ولم يملك المرشّح الجمهوري – الذي أصبح فيما بعد رئيسا للدولة – القدرة علي الدفاع عنهم في مواجهة اللوبي اليهودي الهائل .

(ح) أمّا إذا لم تفلح كل هذه الأدوات أو الأساليب في تنفيذ وتحقيق المخطّطات اليهودية وفي إبعاد كل من يقف في طريقها ، فإنّ اللجوء إلي العنف والتصفية الجسدية يصبح ضرورة لا بد منها . مثال ذلك حوادث الإنفجارات التي تعرّضت لها بعض الجمعيات الأمريكية العربية المؤيّدة للجانب الفلسطيني ، وكذا حادث إغتيال "إسكندر عودة" رئيس اللجنة الإقليمية لمكافحة التمييز العنصري ضد العرب في لوس أنجيلوس في ١١ أكتوبر ١٩٨٥ ، وهو اليوم التالي مباشرة لإشادته – في برنامج تليفزيوني – بياسر عرفات ووصفه له بأنّه "رجل محب للسلام" ومطالبته الشعب الأمريكي بالإستماع إلي وجهة نظره [١] ..

موضع الدين في عملية تخطيط الحركة السياسية اليهودية :

وهكذا دأب اليهود علي استئصال كل نشاط يمكن أن يمارس في الحياة السياسية ضد مصالح إسرائيل، وكل مسئول يجرؤ علي تحدّي اللوبي الصهيوني أو عدم الإذعان لمطالبه. وفي الوقت الذي يمارسون فيه نشاطهم السياسي ويؤسّسون دعوتهم الصهيونية علي الدين، فإنّهم يناضلون بشراسة ضد كل توظيف للدين من جانب الأطراف الأخري، حتي لو كان الرئيس الأمريكي ذاته ، وحتي لو كان ذلك من قبيل الدعاية الإنتخابية . فتوظيف الدين من جانبهم يجلب لهم الدعم ويضمن لهم البقاء، أمّا توظيف الدين من جانب غيرهم فيجلب عليهم العزلة والإضطهاد ويهدّد وجودهم بالفناء . لذلك فإنّ اليهود – الذين يعتمدون علي الدين كأحد مقوّمات عملية تخطيط الحركة السياسية – يعارضون بإصرار أي اتجاه ديني في السياسة الأمريكية إذ أنّ ذلك من شأنه أن يؤدّي إلي تحجيم قوّتهم وتأثيرهم[٢] ، ولذا فإنّهم لم يمنحوا تأييدهم الكامل لكارتر "الورع" في انتخابات عام ١٩٧٦ . كما أنّهم لم يعطوا صوتهم لريجان في انتخابات ١٩٨٠ . ١٩٨٤ بسبب شعاراته الدينية، أما جيري فالويل زعيم "الأكثرية الأخلاقية" فقد ناصبوه العداء لأنّه يدعو الشعب الأمريكي للعودة إلي تراثه الديني المسيحي. وهكذا يصر اللوبي اليهودي علي الحيلولة دون اتصال المجتمع الأمريكي بالتراث الديني الذي خلّفه البيوريتان، ودون إقحام القيم والمباديء الدينية في الحياة السياسية ، ودون أي محاولة للتخفيف من وطأة العلمانية السياسية أو لتخفيض إرتفاع الحاجز الذي أقامه الدستور بين الدين والدولة، في الوقت الذي يتمسكون هم فيه باهداب الدين وينطلقون منه في بناء إستراتيجيّتهم في التعامل مع المجتمع الأمريكي وفي المشاركة السياسية .

---

١ – الأحرار : ١٩٨٦/٧/١٤ ص٧ .

٢ – أنظر : د. إبراهيم عبد العزيز المهنا : الفكر المحافظ الأمريكي والصراع العربي الإسرائيلي ، السياسة الدولية ، يناير ١٩٨٩ ، ص ٣٣ .

المعارضة اليهودية والنازيّة الجديدة في المجتمع الأمريكي :

رغم كل ما تقدّم فإنّه يجب أن نعترف بأنّ هناك من الأمريكيين – اليهود وغير اليهود – من لا يؤمن بكل عناصر ومقوّمات هذه الإستراتيجية التي رسمها اللوبي الصهيوني وحدّد لها تلك الأدوات والمسالك العنيفة :

أ – فإذا كان جميع اليهود في أمريكا يؤيّدون احتلال فلسطين تحقيقا لنبوّة التوراة ، فإنّ بعضهم ينتقد الطابع اللاإنساني لبعض السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين والتأييد المطلق الذي تتلقّاه إسرائيل من يهود أمريكا . وعلي سبيل المثال فقد اتّخذ المجلس اليهودي الأمريكي في ٣ مايو ١٩٦٦ قرارا ندّد فيه بالنشاط الصهيوني وبالتشريعات الإسرائيلية . وأشار المجلس في قراره إلي "إنّ يهود أمريكا يؤيّدون الصهيونية بسذاجة لأن أهدافها السياسية مغلّفة بعبارات ذات طابع إنساني" . وفي أوائل نوفمبر ١٩٨٧ أعدّ إتحاد التجمّعات العبريّة الأمريكية في مؤتمره بمدينة شيكاغو – مشروع قرار يدعو إلي أن تتوصّل إسرائيل إلي تسوية سلميّة مع الدول العربية وإلي انعقاد مؤتمر دولي يسمح بمشاركة عدة أطراف في التسوية – وهو الحل الذي كانت ترفضه حكومة اسرائيل بزعامة الليكود . كما انتقدت الندوة التي عقدتها مجلة "برزنت تنسي" – الناطقة باسم الجماعات اليهودية في الولايات المتحدة – في مايو ١٩٨٨ إسرائيل بسبب تصاعد العنف في الضفة الغربية وأعمال القهر التي تمارسها ضد انتفاضة الشعب الفلسطيني . وقد أعلنت إحدي اليهوديّات التي شاركت في الندوة – وهي محامية أمريكية – أنّه "إذا كانت هناك وحدة واهتمام بين يهود العالم بمستقبل إسرائيل ، فإنّ عليهم أن يبحثوا معها الآثار المدمّرة التي سيتركها استمرار إحتلالها لأراضي أكثر من مليون ونصف لاجيء فلسطيني" . وبخصوص موقف اليهود الأمريكيين تساءلت المحامية اليهودية الأمريكية في دهشة : "ماذا حدث لنا كيهود أمريكيين ؟ وأي قوة هذه التي تغشي بصرنا وتجعلنا لانري الخطر القادم ؟ "وأضافت: "إنّ سكوتنا لا يخدم إسرائيل ولا يخدم اليهود" . وفي أكتوبر ١٩٨٨ وجّهت ثلاثة مجموعات يهودية أمريكية كبري أنتقادات للجماعات اليهودية المؤيّدة لإسرائيل وعلي رأسها لجنة الشئون العامة اليهودية الأمريكية (أيباك) ، وذكرت في رسالة بعثت بها إلي "إدوارد ليفي" – رئيس أيباك – "أنّ منظمته تبالغ في اتّخاذ مواقف لا توافق عليها المنظمات اليهودية الأخري ولا تعبّر عن إجماع الرأي اليهودي" . وأخيرا فقد عارضت بعض المنظمات اليهودية الرئيسية في الولايات المتحدة موقف إسرائيل المتعنّت من مسألة الحوار المباشر مع منظمة التحرير الفلسطينية رغم القرار الأمريكي ببدء الحوار مع المنظمة علي إثر خطاب عرفات في مقر الأمم المتحدة في جنيف في ديسمبر ١٩٨٨ والذي إعترف فيه بحق إسرائيل في الوجود ونبذ الإرهاب (١) .

---

١ – راجع حول كل ذلك : السياسة الدولية ، يوليو ١٩٦٦ ، ص ٢١٤؛ الوفد ١٩٨٩/٤/٨ ص١؛ الأهرام: =

ب – وأمّا الأمريكيين من غير اليهود ، فإنّ الدعاية الصهيونية لم تنجح في استئصال الشعور المعادي للسامية لدي الكثيرين منهم . فقد أكّد إستطلاع للرأي أجري في مدينة برانستون الأمريكية ونشرته وكالة رويتر البريطانية أنّ إسرائيل تأتي في قائمة الدول التي يكرهها الأمريكيون ، وأنّ كثيرا منهم يفضّل البترول العربي علي مسألة دعم اليهود ويشعر بالأعباء الضخمة التي تتحملها الخزانة الأمريكية لرعاية هذه الدولة التي لا تستطيع أبدا أن تعتمد علي قدراتها الذاتية والتي تقدّم مصلحتها الخاصة علي مصالح الشعب الأمريكي وعلاقاته مع كل شعوب منطقة الشرق الأوسط الأخري . كما تأكّد هذا الإتجاه عندما لوحظ أنّ باب "بريد القرّاء" اليومي في واحدة من أكبر الصحف الأمريكية – وهي صحيفة نيويورك ديلي نيوز – ظل يتلقّي تيّارا ثابتا من الخطابات المضادة لإسرائيل وكان أغلبها يثير هذا التساؤل : لماذا ينفق الأمريكيون ثلاثة مليارات دولار كل عام علي إسرائيل في حين تقوم الحكومة الأمريكية بإجراء خفض كبير علي نفقات دعم الإسكان للمواطن الأمريكي ؟ . وقد اعترف تقرير أصدرته رابطة "نبذ التشهير" اليهودية الأمريكية في يناير ١٩٨٩" أنّ حوادث وموجات اضطهاد وكراهية اليهود في الولايات المتحدة قد زادت خلال عام ١٩٨٨ بسبب الممارسات الإرهابية الإسرائيلية ضد المواطنين الفلسطينيين في الأراضي المحتلّة وبسبب زيادة قوة وتأثير المنظمات المعارضة لليهود" ، وهي المنظمات التي يطلق عليها اليهود وصف "النازية الجديدة في أمريكا"(١) .

رغم ذلك ، فلا بد من الإعتراف بأنّ قوة اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة ونفوذه الهائل في دوائر المال والإقتصاد والمعلومات لا يزالان قادرين علي أن يحجبا كل انتقادات الشعب الأمريكي ، وبصفة خاصة في ظل مجتمع أقليّات لا يقرّر مصيره المواطن العادي وإنّما جماعات الأقليات النشيطة سياسيا، وفي مقدّمتها جميعا الجماعة اليهودية التي أثبتت – حتي الآن – قدرتها علي توجيه واستغلال المواطن الأمريكي العادي والتأثير في إرادته .

= ١٩٨٧/١١/٤ ص٤؛ ١٩٨٨/٥/٣ ص١١؛ ١٩٨٨/١٠/١٩ ص٤؛ ١٩٨٨/٢/١٩ ص٥؛ ١٩٨٩/٤/٥ ص٤؛ صوت أميركا : ١٩٨٨/١٠/١٨ ، برنامج مجلة اليوم ، ٩.١٥ مساء (توقيت القاهرة) ؛
Gillon: America and Israel-who can Break the Spell? Middle East International, April, 1976, p. 5; Brownfeld: American jews Growing Resitive, Middle East international, july 1976, p. 13; Time 26/12/1988, p. 9; Observer 18/12/1988, P. 23; The Economist 29/7/1989, P. 37; Herald Tribune 24/7/1989, p.2.

١ – بخصوص هذا الإتجاه راجع : د. حامد ربيع : الدعاية الصهيونية ، ١٩٧٥ ، ص١٣٨ ، ١٥٥؛ د. معتز سيد عبدالله: الإتجاهات التعصبية، عالم المعرفة، مايو ١٩٨٩، ص١٨ ، ٢٢؛ الوفد ١٩٨٤/٤/١٩ ص١٠؛ الشعب ١٩٨٦/١٢/٩ ص٣؛ الأهرام ١٩٨٨/٣/٢٩ ص٥؛ ١٩٨٩/١/١٨ ص٧؛ ١٩٨٩/١/٣١ ص٤ ؛
Lipset and Raab: The Politics of Unreason, 1971, P. 438, The Washington Post 21/2/1989, p. A19.

النفوذ اليهودي ومظاهر التحكّم في العملية القرارية :

ما سبق يسمح لنا بالتأكيد - دون أدني مبالغة - علي أنّ الجماعة اليهودية في الولايات المتحدة هي القوة السياسية الأولي، بين الجماعات الدينية، التي تتحكّم في النشاط السياسي وتمارس نفوذا هائلا علي عملية صنع القرار السياسي الأمريكي . هذه الحقيقة أضحت إحدي المسلّمات الكبري في الحياة السياسية الأمريكية ، وإنّ مخرجات النظام السياسي الأمريكي لتقدّم البراهين الواضحة علي ذلك . فالجميع يعرف كيف يكون للأقليّة اليهودية الإعتبار الأول في عملية صنع القرار السياسي المرتبط بالسياسة الخارجية الأمريكية، وبصفة خاصة في الشرق الأوسط، حتي لو جاء ذلك علي حساب مصالح وعلاقات الولايات المتحدة مع الدول الأخري[1] . أما في النطاق الداخلي ، فإنّه لا تكاد تخلو مؤسّسة من مؤسّسات الدولة من التأثير اليهودي . وسوف نتناول فيما يلي تأثير اللوبي اليهودي علي أكبر مؤسّستين من مؤسّسات الحكم في أمريكا وهما مؤسّسة الرئاسة Presidency والكونجرس Congress .

التغلغل اليهودي في مؤسّسة الرئاسة :

تبدو مؤسّسة الرئاسة الأمريكية كما لو كان يحيط بها ستار حديدي من النفوذ الصهيوني ، وهو ما اعترف به صراحة أحد الكتّاب اليهود الأمريكيين في عام ١٩٥٠ عندما قال في كتاب أسماه "الستار الحديدي الذي يحيط بأمريكا" : "إنّ جميع رؤساء الولايات المتحدة ومعاونيهم ينحنون أمام الصهيونية مثلما ينحني أي رجل أمام ضريح مقدس"[2]. هذه النتيجة التي انتهي إليها المؤلّف اليهودي إعترف بها "أدموند مسكي" - الذي شغل منصب وزير الخارجية في عهد الرئيس كارتر - في خطاب ألقاه في ٩ يونيو ١٩٨٠ في نادي الصحافة الوطنية بواشنطن عندما أعلن أنّه "عبر ثلاثة عقود إلتزمت الولايات المتحدة بأمن إسرائيل إلتزاما لا يتزعزع . وقد لعبنا دورا نفخر به في خلق دولة إسرائيل . ودعّمنا ذلك الإلتزام باستثمارات سخيّة في أمن إسرائيل وازدهارها . فالرئيس كارتر وحده طلب من الكونجرس مساعدة لإسرائيل تزيد علي عشرة آلاف مليون دولار . وهو اليوم يقف - حيث وقف قبله ستة من الرؤساء الأمريكيين - علي صخرة دعم إسرائيل قوية وآمنة"[3].

١ - أنظر علي سبيل المثال النتائج التي ترتّبت علي الدعم الأمريكي لإسرائيل في حرب ١٩٧٣ في :
Bryson : US Middle East Policy and the National Interest, Middle East International, October 1974, pp. 7-9; Id: America's Wrong Turning, Middle East International, August 1975, p. 10.

٢ - فخري الدباغ: غسل الدماغ - دراسة نفسية إجتماعية لظاهرة التمذهب وتحويل الإتجاهات،١٩٨٢، ص١٧٨.

٣ - راجع نص خطاب مسكي في : مجلة المجال ، يوليو ١٩٨٠، الملحق. وحول تقييم سياسة =

وبطبيعة الحال فقد كان ريجان هو الرئيس الثامن في سلسلة الرؤساء الأمريكيين "الواقفين علي صخرة دعم إسرائيل" منذ قيامها في عام ١٩٤٨ . والغريب أنّ ريجان - الذي لا يدين لليهود بفوزه في انتخابات الرئاسة - إذ أنّهم قد تحوّلوا إلي منافسه الديموقراطي بسبب تصريحاته الدينية كما أسلفنا(١) - قد فاق الرؤساء السبعة الذين سبقوه في خضوعه لضغوط اللوبي اليهودي ففي دعمه للدولة العبرية ، وهو الأمر الذي يعترف هو به صراحة في خطبه وأحاديثه . ففي خطاب له أمام أحد المراكز اليهودية في أكتوبر ١٩٨٨ أعلن ريجان "أنّه يتعيّن علي إسرائيل أن تبقي قوية" ، وأضاف : "أنّ حكومته كانت أفضل صديق لإسرائيل شهده البيت الأبيض ، وأنّ العلاقات بين الدولتين أصبحت أكثر دفئا من أي وقت مضي" (٢) . وفي حديث له في ٤ نوفمبر ١٩٨٨ اعترف ريجان من جديد بأنّ أمريكا هي أفضل صديق لإسرائيل ، وبأنّه لا يعتقد أنّ هناك دولة تربطها بأمريكا علاقة صداقة أقوي من تلك التي تربطها بإسرائيل ، وبأنّ الإدارة الأمريكية في عهده بذلت أقصي وسعها لكي تربط الشعبين الأمريكي والإسرائيلي أكثر من أي وقت مضي ، كما اعترف بأنّ التعاون الإستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل ليس له سابقة من نوعه Unprecedented وبأنّ الأمريكيين قد وفوا دائما بالتزامهم بضمان أمن إسرائيل في الشرق الأوسط(٣) .

والحقيقة أنّ الأمر ليس مجرّد تصريحات ، بل إنّ الواقع يؤكّد صدق هذه التصريحات فقد وصل النفوذ اليهودي إلي ذروته في عهد الرئيس رونالد ريجان الذي استطاع اليهود أن يحصلوا منه علي ما لم يحصلوا من أي رئيس قبله : فالمساعدات الأمريكية لإسرائيل بلغت في عهد ريجان إلي أرقام هائلة (٤) . وفي بعض السنوات تحوّلت هذه المساعدات إلي منح لا تردّ ، كما حدث في عام ١٩٨٤ - قبيل الإنتخابات الأمريكية التي رشّح فيها ريجان للمرّة الثانية - عندما حصلت إسرائيل علي منحة لا ترد قدرها ٢.٦ مليار دولار ، منها ١.٢ مليار

= كارتر الخارجية تجاه إسرائيل أنظر :

Mosher: Can The Lobby Stop Carter? Middle East International, November 1977, pp. 4-5.

١ - أشارت التقديرات الإنتخابية إلي أنّ أكثر من ٧٠٪ من الناخبين اليهود ادلوا بأصواتهم لصالح مونديل في الإنتخابات الرئاسية عام ١٩٨٤ . راجع : الأخبار ٧/١١/٨٤ ص١؛ الأحرار ١٢/١١/١٩٨٤ ص٧؛
Pomper: The Election of 1984, 1985, pp. 50, 66, 70, 169 and the table P. 68; Abramson, Aldrich and Rohde: Change and Continuity in the 1984 Elections, 1987, PP. 141-142 and the Table P. 137.

٢ - الأهرام ١/١١/١٩٨٨ ص٤ .

٣ - راجع نص الحديث في :
Presidential Documents 7/11/1988. pp. 1400-1403.

٤ - يصل متوسط المساعدات المالية التي حصلت عليها إسرائيل من إدارة الرئيس ريجان إلي حوالي ٢ مليار دولار سنويا . أي أن إسرائيل قد حصلت من إدارة ريجان وحدها علي حوالي نصف المساعدات الأمريكية التي حصلت عليها منذ إنشائها عام ١٩٤٨ .

مساعدات اقتصادية و ١.٤ مليار دولار مساعدات عسكرية (١) . كما حصلت إسرائيل علي هذه المساعدات والمنح الإقتصادية دفعة واحدة بعد أن كانت تحصل عليها علي أربع دفعات كل سنة . أما علي مستوي التعاون العسكري ، فقد حصلت إسرائيل من إدارة الرئيس ريجان علي أضخم كمية من الأسلحة المتطوّرة التي تضمن تفوق إسرائيل علي جيرانها العرب ، وذلك في إطار "إتفاقية التعاون الإستراتيجي" التي وقّعت بين البلدين في ١٩٨٣/١١/٢٩، بعد عامين من توقيع مذكّرة "التفاهم الاستراتيجي" Strategic Understanding في ١٩٨١/١١/٣٠ بين أمريكا وإسرائيل . وبتوقيع إتفاقية التجارة الحرّة Free-Trade بين البلدين في يونيو ١٩٨٥ تحولّت إسرائيل إلي "ولاية أمريكية" لها حق الإنتفاع بكل مظاهر التقدّم التكنولوجي الأمريكي ، والنفاذ إلي السوق الأمريكي بدون أية قيود ، والإستئثار بنسبة كبيرة وهامة من الإستثمارات الأمريكية، وغير ذلك . ثم جاء الدعم السياسي والدبلوماسي الثابت لإسرائيل من جانب حكومة ريجان لكي يتوّج هذا التحالف - غير الطبيعي وغير المتكافيء - بين أقوي وأغني دولة في العالم من جانب وأكثر دول العالم ضعفا واعتمادا علي غيرها في الحصول علي ابسط متطلّبات الحياة من جانب آخر (٢) .

والأخطر من ذلك أنّ التغلغل اليهودي في وزارتي الخارجية والدفاع قد بلغ ذروته في عهد ريجان . ويعترف بعض المسئولين الأمريكيين الآن "أنّ الإسرائيليين يعلمون كل شيء فور حدوثه، وأنّ عملاء الموساد متغلغلون في الإدارات الحكومية للحصول علي أية معلومات لا ترغب الحكومة الأمريكية في إعطائها لإسرائيل (٣) . يؤكد ذلك ما كشفت عنه مجلة "دير شبيجل" الألمانية في ١٩٨٨/١٢/١٩ من أنّ إسرائيل قد تلقّت ملايين الدولارات من حكومة ألمانيا الغربية خلال السنوات العشر الماضية وذلك لتطوير نظام راداري "سرقته" إسرائيل من

---

١ - وقد علّقت صحيفة "كريستيان ساينس مونيتور" الأمريكية علي ذلك بقولها أنّ هذا يعني أنّ نصيب كل مواطن أمريكي دافع للضرائب من هذا العبء المالي يصل إلي ٢١ دولار و ٦٦ سنتا . كما أنّه يعني أنّ نصيب كل مواطن إسرائيلي من هذه المساعدات يبلغ ٦٧٣ دولارا . راجع بهذا الشأن : الأهرام ١٩٨٤/١٠/٢٦ص٤؛

Congress Review, Vol. Vl. 1985, pp. 160, 172, New York Times 16/10/1984, P.l; The Christian Science Monitor 24/10/1984. p. 14.

٢ - استمرت المساعدات المالية والالتزام بدعم اسرائيل العسكري وضمان تفوقها الكيفي علي جميع الدول العربية في عهد الرئيس بوش كما كانت عليه في عهد ريجان راجع : الاهرام ٩٢/٥/٢ ص٤ ، ٩٢/٩/١٧ ص٤، ٩٢/٩/٢٩ ص٦ .

٣ - إعترف "بول فندلي" - عضو مجلس النواب الأمريكي السابق - في كتابه الخطير المنشور في عام ١٩٨٥ بعنوان "من يجرؤ علي الكلام" ، وفي حديث له مع صحيفة الشرق الأوسط السعودية عام ١٩٨٤، وفي الندوة التي عقدها بمركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام يومي ١٤ و ١٥ يناير ١٩٨٩ ، باختراق إسرائيل - عبر اللوبي الصهيوني - لوزارتي الدفاع والخارجية في الولايات المتحدة لجمع المعلومات التي تعود بالفائدة علي الكيان الصهيوني في إسرائيل . لمزيد من التفاصيل راجع =

الولايات المتحدة. وأوضحت المجلة أنّه منذ عام ١٩٧٨ دفعت الحكومة الألمانية للحكومة الإسرائيلية ٥٧٠ مليون دولار لتطوير هذا النظام الراداري المسمّي "سربيروس" لتزويد طائرات "التورنادو" به. كما أشارت إلي أنّ مسئولين أمريكيين قد ذكروا أنّ التكنولوجيا المستخدمة في هذا النظام الراداري أمريكية "مائة في المائة"، وأنّه لذلك رفض خبراء إسرائيل بشكل قاطع أن يتم اختبار أجهزة الرادار في قاعدة أمريكية خشية انكشاف أمر "السرقة"(١).

اللّوبي اليهودي وأدوات ومظاهرات التحكّم في الظاهرة الإنتخابيّة :

إن السلوك السياسي للمرشّحين لمنصب رئيس الجمهورية في الولايات المتحدة ليس في النهاية سوي ترجمة دقيقة لمطالب اللوبي اليهودي الذي يساهم بالشق الأكبر في عملية تمويل المرشّح الذي يتعهّد بدعم إسرائيل والرضوخ لمطالب اللوبي اليهودي ، وذلك في إطار هذا العرض المفتوح الذي يطرحه يهود أمريكا "بمساندة وتأييد كل مرشّح يتبنّي قضايا اليهود الأمريكيين ويدافع عن مصالح إسرائيل" .

وقد ساعد اليهود علي استخدام هذه الأداة في تحقيق مطالبهم ما تتطلّبه الحملات الإنتخابية من نفقات باهظة يعجز عن تغطيتها الشخص المرشّح أو ميزانية الحزب الذي ينتمي إليه . ويكفي أن نذكر لبيان ذلك ولمعرفة حجم الإنفاق الذي يتعيّن أن يبذله كل مرشّح للرئاسة أنّ التقديرات قد أكدت أن الرئيس رونالد ريجان قد أنفق ٢٠,٢ مليون دولار في الانتخابات التمهيدية فقط ، أي لكي يفوز بترشيح حزبه الجمهوري ، وذلك في بداية معركة انتخابات الرئاسة عام ١٩٨٤ . وكذا فقد أنفق منافسه الديمقراطي والترموندال Walter Mondale ١٨,٥ مليون دولار في الإنتخابات التمهيدية وحدها . أمّا النفقات اللازمة للمرحلة الثانية ، أي لتمويل المعركة الإنتخابية ضد مرشّح الحزب الآخر ، فتبلغ مئات الملايين من الدولارات لكل مرشّح ، كما أنّها في تزايد مستمر : فقد بلغت نفقات الحملات الانتخابية الرئاسية الأمريكية التي جرت في عام ١٩٦٨ حوالي ٩١ مليون دولار ، أرتفعت في انتخابات عام ١٩٧٢ إلي ١٣٧,٨ مليون دولار ، تم في انتخابات عام ١٩٧٦ إلي ١٥٩,٧ مليون دولار. أما نفقات الحملات الرئاسية عام ١٩٨٠ فقد بلغت ٢٧٥ مليون دولار ، إرتفعت في عام

= الأحرار ١٩٨٤/٨/٦ ص٧؛ عادل حسين : بول فندلي - الذين استطاعوا أن يتكلّموا ، الشعب ١٩٨٦/١٢/٩ ص٣؛ مركز الدراسات الإستراتيجية : بول فندلي يجرؤ علي الكلام ، الأهرام ١٩٨٩/١/١٨ ص٧؛ خالد محمد خالد : الحمائم الصامدة في وجه الصقور ، الوفد ١٩٨٩/٤/٢٠ ص١٢ .

١ - الأهرام ١٩٨٨/١٢/٢٠ ص٤. وراجع أيضا نماذج أخري في : مايكل سابا: شبكة هرمجدون ، عرض وتقديم ممدوح لطفي ، أخر ساعة ١٩٨٩/٧/٢٦ ص٢٧ .

١٩٨٤ إلي أكثر من ١٨٠٠ مليون دولار ، وهو رقم يقل كثيرا عن الرقم الذي بلغته نفقات حملة الإنتخابات الرئاسية عام ٨٨ أو عام ١٩٩٢ . هذا بخصوص الحملات الرئاسية وحدها. أما إجمالي ما ينفق علي الحملات الإنتخابية : الرئاسية والبرلمانية والمحلية ، فيصل إلي أرقام هائلة بلغت في سنة ١٩٨٠ وحدها بليون دولار [١] .

ولمّا كان المرشّح وحده يعجز عن تمويل حملته الإنتخابية ، ولمّا كانت ميزانيات الأحزاب المحدودة لا تغطّي النفقات الباهظة التي تتطلّبها الحملات ، ولمّا كانت هناك صلة وثيقة بين حجم الإنفاق علي الحملة الدعائية والنتيجة النهائية للانتخابات [٢] ، فقد أصبح المال هو عصب النجاح لأي مرشّح للرئاسة ، وبمثابة "لبن الأم" السياسة – علي حد تعبيز أحد الكتب الأمريكية : Money is the mother's milk of politics[٣] ، والعامل الذي لا يمكن الإستغناء عنه للفوز بمنصب الرئيس . وأصبح من الضروري أن يعتمد المرشّحون علي تبرّعات ومساعدات مالية من المؤسّسات والمنظّمات والجماعات التي ترغب في ذلك ، وأن تشكّل هذه التبرّعات نسبة كبيرة من جملة المنفق علي الحملات الإنتخابية . ويكفي أن نشير إلي أنّ هذه التبرّعات والمساعدات قد بلغت حوالي ٤٠٪ من جملة المنفق علي الحملات الإنتخابية عام ١٩٨٠ [٤] .

ولمّا كانت هذه المنظّمات والجماعات لا تمد يد المساعدة ولا تنفق ملايين الدولارات بدون مقابل ، ولكنّها تجزل العطاء للمرشّح الذي تضمن فوزه – أو علي الأقل تتوقّعه – والذي يتعهّد بالدفاع عن مصالحها ، ولمّا كانت الجماعة اليهودية في الولايات المتّحدة من أكثر الجماعات ثراء وأكثرها نفوذا في مجال المعلومات والدعاية ، فضلا عن أنّها من أكثر الجماعات التي لها مطالب سياسية محدّدة وأكثرها استعدادا "للإنفاق" من أجل إجابة هذه المطالب ، فإنّ ظاهرة تسابق مرشّحي الرئاسة الأمريكيين لإرضاء الجماعة اليهودية وبذل الوعود بدعم دولتهم العبريّة تصبح مسألة طبيعية . كما أنّ تحقّق سيطرة رأس المال اليهودي

---

١ – حول نفقات الحملات الإنتخابية الرئاسية الأمريكية راجع : الأخبار ٨٤/١١/٧ ص٢ ؛ مجلة أكتوبر : ١٩٨٨/١١/٦ ص٤٤ ؛ الأهرام ، ١٩٩٢/١١/٥ ص٥ ؛

Heard and Nelson: Presidential Selection, 1987, PP. 277-278; Abramson, Aldrich and Rohde: Change and Continuity, 1987, p. 24; The League of Women Voters Education Fund: Choosing The President: 1984, 1984, PP. 36-37

٢ – أثبتت الدراسات وجود هذا الإرتباط بين نتائج الإنتخابات والإنفاق علي الحملات الدعائية . أنظر: السياسة الدولية ، يناير ٩٣ ص١٣١ ، ١٣٢ ؛

Abramson, Aldrich and Rohde: Op. Cit., PP. 244-246 and the table, p. 246.

٣– The league of Women Voters Education Fund: Op. cit., P. 36.

٤ – Heard and Nelson: Presidential Selection, 1987, P. 278.

علي الإدارة الحكومية للرئيس المنتَخَب - بفضل الدعم اليهودي - يصبح هو الآخر أمرا طبيعيا (١) .

كل هذا يفسّر تلك الظاهرة التي يدركها كل مراقب للإنتخابات الأمريكية ، وهي السباق الذي تشهده المعارك الإنتخابية بين مرشّحي الرئاسة لكسب ليس فقط أصوات اليهود - المحدودة التأثير - وإنّما أيضا - وأساسا - دعمهم المالي والإعلامي الخطير ، حتي أضحت المعركة الإنتخابية كعملية مقايضة يلتقي فيها "الإبتزاز" اليهودي مع "الإبتذال" السياسي الذي يظهره مرشحو الرئاسة أمام أصوات اليهود (٢) .

سبق وذكرنا كيف كان المرشّح الديموقراطي للرئاسة عام ١٩٧٦ جيمي كارتر J. Carter يربط في حملته الإنتخابية بين تأييد إسرائيل واستقرار السلام في الشرق الأوسط، وكيف كان يعرب دائما عن التزامه الثابت بالحفاظ علي أمن إسرائيل ويؤكّد علي التراث الديني المشترك بين الدولتين (٣) . وفي حملات الإنتخابات الرئاسية أعوام ٨٠، ٨٤، ٨٨، ١٩٩٢ تنافس المرشّحون الديموقراطيون فيما بينهم علي إرضاء اليهود : فوعدوا جميعا - فيما عدا جاكسون - بنقل السفارة الأمريكية في إسرائيل من تل أبيب إلي القدس في حالة فوزهم في الإنتخابات (٤) . كما هاجموا منافسهم - الديموقراطي أيضا - القس جيسي جاكسون بسبب موقفه من اليهود وتحالفه مع الزعيم المسلم لويس فرقان (٥) . ونستعرض فيما يلي بعض مظاهر عملية "المقايضة" التي شهدتها الإنتخابات الرئاسية بين المطالب اليهودية ووعود المرشّحين لمنصب الرئاسة .

فالمرشّح الديموقراطي في انتخابات الرئاسة عام ١٩٨٤ "والترمونديل" Walter Mondale ، والذي سبق وذكرنا أنّه أنفق ١٨,٥ مليون دولار علي حملته داخل الحزب الديموقراطي ضد منافسه الديموقراطي هارت Hart ، حصل علي مساعدات ضخمة من اليهود ، فضلا عن نسبة تتراوح بين ٦٥٪ و ٧٨٪ من أصواتهم الإنتخابية (٦) . وفي مقابل

---

١ - حول الخطر الذي تشكله ظاهرة تمويل المنظّمات والمؤسسات للأحزاب السياسية وأثر ذلك في تحويل النظام الديموقراطي من نظام قائم لخدمة مصالح الشعب إلي نظام يخدم المصالح الخاصة لرأس المال ، راجع: د. خيري عيسي : النظرية العامة للأحزاب السياسية ، المجلة المصرية للعلوم السياسية، أكتوبر ١٩٦٢، ص١٠٣-١٠٤ .

٢ - راجع بخصوص إنتخابات عامي ١٩٤٤ ، ١٩٤٨ علي سبيل المثال: د. محمد إبراهيم فضه : الجماعات الضاغطة الصهيونية والسياسة الأمريكية، السياسة الدولية، أكتوبر ١٩٧٦، ص١٠٦-١٠٩ .

٣ - راجع أيضا: السياسة الدولية ، إبريل ١٩٧٦، ص١٩٧؛

Brownfeld: American Jews Growing Resitive, Middle East International, July 1976, p. 14.

٤ - راجع : الوفد ١٩٨٩/٤/٢٠ ص١٢ ؛ السياسة الدولية ، يوليو ٩٢ ص٩٠ ،

Heard and Nelson: op. cit., P. 3; Time 18/4/1988 P. 24: New York Times 24/6/1984, P. 35.

٥ - New York Times: 3/5/1984, P.1 ; 18/4/1988, p. 22.

٦ - Abramson, Aldrich and Rohde: Change and Continuity in the 1984 Elections, 1987, P. 142 and the table, P. 137.

ذلك فقد كان عليه أن يتعهّد بأمرين : الوقوف في وجه القوي اليمينية التي تهدّد اليهود الأمريكيين ، والدعم المطلق لإسرائيل ، أي الحيلولة دون إيناع القوي الدينية والنازية الجديدة في المجتمع الأمريكي . وهما المطلبان اللذان شكّلا جوهر حملته الإنتخابية وظهرا في تصريحاته وبرنامجه الإنتخابي . فقد حذّر مونديال ونائبته المرشّحه "جيرالدين فيرارو" من توظيف الحزب الجمهوري للدين في الحملة الإنتخابية ، وطالبا بضرورة المحافظة علي الحاجز الذي أقامه الدستور بين الدين والدولة ، واعتبرا الإجهاض من المسائل الشخصية التي يحق للمرأة إتخاذ القرار المناسب بشأنها، ورفضا فرض الصلاة في مدارس الدولة إستنادا إلي الإصلاح الدستوري الأول ، وطالبا بالحقوق المتساوية بين الرجل والمرأة ، وغير ذلك من القضايا التي وقف فيها المرشحان ضد التيار الديني اليميني والمحافظ الغالب إرضاء لليهود ، وتعبيرا عن الفكر الحر الذي يمثّله الحزب الديموقراطي ، والذي ينطلق من تأكيد الحرية الفردية والإختيار الشخصي تحت إشراف الحكومة القومية التي يحق لها التدخّل لمنع فرض الصلاة في المدارس لمخالفة ذلك للدستور، أو لإباحة الإجهاض باعتباره من حقوق المرأة ولتجنّب المشكلات التي قد تنجم عن عدم الإباحة (١). ولمّا كان القس "جيري فالويل" زعيم منظّمة "الأكثرية الأخلاقية" قد أثار فزع اليهود بسبب مبادئه الأصولية ونزعته المعادية للعلمانية وتحالفه مع الحزب الجمهوري واحتلاله مكانا بارزا في مؤتمره القومي ، فقد شنّ مونديال هجوما عنيفا علي القس الإنجيلي مؤكّدا أنه يمكن أن يؤثّر في عملية اختيار قضاة المحكمة العليا بشكل يخدم في النهاية موقف القوي الدينية اليمينية (٢) .

أمّا بخصوص المطلب الثاني ، فقد نصّ البرنامج الإنتخابي لمونديال علي ضمان تفوّق إسرائيل العسكري علي مجموعة دول المواجهة في الشرق الأوسط ، ومعارضة أي تفكير في إجراء مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية . كما صرّح مونديال بأن القدس يجب أن تبقي موحّدة وعاصمة لإسرائيل ، وطالب بنقل السفارة الأمريكية في إسرائيل من تل أبيب إلي القدس ، كما وعد الإسرائيليين بإلغاء مبادرة ريجان التي أعلنها في سبتمبر ١٩٨٢ "والتي لعبت فيها أمريكا بكل أوراق إسرائيل التفاوضية"، وبأنّه سيلتزم بسياسة أكثر تأييدا ودعما لإسرائيل إذا ما تمّ انتخابه رئيسا للولايات المتحدة . ولم يقف "الابتذال" السياسي عند هذا الحد ، بل إنّ السيدة جيرالدين فيرارو Geraldine Ferraro – التي رُشّحت كنائبة

---

١ – راجع :
Pomper with colleagues: The Election of 1980, 1981, pp. 51, 52,54;Id.: The Election of 1984, 1985, PP. 30,50, 74; New York Times: 31/7/1984, P.21; 17/9/1984, P. 12.

٢ – Pomper with Colleagues: Op. Cit., 1985, p. 74.
وجدير بالذكر أنّ هذا الهجوم الذي شنّه مونديال علي المباديء الدينية والقوي اليمينية كان أحد أسباب هزيمته ، كما كان موقف الحزب الديموقراطي بصفة عامة من الدين أحد أسباب الهزيمة التي مني بها الحزب في انتخابات عامي ١٩٨٠ ، ١٩٨٤ وبصفة خاصة في الجنوب حيث تأثّر معظم الناخبين في سلوكهم الإنتخابي بالأصول الدينية . راجع حول ذلك :
Id. : Op. Cit., 1981, PP. 51-52; New York Times 19/9/1984, P.9.

لموندال في هذه الإنتخابات – أضافت تصريحات جديدة تؤكّد فيها أنّ دعم إسرائيل "مسألة أخلاقية" ، كما وصفت إسرائيل بأنّها "حليفتنا الوحيدة في المنطقة" ، وعارضت بشدة "سياسة شحن الأسلحة لأعداء الديموقراطية" – تعني بذلك صفقة طائرات "الأواكس" للمملكة السعودية (١) . (وهو نفس موقف كلينتون ونائبه في انتخابات ١٩٩٢) .

وعلي الرغم من أن موندال بدا كما لو كان مرشّحا لحكومة إسرائيلية، كما بدت تصريحاته مجّرد تكرار لتصريحات ومطالب زعماء تل أبيب ، فقد اتّهمه ريجان مع سائر الديموقراطيين بمعاداة الساميّة بحجة أنّ مؤتمر حزبهم القومي لم يتّخذ قرارا يندّد بالعداء للساميّة(٢) .

وهكذا أظهر ريجان نفسه – قبل عشرة أيام من انتخابات الرئاسة عام ١٩٨٤ – كحامي حمي اليهود وبطل التصدّي لمعاداة الساميّة . وقد ارتدي ريجان "الطاقية الحاخامية" وطاف علي المنظّمات اليهودية ليعلن أمام الناخبين اليهود – كا جاء في خطابه في نيويورك في ١٩٨٤/١٠/٢٦ : "إنّ الصداقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل أقوي من أي وقت مضي، وأنّ البلدين يرتبطان – في عهده – بروابط أسريّة وودّية ومثل عليا ومصالح مشتركة" ، وأضاف :"إنّنا حلفاء في الدفاع عن الحرية في الشرق الأوسط" ، كما وصف الصهيونية بأنّها " جوهر حياة الشعب اليهودي " ، وأكّد لليهود أنّه لن يسكت علي مناهضة الصهيونية في الأمم المتحدة ، وحذّر المنظمة الدوليّة من أنّ الولايات المتحدة سوف تنسحب إذا أجبرت إسرائيل علي الخروج منها (٣) . كما طالب ريجان اليهود – عن طريق نائبه بوش – بتجاهل تصريحاته الدينية التي أثارتهم واعتبارها مجرّد "ورقة إنتخابية" (٤) .

ولم تقتصر محاولة ريجان لاجتذاب اليهود إلي صفّه علي هذه التصريحات ، ولكنّه اتّخذ خطوات أكثر إيجابية حين استقبل في الولايات المتحدة خلال الشهر السابق علي الانتخابات التي أجريت في نوفمبر ١٩٨٤ كل من إسحاق شامير وشيمون بيريز – زعيمي الليكود والعمل ورئيسا وزراء إسرائيل بالتناوب – كما أوفد وزير الدفاع الأمريكي في ذلك

---

١ – راجع : الأهالي ١٩٨٤/٧/٢٥ ص٢؛ الوفد ١٩٨٤/٧/٢٦ ص١٠ ؛ الشعب ١٩٨٤/١٠/٩ ص٦؛ ١٩٨٤/١١/١٣ ص٣؛ الأخبار ١٩٨٤/١١/٦ ص٨؛ الأهرام ١٩٨٤/١١/٩ ص٣ .

٢ – سارع موندال بالدفاع عن نفسه ودفع اتّهام ريجان له بمعاداة الساميّة في اليوم التالي مباشرة لتوجيه ريجان هذا الإتّهام . وفي اليوم الذي يليه أصدرت اللجنه القومية للحزب الديموقراطي قرارا صريحا بإدانة ظاهرة العداء لليهودية . ثم في اليوم التالي أعلنت فيرارو رفضها لاتّهام ريجان للحزب الديموقراطي بمعاداة الساميّة . راجع حول ذلك : الأهالي ١٩٨٤/٩/١٢ ص٢؛ الأهرام ١٩٨٤/١٠/٢٨ ص٤؛ الأخبار ١٩٨٤/١١/٦ ص٨ ؛

New York Times: 27/10/1984, P. 30; 28/10/1984, P. 28; 29/10/1984, p. 19; 30/10/1984, p. 23.

وتجدر الاشارة إلي أنه في انتخابات ١٩٩٢ اتهم كلينتون بوش بمعاداة السامية بسبب رفضه اعطاء ضمانات القروض الاسرائيلية ، انظر : السياسة الدولية ، يوليو ٩٢ ص٩٠.

٣ – راجع : الأهرام ١٩٨٤/١٠/٢٨ ص٤؛ New York Times 29/10/1984, P.18.

٤ – راجع : الأهرام ١٩٨٤/٩/١٤ ص٢ ؛ الأخبار ١٩٨٤/١٠/٢ ص٩ .

الوقت "كاسبر واينبرجر" إلي تل أبيب لتحديد المطالب الإسرائيلية وشروط اليهود لدعم حملته الإنتخابية (١) ، وأعفي إسرائيل من سداد القرض الممنوح لها في العام المالي ١٩٨٤ كمعونة إقتصادية وعسكرية والذي تبلغ قيمته ٢.٦ مليار دولار (٢) . كما أجري اتصالات دبلوماسية مع الحكومة المصرية لمحاولة إقناعها بدفع العلاقات مع إسرائيل وعودة السفير المصري إلي تل أبيب وعدم تخفيض السلك الدبلوماسي المصري فيها (٣) ... وذلك لتحسين صورته أمام اليهود قبيل الإنتخابات الرئاسية .

بل وحتّي المرشّح الديموقراطي الأسود القس جيسي جاكسون J. Jackson -الذي خاض مرحلة الإنتخابات التمهيدية وخسر المعركة أمام منافسه الديموقراطي موندال (١٩٨٤) ودوكاكيس (١٩٨٨) - مارس "الإبتذال" السياسي أيضا أمام الضغوط الشديدة التي تعرّض من قبل اليهود . فعلي الرغم من موقفه المعروف المؤيّد لحقوق الشعب الفلسطيني ولقائه المشهور مع ياسر عرفات في عام ١٩٧٩ وموقفه الإيجابي من الإنتفاضة الفلسطينية الأخيرة والمؤتمر الدولي للسلام (٤) ، إلا أنّه عندما بلغت جولته الإنتخابية ولاية نيويورك وأدرك أنّ نتائج الإنتخابات التمهيدية فيها (ابريل ١٩٨٨) سوف تحدّد مصيره في مؤتمر الحزب (٥) ، رضخ للضغوط الشديدة التي مارسها اليهود ضدّه ، وبصفة خاصة

---

١ - حول هذه اللقاءات وما تحدّدت فيها من مطالب لليهود ، راجع : الأهلي :١٧/١٠/١٩٨٤ ص٢ ؛ ٣١/١٠/١٩٨٤ص٢.

٢ - راجع : الأهرام ٢٦/١٠/١٩٨٤ ص٤؛ الأهالي ٣١/١٠/١٩٨٤ ص٢؛
New York Times 16/10/1984, P.I; Christian Science Monitor 24/10/1984. p.14.

٣ - كان السفير المصري قد غادر تل أبيب بعد الغزو الإسرائيلي لجنوب لبنان واشترطت مصر لعودته ضرورة انسحاب القوات الإسرائيلية من الجنوب اللبناني . راجع : الوفد ٦/٩/١٩٨٤ ص١ .

٤ - راجع : وحيد عبد المجيد : القضايا العربية في الحملة الإنتخابية للرئاسة الأمريكية ، السياسة الدولية ، يوليو ١٩٨٩، ص١٤٤-١٤٧ ؛ عماد جاد: الإنتخابات الأمريكية وقضايا الشرق الأوسط، السياسة الدولية ، يناير ١٩٨٩، ص١٦٦؛ الأهالي ٢٥/٧/١٩٨٤ ص٢؛ الأهرام ١٧/٤/١٩٨٨ ص٧؛ الأخبار ١٩/٤/١٩٨٨ ص١١؛ Pomper: The Election of 1984, 1985, P. 47.

٥ - لكي يفوز أحد المتنافسين بترشيح الحزب الديموقراطي يجب أن يحصل علي ٢٠٨٢ صوتا في المؤتمر القومي للحزب. ولّا كانت ولاية نيويورك يمثّلها وحدها ٢٥٥ عضوا في المؤتمر ، فإنّ فوز أحد المرشحين بأصوات ولاية نيويورك يمنحه فرصه أكبر في الحصول علي ترشيح الحزب له ، خاصة إذا حقق إنتصارات مماثلة في الولايات الكبري الأخري . ولذا يعتبر المرشّحون إنتخابات نيويورك المحكّ الحاسم للفصل في مصير المتنافسين . ومن المعروف أنّ الجماعة اليهودية هي أنشط الجماعات السياسيةفي نيويورك وأنّها هي التي ترجّح كفة الفوز في انتخابات الولاية . لعل هذا يفسّر ظاهرة المزايدة السياسية العلنية التي تشتعل بين المرشّحين علي أصوات اليهود في تلك الولاية بالذّات . راجع حول ذلك : سلامة أحمد سلامة: علي هامش الإنتخابات الأمريكية:الإبتذال السياسي أمام أصوات اليهود ، الأهرام ١٧/٤/١٩٨٨ ص٧ ؛ الأهرام ٢٠/٤/١٩٨٨ ص٤ ؛
Brownfeld: Jews in American Politics, Middle East International, July 1975, P. 28; Time 18/4/1988, PP. 22-24; 2/5/1988, P.8.

الهجوم العنيف الذي شنّه ضده عمدة نيويورك "إدوارد كوتشي" (١) ، فضلا عن الضغوط التي تعرّض لها من زعماء حزبه الديموقراطي الذين هدّدوا جاكسون بأنّ الحزب علي وشك أن يفقد أصوات ودعم اليهود بسبب موقفه منهم ، وطلبوا منه ضرورة التخلي عن معاداة السامية وفض التحالف مع لويس فرقان L.Farrakhan كشرط للإحتفاظ بمركزه السياسي في الحزب (٢) . وفي إطار سعيه لاسترضاء الجالية اليهودية في نيويورك أعلن جاكسون قبل معركة نيويورك أنّ لقاءه مع عرفات كان لقاء عابرا لا ينطوي علي مغزي سياسي وأنّه رغم ذلك يعتذر لليهود ويعلن عزمه علي تصحيح علاقته معهم وأنّه إذا أصبح رئيسا للجمهورية "فلن يلتقي بعرفات ، وستكون إلتزاماته تجاه أمن إسرائيل لها الأولوية التي ترسم معالم سياسته تجاه الشرق الأوسط" (٣) . إلاّ أنّ هذه التصريحات لم تشفع له عند اليهود الذين وصفوا محاولته لتملّق أصواتهم بالنفاق السياسي ، وعكفوا علي ترديد تصريحاته المؤيّدة لحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم ، والتركيز علي اجتماعه في عام ١٩٧٩ مع رئيس منظمّة التحرير الفلسطينية ومعانقته ، والتأكيد علي أنّ فوز القس جاكسون سيعرّض أمن إسرائيل للخطر ، والتهديد بعدم التصويت للحزب الديموقراطي أو دعم حملته الإنتخابية في حالة ترشيح جاكسون لمنصب الرئاسة (٤) .

والحقيقة أنّ المعارك الإنتخابية التي شهدتها مدينة نيويورك في إبريل ١٩٨٨ بين عمدة المدينة اليهودي والقس جاكسون قد جاءت في إطار الصراعات الباردة ، والتي تظهر علي المسرح السياسي أحيانا ، بين اليهود والزنوج ، وبصفة خاصة في نيويورك التي يشكّل

١ – شنّ "إدوارد كوتشي" عمدة نيويورك اليهودي سابقا هجوما عنيفا ضد المرشّح الديموقراطي القس جيسي جاكسون عشية الإنتخابات الأولية الحاسمة التي أجريت في ولاية نيويورك في ١٨ إبريل ١٩٨٨، وذلك لقطع طريق الفوز أمام جاكسون ودفع منافسه دوكاكيس الشديد التحيّز لليهود ، فقد اتّهم العمدة جاكسون – في حديث تليفزيوني – بأنه عدو لإسرائيل . كما وصفه بالكذب فيما ادّعاه من أنّ مارتن لوثر قد مات علي يديه ... ، واتّهامات أخري علي المستوي الشخصي .كما اتّهم بالجنون كل من يحاول إنتخاب جاكسون ، وأضاف أنّه في حالة فوز جاكسون "فإن الولايات المتّحدة سوف تفلس خلال ثلاثة أسابيع وسوف تفقد القدرة علي الدفاع عن نفسها خلال ستة أسابيع" . راجع حول ذلك : الأهرام ١٩٨٨/٤/١٥ ص٥؛ ١٩٨٨/٤/١٩ ص٤؛ عماد جاد: الإنتخابات الأمريكية وقضايا الشرق الأوسط ، السياسة الدولية ، يناير ١٩٨٩ ص ١٦٧ .

٢ – راجع : New York Times 30/6/1984, P.1.

٣ –راجع : وحيد عبد المجيد : القضايا العربية في الحملة الإنتخابية للرئاسة الأمريكية ، السياسة الدولية ، يوليو ١٩٨٩، ص١٥٠؛ حازم عبد الرحمن: الفرصة الضائعة، الأهرام ١٩٨٨/٤/١٥ ص ٥؛ ثناء يوسف : الشرق الأوسط يحتل الأولوية في انتخابات نيويورك ، الأخبار ١٩٨٨/٤/١٩ ص١١ .

٤ – حول موقف اليهود من جاكسون في انتخابات ١٩٨٤؛ ١٩٨٨ ، راجع : عماد جاد: مرجع سابق، ص ١٦٧؛ الأهرام ١٩٨٨/٤/١٥ ص٥ ؛ ١٩٨٨/٤/١٧ ص ٧؛ ١٩٨٨/٤/١٩ ص٤ ؛ مجلة العربي ، ديسمبر ١٩٨٤ ص١٩؛

New York Times: 23/2/1984, P. 13; 26/2/1984, P. 29; 27/2/1984, P. 19; 28/2/1984,pp.20, 26; 13/4/1984, P. 6; 16/4/1984, P. 6; 14/6/1984, P. 16.

اليهود والزنوج معا نصف عدد سكانها بنسب متساوية تقريبا (١). كما أنّ هذا الصراع المحتدم بين اليهود والزنوج داخل الحزب الديموقراطي منذ أكثر من عشرين عاما يهدّد الإستقرار والوفاق داخل الحزب. وهو أحد المشكلات المزمنة المستعصية عن الحل حتي هذه اللحظة (٢).
أما أسباب هذا الصراع فهي عديدة ولكن أهمها وأكثرها خطورة أمرين : الأول - إتّهام السود لليهود بتأييد التفرقة العنصرية ضد السود، وبتقديم الولاء لدولة أجنبية - هي إسرائيل - علي الولاء للمجتمع الأمريكي القومي. والثاني - إتّهام اليهود للسود باتّخاذ مواقف عنصرية معادية لليهود، والرغبة في تشكيل تكتّل من السود والطبقات الإجتماعية الفقيرة من البيض - وبصفة خاصة الجماعة الإسلامية بزعامة لويس فرقان والجماعة الأسبانية Hispanic - لمواجهة سيطرة اللوبي اليهودي واحتكاره لأغلب مراكز القوة والتأثير في المجتمع الأمريكي .

هذا الصراع بين الأقليّتين اليهودية والزنجية هو أحد أهم الأسباب التي حالت دون وصول جاكسون إلي البيت الأبيض . فعلي الرغم من النجاح الساحق الذي حقّقه جاكسون في الإنتخابات الأولية في عدد من الولايات مثل كارولينا الجنوبية وفلوريدا وتكساس ونيويورك ومتشيجان وايلينوي وغيرها ، حتي أكّدت إستطلاعات الرأي أنّه "حصل علي ما لم يحصل عليه مرشّح أخر في الإنتخابات التمهيدية" (٣) ، إلاّ إنّ حملة التشوية المتعمّدة لصورة جاكسون واتّهامه بمعاداة الساميّة من قبل اليهود والرئيس الأمريكي ريجان قضت علي أي احتمال - ولو ضئيل - لاختيار جاكسون مرشحاً للحزب ووضعت العراقيل في طريقه إلي البيت الأبيض سواء كرئيس للجمهورية أو كنائب له (٤) .

---

١ - انظر : الاهرام ٩١/٨/٢٣ ص٤ ، الشعب ٩٤/٢/١١ ص٨ ؛ Time 18/4/1988. P. 22.

٢ - راجع بهذا الخصوص : مجلة السياسة الدولية : إبريل ١٩٦٩ ، ص٢٤ ؛ يوليو ١٩٧٧ ص١٨١ ؛ يناير ١٩٧٨ ص٢٢٥؛

Abramson, Aldrich and Rohde: Change and Continuity in the 1984 Elections, 1987, P. 142; Pomper with Colleagues: The Election of 1984, 1985, PP. 47, 142; New York Times: 4/5/1984, P. 4; 1/11/1984, P. 3; 3/11/1984, p. 39; 8/11/1984, p.1; 10/11/1984, P.27; 13/12/1984, P. 13; 16/12/1984, P. 20; Time 21/12/1988, P. 30

٣ - صوت أميركا : ١٩٨٨/٧/١٨، أخبار الحادية عشرة مساء (توقيت القاهرة) . وبخصوص النجاح الذي أحرزه جاكسون في الانتخابات التمهيدية راجع : عماد جاد : الإنتخابات الأمريكية وقضايا الشرق الأوسط ، السياسة الدولية ، يناير ١٩٨٩، ص ١٦٦-١٦٧؛ الأهرام: ١٩٨٨/٣/٤ ص٤؛ ١٩٨٨/٣/١٤ ص٤؛ ٨٨/٤/١٧ ص٧؛

Pomper: The Election of 1984, 1985, Table pp. 18-19; Time : 11/4/1988. p. 10; 18/4/1988. P. 23; 2/5/1988, p. 8; 31/10/1988. p. 24.

٤ - إصرار اليهود علي قطع دابر القس الأسود وسد كل الطرق أمام السود للوصول إلي البيت الأبيض يبدو واضحا في تجاهل الحزب الديموقراطي لجاكسون عند قيامه باختيار نائب الرئيس . فعلي الرغم من حصول جاكسون علي ٧ ملايين صوت في الانتخابات التمهيدية عام ١٩٨٨ ، فقد اختار مؤتمر الحزب الديموقراطي السناتور لويد بنتسن - من ولاية تكساس - ليكون نائبا للرئيس المرشّح دوكاكيس، وهو المنصب الذي كان يطمح فيه القس جاكسون بعد فشله في الحصول علي ترشيح =

ولتجنب إثارة كتلة الناخبين السود – الذين يشكّلون حوالي ٢٠٪ من إجمالي الناخبين في الولايات المتحدة – فضلا عن المتعاطفين معهم من البيض ، وخشية أن يتحوّل دعم هذه الجماعات إلي الحزب الجمهوري المنافس، وخاصة بعد أن هدّد جاكسون بذلك (١)، فقد ركّزت الحملة اليهودية ضد جاكسون – والتي قادتها وسائل الإعلام التي يسيطر عليها اللّوبي الصهيوني – علي مواقفه المعادية لليهود، ونظرته إلي إسرائيل باعتبارها عبء علي السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ، وتحالفه مع الزعيم المسلم "المعادي للسامية" لويس فرقان ، ولقائه مع ياسر عرفات عام ١٩٧٩، وكذبه فيما ادّعاه من أنّ مارتن لوثر كنج قد مات بين يديه (٢) . إلاّ أنّ الحقيقة أنّ هناك أسبابا أخري تستتر خلف العداء الذي يكنّه اليهود لجاكسون – وكل طائفة الزنوج الأمريكيين – أهمها لونه الأسود، وثانيها قدرته علي إقامة تحالف يضم السود والمسلمين وكافة المعدمين والفقراء والمحرومين من الملكية في المجتمع الأمريكي . وفي حالة نجاح هذا التكتّل في دعم جاكسون وضمان فوزه ووصوله إلي البيت الأبيض ، فإنّ النتائج ستكون في غاية الخطورة بالنسبة للأقلية اليهودية ودولتهم العبريّة (٣) .

= الحزب له لمنصب الرئيس . وقد كان هذا التجاهل لجاكسون أحد أسباب عدم فوز الحزب الديموقراطي في انتخابات الرئاسة بسبب تحوّل أصوات السود والأقليّات المتحالفة معهم إلي المرشّح الجمهوري بوش الذي كافأ السود علي هذا التحوّل بعد فوزه باختياره "لويس سوليفان – الأسود – وزيرا للصحة في حكومته الجديدة ، ثم تعيينه للجنرال الأمريكي الأسود "كولين باول" رئيسا لهيئة الأركان المشتركة للقوات المسلحة الأمريكية ، وتعيينه للقاضي الأسود كلارنس توماس عضوا في المحكمة الفيدرالية العليا ، انظر : الأهرام ٢٣/١٢/١٩٨٨ ص٤؛ ١١، ١٢/٨/١٩٨٩ ص٤؛ ٥/٧/١٩٩١ ص٤ . وعندما عاد السود الي بيتهم القديم في انتخابات ١٩٩٢ كافأهم كلينتون – الديمقراطي – بتعيين المحامي الأسود فيرنون جوردن رئيسا للمجموعة الانتقالية التي تسلمت السلطة من ادارة بوش (انظر السياسة الدولية، يناير ١٩٩٣ ص١٣٠) .

١ – راجع :

Pomper with Colleagues: The Election of 1984, 1985, P. 46; Time: 2/5/1988, PP. 8-9; 12/12/1988, P. 31; 21/12/1988, P. 30

٢ – أنظر علي سبيل المثال :

Heard and Nelson : Presidential Selection, 1987, P. 317; Time: 11/4/1988, PP. 10-11; 18/4/1988, P. 22.

٣ – سبق وذكرنا أنّ نجاح اللّوبي اليهودي في أمريكا مرتبط بقدرته علي استغلال طبيعة المجتمع الأمريكي، وأنّه قد استغلّ منطق الأقليّات الذي يسيطر علي المجتمع الأمريكي لكي يتحكّم في نتائج الإنتخابات عن طريق تكتّل الأقلية اليهودية خلف أحد المرشحين ودعمها له . وفي إطار نفس المنطق ، فإنّ تكتّل الأقلية الزنجية – التي تبلغ ٢٦ مليون نسمة – مع الأقليات الأخري المتحالفة معها – وبصفة خاصة الأسبان Hispanics الذين يشكّلون حوالي ١٠٪ من الشعب الأمريكي – خلف مرشّح معيّن يضمن له الفوز ، وخاصة إذا أضفنا أنّ نسبة المشاركة السياسية للمواطن الأمريكي في العملية الإنتخابية منخفضة جدا . ولذلك فإنّ نتائج الإنتخابات ترتبط في النهاية بقدرة إحدي أو بعض الأقليّات علي التكتّل خلف مرشّح معيّن وتعبئة الرأي العام الأمريكي لانتخابه وإقناع المواطن الأمريكي بأهمية مشاركته في العملية الإنتخابية من أجله . هذا المنطق الذي يفهمه اليهود ويخطّطون إستراتيجيّتهم في التعامل مع المجتمع الأمريكي علي أساسه هو بذاته الذي يدفعهم إلي محاربة جاكسون والحيلولة =

وأمّا المرشّح الديموقراطي في انتخابات ١٩٨٨ السناتور ألبرت جور Albert Gore فإنّه لم يدّخر وسعا هو الآخر لاسترضاء اليهود والحصول علي دعمهم. فقد أعلن أثناء حملته الإنتخابية الأولية في ولاية نيويورك في إبريل ١٩٨٨ أنّه يؤيد إسرائيل بصورة مطلقة في مواجهة" رفض العرب المستمر للتسوية السلمية" . كما أعلن أنّ أعمال العنف التي تمارسها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني هي "دفاع مشروع عن النفس" (١) . كما انتقد بشدة - أمام جمع من اليهود - موقف جاكسون المعادي لليهود ولقاءه مع عرفات عام ١٩٧٩. كما هاجم دوكاكيس لأنّه لم ينتقد جاكسون وموقفه المؤيّد لأعداء إسرائيل . وقد كان هذا الإنتقاد الصريح والعنيف لجاكسون وراء الدعم اليهودي الذي حصل عليه "جور" خلال حملته الإنتخابية (٢) .

وأمّا المرشّح الديموقراطي الذي فاز بترشيح الحزب في انتخابات عام ١٩٨٨ مايكل دوكاكيس Michael Dukakis ، فقد أظهر لاسترضاء إسرائيل وكسب أصوات ودعم اليهود الأمريكيين أبشع صور "الإبتذال" السياسي . ففي الإنتخابات التمهيدية في نيويورك دعا دوكاكيس في إبريل ١٩٨٨ إلي تأييد حق الشعوب في اختيار حكوماتها ، سواء كانت في أفغانستان أو بولندا أو نيكاراجوا أو جنوب أفريقيا ، ولكنّه استثني الشعب الفلسطيني من هذا الحق ليس لسبب إلاّ استرضاء اليهود الأمريكيين الذين يشكلون أقليّة منظّمة ومعبّأة وقادرة علي التحكّم في نتائج الإنتخابات (٣) . ولذا فقد أعلن صراحة " : إنّ الأمر الأول الذي يجب أن يفهمه كل شخص عن الشرق الأوسط أنّنا لن نترك إسرائيل تسقط" (٤) . وعندما فاز بترشيح الحزب الديموقراطي له لمنصب الرئيس - في مؤتمر الحزب في يوليو ١٩٨٨ - دخل في سباق محموم مع المرشّح الجمهوري بوش للمزايدة علي الدعم اليهودي . فركّزت دعايته الإنتخابية عل زوجته "اليهودية" التي سوف تصحبه - في حالة فوزه - إلي البيت الأبيض (٥). أمّا بخصوص دولة إسرائيل ، فقد قدّم لها دوكاكيس ما لم يقدّمه غيره : ففي

= دون ظهور أقليّة زنجية منظّمة ونشطة سياسيا إذ أن ذلك ينهي سيطرة الأقليّة اليهودية علي الحياة السياسية الأمريكية ويرجّح كفّة الفوز في الإنتخابات لمرشّح الأقليّة الزنجية الأكثر عددا بما يعنيه ذلك من تغييرات جوهرية في السياسة الأمريكية تجاه اليهود وإسرائيل . حول أهمية كتلة السود في الإنتخابات الرئاسية الأمريكية وبصفة خاصة بالنسبة للحزب الديموقراطي أنظر : يوسف الحسن : قراءة عربية في مستقبل القوة السوداء الأمريكية . مجلة العربي ، ديسمبر ١٩٨٤ ، ص ١٨-٢٢ ؛
Abramson, Aldrich and Rohde: Change and continuity in the 1984 Elections, 1987, PP. 39-41.

١ - راجع : الأخبار ١٩٨٨/٤/١٩ ص١١ ؛ Time 2/5/1988, P. 12.

٢ - راجع : Time: 11/4/1988, P. 10: 18/4/1988, PP. 22-24.

٣ - راجع : سلامة أحمد سلامة : علي هامش الإنتخابات الأمريكية - الإبتذال السياسي أمام أصوات اليهود ، الأهرام ١٩٨٨/٤/١٧ ص٧ ؛
Time 18/4/1988, P. 23.

٤ - Ibid., Loc. cit.

٥ - صوت أميركا : ١٩٨٨/٧/٢١ ، برنامج حول العالم ، التاسعة مساء (توقيت القاهرة) ؛
Time 2/5/1988, P. 13.

خطابه أمام مؤتمر منظّمة "بناي بريث" اليهودية الأمريكية في أوائل سبتمبر ١٩٨٨ (١) – أي قبل شهرين من موعد الإنتخابات الأمريكية – أعلن دوكاكيس تأييده لنقل السفارة الأمريكية في إسرائيل من تل أبيب إلي القدس ، وتعهّد بعدم بيع أسلحة "لدول غير مستعدّة لإقامة سلام مع إسرائيل" ، وأكد علي أنّه سيعمل بالتعاون مع الكونجرس وزعماء إسرائيل من أجل ضمان التفوّق العسكري الإسرائيلي ، ووعد بأنّه سيطلب من الإتحاد السوفيتي والصين الكف عن بيع صواريخ وأسلحة "لدول غير مستعدّة للسلام مع إسرائيل" ، كما أكّد دوكاكيس أنّه لن يعترف بحكومة فلسطينية في المنفي ، وطالب منظمة التحرير بضرورة الإعتراف بقراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ وإلغاء ميثاقها الداعي للقضاء علي إسرائيل (٢) .

ومن جانبه فقد أكد المرشّح الجمهوري جورج بوش – أمام نفس المؤتمر – معارضته القوية لإقامة دولة فلسطينية لأنّها "ستشكّل خطرا يهدّد أمن إسرائيل" . وأضاف: "إنّ إقامة مثل هذه الدولة يتنافي مع المصالح الأمريكية" ، كما أكّد علي "الرباط المقدس" بين الولايات المتحدة وإسرائيل – واعتبر التعاون الأمريكي الإسرائيلي "هو أساس المصالح الإستراتيجية" ، كما اعتبر تحالفهما "مفتاح السلام في الشرق الأوسط" . وأشاد برغبة إسرائيل في المشاركة في برنامج "حرب الكواكب" (٣) .

وكان بوش خلال عمله كنائب للرئيس الأمريكي ريجان قد سعي لاسترضاء الجالية اليهودية عن طريق دعم إسرائيل ومشاركة الرئيس ريجان في تقديم المنح والمساعدات والتنازلات الضخمة للدولة العبرية ، فضلا عن دوره الرئيسي في عملية نقل يهود الفلاّشا من إثيوبيا إلي إسرائيل عبر السودان . ولأنّ سلوكه السياسي خلال فترة شغله لمنصب نائب الرئيس كان متأثّرا بالحسابات الإنتخابية (٤) ، فقد كان بوش حريصا في إحدي زياراته لإسرئيل في أوائل أغسطس عام ١٩٨٦ علي أن تلتقط الكاميرات صورته وهو يرتدي القبّعة الحاخامية ويقبّل حائط المبكي (٥). كما شارك بوش في حملة الهجوم علي جاكسون في

١ – منظمة أو جمعية "بناي بريث" هي جمعية أمريكية يهودية تعقد كل سنتين مؤتمرا عاما يتحدّث فيه كبار الساسة والمشاهير في الولايات المتحدة . وقد عقدت الجمعية مؤتمرها المذكور في بالتيمور في سبتمبر ١٩٨٨ وحضره ثلاثة آلاف شخص واستمر ثلاثة أيام وتحدّث فيه بوش ودوكاكيس والسفير المصري في الولايات المتحدة – في ذلك الوقت – عبد الرءوف الريدي . راجع : الأهرام ١٩٨٨/١١/٥ ص٣ .

٢ – راجع : وحيد عبد المجيد : القضايا العربية في الحملة الإنتخابية للرئاسة الأمريكية ، السياسة الدولية، يوليو ١٩٨٩ ، ص ١٤٩ – ١٥٠ ؛ الأهرام ١٩٨٨/٩/٩ ص١، ٤؛ ١٩٨٨/١١/٣ ص٥؛ ١٩٨٨/١١/٥ ص٣؛ الأحرار ١٩٨٨/١٠/١٠ ص٢ .

٣ – وحيد عبد المجيد : المرجع السابق ، ص١٤٣، ١٤٤ ، ١٤٩ – ١٥٠؛ راجيه ابراهيم صدقي: الإدارة الأمريكية الجديدة والشرق الأوسط ، السياسة الدولية ، إبريل ١٩٨٩ ، ص١٣٦؛ الأهرام ١٩٨٨/٩/٩ ص ١ ، ٤؛ الأحرار ٨٨/١٠/١٠ ص٢ .

٤ – لا شك أنّ الناخب يعطي صوته للمرشّح الذي أتي بأعمال مرضية خلال عمله السابق علي الترشيح ، وهو ما يعرف باسم Retrospective Voting . راجع حول ذلك :

Abramson, Aldrich and Rohde: Change and Continuity in the 1984 Elections, 1987, PP. 187-189.

٥ – أنظر الصورة والتعليق عليها في : الأهالي ١٩٨٦/٨/٦ ص١ . أنظر أيضا: وحيد عبد المجيد: القضايا العربية في الحملة الإنتخابية ، مرجع سابق، ص١٥٠ .

انتخابات عام ١٩٨٤ بسبب معاداته لليهود ، وعلي زعماء الحزب الديموقراطي بسبب عدم إعلانهم صراحة في برنامج الحزب عن رفضهم للعداء للساميّة (١) .

وفي انتخابات ١٩٩٢ كان كلينتون الاكثر تأييدا لاسرائيل ولذا وقع عليه اختيار الناخب اليهودي .

النفوذ اليهودي ونتائجه علي طبيعة إنتخابات الرئاسة الأمريكية :

والخلاصة أنّ الجماعة اليهودية في الولايات المتحدة تحظي بنفوذ مالي وإقتصادي وإعلامي ضخم ، كما أنّها تشكّل الجماعة الدينية الأكثر تنظيما ومشاركة في الحياة السياسية . وقد هيّأ لها كل ذلك – في مجتمع أقليّات تنخفض فيه نسبة المشاركة السياسية (٢) ، ويفوز فيه المرشّح الذي تدعمه إحدي أو بعض الأقليّات التي تتكتّل خلفه – نفوذا سياسيا وسيطرة تكاد تكون كاملة علي نتائج العملية الإنتخابية حتي أصبح في حكم المسلّمات في الحياة السياسية الأمريكية أنّ الطريق إلي البيت الأبيض يجب أن يمر أولا عبر بوّابة رأس المال اليهودي ، كما أنّ الوصول إلي رأس المال اليهودي لا يكون إلا من طريق إسرائيل (٣) . ولعل هذا يفسّر ظاهرة السباق بين مرشّحي الرئاسة الأمريكية لاسترضاء

---

١ – New York Times 28/10/1984, P. 29.

٢ – تتّفق أغلب بحوث السلوك الإنتخابي علي أنّ إحدي سمات الحياة السياسية الأمريكية هي انخفاض نسبة المشاركة الانتخابية. يؤكّد ذلك أنّ ٥٣٪ فقط من مجموع السكان البالغين هم الذين سجّلوا في جداول إنتخابات عام ١٩٨٠. وفي انتخابات ١٩٨٤ لم يصوّت ٨٠ مليون أمريكي في الإنتخابات الرئاسية وهو ما يعادل ثلث مجموع الشعب الأمريكي . وقبيل الإنتخابات الرئاسية عام ٨٨ توقّع المراقبون ألاّ تزيد نسبة الحضور والمشاركة في التصويت عن ٣٠٪ . أنظر حول هذه الظاهرة : دانييل يانكلوفيتش : الديموقراطية وقرار الجماهير ، ترجمة : كمال عبد الرؤوف ، ١٩٩٣ ، ص١٧ ، الأهرام ٨٨/١١/٣ ص٥، ٨٩/٣/٢٦ ص٥، ٩٢/١١/٤ ص٤ :

Abramson Aldrich and Rohde: Change and continuity in the 1984 Elections, 1987, PP. 5,94.

٣ – إعترف الرئيس الأمريكي الأسبق نيكسون صراحة بهذا الدور الخطير الذي يلعبه اليهود في الحياة السياسية الأمريكية والمخاطر التي يمكن أن تنجم عن تحدّي اللوبي اليهودي ، وذلك إبّان حرب ١٩٧٣ عندما دعا الجانبين العربي والإسرائيلي لإنهاء الصراع والتوّصل لحل سلمي يبدأ بانسحاب إسرائيل من الأراضي التي تحتلّها علي الأقل في إطار منطوق القرار ٢٤٢، ثم تعهّد لكيسينجر بقوله" إنّني علي استعداد للضغط علي إسرائيل إلي الحد المطلوب بغض النظر عن النتائج والإنعكاسات التي ستترتّب علي أمورنا الداخلية وأوضاعنا الإنتخابية" . فبغض النظر عن مدي صدق وجديّة نيكسون في تصريحه فإنّه يتضمّن إعترافا بالنتائج والإنعكاسات التي سوف تترتّب علي الأوضاع الداخلية والانتخابية في حالة ممارسة الضغط علي إسرائيل . حول تصريح نيكسون راجع : دونالدنيف: محاربون ضد إسرائيل ، عرض حمدي فؤاد، الأهرام ١٩٨٨/٨/٢٣ ص٥. وعندما رفض بوش اعطاء ضمانات قروض لإسرائيل عام ١٩٩٢ وتعرض من جراء ذلك لضغوط اللوبي الصهيوني أعلن التمسك بموقفه "حتي لو حصل علي صوت واحد في انتخابات الرئاسة" وهو اعتراف ايضا بالنفوذ اليهودي في الحياة السياسية الأمريكية انظر: مجلة السياسة الدولية ، يناير ١٩٩٢ ص ٢٩٤. وأخيرا فقد اعترف كلينتون بنفوذ وتأثير جماعات الضغط "اللوبي" علي الحكومة الأمريكية وحث الكونجرس علي ضرورة إتخاذ قرار يحد من تأثير هذه الفئة علي المشرعين . أنظر الأهرام ١٩٩٤/١٠/٢ ص١ .

إسرائيل والإفراط في وعودهم بدعمها والتعهّد بحفظ وحماية أمنها وتقديم كل ما تحتاج إليه من مساعدات في شتّي المجالات السياسية والدبلوماسية والعسكرية والإقتصادية وغيرها ، ولعل هذا ما يدفع إلي الإعتقاد بصحّة ما ذهبت إليه صحيفة "الواشنطن بوست" حين علّقت علي ما قام به الرئيس ترومان من عدم لإنشاء الدولة اليهودية ومشروع التقسيم في فلسطين بقولها : "إنّ السياسة المحلية وليس مصالح الولايات المتحدة كانت هي العامل الحاسم في سياستنا فيما يتعلّق بفلسطين" . وهو نفس ما اعترف به أيضا وزير خارجية بريطانيا في ذلك الوقت، حين رفض – في خطابه أمام مجلس العموم البريطاني – هذا التدخّل الأمريكي في فلسطين والذي يمثّل إعتداء علي السيادة البريطانية – بصفتها الدولة المنتدبة علي فلسطين – معلنا " إنّ المسألة موضوع إنتخابات محلية " [١] . أي أنّ القرار السياسي الأمريكي المرتبط بقضية فلسطين لا يستند إلي أيّة إعتبارات موضوعية ولكنّه مرتبط أساسا بالعملية الإنتخابية والنفوذ الهائل الذي تمارسه الجماعة اليهودية كأقليّة أمريكية قادرة علي التأثير بشدة في نتائج هذه العملية الإنتخابية .

الضغط السياسي اليهودي علي أعضاء الكونجرس الأمريكي : أساليبه ونتائجه علي العملية التشريعية :

في محاولتهم للسيطرة علي أهم مصادر صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة ، لم يقتصر اليهود علي ممارسة النفوذ علي مؤسّسة الرئاسة ، ولكنّهم حرصوا كذلك علي بسط نفوذهم علي الكونجرس الأمريكي بمجلسيه : مجلس الشيوخ ومجلس النواب The Senate and The House . وقد اعتمدوا في ذلك علي نفس الأساليب والأدوات التي أخضعت لهم مؤسسة الرئاسة . وفي مقدّمتها دعم المرشّحين بالأموال اللازمة لحملتهم الإنتخابية مقابل دعمهم لإسرائيل ورضوخهم لمطالب اللوبي اليهودي . ويقدّم اليهود هذا الدعم المالي للمرشّحين عن طريق لجان العمل السياسي Political Action Committees التي تستطيع كل لجنة منها – بحكم القانون – أن تقدّم لكل مرشّح في الكونجرس تبرّعات إنتخابية تصل إلي خمسة الاف دولار [٢] . ولّما كان اليهود يملكون أكبر عدد من هذه اللجان ،

---

١ – راجع : د. محمد إبراهيم فضة : الجماعات الضاغطة الصهيونية والسياسة الأمريكية ، السياسة الدولية ، أكتوبر ١٩٧٦ ، ص١٠٥ .

٢ – تساهم لجان العمل السياسي PACs بمبالغ ضخمة في الحملات الإنتخابية للكونجرس الأمريكي . ويكفي أن نشير إلي أنّه في انتخابات الكونجرس عام ١٩٨٤ بلغت مساهمات لجان العمل السياسي للمرشحين ١٠٤ مليون دولار . وقد ارتفع هذا الرقم إلي ١٠٦ مليون دولار في حملة عام ١٩٨٦ . ونظراً للخطورة التي تشكّلها هذه الظاهرة وخشية أن يتحوّل الكونجرس إلي مجرد مجلس يخدم المصالح الخاصة لرأس المال ، فقد ناقش مجلس الشيوخ الامريكي في صيف عام ١٩٨٦ مشروع قانون يقضي بوضع حدود صارمة لتبرّعات لجان العمل السياسي بحيث يكون الحد الاقصي الذي تساهم به كل لجنة لكل مرشّح ثلاثة آلاف دولار (بدلا من خمسة) ، والحد الاقصي الذي يحصل عليه المرشّح لمجلس النوّاب مائة ألف دولار ، والحد الأقصي الذي يحصل عليه المرشّح لمجلس الشيوخ يتراوح بين ١٧٥.٠٠٠ و ٧٢٥.٠٠٠ دولار بحسب تعداد كل ولاية . راجع بهذا الخصوص :
=

إذ يزيد عدد اللجان التي تتبع الجالية اليهودية عن مائة لجنة(١) ، فإننا نستطيع أن ندرك حجم المبالغ التي يمكن أن يقدّمها اليهود للمرشّحين الذين يُبدوا استعدادهم لممارسة الضغوط في الكونجرس لصالح إسرائيل .

ورغم ذلك ، فالثابت أنّ الجالية اليهودية لا تكتفي بهذا القدر الضخم من الدعم المالي الذي يسمح به القانون ، ولكنّها تقدّم مبالغ أخري باهظة لضمان سيطرتها التامة وابتزازها لأعضاء الكونجرس . فقد نشرت مجلة الشرق الأوسط الدولية في عددها الصادر في أغسطس ١٩٧٥ قائمة بالمبالغ الهائلة التي تلقّاها أعضاء في مجلس الشيوخ الأمريكي من المنظمات اليهودية الأمريكية خلال الفترة من عام ١٩٦٨ حتي عام ١٩٧٤ (٢) . وفي مقال مدعّم بالوثائق أثبتت صحيفة الواشنطن بوست الأمريكية مؤخّرا أنّ اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للشئون العامة (أيباك) AIPAC - وهي أهم قطاع في اللوبي اليهودي - قد جمعت أموالا تبلغ ٧ ملايين دولار لدعم المرشّحين الذين يؤيّدون إسرائيل في انتخابات الكونجرس عام ١٩٨٦ (٣) . وليست "أيباك" في الحقيقة سوي أبرز ما يظهر من اللوبي اليهودي الذي يعمل علي مستوي الولايات المتحدة مستندا إلي أكثر من مائة لجنة تملك كل منها حق المساهمة في تمويل الحملات الإنتخابية .

وعلي الرغم من أنّ القانون الفيدرالي الصادر في عام ١٩٧١ والمعروف باسم The Federal Election Campaign Act of 1971 وتعديلاته في أعوام ١٩٧٤ و ١٩٧٦ و ١٩٧٩ ، قد حدّدت بشكل واضح حجم التبرّعات المسموح بها لكل مرشّح من قبَل الأفراد ولجان العمل السياسي PACs ، كما حدّدت الحد الأقصي المسموح بإنفاقه من قبَل المرشّح لانتخابات الكونجرس، فالثابت أنّ النفقات الضخمة التي أنفقها بعض المرشّحين للكونجرس الأمريكي قد تجاوزت بكثير الحد الأقصي المقرّر لكل مرشّح . وعلي سبيل المثال فقد أنفق أحد المرشّحين في انتخابات عام ١٩٨٦ حوالي ١٫٦ مليون دولار علي حملته الإنتخابية لكي يحتفظ بمقعده في مجلس الشيوخ . كما اعترف مدير الحملة الإنتخابية للسناتور "بيت ويلسون" - عضو مجلس الشيوخ عن مدينة لوس أنجيلوس والذي خاض إنتخابات عام ١٩٨٨ للاحتفاظ بمقعده - أنّه قد أنفق ثمانية ملايين دولار علي بند الإعلانات وحده ، وهو أحد البنود العديدة التي تتضمّنها الحملة الإنتخابية . ولمّا كانت نسبة كبيرة من هذا المبلغ قد

The League of Women Voters Education Fund: Choosing The President 1984, 1984, PP. 42-45; Abramson, Aldrich and Rohde: Change and Continuity, 1987, PP. 20,327; Heard and Nelson: Presidential Selection, 1987, PP. 277-278.

١ - يقابل ذلك لجنتان فقط تتبعان الجالية العربية !

٢ - راجع Middle East International, August 1975, P. 13.

٣ - The Washington Post 14/11/1988, PP. A1, A6.

وانظر ايضا : السياسة الدولية ، يوليو ١٩٩٢، ص٩٢-٩٣ ؛ الاهرام ٩٢/٣/٢٥ ص٥ .

دفعها اليهود مقابل تبنّي السناتور ويلسون لقضايا اليهود الأمريكيين وبصفة خاصة كل ماله صلة بإسرائيل ، فقد جاءت نشراته الدعائية ترجمة دقيقة لوجهة نظر اليهود الأمريكيين وتأييدا مطلقا لإسرائيل . فقد أشاد السناتور - في نشرته الدعائية - بإسرائيل وطالب الحكومة الأمريكية والشعب الأمريكي بالوقوف بحزم إلي جانب إسرائيل وحقّها في الوجود داخل حدود آمنة . كما طالب بضرورة تأكيد الولايات المتحدة لإلتزامها ببقاء إسرائيل من خلال برنامج دفاعي مشترك لمكافحة "الإرهاب العربي" وأن تمارس ضغوطا علي الدول العربية "المعتدلة" حتي تكف عن تقديم أيّة مساعدات لمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها منظمة "إرهابية" ، كما طالب الحكومة الأمريكية أيضا بعدم السماح بفتح مكتب للمنظمة في أي مدينة أمريكية ... [1] .

ويطبيعة الحال فإنّ أعضاء الكونجرس الذين يدينون في فوزهم للمساندة اليهودية سيتعيّن عليهم تقديم الدعم المطلق لإسرائيل والخضوع الكامل للضغوط التي يمارسها اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة [2] ، ولن يجرؤ أحدهم علي تحدّي اللوبي اليهودي الهائل الذي أتي به إلي الكونجرس والقادر أيضا علي إبعاده عن كل مواقع السلطة إن هو تجرأ علي ذلك ولو بذكر الحقيقة إن كانت هذه الحقيقة في غير صالح إسرائيل . وقد حدث هذا بالفعل أكثر من مرّة . ويكفي أن نشير إلي النائب الجمهوري "بول فيندلي" الذي ظل يشغل مقعده في مجلس النواب الأمريكي طوال المدة من عام ١٩٦١ وحتي عام ١٩٨٢ عندما نجح اللوبي الصهيوني في إسقاطه بسبب تعاطفه مع العرب ولقائه مع عرفات عام ١٩٧٨ . وكذا النائب "ماكلوسكي" الذي أدّت مواقفه غير المطابقه لمواقف إسرائيل واللوبي الصهيوني إلي

---

١ - راجع : الأهرام ١٩٨٨/١١/٤ ص٥ ؛

The League of Women Voters Education Fund: Choosing the President 1984, 1984, PP. 37-41; Abramson, Aldrich and Rohde: Change and Continuity, 1987, PP. 20, 326-327; The Washington Post 14/11/1988, P. A6.

٢ - علي سبيل المثال فقد التزم السناتور "بيت ويلسون" عضو مجلس الشيوخ السالف الذكر والذي فاز بمساندة وتأييد اليهود - بتبنّي قضايا اليهود الأمريكيين في الكونجرس وبصفة خاصة وهو عضو بلجنة الشئون العسكرية في المجلس وهي لجنة يحرص اليهود علي استقطاب أعضائها عن طريق دعمهم بنفوذهم المؤثّر أثناء الإنتخابات مقابل الرضوخ لمطالب إسرائيل العسكرية . وقد تضمّنت النشرة الدعائية للسناتور ويلسون في انتخابات الكونجرس التي أجريت في نوفمبر ١٩٨٨ بعضا من هذه الإنجازات التي حقّقها لليهود أثناء عضويته السابقة في الكونجرس ، منها علي سبيل المثال موافقة لجنة الشئون العسكرية علي مشروع قانون - تقدّم هو به - يطالب وزير الدفاع بافتتاح مكتب للوزارة في القدس لدعم التعاون العسكري بين الولايات المتحدة وإسرائيل . راجع : الأهرام ١٩٨٨/١١/٤ ص٥ . وراجع أمثلة أخري في :د. محمد ابراهيم فضة: الجماعات الضاغطة الصهيونية والسياسة الأمريكية ، مجلة السياسة الدولية ، أكتوبر ١٩٧٦ ، ص ١١٠ .

أن تولّي الأخير خوض حملة ضارية ضدّه إنتهت بإسقاطه في انتخابات الكونجرس وبحصاره في حياته العلمية والأكاديمية (١) .

هذا التأثير الذي يمارسه اللوبي اليهودي علي الكونجرس والضغوط التي يمارسها علي أعضائه ، وهذا الخضوع للنفوذ والضغط اليهوديّين من قبَل أعضاء الكونجرس يبدو واضحا في القرارات التي يصدرها الكونجرس بخصوص الشرق الأوسط والصراع العربي الإسرائيلي ومصالح اليهود في الدول الأخري وبصفة خاصة في دول الكتلة الشرقية (سابقا)، وهي في الغالب قرارات لم تصدر نتيجة لإقتناع بمصلحة الولايات المتحدة ، وإنّما نتيجة للقوة الصهيونية الضاغطة التي تحول دون استقلالية الكونجرس في مناقشته لكل ماله صلة بمصالح اليهود . وهو ما اعترف به صراحة "فولبرايت" - الذي كان يشغل منصب رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ قبل أن يتعرّض لملاحقة وحملات اللوبي الصهيوني - في تقرير له طالب فيه "بأنّ السياسة الخارجية الأمريكية من الأهمية بحيث يجب ألاّ ترسم حسب رغبة بعض الأقليّات المحلية " (٢) . ويكفي أن نشير فقط إلي بعض القرارات التي أصدرها الكونجرس الأمريكي في بعض القضايا المرتبطة بمصالح اليهود كنماذج واضحة في هذا الإتجاه العام ..

(أ) قوانين المساعدات أو المعونات الخارجية التي استأثرت إسرائيل منها بنصيب الأسد . وهذه القوانين هي أساس الدعم المادي الكبير الذي تتلقّاه إسرائيل من الولايات المتحدة . وهو دعم يتزايد باستمرار . ويكفي أن نشير إلي أنّه في عام ١٩٧٣ كانت المعونة الأمريكية المقدّمة لإسرائيل تبلغ ٢٥٠ مليون دولار إرتفعت في عام ١٩٧٤ إلي ٣٣٩.٥ مليون دولار بزيادة قدرها ٨٩.٥ مليون دولار ، ثم ارتفعت في عام ١٩٧٦ إلي ٧٣٥ مليون دولار أي

---

١ - تفاصيل كل ذلك رواها بول فيندلي بنفسه في كتابه الذي سبق وأشرنا إليه بعنوان "من يجرؤ علي الكلام" والمنشور عام ١٩٨٥ والذي تفرّغ المؤلّف لإعداده بعد حملة الإضطهاد والتشويه التي شنّها ضدّه اليهود حتي تمكّنوا من إسقاطه بعد عضوية في مجلس النوّاب إستمرت ٢٢ عاما . وقد استقي المؤلّف مادة الفصل الثاني من كتابه من أصحاب المواقف الشجاعة في مواجهة الإبتزاز الصهيوني، والحملات التي يتعرّض لها هؤلاء من جرّاء هذا التحدّي للّوبي الصهيوني ، والجهود التي يبذلها اللوبي لإحباط وإسقاط كل محاولة لترشيد العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل . وقد استعرض النائب الأمريكي السابق مزيدا من الأمثلة حول السيطرة الإسرائيلية - عبر اللوبي الصهيوني - علي الكونجرس في الندوة التي عقدها في مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام في منتصف يناير ١٩٨٩. راجع حول كل ذلك : بول فندلي : الذين استطاعوا أن يتكلّموا ، عرض عادل حسين ، الشعب ١٩٨٦/١٢/٩ ص٣؛ مركز الدراسات الإستراتيجية: بول فيندلي يجرؤ علي الكلام. الأهرام ١٩٨٩/١/١٨ ص٧؛ خالد محمد خالد : لا تنتظروا من ا لكونجرس أن يتحرّك، الوفد ١٩٨٩/٢/٢٣ ص١٤ .

٢ - راجع : نادية حسن سالم : دراسة تحليلية للدعاية الصهيونية في الولايات المتحدة عام ١٩٦٧ ، ماجستير ، ١٩٧٣ ، ص٨٩؛ مركز الدراسات الإستراتيجية : بول فيندلي يجرؤ علي الكلام ، الأهرام ١٩٨٩/١/١٨ ص٧ .

بزيادة قدرها ٣٩٥.٥ مليون دولار عن عام ١٩٧٤ . أما في عام ١٩٨٤ فقد بلغت هذه المساعدات الأمريكية المخصّصة لإسرائيل ٢.٦ بليون دولار . واما الآن فقد تجاوز هذا الدعم الثلاثة مليارات دولار سنويا . وهذا بطبيعة الحال بخلاف القروض العسكرية والمنح التي لا ترد وغيرها من مظاهر الدعم [١] . هذا في الوقت الذي تعاني فيه بعض طبقات المجتمع الأمريكي من مشكلات البطالة والإسكان وغيرها والتي ترتّبت علي ما شملته السياسات الإجتماعية من تخفيضات في الإنفاق الحكومي علي هذه المجالات وغيرها من مجالات الخدمة الإجتماعية والعلاج ، الأمر الذي زاد من اتساع الفجوة الإجتماعية والاقتصادية الواسعة بين طبقات المجتمع وبصفة خاصة بين السود والبيض بشكل يهدد بتجدّد الثورات التي شهدتها الستينات في الولايات المتحدة ، خاصة بعد تفجّر الغضب الأسود في اثنين من أحياء مدينة ميامي بولاية فلوريدا في ذكري مولد الزعيم الأسود مارتن لوثركنج في يناير ١٩٨٩ ، ثم تكرار هذا الاعلان عن الغضب [٢] .

(ب) قوانين منع الشركات الأمريكية من الإشتراك في مقاطعة إسرائيل . وهي القوانين التي أقرّها الكونجرس الأمريكي عام ١٩٧٦ ، والتي تقضي بمنع جميع الشركات التي تعمل في الولايات المتحدة من الاستجابة لشروط المقاطعة العربية ضد إسرائيل ، وذلك علي الرغم من تحذير بعض المسئولين في حكومة الرئيس الأمريكي فورد من أنّ العلاقات التجارية القائمة بين الولايات المتحدة والدول العربية سوف تصاب بأضرار بالغة وخطيرة من جرّاء تنفيذ هذه القوانين [٣] . وقد طبّقت هذه القوانين بالفعل علي بعض الشركات الأمريكية . مثال ذلك ما حدث في عام ١٩٨٤ عندما تعرّضت شركتان أمريكيّتان للتصدير لغرامة مقدارها ٣٣ ألف دولار لخرقهما تلك القوانين التي تحظر علي الشركات الأمريكية الإنصياع لأحكام المقاطعة العربية لإسرائيل عندما امتنعتا عن تزويد إسرائيل بالبضائع مقابل تأشيرات تصدير وعدت بها الحكومتان القطرية والكويتية [٤] . وقد كان دوكاكيس أول حاكم يأمر سلطات ولايته بعدم التعامل مع أية شركة تلتزم بالمقاطعة العربية لإسرائيل [٥] .

---

١ – راجع : مجلة السياسة الدولية: يناير ١٩٧٥ ص٢٤٠؛ يناير ١٩٧٧ ص١٧٤؛ الأحرار ١٩٨٤/٨/٦ ص٧؛ الأهرام ١٩٨٤/١٠/٢٦ ص٤؛ د. محمد إبراهيم فضة : الجماعات الضاغطة الصهيونية والسياسة الأمريكية، السياسة الدولية ، أكتوبر ١٩٧٦ ص١١٠ ؛
New York Times 16/10/1984, P. 1; Christian Science Monitor 24/10/1984, P. 14; Congress Review, Vol. IV, 1977, P. 852, Vol. V1, 1985, P.146.

٢ – راجع التفاصيل في: ليلي حافظ : بوش ومعضلات الريجانية ، الأهرام ٨٩/٢/٣ ص٥؛ الأهرام ١٩٨٩/٩/٥ ص٤؛ ١٩٨٩/١١/٢ ص٤ ، مجلة السياسة الدولية : اكتوبر ١٩٩٢ ص٢٩٩.

٣ – راجع : مجلة السياسة الدولية : إبريل ١٩٧٦ ص١٩٠ ؛ يناير ١٩٧٧ ص١٧٣–١٧٤ ، ١٨٩ ،
Feustel: America and the Arab Boycott, Middle East International, August 1977, PP. 8-10.

٤ – النور ١٩٨٤/٨/١٢ ص١ ؛ وانظر مثال آخر في: الاهرام ٩١/٦/١٢ ص٦.

٥ – وحيد عبد المجيد : القضايا العربية في الحملة الانتخابية للرئاسة الأمريكية ، السياسة الدولية ، يوليو ١٩٨٩، ص١٤٩ .

(جـ) قرارات "تهذيب" المنظمات الدولية التي تتّخذ قرارات ضد إسرائيل سواء بالتهديد بالإنسحاب منها ، أو وقف الإعتمادات المالية المخصّصة لها، أو إشهار سلاح معاداة السامية في وجهها، أو انتقادها، أو غير ذلك من وسائل "التهذيب" التي يلجأ إليها الكونجرس.
ومن أمثلة ذلك أنه في ٢٧ نوفمبر ١٩٧٤ وافقت لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي علي قرار بإلغاء مبلغ الـ ١٦ مليون دولار الذي تقدّمه الولايات المتحدة لمنظمة اليونسكو "حتي تتراجع هذه الهيئة عن تصويتها المعادي لإسرائيل" . وفي ٢٧ يونيو ١٩٧٥ وافق مجلس النواب الأمريكي علي قرار بتعديل يُلغي بمقتضاه إعتماد مبلغ ٢٢.٣ مليون دولار من المخصّصات الأمريكية التي تقدّم لمنظمة العمل الدولية وذلك بعد القرار الذي اتّخذته المنظمة بتخصيص مقعد لمنظمة التحرير الفلسطينية واحتجاجا علي "التحرك المضاد لإسرائيل الذي تقوم به المنظمة الدولية". وفي ١٨ يوليو ١٩٧٥ وافق مجلس الشيوخ الأمريكي علي مشروع قرار ينتقد بشدّة " الجهود التي تبذل من جانب بعض الدوائر لطرد إسرائيل من الأمم المتحدة". وفي ٢٥ أغسطس ١٩٧٥ قدّم ٥٠ عضوا من أعضاء الكونجرس مذكرة يعلنون فيها "معارضتهم لطرد أو وقف عضوية إسرائيل في الجمعية العامة" (١) .

وفي الثمانينات تكرّر تنديد الكونجرس بمنظمة اليونسكو والتهديد بانسحاب الولايات المتحدة منها ووقف دفع حصّتها في ميزانيتها بسبب "هجومها المتكرر علي إسرائيل ، وتنديدها بسياسة العنف التي تتبعها إزاء الفلسطينيين والمقدّسات الدينية في القدس" . وقد اتّهم الكونجرس المنظمة "بالتخلي عن رسالتها الثقافية الأساسية والإتجاه إلي المسائل السياسية وبأنها تتّخذ موقفا معاديا من إسرائيل ممّا يعرضها لموجة من المعاداة الساميّة تمثّل خطرا علي مستقبلها" (٢) ، وذلك علي الرغم ممّا أثبته فريق من الخبراء الأمريكيين العاملين في لجنة الولايات المتحدة لمنظمة اليونسكو من أنّ إنسحاب الولايات المتحدة من المنظمة "يضر بمصالحها ويؤدّي إلي انكماش نفوذها في العالم فضلا عن أنه لا مبرّر له" (٣).

وقد تكرّر ذلك أيضا عندما أعلنت منظمة الصحة العالمية عن عزمها قبول منظمة التحرير الفلسطينية كعضو كامل بالمنظمة بدلا من إعطائها مجرّد صفة مراقب فيها . فقد سارعت الولايات المتحدة بالتأكيد علي أنّها سوف تمتنع عن سداد حصّتها في ميزانية المنظمة " - وتقدّر هذه الحصّة بحوالي ٧٤ مليون دولار - فضلا عن الديون المتأخّرة عليها للمنظمة - وقدرها ٢٥ مليون دولار - إذا وافقت المنظمة علي طلب دولة فلسطين بالإنضمام

---

١ - راجع: مجلة السياسة الدولية: يناير ١٩٧٥ ص٢٤٠؛ أكتوبر ١٩٧٥ ص١٩٩-٢٠٠، ٢٠٧، ٢١٥.

٢ - راجع : د. حسن نافعة : الحرب واليونسكو ، عالم المعرفة ، مارس ١٩٨٩ ، ص١٧٩ وما بعدها ؛ السياسة الدولية ، يناير ١٩٧٦ ص٢٥٣ ؛ النور ١٧/١٠/١٩٨٤ ص١ .

٣ - جاء ذلك في تقرير أعدّه هؤلاء الخبراء بناء علي طلب الحكومة الأمريكية ونشر في واشنطن في ٨/٨/١٩٨٤ . راجع :
The Washington Post 9/8/1984, P. A30.

كعضو كامل للمنظمة الدولية . وبالفعل فقد وافق مجلس النواب الأمريكي علي توصية بإصدار تشريع يلزم الإدارة بعدم سداد نصيب الولايات المتحدة في منظمة الصحة العالمية – أو أي منظمة متخصصة أخري – إذا وافقت علي قبول عضوية منظمة التحرير الفلسطينية كدولة . كما وافق مجلس الشيوخ علي مشروع يعارض انضمام منظمة التحرير للمنظمة العالمية (١) . وقد اضطرّت المنظمة الدولية إزاء هذا الموقف إلي تأجيل مناقشة الموضوع برّمته .

(د) قرارات ربط التعامل التجاري بين الولايات المتحدة وكل من الاتحاد السوفيتي ورومانيا (سابقا) بمسألة هجرة اليهود السوفيت والرومانيين إلي إسرائيل . وهي القرارات التي أراد بها الكونجرس ممارسة الضغط علي هاتين الدولتين وذلك بالتهديد بحرمانهما من مزايا إقتصادية معينة في حالة إستمرارهما في سياسة تقييد هجرة اليهود، وذلك علي الرغم من اعتراض هاتين الدولتين علي هذا المسلك الذي سلكه الكونجرس الأمريكي الذي أباح لنفسه التدخّل في الشئون الداخلية لهاتين الدولتين ، وعلي الرغم ممّا أحدثته هذه القرارات من تجمّد في العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة وهاتين الدولتين . وقد زادت هذه المشكلة تعقيدا عندما قرّرت السلطات السوفيتية في أوائل السبعينات فرض رسوم مغادرة أكبر بالنسبة لراغبي الهجرة من الذين تلقّوا تعليما عاليا في الإتحاد السوفيتي . فعلي الرغم من أنّ مثل هذا القرار السوفيتي يتعلّق بمسألة داخلية لا يصح أن تكون موضوعا للتدخّل والضغط الخارجي ، فقد اتّخذ مجلس النوّاب الأمريكي – تحت ضغط الأعضاء المؤيّدين لإسرائيل – قرار في ٢٢ سبتمبر ١٩٧٢ بتعديل في قانون المساعدات الخارجية يقضي بوقف التعامل التجاري مع الاتحاد السوفيتي "كرد علي القرار السوفيتي بفرض رسوم جديدة علي راغبي الهجرة من اليهود"(٢) . وفي ٨ أكتوبر ١٩٧٤ وافق الكونجرس علي مشروع قرار بوقف القروض التي يقدّمها البنك الأمريكي للتصدير والإستيراد للإتحاد السوفيتي وذلك"إلي أن توفّر السلطات السوفيتيه حريّة الهجرة لليهود السوفيت" (٣) . وقد اتّخذ الكونجرس الموقف نفسه من السلطات الرومانية . ففي ١٧ يونية ١٩٧٥ أعلن رئيس اللجنة التجارية التابعة للكونجرس أنّ منح رومانيا حق الدولة الأولي بالرعاية معلّق علي "سماح حكومة بوخارست لعدد أكبر من اليهود بالهجرة" (٤) .

---

١ – مجلة السياسة الدولية ، يوليو ١٩٨٩ ، ص ٢٩٦؛ الأهرام : ١٩٨٩/٥/٣ ص٤؛ ١٩٨٩/٥/٩ ص١؛ ١٩٨٩/٥/١٧ ص٤ ،

Herald Tribune 2/5/1989, p.l.

٢ – راجع : أحمد يوسف أحمد : الإستقطاب الإسرائيلي لليهود السوفيت ، مجلة السياسة الدولية ، يناير ١٩٧٥ ، ص١٥٧ ؛ أماني محمود فهمي : حقوق الإنسان في علاقات الشرق والغرب ، السياسة الدولية ، إبريل ١٩٨٩ ص٨٢ ؛ وراجع أيضا :

Brownfeld: Jews in American Politics, Middle East international, July 1975, P.29.

٣ – مجلة السياسة الدولية ، يناير ١٩٧٥ ، ص٢٣٢ .

٤ – السياسة الدولية ، أكتوبر ١٩٧٥، ص١٩٩ .

وعلي الرغم من رفض هاتين الدولتين لقرارات الكونجرس الأمريكي بأن يكون حق الدولة الأولي بالرعاية الذي وافق الكونجرس علي منحه لهما مشروطا بفتح الباب لتهجير اليهود السوفيت والرومانيين، فقد اضطرّتا في النهاية إلي الرضوخ لضغط الكونجرس ورفع القيود علي هجرة اليهود (١) ، وهي القيود التي زالت تقريبا بعد انهيار المعسكر الشرقي .

(هـ) قرارات منع تزويد الدول العربية بالأسلحة المتطوّرة التي يمكن أن تستخدم ضد إسرائيل . مثال ذلك صفقة الطائرات المقاتلة التي اقترحتها حكومة الرئيس كارتر لكل من السعودية ومصر وإسرائيل عام ١٩٧٨ . فقد مارس اللوبي اليهودي ضغوطا علي الكونجرس لمنع بيع طائرات لمصر والسعودية ، وتحدّي " موريس أميتاي " - المدير التنفيذي للجنة الأمريكية الإسرائيلية للشئون العامة في ذلك الوقت - حكومة الرئيس كارتر صراحة عندما قال لمساعدي الرئيس "سوف نهزمكم أيّها الرجال" . وبالفعل فإن الرئيس كارتر لم

١ - شغلت قضية اليهود السوفيت مادة ثابتة في جدول أعمال أي لقاء أمريكي سوفيتي إبتداء من السبعينات وحتي انهيار الاتحاد السوفيتي ، وعقدت مباحثات بين الطرفين حاولت من خلالها الإدارة الأمريكية إقناع الطرف الآخر بأنّ الكونجرس جاد في تهديداته ، وبأنّ اللّوبي اليهودي يمارس ضغوطا شديدة للمضي قدما في هذا الإتجاه، وبأنّه علي الطرف الآخر أن يظهر بعض المرونة لإنقاذ العلاقات التجارية بين الطرفين من التجمّد وأن يقدّر الظروف الداخلية في الولايات المتحدة ، (أي سيطرة النفوذ اليهودي علي الكونجرس) . وقد استطاع كيسنجر إقناع الحكومة السوفيتية بالموافقة علي هجرة ٦٠.٠٠٠ من اليهود السوفيت خارج الإتحاد السوفيتي كبداية لإنفراج الأزمة وحتي تستطيع الإدارة الأمريكية منح الإتحاد السوفيتي حق الدولة الأولي بالرعاية دون اعتراض من الكونجرس. ومنذ ذلك الحين والهجرة اليهودية من الإتحاد السوفيتي تتم بشكل منتظم ومتزايد سنويا . ولم يقتصر الأمر علي هذا الحد ، وإنّما امتدّت الضغوط كذلك إلي طلب تحسين الظروف الداخلية لليهود السوفيت ومزيد من التقارب مع إسرائيل ، وهو ما اضطرت السلطات السوفيتية إلي الإستجابة له في ضوء الأزمة الإقتصادية والأوضاع السياسية في عهد جورباتشوف وحفاظا علي العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة . يبدو هذا واضحا فيما نشر تباعا عن حل لجنة مكافحة الصهيونية في موسكو ، وعن موافقة الإتحاد السوفيتي في ٧ نوفمبر ١٩٨٨ علي افتتاح مركز ثقافي يهودي في موسكو في فبراير ١٩٨٩ ، وعن السماح لستة من المبعوثين الإسرائيليين بالعمل في إطار بعثة قنصلية إسرائيلية في موسكو بالتعاون مع سفارة هولندا ، ثم عن استئناف العلاقات الدبلوماسية كاملة بين موسكو وتل أبيب في اكتوبر ١٩٩١ . كل ذلك بطبيعة الحال قبل التحولات الأخيرة والتي تمخضت عن انهيار الاتحاد السوفيتي وبروز روسيا التي خضعت لكل الشروط والمطالب الأمريكية فيما يتعلق باليهود السوفيت . راجع بخصوص كل ما تقدم : عبد العزيز العجيزي : الكيفية الجديدة لصناعة السياسة الخارجية الأمريكية ، السياسة الدولية ، يناير ١٩٧٥، ص١٧٠؛ أحمد يوسف أحمد : الإستقطاب الإسرائيلي لليهود السوفيت ، السياسة الدولية ، يناير ١٩٧٥، ص١٥٢-١٥٩ ؛ شهريّات السياسة الدولية : أكتوبر ١٩٧٥ ص١٩٠؛ يناير ١٩٨٩ ص٢٨٧ ، ٢٩٠ -٢٩١ ، ٢٩٣ ؛ إبريل ١٩٨٩ ص٢٨٢ ؛ يوليو ١٩٨٩ ص ٢٩١؛ الأهرام : ١٩٨٨/١٢/١٨ ص٥؛ عبد الملك خليل : العلاقات السوفيتية الإسرائيلية - علاقات خاصة رغم القطيعة الدبلوماسية ، الأهرام : ١٩٨٩/١/٣١ ص٥؛ الأهرام ١٩٨٩/٢/٢٨ ص٥، ١٩٨٩/٤/٢٨ ص٤؛ ١٩٨٩/٨/٤ ص٤، ١٩٨٩/٩/٨ ص٥، ٩٠/١٢/١٣ ص٤، ٩٠/١٢/١٣ ص٤، ٩١/٥/٩ ص٥، ٩١/٥/٢١ ص٤، ٩١/٦/٥ ص٤، ٩١/٧/٢٨ ص٤، ٩١/١٠/١٩ ص١ ،

Herald Tribune 28/9/1989, P.1.

يحصل علي موافقة الكونجرس إلاّ بعد إجراء تعديل علي الصفقة بما يسمح بزيادة عدد الطائرات لإسرائيل ، وفرض قيود علي كيفية إستخدام الدول العربية لطائراتها . وحتي هذه الموافقة المشروطة لم تحصل إلاّ بعد أن تعهّدت الإدارة الأمريكية بالحفاظ علي أمن إسرائيل، وبعد أن قدّمت المبرّرات الكافية لتقديم هذه الأسلحة إلي الدول العربية ومنها : أنّها دول معتدلة ، وأنّ التزام سياسة وديّة مع مصر سوف يدفعها إلي المضي قدما في محادثات السلام مع اسرائيل ، وأنّ مساعدة السعودية ضرورة للإبقاء علي حقول النفط خارج النفوذ أو السيطرة السوفيتية . وأخيرا فقد أبدي اللوبي اليهودي داخل الكونجرس بعض المرونة بعد أن أكّد وزير الخارجية آنذاك "سايروس فانس" C.Vance لليهود الأمريكيين "أنّ إسرائيل لا تعارض الصفقة" (1) .

وقد تكرّر موقف الكونجرس من عمليات بيع الأسلحة الأمريكية للدول العربية أكثر من مرّة فقد حدث هذا عام ١٩٨١ بشأن صفقة طائرات الأواكس للسعودية والتي وافق عليها الكونجرس بأغلبية ٥٢ صوتا ضد ٤٨ صوتا بعد جهود مضنية بذلتها حكومة الرئيس ريجان لمحاولة إقناع الشيوخ بمبرّرات تسليح السعودية (2) . وحدث هذا أيضا عام ١٩٨٥ بشأن إمداد السعودية بطائرات (إف - ١٦) وأسلحة أخري مكمّلة للطائرات (إف - ١٥)(3) . وكذا عام ١٩٨٨ عندما تقدّمت حكومة الرئيس ريجان بمذكّرة حول بيع أسلحة للسعودية قيمتها ٨٢٥ مليون دولار. فقد عارض مؤيدو إسرائيل داخل الكونجرس الصفقة بحجّة أنّ هذه الأسلحة قد تستخدم في حرب مع إسرائيل . ودارت معارك عنيفه بين الإدارة الأمريكية من جانب وأعضاء الكونجرس المؤيدين لإسرائيل من جانب آخر إستمرت طوال عام ١٩٨٨ ودافع فيها كل طرف عن المصالح التي يتوخّاها . فدافع أعضاء الكونجرس عن مصالح وأمن إسرائيل بينما ركّز أعضاء الحكومة علي الخسارة التي تقدر ببلايين الدولارات وفرص العمل الضائعة للعمّال الأمريكيين والمخاطر التي تترتب علي تسلّح السعودية والدول العربية الأخري بأسلحة غير أمريكية (4) .

أما معارك الكونجرس مع بوش ، فقد بدأت بعد أيام قليلة من تولّي الرئيس السابق جورج بوش مهام منصب الرئاسة في يناير ١٩٨٩ عندما قام بإبلاغ الكونجرس بقائمة من الأسلحة التي ترغب حكومته في بيعها لإسرائيل وبعض الدول العربية. فقد ذكرت صحيفة

---

١ - راجع التفاصيل في : نيل ماكنيل : تقييم لمبيعات الأسلحة لإسرائيل ومصر والسعودية ، مجلة المجال، يوليو ١٩٧٨ ، الملحق ؛

Abdul Lateef: Riyadh and Washington-A Mutual Reliance, Middle East International, July 1978, PP. 17-18, Congress Review, Vol. V, 1981, PP. 35, 63-64.

٢ - راجع : خضر الدهراوي: الصفقة التي أثارت الجدل ، السياسة الدولية ، يناير ١٩٨٢ ، ص١٣٨، إدوارد تيفنان : اللوبي ، عرض وتقديم حسن صبري ، مجلة المصور، ١٠ فبراير ١٩٨٩ ص٦٦-٦٨ ؛ Congress Review, Vol. V, 1981, P. 35.

٣ - راجع : جريدة الأمة ١٩٨٥/٥/١١ ص٥؛ المختار الإسلامي ، اكتوبر ١٩٨٦ ص٤٨.

٤ - الأهرام : ١٩٨٨/٤/٢٩ ص١ ؛ ١٩٨٨/١٠/٢٢ ص٤ .

"واشنطن تايمز" أنّ إسرائيل "بدأت تتحرّك لمنع عقد صفقات أسلحة جديدة للدول العربية"(١)، وهو ما يعني إعطاء الضوء الأخضر للّوبي اليهودي داخل الكونجرس لمعارضة الصفقة وإسقاطها ، وهو ما تكرر حدوثه أيضابخصوص صفقة الدبابات للسعودية (٢) وغيرها .

علي أنّ الأمر الذي يدعو للدهشة أنّ الكونجرس الأمريكي لا يكتفي بمعارضة وإحباط صفقات الأسلحة الأمريكية للدول العربية واتّخاذ القرارات التي تحظر ذلك أو علي الأقل تقيّده ، ولكنه يعارض أيضا حصول الدول العربية علي أيّة أسلحة متقدّمة ، أيًا كان مصدر هذه الأسلحة ، كما حدث في عام ١٩٨٨ عندما اعترض الكونجرس علي صواريخ "سي – إس – إس – ٢" CSS-2 التي حصلت عليها السعودية من الصين ، لأنّ مداها يبلغ ٣٥٠٠ كم وهو ما يعني أنّها تهدّد أمن إسرائيل . ولذا فقد مارس الكونجرس ضغوطا علي الحكومة الأمريكية من أجل الحصول علي تأكيدات من السعودية بأنّها لن تستخدم هذه الصواريخ طويلة المدي ضد إسرائيل(٣) !

(و) قرارات نقل سفارة الولايات المتحدة في إسرائيل من تل أبيب إلي القدس . فعلي الرغم من الآثار الخطيرة التي قد تصيب المصالح الأمريكية في العالم الإسلامي، ورغم المعارضة الدولية الثابتة لمثل هذا التصرّف ، فقد اتّخذ الكونجرس الأمريكي أكثر من مرّة قرارا يتيح للولايات المتحدة نقل سفارتها في إسرائيل من تل أبيب إلي القدس . حدث هذا قبيل انتخابات الرئاسة الأمريكية عام ١٩٨٤ وكذا قبيل انتخابات عام ١٩٨٨ ، وأثار ضد الولايات المتحدة موجة عارمة من الإحتجاجات ، كما أدّي إلي توتّر علاقاتها مع العالم العربي والإسلامي . وحتي عندما عارضت إدارة الرئيس رونالد ريجان نقل السفارة إلي القدس حفاظا علي العلاقات مع العالم العربي وخوفا من العنف الذي يمكن أن يستخدم ضد الأمريكيين والمصالح والمنشآت الأمريكية في العالم ، أصرّ الكونجرس علي اتّخاذ قرار في ٢٩ يوليو ١٩٨٨ بتخصيص إعتمادات لبناء مبنيين للسفارة الأمريكية في إسرائيل أحدهما في تل أبيب والآخر في القدس" مع ترك الحرية للرئيس الجديد لتحديد أيهما سيختار ليكون المقر الرسمي للسفارة " ، وعندما جاء كلينتون أعلن أنه يعتبر القدس عاصمة لاسرائيل(٤) .

---

١ – الأهرام : ١٩٨٩/٢/٣ ص١ ، ١٨ .

٢ – راجع الأهرام ١٩٨٩/٩/٣٠ ص٤ ؛ Hearld Tribune 30/9-1/10/1989, P.5

٣ – راجع الأهرام ١٩٨٨/٤/٢٩ ص١ ؛ TIME 11/4/1988, P.20.

٤ –راجع بهذا الشأن : الأهالي : ١٩٨٤/٥/٢ ص٢؛ الأهرام ١٩٨٤/٧/٦ ص٣؛ الوفد ١٩٨٤/٧/١٢ ص١٠؛ النور: ١٩٨٤/٨/٢٩ ص٢؛ ١٩٨٤/١٠/٢٤ ص٢؛ ١٩٨٨/٨/٣ ص٢، السياسة الدولية : أكتوبر ١٩٨٨ ص ٣٠٢ ؛ يوليو ١٩٨٩ ص١٥، الاهرام ٩٤/٣/١٥ ص١، ٩٤/٣/٢٠ ص٨ .

(ز) قرار أغلاق مقر بعثة منظمة التحرير الفلسطينية لدي الأمم المتحدة ، وهو القرار الذي اتّخذه الكونجرس أوائل عام ١٩٨٨ رغم معارضة الرئيس الأمريكي ريجان الذي وصف القرار بأنّه "خاطيء" وغبي وأحمق ويضر بسمعة الولايات المتحدة [١] . وقد أثار القرار موجه من السخط علي السياسة الأمريكية في العالم العربي . ورغم ذلك فقد استمر الكونجرس في الضغط علي الحكومة لاتخاذ مواقف معادية من منظمة التحرير الفلسطينية مهما أضرّت بمصالح وسمعة الولايات المتحدة . ويكفي أن نشير إلي الضغوط الشديدة التي مارسها الكونجرس علي حكومة الرئيس ريجان لمنع ياسر عرفات من الحصول عل تأشيرة دخول الأراضي الأمريكية في نوفمبر ١٩٨٨ لحضور إجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتباره زعيم منظمة "إرهابية" [٢] . فقد أبلغت إسرائيل الولايات المتحدة – عن طريق سفيرها في واشنطن – عن اعتراضها علي منح ياسر عرفات تأشيرة دخول الأراضي الأمريكيةلإلقاء خطاب أمام الجمعية العامة. كما هدّد "موريس إبرام" – رئيس المؤتمر اليهودي في الولايات المتحدة – بأنّ السماح لياسر عرفات بإلقاء خطاب في الأمم المتحدة سيكون بمثابة "ضربة قاضية" للمنظمات اليهودية في الولايات المتحدة . وعندئذ بدأ نشاط اللوبي اليهودي داخل الكونجرس للضغط علي الحكومة لعدم إجابة مطلب عرفات . فأرسل عدد من اعضاء الكونجرس خطابا إلي وزير الخارجية الأمريكية السابق "جورج شولتز" G.Shultz يحذّرونه فيه من منح تأشيرة دخول لعرفات . وقد ردّ شولتز علي الخطاب بتعهّد جاء فيه أنّه "سيدرس طلب الأمم المتحدة بكل دقّة وسيحاول وضع العراقيل الممكنة" . كما هدّد أحد أعضاء مجلس الشيوخ – وهو عضو بلجنتي العلاقات الخارجية والميزانية – بأنّه إذا قرّرت وزارة الخارجية منح عرفات تأشيرة دخول للأراضي الأمريكية" فإنّ هذا قد يدفع الكونجرس إلي وقف الإعتمادات المالية الأمريكية المخصّصة للمنظمة الدولية" ، وأكّد علي أنّ موافقة الكونجرس علي تسديد الإعتمادات الأمريكية المتأخّرة للمنظمة الدولية" يتوقّف علي موقف المنظّمة من طلب عرفات" . وتحت هذه الضغوط أعلن جورج شولتز رسميا في ١٩٨٨/١١/٢٦م رفض حكومته منح ياسر عرفات تأشيرة دخول الأراضي الأمريكية . وهو القرار الذي عارضته وانتقدته بشدة غالبية دول العالم في الأمم المتحدة ، والتي قرّرت – ردّاً علي الموقف الأمريكي – نقل إجتماعات الجمعية العامة عند مناقشة المشكلة الفلسطينية إلي المقر الأوربي في جنيف ، بما يسمح لياسر عرفات بحضور الإجتماعات وإلقاء كلمته . وهو ما حدث بالفعل في ١٣ ديسمبر ١٩٨٨ [٣] . وقد اتّخذ

---

١ – النور ١٩٨٨/٣/١٦ ص٢ .

٢ – تنص إتفاقية المقر عام ١٩٤٧ – وهي الإتفاقية التي تنظّم علاقة الحكومة الأمريكية بالأمم المتحدة – علي ضرورة منح تأشيرات دخول الأراضي الأمريكية للأشخاص المتعاملين مع المنظمة الدولية ، "ما لم يشكّلوا تهديدا للأمن" . وهذا الإستثناء هو الذي ركزت عليه الدوائر الصهيونية الرافضة لزيارة عرفات للأمم المتحدة علي أساس أنّه زعيم منظمة "إرهابية" .

٣ – راجع بخصوص كل ذلك : الأهرام ١٩٨٨/١١/١١ ص٤ ؛ ١٩٨٨/١١/١٣ ص٤؛ ٨٨/١١/٢٧ ص١؛ النور ٨٨/١١/١٦ ص٢؛ السياسة الدولية ، يناير ١٩٨٩ ص٢٩٦؛
Timc: 5/12/1988, P. 27; 12/12/1988, PP. 12-16.

الكونجرس نفس الموقف في العام التالي (١٩٨٩) [١] . ولم يسمح لياسر عرفات بدخول الأراضي الأمريكية إلا لتوقيع إتفاق غزة /أريحا مع الدولة العبرية عام ١٩٩٣ .

حقيقة ظاهرة اللوبي اليهودي في الحياة السياسية الأمريكية :

جميع هذه القرارات والمواقف التي اتّخذها الكونجرس الأمريكي ليست في الحقيقة سوي ترجمة أمينة لمصالح إسرائيل التي يعبّر عنها اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة والذي يصفه مراسل مجلة تايم في واشنطن بأنّه "لم يخسر قط معركة كبيرة في الكونجرس"[٢]. ولو تأمّلنا في هذه القرارات والمواقف لأدركنا أنّها في الغالب تضر بمصلحة الولايات المتحدة أو علي الأقل تضع هذه المصلحة في المرتبة الثانية بعد مصالح دولة إسرائيل . هذه السيطرة والسطوة التي يمارسها اللوبي اليهودي علي الكونجرس إلي حد تقديم مصالح دولة أجنبية – هي إسرائيل – علي مصالح الولايات المتحدة ، هي التي دفعت النائب الأمريكي السابق "بول فيندلي" إلي إطلاق تعبير "ملك الكابتول" – مبني الكونجرس في واشنطن – علي المدير التنفيذي للّجنة الأمريكية الإسرائيلية للشئون العامة (أيباك) AIPAC ، وإلي الإعتراف بأنّ *اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة*" ليس جماعة ضغط من مجموعة دينية لمساندة دولة أخري فحسب ، وإنّما يتعدّي ذلك إلي ما يقرب من دولة داخل الولايات المتحدة" [٣] . وقد اعترف الرئيس الأمريكي كلينتون بضرورة إصلاح نظام تمويل حملات اللوبي في مجلس الشيوخ" حتي يتم إنقاذ الحكومة من براثن صناعة التأثير" وطالب بضرورة منع أعضاء اللوبي من " شراء " أعضاء الكونجرس[٤] .

* * *

---

١ – راجع : الأهرام ١٩٨٩/٩/٢٧ ص٥؛
Newsweek 18/9/1989, p. 19; The Economist 7/10/1989. P. 53.; Herald Tribune 28/9/1989, p. 2.

٢ – نيل ماكنيل: تقييم لمبيعات الأسلحة لإسرائيل ومصر والسعودية ، ملحق مجلة المجال ، يوليو ١٩٧٨ .

٣ – راجع: مركز الدراسات الإستراتيجية : بول فيندلي يجرؤ علي الكلام ، الأهرام ١٩٨٩/١/١٨ ص٧؛
سامي متولي : حكاية شهرين بين كواليس الكونجرس الأمريكي ، الأهرام ١٩٨٩/٣/١٣ ص٦ .

٤ – الأهرام ١٩٩٤/١٠/٢ ص١ .

المبحث الثالث
القيادة الدينية وخصائص المشاركة السياسيّة للجماعة الكاثوليكية الأمريكية

خصائص الجماعة الكاثوليكية الأمريكية :

تحتل الجماعة الكاثوليكية المرتبة الثانية - بعد الجماعة اليهودية - من حيث المشاركة السياسية (١) . وهي تعتمد في ممارسة التاثير علي نفوذها العددي أكثر من أي شيء آخر . فالكاثوليك يشكّلون الآن ما بين ٢٧ و ٢٨ ٪ من المجموع الكلّي للشعب الأمريكي . وهم في تزايد مستمر وملحوظ ، فلم يكن تعدادهم في منتصف القرن التاسع عشر يتعدّي المليونين . وفي منتصف القرن العشرين بلغ تعدادهم أكثر من ٣٢ مليون نسمة . ويمكننا ملاحظة ظاهرة التزايد المستمر في تعداد الكاثوليك في الولايات المتحدة من مقارنة النسبة التي يشكّلها الكاثوليك من مجموع الشعب الأمريكي خلال النصف قرن الأخير . ففي عام ١٩٤٧ كان الكاثوليك يشكّلون ٢٠٪ من مجموع الشعب الأمريكي. وفي عام ١٩٥٧ بلغت هذه النسبة ٢٦٪ ، أي بزيادة ٦٪ . وفي عام ١٩٧٥ بلغت هذه النسبة ٢٧٪ . ثم ارتفعت مرة أخري إلي ٢٨٪ إبتداء من عام ١٩٨٠ وحتي عام ١٩٨٥ . أما في عام ١٩٨٦ فقد أشار مكتب الأحصاء الأمريكي إلي أنّ تعداد السكان الكاثوليك في تلك السنة قد بلغ ٢٧٪ (٢) ، وهي نسبة مرتفعة وبصفة خاصة إذا أضفنا أنّ الكاثوليك في الولايات المتحدة يشكّلون أكبر جماعة دينية موحّدة وذات وجهة واحدة شطر الفاتيكان ، في الوقت الذي يوزّع فيه البروتستانت علي العديد من الطوائف والمذاهب غير المتّحدة والتي لا تملك مركزا أو رئيسا دينيا واحدا . فضلا عن ذلك فإنّ الكنيسة الكاثوليكية قد عرفت طوال تاريخها بكفاحيّتها ونشاطها السياسي ودورها التاثيري علي أتباعها بالنظر إلي مكانتها في العقيدة الكاثوليكية (٣) .

النشاط السياسي للكنيسة الكاثوليكية ودورها التاثيري علي أتباعها :

لكل ما تقدّم فقد أصبحت الكنائس الكاثوليكية من أكثر المؤسسات الدينية نشاطا

---

١ - راجع بهذا الخصوص :

Lane: Political Life, 1961, P. 245; Abramson, Aldrich and Rohde: Change and Continuity in the 1984 Elections, 1987, P. 112 .

٢ - راجع حول ذلك :

Gallup: The Gallup Poll 1972-1977, 1978, Vol. 1, P. 393, Vol. 2, P. 641; Id: The Gallup Poll 1982, 1983, P. 37; Lerner: America as a Civilization, 1957, P. 714; Statistical Abstract of the United States, 1988, table No. 75, P. 52.

٣ - راجع إنجيل متّي ١٦/١٣-٢٠ :

Pomper with Colleagues: The Election of 1984, 1985, P. 172.

وتأثيرا في الحياة السياسية الأمريكية . وقد أكّدت تحليلات السلوك الإنتخابي المعاصرة أنّ الكنيسة الكاثوليكية تلعب دورا هاما في حياة الكاثوليك في الولايات المتحدة، وأنّ القادة الكاثوليك قد أصبحوا أكثر تأثيرا من ذي قبل ، وأنّهم قد مارسوا تأثيرا علي الناخبين أكبر من ذلك الذي مارسه قادة الأحزاب أو غيرهم من القادة العلمانيين . وعلي سبيل المثال فقد حجب الكاثوليك أصواتهم عن روزفلت F.D.Rossevelt عندما طلب القساوسة منهم ذلك (١). وعلي العكس من ذلك فقد تكتّل الكاثوليك في انتخابات عام ١٩٦٠ خلف المرشّح الديموقراطي الكاثوليكي كيندي J.Kennedy الذي أعطاه الكاثوليك وحدهم – تحت تأثير الكنيسة والفاتيكان – ٣٧٪ من مجموع الأصوات التي حصل عليها (٢) . كما استطاعت الكنيسة أكثر من مرّة أن تنظّم حملات سياسية لتأييد أو معارضة سياسة ما . سبق وذكرنا الدور الذي لعبته الكنيسة الكاثوليكية في الثمانينات ، وبصفة خاصة خلال الحملات الإنتخابية ، لدعم القضايا الإجتماعية التي تؤمن بها – وفي مقدّمتها قضايا التعليم ، مثل فرض الصلاة في المدارس ودعم المدارس والكليات الدينية وغير ذلك – ولمعارضة القضايا التي تتعارض مع مفاهيمها – وفي مقدّمتها قضايا الإجهاض Abortion والشذوذ الجنسي Homosexuality وتحديد النسل أو التحكم في المواليد Birth- Control وقتل الرحمة Eu- thanasia وغيرها من القضايا الإجتماعية والأخلاقية . أما في مجال القضايا السياسية فقد لعبت الكنيسة دورا هاما لتعبئة الكاثوليك خلف حملتها الداعية إلي نبذ الأسلحة النووية ، ففي خطابهم الكنسي عام ١٩٧٦ أدان أساقفة الكنيسة الكاثوليكية في الولايات المتحدة علنا برنامج التسليح النووي الأمريكي (٣) ، كما أكّدوا في الرسالة الرعوية للمؤتمر القومي للقساوسة الكاثوليك في الولايات المتحدة عام ١٩٨٦ أنّ سباق التسلّح يتناقض مع الأخلاق المسيحية كما يؤدّي إلي تقليص البرامج الإجتماعية التي تهتم بها الكنيسة وبصفة خاصة مع تزايد البطالة وارتفاع الأسعار وغير ذلك من الجوانب التي يجب أن توجّه لها الأموال التي تنفق علي سباق التسلّح (٤) .

وقد نجحت الكنيسة الكاثوليكية في خلق المزاج المعادي للحرب النووية في الولايات المتحدة، وكانت مشاعر الكاثوليك في الولايات المتحدة عاملا بارزا في الخطة التي تقف وراء الحملة من أجل وقف سباق التسلّح النووي حتي أنّ أحد المؤلّفين الفرنسيين – وهو المحامي كرستيان روليت – حاول في كتاب صدر في باريس عام ١٩٨٤ بعنوان "جون بول الثاني –

١ – Lane: Political Life, 1961, P. 245.

٢ – Abramson, Aldrich and Rohde: Op. Cit., PP. 152-154.

٣ – كاز يميرز مورافسكي : الماركسيون والمسيحيون والبحث عن أساس مشترك للتعاون السياسي ، مجلة دراسات إشتراكية ، نوفمبر ١٩٨٧ ، ص٤٩ .

٤ – نيقولاي كوفالسكي : الشيوعيون والمسيحيون في العصر النووي ، مجلة دراسات إشتراكية ، نوفمبر ١٩٨٧ ، ص٤٥ ؛ Time 22/6/1987, P. 49.

أنطونوف - تسلسل الأحداث" أن يثبت أنّ محاولة قتل البابا جون بول الثاني قد تمّت بتخطيط من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وذلك بقصد استفزاز مشاعر ملايين الكاثوليك الأمريكيين لتأييد خطط التسلّح الأمريكية لمواجهة أخطار المعسكر الشيوعي (سابقا) وذلك باتّهام المخابرات البلغارية والسوفيتية بالتورّط في محاولة إغتيال البابا (١) . أي أنّ المقصود من هذه المحاولة - بالنسبة للمؤلف - كان تحويل موقف الكاثوليك المعارض للحرب النووية إلي موقف مؤيّد للخطط الأمريكية وذلك عن طريق التأثير في مشاعرهم الدينية إزاء المركز البابوي .

الكنيسة الكاثوليكية ودورها المستقل في مجال السياسة الخارجية :

دأبت الكنيسة الكاثوليكية ورجال الدين الكاثوليك علي انتقاد سياسات الحكومة الأمريكية الخارجية التي تتعارض مع مفاهيمها وبصفة خاصة الإعتداءات علي الدول الأخري أو التدخّل في شئونها الداخلية . وعلي سبيل المثال ، ففي الوقت الذي عجزت فيه كنيسة بريطانيا الرسمية عن توجيه النقد للحكومة البريطانية بسبب غزوها لجزر فوكلاند Falklands ، فقد أظهرت الكنيسة الكاثوليكية في الولايات المتحدة معارضتها الشديدة لسياسة الولايات المتحدة إزاء ليبيا ، كما انتقدت سياستها في نيكاراجوا . فقد عارضت الكنيسة الكاثوليكية عام ١٩٨٦ الغارات الجوية الأمريكية علي ليبيا ووصفتها بأنها "مشكوك فيها أخلاقيا" . كما جاء في بيان مشترك عن الكنائس "إنّ الولايات المتحدة ، بتنصيب نفسها متّهما وقاضيا وجلّادا ، تكون قد تخلّت بذلك عن مثلها الأخلاقية العليا" (٢) . وفي مايو ١٩٨٧ إنتهز أحد الأساقفة الكاثوليك حضور الرئيس ريجان القدّاس الجنائزي للمستر "ويليام كيسي" - مدير وكالة المخابرات الأمريكية السابق في نيويورك - لكي ينتقد سياسة الرئيس ريجان في نيكاراجوا ويشير - أثناء القدّاس - إلي "أعمال العنف التي تسببّها المساعدات الأمريكية للثوّار" ولم يعلّق الرئيس ريجان الذي كان يجلس في الصف الأول (٣) .

بالإضافة إلي ذلك فإنّ "جون أوكونور" John J.O'Connor - مطران نيويورك ورئيس الأساقفة الكاثوليك ورئيس الجمعية الكاثوليكية المهتمّة بالشرق الأدني - يمارس دورا نشطا في النزاعات الدولية يماثل الدور الذي يلعبه رئيس أساقفة كانتر بري Canterbury، وبصفة خاصة في لبنان وفلسطين (٤) . والفارق بينهما أنّ رئيس أساقفة نيويورك يعبّر دائما

---

١ - لمزيد من التفاصيل راجع : حمدي عبد الجواد : من وراء محاولة قتل البابا ؟ ، دراسات إشتراكية ، يناير ١٩٨٦ ص٧٤. وأنظر كذلك :

Newsweek: 3/6/1985, P. 33; 10/6/1985, P. 16.

٢ - وكالة أنباء الشرق الأوسط، ١٨/٤/١٩٨٦. .

٣ - إذاعة لندن : ١٠/٥/١٩٨٧ ، أخبار الخامسة والسادسة مساء (توقيت القاهرة) .

٤ - راجع حديث البطريرك مكسيموس حكيم - بطريرك أنطاكية وسائر المشرق للروم الكاثوليك - في جريدة وطني، ٣٠/١٢/١٩٨٤ ص٥؛ وراجع الأهرام ١٣/١٠/١٩٨٩ ص٤.

عن وجهة نظر الكنيسة الكاثوليكية بغض النظر عن موقف الحكومة الأمريكية ، علي خلاف رئيس الكنيسة الأنجليكانية الذي يعبّر دائما عن موقف الحكومة البريطانية . وعلي سبيل المثال فأثناء زيارة قام بها لإسرائيل في آخر ديسمبر ١٩٨٦ ، رفض جون أوكونور مقابلة رئيس دولة إسرائيل في القدس (١) ، معبّرا بذلك عن موقف الفاتيكان من قضية القدس والمعارض لموقف الولايات المتحدة . فبينما أجاز الكونجرس الأمريكي نقل السفارة الأمريكية في إسرائيل من تل أبيب إلي القدس ، وهو ما يعني اعترافه بالقدس عاصمة لإسرائيل ، فإنّ الفاتيكان ، وإن اعترف بدولة إسرائيل إلاّ أنّه يرفض اعتبار القدس عاصمة لها ويطالب بوضع خاص لها . وقد تصرّف أسقف نيويورك حسب توجيهات البابا الذي يعكس وجهة نظر الكنيسة الكاثوليكية . وفي زيارته للبنان والتي قام بها في أواخر مايو عام ١٩٨٩ أعلن الأسقف أوكونور صراحة أنّه من المستحيل إجراء انتخابات رئاسية في لبنان تحت ضغط الإحتلال (الإسرائيلي أو السوري) (٢) .

رغم ذلك فقد اتّخذت الكنيسة الكاثوليكية في أحيان أخري مواقفا تتعارض أيضا مع موقف الفاتيكان في بعض القضايا . مثال ذلك أنّه عندما أعلن البابا جون بول الثاني في ١٩٨٧/٦/٢٥ أنّه سوف يستقبل كورت فالدهايم ، أعلنت الكنيسة الكاثوليكية في الولايات المتحدة مساندتها لليهود في موقفهم الرافض لاستقبال بابا الفاتيكان لرئيس دولة النمسا المتّهم من قبَل اليهود بالمشاركة في أعمال العنف النازية ضد اليهود أثناء الحرب العالمية الثانية (٣) . وهكذا نستطيع القول أنّ الكنيسة الكاثوليكية في الولايات المتحدة تلعب دورا مستقلاً في الحياة السياسية وأنّها لا تخضع دائما لتوجيهات بابا الفاتيكان ، كما أنّها لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر الحكومة الأمريكية .

السلوك الإنتخابي للكاثوليك ودور الكنيسة في تشكيله :

علي الرغم من الإرتباط التقليدي بين الجماعة الكاثوليكية والحزب الديموقراطي ، فإنّ الوقائع الإنتخابية أكّدت أنّ الإلتزام الحزبي للكاثوليك ليس ثابتا وأنّ بعضهم قد أعطي صوته في بعض الإنتخابات للمرشّح الجمهوري، كما حدث في انتخابات عام ١٩٧٦ حين حجب بعض الكاثوليك أصواتهم عن المرشّح الديموقراطي جيمي كارتر وأعطوها لمنافسه الجمهوري (٤)، وكما حدث في انتخابات عام ١٩٨٤ التي حصل فيها ريجان "الجمهوري" علي ٥٥٪ من أصوات الكاثوليك في حين لم يحصل مونديال "الديموقراطي" سوي علي ٤٤٪ منها(٥).

---

١ – إذاعة مونت كارلو : ١٩٨٦/١٢/٣٠ ، أخبار العاشرة مساء (توقيت القاهرة) .

٢ – إذاعة مونت كارلو : ١٩٨٩/٥/٢٨ ، أخبار الحادية عشر مساء (توقيت القاهرة) .

٣ – الأهرام ١٩٨٧/٦/٢٤ ص٤ ؛

Time: 29/6/1987, P. 23; 6/7/1987, P. 6.

٤ – Ladd: Where Have All the Voters Gone?, 1978, P. 9.

٥ – Abramson, Aldrich and Rohde: Change and Continuity in the 1984 Elections, 1987, P. 141 and the table P. 137.

وقد أثبتت تحليلات السلوك الإنتخابي أنّ أغلب الكاثوليك قد تحوّلوا إلي الحزب الجمهوري في ثلاثة من الإنتخابات الرئاسية الأربعة التي جرت في (١٩٧٢، ١٩٧٦، ١٩٨٠، ١٩٨٤) (١). صحيح أنّه لا يزال الناخب الكاثوليكي يفضّل الحزب الديموقراطي – كما أسلفنا – إلاّ أنّ القساوسة يمارسون تأثيرهم علي الناخبين إذا اتّضح لهم أنّ مرشّح الحزب الجمهوري أكثر جاذبية للجماعة الكاثوليكية . ولذلك غالبا ما يخضع قادة الكنائس الكاثوليكية في الولايات المتحدة للمؤثّرات السياسية ، إذ يحرص القادة السياسيون ومرشحّي الأحزاب علي استرضائهم لضمان تأثيرهم علي أصوات الكاثوليك لصالحهم . سبق وأوضحنا كيف سعي المرشّح الجمهوري في انتخابات الرئاسة عامي ١٩٨٠ ، ١٩٨٤ – رونالد ريجان – للتودّد للأقلية الكاثوليكية واسترضاء قادتها الدينيين – بما في ذلك بابا الفاتيكان ، وكيف حاول منافسه الديموقراطي في انتخابات عام ١٩٨٤ – والتر موندال – من جانبه إستمالة الكاثوليك إلي جانبه ، وبصفة خاصة الأمريكيين من أصل إيطالي وعلي وجه الخصوص النساء منهم ، وذلك باختياره جيرالدين فيرارو الكاثوليكية كمرشّحة لمنصب نائب الرئيس (٢) .

الفاتيكان وتقاليد الممارسة الأمريكية في المجال الخارجي :

غالبا ما يجتمع رؤساء الولايات المتحدة أو وزراء خارجيّتها مع بابا الفاتيكان أو مع أحد مبعوثيه قبل اتّخاذ القرارات المرتبطة ببعض القضايا الدولية التي تهم الكنيسة الكاثوليكية خشية أن يؤدي اتّخاذهم لقرارات تتعارض مع رغبة الفاتيكان إلي إثارة الأقلية الكاثوليكية ضدهم (٣) . وتأتي في مقدّمة القضايا الدولية التي يحرص المسئولون الأمريكيون علي استطلاع رأي الكنيسة الكاثوليكية فيها قضية القدس التي يملك الفاتيكان بشأنها تصورا محددا ، إذ يطالب بنظام دولي للقدس يضمن الحرية الكاملة للأديان . ولمّا كان اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة يمارس ضغوطه المستمرة لحمل الإدارة الأمريكية علي الإعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ، وهو ما يخالف الخط التقليدي للفاتيكان ، فإنّ بحث هذه المسألة بين الإدارة الأمريكية والفاتيكان يكاد يشكّل مادة ثابته في كل الإجتماعات التي عقدت بينهما . وعلي سبيل المثال فقد اجتمع الرئيس الأمريكي فورد في يونيو ١٩٧٥ مع البابا بولس السادس في الفاتيكان وبحث معه " موقف الكنيسة الكاثوليكية من الأماكن

---

١ – Ibid., P. 152.

٢ – رغم ذلك فقد أثبتت التحليلات الإنتخابية أنّ موندال لم ينجح في استمالة معظم الكاثوليك إلي صفّه ، وأنّ معظم النساء قد أعطوا صوتهم لريجان في انتخابات ١٩٨٤، وذلك بسبب موقف موندال وفيرارو المؤيد لحق المرأة في الإجهاض والمعارض للصلاة في المدارس والمدافع عن الحقوق المتساوية للجنسين وغير ذلك من القضايا التي اختلف فيها المرشّحان الديموقراطيان مع الإتجاه الديني اليميني الغالب ومع الموقف الرسمي للكنيسة الكاثوليكية . راجع :

Ibid, PP. 5, 138 and the table P, 136; Pomer: The Election of 1984, 1985, PP. 66, 171 and the table P. 68.

٣ – Graham: Vatican Diplomacy, 1959, PP. 326-348.

المقدّسة في الشرق الأوسط[1] . أما الرئيس ريجان فكان دائم اللقاء مع بابا الفاتيكان أو مبعوثيه في إطار سعيه لاسترضاء الأقلية الكاثوليكية في الولايات المتحدة . ومن ذلك ما سبق وذكرناه من لقاء بين الرئيس ريجان والبابا في ولاية ألاسكا في مايو ١٩٨٤ واستثمار زوجة الرئيس ريجان له في الدعاية الإنتخابية للرئيس ريجان. وكذا اجتماعه في أكتوبر ١٩٨٨ مع بطريرك القدس "ميشيل صباح" لبحث مسألة القدس .. وغير ذلك (٢) .

وقبل أن يبدأ جورج شولتز – وزير الخارجية السابق – جولته في الشرق الأوسط في إبريل ١٩٨٨ لاستئناف الجهود الأمريكية لدفع عملية التفاوض من أجل السلام في المنطقة ، لفت نظر المراقبين السياسيين توقّف شولتز في روما وطلبه مقابلة بابا الفاتيكان قبل أن يبدأ جولته التي شملت مصر وسوريا والأردن والسعودية وإسرائيل (٣) ، الأمر الذي يعكس الأهمية التي تولّيها الإدارة الأمريكية لعملية استطلاع موقف الكنيسة الكاثوليكية من الأوضاع في الأماكن المقدّسة في القدس . وهو ما أثبته أيضا الرئيس الأمريكي السابق بوش عام ١٩٨٩ عندما حرص علي الإجتماع مع البابا جون بول الثاني في الفاتيكان قبل أن يتوجّه لحضور إجتماعات منظمة حلف شمال الأطلنطي (الناتو NATO) والتي عقدت في بروكسل في مايو ١٩٨٩ ، كما اجتمع كلينتون مع بابا الفاتيكان قبل انعقاد المؤتمر العالمي للسكان عام ١٩٩٤ (٤) .

ولّما كان للكنيسة الكاثوليكية مركز خاص في كل من بولندا ونيكاراجوا ، فقد حرصت الإدارة الأمريكية كذلك علي استرضاء الأقلية الكاثوليكية الأمريكية ببحث مسبق لأوضاع تلك الدول مع المبعوثين الدينيين قبل اتّخاذ قرارات سياسية بشأنها . مثال ذلك الإجتماع الذي عقد بين الرئيس الأسبق ريجان ومبعوث الفاتيكان "الأسقف بيولا جي" في أغسطس ١٩٨٤ لبحث الأوضاع في بولندا وأمريكا الوسطي (٥) . بل واعترافا منه بالدور السياسي الذي تلعبه الكنيسة الكاثوليكية في نيكاراجوا ، قرّر الكونجرس الأمريكي – في إطار سياسة المواجهة مع نيكاراجوا – تخصيص مبلغ ١٣٠ مليون دولار كإعانات للثوّار" بشرط أن يتم تسليم هذا المبلغ إلي الكنيسة الكاثوليكية في نيكاراجوا " (٦) .

* * *

١ – السياسة الدولية ، أكتوبر ١٩٧٥ ، ص١٩٢ .

٢ – راجع علي سبيل المثال الأهرام ١٩٨٤/٨/٣ ص٤؛ ٨٨/٤/٥ ص٥؛ ٨٨/١٠/٢١ ص٤ .

٣ – ميشيل داجاتا : لماذا توقّف شولتز أولا في إيطاليا والفاتيكان؟، الأهرام ٨٨/٤/٥ ص٥ .

٤ – راجع : الأهرام ١٩٨٩/٥/٢٧ ص٤؛ ٩٤/٦/٤ ص٤

Herald Tribune: 27-28/5/1989, P.5: 29/5/1989, P.1.

٥ – الأهرام ٨٤/٨/٣ ص٤.

٦ – المختار الإسلامي ، نوفمبر ١٩٨٨ ، ص٨٠ .

المبحث الرابع
الجماعة البروتستانتية وتطوّر التعامل السياسي

خصائص الجماعة البروتستانتية الأمريكية :

علي الرغم من أنّ الجماعة البروتستانتية هي أكبر الجماعات الدينية في الولايات المتحدة من حيث عدد المنتمين إليها ، والذين يشكّلون حوالي ٥٩٪ من مجموع الشعب الأمريكي [١] ، إلاّ أنّها تأتي في المرتبة الثالثة – بعد الجماعتين اليهودية والكاثوليكية – من حيث المشاركة السياسية ، ولعل هذا يرجع لأمرين : الأوّل – أنّه عادة ما تكون الجماعة التي تشكّل أغلبية في المجتمع القومي أقل الجماعات مساهمة في الحياة السياسية بسبب تعبير السلطة عن مصالحها وعدم شعورها بالإضطهاد الذي يمكن أن تشعر به الأقليّات والذي قد يدفعها للتكتّل والمشاركة السياسية . أمّا الأمر الثاني فهو تشتّت البروتستانت بين الكثير من الفرق والكنائس وعدم وجود زعامة دينية أو كنيسة موحّدة تجمع بينهم في داخل إطار تنظيمي واحد ، بل ولا يكاد يتّفق البروتستانت حتي حول بعض القضايا الدينية التي يظهر الكاثوليك بشأنها وحدة واتفاقا مثل قضايا تحريم الخمور وقتل الرحمة والفصل بين الدين والدولة والرق وغيرها . وعادة ما تُحدِث مثل هذه القضايا انقساما بين أعضاء الكنائس البروتستانتية المختلفة [٢] .

إرتباط حركة الحقوق المدنية بالكنائس الزنجية البروتستانتية :

لعبت كنائس الزنوج Negro بصفة خاصة دورا هاما في الحياة السياسية في الولايات المتحدة . فعلي الرغم من أنّ معظم الزنوج في الولايات المتحدة من أتباع الديانة البروتستانتية – وبصفة خاصة الطائفتين المعمدانية Baptist (وهي أكبر طائفة زنجية

---

١ – بينما يتزايد تعداد الأقلية الكاثوليكية في الولايات المتحدة بشكل ملحوظ ، فمن الملاحظ أنّ تعداد الأغلبية البروتستانتية في تناقص مستمر . ويكفي أن نشير إلي أنّ تعداد البروتستانت في عام ١٩٤٧– وفقا لجالوب – كان يبلغ ٦٩٪ من الشعب الأمريكي . وفي عام ١٩٥٧ بلغ تعدادهم – وفقا لتقديرات مكتب الإحصاء – ٦٦٪ ، أي بتناقص قدره ٣٪ خلال عشر سنوات . وفي عام ١٩٨٦ إنخفض تعداد البروتستانت إلي ٥٩٪ من الشعب الأمريكي ، أي بتناقص قدره ٧٪ خلال ثلاثين عاما تقريبا . راجع حول ذلك ؛

Gallup: The Gallup Poll 1972- 1977, 1978, Vol. 1, P. 393, Vol. 2, P. 641; Id.: The Gallup Poll 1982, 1983, P. 37; U.S. Department of Commerce: Statistical Abstract of the United States, 1988, table No, 75, P. 52.

٢ – راجع :

Ball and Millard: Pressure Politics in Industrial Societies, 1986,P. 208; Goodman: The Two-Party System in the United States, 1960, P. 369.

مسيحية في العالم) والنظاميّة Methodist [1] - إلاّ أنّ شعورهم بالإضطهاد الناتج عن سياسة التفرقه العنصرية قد حوّلهم إلي أقليّة مضطّهدة داخل المجتمع القومي ، وهو ما دفعهم للتكتّل والمشاركة السياسية من أجل رفع الإضطهاد واستعادة حقوقهم المدنية [2] . وليست المكاسب التي حقّقتها الأقلية الزنجية في الولايات المتحدة حتي الآن سوي نتيجة مباشرة لهذه المشاركة الفعّالة من جانب السود في الحياة السياسية . وهي المشاركة التي قادتها وحثّت عليها الكنيسة وبصفة خاصة في الولايات الجنوبية [3] .

لقد ارتبطت حركة الحقوق المدنية في جنوب الولايات المتحدة بالكنيسة الزنجية البروتستانتية، كما ارتبطت فيه الزعامة السياسية بالزعامة الدينية ، وكان السلوك السياسي للزنوج يعد في نفس الوقت واجبا دينيا يهدف إلي تحرير الزنوج من الظلم الواقع عليهم [4]. لقد كانت الكنيسة تمثّل النواة التنظيمية لحملات الحقوق المدنية ، ومنها أنطلقت حركة الحقوق ، وفيها عقدت الإجتماعات والمؤتمرات التي حثّت الزنوج علي مواصلة الكفاح من أجل إثبات كرامتهم البشرية وتحرير أنفسهم من ربقة العبودية العنصرية [5] .

---

١ - راجع
Lerner: America as a civilization, 1957, P. 712; Richardson: The Negro in American Religious life, in: Davis (ed.): The American Negro-Reference Book, 1966, PP. 402-403; Clift, Anderson and Hullfish (eds.): Negro Education in America, 1962, PP. 33, 118.

٢ - حول العلاقة بين المشاركة السياسية واضطهاد الجماعات الدينية في الولايات المتحدة أنظر :
Goodman: Op. Cit., P. 369.

وحول الإرتباط بين حركة الزنوج ونشاطات الكنيسة البروتستانتية الإجتماعية والتجديدية أنظر :
Clift, Anderson and Hullfish: Op. Cit., P. 118.

٣ - ليس معني هذا أنّ كنائس البيض البروتستانتية لم تلعب دورا يذكر في الحياة السياسية الأمريكية . فالثابت أنّ جماعة الكويكرز قد دأبت علي إعلان احتجاجها علي وجود الرقيق في جنوب الولايات المتحدة . كما قامت كنائس بعض الطوائف - مثل طائفة النظاميين Methodists والطائفة المشيخيّة Presbyterians والمعمدانيين Baptists - بدور حاسم وفعّال في حركة الإصلاح الإجتماعي والإقتصادي من خلال التفسير الإجتماعي للإنجيل والربط بين اللاهوت ومتطلبات الحياة اليومية ، راجع بهذا الخصوص : وكالة الإعلام الأمريكية : موجز التاريخ الأمريكي ، ص٧٥؛
Kelley: The Cultural Pattern in American Politics, 1979, p. 196; Lerner: op. Cit., P. 708; Clift, Anderson and Hullfish, op. cit., pp. 35-36.

٤ - حول ارتباط حركة تحرير الزنوج بالمباديء المسيحية راجع :
Ibid , P. 33; Richardson: The Negro in American Religious Life, in : Davis (ed.): The American Negro, 1966, pp. 397-398.

٥ - لمزيد من التفاصيل حول الدور الذي لعبته الكنائس الزنجية والزعامات الكنسية في حركة التحرّر راجع : إيناكورين براون : تاريخ الزنوج في أمريكا ، ترجمة د. م . عيسي ، د.ت ، ص١٠١، ٢٢٦ - ٢٢٨؛
Lane: Political Life, 1961, P. 245; Richardson: Op. Cit., P. 409.

الزعامات الكنسية وأساليب قيادة حركة تحرير الزنوج :

أما قادة هذه الحركة وزعماؤها فقد أتوا من الكنيسة أيضا . وليس مارتن لوثر كنج Martin Luther King سوي أحد هؤلاء القساوسة الذين تصدّوا للدفاع عن الحقوق المدنية للسود كواجب أخلاقي تفرضه عليه وظيفته الدينية [1] ، لقد كان مارتن لوثر الأب (ت ١٩٨٤) واعظا في إحدي كنائس مدينة أتلانتا بولاية جورجيا الجنوبية . وقد قاد حركة تحرير الزنوج في تلك الولاية وقد استقّر في اعتقاده أنّ التغيير في أتلانتا معناه التغيير في الجنوب بأكمله . وقد اعتمد القس مارتن لوثر كنج (الأب) في قيادته لحركة الزنوج علي أداتين : الأولي هي الكفاح السلمي ، والثانية هي المشاركة السياسية . أي أنّ "كنج" الأب كان يقود الحركة علي جبهتين : جبهة البيض ، بالكفاح ضدّهم لإنهاء سيطرتهم وانتزاع حقوق السود منهم . وجبهة السود ، بحثّهم علي المشاركة السياسية وضرورة التوجّه إلي صناديق الإنتخاب لاختيار المرشّح الذي يؤيّد حقوق السود .

وفي الكتاب الذي ألّفه القس مارتن لوثر كنج (الأب) بعنوان Daddy King والذي نشر في الثمانينات ، والذي يتضمّن قصة كفاحه وكفاح إبنه من أجل تحرير السود ، يشير "كنج" إلي هذه الأداة المزدوجة التي استخدمها في كفاحه من أجل تحرير السود في هذه الفقرة : ".. منذ أن التحقت بمدرسة "مبرايات" – بمدينة أتلانتا – وتعلّمت شيئا عن الحكومة والإنتخابات والسياسيين والدوائر الإنتخابية وقد استقرّ في نفسي أنّ أي إنجاز يتم علي يد السود يجب أن يتم عن طريق صناديق الإنتخابات ... وتمر السنون ويزيد اعتقادي بأنّنا يمكن أن نعمل في كلتا الجبهتين : الكفاح حتي تنتهي سيطرة البيض التي حالت دون ممارستنا لحقوقنا وإسماع أصواتنا في الأمور الداخلية المتصلة بالضرائب التي ندفعها والحقوق الأساسية للإنسان والتي تعتبر أساسا لكل شيء نحارب من أجله . ثم العمل في المجتمعات السوداء حتي نحث أكبر عدد من السود لكي يسجلّوا أسماءهم في كشوف الناخبين ولكي يمارسوا هذا الحق في سبيل تحرير حياتنا من ربقة قيود المواطنة من الدرجة الثانية أو الثالثة ... لقد كان التصويت في الإنتخابات هو المفتاح [2] .

أما السلوك السياسي والإنتخابي الذي يتعيّن أن يسلكه الزنوج ، فقد حدّد "كنج" بشأنه قاعدة "التصويت لصالح الشخص وليس لصالح الحزب" . أي أنّه يتعيّن علي الزنوج تأييد المرشّح الذي يبدو أكثر جاذبية للزنوج بغض النظر عن الحزب الذي ينتمي إليه وبغض النظر عن الشعارات التي يرفعها . ولعل هذا يفسّر أنّه رغم الإرتباط التقليدي بين أصوات

---

١ – أنظر :

Frenklin: A Brief History of the Negro in the United States, in : Davis (ed.) : The American Negro, 1966, P. 24.

٢ – راجع عرض كتاب مارتن لوثر كنج في : جريدة وطني ١٩٨٤/١١/٢٥ ص٦ .

الزنوج والحزب الديموقراطي ، إلاّ أنّهم لم يتردّدوا في بعض الحالات في منح أصواتهم لمرشّح الحزب الجمهوري . حدث هذا مرات عديدة [1] ، نذكر منها الإنتخابات الرئاسية عام ١٩٨٨ والتي أعطي معظم الزنوج أصواتهم فيها للمرشّح الجمهوري جورج بوش إحتجاجا علي موقف الحزب الديموقراطي من القس الأسود جيسي جاكسون – كما أسلفنا [2] .

أما القس الأسود مارتن لوثر كنج الإبن (ت ١٩٦٨) – الذي تولّي رعاية الكنيسة المعمدانية بمدية مونتجمري Montgomery بولاية ألباما Alabama عام ١٩٥٤ – فقد أكمل مسيرة الكفاح في سبيل تحرير السود إنطلاقا من المفاهيم الدينية فقاد المظاهرات ، وحثّ السود علي الإضراب عن العمل ، وتزعّم حركة مقاطعة السيارات العامة في مدينة مونتجمري عام ١٩٥٥ [3] ، ونجحت قيادته للسود في خلق حركة الحقوق المدنية التي واجهها البيض بموجة من العنف والغضب إستهدفت كنائس السود ومنازلهم كما أصبح القبض علي مارتن لوثر وغيره من القساوسة يتم بصفة منتظمة بتهمة إثارة القلاقل والإضطرابات .

ومثل الأب ، فقد كان القس كنج الإبن يجمع بين أساليب الكفاح السلمي وأساليب المشاركة السياسية إلاّ أنّه كان أكثر كفاحية . وقد استطاع عن طريق الوعظ الديني أن يثير مشاعر الكثيرين من البيض في الجنوب وأن يشعرهم بالظلم الذي يفرضه منطق التمييز العنصري وتعارضه مع رسالة المسيح الداعية إلي العدالة والمساواة والمحبّة . كما نجح من خلال قيادته للمسيرات والمظاهرات وتزعّمه لحركات الإحتجاج والمقاطعة في أن يمارس ضغوطا علي الحكومة الأمريكية ويدفعها إلي التفكير في ضرورة إجراء إصلاحات إجتماعية تحقّق مزيدا من الوفاق الإجتماعي وتوقف تلك الموجة من العنف التي شهدتها البلاد في الخمسينات والستينات من هذا القرن [4] .

---

١ – راجع التفاصيل في :
Wilson : The Negro in American Politics-The Present, in: Davis (ed.): The American Negro, 1966, PP. 438-442; Time 21/12/1988, P. 31.

٢ – راجع فيما سبق ص ٢٣٩ – ٢٤٠ ، وانظر كذلك :
Time : 12/12/1988, P. 31; 21/12/1988, P. 21.

٣ – في عام ١٩٥٥ ، وبعد صدور حكم المحكمة العليا الذي ألغي الإنفصال الإجباري بين الأجناس ، رفضت سيّدة زنجية تدعي "مسز بارك" أن تترك مكانها في سيّارة عامة لرجل أبيض . وتم إلقاء القبض علي السيّدة إلاّ أنّها بعد ذلك دعت الزنوج إلي مقاطعة سيارات الشركة التي حدثت بها هذه الواقعة . وبالفعل فقد تضامن الزنوج معها بزعامة مارتن لوثر كنج (الإبن) . وقد أدت هذه المقاطعة إلي إفلاس الشركة صاحبة السيّارة . راجع القصة في : مارتن لوثر كنج (الأب): الأب كنج ، عرض وتلخيص لوسي يعقوب ، وطني ١٩٨٤/١١/٢٥ ص٦ ؛
Richardson: The Negro in American Religious Life, in: Davis (ed.): Op. Cit., p. 409, Lincoln: The American Protest Movement for Negro Rights, in: Ibid., PP. 470-471.

٤ – راجع : د. السيد الحسيني : علم الإجتماعي السياسي ، ١٩٨١، ص٢٦٤–٢٦٥ .

ولقد استطاع القس مارتن لوثر كنج في النهاية أن يحرّر زنوج الولايات المتحدة من كثير من مظاهر الظلم الناتج عن التمييز العنصري ، واتّخذت حركته شكل "جهاد ديني" قام هو فيه بدور "موسي" الذي حرّر شعبه من العبودية . وكان لنجاحه أثر كبير في إنقاذ الولايات المتحدة من كل مظاهر الفوضي والدمار التي كان يمكن أن تحدثها المواجهة العنيفة بين البيض والسود . واعترافا منها بهذا الدور الذي لعبه القس الأسود ، بدأت الولايات المتحدة – إبتداء من عام ١٩٨٤ – تحتفل بيوم مارتن لوثر – في ١٦ يناير من كل عام – كأحد أعيادها القومية .

القس جاكسون والخروج علي تقاليد العملية الإنتخابية الأمريكية :

من المسلّمات في انتخابات الرئاسة الأمريكية أنّ هناك ثلاثة شروط ضمنية لا بد من توافرها في المرشّح للرئاسة وهي ما يرمز لها بـ W.AS.P. ، أي أن يكون المرشّح أبيضا وأنجلوساكسونيًا وبروتستانتيا [١] . وإذا كان الرئيس الأمريكي جون كينيدي قد استطاع أن يخرج علي الشرط الثالث عندما فاز بمنصب الرئاسة رغم كاثوليكيّته ، فإنّ القس جاكسون قد خرج علي الشرطين الأول والثاني ورغم ذلك فقد خاض معركة الإنتخابات الأوليّة في الحزب الديموقراطي مرشّحا لمنصب الرئاسة عامي ١٩٨٤ ، ١٩٨٨ وحقّق تقدّما ملحوظا – كما أسلفنا – رغم زنجيّته وانقطاع صلته بالتقاليد الساكسونية . والأكثر من ذلك أنّه رجل دين بروتستانتي ينتمي الي مدرسة مارتن لوثر كنج ويمثّل خروجا علي التقاليد الأمريكية العنصرية والعلمانية في آن واحد . وهكذا أصبح جاكسون أول رجل دين بروتستانتي أسود يدخل انتخابات الرئاسة التمهيدية ويحصل علي نسبة كبيرة من الأصوات . بل ومتابعة وضعه الإنتخابي أثناء الحملة يوحي للملاحظ بأنّه لولا عائق لونه الأسود لفاز جاكسون بترشيح الحزب الديموقراطي وربما بمنصب الرئاسة أيضا إذ أنّه كان بالفعل أفضل المرشّحين وأكثرهم تعبيرا عن رغبات وتطلّعات القاعدة الإنتخابية .

الدور التوجيهي لقساوسة الزنوج في العملية الإنتخابية :

هذه المكانة التي يحتلّها القساوسة الزنوج في الولايات المتحدة ، باعتبارهم مصدر الزعامة والتوجيه بالنسبة للأقليّه الزنجيّة ، جعلهم دائما عرضه للمؤثرات السياسية ، إذ يتم استعطافهم وخطب ودّهم من جانب المرشّحين لمناصب سياسية ، لضمان تصويت الزنوج لصالحهم [٢] ، وبصفة خاصة إذا تذكّرنا الآتي: اولا – أنّ الأقلية الزنجية يبلغ تعدادها حوالي ٢٦ مليون نسمة تشكّل حوالي ١٠٪ من مجموع الشعب الأمريكي . وثانيا – إرتفاع

---

١ – عماد جاد : الإنتخابات الأمريكية وقضايا الشرق الأوسط ، السياسة الدولية ، يناير ١٩٨٩ ، ص١٦٧ .

٢ – مارتن لوثر كنج : الأب كنج ، عرض وتلخيص لوسي يعقوب ، وطني ٢٥/١١/١٩٨٤ ص٦ ؛

Lane: Political Life, 1961, P. 245; Abramson, Aldrich and Rohde: Change and Continuity, 1987, P. 113.

نسبة المشاركة السياسية من جانب الزنوج وتشكيلهم كتلة إنتخابية تؤثر بالضرورة في النتائج النهائية للإنتخابات (١) . وثالثا - أنّ ولايات الجنوب تملك وحدها ١٣٨ صوتا إنتخابيا، أي أكثر من نصف الـ ٢٧٠ صوتا المطلوب الحصول عليها للفوز في انتخابات الرئاسة (٢) . لكل ذلك فقد أكد مارتن لوثر كنج (الأب) في الكتاب الذي تضمّن سيرة حياته - والمشار إليه آنفا - أنّه "علي كل من يريد أن يجلس في المكتب البيضاوي أن يبحث عن المساعدة من الزنوج" ، وروي كيف سعي إليه بالفعل في الأسابيع الأخيرة من عام ١٩٧٥ جيمي كارتر يطلب مساندته عندما يرشّح نفسه في انتخابات الرئاسة ، إعترافا منه بأهمية الدعم الذي يتلقّاه المرشح من الزنوج من جانب ، وبالدور السياسي لقساوسة الزنوج في الجنوب الأمريكي من جانب آخر (٣) . وفي الحقيقة فقد كان فوز كارتر - الحاكم السابق لولاية جورجيا الجنوبية - في انتخابات الرئاسة عام ١٩٧٦ تعبيرا عن هذه الروح الجديدة التي بدأت تسري في الحياة السياسية الأمريكية بفضل جهود كنائس الزنوج وقساوستهم نحو مزيد من الوحدة والشمول وتحطيم الحواجز بين الشمال والجنوب وبين البيض والسود ، وحقيقي أنّه لا تزال هناك فجوة ، إلا أنّها علي أي حال ليست بهذا الإتساع الذي كانت عليه قبل حركة الحقوق المدنية التي قادها القساوسة الزنوج في الجنوب الأمريكي .

الجماعات البروتستانتية المحافظة وتطوّر الحياة السياسية في المجتمع الأمريكي :

يؤكّد الملاحظون - كما أسلفنا (٤) - أنّ البروتستانت من غير الزنوج قد أصبحوا يشكلّون إحدي القوي السياسية ذات النفوذ منذ أن قرّروا إنهاء عزلتهم التقليدية والدخول بقوة في معترك الحياة السياسية الأمريكية إبتداء من الثمانينات " للحيلولة دون وصول الشيوعيين والملحدين إلي المناصب السياسية " (٥) ، وأنّهم قد حدّدوا موقعهم إلي جانب القوي

---

١ - حول المشاركة السياسية للزنوج في الولايات المتحدة راجع : يوسف الحسن : قراءة عربية في مستقبل القوة السوداء الأمريكية ، مجلة العربي ، ديسمبر ١٩٨٤ ، ص٢٠ ؛
Wilson: The Negro in American Politics-The Present; in: Davis (ed.): OP. Cit., p. 431.

٢ - Time 21/12/1988, P. 21.

٣ - حول تأييد السود لكارتر راجع :
Ladd: Where Have All the Voters Gone, 1978, P. 8; Abramson, Aldrich and Rohde: op. cit., pp. 76-77.

وبخصوص كيندي في انتخابات ١٩٦٠ راجع : Wilson: op. cit., P. 441.

وبخصوص انتخابات ١٩٩٢ راجع : الأهرام ١٩٩٢/٥/٥ ص٤، السياسة الدولية، يناير ٩٣ ص١٣٠ .

٤ - راجع فيما سبق ص١٨٨ .

٥ - Pomper with Colleagues: The Election of 1984, 1985, P. 49.

السياسية المحافظة بعد قيام بعض رجال الدين البروتستانت - من أمثال القس جيري فالويل Jerry Falwell [1] - بعملية مزاوجة بين الإنجيلية Evangelism والمحافظة السياسية Political Conservatism [2] .

سبق وذكرنا كيف أصبحت هذه القوي اليمينية تشكّل التيار الرئيسي داخل الحزب الجمهوري في الثمانينات ، فضلا عن تعبيرها عن القاعدة العريضة في المجتمع الأمريكي ، وكيف أنّها استطاعت أن تستخدم لجان العمل السياسي PACs لتوصيل الدعم لمرشّحي الجناح اليميني والمحافظ ولتنظيم هزيمة المرشّحين الليبراليين الذين يتبنّون وجهات نظر تتعارض مع فلسفة الكنيسة الإجتماعية وبصفة خاصة بصدد قضايا التعليم والإجهاض والشذوذ والحقوق المتساوية للجنسين وغيرها ، وكيف استثمر الرئيس السابق ريجان هذه القوي الجديدة واستطاع أن يضمن بتكتيلها خلفه الفوز في انتخابات الرئاسة لفترتين متتاليتين . وقد أثبتت تحليلات السلوك السياسي وعمليات قياس التصويت الإنتخابي خلال الثمانينات (أي خلال فترة رئاسة ريجان) إرتفاع معدّل المشاركة السياسية للجماعات البروتستانتية من البيض وبصفة خاصة بين المعمدانيين Baptists الذين شارك ٦٧٪ منهم في انتخابت عام ١٩٨٤ [3] .

---

١ - كان القس جيري فالويل يقاوم بعنف فكرة مشاركة القساوسة في الحياة السياسية في الستينات . وفي عام ١٩٨٠ أصبح فالويل زعيم منظمة "الأغلبية الأخلاقية" التي لعبت دورا هاما في الحياة السياسية في الثمانينات وأضحت تشكّل الجناح اليميني للحزب الجمهوري . وقد احتلّ زعيمها مكانا بارزا في المؤتمر القومي للحزب قبيل انتخابات عام ١٩٨٤، كما كان يصاحب جورج بوش - حين كان يعمل نائبا لرئيس الجمهورية - في رحلاته الخارجية . أنظر حول ذلك : د. إبراهيم عبد العزيز المهنا: الفكر المحافظ الأمريكي والصراع العربي الإسرائيلي ، السياسة الدولية ، يناير ١٩٨٩ ، ص٢٧ ؛
Ibid., PP. 30, 49.

٢ - راجع :
Ball and Millard: Pressure Politics in Industrial Societies, 1986, P. 218.
وحول المحافظة السياسية والفكر المحافظ الأمريكي وخصائص الجماعات المحافظة في المجتمع الأمريكي وبصفة خاصة جماعة المحافظين الجدد التي ينتمي إليها الرئيسان ريجان وبوش أنظر : د. إبراهيم عبد العزيز المهنا : مرجع سابق ، ص ٢٢ - ٣٣ .

٣ - Abramson, Aldrich and Rohde: Op. Cit., P. 113.

المبحث الخامس

الجماعة الإسلامية وموضعها علي خريطة القوي السياسية في المجتمع الأمريكي

خصائص الجماعة الإسلامية وموضعها في الحياة السياسية الأمريكية :

تأتي الجماعة الإسلامية Islamic group في الترتيب العددي الرابع بعد الجماعات الدينية الثلاث البروتستانتية (٥٩٪) والكاثوليكية (٢٧٪) واليهودية (٢٪) ، إذ يبلغ تعدادها حوالي ٤ مليون نسمة أي ما يعادل ١,٦٪ من مجموع الشعب الأمريكي [١]. وإذا كان "ليرنر" Lerner قد كتب في الخمسينات "أنّ المجتمع الأمريكي من حيث تركيبه هو مجتمع يعكس ثقافة دينية مثلّثة Three- Religions Culture [٢] ، أي أنّها ثقافة بروتستانتية – كاثوليكية – يهودية ، فإنّ التزايد المستمر في تعداد الأقلية الإسلامية واقتراب حجمها الآن من حجم الأقلية اليهودية قد دفع أحد زعماء المسلمين في الولايات المتحدة – وهو الدكتور عبد السلام المراياتي Salam Al-Marayati المتحدّث باسم لجنة العمل السياسي الإسلامي Muslim Political Action Committee في لوس أنجيلوس – إلي القول ؛ بأنّ المجتمع الأمريكي قد تغيّرت تركيبته السكانية خلال العقدين الأخيرين، وأنّه لم يعد يضم مسيحيين (بروتستانت وكاثوليك) ويهودا فقط ، ولكنّه أضحي الآن مجتمعا مركّبا : مسيحي – يهودي – مسلم " [٣] .

---

١ – ليست هناك إحصاءات رسمية عن عدد المسلمين في الولايات المتحدة إذ تتجاهلهم كافة الدراسات والإحصاءات التي اعتمدنا عليها في دراسة الجماعات الدينية الأخري مثل دراسات جالوب عن الرأي العام أو الكتاب السنوي الذي يصدره مكتب الإحصاء الأمريكي التابع لوزارة التجارة . وتتراوح التقديرات – غير الرسمية – بين أربعة وتسعة ملايين مسلم ، وإن كان معظمها يشير إلي الرقم الأول . وبينما تختلف هذه الكتابات في تحديد تعداد المسلمين الحالي في الولايات المتحدة ، فإنّ الظاهرة التي تتّفق عليها معظم هذه الكتابات هي أنّه بينما يتناقص عدد اليهود في الولايات المتحدة – كما أسلفنا– فإن أعداد المسلمين في تزايد مستمر بسبب هجرة المسلمين وارتفاع معدّل الإنجاب بينهم فضلا عن اعتناق بعض الأمريكيين للديانة الإسلامية . وفي تقرير نشرته مجلة تايم الأمريكية في مايو ١٩٨٨ تبيّن أنّه خلال الخمسين عاما الماضية إنخفض عدد اليهود في الولايات المتحدة بنسبة ١٥٪ في حين تزايد عدد المسلمين إلي الضعف ، وأنّه إذا استمرّت الجالية الإسلامية في النمو بهذا المعدّل ، فإنّه خلال الثلاثين عاما القادمة – كما أكّد التقرير – سيصبح الإسلام ثاني اكبر دين بعد المسيحية في الولايات المتحدة . راجع حول كل ذلك : د. حامد ربيع : الدعاية الصهيونية ، ١٩٧٥، ص٢٢٠-٢٢١؛ سمير إبراهام ونبيل إبراهام (محرّران) : العرب في أمريكا ، ترجمة سنيّة الجلالي ، ١٩٨٥، ص١٢٣؛ جريدة النور ٨٣/٧/٢٧ ص٢ ؛ ٨٦/٣/٢٦ ص٢؛ ٩٤/٦/٢٩ ص٧ ؛ جريدة الأمة الإسلامية ، يونية ١٩٨٥ ص١؛ جريدة الأحرار ٨٦/١١/٣ ص١، جريدة الرأي العام ٨٨/٧/١٩ ص٢؛ ٨٨/١٠/٢٨ ص١؛ أخبار اليوم ٨٨/٥/٢١ ص٦ ، الأهرام ٨٩/١/١٧ ص٧ ؛ Time 23/5/1988, P. 31.

٢ – Lerner: America as a Civiliztion, 1957, P. 714.

٣ – راجع : الأهرام ٨٩/١/١٧ ص٧ ؛ Time 23/5/1988, P. 32.

وإذا كان حجم المشاركة السياسية التي تساهم بها الجماعات الدينية في الحياة السياسية الأمريكية - كما أسلفنا - يتناسب عكسيا مع حجمها العددي، بحيث تزيد مشاركة وتأثير الجماعات الأقل حجما (كاليهود) عن تلك الأكثر حجما (كالبروتستانت) ، فإنّ الجماعة الإسلامية وحدها تشذّ عن هذه القاعدة . فعلي الرغم من أن حجمها يكاد يقترب من حجم الجماعة اليهودية الأكثر نفوذا ومشاركة في الحياة السياسية الأمريكية ، فإنّ الجماعة الإسلامية لا تكاد تلعب دورا في مجريات الأحداث ويكاد ينعدم تأثيرها في العملية القرارية . ويكفي أن نقارن بين دور الأقلية اليهودية ودور الأقلية الإسلامية في التأثير علي عملية صنع القرار الأمريكي المرتبط بالشرق الأوسط لكي نقف علي حقيقة وضع الأقلية الإسلامية في الحياة السياسية الأمريكية . فبينما يقوم اللوبي اليهودي بإملاء هذا القرار علي الإدارة الأمريكية . فإنّ نفوذ الجماعة الإسلامية يكاد يختفي من كل ما له صلة بعملية صنع القرار الأمريكي(١).

وإذا كان نجاح اللوبي اليهودي في السيطرة علي الرأي العام والآلة السياسية الأمريكية يرجع بصفة أساسية إلي استغلاله لطبيعة اللعبة السياسية الأمريكية وقدرته علي التحرّك وفقا لإستراتيجية تسمح له باختراق المجتمع الأمريكي والتحكّم في كل مراكز النفوذ والتأثير فيه ، فإنّ إخفاق الجماعة الإسلامية لا بد وأن يرتبط تفسيره بعدم فهم كل ذلك ، بل ولا نكاد نميّز في داخل المجتمع الأمريكي تكتلا سياسيا إسلاميا يملك تصوّرا معيّنا أو ينتظم داخل أطر ثابتة أو يتصرّف في ضوء توجيه سياسي تفرضه إستراتيجية محدّدة أو زعامة موحّدة . وليست معظم المجالس والمراكز والمنظّمات والجمعيات الإسلامية في الولايات المتحدة سوي مؤسّسات دينية لا تهتم بالأمور السياسية ويكاد ينحصر نشاطها في بناء المساجد والمدارس والمكتبات وعقد الندوات والمؤتمرات لمناقشة القضايا الدينية وجمع التبرّعات اللازمة للإنفاق علي كل ذلك (٢) .

أمّا علي المستوي الفردي ، فالملاحظ أنّ معظم الأمريكيين المسلمين لم يسجلّوا أسماءهم في قوائم الناخبين ، إمّا لعدم رغبتهم في المشاركة السياسية وإمّا لعدم أحقيّتهم

---

١ - راجع : السياسة الدولية ، يوليو ١٩٩٢ ص ٨٦ وما بعدها ؛

Burn: Challenging America, Middle East International, August, 1975, P. 12.

٢ - هناك ما يقرب من ألف مركز وجمعية واتحاد إسلامي في سائر الولايات المتحدة الأمريكية لا يجمعها إطار تنظيمي واحد وليست هناك جهة تتولّي التنسيق بين جهودها أو توجيهها . وغالبا ما تفجّر النعرات الطائفية والإنتماءات القومية الخلافات بين هذه المراكز والمنظّمات الأمر الذي يقلّل من فرص الإتّحاد والتكتّل فيما بينها ويفقدها القدرة علي التأثير أو حتي الإتفاق علي رسم الأهداف التي تتوخاها" الحركة الإسلامية " في الولايات المتحدة .

فيها بسبب عدم حصولهم علي الجنسية الأمريكية . كما أنّ معظم الذين لهم حق التصويت منهم يعزفون عن المشاركة في الإنتخابات. أمّا من يتوجّه منهم للإدلاء بصوته ، فإنّه إنّما يفعل ذلك كسلوك فردي وفي غياب أي توجيه سياسي ترسمه منظمة إسلامية أو تكتّل جماعي [1]. وبطبيعة الحال فإنّ النتيجة في الحالتين تكاد تكون واحدة من وجهة نظر "الحركة الإسلامية"، ومن وجهة نظر المرشّحين الأمريكيين علي السواء، وهي أنّه لا توجد في الولايات المتحدة قوة ناخبة مسلمة يمكن وضعها في الإعتبار في عملية تخطيط الحملات الإنتخابية .

أسباب فشل الجماعة الإسلامية في تشكيل حركة سياسية ضاغطة في المجتمع الأمريكي :

التساؤل الذي نحاول الإجابة عليه الآن هو : لماذا فشلت الجماعة الإسلامية في أن تحتل موضعا بين القوي الدينية المؤثّرة في الحياة السياسية الأمريكية إلي حد تجاهلها كجماعة دينية "منظّمة" ووضعها في "سلة" واحدة مع الجماعات الدينية الصغيرة وغير السياسية Non-Political كالأورثوذكسية الشرقية والبوذية وغيرها ؟

نستطيع أن نرجع هذا الفشل إلي الأسباب التالية :

أولا : أنّ الجماعة الإسلامية الأمريكية ليست كبيرة بالقدر الذي يجعل منها قوّة تصويتية لها تأثيرها علي النتائج النهائية للإنتخابات ويدفع المرشّحين لخطب ودّها والخضوع لمطالبها . سبق وذكرنا أنّ تعداد الجالية الإسلامية لا يتعدّي ١,٦٪ من تعداد الشعب الأمريكي ، كما أنّ نسبة ضئيلة منهم هم الذين لهم حق التصويت ، فضلا عن أنّ نسبة ضئيلة من هؤلاء الأخيرين هم الذين سجّلوا أنفسهم في قوائم الناخبين [2] .

ثانيا : أنّ الأقلية الإسلامية رغم ذلك ليست موحّدة ، وإنّما تمزّقها الإختلافات المذهبية وتعدّد أصولها القومية . فعلي عكس الأقلية اليهودية المنظّمة ، فإنّ الأقلية الإسلامية منقسمة بين سنّة وشيعة وعلويين وغير ذلك . كما تعكس العلاقات بينهم نفس الطابع العدائي في علاقات الدول القومية التي نزحوا منها (العراقي والإيراني ، المصري والسوداني ؛ الهندي والباكستاني ... وهكذا) . بل ولا تظهر وحدتهم حتي في ممارستهم للشعائر الدينية

---

١ - راجع: د. حامد ربيع : الدعاية الصهيونية ، ١٩٧٥، ص ٢٢١ ؛ سمير إبراهام ونبيل إبراهام : مرجع سابق ، ص ٥٨ .

٢ - من المعروف أنّ المشاركة في عملية التصويت هي حق فقط لأولئك الذين يحملون الجنسية الأمريكية . ولمّا كان أغلب المسلمين السود في الولايات المتحدة ممّن يتمتّعون بهذه الجنسية في حين لم يحصل عليها عدد كبير من المسلمين الملوّنين ، فإنّ التصويت يصير حقا للطائفة الأولي من المسلمين علي عكس الطائفة الثانية والتي ليس لها حق التصويت .

. فهناك مراكز ومساجد خاصة للزنوج وأخري لأتباع المذهب الحنفي أو الحنبلي أو غيره وثالثة للعرب .. وهكذا . وهم يختلفون حتي في تحديد أوائل الشهور العربية والأعياد الإسلامية وتلتزم كل جماعة منهم بما يقرّره مفتي الدولة التي نزحوا منها (١) .

ثالثا : أنّ الجماعة الإسلامية الأمريكية تفتقد إلي العمل الجماعي المنظّم والمنظّمة أو الزعامة القادرة علي تكتيل كافة أعضاء الجالية الإسلامية وتوجيههم وتعبئتهم للمشاركة السياسية من أجل ممارسة التأثير علي عملية صنع القرار السياسي ، علي الأقل المرتبط بالقضايا التي تهم العالم الإسلامي وفي مقدّمتها قضية الشرق الأوسط .

رابعا : أنّ الجالية الإسلامية الأمريكية – ورغم الثراء الفاحش الذي تعيش فيه بعض الدول الإسلامية – ليس لها نفوذ إقتصادي في الولايات المتحدة ، ويعمل معظم رعاياها بالحرف الأكثر وضاعة في المجتمع الأمريكي ، وهم بعيدون تماما عن كل مراكز النفوذ والتأثير التي استولي عليها اليهود الأمريكيون . وقد حال هذا الوضع المتردّي للجالية الإسلامية دون القدرة علي المشاركة في تمويل الحملات الإنتخابية للمرشّحين لمنصب الرئاسة أو لعضوية الكونجرس ، وبذلك حُرموا من أهم أداة للتأثير علي القرار الأمريكي(٢).

خامسا : وعلاوة علي فقدان النفوذ العددي والتنظيمي والإقتصادي ، فإنّ الأقليّة الإسلامية في الولايات المتحدة ليس لها أي نفوذ إعلامي قادر علي إنهاء إحتكار إسرائيل "لآذان وعيون" الأمريكيين ، وعلي اختراق نسيج المجتمع الأمريكي وخلق نواة لرأي عام أمريكي مؤيّد لمصالحهم ، وعلي تغيير إتجاهات الأمريكيين بصفة خاصة تجاه الصراع في الشرق الأوسط. وهي لا تملك أيضا قنوات الإتصال التي تسمح لها بمخاطبة الأقليّات الأخري أو دعوتها للتحالف معها . وهي من هذا الجانب لا تشكّل أي عامل ضغط يمكن أن يدفع المسئولين أو المرشّحين الأمريكيين لتبنّي مواقف مؤيّدة لوجهة نظر الأقليّة الإسلامية . ويكاد يقتصر الوجود الإعلامي الإسلامي في الواقع الأمريكي علي بضع دقائق إسبوعيا في الإرسال الإذاعي أو التليفزيوني المحلّي وبعض النشرات التي تصدرها الجمعيات والمراكز الإسلامية للتعريف بالديانة الإسلامية ومبادئها العامة . وفي بعض الحالات المحدودة

---

١ – راجع : النور ٣٠/٩/٩٢ ص٨ ،

Time 23/5/1988, P. 31.

٢ – يكفي أن نشير إلي أنّه في الوقت الذي استطاع فيه اليهود دعم المرشّحين لمنصب الرئاسة ولمقاعد الكونجرس بملايين الدولارات ، فإنّ الجالية الإسلامية أرادت أن تدخل مؤخرا حلبة الصراع بين مرشّحي الرئاسة بمبلغ خمسة آلاف دولار تبرّعوا بها لدعم الحملة الإنتخابية لوندال في عام ١٩٨٤، فما كان من موندال إلاّ أن أعاد هذا المبلغ "الضئيل" إلي أصحابه مفضّلا الملايين التي تبرّع بها اليهود ، وهو ما يعني تبنّيه لمطالب اليهود والدفاع عن مصالحهم . راجع : الشعب ١٨/٩/١٩٨٤ ص٦؛ ١٦/١٠/١٩٨٤ ص٦ .

فقد تطرقت هذه النشرات "لشجب" و "إدانة" بعض القرارات السياسية دون أن يتجاوز الأمر هذا الحد .

إستراتيجية خلق قوة إسلامية ضاغطة في الواقع الأمريكي :

بناء علي ما تقدّم نستطيع القول أنّه لا توجد حركة إسلامية موّحدة وقوية في الولايات المتحدة وأنّ الجماعة الإسلامية الأمريكية لا تشكّل كتلة سياسية وليس لها وزن أو تأثير في الحياة السياسية في الولايات المتحدة (١) ، رغم أنّها تملك كل المقوّمات التي تسمح لها بممارسة هذا التأثير والتحوّل إلي قوة ضغط علي صانعي القرار الأمريكي تحد من تأثير قوة الضغط الصهيوني إن لم تنافسه وتتفوّق عليه . ولكن كيف ؟

---

١ - يجب أن نميّز بين الجماعة الإسلامية والجماعة العربية والجماعة الزنجية . فالأولي فقط هي جماعة دينية وهي المعنيّة هنا بالدراسة . أما الجماعتان الأخرتان فهما جماعتان عنصريّتان أو إثنيّتان وإن ارتبطتا بشكل أو بآخر بالديانة الإسلامية . ولا شك أنّ كلا الجماعتين العربية والزنجية لها وجود ملموس علي المسرح السياسي الأمريكي علي الأقل إبتداء من أوائل الثمانينات وبصفة خاصة مع ظهور القس جاكسون علي المسرح الديموقراطي وتحالفه مع لويس فرقان . رغم ذلك فإنّ مشاركة هاتين الجماعين في الحياة السياسية الأمريكية لا تستند إلي إعتبارات دينية - وإن اعتمدت عليها أحيانا في تعبئة الأمريكيين المسلمين وحثّهم علي المشاركة السياسية - ولكنها تستند أساسا إلي اعتبارات سياسية وإجتماعية ترتبط بالقضية الفلسطينية وبقضية الحقوق المدنية للسود . كما أنّ العناصر النشطة في كلا الجماعتين - باستثناء لويس فرقان - هي عادة من غير المسلمين . فجاكسون - الذي خاض مرحلة الإنتخابات التمهيدية للحزب الديموقراطي عامي ١٩٨٤، ١٩٨٨ - هو قس مسيحي ، وجون سونونو J. sununu - حاكم ولاية نيوهامبشير السابق والذي اختاره الرئيس الأمريكي جورج بوش رئيسا لهيئة موظفي البيت الأبيض - هو أمريكي عربي من أصل لبناني ولكنه يدين بالكثلكة ويهادن اليهود ويدعو إلي ضمان سلامة ووحدة إسرائيل . فقبل تسلّمه لمنصبه الهام ، أقام سونونو حفل غداء في نيويورك دعا إليه زعماء اليهود لكي يؤكّد لهم أنّه يؤيّد إسرائيل تأييدا قويا وأنه لن يكون لأصله العربي أيّة أثر في قيامه بمهام منصبه الجديد في البيت الأبيض ، كما اعتذر لهم عن موقفه الذي أثار مخاوف اليهود عام ١٩٧٥ حين كان حاكم الولاية الوحيد الذي رفض التوقيع علي قرار يدين قرار الأمم المتحدة الصادر في تلك السنة والذي يساوي بين الصهيونية والعنصرية . وقد برّر سونونو هذا الرفض من جانبه "بأنّ هذا العمل ليس من شأن حكام الولايات" . أما جورج ميتشل - السيناتور الديموقراطي الذي تم اختياره في ١٩٨٨/١١/٢٩ زعيما للأغلبية الديموقراطية في مجلس الشيوخ الأمريكي - فهو أيضا إبن لسيّدة لبنانية مسيحية هاجرت إلي ا لولايات المتحدة ... وهكذا . راجع : السياسة الدولية ، إبريل ١٩٨٩ ص ١٣٥، الأهرام ١٩٨٨/١١/١٩ ص٤؛ ١٩٨٨/١٢/١ ص١؛ صوت أميركا : ٨٨/١١/١٨، ٨٨/١١/٢٤ برنامج الشرق الأوسط والمغرب العربي وراء العناوين والأضواء ، ٨.٤٠ مساء (توقيت القاهرة)؛ ١٩٨٨/١١/٢٩، ١٩٨٨/١١/٣٠ أخبار التاسعة مساء (توقيت القاهرة) ؛

Time 21/12/1988, P. 32, Newsweek 28/11/1988, P. 32.

قياسا علي الإستراتيجية اليهودية في التعامل مع المجتمع الأمريكي ، نستطيع أن نحدّد أهم العناصر التي تضمن تفوّق الجالية الإسلامية وسيطرتها علي الرأي العام والآلة السياسية الأمريكية والتي ترتبط أساسا باستغلال طبيعة وخصائص الشعب الأمريكي [١] ، في الآتي :

أ – إستغلال الطبيعة الدينية للشعب الأمريكي .

ب – إستغلال منطق الأقليات الذي يحكم التركيب الإجتماعي والسكّاني في الولايات المتحدة.

جـ – إستغلال الروح الرأسمالية التي تسيطر علي طريقة الأمريكيين في الحياة .

العنصر الأول يعني أنّ علي الجالية الإسلامية أن تستغل حقيقة أنّ الشعب الأمريكي شعب متديّن بطبيعته وبحكم نشأته التاريخية ، وذلك بالكشف عن حقيقة العلاقة التاريخية بين اليهود والمسيح، وموضع العقيدة المسيحية من الديانة الإسلامية . وبعبارة أخري هدم كل محاولات تزييف الحقائق التاريخية التي وضعتها الدعاية الصهيونية لاستعطاف الأمريكيين المسيحيين وجعل مسألة ولائهم لليهود من المسائل الأخلاقية التي يفرضها الإلتزام الديني من جهة ، وتنقية الطابع القومي الإسلامي من كل الشوائب والتحريفات التي أدخلها اليهود لاستعداء الأمريكيين المسيحيين ضد المسلمين الذين صوّرتهم الدعاية الصهيونية علي أنّهم أعداء للمسيحية وذو صفات بدائية وحشية من جهة أخري [٢] .

يجب أن نعترف أنّ اليهود قد نجحوا تماما – كما سبق واشرنا – في استبدال صورتهم القومية التي عرفها المجتمع الأمريكي حتي نهاية القرن التاسع عشر بصورة جديدة مقبولة تماما لدي الأمريكيين علي الرغم من أنّها صورة مشوّهة رسمتها الدعاية الصهيونية لأغراض سياسية بحتة ، وأنّ هذه الخطوة كانت من أهم الخطوات التي مكّنت اليهود من عملية اختراق المجتمع الأمريكي وتحويله من مجتمع معادي للسامية [٣] إلي مجتمع

---

١ – حول ارتباط قوة ونفوذ جماعات الضغط في الولايات المتحدة بمدي استغلالها للتركيب الإقتصادي والإجتماعي والديني والأخلاقي للشعب الأمريكي راجع :

Lefever : Profile of American Politics, 1960, PP. 88-89.

٢ – حول الصورة القومية للشخصية العربية في الولايات المتحدة بما في ذلك بعدها الإسلامي ، راجع التفاصيل والمصادر في : د. حامد ربيع : الدعاية الصهيونية ، ١٩٧٥، ص٢٢١؛ نادية حسن سالم : الصورة القومية للشخصية العربية .. رسالة دكتوراه ، ١٩٧٦ ، ص٣٣٥-٣٦٣ ؛ نادية حسن سالم : الصورة القومية العربية في المنظور الأمريكي ، السياسة الدولية ، يوليو ١٩٧٧ ، ص٤٤-٥٤ ؛ خالد محمود الكومي : الوظيفة الدبلوماسية والدعاية الخارجية ، ماجستير ، ١٩٧٦، ص٢٤٨، ٢٥٣؛ سمير إبراهام ونبيل إبراهام : العرب في أمريكا ، ترجمة سنيّة الجلالي ، ١٩٨٥ ، ص١٤٥، ١٤٦ .

٣ – حول ظاهرة التعصّب ضد السامية في المجتمع الأمريكي راجع د. حامد ربيع : الدعاية الصهيونية ، ١٩٧٥، ص١٥٥-١٥٨ .

متعاطف تماما مع اليهود من منطلق التراث الديني المشترك وتعاليم الكتاب المقدس . كل هذا في الوقت الذي لم تحاول فيه الأقلية الإسلامية القيام بعملية تنظيف طابعها القومي واستبدال الصورة المشوهة التي رسمتها الدعاية الصهيونية للإسلام بصورته الحقيقية والكشف عن طبيعة العلاقة التاريخية بين اليهود والسيد المسيح ، إنّ هذه المحاولة يجب أن تأتي في مقدّمة محاولات إختراق المجتمع الأمريكي واستئصال أهم دعائم النفوذ اليهودي في الولايات المتحدة وبصفة خاصة في تلك المرحلة التي تتّجه فيها بعض العناصر أو المنظّمات الصهيونية إلي اللادينية – بل وفي بعض الأحيان إلي الإلحاد – بما يعنيه ذلك من تفريغ منطق الصهيونية من القيم اليهودية .

أمّا العنصر الثاني فيعني أنّ علي الجماعة الإسلامية أن تدرك أنّها لكي تمارس نفوذا في الحياة السياسية الأمريكية يجب أن تتحوّل إلي جماعة منظّمة ونشطة سياسيا، بمعني أن تمارس النشاط السياسي كعمل جماعي منظّم وأن تتكتّل خلف إحدي المنظّمات أو الزعامات القادرة علي التعبئة والتوجيه والتخطيط . سبق وذكرنا أنّ العملية الإنتخابية في الولايات المتحدة تسمح بفوز المرشّح الذي تدعمه أقليّة منظّمة ، وأنّ الرئيس ريجان يدين بفوزه في انتخابات الرئاسة عامي ١٩٨٠، ١٩٨٤ لأقلية منظّمة تمثّل القوي الدينية والمحافظة .

علي أنّه يلاحظ أنّ الجماعة الإسلامية الأمريكية قد بدأت تدرك مؤخّرا اهمية هذا العنصر حين بدأت في التكتل خلف الزعيم الزنجي الأسود لويس فرقان Louis Farrak-han الذي أعلن عن عزمه علي تأسيس "أمّة الإسلام" Nation of Islam في الولايات المتحدة ، وتحالف مع القس جاكسون في حملته الإنتخابية عامي ١٩٨٤، ١٩٨٨ مقابل تبنّيه للقضية الفلسطينية وسائر القضايا التي تهم الجماعة الإسلامية [١]. وقد كان من نتائج هذا التكتّل الإسلامي والتأييد الجماعي للمرشّح الديموقراطي جاكسون أن أصبح لهذه القضايا– لأول مّرة – حضور ملموس خلال المعارك الإنتخابية في المرحلة التمهيدية وبصفة خاصة خلال مؤتمر الحزب الديموقراطي الذي تبنّي فيه جاكسون مطلب الأمريكيين المسلمين الخاص بحقوق الشعب الفلسطيني، فطالب بترشيد العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وبضرورة انتهاج الولايات المتحدة سياسة متوازنة في الشرق الأوسط بدلا من الإنحياز الكامل لإسرائيل . ونتيجة لذلك فقد اختفت الفقرة الخاصة بالقدس من برنامج الحزب [٢] .

---

١ – راجع :
Abramson, Aldrich and Rohde: Change and Continuity in the 1984 Elections, 1987, P. 142; Pomper: The Election of 1984, 1985, P. 47; Time 11/4/1988 PP. 8, 10-11; 18/4/1988, PP. 22,24; New york Times: 6/5/1984, P. 26; 28/6/1984, P. 22; 29/6/1984, PP. 1,12; 31/7/1984, P. 15.

٢ – عماد جاد : الإنتخابات الأمريكية وقضايا الشرق الأوسط ، السياسة الدولية ، يناير ١٩٨٩ ص١٦٨ ؛ وحيد عبد المجيد : القضايا العربية في الحملة الإنتخابية للرئاسة الأمريكية ، السياسة الدولية ، يوليو ١٩٨٩ ص١٤٧؛ السياسة الدولية ، اكتوبر ١٩٩٢ ص٢٠٣–٢٠٤،
Abramson, Aldrich and Rohde: Op. Cit., p. 41.

ومن جانب آخر فقد تكتّل الناخبون المسلمون في انتخابات الكونجرس التي جرت في (نوفمبر ١٩٨٨) خلف المرشّح "مايكل إنتانوفتش" الذي فاز في الإنتخابات علي الرغم من تصويت اليهود ضدّه ، وهو ما دفع الأمريكيين المسلمين إلي التفكير في ضرورة التخطيط لترشيح ودعم عضو مسلم في الكونجرس خلال انتخابات عام ١٩٩٢. وقد بدأت الخطوة الأولي بالفعل في سبيل تحقيق هذا الهدف عندما قامت بعض المراكز الإسلامية – وبصفة خاصة في لوس أنجيلوس – بحملة لحث المسلمين الأمريكيين علي تسجيل اسمائهم في قوائم الناخبين لممارسة حقّهم الإنتخابي والمشاركة في العمل السياسي . وقد نجحت هذه الجهود في تسجيل عشرة الاف مسلم أمريكي في جداول الإنتخابات خلال عام ١٩٨٨ ، والتخطيط لارتفاع هذا الرقم في الانتخابات التالية إلي مائة ألف(١) .

وهكذا أصبح للجماعة الإسلامية لأول مرة صوت يعبّر عنهم في الحياة السياسية الأمريكية ، ولو بشكل محدود (٢) . ولو استمر هذا الطابع الجماعي المنظّم في السلوك الإنتخابي للأمريكيين المسلمين ، فليس هناك ما يمنع من تحوّل هذه الجماعة في المستقبل القريب إلي قوة مؤثّرة في النتائج النهائيّة لانتخابات الرئاسة الأمريكية ، وفي اختيار أعضاء الكونجرس الأكثر تعاطفا مع قضاياهم ، أو علي الأقل الأقل خضوعا للنفوذ الصهيوني .

أمّا العنصر الثالث فيعني أنّ علي الأقليّة الإسلامية أن تدرك أنّها إذا أرادت أن تمارس الضغوط علي صانعي القرار الأمريكي ، فإنّ عليها أولا أن تحقّق نفوذا إقتصاديا وماديا يسمح لها بالسيطرة علي مراكز التأثير في الرأي العام الأمريكي ، وامتلاك قنوات الإتصال بسائر الأقليّات الأمريكية ، والإشتراك في الحملات الإنتخابية بدعم المرشّحين المؤيّدين لقضاياهم وضمان فوزهم . سبق وذكرنا أنّ عملية دعم المرشّح – سواء لمنصب الرئيس أو لعضوية الكونجرس – هي أفضل جواز مرور للتأثير علي القرار السياسي في الولايات المتحدة ، إذ يظل المرشّح بعد فوزه أمينا علي مطالب الجماعة التي قدّمت له الدعم المادي اللازم لحملته الإنتخابية . وبعبارة أخري فإنّ المناصب السياسية في الولايات المتحدة – سواء كانت في مؤسّسة الرئاسة أو في الكونجرس – هي دائما "معروضة للبيع" for sale وإنّها تظل دائما أمينة للجهة التي دفعت الثمن(٣) .

---

١ – راجع : فهمي هويدي : فقه الأقليّة ، الأهرام ١٩٨٩/١/١٧ ص٧؛ فهمي هويدي : الإسلاميون علي طريق المشاركة ، الأهرام ٨٩/٩/٢٦ ص٧؛ Time 23/5/1988, P. 32

٢ – راجع ايضا : عماد عريان : الأمريكيون العرب علي خريطة إنتخابات الرئاسة ، الأهرام ١٩٨٨/١١/٨ ص٥؛ عماد جاد: المرجع السابق، ص١٦٨ ؛ وحيد عبد المجيد : المرجع السابق، ص١٤٧.

٣ – راجع حول ذلك :

Burn: Challenging America, Middle East International, August, 1975, PP.11-14.

وراجع قائمة المبالغ التي حصل عليها بعض أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي من المنظمات الصهيونية في الولايات المتحدة في صورة "دعم" ، والتي عرضها المؤلف في ص١٣ تحت عنوان "هل السياسة الخارجية الأمريكية للبيع؟" Is America's foreign policy for sale? وراجع اعتراف الرئيس كلينتون بعملية شراء اللوبي لأعضاء الكونجرس في الاهرام ٩٤/١٠/٢ ص١ .

ومن ناحية أخري فإنّ هذه القدرة المادية هي التي سوف تسمح للأقليّة الإسلامية بامتلاك الأدوات الإعلامية التي تمكنها من تصحيح أو تغيير صورة المسلمين في إدراك الأمريكيين، وكشف تلاعب اللوبي الصهيوني بالرأي العام والمؤسّسات السياسية في الولايات المتحدة ، وتغيير إتجاهات الأمريكيين تجاه الصراع في الشرق الأوسط ، ومحاولة إقناع الناخب الأمريكي بحجم المخاطر التي يمكن أن تترتّب علي الدعم الأمريكي المطلق لدولة إسرائيل والإستجابة المستمرة للضغوط التي يمارسها اللوبي الصهيوني علي حساب مصالح الولايات المتحدة مع أكثر من خمسين دولة إسلامية تشكّل ثلث أعضاء الأمم المتحدة وثلث سكان العالم وتمتلك معظم الثروات الطبيعية والسلع الإستراتيجية وفي مقدّمتها البترول .

كل ذلك لا يمكن أن يتحقّق قبل أن تتمكّن الجماعة الإسلامية من الحصول علي القوة المادية ، وبصفة خاصة في المجتمع الأمريكي الذي لا يسمح لأي جماعة لا تتمتّع بالنفوذ المادي الكافي بالتواجد علي المسرح السياسي في الوقت الذي يسمح فيه لأقلية يهودية لا يزيد حجمها عن ٥.٥ مليون نسمة لأن تتحكم في دفة الآلة السياسية بسبب نفوذها المادي الهائل(١) .

إنّ إحداث التغييرات المطلوبة في السياسة الخارجية الأمريكية – والتي تلعب القوي الضاغطة دورا أساسيا في صياغتها ، وبصفة خاصة تلك القوي التي يدين لها المرشّحون بنفقات حملاتهم الإنتخابية – يتطلّب إذن أمرين : الأول – هو إزالة قبضة النفوذ الصهيوني علي الرأي العام والمؤسسات السياسية في الولايات المتحدة . والثاني – تثبيت أقدام الجماعة الإسلامية في الحياة السياسية الأمريكية . وهذان الأمران لا يتحققان إلاّ بتكتّل الأمريكيين المسلمين في تجمّع سياسي ، ومشاركتهم في العملية الإنتخابية في إطار جماعي، وامتلاكهم لتنظيم وقيادة وأهداف سياسية موّحدة ، وتحالفهم مع الأقليّات الأخري ، وقدرتهم علي ممارسة التأثير والنفوذ الديني والإقتصادي والإعلامي داخل المجتمع الأمريكي ، وإظهار حقيقة الطابع القومي اليهودي ومخاطر هذا التحالف "المقدّس" بين إسرائيل والولايات المتحدة ..

هذه هي العناصر الأساسية في تلك الإستراتيجية المقترحة لبناء لوبي إسلامي مؤثّر في الحياة السياسية الأمريكية . وهي بذاتها العناصر التي تثير فزع الأقلية اليهودية والمؤسسات السياسية الأمريكية المتحالفة معها (٢) . ولعل بداية تحوّل الأقلية الإسلامية

---

١ – حول العلاقة بين القوة السياسية والقوة المادية للجماعات المختلفة في الولايات المتحدة راجع : عبد العزيز العجيزي: الساحة الأمريكية علي مشارف إنتخابات الرئاسة ، السياسة الدولية ، أكتوبر ١٩٧٦، ص٩٥؛

Heard and Nelson: Presidential Selection, 1987, P. 276; Abramson, Aldrich and Rohde: Op. Cit., PP. 21, 244-246.

٢ – في تقرير أعدّه معهد الدراسات الإستراتيجية في واشنطن ورفعه مجلس الأمن القومي الأمريكي =

الأمريكية في هذا الإتجاه هي التي دفعت الرئيس الأسبق ريجان إلي إعلان يوم "الجمعة" الموافق ١٩ أغسطس ١٩٨٨ يوما قوميا لتكريم المسلمين في الولايات المتحدة (١) كما دفعت الرئيس السابق بوش إلي توجيه رسالة إلي المسلمين الأمريكيين يهنأهم فيها بحلول عيد الفطر المبارك (٢) . وكذا فعل كلينتون حين أوفد نائبه آل جور لتهنئة المسلمين في المركز الاسلامي في واشنطن بمناسبة بدء السنة الهجرية (٣) .

خلاصـــــة :

والخلاصة أنّ الحياة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية قد تأثّرت بالعامل الديني من جانبين : أحدهما سيطرة القيم البروتستانتية البيوريتانية التي يؤمن بها غالبية الشعب الأمريكي . والآخر تركيب المجتمع من عدد من الأقليات الدينية والإثنية . وقد كان لكل من هذين الجانبين أثرهما البارز علي الحياة السياسية :

أولا : أمّا غلبة القيم البروتستانتية فقد تركت آثارها علي ملامح الإتجاهات الرئاسية، وارتباط منصب الرئاسة في وعي الناخب الأمريكي بأتباع الديانة البروتستانتية ، والنفوذ الهائل الذي تمارسه الجماعة اليهودية في الحياة السياسية الأمريكية ، وانتماء معظم الرؤساء الأمريكيين للحزب الجمهوري الذي يدعمه البروتستانت ، وانخفاض المشاركة السياسية للبروتستانت ، وحركة الحقوق المدنية المعارضة للتفرقة العنصرية والتي استندت إلي مبرّرات مستمدّة من القيم البروتستانتية

ثانيا : وأمّا تعدّد الأقليات الدينية في المجتمع الأمريكي فهو المسئول عن ظاهرة الصراع السياسي في أمريكا – علي الأقل حتي الحرب الأهلية – والتي نتجت عن رغبة كل جماعة دينية في فرض تصوّرها للقيم والأخلاقيات والأنماط السلوكية علي كل الأمريكيين

= للرئيس الأمريكي للرئيس ريجان في نهاية عام ١٩٨٥ أشير إلي "المخاوف المنتظرة من تعاظم قوي المسلمين السياسية والإقتصادية في الولايات المتحدة والنتائج التي يمكن أن تترتّب علي تحالفهم مع الأقليّات الأخري في المجتمع الأمريكي – كالزنوج والأسبان – وتكتّلهم خلف قيادة إسلامية موحّدة وتأثير كل ذلك علي الإنتخابات الأمريكية". راجع التفاصيل في جريدة الرأي العام ١٩٨٥/١٢/٢٦ ص١ .

وكان لويس فرقان – زعيم المسلمين السود في الولايات المتحدة – قد أعلن في أوائل عام ١٩٨٥ عن عزمه علي تكوين لوبي إسلامي للوقوف في وجه السيطرة الصهيونية علي المجتمع الأمريكي وذلك ببناء قوة إقتصادية إسلامية في الولايات المتحدة والتحالف مع السود والأقليات الأخري المضطهدة وتأييد المرشّح الأسود جيسي جاكسون في انتخابات الرئاسة فضلا عن الإستعداد لترشيح أمريكيين مسلمين في انتخابات الكونجرس وغزو أجهزة الإعلام الأمريكية .. راجع حول ذلك حديث لويس فرقان لجريدة "المسلمون" في : ١٩٨٥/٣/٩ ص٤؛ ١٩٨٥/٦/٨ ص٣؛ وراجع أيضا جريدة الأمة الإسلامية ، يونيو ١٩٨٥ ص٢ .

١ – الأهرام ١٩٨٨/٨/٢١ ص٤ .

٢ – الأهرام ٩١/٤/١٩ ص٤ .

٣ – الأهرام ٩٤/٦/١٢ ص١ .

واستخدام سلطة الدولة في فرض هذا التصوّر ، ومقاومة الجماعات الأخري لتلك الوصاية الحكومية والثقافية . كما ارتبط بهذا التعدد الديني عدة ظواهر أخري إتّسمت بها الحياة السياسية الأمريكية أهمها ارتباط المشاركة السياسية بالدين . فقد أثبتت تحليلات السلوك السياسي ودراسات قياس عمليات التصويت الإنتخابي أنّ العوامل الدينية من أكثر العوامل المؤثّرة في الإختيار السياسي والإنتساب الحزبي والسلوك الإنتخابي في الولايات المتحدة ، وأنّ الإختلافات الدينية تقود إلي اختلاف السلوك السياسي حتي بين أولئك الأمريكيين من نفس *الأصل العنصري* أو *الإنتماء القومي* . (فالألمان *اللوثريون* علي سبيل المثال يتصرّفون بشكل مختلف عن *الألمان الكاثوليك*) ، وأنّه عندما يتعلّق الأمر بالخيارات السياسية الجوهرية فإنّ الأمريكيين يتصرّفون كيهود أو بروتستانت أو كاثوليك لا بصفتهم مواطنون أمريكيون .

ثالثا : هذا الدور الفعلي الذي تمارسه القيم والتفضيلات أو الإنتماءات الدينية في الإختيار السياسي والحزبي - والذي تتقبلّه في النهاية المرجعية الأصلية لثقافة المجتمع ويستقر في الإدراك الجماعي - هو الدافع لكل محاولات توظيف الدين في حملات الرئاسة الأمريكية . أو من جانب *مخطّطي الدعاية الصهيونية* ، أو لتبرير موقف *الإدارة الأمريكية* تجاه بعض *القضايا الخارجية* مثل *سباق التسلّح النووي* وغير ذلك .

كما أنّ هذا الدور قد حوّل الكنائس ورجال الدين إلي جماعة ضغط قادرة علي التأثير بفعاليّة ومقدرة في عملية صنع القرار السياسي علي الأقل المرتبط بمصالح رعاياها أو بتصورّاتها للمثل والمباديء والأخلاقيات المسيحية وذلك بسبب دورها التأثيري علي أتباعها والسلوك القيادي والتوجيهي لرجال الدين . ولعل هذا ما يفسّر تركيز الحملات الانتخابية - للرئاسة أو لعضوية الكونجرس - علي القضايا الإجتماعية والدينية ، وبصفة خاصة في الثمانينات ، مثل قضايا التعليم والإجهاض وأشباهها ، من جانب بعض المرشّحين القادرين علي توظيف وتطويع القوي الدينية (كارتر - ريجان - بوش) ، وتجاهل أو رفض بعض المرشّحين الآخرين إثارة مثل هذه القضايا عندما يشكّل الوعي الديني خطرا عليهم (كينيدي - موندال - دوكاكيس - فيرارو - كلينتون ..) .

* * *

فصل ختامي

الدولة القومية والدين

حقيقة الادراك والواقع الغربى

دأب الباحثون في مجال التحليل السياسي في التقاليد العلمية المحليّة علي الإنطلاق من المعطيات الفكرية الغربية باعتبارها تجريدات abstractions مثالية وعالمية ومرنة وصالحة للتطبيق علي كافة التقاليد والخبرات والظروف ، وصياغة أمينة لواقع الحضارة اللاتينية "المتقدمة" تم استنباطها بناء علي الملاحظة والتجربة وباستخدام أساليب العلم في اقصي تطوّراته المعاصرة . ولم تقتصر عملية نقل الخبرة الغربية علي مجال المناهج والأدوات وإنما شملت أيضا كل ما له صلة بالمفاهيم والمدركات والنظريّات السياسية .

وإذا كنّا قد ناقشنا في موضع آخر مظاهر الخلط والإرتباك والمشكلات الضخمة التي تترتّب علي عملية النقل الحرفي للمدركات والتجريدات والمناهج الغربية ومحاولة استخدامها لوصف وتحليل وتفسير المشاكل المرتبطة بتقاليدنا الذاتيه دون إخضاعها لعملية تحليل نقدي وإعادة صياغة تسمح بربطها بالإطار الفكري والحضاري الذي ننتمي إليه وبحقيقة الإدراك الجماعي لعناصر المجتمع السياسي موضع التحليل[1] ، فإنّ نتائج هذه الدراسة تضيف إلي محدّدات أو ضوابط عملية نقل التجريدات العلمية الغربية متغيّرا جديدا يرتبط بمدي مصداقية هذه التجريدات في التعبير عن الواقع الغربي الذي أفرزها أو مدي مطابقتها لحقيقة هذا الواقع ، ذلك أنّنا حتي لو تخلّينا عن اعتقادنا بضرورة أن نتصدّي للمشاكل المرتبطة بواقعنا المحلي من منطلق التصوّر الذاتي بمعني القدرة علي التأصيل للمشاكل وحلولها في ضوء تقاليدنا التاريخية الأصيلة وأوضاعنا الحضارية ، وحتي لو قبلنا مقولة عالمية العلم الغربي وإمكانية استخدام التجريدات الفكرية والفروض السياسية العلمية الغربية بغض النظر عن اختلاف الطبيعة الحضارية وخصائص الواقع القائم والإدراك الجماعي ، فكيف نقبل تصوّرات غربية ثبت تجريبيّا أنّ الواقع الغربي ذاته قد لفظها لاصطدامها مع إدراكه السياسي ووعيه الجماعي ولزوال الظروف أو الأوضاع التاريخية الإستثنائية أو العارضة التي أفرزتها في لحظة معيّنة ؟ !

إنّ عملية التحليل النقدي للمعطيات الفكرية الغربية يجب أن تتطرّق للتساؤل عن مدي ارتباط هذه المعطيات الفكرية "الغربية" بالواقع السياسي "الغربي" ، ومدي استمرارية هذا الواقع الذي أفرزها، تلك الإستمرارية التي تسمح وحدها بإضفاء الواقعية علي النماذج النظرية الغربية ، ومن ثم تثبت صلاحيّتها للتفسير والتطبيق في كل مجتمع تتوافر فيه خصائص الواقع الغربي المعاصر .

وإذا كنّا قد انتهينا في الدراسة المشار إليها آنفا إلي ضرورة ربط المدركات والمناهج والتجريدات الفكرية بالأطر الحضارية والوعي الجماعي ، فإنّ النتائج التي تمخّض عنها هذا الكتاب تفرض أيضا ضرورة ربط المدركات والنماذج النظرية بعمليّة التطوّر السياسي

---

١ – راجع : عبد العزيز صقر : دور الدين في الحياة السياسية في الدولة القومية ، تحليل تجريبي ، رسالة دكتوراه ، ١٩٩٠ ، ص١٠-١٦ ، ٤١-٤٢ ، ٧٦ ، ٧٩ ، ٩٦ ، ٩٨ ، ١٠٣ ، ١٠٥-١٠٦ ، ١٢٥ ، ١٢٧ ، ١٣٥ .

وبالواقع الذي نشأت فيه وعبّرت عن خصائصه ، وذلك أن بعض هذه المدركات والنماذج النظرية هي امتداد وتعبير حقيقي عن واقع سياسي بعينه . ولذلك فإنّ التساؤل عن مدي موافقة التجريدات الفكرية الغربية لواقعنا الحضاري وإدراكنا السياسي يجب أن يسبقه تساؤل آخر عن مدي موافقة هذه التجريدات العلمية "الغربية" للواقع وللإدراك السياسي "الغربي" ذاته . فليس من العلمية ولا من الواقعيّة في شيء أن ننقل تجريدات أو تصوّرات حُفظت في "أرشيف" المعرفة السياسية العلمية الغربية ونستخدمها لتفسير واقع مختلف في طبيعته وخصائصه عن ذلك الواقع الذي صيغت لوصفه وتفسيره ومنقطع الصلة بالتقاليد التاريخية والأوضاع الحضارية المرتبطة بعملية فرز هذه الكليّات الفكرية في الفقه الغربي .

هذه الدراسة ليست في الواقع سوي محاولة لاختبار احد هذه التجريدات أو النماذج السياسية النظرية "الغربية" في الواقع "الغربي" ذاته لاكتشاف مدي مصداقية هذا النموذج النظري في التعبير عن حقيقة الواقع الغربي ، أي مدي التوافق أو التعارض بين دلالة هذا النموذج النظري "الغربي" ودلالة معطيات الواقع "الغربي" المعاصر . وبعبارة أخري فإنّ هذه الدراسة هي محاولة للإجابة علي السؤال التالي : هل البناء الذهني التجريدي المرتبط بظاهرة الدولة القومية وموقع الدين في الحياة السياسية فيها يعبّر عن حقيقة الواقع السياسي الغربي المعاصر بما يسمح بالإنتفاع به كأداة ذهنية لفهم وتفسير هذا الواقع ؟

إنّ محاولة فهم وتفسير العلاقة بين ديناميّات الحياة السياسية في الدولة القومية والدين فرضت علي الباحث البدء بإجلاء وإيضاح الدلالة الحقيقية لمفهوم القومية السياسية في التقاليد الغربية وذلك بربط هذا المفهوم بواقع التطوّر السياسي الأوربي وخصائص الإطار التاريخي الذي نشأ فيه ، وذلك قبل أن يتطرّق لاختبار هذه الدلالة في الواقع الغربي المعاصر بمواجهتها بأحداث هذا الواقع ، لينتهي من هذه المقارنة بين المعطيات الفكرية "الغربية" والمعطيات الواقعية "الغربية" بخصوص ظاهرة الدولة القومية وموضع ودور الدين في الحركة السياسية إلي تقديم حكم موضوعي يؤيّد به مضمون الفرض العلمي الذي انتهي إليه من جهة ، ولكي يقدّم إلي عالم المعرفة السياسية العلمية بناء ذهنيا تجريديا لما انتهي إليه من حقائق تجريبية في شأن دور الدين في الحياة السياسية في ظل الدولة القومية الغربية من جهة أخري ، ولكي يصوّر للإدراك السياسي العربي "المشوّه" نموذجا نظريا أكثر اقترابا من حقيقة التقاليد القومية الغربية برجاء الإنتفاع به كأداة ذهنية لفهم وتفسير حقيقة الإدراك السياسي الغربي وحقيقة معطيات الواقع الغربي في شأن كل ما له صلة بموقع ودور الدين في الحياة السياسية والعلاقات الإرتباطية بين السلوك السياسي والسلوك الديني من جهة ثالثة .

في هذا الإطار يمكن تقييم الدراسة التي قدّمناها . والواقع أنّ أي محاولة لتقييم هذه الدراسة يجب أن تأخذ في الإعتبار مجموعة من النتائج :

أولا : تقديم إطار متكامل - فكري وحركي - لدلالة الخبرة القومية في التقاليد الغربية يبرز بشكل واضح - فلسفيا وواقعيا - حقيقة العلاقة بين الدين وظاهرة القومية السياسية .

ثانيا : الربط بين ظاهرة الدولة القومية والإطار التاريخي الذي نشأت فيه ، وذلك بالعودة إلي التاريخ الأوربي لاكتشاف حقيقة الواقع السياسي الذي ارتبط بالتطوّر الأوربي في تلك اللحظة التي ظهر فيها مفهوم الدولة القومية ، ولمعرفة كيف أفرز الواقع الأوربي ظاهرة الدولة القومية ، وما هي العوامل - الفكرية والحركية - التي من تراكمها نشأت تلك الظاهرة ، ولفهم الخصائص الأصلية لنموذج الدولة القومية التقليدية ، وعلي وجه الخصوص موقفها من الدين ، بمعني حقيقة الدور الذي رسمته للدين بحسب الموقع الذي حدّدته له في النسق الإجتماعي القومي ، أو الإطار المرجعي من المفاهيم والأفكار عن السلوك المتوقّع للوجود الديني لملأ أدوار معيّنة .

ثالثا : مواجهة هذه الدلالة الكلاسيكية لمفهوم الدولة القومية بأحداث الواقع الغربي المعاصر ذاته . وذلك في محاولة لتقييم الواقع السياسي الغربي المعاصر من منطلق الخبرة القومية في دلالتها الكلاسيكية ، أو - علي العكس من ذلك - لتقييم تلك الخبرة ذاتها إنطلاقا من الواقع التجريبي .

رابعا : الإنتهاء من كل ما تقدّم إلي البرهنة علي وجود علاقة ثابته بين ديناميّات الحياة السياسية والنشاط الديني ، وارتباط ملحوظ بين السلوك السياسي والسلوك الديني ، ودور واقعي يمارسه الوجود الديني في الحياة السياسية في الدولة القومية الغربية المعاصرة . هذا الدور الواقعي أو الفعلي Actual للدين لا يتطابق conform ولا يتناسب appropri-ate مع حقيقة الدور المرسوم أو المعيّن ordained والمتوقّع expected للوجود الديني في ضوء الموضع Position أو المكانة status التي يحتلّها في النموذج القومي التقليدي .

وأيًا كانت طبيعة العلاقة بين الدين والدولة في التقاليد القومية الغربية ، وسواء كانت علاقة تحالف واحتواء أو علاقة صراع ومواجهة ، فإنّ المادة التجريبية التي اعتمدنا عليها في تصوير الفرض العلمي الذي انتهينا إليه تثبت أنّ هذه العلاقة قائمة في الواقع الغربي حتي في أكثر نماذج الخبرة القومية مثالية أو ارتباطا بالمفهوم القومي بدلالته الكلاسيكية.

خامسا : تفسير هذا الإختلاف بين الدور الفعلي والدور المرسوم للوجود الديني بربطه - في الإدراك السياسي الغربي - بالإختلاف بين خصائص الواقع السياسي الغربي المعاصر وخصائص الواقع السياسي الأوربي الذي فرض ظاهرة القومية السياسية وبرر عملية استئصال الدين من مجال الحركة السياسية .

هذا الربط يعني أنّه قد استقرّت في الإدراك الجماعي الغربي المعاصر حقيقة مؤدّاها أنّ ظاهرة الدولة القومية لا تعبّر عن النموذج الوحيد أو المثالي للمجتمعات السياسية الغربية

أو الوحدة النهائية في التنظيم البشري ، ولكنّها في الواقع ليست سوي مرحلة في التطوّر التاريخي الطبيعي للمجتمع السياسي في أوربا وصورة إرتبطت فقط بالدولة البرجوازية التي عرفتها أوربا عقب الثورة الفرنسية ، والتي فرضها الواقع السياسي الأوربي كرد فعلي للتعصب الديني وتجاوزات الكنيسة الكاثوليكية ومساويء النظام الإقطاعي ، والتي ظهرت كنتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل الفكرية والواقعية مع ظروف القارة الأوربية وأوضاعها خلال الفترة السابقة علي الثورة الفرنسية .

وعندما ما تبدّلت هذه الظروف بحكم التراكمات الفكرية والحركية التي تتحكّم في عملية التطوّر السياسي ، لم يعد منطق الدولة القومية يجد صداه في الممارسات القومية ، ومن ثم لم يعد صالحا لوصف وتفسير الواقع المعاصر . بل إنّ مظاهر " الردّة " القومية – كما أثبتنا– قد برزت واضحة في الواقع السياسي الأوربي إبتداء من تلك اللحظة التي اعتلي فيها نابليون بونابرت عرش فرنسا بعد عشر سنوات فقط من قيام الثورة الفرنسية . وقبل ذلك ، فإنّ الإستقلال الوظيفي والإنفصال الحركي الذي فرضته حكومة الثورة بين النشاط الديني والنشاط السياسي لم يتطرّق إلي الواقع حتي خلال تلك السنوات العشر التي تمثّل التطبيق المثالي لمفهوم القومية السياسية وأكثر النماذج تطرّفا في معاداة القوي الدينية .

ويمرور الوقت . ومع تبدّل متغيّرات وخصائص الواقع التاريخي الذي نشأت فيه ظاهرة الدولة القومية ، تعدّدت الأدوار التي أضحي الدين يمارسها في الحياة السياسية وإزداد الإرتباط بين النشاط السياسي والنشاط الديني حتي انتهي الأمر خلال الأعوام الأخيرة إلي إضمحلال أهم مقومات ظاهرة الدولة القومية وهو ذلك المرتبط بمبدأ الفصل بين الدين والدولة، وحتي أضحت تلك الظاهرة لا تعني في الواقع الغربي المعاصر أكثر من مجرّد الرغبة في الحياة المشتركة ، وذلك بعد رفض الواقع الغربي الخضوع لمنطق الدولة القومية بخصوص تلك الجزئية المرتبطة بالدين كحقيقة سياسية ، وانطلاق الممارسات الغربية من مفاهيم جديدة هي في حقيقتها عودة إلي التقاليد الأوربية قبل القومية ولو بشكل جزئي وبدرجات متفاوتة وبلغة وأدوات جديدة .

سادسا : التميز في تحليل دور الدين في الحياة السياسية في الدولة القومية بين مستويات أربعة : الدين كمجموعة من القيم والمثاليات وكعلاقة بين الفرد وخالقه أولا . ثم الدين كسلوك فردي ، أي كأحد دوافع أو محدّدات السلوك السياسي الفردي ، بمعني أثر العقائد والمثل والأخلاقيات الدينية علي الفعل السياسي والإختيار الحزبي والإنتخابي ثانيا : ثم الدين كسلوك قيادي ، بمعني الأدوات أو القوي ذات الطابع الديني التي تتوسّط العلاقة السياسية بين المواطن والسلطة وتسعي للتأثير في السلوك السياسي والإنتخابي وفي الرأي العام وفي التنظيمات التي تشارك أو تؤثّر في العملية القرارية ثالثا . ثم أخيرا الدين كرابطة إجتماعية وكعامل للتوحّد والتجانس والإندماج السياسي .

وإذا كان المستوي الأول يخرج عن نطاق البحوث العلمية ، فضلا عن عدم تعارضه مع تقاليد الدولة القومية كما أرست دعائمها الثورة الفرنسية ، فإنّنا استطعنا البرهنة علي أنّ النموذج القومي لم ينجح في تخليص النشاط السياسي من مؤثّرات الدين بأبعاده ومستوياته الثلاثة الأخري :

(أ) فلا يزال الدين أحد متغيّرات السلوك السياسي الفردي وأحد عناصر الإطار المرجعي للإنتساب الحزبي والتفضيل الإنتخابي . هذه حقيقة تؤكّدها جميع الأبحاث الميدانية والدراسات التجريبية التي أجريت علي السلوك السياسي والإنتخابي في الدول الغربية ، وهي نفس ما انتهينا إليه في تحليلنا لمعطيات الملاحظة المتعدّدة في نماذج مختلفة للدولة القومية في التقاليد الغربية المعاصرة . فالتحليل الميكروكوزمي للعلاقة بين الدين والحياة السياسية في الدولة القومية أثبت وجود ارتباط Correlation واضح بين السلوك السياسي والإنتخابي من جهة وقيم واتجاهات الفرد الدينية وخضوعه لمؤثّرات القادة الدينيين من جهة أخري . مظاهر هذا الإرتباط عديدة :

ففي فرنسا رَفْض بعض الأساقفة والقساوسة وطوائف عديدة من الشعب الفرنسي الإنخراط تحت لواء الدستور المدني الصادر عام ١٧٩٠ والقيام بحركة مقاومة لحكومة الثورة من منطلقات دينية ؛ رَبْط ولاء الفرنسيين من أنصار الكنيسة لحكّامهم بموقف هؤلاء الحكّام من المقام البابوي وأثر ذلك علي سياسة فرنسا البابوية ، تشكيك الأساقفة الكاثوليك في شرعيّة حكم نابليون الثالث إستنادا إلي المنشور البابوي الصادر في عام ١٨٦٤ والذي يشجب نظام الإنتخاب العام ؛ المظاهرات المعارضة لمشروع الحكومة اليسارية الخاص بعلمنة التعليم وإشراف الدولة علي جميع مدارس فرنسا في عام ١٩٨٤ ، فقدان الحزب الإشتراكي العديد من أصوات الناخبين الفرنسيين من جرّاء هذا المشروع ونتائج ذلك علي موقفه النهائي من المشروع ، دفاع المواطن العادي عن مباديء الكنيسة وتأييدها في لحظات الصدام مع الدولة واستخدام حقوقه السياسية في سبيل تحقيق أهدافها المدنية ؛ إنضمام عدد كبير من الأصوليين الكاثوليك لحزب الجبهة الوطنية The National Front الذي تدعمه الكنيسة والذي يقود الصراع السياسي ضد الأقليات غير الكاثوليكية ، حصول الحزب علي تأييد قطاعات عريضة من الناخبين الفرنسيين الذين استجابوا لنداء الكنيسة وتوجيهات رجال الدين الكاثوليك وتجاهلوا تحذيرات القادة السياسيين أو الحزبيين (حصل الحزب علي ٣٥ مقعدا في الانتخابات البرلمانية عام ١٩٨٦؛ ١٤.٤٪ من أصوات الناخبين في الإنتخابات الرئاسية عام ١٩٨٨ ، سبعة مقاعد في البرلمان الأوربي في انتخابات البرلمان الأوربي عام ١٩٨٩) ؛ إرتباط العنف السياسي بالوعي الديني في العلاقة بين الكاثوليك والمسلمين في المجتمع الفرنسي ...

وفي بريطانيا فقد ارتبط التفضيل البروتستانتي أصلا بتمّرد البريطانيين (الإنجليز والاسكتلنديين والويلزيين) علي السيطرة الأوربية ونفورهم من الكثلكة باعتبارها دين

عدوّهم القومي (فرنسا – أسبانيا) ، كما ارتبطت الصراعات العدوانية بين الكاثوليك الإيرلنديين والبروتستانت الإنجليز بالعداء الذي يضمره الكاثوليك للأمة الإنجليزية ودينها البروتستانتي ، وارتبط نشاط البيوريتان السياسي واضطهادهم وهجرتهم إلي العالم الجديد بقضيّة الحرية الدينية، كما ارتبط التفضيل الحزبي منذ البداية بمسألة دينية بحتة ترتبط بحرمان الكاثوليك من اعتلاء العرش أو عضوية مجلس اللوردات وذلك حين انضمّ دعاة الحرمان إلي حزب "الهويجز" Whigs بينما تكتّل المعارضون للحرمان الداعين الي المحافظة علي الوضع القائم بما يفرضه من تولّي دوق يورك الكاثوليكي للعرش خلف حزب "التوريز" Tories. وكذا فقد ارتبطت عضويّة حزب الأحرار بأتباع الأقليّات الدينية الذين اضطروا إلي دعمه لكي يتولّي حمايتهم والدفاع عن مطالبهم ومصالحهم في مواجهة التعصّب الأنجليكاني الذي يعبّر عنه حزب المحافظين . ولا يزال التفضيل الحزبي في بريطانيا يرتبط بالإنتماء الديني إلي حد كبير . فأتباع الكنيسة الأنجليكانية يميلون إلي تفضيل حزب المحافظين بينما يميل أتباع أديان الأقليّات إلي الإنحياز إلي حزب الأحرار أو العمال . وقد نجح المسلمون البريطانيون مؤخّرا في تأسيس حزب إسلامي يمكنه أن يدافع عن مصالح الأقليّة الإسلامية في بريطانيا .

وبالإضافة إلي ذلك فقد أثبتنا وجود علاقة أيضا بين المشاركة السياسية والتديّن الشخصي (بمعني عضوية الكنيسة والإنتظام في التردّد عليها) ، وهي علاقة إيجابية بالنسبة لأتباع حزب المحافظين – أي أنّ أغلبية الأعضاء في الكنائس الأنجليكانية المؤيّدين لحزب المحافظين هم من النشيطين سياسيا – وسلبية بالنسبة لأتباع حزب العمّال – أي أنّ أعضاء الحزب أو مؤيديه من أعضاء الكنائس ليسوا من النشيطين سياسيا ...

وفي إيطاليا فإنّ علاقة الفرد في سلوكه السياسي باتجاهاته الدينية تبدو أكثر وضوحا : فامتناع بعض الكاثوليك عن المشاركة في الانتخابات العامة أو تولّي الوظائف الحكومية أو مزاولة أي نشاط سياسي في المملكة الإيطالية الموحّدة وما ترتّب عليه من حرمان للدولة الناشئة من خدماتهم وإضعاف لهيبتها ووحدتها القومية قد جاء في الواقع استجابة للمنشورات البابوية (١٨٧٤-١٩٠٣) التي دعتهم إلي ذلك إحتجاجا علي تشريع عام ١٨٧١ الذي أصدره البرلمان الإيطالي لتنظيم علاقة الكنيسة الكاثوليكية بالدولة الإيطالية . وامتناع معظم الكاثوليك عن التصويت لصالح الحزب الشيوعي (سابقا) أساسه ارتباط السلوك الإنتخابي للناخب الإيطالي بوعيه الديني من جهة وتوجيهات الكنيسة من جهة أخري . والدور التوجيهي الذي يلعبه البابا والقساوسة يكاد يتحكم في النشاط السياسي للإيطاليين وترتبط به طبيعة الحياة السياسية وخصائصها في المجتمع الإيطالي . وتحوّل بعض الكاثوليك إلي تأييد الحزب الشيوعي في الفترة الأخيرة يرتبط أيضا بتطوّر موقف الحزب الشيوعي من الدين ....

وفي ألمانيا فإنّ الميل للخضوع للسلطة ومهادنة النظام النازي من جانب معظم الألمان البروتستانت ارتبط أساسا بتعاليم لوثر ، كما أنّ معارضة معظم الكاثوليك للمباديء العنصرية ورفض انضمامهم لحزب هتلر ودعمهم للأحزاب الكاثوليكية التي تدافع عن آراء الكنيسة قد ارتبطت كذلك بالقيم المسيحية وتعاليم المسيح . ودائما ما ارتبط النشاط السياسي لليهود في الحياة السياسية الألمانية – كما هو الحال في سائر الدول الغربية – بالوعي الديني والإلتزام المعنوي تجاه إسرائيل .

وفي أسبانيا يشارك الرهبان والقساوسة في المظاهرات وحركات المعارضة ، كما تلعب القضايا الدينية دورا هاما في تحريك الشعب الأسباني نحو المشاركة السياسية لدعم موقف الكنيسة الكاثوليكية كما حدث في عام ١٩٨٤ في شأن قانون التعليم الذي تقدّمت به الحكومة الإشتراكية ، وكما حدث في منتصف الثمانينات أيضا في شأن قرار إلغاء العقوبة علي عمليات الإجهاض . وغالبا ما يعتمد الناخب الكاثوليكي الأسباني علي توجيهات الكنيسة وتحديدها للطريقة التي يجب أن يعبّر من خلالها عن سلوكه الإنتخابي .

وفي بلجيكا يرتبط السلوك السياسي والتفضيل الحزبي للبلجيكيين بالقيم المسيحية ومصالح الكنيسة ، وهو ما يبدو واضحا في موقف البلجيكيين من قضية سباق التسلح وموقفهم من قانون علمنة التعليم الصادر في عام ١٨٧٩ ، وموقفهم من القوي البروتستانتية والإسلامية ...

وفي هولندا يرتبط التفضيل الحزبي والسلوك الانتخابي بالإنتماء الديني ، ويتحكّم تراث العداء بين الكاثوليك والبروتستانت في النشاط السياسي لأتباع المذهبين .

وفي اليونان فإنّ الكنيسة هي المرجع الأساسي لجميع اليونانيين وفي جميع الأحوال كما أنّ الأرثوذكسية كانت ولا تزال أساس الصراعات السياسية العدوانية مع الأتراك المسلمين . وترتبط بعض مظاهر النشاط السياسي لليونانيين بمؤثّرات العقائد والمُثل الدينية، مثال ذلك المظاهرات التي اجتاحت العاصمة أثينا عام ١٩٨٠ إحتجاجا علي السماح بتدريس نظرية داروين في مدارس الدولة .

وقد كان التأثير الخالص للقيم والأخلاقيات الدينية أيضا وراء مظاهرات واحتجاجات المالطيين عام ١٩٨٤ ضد قرار الحكومة الإشتراكية بإلغاء التعليم الخاص الذي تديره الكنيسة، كما حال هذا التأثير دون إيناع القوي الشيوعية في البرتغال والسويد وغيرهما من الدول رغم جاذبية الأفكار والحلول التي تقدّمها الأحزاب الشيوعية عادة في هذه الدول .

وفي الولايات المتحدة تتعدد مظاهر الإرتباط بين السلوك السياسي الفردي والدوافع والمطالب الدينية : فبعض الأفراد يرفضون بعض مظاهر المشاركة الفردية لتعارضها مع المعتقدات أو الإلتزامات الدينية . مثال ذلك رفض جماعة الكويكرز Quakers حمل السلاح

والمشاركة في الحروب ، ورفض جماعة شهداء الرب تقديم التحيّة للعلم القومي ، ورفض أتباع الديانة الإسلامية المشاركة في الحروب التي يخوضها الجيش الأمريكي ضد إحدي الدول الإسلامية . وترتبط ملامح الإتجاهات الرئاسية في الولايات المتحدة بنوع التعليم الديني الذي مارسه الرؤساء الأمريكيون ، كما ترتبط الحملات الإنتخابية عادة – وخاصة ابتداء من الثمانينات من هذا القرن – بعملية توظيف الدين من جانب المرشّحين وربط السلوك الإنتخابي بالقضايا الدينية من جانب الناخبين .

وقد أثبتت الدراسة وجود علاقة إرتباطية تقليدية بين التفضيل الحزبي والإنتماء الديني في الولايات المتحدة ، وبين منصب الرئاسة واعتناق المذهب البروتستانتي – باستثناء حالة كيندي ، وبين الإختيارات السياسية المختلفة للناخب الأمريكي والإنتماء لجماعة دينية معينة . كما أثبتت الدراسة أيضا إرتباط المشاركة السياسية عند الأمريكيين بظاهرة التعدّد الديني . وبعبارة أخري فإنّه في ظل التعدّد والإنفصال الديني في الولايات المتحدة ترتبط المشاركة السياسية والتفضيل الحزبي والسلوك الإنتخابي للمواطن الأمريكي بانتمائه الديني إلي حد بعيد وتصبح إختياراته السياسية مجّرد تعبير سياسي عن القيم والدوافع والمطالب التي يستقيها من عضويتّه في جماعة دينية معيّنة ..

(ب) ولا تزال الكنائس تدافع عن حقّها في الممارسة السياسية أو علي الأقل في التوجيه السياسي . وقد تحولّت الكنائس بالفعل في الواقع السياسي الغربي المعاصر إلي مؤسّسات ذات تفويض كامل لكي تلعب دورا سياسيا مشروعا داخل النظم الغربية . وإذا كان هذا التفويض قد مُنح لكافة الكنائس الغربية (الكاثوليكية – البروتستانتية – الأرثوذكسية)، فإنّ الدراسة أثبتت أنّ الكنيسة الكاثوليكية علي وجه التحديد هي أكثر المنظمات الدينية الغربية مشاركة في الحياة السياسية وأكثر جماعات الضغط الدينية تأثيرا في النشاط السياسي .

وبصفة عامة فإنّه يمكننا تحديد أهم الأهداف التي تمارس الكنائس الغربية نشاطا سياسيا من أجل تحقيقها فيما يلي :

١ – تحقيق التحرّر القومي من السيطرة الأجنبية . فقد قادت الكنائس حركات التحرّر القومي وأدمجت الدين في الصراع القومي كأداة لإذكاء الصراع ضد السيطرة الأجنبية . فالكنائس البروتستانتية هي التي قادت حركات التمرّد في انجلترا واسكتلندا ضد السيطرة الأسبانية والفرنسية الكاثوليكية . وتناضل كنيسة اسكتلندا المشيخيّة الأن – وكذا كنيسة ويلز الكالفينية – للإنفصال عن انجلترا وكنيستها الأنجليكانية . وقادت الكنيسة الكاثوليكية حركة التحرّر القومي في إيرلندا الجنوبية ضد بريطانيا البروتستانتية ، وفي بلجيكا ضد تاج هولندا الكالفينية . وتشارك الكنيسة الكاثوليكية في هذه اللحظة في حركة التحرّر القومي في إيرلندا الشمالية ضد السيطرة البريطانية ، وفي الحركات التحرريّة التي تطالب بالإنفصال

عن أسبانيا في الباسك وقطلونية . أما الكنيسة الأرثوذكسية فقد تولّت قيادة حركة التحرّر القومي في اليونان ضد سيطرة الحكم العثماني ، كما تتولّي الآن إذكاء الصراع القومي في قبرص اليونانية ضد القبارصة الأتراك .

٢ - المحافظة علي المركز الخاص للكنيسة والدفاع عنها ضد اعدائها المحتملين ، بمعني الحيلولة دون إيناع القوي الدينية البديلة وعدم السماح بالتعدّد الديني المفضي إلي الصراعات السياسية العدوانية . ففي فرنسا مارست الكنيسة الكاثوليكية الضغط علي نابليون بونابرت لكي يعترف بالكثلكة كدين لأكثرية الفرنسيين ويلغي جميع العبادات الأخري التي استحدثها اليعاقبة منعا للتعدديّة الدينية . وهي الآن تلعب نفس الدور لكي تحول دون إيناع القوي الإسلامية في المجتمع الفرنسي عن طريق دعمها لحزب الجبهة الوطنية تحت زعامة جان ماري لوبن Jean Marie le Pen الذي يطالب بطرد المسلمين من فرنسا ووقف هجرتهم إليها قبل أن تتحوّل فرنسا إلي "جمهورية إسلامية" .

وفي بريطانيا لا تسمح الكنيسة الأنجليكانية لأي منظمات دينية غير أنجليكانية بتهديد مركزها باعتبارها الكنيسة الرسمية التي تربطها بالدولة علاقة عضوية . ولذا فهي تضطّهد - عن طريق الدولة - مخالفيها في المذهب وتحد من حقوقهم المدنية وتحول بينهم وبين المناصب السياسية الهامة . وفي إيطاليا تمارس الكنيسة الكاثوليكية نفوذها الروحي الكبير علي الشعب الإيطالي للحيلولة دون إيناع القوي الاشتراكية والشيوعية في الحياة السياسية الإيطالية باعتبارها عدوّها الرئيسي والخطر الوحيد الذي يهدد العقيدة الكاثوليكية في مركزها . ويرتبط النشاط السياسي للكنيسة الكاثوليكية في إيطاليا أساسا بهذا الهدف . وفي هولندا تمارس الكنيسة البروتستانتية ضغوطها وتخلق الأدوات التي يمكنها معارضة مشاركة الكاثوليك في الحياة السياسية كالحزب المسيحي التاريخي والحزب المضاد للمباديء الثورية الفرنسية .

٣ - ضمان حق الكنيسة الثابت في الدفاع عن المباديء والمثل الأخلاقية المسيحية ومواجهة كافة النظريات والأفكار الإلحادية أو المعارضة لمفاهيمها وذلك بالمحافظة علي دور ثابت لها في مجال التعليم يسمح لها باداء هذه الوظيفة . وقد خاضت الكنائس الغربية معارك عنيفة واستخدمت كل ما تملك من وسائل وأدوات للدفاع عن حقها الثابت في آداء وظيفتها الإتصالية أو الإعلامية المرتبطة بنشر الدعوة الدينية وتقييم الأوضاع السياسية والإجتماعية وإبلاغ المباديء المسيحية من خلال العملية التعليمية .

ففي فرنسا انتصرت الكنيسة الكاثوليكية علي الائتلاف اليساري - الإشتراكي الشيوعي - الذي كان يحكم فرنسا منذ عام ١٩٨١ عندما نجحت في إسقاط مشروع القانون الذي تقدّم به في شأن علمنة التعليم الخاص الذي يقع تحت إشراف الكنيسة . وقد سحب الرئيس ميتران مشروع القانون أمام إصرار الكينسة علي رفضه وممارستها للتأثير

الهائل علي المواطنين الفرنسيين لمعارضة القانون وسحب دعمهم للحزب الإشتراكي الحاكم . وفي بريطانيا تهيمن العقيدة الأنجليكانية علي العملية التعليمية برمتها ، كما تحتكر دور العبادة الملحقة بالمدارس وكذا الوظائف الأساسية في مجال البحوث والدراسات الدينية . وقد نجحت الضغوط الكنسية في استصدار قانون التعليم The Education Act عام ١٩٤٤ والذي أنهي مرحلة طويلة من المواجهة بين الكنائس والحكومات البريطانية . وفي ظل هذا القانون تحول ٢٢٪ من الأطفال البريطانيين إلي المدارس الدينية - الأنجليكانية والكاثوليكية أساسا - وذلك في بداية الثمانينات . وفي اسكتلندا إشترطت الكنيسة المشيخية لقيام الإتحاد مع الإنجليز أن يحتفظ الإسكتلنديون بنظمهم التعليمية المنبثقة عن عقيدتهم الدينية الخاصة .

وفي إيطاليا احتفظت الكنيسة الكاثوليكية لنفسها - عند إبرامها لإتفاقية لاتيران مع الحكومة الإيطالية - بالحق في تدريس المذهب الكاثوليكي في المدارس الإيطالية الحكومية . وقد استخدمت الكنيسة هذا الحق لكي تمارس الدعاية ضد الشيوعية في المدارس الحكومية وذلك في إطار الصراع السياسي المحتدم بينها وبين القوي الشيوعية في إيطاليا . وفي ألمانيا (الغربية) مثّلت قضية التعليم الديني مجال النزاع الأساسي بين الحكومات البروتستانتية والكنيسة الكاثوليكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . وفي أسبانيا دافعت الكنيسة الكاثوليكية بقوّة عن حقّها في حماية التعليم الديني في مدارس الدولة فضلا عن إشرافها المستقل علي المدارس الخاصة التي تتبعها . وقد نجحت الكنيسة في الحصول علي المعونات الحكومية للمدارس الدينية في عام ١٩٨٠ ، كما عارضت بإصرار وقادت المظاهرات التي اجتاحت معظم المدن الأسبانية في عام ١٩٨٤ لإسقاط قانون التعليم الذي تقدّمت به الحكومة الإشتراكية لفرض وصاية الدولة علي المدارس الدينية وقصر التعليم الأساسي علي المدارس الحكومية .

وفي بلجيكا تحدّت الكنيسة الكاثوليكية قانون علمنة التعليم الصادر في عام ١٨٧٩ وقامت بإنشاء مدارس كاثوليكية مستقلة وحزب كاثوليكي إستطاع أن يدافع عن الكنيسة في مواجهة الحكومة البلجيكية والأحزاب الليبرالية والإشتراكية المؤيّدة لها ، بما ترتّب علي ذلك من انقسامات حزبية وصراعات عنصرية شهدتها الحياة السياسية البلجيكية بسبب قضية التعليم الديني . وفي هولندا خاضت الكنيسة الكالفينية المعارك من أجل نفس القضية من خلال الأحزاب السياسية التابعة لها . وفي اليونان قادت الكنيسة الأرثوذكسية المظاهرات التي عمّت أنحاء أثينا عام ١٩٨٥ لمنع تدريس كتاب عن نظرية داروين في المدارس الحكومية لأنه "يشجّع علي الإلحاد" . وفي مالطة عارضت الكنيسة الكاثوليكية بشدّة وعنف قرار الحكومة الإشتراكية في عام ١٩٨٤ بمجانية التعليم وعلمانيّته وإلغاء المدارس الخاصة التي تسيطر عليها الكنيسة .

وفي الولايات المتحدة ، ورغم التقليد العلماني القوي الذي يسيطر علي الإطار الدستوري الأمريكي منذ وضع الدستور ووثيقة الحقوق ، فقد ظلت قضية التعليم والمدارس الدينية إحدي القضايا المثيرة للنزاع بين الدولة والجماعات الدينية المختلفة . ومن ذلك النزاع بين الحكومة الأمريكية وجماعة شهداء يهوه The Jehovah's Witnesses في الأربعينات من هذا القرن حول رفض تقديم أبناء أتباع الجماعة التحيّة للعلم القومي في للمدارس الحكومية وإصرار الحكومة علي فصل كل من يرفض المشاركة منهم في هذه التحيّة الجماعية . وكذا النزاع الذي نشأ بين الحكومة الأمريكية والكنيسة الكاثوليكية في أوائل الستينات عندما حكمت المحكمة العليا بعدم دستورية صلوات الكاثوليك في المدارس العامة . كما تشكّل مسألة الدعم الحكومي للمدارس الأبراشية أحد أهم المسائل المثيرة للجدل والتي تخلق مجالا للمواجهة ليس فقط بين الكنيسة والدولة وإنّما أيضا بين الكنائس المختلفة . فعادة ما تطالب الكنائس الكاثوليكية والبروتستانتية الإنجيلية Evangelical الأساسية بالدعم في الوقت الذي تعارضه فية كنائس المعمدانيين Baptistis والموحّدين Unitarians واللوثريين Lutherians وغيرهم من الجماعات الداعية إلي فصل الكنيسة عن الدولة وكذا بعض المنظمات مثل المجلس القومي للكنائس والإتحاد القومي للإنجيليين دون الحديث عن اتحاد البروتستانت وأمريكيين آخرين من أجل الفصل بين الكنيسة والدولة Protestant and Other Americans United for Separation Of Church and State . وقد شغلت قضيتي الدعم الحكومي للمدارس الدينية والسماح بالصلاة فيها الرأي العام الأمريكي طوال عقد الثمانينات عندما نجحت الكنائس الإنجيلية والكاثوليكية في تصعيدها علي المستوي القومي ووضعها في مقدّمة القضايا التي دارت حولها الحملات الإنتخابية - الرئاسية والبرلمانية - وربطها بالسلوك الإنتخابي لأتباعها .

٤ - والإضافة إلي قضية التعليم والإشراف علي المدارس فقد أظهرت الكنائس الغربية إهتمامها بمجموعة من القضايا الإجتماعية والأخلاقية التي تتعارض مع مفاهيمها أو تتصادم مع فلسفتها الإجتماعية وفي مقدمتها قضايا الإجهاض Abortion والطلاق di- vorce والشذوذ الجنسي homosexuality والمساواة بين الرجل والمرأة بمعني إلغاء الفروق بين الجنسين ، فضلا عن بعض القضايا المرتبطة بمجال الطب medicine مثل تحديد النسل birth - control وقتل الرحمة euthanasia ، وغير ذلك من القضايا الإجتماعية والأخلاقية التي ارتبطت باتساع نطاق الحرية الفردية ونجاح الحركات النسائية في التقاليد الغربية المعاصرة .

ففي بريطانيا قادت الكنيسة الكاثوليكية والمنظمات التابعة لها الحملة المضادة لقانون الإجهاض البريطاني الصادر في عام ١٩٦٧ . وفي جمهورية إيرلندا نجحت الكنيسة في تحريم الإجهاض. وفي إيطاليا عارضت الكنيسة قانون الإجهاض الصادر في عام ١٩٧٨

وعضّدت الجماعات والحركات المعارضة للقانون . كما نجحت الكنيسة في ألمانيا (الغربية) في الحصول علي حكم من المحكمة الدستورية الإتحادية في عام ١٩٧٥ يقضي بعدم دستورية قانون الإجهاض الذي أصدرته الحكومة الألمانية الغربية في عام ١٩٧٤ . وفي أسبانيا تحدّت الكنيسة الكاثوليكية قرار الحكومة بإلغاء العقوبة علي عمليات الإجهاض واتّخذت بالمقابل قرارها في عام ١٩٨٥ بطرد الأطباء الذين يجرون هذه العمليات من صفوف الكنيسة .

وفي الولايات المتحدة تشن الكنيسة الكاثوليكية والعديد من الكنائس البروتستانتية حملة قوية ضد الإجهاض وخاصة بعد قرار المحكمة العليا الصادر في عام ١٩٧٣ والذي أكّد دستورية عمليات الإجهاض في ظروف معينة . وقد استطاعت الكنائس الأمريكية أن تحوّل هذه القضية إلي هدف سياسي وأن تتحالف مع القوي السياسية وجماعات الضغط المعارضة لإباحة الإجهاض . وقد استخدمت الكنائس كل ما تملك من أدوات ووسائل لتحقيق هدفها الخاص بإلغاء شرعيّة عمليات الإجهاض . ومن ذلك استخدام لجان العمل السياسي PACs لدعم المرشّحين المعارضين للإجهاض (ريجان – بوش) وتنظيم هزيمة المرشّحين المدافعين عن حق المرأة في الإجهاض (مونديل – فيرارو) وحثّ الناخبين علي ربط سلوكهم الإنتخابي بموقف المرشّح من هذه القضية ، وإصدار الفتاوي الدينية التي تحرّم الإجهاض وتسوّي بينه وبين القتل ، ونشر التقارير التي تفضح الإجهاض ، وتنظيم المظاهرات ، وغير ذلك من الوسائل والأساليب التي نجحت بالفعل في وضع القضية ضمن قائمة الأولويّات السياسية القومية في الثمانينات وفي ربطّها بعملية التصويت في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية . ومن نتائج ذلك أن تبنّي الرئيس السابق ريجان مطلب الكنيسة وطالب بتجريم الإجهاض ووضع هذه القضية في مكانة بارزة في حملته الإنتخابية عامي ١٩٨٠ ، ١٩٨٤ . وعلي الرغم من أنّ قرار المحكمة العليا عام ١٩٧٣ لا يزال معمولا به إلاّ أنّ جهود الكنيسة نجحت في الحد من عمليات الإجهاض . ففي عام ١٩٧٧ أصدرت المحكمة العليا قرارا يقيّد من استخدام المعونات الفيدرالية في خدمات عمليات الإجهاض وفي عام ١٩٨٤ قطعت حكومة الرئيس ريجان المعونات عن المنظمات – الأمريكية والدولية – المتورّطة في الإجهاض.

وهكذا نجحت الكنيسة – كجماعة ضغط – في التأثير علي العملية القرارية المرتبطة بالقضايا الإجتماعية والأخلاقية بإلغاء أو تعديل وتقييد القوانين التي تتعارض مع فلسفتها الإجتماعية .

٥ – توسيع وحماية إمتيازات الكنيسة وتأمين مركزها المالي . ومن مظاهر ذلك سعي كنائس ألمانيا (الغربية) لحماية الضرائب الخاصة التي تجبي لها ، وكذا إحباط الكنيسة الكاثوليكية في أسبانيا محاولات الحكومة في أوائل الثمانينات لإلغاء الضريبة التي يدفعها الكاثوليك للكنيسة. وفي مالطة شنّت الكنيسة الكاثوليكية هجمة مضادة لقرار حكومة "دوم

منتوف" الإشتراكية الخاص بمجانية التعليم وإلغاء المدارس الخاصة في أكتوبر عام ١٩٨٤ إذ أنّ ذلك كان من شأنه حرمان الكنيسة من الرسوم الدراسية والتبرّعات الباهظة التي تحصل عليها من هذه المدارس .

٦ - الوظيفة السياسية : فقد وضعت الكنيسة الغربية من بين الأهداف التي تتوخّاها حماية والدفاع عن حقّها في الممارسة السياسية وفي التوجيه السياسي . وإذا كانت الكنيسة قد اعترفت بأخطائها الماضية وبعدم رغبتها في العودة إلي تقاليد ما قبل الثورة الفرنسية ، فإنّها قد أعلنت كذلك أنّها لا تستطيع أن تنعزل عن المشكلات السياسية والاقتصادية والإجتماعية ولا تقبل أن يقتصر دورها علي أداء الوظيفة الكهنوتية Priestly، ولكنّها يجب أن تتطرّق كذلك لتقييم كل الأفكار والأوضاع والسياسات والنظم والقوانين من منطلق المفاهيم والمبادىء المسيحية ، علي الأقل بالقدر الذي يحقّق مصالح رعاياها ويصون المبادىء والمُثل المسيحية ويحول دون إيناع الأفكار والمذاهب الإلحادية أو المعادية لعقيدة الكنيسة . وفي المنشور البابوي الصادر في الثامن من ديسمبر عام ١٨٦٤ بعنوان Sylla-bus of Errors أعلن البابا بيوس التاسع Pius IX صراحة أنه من الخطأ الإعتقاد في ذلك الوضع الذي يجب أن تنفصل فيه الكنيسة عن الدولة أو الدولة عن الكنيسة .

ولقد برهنت الدراسة التي قدّمناها علي استمرار الكنيسة في أداء وظيفتها السياسية في التقاليد القومية ، وعلي أنّه حتي في تلك اللحظات التي كانت تُحرم فيها من الممارسة السياسية فإنّها كانت دائما قادرة علي أداء وظيفة التوجيه أو التأثير السياسي علي رعاياها : ففي فرنسا مارست الكنيسة النشاط السياسي كقوة مساندة لنظم الحكم في عهد نابليون بونابرت وشارل العاشر ونابليون الثالث ، كما مارست دورها في التوجيه السياسي كجماعة ضغط طول الوقت : فحثّت الأمة علي رفض الدستور المدني الذي وضعته الجمعية التأسيسية في عام ١٧٩٠ ، ودفعت أتباعها لمعارضة مشروع قانون علمنة التعليم الخاص عام ١٩٨٤ وتنظيم المظاهرات الضخمة في باريس وفرساي من أجل ذلك ، ووجّهت نداءها للناخب الفرنسي لكي يعطي صوته لجان ماري لوبن وحزبه اليميني في الإنتخابات البرلمانية الفرنسية (١٩٨٦) والرئاسية الفرنسية (١٩٨٨) والبرلمانية الأوربية (١٩٨٩) والمحلية الفرنسية (١٩٩٢).

وفي بريطانيا تلعب الكنيسة الأنجليكانية دورها الأساسي كقوّة مساندة للحكومة وتناضل من أجل الدفاع عن مصالح ومواقف الدولة وتحوّل منابرها إلي أماكن للدعاية السياسية كما تتدخّل في بعض القضايا الدولية تحت إشراف الدولة وكأداة من أدواتها كما حدث في فلسطين ولبنان . ومن جانب آخر تسعي الكنيسة الأنجليكانية دائما للتأثير في الأراء السياسية لأتباعها وحثّهم علي دعم حزب المحافظين الذي تسانده الكنيسة والتصدّي لمطالب الكاثوليك الإنفصالية في إيرلندا الشمالية وممارسة أعمال العنف ضدهم . أمّا

الكنيسة الكاثوليكية فتأتي في مقدّمة جماعات الضغط البريطانية التي تعارض السياسات الحكومية التي تتعارض مع مفاهيمها ومطالبها في المجالات السياسية (المسألة الإيرلندية) والإجتماعية (الإجهاض والزواج المختلط) فضلا عن قضية التعليم . وفي إيطاليا تهيمن الكنيسة الكاثوليكية علي الحياة السياسية وتشارك في النشاط السياسي من خلال الممارسة والتوجيه . فهي تتدخّل بشكل مباشر في الحياة السياسية للحيلولة دون إيناع القوي الشيوعية ووصولها إلي الحكم ولفرض سيطرة الحزب والقوي الموالية لها علي السلطة . وهي تمارس دورها في التأثير علي الرأي العام والمؤسسات السياسية والناخب الإيطالي بكل الطرق لنفس الغرض حتي أضحي النشاط السياسي في إيطاليا - بمختلف مظاهره - يرتبط بتوجيهات الكنيسة إلي حد بعيد .

وفي ألمانيا انقسمت الكنائس في أدائها لوظيفتها السياسية. فالكنيسة الكاثوليكية قادت الصراع السياسي ضد الحكومة النازية وعارضت المفاهيم والمباديء العنصرية استناداً إلي التعاليم الدينية . وقد أعلنت الكنيسة الكاثوليكية تأييدها لمعاهدة فرساي ودعمها لحزب الوسط الكاثوليكي المعارض للحكم النازي وتعرّضت من جرّاء كل ذلك لعداء هتلر الذي رفض نشاطها السياسي ووصف عقيدتها بالكاثوليكية السياسية Politisher Katholicismus . وقد ظلت الكنيسة الكاثوليكية تمارس دورها السياسي في ألمانيا (الغربية) بعد الحرب العالمية الثانية كجماعة ضغط إزاء السياسات التي تتعارض مع مصالحها أو عقائدها كما يحدث عادة بخصوص قضية التعليم الديني . أما الكنائس البروتستانتية فقد انقسمت حيال الحكم النازي الي أغلبية مساندة وأقليّة معارضة . فالأغلبية المساندة هي التي قدّمت للنازي كل التبريرات والتفسيرات الدينية للنظرية العنصرية . وأما الأقلية المعارضة بزعامة القس الألماني نيمولر Niemuller فهي التي قدّمت الإحتجاجات وشكّلت إتحاد الأساقفة البروتستانت لمعارضة سياسة النازيّة "اللاّمسيحية" .

وفي أسبانيا شكّلت الكنيسة الكاثوليكية أحد دعائم حكم فرانكو Franco من جهة وإحدي القوي المعارضة لنظام حكمه من جهة أخري . فقد ساندت الكنيسة الحكومة الفرانكوية واعتمد عليها فرانكو في توطيد حكمه حتي أضحت أحد أعمدة ثلاثة قام عليها حكم فرانكو بالإضافة إلي الجيش والحزب الفاشي Falange . رغم ذلك فقد اصطدمت الكنيسة بنظام الحكم عندما أصرّت علي ممارسة دورها المعارض للسياسات الحكومية التي تتعارض مع مبادئها وفلسفتها الإجتماعية كقمع مطالب العمال أو إهمال الأحوال المعيشية للفقراء ... وقد استمرت الكنيسة الأسبانية في ممارسة نشاطها السياسي المعارض للحكومات بعد الفرانكوية . ومن ذلك دعمها للحركات الإنفصالية في الباسك وقطلونية ، ومعارضتها لقانون التعليم الصادر في عام ١٩٨٤ وقانون إباحة الإجهاض في عام ١٩٨٥ ، وتوجيهها لأصوات أتباعها في الانتخابات العامة في الإتجاه الذي يحقّق مصالحها .

وفي بلجيكا لعبت الكنيسة الكاثوليكية دورا كبيرا في معارضة قانون علمنة التعليم الصادر في عام ١٨٧٩ وأنشأت الحزب الكاثوليكي البلجيكي لمواجهة محاولات الحكومة لعلمنة التعليم ودعت أتباعها للتكتّل خلف الأحزاب الدينية وضد الأحزاب الليبرالية والإشتراكية المعادية للكنيسة . ومنذ نهاية السبعينات من هذا القرن قادت الكنيسة حركة معارضة سباق التسلّح ومارست الضغوط علي الحكومة للتخلّص من الصواريخ النووية الأمريكية وعدم الإحتفاظ بها في أراضي بلجيكا ، كما نجحت في خلق رأي عام بلجيكي مؤيّد للسلام ونزع السلاح من منطلق المفاهيم الدينية . وفي اليونان ومالطة قادت الكنائس الحركات المعارضة لسياسات الحكومات في شأن قضايا التعليم . وفي البرتغال والسويد نجحت المشاركة السياسية للكنيسة في تحجيم القوي الشيوعية عن طريق دعم أحزاب اليمين وحث الناخبين للتصويت للأحزاب التي تدعمها وعدم التصويت لصالح الشيوعيين . وقد حالت قوة الكنيسة دون إيناع القوي الشيوعية في هاتين الدولتين .

وفي الولايات المتحدة تعدّدت مظاهر الدور التأثيري الذي مارسته الكنائس علي أتباعها. فقد حثّت الكنائس الإنجيلية أتباعها الذين عكفوا في الماضي عن المشاركة السياسية للإنغماس في الحياة السياسية لمواجهة الإنهيار الأخلاقي والتيار الإلحادي . كما دعتهم إلي ربط سلوكهم الإنتخابي بموقف المرشّحين من القضايا الإجتماعية والأخلاقية كالإجهاض والمساواة بين الجنسين والتعليم وغيرها ، وتمارس الكنائس البروتستانتية نفوذها علي أتباعها للحيلولة دون وصول مرشّح كاثوليكي إلي البيت الأبيض . وقد لعبت كنائس الزنوج الدور الرئيسي في قيادة حركة الحقوق المدنية Civil Rights وحث الزنوج علي المشاركة الفعّالة في الحياة السياسية من أجل الحصول علي حقوقهم الأساسية . وتتمتّع الكنيسة الزنجية في الجنوب الأمريكي بنفوذ هائل يجعلها دائما عرضه للمؤثّرات السياسية ويتم استعطافها وخطب ودّها من جانب المرشّحين لمناصب سياسية .

أما الكنيسة الكاثوليكية الأمريكية فهي أكثر المنظّمات الدينية مشاركة في الحياة السياسية وأقدرها تأثيرا علي أتباعها . وقد أتاح لها ذلك الحصول علي التأييد السياسي اللازم لمساندة أو معارضة سياسة أو قضيّة ما . ومن ذلك موقفها المؤيّد للمرشّح الكاثوليكي الوحيد الذي فاز بمنصب الرئاسة في انتخابات عام ١٩٦٠ جون كيندي J. Kennedy، وموقفها من قضايا التعليم والإجهاض والشذوذ الجنسي وقتل الشفقة وغيرها من القضايا الإجتماعية والأخلاقية ، فضلا عن موقفها من بعض القضايا الدولية مثل سباق التسلح والحرب النووية والصراع العربي الإسرائيلي والسياسة الأمريكية في أمريكا الوسطي ودول الكاريبي وموقفها من النظام العنصري السابق في جنوب افريقيا وغير ذلك .

* أما **القنوات والأدوات** التي اعتمدت عليها الكنيسة في تحقيق هذه الأهداف فإنّها تعبّر عن تكيّف الكنيسة مع الأوضاع السياسية المعاصرة وقدرتها علي استيعاب

المنطق السياسي القومي والتقليد العلماني ونجاحها في توظيف مجموعة من الأدوات لتحقيق وظيفتها في ممارسة التدخّل والتوجيه السياسي . وبعبارة أخري فقد اعتمدت الكنيسة علي مجموعة من الأدوات المدنية التي يمكنها - رغم استقلالها الحركي وطابعها السياسي - أن تعبّر عن إرادة الكنيسة وتدافع عن أهدافها المدنية وفلسفتها الإجتماعية ومبادئها الأخلاقية.

أولي هذه الأدوات وأكثرها أهمية هي الأحزاب السياسية التي تخلقها أو تدعمها الكنيسة لكي تستوحي اتجاهاتها وتدافع عن مصالحها . وهناك أولا الحركة الديموقراطية المسيحية الدولية International Christian Democratic Movement التي تصبغ العالم الغربي بنفوذها وإرادتها والتي تسيطر أحزابها علي السلطة في بعض دول أوربا الغربية ، كما تشارك بفاعلية في الحياة السياسية في كثير من الدول الأخري (١) . وتنطلق هذه الأحزاب من مفاهيم الكاثوليكية السياسية Political Catholicism القائمة علي أساس التوفيق بين مبادىء الديموقراطية الليبرالية من جانب ومبادىء الأخلاق والعدالة المسيحية من جانب آخر ، والتي تهدف إلي حماية الشخصية المسيحية من كل مظاهر الظلم والجور التي تترتّب علي التطبيق الديموقراطي في الحكم بما يعنيه من فردية مطلقة العنان وبما يفرضه من الاحتكام إلي الأغلبية العدديّة في كل ما له صلة بالحكم والتشريع والأخلاق والعدالة .

وبالإضافة إلي الأحزاب الديموقراطية المسيحية فقد عرفت الحياة السياسية الغربية أحزابا إرتبطت في نشأتها ونشاطها السياسي بالكنيسة كالحزب الشعبي الإيطالي والحزب الكاثوليكي البلجيكي والحزب الكاثوليكي المحافظ والحزب المسيحي التاريخي في هولندا وغيرها ، كما أنّ هناك أحزابا مسيحية أخري تربطها بالكنيسة علاقات وطيدة كالحزب المسيحي الإجتماعي والحزب المسيحي الاشتراكي والحزب الاشتراكي الديموقراطي (البروتستانتي) في ألمانيا (الغربية) ، والحزب الاشتراكي المسيحي والحزب الاجتماعي المسيحي وحزب الفلاندرز والولون المسيحي في بلجيكا ، وحزب الشعب الكاثوليكي وحزب الأراضي المنخفضة الروماني الكاثوليكي في هولندا ، والحزب الاشتراكي المسيحي في لكسمبرج ، والحزب القومي في مالطة ، وحزب الوسط في البرتغال ، وجبهة الشعب المسيحي في النرويج ، وحزب الشعب المسيحي في الدانمرك ...

وفي الدول التي لا توجد بها أحزاب سياسية منظّمة علي أساس ديني أو مرتبطة بالكنيسة فإنّ الكنائس تنجح في توظيف أحد الأحزاب المحافظة Conservative - كحزب المحافظين في بريطانيا والحزب الجمهوري في الولايات المتحدة - وذلك بعد عملية توفيق أو تقريب بين المحافظة السياسية Political conservatism والاكليروسية Clericalism ، وبعد

---

١ - في الإنتخابات البرلمانية الأوربية التي جرت في يونيو ١٩٨٩ فازت الأحزاب المسيحية الديموقراطية بالمركز الأول في كل من إيطاليا وألمانيا الغربية وبلجيكا وهولندا ولكسمبرج . راجع :

The Economist 24/6/1989, P. 26.

ربط التفضيل الحزبي والسلوك الإنتخابي لأتباعها بدعم هذا الحزب المحافظ . ولذا فإنّ الناخب البروتستانتي يدعم حزب المحافظين البريطاني والحزب الجمهوري في الولايات المتحدة وهما الحزبان اللذان يتبنيان القضايا التي تدعمها الكنيسة . ورغم ارتباط الكاثوليك التقليدي بحزب العمال البريطاني والحزب الديموقراطي الأمريكي فقد أثبتت الدراسة تحوّل بعض الكاثوليك لتأييد الحزب المحافظ في السنوات الأخيرة تحت تأثير الفلسفة السياسية - المحافظة أيضا - للكنيسة الكاثوليكية الرومانية .

أما الأداة الثانية التي تعتمد عليها الكنيسة في ممارسة التدخّل في الحياة السياسية للدفاع عن مطالبها ومبادئها فهي المنظّمات والإتحادات والنقابات والجمعيات التي تخلقها أو تدعمها الكنيسة لهذا الغرض . وتأتي في مقدّمة هذه المنظمات أو الجماعات : لجنة التعليم الكاثوليكي The Catholic Education Board في فرنسا والتي نظّمت مظاهرة في باريس من أكثر من مليون مواطن إحتجاجا علي مشروع قانون علمنة التعليم الخاص عام ١٩٨٤ . وفي بريطانيا اعتمدت الكنيسة الكاثوليكية في حملتها المضادة لقانون الإجهاض الصادر عام ١٩٦٧ علي عدة منظمات منها : إتحاد الأمهات الكاثوليكيات The Union of Catholic Mothers وعصبة النساء الكاثوليكيّات The Catholic Women's League ونقابة الأطباء الكاثوليك The Catholic Doctors Guild .

وفي إيطاليا تمارس الكنيسة نشاطها السياسي من خلال الحركة الكاثوليكية Catholic Action التي لعبت الدور المباشر في إنشاء الحزب المسيحي الديموقراطي الإيطالي ، وإتحاد صغار المزارعين The Confederation of Small farmers وجمعية العمّال المسيحيين Christian Workers' Association ، وهما من المنظمات التي تعكس وجهة نظر الكنيسة وتدافع عن مصالحها . وبخصوص قضية الإجهاض فقد اعتمدت الكنيسة أساسا علي حركة الحق في الحياة The Right - to - Life Movement . وفي أسبانيا اعتمدت الكنيسة في نضالها ضد رجال الدين المنشقّين والمتحالفين مع القوي اليسارية علي حركة "جند المسيح ملكا" Guerrilleros de Cristo Rey . وفي بلجيكا استخدمت الكنيسة منابر المنظّمات والحركات ذات الأغراض السياسية وغير السياسية في معارضة سباق التسلّح والإحتجاج علي نشر صواريخ كروز الأمريكية في منطقة فلورينز البلجيكية .

وفي الولايات المتحدة فإنّ جماعة الأكثرية الأخلاقية The Moral Majority التي أسّست عام ١٩٧٩ بزعامة القس جيري فالويل Jerry Falwell تعتبر من أقوي الجماعات التي اعتمدت عليها الكنيسة الانجيلية Evangelical في حملتها ضد إباحة الإجهاض وفي دعم المرشّحين المؤيّدين لمطالبها من خلال لجنة العمل السياسي PAC التابعة لها . وبالإضافة إلي هذه المنظمة ذات النفوذ - والتي تعبّر عن تطوّر الإطار العام للحركة السياسية في الولايات المتحدة في الثمانينات بسبب إيناع البروتستانتية الإنجيلية

Evangelical Protestantism في الحياة السياسية – فإن هناك العديد من الجماعات التي استخدمت نفوذها ولجان العمل السياسي التابعة لها في الدفاع عن وجهة نظر الكنيسة في شأن قضية الإجهاض مثل :

The National Committee for a Human Life Amendment ; the National Youth Pro-Life Coalition; The Bishops' Committee for Pro-Life Activities; The National Right to Life Committee .

والأداة الثالثة من أدوات المشاركة السياسية للكنائس الغربية هي إشراك رجال الدين في عضوية الحكومة والمجالس النيابية ، وهي الأداة الوحيدة التي خلّفها التراث السياسي للعصر الوسيط . ففي بريطانيا يضم مجلس اللوردات في عضويته خمسة وعشرين أسقفا فضلا عن رئيس الأساقفة . وفي ألمانيا (النازية) أنتخب بعض الأساقفة في البرلمان كنوّاب عن حزب الوسط الكاثوليكي الذي تدعمه الكنيسة . وفي المانيا يعيّن بعض قادة الكنيسة في مجلس ولاية بافاريا الأعلي ، وهم يلعبون داخل هذه المجالس الأدوار التي تمليها عليهم الكنائس ويشكّلون جماعة ضغط إزاء القضايا التي ترتبط بعقيدة أو مصالح الكنائس التي يتبعونها .

وفي الولايات المتحدة رُشّح القس الأسود جيسي جاكسون Jesse Jackson لمنصب الرئاسة في انتخابات عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٨ وحقّق نجاحا كبيرا في الانتخابات التمهيدية وذلك علي الرغم من التقليد القوي في الفصل بين الكنيسة والدولة في الولايات المتحدة .

وأما الأداة الرابعة التي تستخدمها الكنيسة في تحقيق أهدافها من ممارسة النشاط السياسي فهي توجيه أصوات أتباعها في الانتخابات العامة وتحديد الطريقة التي يجب أن يعبّروا من خلالها عن سلوكهم الإنتخابي . ففي فرنسا وجّهت الكنيسة الكاثوليكية أتباعها إلي الطريقة التي يتعيّن عليهم أن يشاركوا بها في التصويت عام ١٩٥٨ ، كما حثّت الناخبين علي إعطاء صوتهم لجان لوبن مرشّح حزب الجبهة الوطنية The National Front في الانتخابات العامة والمحلية . وقد خضع السلوك الإنتخابي لعدد كبير من الفرنسيين لتوجيهات الكنيسة . وفي بريطانيا تمارس الكنيسة الأنجليكانية الدعاية السياسية وتسعي دائما للتأثير علي السلوك الانتخابي لأتباعها في اتجاه دعم حزب المحافظين . أمّا الكنيسة الكاثوليكية البريطانية فتوجّه أصوات أتباعها لصالح حزب العمّال .

وفي إيطاليا والسويد تمارس الكنيسة الكاثوليكية تأثيرها علي الناخب الإيطالي والسويدي بكل الطرق لحثّه علي عدم التصويت لصالح الحزب الشيوعي . وفي ألمانيا النازية طالبت الكنيسة أتباعها بدعم حزب الوسط الكاثوليكي المعارض للمفاهيم العنصرية . وفي أسبانيا مارست الكنيسة عملية توجيه أصوات أتباعها في انتخابات عام ١٩٨٢ ، ودائما ما

تحدّد لهم الطريقة التي يعبّروا من خلالها عن سلوكهم الإنتخابي في كل الانتخابات العامة التي تلت عهد فرانكو . وفي بلجيكا حثّت الكنيسة الكاثوليكية رعاياها للتكتّل خلف الحزب الكاثوليكي الذي يتبنّي مطلب الكنيسة الخاص بإلغاء قانون علمنة التعليم الصادر في عام ١٨٧٩ . وفي هولندا تتنافس الكنائس الكاثوليكية والبروتستانتية في توجيه أصوات الناخبين من رعاياها لصالح الأحزاب التي تدعمها .

وفي الولايات المتحدة لعبت التوجيهات الكنسية دورا هاما في تحديد السلوك الإنتخابي. وتفوّقت الكنيسة الكاثوليكية علي غيرها من الكنائس من ناحية دورها التأثيري علي أتباعها والذي يفوق كذلك الدور الذي تمارسه الأحزاب أو القادة العلمانيين . فقد حجب الكاثوليك أصواتهم عن روزفلت F.D.Roosevelt عندما طلبت الكنيسة منهم ذلك . وبالعكس فقد تكتلوا خلف المرشّح الكاثوليكي كيندي J.Kennedy تحت تأثير الكنيسة . وفي انتخابات الرئاسة عام ١٩٨٤ حرّضت الكنيسة الكاثوليك علي عدم إعطاء صوتهم لكل من يؤيّد الإجهاض . وبالإضافة إلي توجيه السلوك الإنتخابي فقد نجحت الكنيسة الكاثوليكية كذلك في التأثير علي اتباعها لتبنّي وجهة نظرها في مختلف القضايا الإجتماعية والأخلاقية والسياسية والدولية كقضايا التعليم والإجهاض والشذوذ الجنسي وتحديد النسل وقتل الرحمة وسباق التسلّح والتدخّل في شئون أمريكا الوسطي ووضع القدس وغيرها . هذا الدور السياسي للكنائس كمصدر للتوجيه لعبته باقتدار أيضا كنائس الزنوج في الجنوب الأمريكي والتي اعتمد عليها الرئيس كارتر في توجيه أصوات الزنوج لصالحه .

وترتبط بأداة التأثير في الاختيارات السياسية للمواطن أداة أخري عادة ما تلجأ إليها الكنائس الغربية لممارسة الضغط علي الحكومات أو لإظهار معارضتها لموقف هذه الحكومات من إحدي القضايا التي ترتبط بمصالحها أو فلسفتها الإجتماعية . وتتمثّل هذه الأداة في توجيه رعايا الكنيسة للتظاهر بأعداد كبيرة كتعبير عن اعتراضهم علي هذه المواقف أو السياسات الحكومية . مثال ذلك المظاهرات الضخمة التي شهدتها باريس وفرساي عام ١٩٨٤ إحتجاجا علي قانون علمنة التعليم الخاص ؛ والمظاهرات التي اجتاحت معظم مدن أسبانيا في عام ١٩٨٤ كذلك إحتجاجا علي قانون التعليم الذي تقدّمت به الحكومة الإشتراكية ووافق عليه البرلمان الأسباني والذي يجبر الأطفال علي تلقّي تعليمهم الأساسي في المدارس العامة ويفرض نوعا من الرقابة الحكومية علي المدارس الخاصة التي تديرها الكنيسة ، والمظاهرات التي شهدتها اليونان في عام ١٩٨٥ إحتجاجا علي السماح بتدريس كتاب عن نظرية داروين ، والمظاهرات التي شهدتها فاليتا إثر قرار الحكومة المالطية الإشتراكية في اكتوبر ١٩٨٤ بتطبيق نظام تعليمي موحد unified وعلماني seculer بما يعنيه ذلك من إلغاء المدارس الخاصة ....

وأما الأداة السادسة التي تعتمد عليها بعض الكنائس في تحقيق أهدافها المدنية فهي استغلال المركز الإجتماعي والسياسي الذي يتمتّع به بعض رجال الدين وقدرتهم علي الإتصال بالصفوة السياسية في ممارسة نوع من الضغط غير الرسمي Informal Lob-bing علي هذه الصفوة بشكل يساهم بطريق غير مباشر في العملية القرارية عن طريق اتخاذ أو إلغاء أو تعديل أو تأجيل قرار معيّن . هذه الأداة في الواقع لا تتأتّي إلا للكنائس ذات الصلة الوثيقة بالدولة والتأثير السياسي الرسمي كحال الكنيسة الأنجليكانية في بريطانيا والكنيسة الكاثوليكية في إيطاليا والكنائس الكالفينية في هولندا وكذا في ولاية بافاريا الألمانية حيث يعيّن بعض قادة الكنيسة في مجلس الولاية الأعلي ويشكّلون جماعة ضغط فيما يتعلّق بالقضايا التي تهم الكنيسة .

وبالإضافة إلي كل هذه الأدوات والقنوات ، فإنّ الكنائس تسعي إلي تحقيق أهدافها بطرق أخري وفي مقدّمتها الطريقة الإعلامية من خلال المواد المكتوبة والمسموعة والمرئية التي توضّح وجهة نظر الكنيسة في القضايا المطروحة .

(جـ) ولا يزال الدين عاملا هاما في عملية التكتّل الإجتماعي والوحدة السياسية . فالإختلافات الدينية من أهم محرّكات الصراعات السياسية القومية . وقد أضحت هذه الإختلافات في بعض الدول الغربية المصدر الأكثر أهمية للتصادم السياسي وبصفة خاصة عندما ترتبط هذه الإختلافات الدينية باختلافات عنصرية racial .

هذه النتيجة في الواقع تعني اضمحلال مقوّم أخري أساسي من مقوّمات ظاهرة الدولة القومية بالإضافة إلي المقوّم الأوّل المرتبط بفصل النشاط السياسي عن النشاط الديني . فارتباط الصراع السياسي بالتعدّد الديني يعني فشل الدولة القومية في التقاليد الغربية أيضا في تحقيق الإندماج الحقيقي أو التكامل السياسي Political Integration إنطلاقا من فكرة الولاء أو الشعور القومي وعدم قدرتها علي استئصال الوعي الديني من بين العوامل المحركة للصراع السياسي داخل المجتمعات القومية .

لقد أثبتت هذه الدراسة الواقعية لظاهرة الدولة القومية في التقاليد الغربية المعاصرة إرتباط ظاهرتي الصراع والتكامل السياسيّين بالإختلافات الدينية ، وتطابق الدائرة الدينية مع الدائرة القومية في الوعي الجماعي في بعض النماذج الغربية ، وتأثّر المشاركة السياسية والتفضيلات الحزبية بالتعدّد الديني ، وهو الأمر الذي يقود في النهاية إلي تفتيت الجسد السياسي وإضعاف القدرة السياسية والإرادة القومية لتلك الدول التي تعاني من سيطرة الولاء الطائفي والوعي الديني للجماعات الدينية المختلفة .

ففي فرنسا يقيم التعدّد الديني دائما حواجز نفسيه بين الفرنسيين رغم أنّ الكاثوليك يشكلون وحدهم حوالي ٩٠٪ من السكان . وقد فشل الكاثوليك في كل محاولاتهم لإذابة

واستيعاب أتباع الأديان والمذاهب غير الكاثوليكية في المجتمع القومي ، ولذا فقد دخلوا في صراعات سياسية عدوانية مع اليعاقبة في القرن التاسع عشر ومع المسلمين في القرن العشرين . وقد أثارت هذه الصراعات الوعي الطائفي والتعصّب الديني لدي كافة الجماعات الدينية التي لم تنجح عملية استيعابها الأمر الذي انعكس علي الحياة السياسية في عدة مظاهر أهمها أعمال العنف والمظاهرات المضادة وربط السلوك الإنتخابي بالوعي الديني وغير ذلك .

وفي بريطانيا فشل الإنجليز في إدماج الإيرلنديين الكاثوليك الذين يضمرون أشد ضروب العداء للأمة الإنجليزية ودينها البروتستانتي . وأدّي هذا العداء الديني إلي إذكاء الصراع القومي بين الإنجليز والإيرلنديين ، والذي انتهي بانفصال ايرلندا الجنوبية واستقلالها عن بريطانيا عام ١٩٢١ وصراعات دموية بين الإيرلنديين الشماليين والإنجليز تفتّت الجسد السياسي وتحول دون تحقق وحدته القومية وتكامله الحقيقي . وفي إيرلندا الشمالية يرتبط النشاط السياسي كليّة بهذا الوعي الديني والعصّب الطائفي الذي يحكم العلاقة بين الكاثوليك الراغبين في الإنفصال عن بريطانيا والبروتستانت الراغبين في استمرار الإتحاد مع بريطانيا بشكل يؤكّد أهمية الرابطة الدينية لعملية الوفاق الإجتماعي والوحدة السياسية وسمو العاطفة الدينية علي مجرّد العاطفة القومية في التقاليد الغربية المعاصرة .

وقد ترك التعدد الديني أثاره الواضحة علي خصائص عملية المشاركة السياسية في المجتمع البريطاني . فقد ارتبطت نشأة بعض الأحزاب بحماية الجماعات الدينية غير الأنجليكانية من اضطهاد الكنيسة . وهناك أثر واضح للانتماء الديني علي التفضيل الحزبي: فالأنجليكان يؤيّدون حزب المحافظين . والكاثوليك – رغم فلسفتهم المحافظة – يدعمون حزب العمّال . والمسلمون أصبح لهم منذ سبتمبر ١٩٨٩ حزبهم المستقل . واليهود مع الحزب الفائز من أجل مصلحة الدولة العبريّة . وهكذا تجسّد الإختلافات الحزبية الإختلافات الدينية الي حد بعيد في المجتمع البريطاني .

وفي ألمانيا ظل الصراع القديم الذي أعاق الوحدة القومية بين الكاثوليك والبروتستانت يفرض نفسه علي الحياة السياسية وبصفة خاصة عندما تتّخذ الحكومات البروتستانتية موقفا يتعارض مع مفاهيم الكنيسة الكاثوليكية بخصوص بعض القضايا مثل قضيّة التعليم الديني . وتعكس الإنقسامات الحزبية عادة الإختلافات الدينية بين الألمان . ويرتبط النشاط السياسي بالانتماء الديني عند اليهود الألمان أيضا . وفي بلجيكا أشعلت الإختلافات الدينية وما يرتبط بها أحيانا من انقسام حزبي العداء العنصري القديم بين الـ Flemish والـ Walloon . ولا يزال الوعي الديني لدي الأقليات الدينية – وبصفة خاصة الأقلية البروتستانتية والأقلية الإسلاميه – يحول دون اندماجها في المجتمع القومي ويحرّك مشاعر

العداء في العلاقة بين الأغلبية الكاثوليكية والجماعات الدينية المختلفة . وفي هولندا يرتبط الإنقسام الحزبي والصراع السياسي كذلك بالإختلاف المذهبي ومشاعر العداء بين الكاثوليك والبروتستانت .

وفي اليونان - وقبرص - يحول الإنقسام الديني دون التجانس القومي الكامل ، ويتحكّم الشعور الديني في السلوك السياسي لليونانيين - والقبارصة - ويتأثّر السلوك الإنتخابي في النهاية بانتماء الناخب إلي إحدي الجماعتين الأرثوذكسية أو الإسلامية . وهذا يفسّر موقف الحكومة اليونانية من ١٨ ألف تركي - مسلم - عندما حرمتهم من الاشتراك في انتخابات البرلمان الأوربي التي جرت في ١٩٨٩ . وفي النرويج وسويسرا - حيث الأغلبية البروتستانتية والأقلية الكاثوليكية - ترتبط الانقسامات الحزبية والاختيارات السياسية بهذا الانقسام الديني .

وفي الولايات المتحدة يترك التعدّد الديني آثاره البارزة علي عملية المشاركة السياسية ويتفوق في ذلك علي الاثار التي يحدثها التعدد العنصري ويزداد الأمر خطورة عندما يرتبط التعدّد الديني بالانفصال العنصري . لقد برهنّا في الدراسة التي قدّمناها علي أنّ الاختيارات السياسية والسلوك الإنتخابي والتفضيل الحزبي للمواطن الأمريكي يرتبط إلي حد بعيد بانتمائه إلي جماعة دينية معينة وعلي أنّه يحدّد تفضيلاته السياسية في ضوء وعيه بهذا الإنتماء . فهناك إرتباط تقليدي بين البروتستانت والحزب الجمهوري وبين الكاثوليك والحزب الديموقراطي . وهناك إرتباط بين منصب الرئاسة واعتناق عقيدة الأغلبية (باستثناء انتخابات ١٩٦٠) . والسلوك الإنتخابي أصبح يتحدد - وخاصة في السنوات الأخيرة - علي أساس موقف الحزب أو المرشّح من القضايا الدينية - ويختلف الإختيار السياسي لنفس المنتمين إلي أصل عنصري واحد (كالأمريكيين الألمان أو العرب) عندما تختلف مذاهبهم (ألماني بروتستانتي - ألماني كاثوليكي) أو دياناتهم (عرب مسيحيين - عرب مسلمين) . وعلي العكس فإنّ وحدة الإنتماء الديني عند اليهود الأمريكيين - ورغم تنوع أصولهم العنصرية والقومية - هي التي تتحكّم في كل ما له صلة بنشاطهم السياسي .

سابعا : هذا الدور الواقعي أو الفعلي الذي يمارسه الدين في الحياة السياسية الغربية، وهذا الارتباط الثابت بين النشاط السياسي والنشاط الديني ، يمثّل في الواقع عصب الإدراك السياسي الغربي والمنطلق الحقيقي لفهم النموذج القومي كنموذج واقعي . إنّ موقف الجماعة السياسية الغربية المدافع عن حق القوي الدينية في المشاركة السياسية ، واستجابة النظم السياسية لرغبة هذه القوي في التعبير السياسي عن ذاتها واعترافها بها كقوة سياسية واجتماعية وكأحد محدّدات الحركة السياسية والإجتماعية في المجتمعات الغربية يعني في الواقع عدة أمور :

١ – أنّ الإنفصال بين الدين والحياة السياسية في التقاليد الغربية هو انفصال نظري صاغه الفقه الغربي في محاولته لإيجاد حل للمشكلة السياسية التي كانت تعاني منها أوربا نتيجة لمبالغات الكنيسة الكاثوليكية وعبّر به الفلاسفة عن تصوّرهم لنموذج مثالي لا يخضع لتحكّم الإكليروس في شكل نموذج نظري للدولة يستبعد كليّة كل ما له صلة بالمؤثرات الدينية من نطاق الحركة السياسية .

٢ – أنّ الواقع يثبت أنّ هذا الإستقلال الوظيفي لم يتطرّق إلي الإدراك السياسي الغربي ولم تتقبّله المرجعية الأصلية لثقافة المجتمعات الغربية لتعارضه مع ذلك الإدراك الذي يتحكّم في كل ما له صلة بالتصوّر للعلاقة السياسية والذي تشكّل القيم المسيحية أحد أهم عناصره الأساسية من جهة ، ولتجاهله لواقع الحركة السياسية والإجتماعية الغربية والتي يلعب الدين بالفعل دورا مؤثّرا في تشكيلها وتوجيهها من جهة أخري .

٣ – أنّ فكرة الفصل بين النشاط السياسي والنشاط الديني ظلّت دائما إحدي التجريدات أو النماذج النظرية التي لم تتطرّق إلي الواقع ولم يتجاوز نطاقها الإطار الدستوري لبعض الدول التي نصّت قوانينها الأساسية علي قيام الحكم فيها علي مبدأ الإنفصال الوظيفي والحركي بين المؤسّسات السياسية والمؤسّسات الدينية ، وهي نصوص لم يكن لها صدي في الممارسات التي جسّدت رغبة وقناعة الشعوب الغربية بضرورة الإحتكام إلي الثقافة المسيحية في عملية تقييم ظاهرة القومية السياسية ، والتي عبّرت بصدق عن قوي الواقع الإجتماعي والسياسي التي تجاهلها واضعو هذه الدساتير . ولذا فقد نصّت دساتير بعض الدول الغربية صراحة علي ارتباط عملية الحكم – بدرجات متفاوته – بالقيم الدينية لأحد المذاهب المسيحية .

٤ – أنّ الخلاصة التي تمثّل جوهر الإدراك السياسي الغربي في هذه اللحظة هي أنّ لكل واقع تاريخي خصائصه وذاتيّته ، وأنّه إذا كانت تجاوزات الكنيسة وانحرافات رجال الدين طوال فترة العصور الوسطي قد برّرت موقف الدولة القومية من القوي الدينية ،فإنّ الواقع الغربي المعاصر يرفض أن يخضع لـ[illegible] مور معيّن للعلاقة السياسية فرضته مرحلة تاريخية معيّنة تمثّل خروجا علي تقاليد الحضارة المسيحية أملته أدران الكنيسة الكاثوليكية . وبعبارة أخري فإنّ عملية استبعاد المنظّمات الدينية من نطاق الحياة السياسية إرتبطت في الإدراك السياسي الغربي بوضع الكنيسة الكاثوليكية في العصور الوسطي كمصدر للفساد السياسي ، ولمّا كان اضطهاد الكنيسة وتهذيبها قد خلّصها من أدرانها وأعاد إليها رشدها ، فإنّها يجب أن تعود لمباشرة دورها الطبيعي في الممارسة والتوجيه والتأثير بحكم رسالتها الإنسانية وحقها في الدفاع عن مفاهيمها وعن مصالح رعاياها ، وبصفة خاصة بعد أن تخلّصت الكنيسة من كل ما من شأنه أن يحول بينها وبين آدائها لوظيفتها السياسية ، وبعد أن أبدت مرونة ومقدرة علي تطويع نظامها لكي يتّفق مع طبيعة الإطار المحيط بها ، وعلي

التعامل مع السلطة بأدوات ومن خلال قنوات مدنية تعبّر عن طبيعة العصر كالأحزاب وجماعات الضغط والمجالس النيابية والوسائل الإعلامية وتوجيه الناخبين وغير ذلك .

٥ – أنّ النظم السياسية الغربية – وبغض النظر عن مقوّماتها الشكليّة –قد أثبتت قدرتها علي استيعاب نشاط القوي الدينية دون عنف وتأقلمها مع هذا التطوّر في محاولة منها للتحكّم في أبعاده والمحافظة علي حالة التوازن بين أجزاء الجسد السياسي أثناء عملية الانتقال إلي الوضع الجديد . هذه المقدرة هي في الواقع تعبير عن قوّة وفاعليّة النظم السياسية الغربية .

ثامنا : إنّ المقارنة بين الدور الفعلي الذي يمارسه الدين في الحياة السياسية الغربية والموضع الإجتماعي الذي يحتلّه في النموذج القومي التقليدي تشير إلي عدم التوافق أو المطابقة Conformity بين الدور الفعلي والوضع أو المركز الاجتماعي للدين في النسق القومي ، ولمّا كان الدور الواقعي الذي يمارسه الدين في الحياة السياسية الغربية هو تعبير عن المدلول الحقيقي للإدراك السياسي الغربي ، فإنّ هذا معناه أنّ الموضع Position الذي يحتله الدين والدور Role الذي أريد له أن يؤدّيه في نموذج الدولة القومية التقليدية – من حيث هي نظام اجتماعي وسياسي وبحكم تعريفها وخصائصها الأصلية – لا تتقبّله في النهاية المرجعية الأصلية لثقافة المجتمع الغربي ولا تعترف به الوحدات Units الأخري في النسق والتي سمحت للدين بممارسة فعاليات تفوق حقيقة الدور المرسوم له بحسب موقعه في النموذج القومي الكلاسيكي . وهكذا أضحت مصداقية دور الدين في الحياة السياسية الغربية لا ترتبط بتطابق فعالياته مع حقيقة الدور المرسوم له والمتوقّع منه ، وإنما بتطابق فعالياته مع الإدراك السياسي الغربي الذي تقرّره في النهاية المرجعية الأصلية لثقافة المجتمع والتي تشكّل القيم المسيحية أحد أهم عناصرها الأساسية .

جميع هذه النتائج تؤكّد أنّ واقع التطوّر السياسي الذي يعيشه العالم الغربي يتّجه إلي تجاوز ظاهرة الدولة القومية التي تعاني من اضمحلال أهم مقوّماتها نتيجة للتناقض الحقيقي بين المنطق الذي تستند إليه والواقع الذي آلت إليه . وإذا كانت هذه الدراسة قد استطاعت أن تقدم الإدراك الغربي الأصيل والواقع السياسي الغربي التجريبي ، فإنّها تكون قد حقّقت الهدف وهو أن تضع الركائز الأساسية لإمكانية فهم تطوّر مفهوم الدولة القومية في العالم المعاصر وحقيقة الدور الذي يلعبه الدين في الحياة السياسية .

ما نريد أنّ نؤكّدة مرة أخري في هذه الخاتمة أنّ الدين ظل دائما أحد المتغيّرات التي من مجموعها يتشكّل الإدراك السياسي للمواطن الغربي ، وأنّ هذا المفهوم قد ترسّب في الضمير الجماعي وظل مستترا في المجتمع الغربي عقب مرحلة الصدام بين الكنيسة الكاثوليكية والثورة الفرنسية – والتي انتهت بطرد المنظّمات الدينية من نطاق الحياة

السياسية – ليعود مرة أخري لقيادة عملية التصدّي لحكومة الثورة وإذكاء الحرب الأهلية الفرنسية ، وليستمر بعد ذلك كعنصر ثابت في الوعي الجماعي وكأحد محدّدات الحركة السياسية الغربية حتي هذه اللحظة . قد تختلف عناصر القوة أو عناصر الضعف في ترسيب المفهوم ، ولكنّه ظل دائما عنصرا ثابتا في الإدراك والواقع السياسي الغربي .

من هنا تبرز أهمية التفرقة بين الدين كسلوك فردي والدين كسلوك قيادي والدين كأحد مقوّمات ظاهرة الصراع والتكامل السياسي . فبينما اختفي اثر الدين في بعض مراحل التطوّر السياسي الغربي كسلوك قيادي أو كأساس للتجانس الإجتماعي والتكامل السياسي، فقد ظلّ الدين دائما أحد عناصر الإستمرارية الثابتة في التقاليد الغربية كمتغيّر أساسي في السلوك السياسي الفردي . كما تبرز ضرورة التفرقه بين وظيفة الممارسة السياسية ووظيفة التوجيه أو التأثير السياسي . فبينما حُرمت المنظّمات الدينية من ممارسة النشاط السياسي في بعض النماذج ، فإنّها ظلّت دائما تمارس دورها التوجيهي لأعضائها وتحدّد لهم الطريقة التي يتعيّن عليهم أن يعبّروا من خلالها عن سلوكهم السياسي. وقد شهدت السنوات الأخيرة إيناع القوي الدينية في الحياة السياسية الغربية واكتسابها المقدرة والفاعلية كإرادة سياسية قادرة علي الممارسة والتوجيه والقيادة الجماهيرية وتقوية أو إضعاف التكامل السياسي والإندماج الإجتماعي والتجانس القومي .

مواجهة هذا التطوّر تفرض علي التقاليد العلمية الغربية أن تتجاوز مفهوم الدولة القومية – الذي تجاوزه الواقع الغربي – وأن تسعي لصياغة بناء ذهني تجريدي جديد – في شكل نموذج نظري – يصلح كأداة ذهنية لفهم وتفسير الواقع السياسي الغربي المعاصر . وهذا هو التحدّي الحقيقي الذي يواجهه الفقه السياسي الغربي هذه اللحظة لتخطّي الصدام وإزالة التناقض بين المعطيات الفكرية "الغربية" ومعطيات الواقع "الغربي" ذاته . فممّا لا شك فيه أنّ بناء التصوّرات والنماذج النظرية التي تعبّر عن حقيقة الإدراك السياسي إنطلاقا من تحليل الواقع ومتابعة عناصر التغيّر والتراكمات الفكرية والحركية التي تتحكّم في عمليّة التطوّر السياسي يمثّل جوهر وظيفة التحليل السياسي . وهنا تبرز أهمية هذه الدراسة كمدخل لفهم الدلالة الحقيقية للخبرة القومية في الحضارة الغربية ، وكمحاولة لسد النقص الذي يعاني منه الفقه الغربي من هذا الجانب .

وأخيرا فإنّ الملاحظة التي تدور حولها بداية ونهاية هذه الخاتمة ترتبط بالوظيفة الحضارية والكفاحية لعلم السياسة ودوره في الحفاظ علي نظامنا الحضاري وتطوير واقعنا السياسي وحماية وعينا الجماعي من كل محاولات التشويه والتسميم الفكري التي يتعرّض لها نتيجة لما درجت عليه القيادات الفكرية في تقاليدنا المحلية من نقل للمفاهيم والتجريدات الفكرية التي عرفتها الحضارة اللاتينية ومحاولة تطبيقها علي واقع محلّي يختلف في واقعه التاريخي وطبيعته الحضارية ووعيه الجماعي ، دون أي محاولة للتصدّي للمشاكل المرتبطة

بوجودنا السياسي من منطلق التصوّر الذاتي وفي ضوء أوضاعنا الحضارية وتقاليدنا الذاتيه ، أو علي الأقل دون محاولة إخضاع الخبرات الأجنبية لصياغة جديدة تسمح بتطويع هذه الخبرات واستيعابها في الواقع المحلّي .

في هذا الإطار تبدو أهمية هذه الدراسة كأحد مسالك تقييم عملية الإتصال بالنظم الفكرية الأجنبية ، وكأحد المنطلقات الحقيقية لتفسير هذا الإطار العام الذي نعيشه – والذي يسيطر عليه التخلّف – والذي ارتبط بعملية نقل الخبرة القومية الأوربية إلي الواقع المحلّي وتجاهل التراث الواضح والخبرة المحدّدة التي كان يتعيّن علي فقهنا السياسي أن ينطلق منها في عملية تصوير المشاكل وتقديم الحلول بخصوص الأوضاع القائمة .



قائمة

بالمراجع الأساسية

أولا : رسائل علمية :

١ – جابر سعيد عوض : التغير السياسي في الأرجنتين ، رسالة ماجستير (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨١) .

٢ – السيد عوض محمد عثمان : الشيوعية الأوربية – دراسة للنموذج الإيطالي ، رسالة ماجستير (جامعة القاهرة : كلية الإقتصاد ، ١٩٨٤) .

٣ – عادل محمد شكري : النازية ، رسالة دكتوراه (جامعة القاهرة : كلية التجارة ، ١٩٦٥).

٤ – عبد العزيز عبد الغني صقر : دور الدين في الحياة السياسية في الدولة القومية – تحليل تجريبي ، رسالة دكتوراة (جامعة الاسكندرية : كلية التجارة ، ١٩٩٠) .

٥ – نادية حسن محمد سالم: دراسة تحليلية للدعاية الصهيونية في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٦٧ ، رسالة ماجستير (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد ، ١٩٧٣) .

٦ – نادية حسن محمد سالم : الصورة القومية للشخصية العربية مع مقارنة بالشخصية الإسرائيلية في الولايات المتحدة الأمريكية وأثر الدعاية الصهيونية عليها ، رسالة دكتوراه (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد ، ١٩٧٦) .

ثانيا : كتب باللغة العربية :

٧ – حامد عبدالله ربيع : الدعاية الصهيونية (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٥).

٨ – حسن سيد احمد اسماعيل : النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٧) .

٩ – زينب عصمت راشد : تاريخ أوربا في القرن التاسع عشر (القاهرة : الشركة المصرية للطباعة والنشر ، ١٩٧٦) .

١٠ – السيد رجب حراز : تاريخ اوربا المعاصر (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٩) .

١١ – صموئيل حبيب : الكنيسة في مجتمع متطور (القاهرة : دار الثقافة المسيحية ، ١٩٦٥).

١٢ – فاروق عبد السلام : الأحزاب السياسية والفصل بين الدين والسياسة (القاهرة : مكتبة قليوب ، ١٩٧٩) .

ثالثا : كتب معرّبة :

١٣ – البرت ساي وجون ألومز ومريت باوند : أسس الحكم في أمريكا ، ترجمة محمد محمد فرج (القاهرة : مكتبة غريب ، ١٩٨٠) .

١٤ – البيرسوبول : تاريخ الثورة الفرنسية ، ترجمة جورج كوسي (بيروت : منشورات عويدات ، ١٩٧٠) .

١٥ – أموري د. رينكور : القياصرة القادمون ، ترجمة أحمد نجيب هاشم (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٩٧٠) .
١٦ – أندريه سيجفريد: سيكولوجية بعض الشعوب ، ترجمة غنيم عبدون (القاهرة : المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة ، د. ت) .
١٧ – ايناكورين براون : تاريخ الزنوج في أمريكا ، ترجمة م. عيسي (القاهرة : مؤسسة سجل العرب ،د.ت) .
١٨ – جون اريك نورد سكوج : التغير الاجتماعي ، ترجمة د. محمد خيري محمد علي (القاهرة : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، د. ت) .
١٩ – روجيه جارودي : نداء الي الأحياء ، ترجمة د. ذوقان قرقوط (دمشق : دار دمشق للطباعة والنشر ، ١٩٨١) .
٢٠ – ستيفن فنسنت بنيه: أمريكا ، ترجمة عبد العزيز عبد المجيد (القاهرة : مكتب الولايات المتحدة للاستعلامات ، ١٩٤٥) .
٢١ – سمير إبراهام ونبيل إبراهام (محرران) : العرب في أمريكا ، ترجمة سنية الجلالي (القاهرة : مؤسسة سجل العرب ، ١٩٨٥) .
٢٢ – فردريك هرتز : القومية في التاريخ والسياسة ، ترجمة عبد الكريم أحمد (القاهرة: دار الكاتب العربي ،١٩٦٨) .
٢٣ – كرين برينتون : دراسة تحليلية للثورات ، ترجمة عبد العزيز فهمي (القاهرة : دار الكاتب للطباعة والنشر ، ١٩٦٦) .
٢٤ – كلينتون روسيتر : الأحزاب والسياسة في أمريكا ، ترجمة د. محمد لبيب شنب (القاهرة : دار النشر للجامعات المصرية ، د.ت)
٢٥ – ميشيل ستيوارت : نظم الحكم الحديثة ، ترجمة أحمد كامل (القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٦٢) .
٢٦ – هـ. أ. ل. فشر : تاريخ أوربا في العصر الحديث ، تعريب أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٤٦ – ١٩٥٣) .
٢٧ – هاري هولوواي وجون جورج : الرأي العام ، الأحزاب السياسية ، القلة المسيطرة وجموع الشعب في الولايات المتحدة الأمريكية ، ترجمة د. أمين سلامة (القاهرة : مكتبة غريب ، ١٩٨٣) .
٢٨ – هانس كاهن : القومية ، ترجمة أمين محمود الشريف (القاهرة : مكتبة نهضة مصر ، د.ت) .

رابعا : كتب باللغة الانجليزية :

29- Abramson, Aldrich and Rohde: Change and Continuity in the 1984 Elections (Washington: Congressional Quarterly, Inc., 1987).

30- Adams, M. and Mayhew, C. :Publish it not - the Middle East Cover - Up (London: Longman Croup Ltd., 1976).

31- Alexander, Robert J. : Latin American Political Parties (NY.: Praeger Publishers, 1973).

32- Alpher, Joseph (ed) : Nationalism and Modernity (N.Y.: Praeger Publishers, 1986).

33- Ball, A.R. and Millard, F. : Pressure Politics in Industrial Societies (London: Macmillan Education Ltd., 1986).

34. Beer, Samuel H. : Modern British Politics - A Study of Parties and Pressure Groups (London: Faber and Faber, 1965) .

35- Berry, David: The Sociology of Grass Routs Politics (London : Macmillan and Co., Ltd., 1970).

36- Breuilly, John : Nationalism and the State (Manchester: Manchester University Press, 1985).

37. Carter, G.M. and Herz, J.H. : Government and Politics in The Twentieth Century (N.Y.: Frederick A. Praeger Publisher, 1961).

38- Clift, Anderson and Hullfish (eds.) : Negro Education in America (N.Y. : Harper and Brothers Publishers, 1962).

39- Davies, Rupert E. : The Church of England Observed (London: SCM Press Ltd., 1984).

40- Davis, John P. (ed.) : The American Negro - Reference Book (N.J.: Prentice - Hall, Inc., 1966).

41 - Day, A.J. and Degenhardt, H.W. (eds.) : Political Parties of the World (United Kingdom : Longman Group Limited, 1980).

42. Duverger, Maurice : Political Parties, Trans By: Barbara and Robert North (London: Methuen and Co., Ltd., 1964).

43- Earl, Raab: Religious Conflict in America (Garden City: Doubleday and Company, Inc., 1964).

44- Emerson, Rupert: From Empire to Nation (Cambridge: Harvard University Press, 1962) .

45- Gallup, George H. : The Gallup Poll : Public Opinion 1972 - 1977 (Pennsylvania: Scholarly Resources Inc., 1978) .

46- Gallup, G.H. : The Gallup Poll: Public Opinion 1982 (Pennsylvania: Scholarly Resources Inc., 1983).

47- Glinkin, Martynov and Yakovlev: US Policy in Latin America - Post-war to Present (Moscow: Progress Publishers, 1987).

48- Goodman, William: The Two - Party system in The United States (N.J.: D. Van Nostrand Company, Inc., 1960).

49- Graham, Robert A. : Vatican Diplomacy - A Study of Church and State on The International Plane (N.J.: Princeton University Press, 1959).

50- Hagopian, Mark N. : Regimes, Movements and Ideologies (N.Y.: Longman Inc., 1978).

51- Heard, A. and Nelson, M. (eds.) : Presidential Selection (U.S.A. : Duke University Press , 1987).

52- Jennings, Sir Ivor: Party Politics (Cambridge: The University Press, 1960 - 1962).

53- Jones, Maldwyn Allen: American Immigration (Chicago: The University of Chicago Press, 1960).

54- Kelley, Robert: The Cultural Pattern in American Politics (N.Y.: Alfred A. Knopf Inc., 1979) .

55- Kelley, Stanley (Jr.) : Interprenting Elections (Princeton : Princetion University Press, 1983).

56- Kelly, frank K. : To Make Men Free (N.Y.: Pyramid Books, 1966).

57- Kennedy, John F. : A Nation of Immigration (N.Y.: Harper and Row Publishers, 1964).

58- Kimber, R. and Richardson, J.J. (eds.): Pressure Groups in Britain (London: J.M. Dent & Sons Ltd., 1974).

59- Kohn, Hans : The Idea of Nationalism (N.Y.: The Macmillan Co., 1961).

60- Ladd, Everett (Jr.) : Where Have All The Voters Gone ? (N.Y. : W.W. Norton & Company Inc., 1978).

61- Ladd, E. and Hadley, C. : Transformations of the American Party system (N.Y. : W.W. Norton & Company Inc., 1975).

62- Lane, Robert E. : Political Life: Why People Get Involved in Politics (U.S.A.: The Free Press of Glencoe Inc., 1961).

63- Lees, John D.: The Political System of The United States (London: Fabar and Faber, 1969).

64- Lefever, Ernest W. : Profile Of American Politics (Boston: Haughton Mifflin Company, 1960) .

65- Lerner, Max: America As a Civilization- Life and Thought in The United States Today (N.Y.: Simon & Schuster, Inc. 1959) .

66- Lipset, S.M. and Raab, E. : The Politics of Unreason: Right-Wing Extremism in America 1790-1970 (London: Heinemann Educational Books Ltd., 1971).

67- Macridis, Roy C. : Modern Political Regimes (Canada : Little, Brown & company, 1986).

68- Maier, J. and Weatherhead, R.W. (eds.) : Politics of Change in Latin America (N.Y. : Frederick A. Praeger, Inc., 1964).

69- Merkl, P.H. and Smart, N. (eds.) : Religion and Politics in the Modern World (N.Y.: New York University Press, 1985).

70- Merton, Robert K. : Social Theory and Social Structure (N.Y. : The Free Press, 1968).

71- Moltmann; Richardson; Metz; Oelmuller and Bryant : Religion and Political Society (N.Y.: Harper & Row Publishers, Inc., 1974).

72- Padover, S.K. : The Meaning of Democray (N.Y. : Lancer Books, Inc., 1965).

73- Pomper, Gerald M. With Colleagues : The Election of 1980 (N.J.: Chatham House Publishers, Inc., 1981).

74- Pomper, G.M. with Colleagues : The Election of 1984 (N.J. : Chatham House Publishers, Inc., 1985).

75- Potter, Allen: Organized Groups in British National Politics (London : Faber & Faber, 1961).

76- Rumpf, E. and Hepburn, A.C. : Nationalism and Socialism in Twentieth - Century Ireland (Liverpool: Liverpool University Press, 1977).

77- Sigmund, Paul E. (ed.) : Models of Political Change in Latin America (N.Y. : Praeger Publishers, Inc., 1970).

78- Silbey, Bogue and Flanigan (eds.) : The History of American Electoral Behavior (Princetion : Princeton University Press, 1978).

79- Tawney, R.H. : Religion and The Rise of Capitalism (London : A Pelican Book, 1961) .

80-Taylor, A.J.P. : English History (Oxford : The Unversity Press, 1965).

81- Waber, Max : The Protestant Ethic and The Spirit of Capitalism, Trans By: Talcott Parsons (N.Y. : Scribners, 1958).

خامسا : دوريات باللغة العربية :

الأحرار ؛ الأخبار ؛ أخبار اليوم ؛ آخر ساعة ؛ الإعتصام ؛ الأمة الإسلامية ؛ الأهالي ؛ الأهرام ؛ دراسات إشتراكية ، الرأي العام؛ السياسة الدولية ؛ الشباب وعلوم المستقبل ؛ الشعب ؛ الطليعة ؛ العالم ؛ عالم الفكر العربي ؛ الفكر العربي المعاصر ؛ المجال ؛ مجلة ١٥-٢١؛ المجلة المصرية للعلوم السياسية ؛ المختار الإسلامي ؛ المسلمون ؛ المصور ؛ النور ؛ وطني ؛ الوفد .

سادسا : دوريات باللغة الإنجليزية :

Congress Review: Current History: International Herald Tribune : Journal of Political Economy; Middle East International ; Newsweek; New York Times; Observer; Presidential Documents; Statistical Abstract of the United States; The Christian Science Monitor ; The Economist ; The Washington Post ; Time.

التعريف بالمؤلف

د. عبد العزيز عبد الغني صقر

* من مواليد الاسكندرية عام ١٩٥٦ .
* تخرج في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بالقاهرة - قسم العلوم السياسية - عام ١٩٧٨ . وحصل علي دبلوم الدراسات السياسية والقومية من معهد البحوث العربية التابع لجامعة الدول العربية بالقاهرة عام ١٩٨٠ . وعلي دبلوم الدراسات الاسلامية من معهد الدراسات الاسلامية العالية بالقاهرة عام ١٩٨٠ أيضا . وعلي ماجستير العلوم السياسية من كلية الاقتصاد جامعة القاهرة عام ١٩٨٣. وعلي دكتوراة الفلسفة في العلوم السياسية من كلية التجارة جامعة الاسكندرية عام ١٩٩٠ .
* له العديد من المقالات والأبحاث غير المنشورة ومنها :
  - العلاقة بين العروبة والاسلام في الفكر العربي الحديث .
  - تطور الفكر السياسي .
  - الدولة القومية وظاهرة التعددية - دراسة فلسفية وواقعية .
  - العلاقات الخارجية للدولة الاسلامية في وقت الحرب .
  - الفقه والسياسة والسياسة الخارجية - محاولة للنظر الي علم الفقه من الداخل ومن الخارج في ضوء المفاهيم السيكولوجية والابستمولوجية والسوسيولوجية .
  - القوي السياسية في المجتمع المصري .
  - الجامعة والمجتمع .
* تدور أبحاثه بصفة عامة حول دراسة العلاقات الارتباطية بين الظاهرة الدينية والظاهرة السياسية من منطلق وفي إطار مناهج وأدوات التحليل السياسي .
* سبق له التدريس "ندبا" بقسم العلوم السياسية في كلية التجارة بجامعة الاسكندرية.
* يعمل حاليا مديرا لإدارة الأبحاث بمركز المعلومات والتوثيق - جامعة القاهرة ومشرفا ومحررا عاما لدار العلم للجميع لنشر وتوزيع المعرفة العلمية (د. شعبان صقر وشركاه).

هـذا الكتاب

يقدم الادراك الغربي الأصيل لموقع ودور الدين في الحياة السياسية ويؤكد أن واقع التطور السياسي الذي يعيشه العالم الغربي يتجه إلى تجاوز ظاهرة الدولة القومية التي تعاني من اضمحلال أهم مقوماتها وهو ذلك المرتبط بعلاقة الدين بالدولة ، ومن ثم يدعو هذا الكتاب إلى مواجهة هذا التطور والسعي لصياغة نموذج نظري جديد يفسر الواقع السياسي الغربي المعاصر ويعبر عن حقيقة الوعي الجماعي والإدراك السياسي الغربي لمفهوم الدولة القومية ودور الدين في عملية التكامل السياسي وفي ديناميات الحياة السياسية ، وذلك من منطلق الإيمان بأن جوهر وظيفة المحلل السياسي هي بناء التصورات والنماذج النظرية التي تعبر عن حقيقة الادراك السياسي وتفسر الواقع الفعلي إنطلاقا من تحليل هذا الواقع ومتابعة عناصر التغير والتراكمات الفكرية والحركية التي تتحكم في عملية التطور السياسي .

والناشر إذ يقدم هذا الكتاب للمكتبة العربية ، يرجو أن يحقق هدف المؤلف في أن يضع الركائز الأساسية لامكانية فهم تطور مفهوم الدولة القومية والدلالة الحقيقية للخبرة القومية في التقاليد الغربية ، وذلك كمدخل ومقدمة لعملية صياغة بناء ذهني تجريدي جديد يصلح كأداة ذهنية لفهم وتفسير الواقع السياسي الغربي المعاصر وحقيقة الدور الذي يلعبه الدين في الحياة السياسية الغربية في هذه اللحظة .

دار العلم للجميع

لنشر وتوزيع المعرفة العلمية